

فتاویٰ قاضیخان

۱۰۰۰ پیغیہ اعانت تصحیح مولوی محمد مراد مفتی نسویم کورٹ و مولوی حافظ احمد کبیر
امین مدرسہ کینیہ بہادر و مولوی محمد سلیمان ہروی مولوی جرنیل کیٹے و مولوی غلام
عسی متعلق صدر دیوانہ و مولوی تمیز الدین ازبانی پچہار جلد قالب طبع پذیرفت

مطبع

اشپاٹک لیٹہ ہوگرافٹ طامس بلاٹ صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد اول

از کتاب الطہارت تا کتاب النکاح بیافصد و شانزدہ صفحہ

۱۸۳۵ء خز عیسوی

۲۸۶

۳۵۹۱	دانشنامه
الف ۱۴	فقه
۷۰۷ ع	کتابخانه

دہرست جلد اول فتاویٰ قاضی خان

۳	فصل فی رسم المفتی
۴	کتاب الطہارت
۲	فصل فی المیاء
۶	فصل فی الماء الراکد
۹	فصل فی البئر
۱۰	فصل فیما یقع فی البئر
۱۶	فصل فی ماء الحمام
۱۷	فصل فی الماء المستعمل
۲۰	فصل فیما لا یجوز بہ التوضی
۲۲	فصل فی الأسار
	فصل فی الحاسۃ الذی یضییب الثوب
نمر ۳	او الخف او البدن او الارض
۴۴	باب الوضوء والعدل فرض الوضوء
۴۴	فصل فیما ینعص الوضوء
۵۱	فصل فی النوم
۵۲	فصل فیما یوجب الغسل
۵۷	فصل فی المسح علی الخفین
۶۵	باب التیمم
۷۵	فصل فی صورۃ التیمم

٤٦	فصل في ما يجوز له التيمم
٤٦	فصل في ما يجوز به التيمم
٨٠	فصل في المسجد
٨٥	كتاب الصلاة
٨٥	باب الأذان
٨٤	فصل في معرفة القبلة
٨٤	واما معرفة الاوقات
٩٢	مسائل اشتباه القبلة
٩٤	مسائل الأذان
١٠٠	باب افتتاح الصلاة
١٠٠	امانيه الصلاة
١٠٩	فصل في من يصح الاقتداء به وفي من لا يصح
١٣٣	فصل في المسبوق
١٢٨	فصل في مسائل الشك
١٣٣	مسائل الريا
١٣٢	فصل في الترتيب وقضاء المتروكات
١٢٠	فصل في الاستخلاف
١٢٣	باب الحديث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره
١٢٣	فصل في ما يكره في الصلاة
١٢٤	فصل في ما يوجب السهو

١ ٥٥	فصل في ما يفسد الصلوة
١ ٤٨	فصل في قراءة القرآن
١ ٣٢	مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها ويستحب
١ ١٤	باب صلوة المسافر
٢ ٢٧	باب صلوة المريض
٢ ١٥	باب صلوة الجمعة
٣ ١٤	باب صلوة العيدين وتكبيرات إمام المشرق
	باب غسل الميت وما يتعلق به من الصلوة
٣ ٢٢	على الجنائز والتكفين وغير ذلك
٣ ٣٠	كتاب الصوم
	الفصل الأول في روية الهلال من يجب عليه الصوم
٣ ٣٠	ومن لا يجب
٣ ٣١	الفصل الثاني في النية
	الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار
٣ ٣٠	وفي الأحكام المتعلقة به
٣ ٣١	الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره
٣ ٣٣	الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم
٣ ٣٥	الفصل السادس فيما يفسد الصوم
٣ ٥٢	الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط
٣ ٥٣	فصل فيمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب

٢٥٢	فصل في النذر بالصوم
٢٥١	فصل في الاعتكاف
٢٤٢	فصل في صدقة الفطر
٢٤٩	باب التراويح
٢٤١	فصل في مقدار التراويح
٢٤٣	فصل في وقت التراويح
٢٤٢	فصل في نية التراويح
٢٤٥	فصل في مقدار انقراء في التراويح
٢٤٤	فصل في الشك في التراويح
٢٤٨	فصل في السهو
٢٨١	فصل في إمامة الصبيان في التراويح
٢٨٣	فصل في أداء التراويح قاعدا
٢٨٢	فصل في الوتر
٢٨٨	كتاب الزكاة
٢٨٥	فصل في صدقة الأبل
٢٨٩	فصل في صدقة البقر
٢٨٦	فصل في صدقة الغنم
٢٨٧	فصل في صدقة الحميلان والفصلان والعجائيل
٢٨٨	فصل في الخيل
٢٨٤	فصل في مال التجارة

٣٠١	فصل في اداء الزكوة
٣٠٥	فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكوة
٣٠٦	فصل في تعجيل الزكوة
٣٠٧	فصل فيمن يوضع فيه الزكوة
٣١١	فصل في النذر
٣١٢	فصل في العشر والخراج
٣١٩	فصل في العشر
٣٢٠	فصل في خراج الرأس
٣٢١	فصل في احياء الموات
٣٢٢	كتاب الحج
٣٣١	فصل فيما يوجب الكفارة والصدقة على الحاج
٣٣٢	فصل فيما يجب على المحرم بارتكاب الميظور
٣٣٣	فصل فيما يجب بلبس المخيط وازالة التنف
٣٣٤	فصل فيما يجب بقتل الصيد والهوام
٣٣٥	فصل في كيفية اداء الحج
٣٣٦	فصل في العمرة
٣٣٧	فصل في القران
٣٥٠	فصل في التمتع
٣٥١	فصل في فائت الحج
٣٥٢	فصل في الاحصار

٣٥٣	فصل في الحج عن الميت
٣٥٨	فصل في محظورات الحرم
٣٥٩	فصل في المقطعات
٣٥٣	فصل في الأدعية والأذكار
٣٥٨	كتاب النكاح
٣٥٨	الباب الأول فيما يتعلق به انعقاد النكاح
٣٥٨	الفصل الأول في الألفاظ التي يتعقد بها النكاح
٣٥٤	فصل في النكاح على الشرط
٣٨٠	فصل في شرائط النكاح
٣٩٢	فصل في نكاح المماليك
٣٩٢	فصل في فسخ عقد الفصول
٣٩٣	فصل في الوكالة
٣٩٣	فصل في إتيان الكفاءة
٣٩٣	فصل في الأولياء
٣٩٣	باب في المحرمات
٣٩٤	فصل في إقرار أحد الزوجين بالحرمة
٣٩٩	فصل في مسائل الخسب
٣٩٥	باب في ذكر مسائل المهر
٣٩٥	فصل في المتعة

٢٢٢	فصل في تكرار المهر
٢٢٨	فصل في الخلوة
٢٥٠	فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت
٢٥٣	في اختلاف الزوجين في متاع البيت
٢٥٤	فصل في دعوى النكاح
٢٦٣	فصل في العنين
٢٦٤	فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح
٢٦٠	باب الرضاع
٢٦٤	فصل في الحضانة
٢٦٩	باب النفقة
٢٩٩	فصل في التسم
٢٩٨	فصل في نفقة العدة
٥٠١	فصل في حقوق الزوجة
٥٠٢	فصل في المرأة التي لا تدعي أنها منكوبة أو مطلقه
٥٠٥	فصل في نفقة الأولاد
٥٠٩	فصل في نفقة الوالدين وذوي الأرحام
٥٠٣	فصل في نفقة المملوك

تمت فهرست جلد اول من فتاوي قاضي خان

۳۷۹۵	داغده منبر
۲۶۴۴	قرن منبر
۷۰۷ ع	نصاب منبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين حمد اقربنا
الى مرضات الله تعالى وكرامته وصلوة تبلغنا الى محبة الرسول وشفاعته حمدا
به يفتح كل مقال ويختتم وصلوة ينال بها ما يطلب ويغتنم قال الشيخ القاضي
الامام الاجل الزاهد البارع الكبير الاستاذ فخر الملة والدين امام الامة في
العالمين مفتي الشرق والصين فقيه السلف استاذ الخلف ذوالمحامد والمكام
الحسن بن المنصور بن محمود الأوفى جندى قعد بالله بالرحمة والرضوان ذكرت
في هذا الكتاب من المسائل التي يغلب وقوعها وتمس الحاجة اليها وتدور عليها
واقعات الامة وتقتصر عليها رغبات الفقهاء والائمة وهي انواع واقسام فمنها
ما هي مروية عن اصحابنا المتقدمين ومنها ما هي منقولة عن المشايخ المتأخرين
رضوان الله عليهم اجمعين ورتبته ترتيب الكتب المعروفة وجعلت كل جنس
فصلا وبنت لكل فرع اصلا وفيما كثرت فيه الاقاويل من المتأخرين اختصرت
على قول او قولين وقد مت ما هو الاظهر واقتتحت بما هو الاشهر اجابة للطالين
وتسدد الاغصان وعلا الله توكلت فيما تمت واستعصمت الخطاء فيما

نويت وهو حسيبي ونعم المعين وعليه اتوكل وبه استعين **فصل في**
رسم المفتي المفتي في زماننا من اصحابنا اذا استفتي عن مسألة وسئل
 عن واقعة ان كانت المسئلة مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة بلا خلاف
 بينهم فانه يميل اليهم ويفتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه وان كان مجتهدا متقنا لان
 الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يعدوهم واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ولا
 ينظر الى قول من خالفهم ولا تقبل حجته لانهم عرفوا الادلة وميزوا بين ما صح
 وثبت وبين ضده وان كانت المسئلة مختلفا فيها بين اصحابنا فان كان مع
 اية حنفية رحمه الله احد صاحبيه ياخذ بقولهما الوفاء للشرائط واستجماع
 ادلة الصواب فيهما وان خالف ابا حنيفة صاحبه في ذلك فان كان اخلافهم
 اختلاف عصر وزمان كالقضاء بظاهر العدالة ياخذ بقول صاحبيه لتغير
 احوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوهما يختار قولهما لاجتماع المتأخرين
 على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم يتخير المجتهد ويعمل بما افضى اليه
 رأيه وقال عبد الله بن المبارك ياخذ بقول ابي حنيفة رحمه الله ويكتفي به
 في المجتهد قال بعضهم من سئل من عشر مسائل مثالا في صيد في الثمانية و
 يخط في البقية فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط
 ومعرفة النسخ والمنسوخ والمحكم والمؤول والعلم بعبادات الناس وعرفهم
 وان كان المسئلة في غير ظاهر الرواية ان كانت توافق اصول اصحابنا يعمل
 بها وان لم يجد لها رواية عن اصحابنا واتفق فيها المتأخرون على شيء يعمل به
 وان اختلفوا يجتهد ويفتي بما هو صواب عنده وان كان المفتي مقلدا لغير
 مجتهد ياخذ بقول من هو اقله الناس عنده ويضيف الجواب اليه

٣٢
فان كما ائقده الناس عنده في مصر آخر يرجع اليه الكتاب ويتثبت في الجواب ولا يشك
خوافن الافتراء على الله تعالى بنحيم لحلال وصد والله الموفق للصواب

كتاب الطهارة

فصل في المياه

الماء الذي يتوضأ به ثلثه . الماء الجاري . والماء الراكد . وماء البير واقواها الماء الجاري
ان كان قوي الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يتجسس وقوع النجاسة فيه ما لم يظهر
ان النجاسة فيه بلون او طعم او ريح ماء النهر والقناة اذا احتمل عذرة فاغترف انسان بقرب
العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه بالنجاسة ماء النهر اذا انقطع من
اعلاه لا يتغير حكم جريه بانقطاع الاعلى ويجوز التوضؤ بما يجري فيه . حفيران يخرج الماء من
احدهما ويدخل في الاخرى فتوضأ انسان فيما بينهما جاز وماء الكفيرة التي اجمع فيها الماء فاسد
الماء اذا جرى على الجيفة او فيها ان كان الماء كثير لا تستبين فيه الجيفة فالماء طاهر وان كانت
تستبين لفلة الماء فالماء بحس وعن ابي يوسف رحمه الله ساقية صغيرة وقعت فيها كلب

او طعمه قال الفقيه فهو جعفر رحمه الله معناه عندنا اذا جرى الماء على الكلب وغمره في النهر
فيكون الماء غالباً عليه بحيث لا يرى اما اذا كان يستبين الكلب تحت الماء الذي
حزب عليه ولا يجري في جانبيه ماء له قوة الجريان فتوضأ انسان من اسفله بنبغان لا يجوز
ويكون نجساً . سطح عليه نجاسة تجر على المطران كان اكثر الماء يجري على النجاسة
فالماء بحس وما اصاب الثوب من نقاطه يفسده قال محمد رحمه الله ان كانت النجاسة في
حانب واحد من السطح او جانين فالماء الذي يجري على السطح طاهر وان كانت النجاسة في
ثلاثة جوانب فالماء نجس هذا اذا كانت النجاسة على السطح فان كانت عند الميزاب او فيه فالماء

نجس مادامت النجاسة فيه فان زالت النجاسة بجريان الماء عليها فما بعد هاهنا من الماء ظاهر
 .حوض . يدخل الماء في جانب ويخرج من جانب قالوا ان كان اربعاً في اربع فمادونه يجوز
 فيه التوضي وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع دخول الماء وخروجه لان في الوجه
 الاول ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر فيه بل يخرج كما دخل فكان جارياً وفي الوجه
 الثاني يستقر فيه الماء ولا يخرج الا بعد زمان . وكذا قالوا في عين ماء هي سبع في سبع ينبع
 الماء من اسفلها ويخرج من منفذها لا يجوز فيها التوضي الا في موضع خروج الماء منها
 والاصح ان التقدير غير لازم انما الاعتماد على ما ذكرنا من المعنى فينظر فيه ان كان ما
 وقع من الماء المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر فيه يجوز فيه التوضي والا فلا وذلك
 يختلف بكثرة الماء الذي يدخل فيه وقوته وعن محمد رحمه الله في كوزين احدهما
 ظاهر والاخر نجس فصبي من فوق واختلط الماءان في الهواء يكون طاهراً . الماء الذي
 جريه ضعيف لا نستبين فيه الحركة قال بعضهم ان كان بحال لو القى فيه تبنه لا تن^{هب}
 من ساعته لا يجوز فيه التوضي الا ان يمكث بين كل غرتين مقدار ما يغلب على
 ظنه ذهاب ما وقع فيه من الماء المستعمل وقال بعضهم ان كان بحيث لو رفع الماء
 لغسل عضو ينقطع جريه ثم يتصل قبل ان يعود غسلته اليه يجوز فيه التوضي
 وان كان ينقطع ولا يتصل قبل ان يعود اليه الغسالة لا يتوضأ فيه الا ان يمكث
 بين كل غرتين مقدار ما قلنا وان اراد التوضي فيه يجعل وجهه الى مورد الماء ويجعل
 النهر بين قدميه ان كان صغيراً واختلفوا في كراهة البول في الماء الجاري والاصح هو
 الكراهة نهراً نهراً جريه قد اثلت صفته فصار بعض الماء يدخل في الثلة ثم يخرج
 منها الى النهر فهو على ما ذكرنا في الحوض الصغير ان كان ما يقع فيها من الماء المستعمل
 لا يستقر جازواً ولا فلا . الجنب اذا قام في المطر الشديد منجى دابعد ما تمضمض

واستشق حتى اغتسل اعضاؤه جازلانه ماء جار

فصل في الماء الراكد

يجوز الوضوء والاعتسال في الخوض الكبير واختلفوا في حده قال بعضهم اذا كان الخوض بحال لو اغتسل انسان في جانب لا يضطرب الطرف الذي يقابله اي لا يرتفع ولا ينخفض فهو كبير وعامة المشايخ قالوا ان كان عشرة في عشرة فهو كبير يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكرباس هو الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات اليق واختلفوا في قدر عمقه قال بعضهم ان كان بحال لو رفع بكفه لا ينحسر ما تحته من الارض فهو عميق رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم ان كان بحال لو اعترف لا تصيب يده وجه الارض فهو عميق. حوض اعلاه عشرة في عشرة واسفله اقل منه جاز فيه الوضوء يعتبر فيه وجه الماء فان قل ماوه وانتهى الى موضع هو اقل من عشرة في عشرة لا يجوز فيه التوضي هذا اذا كان للماء في اسفل الخوض اكثر من الماء الذي كان في اعلاه وانتهى الماء الطاهر الى الماء النجس مرة فاما اذا كان الماء الطاهر اكثر من الماء الذي في اسفله ينبغي ان يكون طاهرا وان كان الخوض مدورا اختلفوا في مقداره انه كم يكون حتى يكون كبيرا واقصر ما قيل فيه ان يكون حوله ثمانية واربعون ذراعا ولو كان الخوض مستقفا وكوته اقل من عشرة اذرع ينظر ان كان الماء منفصلا عن السقف جاز فيه الوضوء حوض كبير انجمد ونقب ان كان الماء تحت الجمد غير ملتزق بالجمد جاز فيه الوضوء وان كان ملتزقا بالجمد الا انه يتحرك بالتحريك فان تحرك الماء عند ادخال كل عضو مرة جاز وان خرج الماء من النقب وان بسط على وجه الجمد يقد رما لورفع الماء بكفه لا يتحرك ما تحته من الجمد جاز فيه الوضوء والا فلا وان كان الماء في النقب كالماء في الطست لا يجوز

فيه الوضوء الا ان يكون النقب عشرين حوض كبير فيه مشرعة توضع انسان
في المشرعة واغتسل ان كان الماء متصلا بالالواح بمنزلة التابوب لا يجوز فيه الوضوء
واتصال ماء المشرعة بالماء الخارج منها لا ينتفع كحوض كبير انشعب منه حوض
صغير فتوضا انسان في الحوض الصغير لا يجوز وان كان ماء الحوض الصغير متصلا
بماء الحوض الكبير. وكذا لا يعتبر اتصال ماء المشرعة بما تحته من الماء اذا كانت الاواني
مشدودة. حوض كبير وقعت فيه نجاسة ان كانت مريئة كالعذرة ونحوها لا يجوز
الوضوء في موضع العذرة ولا الاغتسال في ذلك الموضع بل يتنحى الى ناحية اخرى
بينه وبين النجاسة اكثر من الحوض الصغير وان كانت النجاسة غير مريئة
كالبول ونحوه فعلى قول مشايخ العراق رحمهم الله هي والمرئية سواء. وقال مشايخنا
ومشايخ بلخ رحمهم الله جاز الوضوء في موضع النجاسة. واجمعوا على انه لو توضا انسان
في الحوض الكبير واغتسل كان لغيره ان يغتسل في موضع الاغتسال. غدير عظيم يابس
في الصيف وراثت الدواب فيه ثم دخل فيه الماء وامتلأ ينظر ان كانت النجاسة في موضع
دخول الماء فالكل نجس وان انجم ذلك الماء كان نجسا لان كل ما دخل فيه صار نجسا فلا
يظهر بعد ذلك وان لم تكن النجاسة في موضع دخول الماء فاجتمع الماء في مكان طاهر عشرين
عشر ثم تعدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهرا وانجم المتجمد منه طاهرا لم يظهر فيه
اثر النجاسة. وكذا الغدير اذا قل ماؤه فصارا ربعا في اربع وقعت فيه نجاسة ثم دخل
الماء ان صار الماء الجدي عشرين في عشرين قبل ان يصل الى النجس كان طاهرا. حوض صغير
تنجس ماؤه فدخل الماء من جانب وخرج من جانب قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
يصير طاهرا لان الماء الجاري غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجاري وقال
ابو بكر بن سعد رحمه الله لا يطهر حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما كان في

٩
الحوض من الماء النجس . خندق طوله مائة ذراع أو أكثر في عرض ذراعين
قال عامة المشايخ لا يجوز فيه الوضوء . ولو بال فيه انسان يتنجس من كل
جانب عشرة أذرع وقال بعضهم يجوز فيه الوضوء اذا كان ماء الخندق
كثير بحيث لو بسط يكون عشرا في عشر . ويجوز التوضؤ في الحوض الكبير المتين
اذا لم يعلم نجاسته لان تغير الرائحة قد يكون بطول المكث . اذا ورد
الرجل ماء فآخبره مسلم بانه نجس لا يجوز له ان يتوضأ بذلك الماء قالوا هذا
اذا كان المخبر عدلا فان كان فاسقا لا يصدق وفي المستور روايتان في رواية
المستور بمنزلة الفاسق وفي رواية بمنزلة العدل . حوض كبير كرى منه
رجل نهر واجرى فيه الماء وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فكرى منه
رجل آخر نهر واجرى فيه الماء وتوضأ جاز وضوء الكل وتأويله اذا كان بين
المكانين قليل مسافة وفي مسألة الحفرين لو كان بينهما قليل مسافة
كان الماء الثاني ظاهرا كذا قال خلف بن ايوب ونصير بن يحيى رحمهما الله
وهذا لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذي استعمله الاول
يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر حكم الاستعمال
اذا لم يكن بينهما مسافة فالماء الذي استعمله الاول قبل ان يرد عليه
ماء جار يجتمع في المكان الثاني ويصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك . الماء الطاهر
اذا كان في موضع هو عشر في عشر وقعت فيه نجاسة ثم اجتمع ذلك الماء في مكان هو
اقل من عشر في عشر يكون ظاهرا ولو كان الماء في مكان ضيق هو اقل من عشر في عشر
وقعت فيه نجاسة ثم انبسط ذلك الماء وصار عشر في عشر كان نجسا العبرة في هذا
وقت وقوع النجاسة حوصا اعلاه صفا واسفله عشر في عشر وقعت فيه النجاسة

فتنجس اعلاه ثم انتهى الى موضع هو عشر في عشر يصير طاهرا ويجعل كل نجاسة وقعت فيه للحال كالحوض المنجد اذا كان الماء في نقبه ونقبة اقل من عشر في عشر يتنجس ما كان في النقب فان قل الماء وتسفل يطهر وقال بعضهم لا يطهر بمنزلة الماء القليل اذا وقعت فيه نجاسة ثم انبسط وصار عشر في عشر وينبغي ان يكون اجواب على التفصيل ان كان الماء الذي يتنجس في اعلى الحوض اكثر من الماء الذي في اسفله ووقع الماء النجس في الاسفل جملة كان نجسا ويصير النجس غالب على الطاهر في وقت واحد فان وقع الماء النجس في الاسفل على التدريج والتفريق كان طاهرا كالعذير اليابس اذا كان فيه نجاسات وموضع دخول الماء طاهرا واجتمع الماء في مكان طاهر هو عشر في عشر ثم تعد بعد ذلك الى موضع النجاسة

فصل في البئر

يحتاج الى معرفة حكم البئر والمعرفة حكم الواقع فيها. اما الاول فقال مالك رحمه الله البئر بمنزلة النهر الجاري لا يفسد ماؤه بوقوع النجاسة فيه ما لم يتغير طعمه او لونه او ريحه وقال الشافعي رحمه الله اذا بلغ الماء قلنين لا يفسد ووقوع النجاسة فيه وعندنا البئر بمنزلة الحوض الصغير تفسد بما يفسد به الحوض الصغير لان يكون كبير عشا في عشر بئر بالوعة جعلوها بئر ماء ان جعلت اوسع واعمق مقدار ما يصل اليه النجاسة كان طاهرا وان حفرتم اعماق ولم تجعل اوسع من الاولى فجوانبها نجس وقعرها طاهر. بئر تنجس بفار الماء ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة الزرع. وكذا بئر وجب فيها نزع عشرين دلو او نزع عشرة ولم يبق الماء ثم عاد بعد ذلك لا ينزع منه بعد ذلك شيء. وينبغي ان يكون بين بئر بالوعة وبين بئر الماء مقدار ما لا يصل النجاسة الى بئر الماء وقد روي في الكتاب بخمسة اذرع

او تسبعة وذلك غير لازم انما المعتبر عدم وصول النجاسة وذلك يختلف بصلابة الارض
ورخاوتها

فصل فيما يقع في البئر

الواقع فيه انواع . منها ما لا يفسد . ومنها ما يفسد جميع الماء . ومنها ما يفسد
البعض . اما الاول فالأدنى الطاهر اذا وقع في البئر لطلب الدلو او التبريد وليس
على اعضائه نجاسة وخرج حيافته لا يفسد فالماء طاهر وطهور لا ينزح منه شيء
وكذا لو وقعت فيه شاة واخرجت حية الا ان ههنا ينزح عشرون دلو التسكين
القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزح وتوضأ منه جاز . وذكر في الكتاب الاحسن ان
ينزح منها دلاء ولم يقدر عن محمد رحمه الله في كل موضع ينزح لا ينزح اقل من
عشرين دلو الا ان الشرع لم يرد بنزح ما دون العشرين . وكذا الحمار والبغل
اذا وقع في بئر فاخرج حيا ولم يصب الماء فم الواقع وان اصاب ينزح به جميع الماء
وكذا لو وقع في البئر ما يوكل لحمه من الابل والبق والطيور والدجاجة المحبوسة
وان كانت مخلاة ف وقعت في البئر وخرجت حية لا يتوضأ من ذلك البئر استحسانا
واحياطاً وثقة وان توضأ به جاز كما لو شربت من اناء . وكذلك سكان البيت كالفأرة
والهرة والحية اذا وقعت وخرجت حية عند ابي حنيفة رحمه الله ينزح منها دلاء
عشرة او اكثر لكرامة السور وان لم ينزح وتوضأ به جاز . وكذا الصبي اذا دخل يده
في البئر او في الاناء لا يتوضأ منه استحساناً ما لم ينزح وان لم ينزح وتوضأ جاز . واما ما
يفسد ماء البئر فهو على نوعين احدهما ينزح منه كل الماء والثاني ينزح منه البعض
اما الاول فاذا وقعت فيه قطرة من الخمر او غيرها من الاشربة التي لا يحل شربها
او الدم او البول . بول الصبي والجارية فيه سواء . وكذا بول ما يوكل لحمه وبوا .

ما لا يוכל لحمه . وكذا الومات فيها شاة او ما هو مثلها في الجنة كالظبية والادعى او ما
 فيه ماله دم سائل كالقارة ونحوها اذا انتفخت او تقسضت او وقع فيها ذنب القارة او قطع
 من لحم الميتة او وقع فيها كلب او خنزير مات او لم يميت اصاب الماء فيه او لم يصب اما
 الخنزير فلان عينه نجس والكلب كذلك ولهذا الوايتل الكلب وانتقض فاصا
 الثوب اكثر من قدر الدرعهم افسده او لان ما واه في النجاسات وسائر السباع
 بمنزلة الكلب وكذا الكوا وضأ فيه طاهرا واغتسل لان الماء المستعمل في اقامة
 القرية او اسقاط الفرض نجس في اظهر الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله وكذا لو
 وقع المحدث او الجنب في البئر لطلب الدلو وعلو اعضائه نجاسة فان
 لم يكن مستنجيا او كان مستنجيا بالحجى فانه يترج كل الماء وان لم يكن على
 اعضائه نجاسة فعن ابي حنيفة رحمه الله ثلث روايات واظهر انه
 يصير الماء نجسا ويخرج الرجل من الجنابة ثم يتنجس بالماء النجس حتى
 لو كان تمضمض واستنشق حل له قراءة القران . لو وقعت الحائض
 بعد انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة فهي كالرجل الجنب ولو
 وقعت قبل انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة فهي كالرجل
 الطاهر اذا انغمس للتبريد لانها لا تخرج عن الحيض بهذا الوقوع فلا يصير
 الماء مستعملا . لو وقعت في البئر خرقة او خشبة نجسة يترج كل الماء
 والروث واخشاء البقر بمنزلة البول وعن محمد رحمه الله التينة والتبستان
 عفوا بول الهرة والقارة وخرؤهما نجس في اظهر الروايات يفسد الماء
 والثوب . وبول الخفاش وخرؤه لا يفسد الماء والثوب لتعذر الاحتراز
 عنه بخبر ما لا يוכל لحمه من الطيور لا يفسد الماء والثوب في ظاهر

الرواية عن إبي خيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله لتعذر الامتناع عنه ولو وقع بعرايل
 والغنم في البئر لا يفسد ما لم يفحش والفاحش فيه ما يستكثره الناس واليسير ما
 يستقبله وقيل ان كان لا يسلم كل دلو عن برة او بعتين فهو فاحش وعن محمد رحمه الله
 ان اخذ ربع وجه الماء فهو فاحش كثير ويستوى فيه الرطب واليابس والصحيح والمنكسر
 كان ذلك في المصراوة والمفارة وما يعلو من جوف الدابة ثم يعود حكمه حكم الروث والبر
 خرؤ ما يוכל لحمه من الطيور لا يفسد الماء الا الدجاجة المخلاة وفي رواية البط والاوز
 بمنزلة الدجاجة وذرق سباع الطير يفسد الثوب اذا فحش ويفسد ماء الاواني ولا يفسد
 ماء البئر . موت الطيور في الماء يفسد الماء وسوى فيه البري والبحري . وموت ما لادم
 له كالسمك والسرطان والحية توكل ما يعيش في الماء لا يفسد ماء الاواني وغيره . وموت
 ما لادم له كالسمك ونحوه كما لا يفسد الماء لا يفسد غيره كالعصير ونحوه وكذا الضفدع
 بريه كانت او بحرية فان كانت الحية او الضفدع عظيمة لها دم سائل تفسد الماء وكذا
 الوزغة الكبيرة في رواية عن ابي يوسف رحمه الله جلدا لادمي او لحمه اذا وقع في الماء
 ان كان مقدارا ظفري يفسده وان كان دونه لا يفسده . ولو وقع في الماء ظفره لا يفسد
 للماء شعرا الخنزير اذا وقع في الماء يفسده لانه نجس العين وشعر لادمي طاهر في ظاهر الرواية
 اذا وقعت في الماء القليل لا يفسد وعلى قول من يقول بانه نجس لا يفسد ما لم يكن كثيرا
 اكثر من قدر الدرهم . عرق الانان ولبنها يفسد الماء ولا يفسد الثوب ما لم يفحش بمنزلة
 سور الحمار . عظم اليتيم وهو فها وشعرها وعصها ورقنها وظلفها وحافرهما اذا يبس
 لم يبق عليها دسومة لا يفسد الماء . المحدث اذا غسل اطراف اصابعه ولم يغسل
 عصىا ما اشار الحاكم رحمه الله في المختصر الى انه يصير مستحلا وعن ابي يوسف رحمه الله انه
 يصير مستحلا ما يغسل عضوا تاما وكذا اذا غسل الطاهر شيئا من غير اعضاء وضوءه

كالجنب والفخذ إذا وقع في البثر فارة أو فارتان أو ثلث فأرات ينزع فيها عشرون
دلو أو ثلثون لأن المارة لا تكون فوق الجرد ثم في الجرد ين لا ينزع أكثر من عشرين
أو ثلثين دلو. وأن وقع فيها أربع فأرات فعلى قول أبي يوسف رحمه الله الأربع
كالثلث وعلى قول محمد رحمه الله الأربع كالخمس وفي الخمس ينزع منها أربعون
دلو أو خمسون فكل ذلك في الأربع. وإذا وجب نزع بعض الماء بعد دمن الدلاء
فالمعتبر في ذلك دلو هذه البثر فإن جاؤا بدينار أو عظيم يسع فيها عشرون دلو ومن
دلوهم جازي الحصول المقص. إذا نزع الماء وحكم بطهارة البثر حكم بطهارة الدلو
والرشاء تبعاً لمن غسل يده من نجاسة بفمقة وحكم بطهارة اليد بحكم بطهارة
العروة. وكذلك جب النحر إذا صار خلا وحكم بطهارة ما فيه بحكم بطهارة
الحجب. وفي كل موضع ينزع جميع الماء فإيسر الطرق في ذلك أن يجاء بقصة
ويرسل فيها ويجعل على راس الماء علامة ثم ينزع منها دلاء ثم ينظر كم
ينقص فينزع بحسب ذلك ولا يجب نزع الطين لمكان الحرج وما ينزع
من ماء البثر لا يطيب به المسجد احتياطاً. بئر تنجس ماؤه فأرادوا نزع الماء
بعد زمان وقد ازداد الماء اختلفوا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع
النجاسة فيه حتى لو نزعوا ذلك المقدار بقية مقدار ذراع أو ذراعين يصير الماء طاهراً
وطهوراً وثمرة ذلك تظهر في الرجل إذا أخذ في النزع فعيي فجاء من الغد ووجد
الماء أكثر مما ترك فمنهم من قال ينزع جميع الماء ومنهم من قال ينزع مقدار
الماء الذي بقى عند الترك هو الصحيح. المرأة إذا وصلت ذوائبها بشعر
غيرها ثم غسأت ذلك الشعر لا يصير الماء مستعملاً. وأن غسل راس
عليه شعر طويل يصير الماء مستعملاً يغسل الشعر لأن النابت من

الرأس تبع للرأس ما دام متصلاً به فيصير الماء مستعملاً بغسله بخلاف
 للسئلة الأولى . عظم الفيل إذا لم يكن عليه دسومة وغسله لا يفسد الماء
 القليل ويباح الانتفاع به في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . عظم
 الإنسان إذا وقع في الماء لا يفسد لأنه ظاهر بجميع أجزائه وإنما الأباح الانتفاع
 به كرامة له . الميت المسلم إذا غسل ووقع في الماء القليل لا يفسد والكافر
 يفسد وإن غسل غير مرة . السقط إذا استهل فحكمه حكم الكبيران وقع
 في الماء بعد ما غسل لا يفسده وإن كان لم يستهل يفسد الماء وإن غسل
 غير مرة . ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده إلا إذا سأل عنه الدم
 المرة إذا أكلت طعاماً فسقط من فيها شيء يكره أكله . وكذا لو كسرت عضواً
 ويصل قبل أن يغسل ذلك العضو . ولو أكلت فأرة فشربت من أناء في
 قعره يفسد وإن شربت بعد ساعة لا يفسده . ولو وقعت المرة في جيب ماء
 فأخرجت حية من ساعته فتوضأ الإنسان من ذلك الماء جاز . بشر أن وقعت
 في كل واحدة منهما مرة وماتت فأخرجت من البئر ونزع من أحد بهما ولو صب
 في الأخرى يترج من الثانية جميع الماء كما لو وقع فيها شاة وماتت . بشر وجب فيها نزع
 أربعين دلواً فترجوا يوماً عشرين ويوماً عشرين جاز لا يشترط النزع المتدراك وكذا
 الثوب إذا تنجس ووجب غسله ثلاث مرات فغسل يوماً مرة ويوماً مرتين جاز
 لمحصل المقصود . بشر وجد فيها فأرة ميتة إن كانت متفحخة تعاد صلوة ثلاثة أيام
 ولياليها وإن كانت غير متفحخة تعاد صلوة يوم وليلة في قول أبي حنيفة رحمه الله وكذا
 لوراء طائر أو وقع في بئر فأخرج ميتاً بعد أيام ولا يدرى أنه ميت مات بعد الوقوع إن كان
 مسفحاً تعاد صلوة ثلاثة أيام ولياليها وإن لم يكن متفحخاً تعاد صلوة يوم وليلة

فأرة ماتت فجب فوقت قطرة من ذلك الماء في بئر فانه ينزح منه عشرون
دلو او ثلثون دلو كان الفأرة وقعت في البئر. وان وقعت الفأرة في الجب وتفسخت
ثم صب قطرة من ذلك الماء في بئر فانه ينزح جميع الماء كان الفأرة وقعت في
البئر متفسخة. بيضة سقطت من الدجاجة في عرقة او ماء لا تفسد ذلك
وكذا السخلة اذا سقطت من امها وقعت في الماء مبتلة لا تفسد وكذلك
الانفحة اذا خرجت من الشاة بعد موتها. اذا مات العقرب او القراد او الجحاة
في الاناء لا يفسد وان وقعت فيها حلة ومات فيها ينزح منه دلاء ثم في
رواية ينزح عشرون دلو او ثلثون وفي رواية ان نزح اقل من عشرة جاز
اذا وقع في البئر سام ابرص ومات فيها ينزح منها عشرون دلو في ظاهر
الرواية الصعوة والعصفورة بمنزلة الفأرة لاستوائهما في الجحثة. والحمامة
والورشان بمنزلة السنور ينزح منها اربعون دلو او خمسون وان تفسخ شيء من
ذلك ينزح جميع الماء. والبط والأوز ان كان صغيرا فهو كالذئبة ينزح منها اربعون
او خمسون وان كان كبيرا فهو كالبحر العظیم ينزح جميع الماء. صب ماء الوضوء
في بئر عند ابي حنيفة رحمه الله ينزح كل الماء وعند صاحبه ان كان استنجى
بذلك الماء فكذلك وان لم يكن استنجى به فعلى قول محمد رحمه الله لا يكون نجسا
لكن ينزح منها عشرون دلو البصير الماء طهورا. فأرة ماتت في دهن يفسد الدهن
فان كان الدهن جامدا قورما حوله ويتنقع بالبلابة اكلا وكل شيء وان كان ذا اشبال ^{يتنقع}
به في الأبد ان الا ان يغسل في قول ابي يوسف رحمه الله. وطريق غسله ياتى بعد
هذا ان شاء الله تعالى. فانه وقعت في بئر وماتت ينزح منها عشرون دلو فان نزح
منها دلو وصب في بئر طاهر كان حكم الثانية ما كان حكم الاولى قبل نزح هذا الدلو

ان كان المصوب هو الدلو الاول ينزع من البئر الثانية عشرون دلو او ان صبل الدلو
 الثاني ينزع من الثانية تسعة عشر وان صب الدلو العاشر ينزع من الثانية
 احد عشر دلو وهو الصحيح لان الاولى كانت تظهر قبل نزع هذا الدلو باحد عشر دلو
 فكذلك الثانية . لو نزع الدلو الاخير من البئر فما دام الدلو الاخير في هواء هذه
 البئر لا يحكم بطهارة ماء البئر حتى لا يجوز التوضي بماء البئر وان نقي الدلو الاخير
 عن راس البئر يحكم بطهارة البئر فارة ماتت في جب ماء فصب ماء الجب في بئر ينزع الاكثر
 مما صب فيه من عشرين دلو او عند ابي يوسف رحمه الله ينزع المصوب وعشرون
 دلو . الاثناء كالبر في حكم البعرة والبعرتين فيما روى عن ابي حنيفة رحمه الله . رجل
 نزع ماء بئر انسان فيبس البئر لا يضمن شيئا ولو صب ماء الأنية يضمن لان ماء
 الأنية مملوك وماء البئر غير مملوك

فصل في ماء الحمام

دخول الحمام مشروع للرجال والنساء جميعا خلا لما قاله بعض الناس . روى ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمام وتور وخالد بن وليد رضي الله عنه
 دخل حمام حمص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة . اذا خرج من
 الحمام ولم يتوضأ ولم يغتسل خارج الحمام لا بأس به عند عامة العلماء رحمهم الله واختلف
 المشايخ في الماء الذي صب على وجه الحمام واصح ما قيل فيه وهو رواية عن ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمهم الله ان ذلك الماء ظاهر ما لم يعلم ان فيه جنبا حتى لو خرج انسان
 من الحمام وقد ادخل رجله في ذلك الماء ولم يغسلها بعد الخروج وصلى جاز . ماء حوض
 الحمام ظاهر عند هم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه . فان ادخل رجل يده في الحوض وعلها
 نجاسة فان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من انبوبة ولا يغترف منه انسان بالعصا

يتنجس ماء الحوض وان كان يغترف الناس من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من
الانبوب ماء او على العكس اختلفوا فيه واكثرهم على انه يتنجس ماء الحوض. وان كان
الناس يغترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب اختلفوا فيه واكثرهم على انه
لا يتنجس. البردي اذا القى في الماء النجس ابتداء فعلى قول محمد رحمه الله لا يطهر ابدا
حتى لو اتخذ وامنه شر الماء النعل كان نجسا وعلى قول ابي يوسف رحمه الله وعامة
المشايخ يغسل ثلاث مرات ويعصر في كل مرة ويجفف في كل مرة فيطهر. وكذا النعل الجديد
اذا اصابه ماء نجس وتشرب على قول محمد رحمه الله لا يطهر ابدا وعلى قول ابي يوسف
رحمه الله اذا دخله الماء الطاهر ثلاث مرات وجفف في كل مرة يطهر. وينبغي لمن
دخل الحمام ان يمكث مكانا متعارفا ويصب الماء صبا متعارفا من غير اسراف
حوض الحمام اذا اتنجس ودخل فيه الماء لا يطهر ما لم يخرج منه مثل ما كان فيه
ثلاث مرات وقال بعضهم اذا خرج منه مثل ما كان فيه مرة واحدة يطهر لغلبة الماء
الجاري عليه والاول احوط

فصل في الماء المستعمل

اتفقوا اصحابنا رحمهم الله في الروايات الظاهرة على ان الماء المستعمل في البدن لا يبق
طهورا واختلفوا في طهارته وفي السبب الذي يصير به الماء مستعملا وفي الوقت
الذي ياخذ الماء حكم الاستعمال. اما السبب فاتفقوا على انه يصير مستعملا اذا
استعمله للطهارة واختلفوا فيه انه هل يصير مستعملا لسقوط الفرض اذا لم ينو ذلك
او قصد التبرد او اخراج الدلو من البئر قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله يصير
مستعملا وقال محمد رحمه الله في المشهور عنه لا يصير مستعملا. واما وقت ثبوت حكم
الاستعمال فاتفقوا على انه مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الزوال

عن العضو لختلفوا فيه قال بعضهم يصير مستعملاً وانكأ في الهواء بعد يد ليل ان المحدث
 اذا غسل ذراعيه فامسك انسان يديه تحت ذراعيه وغسلهما بذلك الماء
 لا يجوز محروى ذلك عن اصحابنا رحمهم الله . وكذا المحدث اذا غسل عضواً قبل
 ان يجتمع في المكان غسل به عضواً آخر لا يجوز الا على قول ابي مطيع البلخي رحمه الله وقال
 بعضهم لا يصير مستعملاً ما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحرك . واما الاختلاف
 في طهارة الماء المستعمل ونجاسته قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله في المشهور
 عنهما هو نجس . وقال محمد رحمه الله طاهر فان اصاب ذلك الماء ثوباً ان كان ذلك
 الماء ماء الاستنجاء فاصابه اكثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلوة عندنا وان
 لم يكن ذلك ماء الاستنجاء فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
 لا يمنع ما لم يفسد . والفا حش عند ابي حنيفة ما يستفحشه الناظر وقيل
 ان كان ربع الثوب فهو كثير وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان شبراً في شبر
 فهو كثير وفي رواية محمد عن ابي يوسف رحمهما الله يقدر بالربع وقيل
 اراد به ربع الكم وربع الذيل لاربع جميع الثوب . المحدث او الجنب اذا
 ادخل يده في الاناء للاغتراف وليس عليه نجاسة لا يفسد الماء وكذلك
 اذا وقع الكوز في الجب وادخل يده في الجب الى المرفق لاخراج الكوز لا يصير
 الماء مستعملاً وكذلك الجنب اذا ادخل يده ورجليه في البئر لطلب الدلو
 لا يصير الماء مستعملاً المكان الضرورة . الجنب اذا اخذ الماء بفيه
 لا يريد به المضمضة لا يصير مستعملاً في قول محمد رحمه الله . وكذا لو اخذ
 الماء بفيه وغسل اعضاءه بذلك الماء واخذ الماء بفيه وملاؤ به الأنية
 كان طاهراً وظهوراً وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبق طهوراً هو الصحيح اما

لأنه صار الماء مستعملاً لسقوط الفرض أو لأنه خالطه البراق فلا يكون طهوراً
ولو أدخل يده أو رجله في الأناء للتبريد يصير الماء مستعملاً لأنعدام الضرورة ولو
أدخل المحدث رأسه في الأناء يريد به المسح لا يصير الماء مستعملاً في قول أبي
يوسف رحمه الله قال رح انما يتنجس الماء في كل شيء يغسل ويريد به الغسل
اماً ما يمسح فلا يصير الماء مستعملاً وان اراد به المسح . وقال محمد رحمه الله اذا
كان على ذراعيه جباثر فغسهما في الماء أو غمس رأسه في الأناء لا يجوز ويصير
الماء مستعملاً . الجنب اذا شرب الماء قبل ان يتمضمض هل ينوب عن المضمضة
قالوا ان كان فقيها لا ينوب عن المضمضة لأنه يمض مضافاً ليصل الماء الى كل الفم
وان كان جاهلاً ينوب لان الجاهل يعيب الماء عبا فيصل الماء الى كل الفم . انتضاح
الغسالة في الأناء ان كان قليلاً لا يفسد وحده القليل ان لا يستبين مواقع القطر
في الماء كالطل وان كان يستبين ذلك ويرى فهو كثير ولا بأس للمتوضي والمغتسل
ان يتمسح بالمنديل روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك
ومنهم من كره ذلك ومنهم من كره للمتوضي دون الغسل والصحيح ما قلنا الا انه
ينبغي ان لا يبالغ ولا يستقصي ليبقى اثر الوضوء على اعضائه . غسالة الميت من
الماء الاول والثاني والثالث فاسد وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك قد رما لا يمكن
الاحتراز عنه يكون عفواً . والتوب الذي يمسح به الميت طاهر اعتباراً بثوب الحي
المحدث اذا استنجى فاصاب الماء ذيله او كفه ان اصابه الماء الاول والثاني
او الثالث يتنجس نجاسة غليظة وان اصابه الماء الرابع يتنجس نجاسة الماء
للمستعمل . ويكره شرب الماء المستعمل . المحدث اذا توضأ في ارض المسجد
لا يجوز في قول أبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لأن عندهما الماء المستعمل

نجس وان توضع في اناء في المسجد جازعندهم . ويكره التجرد في المسجد . وكما
يصير الماء مستعملاً بآزالة الحدث والجنابة يصير مستعملاً بالغسل للأكل قبل
الطعام وبعد . وكذا لو اغتسل للأحرام أو للإسلام أو للوضوء على الوضوء و صلاة
الجمعة وصلاة العيد وليلة عرفة وليلة القدر . وكذا اذا اغتسلت المرأة
للحيض أو النفاس أو غسل ميتاً ثم اغتسل فان الماء يصير مستعملاً في هذه
الوجوه لإقامة القرية . ولو توضع الطاهر لآزالة الطين أو الدرن أو العجين أو
اغتسل الطاهر للتبريد لا يصير الماء مستعملاً في هذه الوجوه . الصبر العاقل اذا
توضأ أو اغتسل يريد به التطهير ينبغي ان يصير الماء مستعملاً لأنه نوى قرية معتبرة

فصل فيما لا يجوز به التوضي

لا يجوز التوضي بماء الفواكه وتفسيره ان يدق التفاح او السفرجل دقاً ناعماً ثم
يعصر فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره ان يدق التفاح او السفرجل
ويطبخ بالماء ثم يعصر فيستخرج منه الماء . وفي الوجهين لا يجوز به التوضي لانه
ليس بماء المطلق . ولا يجوز التوضي بماء البطيخ والقثاء القش ولا بالماء الذي
يسيل من الكرم في الربيع كذا ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ولا بماء الورد
والزعفران ولا بماء الصابون والحرض اذا ذهب رفته وصار ثخيناً . فان بقيت
رفته ولطافته جاز به التوضي . وكذا لو طبخ بالماء ما يقصد به المبالغة والتنظيف
كالسدر والحرض وان تغبر لونه لكن لم يذهب رفته يجوز به التوضي وان صار
ثخيناً مثل السويق لا يجوز به التوضي . ولو توضع بماء السيل يجوز وان خالطه
التراب اذا كان الماء غالباً رقيقاً فرائاً كان او اجاجاً . وان كان ثخيناً كالطين
لا يجوز به التوضي . وكذا التوضي بماء الزعفران والورد والعصفر يجوز ان كان

رقيقاً والماء غالب وان غلبت الحجرة وصار متماسكاً لا يجوز به التوضي ثم عند أبي
يوسف ربح يعتبر الغلبة من حيث الأجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح. وعلى قول
محمد رحمه الله يعتبر الغلبة بتغير اللون والطعم والريح. ويجوز التوضي بالماء الذي
لحق فيه الحمص والباقي الميسل وتغير طعمه ولونه لكن لم يذهب رفته. ولو طبخ
فيه الحمص والباقي وريح الباقي يوجد منه لا يجوز به التوضي. وذكر الناطقي
إذا لم يذهب رقة الماء ولم يسلب عنه اسم الماء جاز به الوضوء. وكذا الويل الخبز
بالماء وبقي رقيقاً جاز به الوضوء وان صار ثخيناً لا يجوز. وكذا الوالقي الزاج في
الماء حتى اسود لكن لم يذهب رفته جاز به التوضي. ولو وقع الثلج في الماء وصار ثخيناً
غلظاً لا يجوز به التوضي لانه بمنزلة الجمد وان لم يصير ثخيناً جاز. ولو توضأ في
حوض انجم ماؤه إلا أنه رقيق ينكسر بتحريك الماء جاز وضوءه. وان كان الجمد على
وجه الماء قطعاً ان كان كثيراً لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز وان كان قليلاً يتحرك
بتحريك الماء يجوز بمنزلة ما لو كان على وجه الماء عيدان او خشب تتحرك بتحريك
الماء يجوز به التوضي والافلا. ولو توضأ بالثلج ان كان يذوب ويسيل الماء على
أعضائه يجوز والافلا. وان بالجاهل في الماء الجاري ورجل أسفل منه يتوضأ
ان لم يتغير طعم الماء ولونه او ريحه يجوز والافلا وان كان الماء راكداً ان كان
قليلاً لا يجوز فيه التوضي أصلاً وان كان كثيراً لا يجوز التوضي في موضع النجاسة
وكذا الوصب خابية الخمر في نهر عظيم ورجل أسفل منه يتوضأ ويشرب جاز
ان لم يظلم راسه في ذلك. إذا كان على بدنه نحاسة ومسحها بخرقه مبلولة
ثلث حمران حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله قال يطهر إذا كان الماء متقاطراً على بدنه
ولا يجوز التوضي بشيء من الأسربة ولا غيرهما من المايعات نحو الخل والمرق إلا

بنبيذ التمر فانه يجوز به التوضي عند عدم الماء المطلق في قول أبي حنيفة الأول
 وجوده يمنع التيمم في قوله . وتفسير النبيذ ان يلقى التمر في الماء فيأخذ الماء حلاوة
 ولا يصير شحينا ولا مسكرا وان صار مسكرا لا يحل شربه فلا يجوز به التوضي
 وان طبع اد في طينة فالصحيح انه لا يجوز التوضي به على قول أبي يوسف رَح
 يتيمم ولا يتوضأ بنبيذ التمر وهو قول أبي حنيفة الآخر وعلى قول محمد رَح يجمع بينه
 وبين التيمم فان كان معه سور الحمار ونبيذ التمر يتوضأ بسور الحمار ويتيمم
 ولا يلتفت الى نبيذ التمر لان سور الحمار كان طهورا في الاصل وانما صار
 مشكوكا بشرب الحماد اما نبيذ التمر ما كان طهورا في الاصل . وفي رواية يجمع بين
 الكل . وما يحل شربه اذا اصاب ثوبا لا يفسد . الماء اذا اخلط بالمخاط ولو بالبراق

جازه التوضي ويكره

فصل في الاسار

من الاسار سور طاهر لا كراهة فيه وهو سور ما يוכל لجمه من الانعام والطيور وسور
 الأدمى على اى صفة كان . وسور مكروه وهو سور سواكن البيوت كالفأرة والحية
 والوزغة والهرة في قول أبي حنيفة ومحمد رَح . واختلف المشايخ في بول الهرة والفأرة
 فمنهم من جعله عفو اذا اصاب ثوبا لا يفسده ومنهم من قدره بالكثير الفاحش والصحيح
 انه يفسد وسور الدجاجة المخلاة مكروه . وكذا سور سباع الطير . وسور نجس وهو
 سور الخنزير وسور الكلب وسور السباع الوحش كالأسد والفهد ونحو ذلك
 وسور مشكوك وهو سور الحمار والبغل . واختلفوا في الشك قال بعضهم الشك في
 طهارته حتى لو وقع في الماء القليل يفسد . وان اصاب الثوب والبدن لا يفسد
 والصحيح ان الشك في طهره رتبة وعقما طاهر في ظاهره . والله لا يفسد الماء والثوب

وذكر شمس الأئمة الكلواني رحمه الله ان عرقها نجس وانما جعل عقولاً في الثوب والبدن
لمكان الضرورة. وفي طهارة لبس الأتاني روايتان. أما سؤر القرس عن أبي حنيفة
رحم فيه روايتان وأظهرهما أنه طاهر وظهور وهو قولهما ثم السؤر الطاهر بمنزلة الماء
المطلق. وإن استعمل المكره مع القدرة على الماء المطلق صحت طهارته ويكره وفي
المشكوك يجمع بينه وبين التيمم ولو اكتفى بإحدى ما وصل لا يجوز صلواته

فصل في النجاسة التي

تصيب الثوب أو الخف أو البدن أو الأرض. النجاسة نوعان غليظة وخفيفة
فالخفيفة لا تمنع ما لم تفحش والغليظة إذا زادت على قدر الدرهم تمنع جواز الصلوة
واختلفوا في مقدار الدرهم أنه يعتبر وزناً أو بسطاً الصحيح أن في المتجسدة كالعدنة
والروث وكلم الميتة يعتبر قدر الدرهم وزناً وفي غير المتجسدة كالخمر والدم والبول
يعتبر القدر بسطاً. واختلفوا أيضاً في الدرهم الذي يقدر به. قال شمس الأئمة
السخري رحمه الله يعتبر فيه أكبر دراهم البلد إذا كان في البلد دراهم مختلفة ثم النجاسة
الغليظة ما لا شبهة في نجاستها وثبت نجاستها بدليل مقطوع به كالدم المسفوح
وكلم الميتة وبول ما لا يؤكل لحمه. وأما الروث واختاء البقر فعند أبي حنيفة رحمه الله
نجس نجاسة غليظة وعند صاحبيه رح خفيفة لا فرق عندهم بين المأكول وغير
المأكول في كل ما يعتبر فيه الفاحش فهو مقدار الربع في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن
أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله شبر في شبر وفي رواية ذراع في ذراع. بول
ما يؤكل لحمه نجس في قول أبي حنيفة رحمه الله وأبو يوسف رحمه الله نجاسة خفيفة لتعارض
الأدلة وقال محمد رحمه الله العذرة ونحو الكلب وجميع السباع نجس نجاسة
غليظة. خرو ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر إلا ما له رائحة كريهة كخرو الدجاج

والبط والاذن فهو نجس بنجاسة غليظة. ذرق سباع الطير كالباري والحدا لا يفسد
الثوب. وأختلف المشايخ في بول المرأة والفأرة إذا أصاب الثوب قال بعضهم يفسد إذا
زاد على قدر الدم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد أصلاً وقال بعضهم استحسننا
يفسد إذا فحش ويظهر أثر الضرورة في التخفيف لا في سلب النجاسة دم السمك وما
يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول أبي حنيفة ومحمد رحم وقال أبو يوسف رحم يفسد إذا
فحش. دم الحكة والوزغة يفسد الثوب والماء ودم البق والبعوض والبرغوث لا يفسد
عندنا. الطحالب والكبد طاهران قبل الفصل حتى لو اطل به وجه الخف وصلي جارت
صلوته. وما يبقى من الدم في عروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وإن فحش
وعن أبي يوسف رحمه الله يفسد الثوب إذا فحش ولا يفسد القدر. الدم الذي
يظهر على رأس الجرح وانتفخ ولم يسيل ليس بنجس في قول أبي يوسف رحم وقال محمد
رحم نجس. ماء الطابق نجس قياساً ليس بنجس استحسننا. وصورتها إذا حرقت
العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان لا يفسد. استحسننا ما لم يظهر أثر
النجاسة فيه. وكذا الأصطبل إذا كان حاراً وعلى كوته طابق. وبيت
البالوعة إذا كان عليه طابق فعرق الطابق وتقاطر منه. وكذا الحمام إذا
أهريق فيه النجاسات فعرق حيطانها وكوتهها وتقاطر منه. وكذا الوكان في
الأصطبل كوز معلق فيه ماء فترشح من أسفل الكوز في القياس يكون نجساً
لأن البلة في أسفل الكوز صار نجساً بمنحار الأصطبل وفي الاستحسان لا
يتنجس لأن الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر فما يترشح منه يكون طاهراً
إذا صلي معه شعر الأدمى قد ذكرنا أنه يجوز صلوته. ولو قلع انسان سنه
أو قطع أذنه ثم أعادهما إلى مكانهما وصله أو صلي وسنه أو أذنه في كمه يجوز

صلوته في ظاهر الرواية . وكذا الوصل وفي عنقه قلادة فيها سن كلب ذئب
يجوز صلوته . وما يطهر جلد به بالدباغ يطهر كجهه بالذكاة ذكره شمس
الائمة الحلواني رح . وقيل يجوز بشرطان يكون الذكاة من اهلها في محلها
وهو ما بين اللبنة واللحين وقد سمي بحيث لو كان ما كولا يحل اكله بتلك
الذكاة . وذكر الناطقي رح اذا صلى ومعه من لحم السباع كالثعلب ونحوه
اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته وان كان مذبوحا . ولو صلى ومعه
لحم بازي قد ذبح جازت صلوته لان سؤر الثعلب ونحوه نجس وما كان
سؤره نجسا لا يطهر كجهه بالذكاة وانما يطهر اذا لم يكن سؤره نجسا وعن
الفقيه ابى جعفر رح اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا يجوز صلوته
ولو وقع في الماء افسد . وذكر الناطقي رح اذا صلى على جلد كلب
او ذئب قد ذبح جازت صاوته . الكلب اذا اخذ ثوب انسان او عضوه
بفيه ان اخذ في الغضب لا يفسد وان اخذ في المزاح واللعب يفسد لان
في الوجه الاول ياخذ بسننه وسننه ليس بنجس وفي الوجه الثاني ياخذ بفيه
ولعابه نجس اذا مشى كلب على ثلج فوضع الانسان رجله على ذلك الموضع
ان كان الثلج رطبا بحيث لو وضع عليه شيء يبتل يصير الثلج نجسا وما يصيبه
يكون نجسا وان لم يكن رطبا لا يتنجس وقيل بانه لا يتنجس الثلج وهو محمول
على الوجه الثاني . وكذا الكلب اذا مشى في طين وردغة يتنجس الطين
والردغة . اذا صلى وهو حامل شهيد عليه دمه جازت صلوته وان
اصاب دم الشهيد ثوب انسان افسده . لعاب الفيل نجس كلعاب
الفهد والاسد اذا اصاب الثوب بخروطه تنجسه الثوب النجس اذا غسل

ثلاثا وعصر مرة لا يظهر الا في رواية عن ابي يوسف رح وان غسل ثلاثا وعصر في كل
مرة ثم تقاطرت منه قطرة فاصابت شيئا ان عصره في المرة الثالثة وبالغ بحيث لو
عصره لا يسيل منه الماء فالكل ظاهر والا فتقاطر منه نجس فاذا اساب شيئا افسد
اذا غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقوته اكثر من ذلك لكن لم يبالغ فيه صيانة
لثوب لا يجوز. اذا نام الكلب على حصير المسجد ان كان يابس لم يتنجس وان كان
رطبا ولم يظم اثر النجاسة فيه فذلك اذا رمى بعد مرة في نهر فان توضع الماء من وقوعها
فاصاب ثوبا ان ظهر لون النجاسة فيه يصير نجسا ولا فلا. وكذا الوبال الحمار فماء
جار فاصاب الرش ثوب انسان لا يفسد ما لم يتيقن انه بول وان كان الماء راكدا
وزاد على قدر الدرهم افسد الكلب اذا خرج من الماء وانتفض ما ثوب انسان افسد
قبل ان كان ذلك ماء المطر لا يفسد الا اذا اصاب المطر جلده وفي ظاهر الرواية
اطلق ولم يفصل. اذا صلى ومعه فأرة او حبة يجوز صلوته وقد اساء. وكذا اكل ما
يجوز التوضي لسوره. وان كان في كمه ثعلب او جر و كلب لا يجوز صلوته لان سوره
نجس لا يجوز التوضي به. ولو صلى ومعه جلد حية اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته.
وان كانت مذبوحة لان جلد ما يتحمل الدباغ فلا يقام الذكاة مقام الدباغ واما
قميص الحية ذكر شمس الائمة المحلوا ينجح الصحيح انه طاهر. اذا صلى وفي كمه بيضة
مذرة قد حال صحتها ما جازت صلوته. وكذا البيضة التي فيها فرخ ميت البضة
الرطبة او السخلة الرطبة اذا وقعت في ثوب لا يفسد في قياس قول ابي حنيفة رح
امرأة صلت ومعهما صبي ميت ان لم يكن استهل فصلوته فافسد غسل اوله
يغسل وان كان قد استهل ولم يغسل فذلك وان كان قد غسل جازت
صلوته. والمستحب ان لا يصل على هذه الحالة. ثوب اصابه عصير ومضغ

على ذلك أيام جازت صلوته فيدعند علمائنا لأنه لا يصير حراما في التوب امرأة
صلت ومعها دود القز جازت صلوتها لأنه ليس بنجس. ثوب اصاب
النجاسة طرفاته ونسب ذلك الموضع فغسل منه طرفا جازت الصلاة فيه
إذا قلنا ملاء الفم ينبغي ان يغسل فمه فان لم يغسل حتى صلى جازت صلوته
لأنه يطهر بالبراق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رح. وكذا إذا شرب
الخمر ثم صلى بعد زمان. وكذا إذا اصابته النجاسة بعض أعضائه كحسها
بلسانه حتى ذهب أثرها. وكذا السكين إذا تنجس فحسه بلسانه أو مسحه
بريقه. وكذا الصبي إذا قاء على ثدي الأم ثم مص الثدي مرار يطهر. إذا صلى
في ثوب محشوطاته نجس وظهارته طاهر جازت صلوته في قول محمد رح
ويجعل كثوبين وعلى قول أبي يوسف رح لا تجوز ويجعل كتوب واحد ولو صلى
في ثوب محشوطاته طاهر وظهارته كذلك وحشوه نجس جازت صلوته
في قول محمد رح. وذكر في السير ما يدل على هذا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله
لا يجوز صلوته في الفصلين وقوله اقرب إلى الاحتياط الأرض والشجر إذا
اصابته نجاسة فاصابتها المطر ولم يبق لها الاثر تصير طاهرا. إذا صلى ومعه
تكة من شعر الكلب جازت صلوته لأنه تبع. المرأة إذا اختضبت بحناء نجس
وغسلت ذلك الموضع ثلاثا ماء طاهر يطهر لأنها اتت بما في وسمها وينبغي
ان لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء المثلون بلون الحناء. إذا كان على
بدن الرجل نقطة بيست ما تحتها من رطوبة فلم يدها كجلدة عنها قوضا وأمر الماء
على الجلد جاز وان لم يصب الماء تحتها لان الواجب غسل الظاهر دون الباطن
الحمار إذا وقع في المملحة وصلح كان الكل طاهرا حتى أكله في قول محمد رحمه الله

قول ابي يوسف روح نجس وكذا العذرة اذا احترقت فصارت رمادا. والطين
النجس اذا جعل منه الكوز والقدر فطبخ يكون طاهرا الجلد المذبوح اذا اصابته
نجاسة ان كان صلبا لا ينشف النجاسة لصلابته يطهر بالغسل في قولهم وان كان
ينشف النجاسة ان امكن عصره في كل مرة فيطهر وان كان لا يمكن عصره عند
ابي يوسف روح يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فيطهر وعند محمد روح لا يطهر ابدا
وعلى هذا الخلاف اللحم اذا طبخ بالنحر والحديد اذا موه بالماء النجس عند محمد
رحمه الله لا يطهر ابدا وعند ابي يوسف روح يغسل اللحم في الماء الطاهر ثلاثا فيطهر
والحديد يموه بالماء الطاهر ثلاثا ويبرد في كل مرة فيطهر. وكذا المحصر من
البردى اذا اصابته نجاسة وهو جديد لا يطهر عند محمد روح وعند ابي يوسف
روح يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فيطهر وقد ذكرنا هذا في شرك النعل والبوريات
القصب يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة ويطهر بالاخلاف لانه لا ينشف النجاسة
وعن محمد رحمه الله جذع الميتة اذا يبس ووقع في الماء لا يفسد. ولو صلى معه
جازت صلواته وان كان اكثر من قدر الدرهم. اذا ادبغ بالرماد او بالملح او بالسياسة
وما منعه من الفساد ويخرجه عن حد الاكل فهو دباغ. الخشب اذا اصابته
النجاسة ثم اصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل كالارض اذا اصابها
النجاسة ثم اصابها المطر كان ذلك بمنزلة الغسل وان لم يصب المطر الارض يطهر
بالحناف اذا لم يبق اثر النجاسة. واختلفوا في الشجر والكلاء ما دام قائما على الارض
يطهر بالجفاف وبعد ما تطعم لا يطهر الا بالغسل. وكذا المحصر حكمها حكم الارض
اذا تم نجس بحف. ذهب اثرها الاجرة ان كانت مفروشة فحكمها حكم الارض
يطهر بالجفاف وان كانت موضوعة تنقل وتحول من مكان الى مكان انكثت

النجاسة على الجانب الذي يلي الأرض جازت الصلوة عليها وان كانت النجاسة
على الجانب الذي قام عليه المصل لا يجوز. والبساط الذي ببعض أطرافه
نجس جازت الصلوة على الطاهر منه سواء كان يتحرك الطرف الآخر
بتحريكه أو لا يتحرك لأن البساط بمنزلة الأرض فيشترط فيها طهارة مكان
المصل. بخلاف ما إذا صلى في ثوب طرفه طاهر وطرف منه نجس فلبس الطاهر
والقى الطرف النجس على الأرض ان كان ما على الأرض يتحرك بتحريكه لا يجوز صلوة
إذا أراد أن يصلي على أرض عليها نجاسة فكسبها بالتراب ينظر ان كان التراب
قليلا بحيث لو استشمه يجد رائحة النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثيرا
لا يجد ريح النجاسة يجوز. الحجر إذا أصابته النجاسة ان كان حجرا لا يتشرب
النجاسة كحجر الرخا يكون يديه طهارته وان كان يتشرب لا يطهر إلا بالفضل
اللبن إذا أصابته نجاسة وهو غير مفروش لا يطهر بالجفاف لأنه ليس بأرض
وان كان مفروشا صلى عليه أحد بعد الجفاف جازت صلوته لأنه صار كوجه
الأرض فان قلع بعد ذلك هل يعود نجس فيه روايتان. إذا قام المصل على مكان
طاهر ثم تحول إلى مكان نجس ثم عاد إلى الأول ان لم يمكث على النجاسة مقدار ما
يمكنه فيه أداء إحدى ركن جازت صلوته وإلا فلا. إذا صلى ومعه نافذة مسك
ان كانت النافذة يابسة جازت صلوته لأنها بمنزلة المدبوعة وان كانت رطبة
فان كانت نافذة دابة مذبوحة جازت صلوته لأنها طاهرة وان لم تكن مذبوحة
فصلوته فاسدة. والمسك حلال على كل حال يوكل في الطعام ويجعل في الأدوية
لا يقال بان المسك دم لأنها وان كانت دما فقد تغيرت فصارت طاهرا كراماد
لعذرة. الصبي إذا بال في الثور أو مسحت المرأة الثور بخرقه مبلولة نجسة

يتم حيزت انكاسات النجاسة قد يثبت ولم يبق بلبتها قبل الصاق الخبز بالتور لا
 يتنجس الخبز لان النار لما اكلت البلة صار كالارض اذا ايدبت بالشمس وان
 الصقت الخبز بالتور حال قيام البلة بالخبز نجس. وقيل ان كان الخبز خبز حنطة
 او شعير لا يتنجس وان كان الخبز خبز الارز او الجاورس يتنجس لان ذلك ينشف
 اذا صلي ومعه درهم تنجس حائبا الصحيح انه لا يمنع جواز الصلوة لان الكل درهم
 واحد. وان صلي في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة اقل
 من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمع ما يكون اكثر من
 قدر الدرهم لا يمنع الصلوة في قولهم وليس هذا كالنجاسة المتفرقة في ثوب
 واحد. ولو كانت النجاسة على البساط او الارض تحت القدمين يجمع كماله
 الثوب الواحد. ولو صلي في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدرهم
 لو جمع ما يكون اكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ويمنع جواز الصلوة ولو
 صلي في ثوب ذي طاقين فاصابت النجاسة احد الطاقين اقل من قدر الدرهم
 ونفذت الى الآخر على قول ابي يوسف ربح هو كثوب واحد لا يمنع جواز الصلوة
 وعلى قول محمد ربح يمنع وقيل ان كان مضر بايمنع عندهم وقول ابي يوسف ربح
 اوسع وقول محمد ربح احوط. وفيما اذا كانت البطانة نجس دون الظهارة او كان
 الخشون نجسا احوط قول ابي يوسف ربح. الماء الذي يسيل من فم النائم طاهر هو
 الصحيح لانه متولد من البلغم. اذا جعل الهرقين في الطين وطين به شئ فيبس
 فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس. السرقين الجاف او التراب النجس اذا
 هبت به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه اثر النجاسة. ولو مر الريح على
 النجاسات وثمة ثوب مبلول معلق يصيبه الريح قيل بانه يتنجس. اذا اصرح

مصارين شاء ميتة وصلية معها جازت صلوته. وكذا الواصلح المثانة ودينها
وجعل فيها اللبن او السمن جاز. وكذا الكرش وكل ما يمنع من الفساد ويخرج
عن حد الاكل فهو دباغ كان ذلك بالتراب او بالشمس ونحوه وقال ابو يوسف
رج الكرش لا يقبل الدباغ لانه بمنزلة اللحم. اذا دخل المرأة في اصبعة فرجة
يكره ذلك في قول ابي حنيفة رج لان عند لا يباح التداءوي ببول ما يוכל
منه. الخف اذا اصابته النجاسة ان كانت النجاسة متجسدة كالغذرة
والروث والمني يطهر بالتحا اذا دبست وان كانت النجاسة رطبة في ظاهر الرواية
لا يطهر الا بالغسل وعن ابي يوسف رج اذا مسحه على وجه المبالغة بحيث لا يبقى
لها اثر يطهر وعليه الفتوى لعموم البلوى وان لم يكن النجاسة متجسدة كالخمر
والبول لا يطهر الا بالغسل. وعن ابي يوسف رج اذا القى عليه ترايا فمسحه
يطهر لانها تصير في معنى المتجسدة يوحذ به. والثوب لا يطهر الا بالغسل
الا في المني فانه يطهر بالفرك. وقبل من المرأة لا يطهر بالفرك لانه رقيق
بمنزلة البول. قال محمد الائمة الصحيح انه لا فرق بين من الرجل ومن
المرأة. والبدن لا يطهر من جميع ذلك الا بالغسل. ولو مسح موضع النجاسة
ثلث مرات بثلث خرق مبلولة قد مر قبل هذا انه يجوز ان كان الماء متقاطرا
اذا اصاب الثوب من فركه وحكم بطهارته ثم اصابه ماء بعد ذلك الصحيح
انه لا يعود نجسا والارض اذا اصابتها النجاسة نجفت وذهب اثرها ثم اصابها
الماء بعد ذلك الصحيح انها لا يعود نجسا. وكذا الوجفت الارض وذهب اثر
النجاسة ثم رش عليها الماء وجلس عليها لا بأس به. التراب الطاهر اذا جعل
طينا بالماء النجس او على العكس الصحيح ان الطين نجس ايها كان نجسا. خف

بطانة تساقه من الكرباس فدخل في خروقه ماء نجس فغسل الخف وذلك باليد
وملأه ثلاث مرات وأهراق الماء يصير طاهراً لأنه أتى بما هو الممكن. أذا ذبح شاة
ومسح السكين بصوفها حتى ذهب أثرها يطهر. وكذا السيف إذا تنجس فمسحه بتراب
أو خرقة وذهب أثر الدم. ثوب أصابته نجاسة رطبة لقي عليها ثوباً وصل إلى مكان ثوباً
يمكن أن يجعل من عرضه ثوبين كالنهاية يجوز في قول محمد ربح وإن كان لا يمكن أن
يجعل من عرضه ثوبين لا يجوز. ولو لقي عليها أبداً وصل إلى قال الشيخ الإمام أبو بكر
محمد بن الفضل ربح يجوز صلوته فيه. وقال شمس الأئمة المحلوا بربح لا يجوز إلا أن
يلقى على هذا الطرف الطرف الآخر يصير بمنزلة الثوبين وإن كانت النجاسة يابسة
جازت صلوته على كل حال لأنها لا تنصق بالثوب الملقى عليها. إذا نام الرجل
على فراش أصابه مني ويبس فعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه فإن لم يظهر أثر
البلل في جسده لا يتنجس بدنه وإن كان العرق كثيراً حتى ابتل الفراش ثم أصاب
بلل الفراش جسده وظهر أثره في جسده يتنجس بدنه. وكذا الرجل إذا غسل
رجله ومشى على أرض نجسة بغير مكعب فابتل الأرض من بلل رجله ^{سود}
وجه الأرض لكن لم يظهر أثر بلل الأرض في رجله فصلى جازت صلوته وإن كان
بلل الماء في الرجل كثيراً حتى مشى على الأرض وابتل وجه الأرض فصار طيناً ثم
أصاب الطين رجله لا يجوز صلوته. قيل إن كانت النجاسة في الأرض يابسة
فمر عليها برجل مبلولة لا يتنجس رجله وإن كانت النجاسة في الأرض رطبة و
رجله يابس يتنجس الرجل. رجل دخل موطاً فأصاب رجله من الأرواث شيء فصلى
قالوا لا بأس به ما لم يفحش لعموم البلوى. وعن محمد ربح أنه رخص في الأرواث حين
قدم الرى لما رأى فيه من البلوى. وإن أصاب الخف شيء يعتبر فيه قد ربح

والمراد من الريع ربع مادون الكهين لما فوقهما لان ما فوقهما زيادة على الخف
اذا استنجى الرجل وجرى ماء الاستنجاء تحت رجله وهو متخفف ان لم يدخل
ماء الاستنجاء في خفه لا بأس به ويظهر خفه تبعاً لطهارة موضع الاستنجاء كما
قلنا في عروة القمبة اذا اخذها بيد نجس وغسل يده ثلثاً اذا ظهرت يده يطهر العروة
تبعاً. الحصير من البردي اذا تنجس ان كانت النجاسة رطبة يغسل بالماء ثلثاً ويقيم
على الحصير حتى يخرج الماء من انقباه وان كانت النجاسة قد يبست في الحصير
يدلك حتى تلين النجاسة وتزول بالماء. ولو كان الحصير من القصب ذكرنا في هذا
الفصل انه يغسل ثلثاً فيطهر. البساط النجس اذا القى في الماء الجاري فجرى عليه
الماء ليلة يطهر. الأجر اذا تنجس وهو غير مفروش ان كان قد يماستحلاً يغسل
ثلثاً فيطهر وان كان جديداً يغسل ثلثاً ويجفف في كل مرة. اذا تنجس اليد من
نجس فغسلها ثلثاً من غير حرض وبقي اثر الدهن في يده على قياس قول ابي يوسف
رج يطهر. اذا امتخط الرجل في ثوب ورأى فيه اثر الدم لا ينجسه لان كل ما لا يكون
حدثاً لا يكون نجساً. اذا وجد الشعر في بعر الابل والغنم يغسل ثلثاً ويوكل. وان كان
في اخفاء البقر لا يوكل. اذا احرق الرجل راس شاة قد تلطخت بالدم ولم يغسله
وطبخه في قدر جاز ولا يفسد المرقة. اللحم اذا كان عليه دم مسفوح كان نجساً
وان لم يكن عليه من الدم المسفوح لا يكون نجساً. الطائر اذا وقع في قدر ومات
فيه ان وقع حالة الغليان فالكل فاسد يهراق جميع ما كان فيه وان وقع بعدما
سكن عن الغليان يصب المرقة ويغسل اللحم الذي كان فيه فيوكل. اذا صب الطباخ في
القدر مكان الخل خرا غليظاً فالكل نجس لا يطهر ابداً. وما روي عن ابي يوسف رج انه يغلي
ثلث مرات لا يؤخذ به. كذا الحطه اذا طبخت في النحر لا يطهر ابداً قال رضي الله عنه

وعند بي اذا صب فيه النخل وفركه حتى صار الكل خلا لا بأس به. ولو صب النحر
على حنطة يغسل ثلثا ويخفف في كل مرة. البعر اذا وقع في الحلب عند الحلب
فرمي من ساعته لا بأس به وان تفتت البعر في اللبن يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك
اذا صلى على الدابة وفي سرجه نجاسة ان كان ذلك من عرق الدابة لا بأس به لانه
مشكل فلا يمنع الجواز وان كان من دم او عذرة اكثر من قدر الدرهم لا يجوز بعرفاء
اذا وقعت في حنطة فطخت الحنطة لا بأس باكل الدقيق الا ان يكون كثيرا يطهر اثره
بتغير الطعم وغيره. خبز وجد في خلاله بعرفاء ان كان البعر على صلابته رمى البعر
ويوكل الخبز. خر صب في قدر الطعام ثم صب فيه النخل وصار حامضا بحيث لا يمكن
اكله لمخوضته وجوضتها حوضه الحبل لا بأس باكلها. وعلى هذا في جميع المسائل اذا
صب فيه النخل وصار خلا لا بأس باكلها. فارة وقعت في خمر ثم استخرجت قبل التفسخ ثم
صارت خلا لا بأس باكله وان تفسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صار النحر خلا لا يحل اكله
وكذا الكلب اذا ولغ في عصير ثم تخر ثم تحلل لا يحل اكله لان لعاب الكلب قائم فيه وانه لا
يصير خلا. النحر اذا صبت في ماء او الماء صب في خمر ثم صار خلا اختلفوا فيه قال بعضهم
يحل اكله وكذا لك خل ايكه. النخل النجس اذا صب في خمر صار حلا يكون نجسا لان النجس
لم يتغير. دن النحر اذا غسل ثلثا وكان عتيقا مستعملا يطهر. وكذا الوصب فيه
النخل يصير طاهرا. دن العصير اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغلي
وانتقص ثم صار خلا ان ترك النخل فيه حتى طال مكثه وارفع بخار النخل الى راس
الدن يصير طاهرا في قول من يقول بتطهير النجاسة بما سوى الماء من المائعات
وكذا الثوب الذي اصابه النحر اذا غسل بالنخل ثلثا. الرغيف اذا القى في النحر
ثم صار النحر خلا اختلفوا فيه والصحيح انه طاهر اذا لم يبق فيه رايحة النحر وكذا

البصل اذا التقى في الخمر ثم تخلل لان مافيه من اجزاء الخمر صار خلاا الثبن النفس
اذا جعل في الطين انكان الثبن قائما يرى عينه كان نجسا انكان كثيرا والافلا
اذا صلى في قميص من غير سراويل انكانت الركبة والسرة مستورتين جازت صلوته و
كذا لو كانت الركبة مستورة والسرة مكشوفة . وعلى العكس لا يجوز . وكذا الوصل على
هذا الوجه في ازار واحد لان السرة ليست بعورة في رواية الاستحسان وهذا على
قول من يجعل الركبة عضوا كاملا ما على قول من يجعل الركبة مع الفخذ عضوا واحدا
لا تفسد صلوته لان الركبة لا تبلغ ربع الجملة . الجنب اذا دخل الحمام واتزر وصب
الماء على جسده وخرج يحكم بطهارة الازار وان لم يعصره مروي ذلك عن ابي يوسف رح
وان لم يكن الرجل مستنجيا فهو نجس . اذا شرب الخمر ونام وسال من فيه شيء على
وسادته ان كان لا يرى فيه عين الخمر ولا ريحه ينبغي ان يكون طاهرا في قول
ابيحيفة وابي يوسف رحهما الله ويظهر الفم بريقه . اذا وقعت النجاسة في صبغ
فانه يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلثا فيطهر كالمرأة اذا اختضبت بخناء نجس . اذا شرب
الخمر وصل لم يجز صلوته انكان ما اصابه الخمر اكثر من قدر الدرهم وانكان اقل
من ذلك جازت صلوته . وان شرب الخمر ثم صلى بعد ساعات جازت صلوته
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وكذا اذا قاء الرجل فضلى فهو على هذا الوجه . الارض
اذا نتجت ببول واحتاج الناس الى غسلها فان كانت رخوة يصب الماء عليها ثلثا
يطهر وان كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها ويذلك ثم ينفش بصوف او خرق
يفعل كذلك ثلث مرات فتطهر . وان صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة
ولم يبق ريحها ولا لونها وتركته حتى جفت تطهر . اذا كانت النجاسة تحت القدم

قدر الد رهم لوجعت تصيرا أكثر من قدر الد رهم فانها تجمع وتمنع جواز الصلوة
 وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او اليدين فلا يجعل
 كانه لم يضع العضو على النجاسة هذا كما لو صلى رافعا إحدى قدميه جازت
 صلوته . ولو وضع القدم على النجاسة لا تجوز ولا يجعل كانه لم يضع . ويكره
 الصلوة في سبع مواطن في توارع الطريق لانه يصير غاصبا حق الغير وفي معاطن
 الابل والمزبلة والمجوزة والخرج والمغتسل والحمام لان هذه المواضع لا تخلو عن
 النجاسات غالباً فان غسل في الحمام موضع ليس فيه تماثيل وصل في فيه لأبأس
 به وكان واحد من الزهاد يفعل كذلك ولا بأس بالصلوة في موضع جلوس الحمامي
 لانه لا نجاسة فيها . ومنها الصلوة في المقبرة لانها تشبه باليهود فان كان فيها موضع
 اعد للصلوة فيه ليس فيستبرأ ولا نجاسة لأبأس به . ومنها الصلوة على سطح
 البيت واراد به الكعبة لما فيه من ترك التعظيم . ولا بأس بالصلوة والسجود
 على الخشيش والحصير والبسط والبوارى . ولو صلى على وجه الارض وبسط
 كفه على الارض لصيانته وجهه عن التراب او لدفع حر الارض او برده فسجد على
 الكم لأبأس به ولو كانت الارض نجسة فخلع نعليه وقام على نعليه جازاً ما اذا كان
 النعل ظاهراً وباطنه ظاهر ظاهر وان كان ما بين الارض منه نجساً فذلك وهو
 بمنزلة ثوب ذي طاقين واسفله نجس وقام على الظاهر وقد مروا نكاح الرجل في
 نعله او في مكعبه لا يجوز . وكذا الوبسط كنه على موضع النجاسة وسجد على
 كنه لا يجوز . ذهاب المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسد الا ان يغلب ويكثر
 ويجوز الصلوة في الثلج ان كان لينة وليستقر فيه الجبين لانه بمنزلة الارض وان كان
 يغيب فيه الجبين ولا يستقر لا يجوز كما لو سجد على الهواء وكذا التبن والقطن المحلج

وكل ما لا يستقر فيه الجهة كالدخل والجاورس ويجوز على المحنطة والشعر لانه
 يستقر فيه الجبين ويجد حجم ما تحته. ولو سجد على ظهر الميت ان كان على الميت لبد
 لا يجد حجم الميت حات صلوته لانه سجد على اللبد وان كان يجد حجم الميت لا يجوز لانه
 سجد على الميت. ولا يصل في طين وردغة لان فيه تلطيخ الوجه والثوب. وان كانت
 الارض ندية بحيث لو وضع جبهته عليها لا تلطيخ لا بأس به. ولا بأس بالصلوة
 على العجلة ان كانت موضوعة على الارض لانها بمنزلة السرير وان كانت على عنق الدابة
 وهي تسير ولا تسير فهي صلوة على الدابة. اذا صلى في ارض الغير فهو على وجهين اما
 ان كانت لمسلم او كافرا فكانت لكافرا لا تجوز لانه لا يرضى بصلوة المسلم في ارضه وان كانت
 لمسلم فان كانت مزروعة او مكروبة لا يصل لانه لا يرضى به صاحب الارض وان لم تكن
 مزروعة لا تضرهما صلوة لا بأس به لان صاحب الارض يرضى بذلك. وان ابتلى بين
 ان يصل في الطريق وبين ان يصل في ارض غير مزروعة كانت الصلوة في الطريق اولى لان
 له حق في الطريق ولا حق له في ارض الغير الشيلة اذا تنجست فاصابها المطر ثلث مرات
 والشمس ثلث مرات تطهر. اذا فاق الرجل جبهته فوجد فيها فارة مينة ان لم يكن
 للحية ثقب يعبد كل صلوة صلا ما من حين لبسها وان كان للحية ثقب يعبد
 صلوة ثلثة ايام وليا لبها في قول ايحنيضة روح وعندهما لا يعيد الا ان يعلم الوقت ^{الذي}
 مات فيها كما قلنا في البئر. ولو شرع في الصلوة وفي كفه فرخة حية فلما فرغ
 من الصلوة نظر فيها فاذا هي ميتة ان لم يغلب على ظنه انها ماتت في الصلوة
 لا يلزمه الاعادة وان غلب على ظنه انها ماتت في الصلوة لزمته الاعادة
 اذا شرع الرجل في الصلوة فرأى في ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم ان كان
 مقتديا وعلم انه لو قطع الصلوة وغسل النجاسة يدرك امامه في الصلوة

أو يدرك جماعة أخرى في موضع آخر فإنه يقطع الصلوة ويغسل الثوب لأنه
 قطع للأكمال وإن كان في آخر الوقت أو لا يدرك جماعة أخرى مضى على صلوته
 ولو رأى في ثوب إمامه نجاسة أقل من قدر الدرهم فإن كان من مذهب المقتدي
 أن النجاسة القليلة لا تمنع جواز الصلوة ومذهب الإمام أنها تمنع فصل الإمام
 وهو لا يعلم جازت صلوة المقتدي ولا يجوز صلوة الإمام وإن كان مذهبها
 على العكس فحكمها على العكس. إذا رأى الرجل في ثوب غيره نجاسة أكثر من
 قدر الدرهم إن كان في قلبه أنه لو أخبر بذلك يغسل النجاسة فإنه يخبره ولا
 يسعه أن لا يخبره. وإن كان في قلبه أنه لا يلتفت إلى كلامه وسعه أن لا يخبره والأمر
 بالمعروف على هذا إذا انكشف ما بين السرة والعانة قدر الريح منع جواز الصلوة
 لأنه انكشف ريع عضو كامل والمراد حول جميع البدن من ذلك الموضع. رجل
 صلى في قميص واحد محلول الحبيب جازت صلوته وإن كان نظره يقع على عورتها في
 الركوع سواء كان عريض اللحية أو لم يكن وعورته لا يظهر في حقه إنما يظهر في حق
 الغير ولو وقع نظر المصل على غورة الغير لا تنفسد صلوته في قول أبي حنيفة ربح
 وإن نظر المصل إلى فرج امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وابنتها ولو نظر إلى فرج امر
 امرأة حرمت عليه امرأته ولو نظر إلى فرج امرأته التي طلقها طلاقاً رجعياً يصير رجلاً
 ولا يفسد صلوته في الوجه كلها في قول أبي حنيفة ربح. الدم من النجس إذا أصاب
 ثوب إنسان أقل من قدر الدرهم ثم انبسط وصار أكثر من قدر الدرهم بعضهم اعتبروا
 فيه وقت الإصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلوة إذا بسط الثوب الطاهر اليابس على
 أرض نجسة مبتلة وظهرت البلة في الثوب لكن لم يصير رطباً ولا بحال لو عسر يسيل
 منه شيء متقاطر لكن موضع الندوة يعرف من سائر المواضع الصحيحة أنه لا يصير نجساً

وكذا الولف الثوب النجس في ثوب طاهر والنجس رطب مبتل وظهرت ندوته
في الثوب الطاهر لكن لم يصح بحال لو عصر يسيل منه شيء متقاطر لا يصير نجسا والله اعلم

باب الوضوء والغسل

في الباب فصول سبعة. فصل في صفة الوضوء. وفصل فيما ينقضه. وفصل
في النوم. وفصل في صفة الغسل. وفصل فيما يوجب. وفصل في المسح على
الخفين وفصل في الحيض

فرض الوضوء غسل الأعضاء للفروضة. والوضوء انواع ثلاثة فرض وهو وضوء
المحدث عند القيام الى الصلوة. وواجب وهو الوضوء للطواف. وان طأ
بالبيت بدونه جاز طوافه ويكون تاركا للواجب مندوب وذلك غير معدود
فمنها الوضوء للنوم اذا اراد النوم يستحب له ان يتوضأ. ومنها المحافظة على
الوضوء وتفسيرها ان يتوضأ كلما احدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها
ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاء الشعر. ومنها الوضوء لغسل الميت.
ومنها الوضوء على الوضوء. ومنها الوضوء اذا ضحك قهقهة. وسنن الوضوء
كثيرة. فمنها الاستنجاء اذا اراد ان يتوضأ بعد ما احدث فانه يفضل موضع
النجاسة فان ترك الاستنجاء بالماء استنجى بالحجر او بالمدرجا ولا يعتبر فيه العدن
عندنا وانما المعتبر فيه الانقاء. والاستنجاء بالماء بعد الاستنجاء بالحجر ادب
عندنا ويغسل يديه. اختلفوا انه يغسل يديه قبل الاستنجاء او بعده والاصح
انه يغسلهما مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده. ويسمى واختلفوا ايضا
في وقت التسمية والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة ومرة بعد
الفراغ من الاستنجاء وستر العورة. ولا يسن الاستنجاء في حدث الريح

والنوم وان جاوزت النجاسة موضع المخرج ان كان المجاوزا اكثر من قدر
 الدرهم يفترض غسلها بالماء وان كان درهما فما دونه لا يفترض غسلها بالماء
 في قول ابى حنيفة واى يوسف رح فان لم يغسل النجاسة وصلح جاز ويبلغ ان
 يمشي خطوات ثم يستنجي. وصورة الاستنجاء بالماء ان يرخي موضع الاستنجاء
 كل الارحاء حتى يتم التنظيف ويستنجي باصبع او اصبعين او ثلاثة ببطون الاصابع
 لبرؤسها احترازا عن الاستمتاع بالاصبع والمرأة في ذلك كالرجل الا انها تقعد
 منفردة بين رجلها وتفصل ما ظهر منها ولا تدخل اصبعها في فرجها لما قلنا
 وفي الاستنجاء بالحجر يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان
 في الصيف وفي الشتاء يقل الرجل بالحجر الاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث
 لان في الصيف خصياه متدليتان فلو قبل بالاول يتلطخ خصياه فلا يقبل
 ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات
 كلها فان كان صائما لا ينبغي ان يقوم عن موضع الاستنجاء حتى ينشف ذلك
 الموضع بخمرة كيلا يصل الماء الى باطنه فيفسد صومه ولا يتنفس في
 الاستنجاء لهذا. والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه ذلك من غير كشف
 العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجي بالحجر ولا يستنجي بالماء
 قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا. ويبالغ في الاستنجاء في
 الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف فان استنجي في الشتاء بماء سخين كان بمنزلة
 ما لو استنجي في الصيف بالماء البارد الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجي
 بالماء البارد ويستنجي باليسري فان شلت يده اليسرى ولا يجد من
 نصب الماء عليه لا يستنجي الا ان يقدر على الاستنجاء بالماء بيد اليمنى

بان كان على ضفة تهر جار . وان شلت يده . وعجز عن الوضوء والتيمم يمسح ذراعيه
 مع المرفقين على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة . وكذا قالوا في الريض
 اذا لم يكن له امرأة وعجز عن الوضوء وله ابن او اخ فانه يوضيه الا انه لا لمس فرجه
 الا من يحل له وطبها . والمرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها
 ابنة او اخت توضحها ويسقط عنها الاستنجاء . واذا اراد المتوضي ان يغسل يديه
 ياخذ الاناء بيد اليسرى ويصبه على اليمنى ثلاثا ثم اليسرى وان لم يكن معه انية
 صغيرة فانه يضترف من التور باصابع يده اليسرى مضمومة لا بالكف ثم يغسل
 وجهه يضع الماء على جبينه حتى ينحدر الماء الى اسفل الذقن ولا يضع على خديه ولا
 على انفه ولا يضرب على جبينه ضربا عفيفا . ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما
 كان من شعر اللحية على اصل الذقن . ولا يجب اصال الماء الى منابت الشعر الا ان
 يكون الشعر قليلا لا يسد والمنابت . ولا يجب اصال الماء الى داخل العينين ومن الناس
 من قال لا يضم العينين كل الضم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الماء الى اشقاره وحواص
 عينيه . فان كان الرجل ملتجيا لا يجب غسل ما استرسل من الذقن . وكذا الوجه
 شعره ذواتين وشدهما حول الراس او رسلهما . وكذا الحرم اذا تلبد راسه
 فوصل الماء الى اصول شعره كفا . كما في شعر اللحية . ولا يسر تحليل اللحية في قول
 ابي حنيفة ومحمد رح . وليستحب ان يمسح ثلث اللحية او ربعها . وفي بعض الروايات
 يمسح كلها وهو الاصح . ويغسل الموضع المنكشف بين العذار والاذن في قول
 محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح . فان امر الماء على شعر الذقن ثم حلقه لا يجب
 عليه غسل الذقن . وكذا الوحلق الحاجب او الشارب او مسح راسه ثم حلق
 او قلم اظافيره لا يلزمه الاعادة ولو كان به فرجة فارفع حلقها واطراف القرحة

متصلة بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فغسل الجلد ولم يصل
الماء الى ما تحت الجلد جاز وضوؤه لان ما تحت الجلد غير ظاهر ولا يفترض
غسله. اذا اغتسلت المرأة من الحيض والجنابة وفي اظفارها عجين الطيان
او الخباز او الصباغ اذا توضأ وفي اظفاره عجين او طين او ما اشبه ذلك اختلفوا
فيه قال بعضهم يتم غسله وضوؤه لان ذلك لا يمنع وصول الماء الى باطنه و
اجمعوا على ان الدرن لا يمنع تمام الغسل والوضوء لانه يتولد من ذلك الموضع.
وكذا الطعام اذا بقي في اسنانه. ذكر الناطق في رح ان الطعام يمنع تمام الغسل الا ان
يخرج الطعام ويجري الماء على ذلك الموضع. الا قلف اذا اغتسل من الجنابة ولم
يصل الماء تحت الجلد وغسل ما فضل من الجلد عن الحشفة وما يخرج منه
البول عن راس الحشفة يخرج عن الجنابة لان ذلك خلقي وعن بعضهم انه لا يخرج
وكذا اما يكون عن البدن يقال بالفارسية فلنباح لا يمنع تمام الغسل لانه
يتولد من البدن بمنزلة الدرن. ولو كان على يديه خبز ممضوع قد جف
ويبس واغتسل لا يخرج من الجنابة حتى يذ لك ذلك الموضع ويجري
الماء تحته لانه لا يخرج فيه. ولو كان على اعضاء وضوؤه قرحة نحو الدمل وعليها
جلدة رقيقة فتوضأ وامر الماء على ظاهر الجلد ثم نزع الجلد ولم يغسل ما تحتها
وصل في جازت صلواته. ولو كان في اصبعه خاتم ان كان واسعا لا يحتاج الى
تحريكه وان كان ضيقا ولم يحركه روى الحسن عن ابي حنيفة وابو سليمان عن
ابي يوسف ومحمد رح انه يحوز. قال بعضهم في الضيق لا بد من التحريك. ثم
يسمع براسه فرضا وسنة بماء ولتحل مرة واحدة. وقال الشافعي رح يمسح
ثلاث مرات بثلاث مياه عند الوضوء ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة

ولا إدا بمقدار المفروض ربع الرأس بثلاث أصابع فان مسح بأصبع واحدة
 ظهرا وبطننا وجنبا ووقع ذلك في ثلثة مواضع جاز وان مسح بأصبعين لا يجوز
 الا ان يمسح بالابهام والسبابة مفتوحتين يضعهما مع ما بينهما من الكف على
 راسه فيجوز ويكون ذلك بمنزلة ثلث أصابع. وان مسح بثلاث أصابع
 موضوعة غير ممدودة روى هشام عن ابي حنيفة واياه يوسف وابن رستم
 عن محمد رجا انه يجوز والاستيعاب في مسح الرأس سنة. وصورة ذلك ان يضع اصابع
 يديه على مقدم راسه وكفيه على فؤديه ويمد هما الى فقاها فيجوز واشار بعضهم
 الى طريق آخر احتراز عن استعمال الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة و
 مشقة فيجوز الاول ولا يصير الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة. وان مسح
 بثلاث أصابع ممدودة غير انه وضع على الشعران وقع على شعر تحت راس جاز
 وان وقع على شعر تحت جبهة او رقبة غير الرأس لا يجوز لان ما على الرأس
 يكون من الرأس. ولهذا لو حلف ان لا يضع يده على رأس فلان فوضع يده
 على شعر تحت راس حث. ولو مسحت المرأة فوق الخماران وصل الماء الى الشعر
 جاز والا فلا. وقال بعضهم ان كان الخمار جديدا غير مغسول لا يجوز لانه لا يقبل
 الماء. وقال بعضهم ان ضربت يدها مبلولة فوق الخمار حتى يصل الماء الى شعرها
 جاز. والافضل لها ان تمسح تحت الخمار. ويمسح الاذنين بماء الرأس وان لم يمسح
 على الرأس ومسح الاذنين لا ينوب ذلك عن مسح الرأس. ولم ينقل عن اصحابنا
 رج ادخال الاصبع في صماخ الاذنين. وعن ابي يوسف رجا انه كان يفعل ذلك
 واما مسح الرقبة فليس بادب ولا بسنة. وقال بعضهم هو سنة. وعند اختلاف
 الاقوال بان فعله اولى من تركه. ولو غس راسه في اناء جاز عن المسح في قول

اي يوسف ربح وقد مر هذا. ثم يغسل رجله كما قال في الكتاب. ويسمي عند غسل كل عضو. ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله و اذا فرغ من الوضوء يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ويشرب فضل وضوئه قائما. والغسل عن الجنابة والحض والنفس واحد بصورة واحدة يتوضأ وضوؤه للصلوة ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده. واختلفوا انه هل يمسح راسه في الوضوء قبل الغسل. قال بعضهم لا يمسح وقال بعضهم يمسح وهو الصحيح

فصل فيما ينقض الوضوء

الغائط ينقض الوضوء قل اوكثر. وكذا البول والريح من الذكر. وان خرج الريح من الذكر او من قبل المرأة لا ينقض الوضوء. والمفوضة اذا خرج من قبلها ربح قال الشيخ الامام ابو حفص البخاري ربح هو حدث. وعن محمد ربح انه يستل عنه فقال ان كان يوجد ربح ذلك فهو حدث وقيل ان كان مسموعا او متنا فهو حدث والا فلا. وقال الكرخي ربح يستحب لها ان تتوضأ. ولو خرجت الدودة من قبل المفوضة فهي بمنزلة الريح الذي يخرج من قبلها. الدودة اذا خرجت من الذكر فهو حدث. وان خرجت من قبل المرأة او الذكر فكذلك وكذلك الحصى. ولو سقطت الدودة من الجرح لا ينقض. القيح والدم والصد يد اذا سال عن راس الجرح نقض الوضوء. وان علا وانتفخ ولم يسبل لا ينقض. ولو القى عليه ترايا او رمادا او مسحه بخرقه ثم وثم ان كان بحال لو تركه بسبل نقض الوضوء والا فلا. والرعاف ينقض وكذا الوتر والدم من الراس الى ما لان من الانف ولم يظهر على الارنبه نقض الوضوء. ولو قاء

ملأ الفم طعاما او ماء نقض الوضوء. وأن لم يملأ لا ينقض واختلف في ملأ
 الفم قال بعضهم ما لا يمكن امساكه الا بكلفة ومشقة يكون ملأ الفم قال
 بعضهم ما لا يمكن الكلام معه يكون ملأ الفم وان قاء مرتين او مرارا بحيث
 لو جمع ذلك يكون ملأ الفم اتكان قبل سكون الغشيان يجمع. وأن قاء بها
 نقض الوضوء وان لم يملأ الفم في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح. وأن قاء
 بلغها ملأ الفم لا ينقض في قول ابي حنيفة ومحمد ربح ولو كان الرجل اقلف و
 خرج البول من احليله وبقي في قلفته نقض الوضوء. وكذا لو خرج البول من
 الفرج الداخل للمرأة دون الخارج نقض الوضوء. ولو نزل البول من المثانة
 الى الاحليل ولم يظهر على راس الاحليل لا ينقض. ولو كان في بطنه جائفة
 وسقط منها رودة لا ينقض. المحبوب اذا خرج منه ماء يشبه البول فان
 كان قادرا على امساكه ان شاء امسكه وان شاء ارسله فهو بول ينقض
 الوضوء. وان كان لا يقدر على امساكه لا ينقض ما لم يسيل. واذا تبين
 الخنة انه رجل فالفرج الاخر منه بمنزلة الجرح. واذا تبين انه امرأة فالفرج
 الاخر منه بمنزلة الجرح لا ينقض الوضوء ما لم يخرج منه وما لم يسيل
 ولو كان لذكر الرجل جرح له راسا ن احدهما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول
 والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاحليل. اذا ظهر
 البول على راسه بنقض الوضوء وان لم يسيل ولا يتوضأ في الثاني ما لم يسيل
 اذا ادخل في احليله قطنه وغيبها ثم خرجت او اخرجها فنقض الوضوء ولو كان
 طرف منه خارجا لا ينقض الوضوء. وأن اقطر في احليله دهنا ثم عاد لا وضوء
 فيه. بخلاف ما لو احتقن بدهن ثم عاد. ولو ادخل في دبره شيئا وطرف منه

خارج ثم اخرجه لأوضوء عليه. قالوا تأويل هذا اذا لم يكن عليه بلبث وان كان عليه بلبث نقض الوضوء. وكذا الوجمل شيئاً فقام وظرف منه خارج ثم خرج ان كان عليه بلبث نقض الوضوء والأفلا وان صب الدهن في اذنه ثم عاد بعد يوم ان خرج من انفه او اذنه لأوضوء عليه. وكذا الماء وان خرج من الفم نقض الوضوء لأن ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوصول الى الجوف وانه موضع النجاسة اما الاول ينزل من الدماغ والدماغ ليس موضع النجاسة. وكذا السعوط اذا عاد من الأنف بعد ايام لا ينقض. ولو احتشت المرأة في الفرج الخارج فابتل الجانب الداخل بطلت طهارتها لأن الفرج الخارج بمنزلة الأليين يعتبر الخروج من الفرج الداخل فاذا خرج البول من الفرج الداخل فابتل ما كان في الخارج ينقض الوضوء. الدودة اذا سقطت من الاذن او الأنف لا ينقض الوضوء. والغرب في العين بمنزلة الجرح فما يسيل منه ينقض الوضوء بخلاف الدمع. رجل يسيل الدم من احد منخريه فتوضأ والدم سائل ثم احتبس الدم وسال من المنخر الآخر نقض الوضوء ولو كان به جدرى بعضها يسيل وبعضها ليس بسائل فسال التي لم يكن سائلاً نقض الوضوء لأنها بمنزلة القروح لا بمنزلة قرح واحد و اذا خاف الرجل خروج البول فحشى حليله بقطنه ولو لا القطنه يخرج منه البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنه. وان ابتل الطرف الداخل من القطنه فكذلك ما لم يبتل الطرف الظاهر منها. المباشرة الفاحشة تنقض الوضوء استحساناً. وتفسيرها ان

لا تنقض الوضوء ما لم يعلم بالخروج . والاغناء ينقض الوضوء في الأحوال كلها قل أو كثر . وخرج المني لأعن شهوة بأن يسقط من مكان مرتفع أو ما أشبه ذلك لا يوجب الغسل وينقض الوضوء والمذي ينقض الوضوء وهو ماء رقيق يخرج عند الشهوة وكذا الودي وهو ماء رقيق يخرج بعد البول . إذا مضت العلقة وامتلاّت من الدم ينقض الوضوء لأنها وانشقت يخرج منها دم سائل . والقراد إذا كان صغيرا فهو بمنزلة البعوض والذباب لا ينقض الوضوء وإن كان كبيرا يخرج منها دم سائل فهو بمنزلة العلقة . ولو بزق الرجل وفيه دم إن كان الدم غالبا نقض الوضوء وإن كان على السواء فكذلك استحسانا . وإن عض شيئا فرأى عليه دما من أسنانه لا وضوء عليه . وكذا الخلخال لأنه ليس بسائل . القميعة في صلاة لهما ركوع وسجود تنقض الطهارة والصلاة فضا كانت . ونفلا ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة . ولو قهقهة في سجدة التلاوة أو في صلاة الحنافة تبطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة والضحك يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة . والتبسم لا يبطل الصلاة ولا الطهارة والقميعة ضحك له صوت مسموع بدت أسنانه أو لم تبد رواه الحسن عن أبي حنيفة رجا . وأنحك ما يبد وأسنانه وليس له صوت والقميعة عامدا كان أو ناسيا تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وإن كان في الصلاة . وتبطل التيمم كما تبطل الوضوء ولو صلى الفريضة بالإيماء بعد روقه فيها ينقض الوضوء لأنها ذات ركوع وسجود وقام الأيماء مقام الركوع والسجود . ولو صلى

المكتوبة أو التطوع راكبا خارج المصر أو القرية وقهقهة فيها انتقض الوضوء .
 ان كان في مصر أو قرية لا ينتقض في قول أبي حنيفة ربح لأنه ليس في صلاة . وكذا لو
 افتتح التطوع راكبا خارج المصر ثم دخل المصر ثم قهقهة لا وضوء عليه . في قول
 أبي حنيفة ربح . ولو صلى في المصر ركعة تطوعا راكبا ثم خرج من المصر يريد السفر قهقهة
 لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة ربح . ولو صلى راكبا وهو منزه من العدو واللدابة
 واقفة أو ساثرة أو تعد وبه وهو يؤمى إيماء إلى القبلة أو إلى غيرهما ثم قهقهة كان
 عليه الوضوء . إذا خرج الإمام عن صلواته لأعلى وجه القطع بل على وجه الفساد
 بأن قهقهة أو أحدث متعمدا ثم قهقهة المأموم لا ينتقض وضوء المأموم لأن الجزء
 الذي لا قهقهة القهقهة أو أحدث العمد من صلاة الإمام قد فسد وفساد
 فسد ذلك الجزء من صلاة المأموم . ولهذا لو كان المأموم مسوقا يفسد
 صلاة المسبوق فإذا فسدت صلاة المأموم لا ينتقض طهارته بالقهقهة و
 لو تكلم الإمام أو سلم متعمدا بعد التشهد ثم قهقهة المأموم انتقض طهارته
 لأن سلام الإمام وكلامه لا يخرج المقتدي من الصلاة في الصحيح من الجواب
 فإذا قهقهة المقتدي في صلواته انتقضت طهارته . ولهذا لو تكلم الإمام أو
 سلم عامدا بعد الفراغ من التشهد كان على المقتدي أن يسلم في أظهر
 الروايتين عن أبي حنيفة ربح . ولو قهقهة الإمام أو أحدث متعمدا لا سلام
 على المقتدي . ولو قهقهة القوم دون الإمام تمت صلواتهم وانتقض طهارتهم
 ولا تنسد صلاة الإمام . ولو قهقهة القوم بعد التشهد ثم الإمام تمت صلواتهم
 وانتقض طهارتهم وكذا لو قهقهة الإمام والقوم معا تمت صلاة الكل
 وانصت طهارة الكل . ولو سلم المقتدي قبل سلام الإمام بعد ما قعد

قد رُوي بالتشهاد ثم قهقهة لا وضوء عليه لأنه صحيح خروجه عن الصلوة قبل خروج
 الإمام فلا ينتقض طهارته. ولو صلى فريضة عند طلوع الشمس أو عند غروبها
 سوى عصر يومه لم يكن داخلًا في الصلوة فلا ينتقض طهارته بالقهقهة فيها
 ولو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو عند غروبها ثم قهقهة كان عليه الوضوء
 رجل مسافر صلى ركعة من الظهر بغير قراءة أو صلىها وقعد قد رُوي بالتشهاد ثم ضحك
 قهقهة كان عليه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجح لأن التحريم باقية
 وكذا المقيم إذا صلى ركعة من الفجر بغير قراءة ثم قهقهة. وكذا الرجل إذا صلى ركعة
 من الفجر ثم طلعت الشمس ثم قهقهة في قياس قول أبي حنيفة رجح. وكذا لك مصل
 المكتوبة إذا تذكر فائتة ثم ضحك قهقهة. وكذا الرجل إذا نوى إمامة النساء فجاءت
 امرأة وقامت بجانبه واقتدت به ثم قهقهة الرجل كان عليه الوضوء. قال شمس
 الأئمة المحلوات رجح هذا إذا وقعت بحجب الإمام وكبرت بعد تكبيره لأن التحريم
 باقية. فإما إذا كبرت مع الإمام لا ينعقد تحريمه الإمام فلا ينتقض طهارة الإمام
 ولو وقعت المرأة بحجب إمام يؤمها ثم ضحكت قهقهة فيه رويان في رواية لا وضوء
 عليها لأنها ليست في صلوة وفي رواية عليها الوضوء. إذا سلم الإمام ثم تذكر أب
 عليه سجدة التلاوة ثم ضحكت قهقهة كان عليه الوضوء في رواية كتاب الصلوة
 إذا شرع في ركعتين تطوعا فصل ركعة بغير قراءة أو صلاهما ثم ضحك قهقهة في رواية
 كان عليه الوضوء. مسافر صلى الظهر ركعتين وسلم ثم نوى الإقامة ثم ضحك قهقهة
 لا وضوء عليه ونية الإقامة بعد السلام تكون قطعًا للصلوة. المصل بالتحرى إذا
 علم في الصلوة أنه صلى إلى غير جهة القبلة فمضى على صلوته بعد العلم فسدت صلوته
 وإن ضحك قهقهة لا وضوء عليه في رواية. ما سمع الخف إذا انقضت مدة مسجده

في الصلوة ثم قهقه لا وضوء عليه. وكذا أما سمح الجبيرة إذا برئ ثم قهقه لا وضوء عليه
الصحيح إذا افتتح المكتوبة قاعدا أو مضطجعا ثم قهقه كان عليه الوضوء في رواية
وكذا القاري إذا اقتدى بالأمي أو الأخرس أو الصحيح إذا اقتدى بالمومي ثم
قهقه كان عليه الوضوء. وكذا المتوضئ إذا اقتدى بالمتيم والمتوضئ يرى الماء و
الأمم لا يرى ثم ضحك للمتوضئ كان عليه الوضوء. وكذا المقتدي إذا كان يعلم أن
إمامه يصل إلى غير القبلة والامام لا يعلم فضحك المقتدي كان عليه الوضوء
وإن كان الإمام يعلم أنه افتتح الصلوة إلى غير القبلة فضحك المقتدي لا وضوء على
المقتدي. وكذا لو كان المقتدي يعلم أن على الإمام فائتة والامام لا يعلم فضحك
المقتدي كان عليه الوضوء. رجل صلى بقوم فعدوا قدر التشهد ولم يتشهدوا ثم ضحك
الامام ثم ضحك القوم فإن الامام يعيد الوضوء ولا يعيد القوم في قول أبي حنيفة و
أبي يوسف رح. الأمي إذا تعلم سورة في الصلوة ثم قهقه روى عن أبي يوسف رح
أن عليه الوضوء. العاري إذا صلى ركعة ثم وجد ثوبا ثم قهقه في رواية لا وضوء
عليه لأنه لم يبت في الصلوة. وفي رواية عليه الوضوء وكذا الأمة إذا وصلت
بغير قلن ركعة ثم اعتقت وهي تعلم بالعق ثم ضحكت قهقهة في رواية لا
وضوء عليها. وفي رواية عليها الوضوء. رجل افتتح العصر خلف من يصل
الظهر والمقتدي لا يعلم كان شارعا في التطوع ويؤمر بالمضي وإن قهقه كان
عليه الوضوء. رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوبة يومه وهو ذاكر لها أو
كان في صلاة العيد فرالت الشمس أو كان في الجمعة ودخل وقت العصر
أو صلى ومقامه ظاهر وموضع سجوده نجس ثم قهقه كان عليه الوضوء
إذا أحدث الرجل في الصلوة فتوضأ للسان ثم قهقه كان عليه الوضوء

فصل في النوم

تكلم العلماء في تفصيل احوال النوم وهو على وجهين. الأول أن يكون في
الصلوة. والثاني أن يكون خارج الصلوة. أما الأول فظاهر المذهب
أن النوم في الصلوة لا يكون حداً تاماً أو راءكاً أو ساجداً إلا أن يكون
مضطجعا أو متكئا. والأضطجاع على نوعين أن غلبت عيناه فنام ثم اضطجع
في حال نومه فهو بمنزلة ما لو سبقه الحدث يتوضأ ويبني وإن تعدل النوا
في الصلوة مضطجعا فإنه يتوضأ ويستقبل وعن عجز عن الصلوة قائماً أو قاعداً
فصل مضطجعا فنام فيها ينقض وضوءه. ولو نام ساجداً في الصلوة ذكرنا
أنه لا يكون حداً تاماً في ظاهر الرواية. فإن تعدل النوم في سجوده ينقض
طهارته ويفسد صلاته. ولو تعدل النوم في قيامه أو ركوعه لا ينقض
طهارته في قولهم. وأما الوجه الثاني إذا نام خارج الصلوة على هيئة الركوع
والسجود قال شمس الأئمة الحلواني رح يكون حداً تاماً في ظاهر الرواية وقيل
أن كان ساجداً على وجه السنة بأن كان رافعا بطنه عن فخذييه مجافيا عضديه
عن جنبه بحيث يرى من خلفه عفرة ابطنه لا يكون حداً تاماً. وإن كان
ساجداً على غير وجه السنة بأن الصق بطنه بفخذييه واقترب بذراعيه
كان حداً تاماً وإن كان قاعداً مستويا اليدين على الأرض مستوثقا مسكته
ولم يسند ظهره إلى شيء لا وضوء عليه. وإن نام قاعداً واضعاً اليدين على
عقبه كما يفعله الكلب لا وضوء عليه في قول أبي يوسف رح. وقبل هو قول
أبي حنيفة رح وإن نام قاعداً مستويا اليدين على الأرض مستنداً إلى حائط أو
إلى اسطوانة عن أبي حنيفة رح أنه لا وضوء عليه. وهكذا قال الفقيه أبو الليث رح

وَأَنَّ نَامَ مَتْرَبًا وَقَدْ اسْتَدَّ ظَهْرُهُ إِلَى شَيْءٍ قَالَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ الْحُلُوءِ رَجَّحَ لَا يَكُونُ
 حَدَّثَنَا. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ رَجَّحَ أَنَّكَ بِمَجَالٍ لَوْ أَزِيلَ السَّنْدَ يَسْقُطُ فَهُوَ حَدَّثَنَا وَالْأَفْلَا
 وَأَنَّ نَامَ جَالِسًا وَهُوَ كَانَ يَتِمَّ ثَلَاثًا وَرَبَّمَا يَنْزِلُ مَقْعِدُهُ عَنِ الْأَرْضِ قَالَ شَمْسُ
 الْأُئِمَّةِ الْحُلُوءِ رَجَّحَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ حَدَّثَنَا وَأَنَّ نَامَ جَالِسًا وَسَقَطَ. قَالَ
 شَمْسُ الْأُئِمَّةِ الْحُلُوءِ رَجَّحَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ عَنْ إِيحْيَى رَجَّحَ أَنَّهُ إِنْ أَنْتَبَهَ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ
 مَقْعِدَهُ عَنِ الْأَرْضِ لَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ. وَأَنَّ أَنْتَبَهَ بَعْدَ مَا زَالَ مَقْعِدُهُ عَنِ الْأَرْضِ
 انْتَقَضَ وَضُوءُ سَقَطَ أَوْ لَمْ يَسْقُطْ. وَأَنَّ نَامَ قَاعِدًا مَتَوْرَكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ نَامَ قَاعِدًا
 وَهُوَ كَانَ يَتِمَّ ثَلَاثًا وَرَبَّمَا يَنْزِلُ مَقْعِدَهُ عَنِ الْأَرْضِ. وَحَقِيقَةُ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَعْتَبَرَ
 اسْتِرْخَاءَ الْمَفَاصِلِ فَإِذَا لَمْ يَسْقُطْ عَلَى وَجْهِهِ وَلَمْ يَقْرُبْ إِلَى السَّقُوطِ حَتَّى أَنْتَبَهَ فَقَدْ نَعَدَ
 الْأَسْتِرْخَاءَ. وَأَنَّ نَامَ عَلَى رَأْسِ التَّنُورِ وَهُوَ جَالِسٌ قَدْ دَلَّ رَجُلِيهِ كَانَ حَدَّثَنَا لِأَنَّ
 ذَلِكَ سَبَبُ الْأَسْتِرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ. وَأَنَّ نَامَ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ فِي سَرَجٍ أَوْ كَافٍ لَا يَنْتَقِضُ
 وَضُوءُهُ لِعَدَمِ اسْتِرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ. النَّعَاسُ لَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ وَهُوَ قَلِيلٌ نَوْمٌ لَا يَشْتَبِهُ
 عَلَيْهِ أَكْثَرُ مَا يُقَالُ وَيَجْرِي عِنْدَهُ. السَّكَرَانُ إِذَا افْتَقَرَ أَنَّكَ سَكْرَانًا لَا يَعْرِفُ
 الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَعْمَاءِ. مَسَّ الذَّكَرُ وَالْمَرْأَةُ لَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ عِنْدَنَا

فصل فيما يوجب الغسل

أَسْبَابُ الْغُسْلِ ثَلَاثَةٌ الْجَنَابَةُ وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ. الْجَنَابَةُ تَنْتَبِثُ بِسَبَبَيْنِ أَحَدُهُمَا
 انْفِصَالُ الْمَنِيِّ عَنْ شَهْوَةِ الثَّانِيَةِ الْإِيلَاجُ فِي الْأَدْمَى. وَاخْتَلَفَ عِبَارَاتُ السَّلَفِ
 فِي الْإِيلَاجِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَنَابَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ رَجَّحَ إِذَا تَنَقَّى الْخِتَانَانِ وَتَوَارَتْ
 الْحَشْفَةُ يَجِبُ الْغُسْلُ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَجَّحَ إِذَا تَوَارَتْ الْحَشْفَةُ فِي قَبْلِ
 أَوْ دُبُرٍ مِنَ الْأَدْمَى يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ فَإِنْ

الأيلاج في الدبر يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به وإن لم يوجد
 فيه التقاء الختانين. والأيلاج في البهائم لا يوجب الغسل ما لم ينزل لأنه ناقص
 في قضاء الشهوة بمنزلة الاستمتاع بالكف فلا يوجب الغسل بدون الانزال
 والأيلاج في الميتة بمنزلة الأيلاج في البهائم لكان النقصان في قضاء الشهوة
 وكذا الأيلاج في الصغيرة التي لا تجماع مثلها لا يوجب الغسل في قول محمد راجح
 بدون الانزال. إذا أتى الرجل امرأة وهي عذراء أو جامعها فيما دون الفرج
 لا يغسل عليه ما لم ينزل لأن قيام العذرة يمنع مواراة الحشفة وبدونها لا
 يجب الغسل ما لم ينزل. ولا يغسل على المرأة أيضاً ما لم تنزل لانعدام السبب في
 حتها وهي مواراة الحشفة. وكذا إذا كانت ثيباً ولم يتوار الحشفة. فإن خرج منه
 ودي أو مذي كان عليه الوضوء. إذا جمعت المرأة فيما دون الفرج ووصل
 للني إلى رحمها وهي بكر أو ثيب لا يغسل عليها لفقد السبب وهو الانزال أو
 مواراة الحشفة حتى لو حبلت كان عليها الغسل لوجود الانزال. غلام ابن عشر
 سنين جامع امرأة البالغة عليها الغسل لوجود السبب وهو مواراة الحشفة
 بعد توجه الخطاب ولا يغسل على الغلام لانعدام الخطاب إلا أنه يومر بالغسل
 اعتياداً وتخليقاً كما يومر بالطهارة والصلوة. ولو كان الرجل بالغاً والمرأة صغيرة
 فالجواب على العكس. وجماع النخعي يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به
 لمواراة الحشفة. وإذا اغتسلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بقية من الزوج لا
 يلزمها إعادة الغسل في قولهم لأن الخارج إذا لم يكن من المرأة كان بمنزلة الحدث
 المرأة إذا احتلت ولم يخرج منها المني حكى عن الفقيه أبي جعفر راجح أنه قال ما يخرج
 المني من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الأحوال كلها. وبه أخذ شمس الأئمة

المحلواته رحمه الله واليه اشار الحاكم الشهيد في المنحصر فانه قال والمرأة في الاختلاء
كالرجل وفي احتلام الرجل لا بد من خروج المني فكذا احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج
منها بمنزلة الايتين فيعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج . وقال
بعضهم اذا وسدت المرأة الذة الانزال كان عليها الغسل ذكر في صلاة ابن عبد
الله بن المبارك امرأة قالت معي جنبي ياتني في النوم مرارا واجد في نفسي ما
اجل اذا جامعني زوجي قال لا يغسل عليها وليس للرجل ان يجامع امرأة
اذا كان الحجاب الذي بين القبل والدبر قد انقطع الا ان يمكنه اتيانها
في قبلها من غير تعدى . اذا احتلم الرجل وانفصل المني عن موضعه الا انه
لم يظهر على راس الاحليل لا يلزمه الغسل لان الجنبابة تتعلق بخروج المني
وهو الانتقال من موضع الى موضع يلحقه حكم التطهين وفي المرأة ذكرنا انه يعتبر
الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج . اذا استيقظ الرجل من منامه
وهو يتيقن بالاحتلام ولم ير شيئا ولا يتذكر الانزال لا يغسل عليه . وان
انتبه ورأى على فراشه او فخذ منيا كان عليه الغسل تذكر الاحتلام او
يتذكر . وان رأى المذي يلزمه الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد رحم تذكر
الاحتلام او لم يتذكر . وقال ابو يوسف رحم ان تذكر الاحتلام يلزمه الغسل
والافلا . وفي صلاة الاصل اذا استيقظ وعنده انه لم يحتمل ووجد باللا على
الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد رحم . الجنب اذا اغتسل قبل ان يبول و
صلى جازت صلواته فان خرج منه المني بعد ذلك كان عليه الغسل في
قول ابي حنيفة ومحمد رحم خلافا لابي يوسف رحم ولا يعيد ما صلى . وعلى هذا
الخلاف اذا استمتع بالكف فلا انفصل المني احد باطله هي سكنت

شهوته ثم خرج المني وكذا اذا جامع امرأته فيما دون الفرج. اولا ثم فاستنقظ
قبل خروج المني فاخذ بذكوه حتى سكنت شهوته ثم خرج منه المني كان عليه
الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد رجع ولو اغتسل بعد ما بال ثم خرج منه مني
او مذي لا يغسل عليه في قولهم. اذا استنقظ الرجل من منامه فوجد على طرف
احلبله بلة لا يدري انها مني او مذي فانه يغتسل الا ان يكون قد انتشر ذكره
قبل النوم فلما استيقظ وجد البلة فهنا لا يغسل عليه لانه اذا كان منتشرا
قبل النوم فما وجد من البلة بعد الانتباه يكون من آثار ذلك الانتشار فلا يلزمه
الغسل الا ان يكون اكثر رايه انه مني فيح يلزمه الغسل. اما اذا كان ذكره ساكنا
حين نام يجعل تلك البلة منيا ويلزمه الغسل. قال شمس الائمة الحلواني رحمه هذه
مسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فلا بد من حفظها. اذا نام الرجل قائما
او قاعدا او ماشيا فوجد مذي كان عليه الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد رجع بمنزلة
ما لو نام مضطجعا. الرجل اذا صار مغمى عليه ثم افاق فوجد مذي يا قالوا لا يغسل
عليه. وكذا السكران اذا افاق ثم وجد مذي يا. وليس هذا كالنوم لان ما يراه النائم
سببه ما يجد من اللذة والراحة التي يهيج منها الشهوة واما الاغماء والسكر فليسا
من اسباب الراحة. اذا نام الرجل والمرأة في فراش واحد فلما استيقظا وجد امنا
بينهما وكل واحد منهما ينكر الاحتلام وان يكون ذلك منه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رجع الغسل عليهما احتياطا. وقال غيره ان كان الماء غليظا ابض فهو من
الرجل. وان كان رقيقا اصفر فهو من المرأة. وقال بعضهم ان وقع طولا فهو من الرجل
وان كان مدورا فهو من المرأة. وعبر الرجل ثم ماء الاغتسال والوضوء للمرأة لانها
من الحيض الباطن يكون ممرلة المأكول والملبوس. الكافر اذا اجنب شه

اسلم قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح عليه الغسل : قال ولو
حاضت الكافرة ثم ظهرت من حيضها ثم اسلمت لاغسل عليها واشار الى الفرق في
السير الكبير قال لان السبب في حق الجنب هو الجنابة والجنابة مما يستند ام
فكان لدوامها حكم الابتداء فيصير كأنه اجنب بعد الاسلام . واما السبب في حق
المرأة انقطاع الحيض وذلك مما لا يستند ام فلم يوجد السبب بعد الاسلام
وقال بعضهم لاغسل عليهما . وفرق هذا القائل بين هذا وبين الكافر المحدث
اذا اسلم ثم اراد ان يصل كان عليه الوضوء قال لان السبب في حق المحدث هو
القيام الى الصلوة وذلك وجد بعد الاسلام بخلاف الحيض والجنابة فان ثمة
لم يوجد السبب بعد الاسلام . وهذه فصول اربعة . الاول والثاني ما قلنا . و
الثالث الصبي اذا بلغ بالاحتلام . والرابع المرأة اذا بلغت بالحيض بعضهم قالوا في
المرأة اذا بلغت يجب الغسل وفي الصبي لا يجب . والاحوط وجوب الغسل في
الفصول كلها . المرأة اذا الجنبت ثم حاضت ان شاءت اغتسلت وان
شاءت اخرت الغتسال لانه لا فائدة في التعجيل فانها ان كانت تخرج
من الجنابة لا تخرج من الحيض وحكمها واحد اذا امنى الرجل من غير شهوة
وانتشار لاغسل عليه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وان بال الرجل
فخرج منه من ان كان ذكره منتشرا كان عليه الغسل والا فلا . الرجل اذا
كان غزبا به شبق وفرط شهوة قالوا له ان يعالج يبدن كره لتسكين الشهوة
ولا نقول هو ما جور على ذلك فعن ابي حنيفة رح انه قال حسبت ان ينحو
راسا براس . الجنب اذا اراد ان ياكل او يشرب فالمستحب له ان يغسل
يديه وفاه وان ترك لا بأس به . واختلفوا في الحائض قال بعضهم هي والجنب

سواء . وقال بعضهم لا يستحب ههنا لأن الغسل لا يزول نجاسة الحيض
عن الفم واليد بخلاف الجنابة . وينبغي للجنب أن يدخل أصبعه في سترته عند
الاعتسال . وأن علم أنه يصل الماء من غير إدخال الأصبع اجزاء . ومن احتلم في
المسجد ينبغي أن يخرج من ساعته فإن كان ذلك في جوف الليل وخاف الخروج
يستحب له أن يتيمم . إذا توضأ المحدث أو اغتسل الجنب بعد البول ثم رأى
على ذكره بللاً ولا يعلم أنه ماء أو بول فإنه يعيد الوضوء . وأن اعترض له ذلك في
الصلوة والشيطان بوسوسه بذلك كثيراً وهو لا يتيقن بالنجاسة فإنه يمضي
في صلاته ولا يلتفت إليه حتى يستيقن أنه بول . وينبغي لمن ابتلى بذلك أن ينضح
فرجه بالماء حتى إذا رأى بللاً يجعل ذلك من الماء لا من البول

فصل في المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز عند عامة العلماء بأثر مشهورة قريبة من المتواتر روي
عن انس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن السنة والجماعة فقال السنة أن
تحب الشيخين ولا تطعن في الختتين وتمسح على الخفين وعن أبي حنيفة رح أنه قال من
السنة أن تفضل الشيخين وتحب الختتين وترى المسح على الخفين . وعن الكوفي
رح من أنكر المسح على الخفين يخشع عليه الكفر وكل من أنكر ذلك من الصالحين
رضي الله تعالى عنهم فقد رجع عنه قبل موته . والخف الذي يجوز عليه
المسح ما يكون صالحاً لقطع المسافة والمشي المتتابع عادة ويستتر الكعبين
وما تحتهما . وصورة المسح على الخفين أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه
الأيمن ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه الأيسر ويمد يدها إلى الساق
فوق الكعبين ويمرح بين أصابعه وأن يمد يده إلى الساق ويمد إلى الأصابع

جاء. ولا يسن فيه التكرار. وأن مسح برؤس الأصابع وجاء في أصول الأصابع
والكف لا يجوز إلا أن يبلغ ما ابتل من الخف عند الوضع مقدراً الواجب
وذلك ثلاثة أصابع من أصغر أصابع اليد. وأن مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز
وأن مسح بالأيهام والسبابه أكتاناً مفتوحتين جاز لأن ما بينهما مقدار
أصبع آخر وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس وأن مسح بأصبع واحد ثم بغيره فمسح
الخف ثانياً وثالثاً إن مسح كل مرة غير الموضع الذي مسحه جاز كأنه مسح
بثلاثة أصابع ويجوز المسح على الخف ببلل الغسل كانت البلة قاطرة أو
لكن لا يجوز ببلل بعد المسح. وتفسيره إذا توضأ ثم مسح الخف ببلة
بقيت على كفه بعد الغسل جاز ولو مسح برأسه ثم مسح الخف ببلة
بقيت على الكف بعد المسح لا يجوز لأنه مسح الخف ببلة مستعملة بخلاف
الأول ولا يمسح بعد مضى المدة. ومدة المقيم يوم وليلة. ومدة المسافر ثلاثة
أيام ولياليها. يعتبر المدة من وقت الحدث لا من وقت اللبس ولا من وقت
المسح عندنا. وتفسير ذلك أن المقيم إذا حدث بعد طلوع الفجر فتوضأ ودام
على وضوئه إلى الضحوة ولبس خفيه ثم أحدث بعد الزوال ولم يتوضأ حتى دخل
وقت العصر ثم توضأ فإنه يمسح إلى ما بعد الزوال من الغد ويعتبر المدة من وقت
الحدث بعد اللبس وإذا انقضت المدة وهو على وضوئه فإنه ينزع خفيه ^{ويغسل}
رجليه خاصة. وأن انقضت مدة المسح وهو محدث فإنه ينزع خفيه وليستقبل
الوضوء. ولو نزع خفيه قبل انقضاء مدة المسح أو نزع إحدى الخفين وهو على
وضوئه فإنه ينزع خفيه ويغسل رجليه. وأن نزع بعض الخف فإن خرج أكثر
العقب إلى الساق فهو بمنزلة ما لو خرج الكل في قول أبي حنيفة مسح ومن إلى يوسف

رج اذا خرج الاكثر من ظهر القدم فهو كخروج الكل. وعن محمد رج اذا بقى في الخف مقدار ثلاثة اصابع من ظهر القدم لا ينتقض مسحه. ولو كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه. اذا لبس مكعبا لا يرى من كعبه او قدميه الا مقدار اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له. ولو لبس خفا ان فتق خرزه او اصابه شق يدخل فيه ثلاثة اصابع اذا دخلت الا انه لا يرى شيء من قدميه جاز عليه المسح لان المانع ان يكشف ما يجب غسله ولم ينكشف وكذا اذا ظهر اصبع او اصبعان. وكذا لو كان طول الخرق اكثر من ثلاثة اصابع وانفتاحه اقل من ثلاثة اصابع جاز المسح عليه وان كان انفتاحه ثلاثة اصابع يظهر منه اطراف ثلاثة اصابع من اصغر اصابع الرجل لا يجوز لان الثلاث اكثر القدم فاذا ظهر ذلك يجب غسله فيجب غسل الباقي هذا اذا كان الخرق في مقدم الخف في اعلى القدم او في اسفله. فان كان الخرق في موضع العقب ان كان يخرج منه اقل من نصف العقب جاز عليه المسح وان كان اكثر لا يجوز. وعن ابي حنيفة رج في رواية اخرى يمسح حتى يبدو اكثر من نصف العقب ولو كان الرجل اعرج يمشي على صدر قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع عقب الخف كان له ان يمسح ما لم يخرج قدمه الى الساق. ولو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب واذا وضع القدم عاد العقب للموضع وهذا مما لا باس به يجوز عليه المسح. ولو قطعت رجله ان بقى من ظهر القدم مقدار ثلاثة اصابع فلبس عليها الخف جاز له ان يمسح على الخف اذا كان مسحه يقع على جميع الباقي وان كان الذي بقى من ظهر القدم اقل من ثلاثة اصابع لا يجوز عليه المسح. وكذا لو بقى مما يلي العقب مقدار ثلاثة اصابع ولو سبق من قبل الاصابه مقدار ذلك لا يجوز المسح

لان محل المسح المقدم دون المؤخر. وكذا لو قطعت رجله من الكعب لا يمسح
 لان غسل محل القطع واجب عندنا فيجب عليه غسل الرجل الاخرى. ولو
 لم يكن له الا رجل واحدة فلبس عليها الخف جاز له ان يمسح. ولو ظهر من الخف
 الخصر والوسطى والابهام من كل اصبع منها شيء لا يجوز المسح ولو ظهر من الخرق
 الابهام وهي مقدار ثلاثة اصابع من غيرها جاز عليها المسح يعتبر في هذا نفس الاصابع
 ويستوي فيه الصغير والكبير ولو كان في احدى الخفين خرق قد راصع وفي الاخرى
 قد راصعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قد ر
 اصبع في مؤخره مثل ذلك وفي جانبه مثل ذلك كل ذلك كان في الاسفل من
 الساق لا يجوز لانه اذ لجمع يصير قد رثلاثة اصابع. وان تفرق ذلك في الخفين
 لا يمنع المسح لان ما في الخفين لا يخل في صلاحتهما لقطع المسافة. بخلاف النجاسة
 المتفرقة في الثوب فانها تجمع كانت في ثوب او ثوبين. وكذا النجاسة تحت القدمين
 اذا كان تحت كل قدم اقل من قدر الدبرهم وعند الجمع يصير اكثر. وكذا لو كانت
 النجاسة على الخف فانها تجمع كانت في خف او خفين لان المانع ثمة استعمال
 النجاسة الكثيرة. ولا يعتبر الخرق في الساق لان عدم الساق لا يمنع المسح
 فالخرق اولى. المرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لاستوائهما في الحاجة
 لا لبس الخف اذا احتاج الى المسح فحاض الماء او اصابه مطر وابتل جاز. وكذا
 لو امر غيره بان يمسحه يمسحه جاز. المسافر اذا انقضت مدة مسحه وهو يخاف
 ذهاب الرجل من البرد جاز له ان يمسح لمكان الضرورة. وان كان لا يخاف
 على رجله ينزع خفيه ويغسل رجله. ما سمح الخف اذا ام الغاسل جاز
 بخلاف صاحب الحجج السائل اذا ام الصحيح. ما سمح الخف اذا احدث

في الصلوة فانصرف ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ كان له
 ان يغسل رجله ويبنى على صلوته كالمصلحة بالتيمم اذا احدث في صلوته
 فانصرف ثم وجد ماء كان له ان يتوضأ ويبنى على صلوته. ماسح الخف
 اذا كان مسافرا فاقام بعد ما استكمل مدة الإقامة فانه ينزع خفيه و
 يغسل رجله. وان اقام قبل استكمال مدة الإقامة يتم مدة الإقامة
 والمقيم اذا سافر بعد ما استكمل مدة الإقامة فانه ينزع خفيه ويغسل
 رجله لانه لما انقضت مدة الإقامة ثبت حكم الحدث السابق في الرجل
 فيلزمه غسل رجله ولا يلزمه غسل سائر الأعضاء. وان سافر قبل
 استكمال مدة الإقامة ان سافر بعد الحدث قبل المسح كان له ان
 يمسه مدة السفر ثلثة ايام ولياليها. وان سافر بعد الحدث وبعد المسح
 فكذلك عندنا. وشرط جواز المسح على الخف ان يكون لا لبس الخف على
 طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجله
 او غسل رجله او لا ثم لبس خفيه قبل الحدث او غسل احدى رجله
 ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الآخر ولبس الخف عليها ثم اكمل الطهارة
 قبل الحدث. رجل له خف واسع الساق ان بقي من قدمه خارج الساق
 في الخف مقدار ثلثة اصابع سوى اصابع الرجل جاز مسحه. وان بقي من قدمه
 خارج الساق مقدار ثلثة اصابع بعضها من القدم وبعضها من الاصابع
 لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلثة اصابع كلها من القدم لا اعتبار
 للاصابع. ماسح الخف اذا دخل الماء خفه وابتل من رجله قد رثلثة اصابع
 او اقل لا يبطل مسحه لان هذا القدر لا يجري عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم

المسح . وان ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح بروى ذلك عن أبي حنيفة
 رحمه الله . ما مسح الخف اذا انقضت مدة مسحه في الصلوة ولم يجد ماء فانه
 يمضي على صلوته لانه لا فائدة في قطع الصلوة لان حاجته بعد انقضاء
 المدة الى غسل الرجلين . ولو قطع الصلوة وهو عاجز عن غسل الرجلين
 فانه يستيم ولا حظ للرجلين من التيمم فلهذا يمضي على صلوته ومن المشايخ
 من قال تفسد صلوته والاول اصح . المحدث اذا تيمم عند عدم الماء وليس
 الخف ثم وجد ماء فانه ينزع خفيه ويغسل رجله لان التيمم عند
 وجود الماء يصير محبثا بالمحدث السابق . وكما يجوز المسح على الخف يجوز
 المسح على الجبائر اذا كان يضره المسح على الجراحة واذا كان لا يضره المسح
 على الجراحة لا يجوز المسح على الجبائر . وكذا المقتصد قالوا هذا اذا كان الفصد
 والجراحة في موضع واحد بالرباط امكنه ان يشده بنفسه . وان كان لا يمكن جاز
 المسح على الجبيرة والرباط وان كان لا يضره المسح على الجراحة . واذا مسح على الجبيرة
 هل يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده ح انه لا يشترط
 فيه الاستيعاب وان مسح على الاكثر جاز . وان مسح على النصف وما دونه
 لا يجوز وبعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
 رح وليقتصد ان يؤم غيره وقيل من غلبه الدم لا يؤم غيره لانه يخاف خروج
 الدم . وقيل لا يؤم على الفور ويؤم بعد زمان صاحب الجرح السائل اذا منع
 خروج الدم بعلاج او رباط لا يكون صاحب جرح سائل والمقتصد ليس
 بصاحب جرح سائل لانه يتمكن من منع الدم بعصابة او غيرها فلما كان له ان يؤم
 غيره . رجل باحد رجله قرحة فجعل عليها الجبيرة وغسل رجله الصحيحة وليس

الخف عليها ثم احدث فانه لا يمسح على الخف لانه لو مسح على الخف
 يمسح على الجبيرة. والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها فيصير
 جامع بين الغسل والمسح. ولو لبس الخف عليها كان له ان يمسح لانه
 لبس الخف عليها ما بعد الغسل. رجل باحدى رجليه بثرة فغسل رجله
 ولبس الخف عليها ثم احدث ومسح على الخفين وصلّى صلوات فلما
 نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وبطل مسحه وهو لا
 يعلم انها من انشقت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
 ينظر ان كان رأس الجراحة قد يبس وكان الرجل قد لبس الخف عند
 طلوع الفجر ونزع الخف بعد العشاء الاخيرة فانه لا يعيد الفجر يعيد ما
 بعد ما من الصلوات. وان نزع الخف ورأس الجراحة مبلول بالدم
 فانه لا يعيد شيئا من الصلوات. اذا مسح على الخف ثم تقشرت الجلد
 الظاهرة من الخف وبقيت الباطنة لا يلزمه اعادة المسح لانه الخف
 بحكم التركيب صار كشي واحد فلا يلزمه اعادة المسح. صاحبت الجبيرة اذا
 مسح على الجبيرة ولبس الخف عليها ثم احدث ومسح على الخف ثم سقطت
 الجبيرة عن برة بطل المسح على الخف. رجل باصبعه قرحة واراد ان يمسح
 اصبعه وهي تجاوز موضع القرحة فتوضأ ومسح عليها جاز لمكان الضرورة
 وكذا لو كان على يده او رجله جراحة او قرحة ثم عمل عليها الجبائر والجبائر تزيد على
 موضع القرحة والجراحة كان له ان يمسح عليها. وكذلك المقصد. قيل هذا
 اذا مسح جميع الموضع الذي اخذته العصابة حتى عن القاخية الامام ابيه على النسيء
 رج انه كان لا يميز المسح على عصابة المقصد ويميز على خرقة المقصد وقال

ما يأخذ العصابة يغسل. وبعضهم يجوز والمسح على العصابة ايضاً وعليه
 الاعتماد. اذا مسح على العصابة ثم سقطت العصابة فبدلها بالآخرى
 الاولى ان يعيد المسح على الثانية وان لم يعد جزءاً لان المسح على الاولى
 بمنزلة الغسل. ولهذا لا يتوقت بوقت فصار كما لو مسح راسه ثم حلق
 بخلاف ما لو مسح على الخف وسقط ولبس خفاً آخر لا يجوز له المسح على
 الثاني. وان مسح على الجوربين فهو على وجه ان كانا رقيقين غير منعلين لا
 يجوز المسح عليهما في قولهم وان كانا ثخينين منعلين جاز المسح عليهما في قولهم
 ثم على رواية الحسن ينبغي ان يكون النعل الى الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ النعل
 الى اسفل القدم جاز والثخين ان يقوم على الساق من غير شد ولا يسقط ولا
 ينشف وقال بعضهم لا ينشفان معنى قوله لا ينشفان اى لا يجاوز الماء الى القدم
 وقيل معنى قوله لا ينشفان اى لا ينشف الجورب الماء الى نفسه كالاديم والصرم
 وان كانا ثخينين غير منعلين لا يجوز المسح عليهما في قول ابي حنيفة رح وفي قول صاحب
 يجوز. وعن ابي حنيفة رح انه جمع الى قولهما قبل موته. يجوز المسح على الخف الذي
 يكون من اللبد وان لم يكن منعلًا لانه يمكن قطع المسافة به. وكذا على الخف الذي
 يقال له بالفارسية بيتش بند وهو ان يكون مشقوقاً مشدوداً وما يقال
 بالفارسية جروق ان كان يستر القدم ولا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا
 قد راصع او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وان لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر
 الرواية وهو قول عامة المشائخ لا يجوز. وبعضهم يجوز واذ لك لان عوام الناس
 يسافرون به خصوصاً في بلاد المشرق. ويجوز المسح على الجرموقين اما اذا
 لبسهما من غير خف فظاهر لانهما في قطع المسافة بمنزلة الخف هذا اذا كان

الجرموق من الاديم او من الصرم فان كان من جلد يقال بالفارسية كشت
فكذلك. وان كان من الكرياس لا يجوز المسح عليه. وان لبسهما على الخفين
لا يخلوان لبسهما بعد ما لبس الخفين واحدا ثم مسح على الخفين اول لبسهما
بعد ما احداث قبل ان يمسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرموقين بالاجماع
وان لبس الجرموقين قبل ان يحدث ويمسح جازا للمسح على الجرموقين عندنا
خلافا للشافعية. وان لبس الخفين فوق الخفين هو على هذا. التفاصيل
ايضا. وان لبس الخفين واحدا الجرموق جازا ان يمسح على الخف الذي
لا جرموق عليه وعلى الجرموق. ولو لبس الخفين ولبس عليهما الجرموقين
ومسح على الجرموقين ثم نزع الجرموقين فانه يعيد المسح على الخفين. وان نزع
احد الجرموقين في ظاهر الرواية يمسح على الخف البادي وعلى الجرموق الباقى
وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يمسح على الخف البادي لا غير وعن ابي
يوسف رح في رواية بنزع الجرموق الباقى ويمسح على الخفين

باب التيمم في الباب فصول

فصل في صورة التيمم. فصل فيمن يجوز له التيمم. فصل فيما يجوز به التيمم
فصل فيما ينتقض به التيمم. اما صورة التيمم ما ذكر في الاصل قال يضع
يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد قال لفظ
الاول ان يكون على وجه اللين. والثاني ان يكون الوضع على وجه الشدة
وهذا اوله ليدخل التراب في اثناء الاصابع. ثم قال ابو يوسف رح يقبل
بهما ويدبر وهو غير لازم انشاء فعل وان شاء لم يفعل ثم ينقضهما ويمسح
بهما وجهيه ثم يضرب يده مرة اخرى على الارض ثم ينفضهما مرة اخرى.

كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمد من رؤس الأصابع إلى المرافق ويمسح
المرافق ثم يدبرهما إلى بطن الساعد ويمد هما إلى الكف وهل يمسح الكف
تكموا فيه . قال بعضهم لا يمسح لأنه مسح مرة حين ضرب يديه على
الأرض . ثم يضع بطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويفعل ما فعل باليمن
ولم يذكر في الكتاب تحليل الأصابع ولا بد منه ليتم الاستيعاب . وأن
تيمم بأصبع أو أصبعين لا يجوز لما قلنا في مسح الخف ومسح الرأس . وأن مسح
وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجزيه . ولو تمعت في التراب فاصاب
التراب وجهه وكفيه وذراعيه جاز ولو قام في مهب الريح أو هدم حائطاً
فاصاب الغبار وجهه وذراعيه لم يجز حتى يمسح وينوي به التيمم . وكذا لو ذر
رجل على وجهه تراباً لم يجز . فإن مسح ينوي به التيمم والغبار عليه جاز في قول
ابن حنيفة رح . وأستيعاب العضوين في التيمم شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح
مابين الحاجبين والعينين ولم يحرك الخاتم ان كان ضيقاً وكذا المرأة السوار لم يجز
وشرط شيان النية والعجز عن استعمال الماء . أما النية إذا نوى به التطهير جاز
ولا يشترط نية التيمم للجنازة والحدث . وقال بعضهم لا بد من ذلك . وعن محمد
رح الجنب إذا تيمم يريد به الوضوء اجزأه عن الجنازة . وأن تيمم بطلق الصلوة أو
النطوع أو المكتوبة جاز وله أن يصل بذكر لك التيمم أو بصلوة كانت . وكذا لو تيمم
لصلوة الجنازة أو لسجدة التلاوة وهو مسافر جاز له أداء الصلوة بذكر لك التيمم
ولو تيمم لقراءة القرآن عن ظهر القلب أو عن المصحف أو لزيارة القبر أو لدفن
الميت أو للاندان أو الإقامة أو لدخول المسجد أو لخروجه بان دخل المسجد وهو
متوضئ ثم أحدث أو لمس المصحف وصل بذكر لك التيمم اختلفوا فيه . قال عامة

العلماء لا يجوز وقال ابو بكر بن سعيد البلخي رح يجوز. ولو تيمم للسلام او
 لرد السلام لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم. ولو تيمم الكافر للاسلام
 واسلم لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم في قول ابى حنيفة ومحمد رح.
 وكذلك لو تيمم يريد به تعليم الغير لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم في
 ظاهر الرواية

فصل فيما يجوز له التيمم

ويجوز التيمم للمحدث والجنازة والحیض عند عامة العلماء. وهل يشترط
 بحوازه طلب الماء في العمرانات يشترط وفي الفلواة لا يشترط الا ان يغلب
 على ظن المسافر انه لو طلب الماء يجد ما يخبر بذلك فح يفترض عليه الطلب
 يمينا ويسارا على قدر غلوة ولا يبلغ ميلا ولا يضر بنفسه او اصحابه
 ومن خرج من مصر او السواد للاخطاب او للاحتشاش او لطلب الدابة
 فحضرتة الصلوة فان كان الماء قريبا منه لا يجوز له التيمم وان خاف خج
 الوقت. اختلفوا في حد القرب. قال الفقيه ابو جعفر رح اجمع اصحابنا رح
 على انه يجوز للمسافر ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء ميل وان كان اقل
 من ذلك لا يجوز اذا كان يعلم به المسافر وان خاف خروج الوقت. ولا
 يجوز للمقيم ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شيء في الزيادة عن
 ابى حنيفة وابى يوسف رح وعن محمد رح انه يجوز اذا كان الماء على قدر
 ميلين وهو اختيار الفقيه ابى بكر بن الفضل رح وعن الكرخي رح انه قال
 اذا خرج المقيم من مصر او من السواد للاخطاب او للاحتشاش فان كان
 في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه

اخذ اكثر المشايخ خرج واذا كان هذا في المقيم فما ظنك في المسافر وعن
 ابي جعفر خرج اذا كان خارج المصر ولا يسمع اصوات انسان اجزاء التيمم
 وقليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلوة على الدابة خارج المصر
 انما الفرق بين القليل والكثير في ثلثة في قصر الصلوة والافطار والمسح على
 الخفين. ولو كان مع المسافر ماء وهو يخاف على نفسه العطش جاز له التيمم
 ولو كان راى مع رفيقه ماء فان كان في غالب ظنه انه يعطيه لا يجوز له ان يتيمم بل
 يسأله فان لم يعطه بغير عوض يستام منه ولا يجعل بالتيمم فان باعه بمثل الثمن
 او بغيره يسير فان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد لا يتيمم. وان
 باعه بثمن غال يجوز له التيمم واختلفوا في حد الغالى عن ابي حنيفة خرج ان كان لا
 يبيع الا بضعف القيمة فهو غالى وقال بعضهم ما لا يدخل تحت تقويم المقومين
 فهو غالى ويعتبر قيمة الماء في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء
 ولو كان في رحله ماء زعزم وقد رصص راس القممة يحمله للمدية او ما شبه
 ذلك وهو لا يخاف على نفسه العطش لا يجوز له التيمم. قالوا الحيلة في ذلك
 ان يهبها من غير ويسلم قال مولانا رضي الله عنه هذا ليس بصحيح عندى فانه لو راى
 مع غيره ماء يبيعه بمثل الثمن او بغيره يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له ان يتيمم فاذا
 تمكن من الرجوع في الهبة كيف يجوز له التيمم. ولو راى مع رفيقه ماء فتيمم قبل ان
 يسال واصله جاز وان سأل بعد ذلك فاعطاء الماء يلزمه الاعادة. وان سأل
 فابى ثم تيمم فاصله ثم اعطاء الماء بعد ذلك لا يلزمه اعادة الصلوة. ولو كان معه
 سور حمار فانه يجمع بينه وبين التيمم. فان توضأ بسور الحمار واصله ثم تيمم واصله
 تلك الصلوة الصحيحة انه لا يلزمه الاعادة. وكذا لو بدأ بالتيمم واصله ثم توضأ

بسؤر الحمار وصل لا يلزمه الاعادة. ولو تيمم وصل ثم اهراق سؤر الحمار يلزمه
 اعادة التيمم والصلوة لاحتمال ان سؤر الحمار كان طهورا جماعة من المتيممين
 اذ اراوا ماء في صلواتهم قد رما يكفي لاحد هم ان كان الماء مباحا فسدت صلواتهم
 وان كان مملوكا لرجل فقال المالك ابحت لكل واحد منكم او قال من شاء منكم
 فليتوضأ فسدت صلواتهم وان قال ابحت لكم جميعا لم تفسد صلواتهم للسافر
 اذا شرع في الصلوة بالتيمم ثم جاء انسان معه ماء فانه يمضي في صلوته فاذا سلم
 فسأله ان منع جازت صلوته وان اعطاه بطلت صلوته وعن محمد ربح اذا راي
 في الصلوة مع غيره ماء وفي غالب ظنه انه يعطيه بطلت صلوته. المتيمم اذا صلى
 بقوم متيممين ركعة فجاء رجل معه كوز من ماء يكفي لاحد هم فقال هو لفلان لرجل
 من القوم فسدت صلوة ذلك الرجل ويمضي القوم على صلواتهم. فاذا فرغوا سأله
 الماء ان اعطى الامام توضأ الامام ويستقبل الصلوة ويستقبل القوم معه وان منع الامام
 والقوم فصلوة الكل تامة. فلو ان الذي جاء بالكوز قال للمتيممين قبل الترويع
 في الصلوة من شاء منكم فليتوضأ انتقض تيممهم. وان قال هو لكم او هو بينكم لا
 ينتقض تيممهم. قوم من التيممين شرعوا في الصلوة فجاء رجل ومعه ماء يكفي
 لاحد هم فقال من يريد منكم الماء ينتقض تيممهم. قوم من المتيممين منهم متيمم
 للجنابة ومنهم متيمم للوضوء وامامهم متوضي فجاء رجل بكوز من ماء يكفي لاحد
 فقال هذا الكوز من الماء لمن شاء منكم فسدت صلوة المتيممين عن الحديث
 ولم تفسد صلوة المتيممين عن الجنابة لوجود القدرة على الماء لكل واحد
 من الفريق الاول دون الثاني. ولو كان الامام متيمما للحديث فسدت
 صلوة الكل لفساد صلوة الامام. ولو كان الامام متيمما للجنابة والماء

لا يكفي للجنباء فصوله الامام ومن خلفه من المتوضيين والمتميمين للجنباء
تامة لعجزهم عن الطهارة بالماء فسدت صلوة المتيممين للحدث لقدمهم
على الطهارة بالماء. وان كان الملو يكفي للجنباء فان كان الامام متوضيا
فصلوته وصلوة المتوضيين تامة وصلوة المتيممين فاسدة وان كان الامام
متيما عن اي شيء كان فسدت صلوة الكل. رجلان يصليان احدهما
عريان والاخر متيما فجاء رجل وقال معي ماء فتوضأ به ايها المتيمم
ومعني ثوب فخذ ايها العريان فسدت صلواتهما. كذا قال الشيخ الامام ابو
محمد بن الفضل رح. متيمم على الماء وهو نائم ذكر في بعض الروايات ان على
قول ابي حنيفة رح ينتقض تيممه. وقيل ينبغي ان لا ينتقض عند الكل
لانه لو تيمم وبقر به ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل انما الخلاف بين ابي حنيفة
وابن يوسف رح فيما افات تيمم وفي رحله ماء لا يعلم به ثلثة في السفر جنب
وحائض وميت وثم ماء قد رما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم
فهو اولى به وان كان الماء لهم جميعا لا يصرف الى احدهم ويباح التيمم للكل. وان
كان الماء مباحا كان الجنب اولى لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل
يصلح اماما للمرأة فيغسل الجنب وتتم المرأة وييم الميت. ولو كان الماء
بين الاب والابن فالاب اولى به لان له حق تملك مال الابن. ولو وهب لهم
رجل ماء بقدر ما يكفي لاحدهم قالوا الرجل اولى به لان الميت ليس من اهل
قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل. قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا
الجواب لا يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تقيد
الملك وان اتصل بها القبض. المسافر اذا انتهى الى ثرو ليس منه ولو كان له ان

يُتِمُّ لِحْجَةً عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَكَذَا إِذَا كَانَ مَعَهُ دَلْوٌ وَلَيْسَ مَعَهُ زِبْشَاءٌ قَالُوا
هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَسْدٌ يَلْصِقُ لِذَلِكَ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَسْدٌ يَلْصِقُ لِذَلِكَ
لَا يُتِمُّ. وَلَوْ كَانَ مَعَ رَفِيقَةٍ دَلْوٌ وَمَلُوكٌ لِرَفِيقَةٍ فَقَالَ لَهُ رَفِيقَتُهُ أَنْتَ ظَرَحِي
اسْتَعْمِ الْمَاءَ ثُمَّ ادْفَعْهُ إِلَيْكَ فَالْمَسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ تِمُّ وَلَمْ
يَنْتَظِرْ جَازٍ وَكَذَا لَوْ كَانَ عَرِيَانًا مَعَ رَفِيقَةٍ ثَوْبٌ فَقَالَ لَهُ أَنْتَ ظَرَحِي أَصْلِي ثُمَّ ادْفَعْهُ
إِلَيْكَ يَسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ لَمْ يَنْتَظِرْ وَصَلَّى عَرِيَانًا جَازٍ فِي قَوْلِ
أَبِي حَنِيفَةَ رَج. وَلَوْ كَانَ مَعَ رَفِيقَةٍ مَاءٌ يَكْفِي لَهَا فَقَالَ أَنْتَ ظَرَحِي أَفْرَغْ مِنَ الصَّلَاةِ
ثُمَّ ادْفَعْهُ إِلَيْكَ لَزِمَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ وَأَنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ. وَلَوْ تِمُّ وَلَمْ
يَنْتَظِرْ لَا يَجُوزُ فَالْأَصْلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَج أَنْ فِي الْمَلُوكِ لَا يَثْبُتُ الْقُدْرَةُ
بِالْبَدَلِ وَالْإِبَاحَةُ فِي الْمَاءِ تَثْبُتُ الْقُدْرَةُ بِالْإِبَاحَةِ. الْمَصْلِيُّ بِالتِّيمِّ إِذَا
وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ لَا يَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ. وَلَوْ وَجَدَ فِي خِلَالِ
الصَّلَاةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ. وَكَذَا لَوْ وَجَدَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْأَرْكَانِ قَبْلَ
التَّشْهِيدِ. وَكَذَا لَوْ وَجَدَ بَعْدَ التَّشْهِيدِ قَبْلَ السَّلَامِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَج
وَأَنْ وَجَدَ بَعْدَ مَا سَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً لَمْ تَفْسِدْ صَلَاتُهُ. وَكَذَا لَوْ وَجَدَ
بَعْدَ مَا سَلَّمَ وَعَلَيْهِ سَهْوَانٌ وَجَدَ بَعْدَ مَا عَادَ إِلَى سُجُودِ السَّهْوِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ
فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَنْ وَجَدَ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ لَا تَفْسِدُ عِنْدَ الْكُلِّ
الْمَصْلِيُّ بِالتِّيمِّ إِذَا أَحْدَثَ فِي صَلَاتِهِ فَانْصَرَفَ لِتِيمِّ الْأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ تَرَابًا فَلَمْ
يَتِمِّ حَتَّى وَجَدَ مَاءً ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِيهِمَا جَمْعُ الْفَتَاوَى أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيَسْنِي.
قَالَ مَوْلَانَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَدْ ذَكَرْتُ الْمَسْئَلَةَ كَذَلِكَ فِي فِصْلِ مَسْئَلَةِ الْخَفِّ
وَذَكَرْتُ الْحَاكِمَ التَّشْهِيدَ رَج فِي الْمَخْتَصَرِ أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ. وَذَكَرْتُ

شمس الأئمة الحلواني رحمه في شرح كتاب الصلوة فقال كان الشيخ الإمام
 اسمعيل الزاهد رحمه يقول وجدت رواية عن أبي يوسف رحمه أنه يتوضأ
 ويبنى قال هذا القيس لمذهبه لأن اقتداء المتوضي بالتيمم يجوز عنده
 فكذلك بناء الوضوء على التيمم فيحتمل أن ما ذكره الحاكم الشهيد قول
 محمد رحمه. مسافر اجنب فشرع في الصلوة بالتيمم ثم سبقه الحدث فوجد
 ماء قد رما يكفي للوضوء فإنه يتوضأ به ويبنى ذكره الباقي في فتاواه قال هذا
 قول آخر لمحمد رحمه وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه. المصلي بالوضوء إذا سبقه
 الحدث فذهب ليتوضأ فلم يجد ماء فتيمم ثم قبل انصرافه إلى مقامه وجد
 الماء توضأ وبني. ولو أنصرف إلى مقامه ثم وجد الماء توضأ واستقبل استحيانا
 الجنب إذا كان به جراحات في عامة جسده وهو لا يستطيع غسل الجراحات
 ولا يستطيع غسل ما بقى فإنه يتيمم ويصل لأنه لو غسل غير موضع الجراحات بما
 يصل الماء إلى جراحته فيضره لأجرم لو أمكنه أن يغسل غير موضع الجراحة
 ويمسح الجراحة بالماء أن كان لا يضره المسح أو يعصبها بخرقعة ويمسح على
 الخرقعة فعل. وأن كان أكثر أعضائه صحيحا فأن كانت الجراحة على راسه
 وسائر جسده صحيح فإنه يدع الرأس ويغسل سائر الأعضاء ويمسح موضع
 الجراحة لأن الأكثر حكم الكل. وكذا لو كان محدثا به جراحات فإن كان أكثر
 أعضاء الوضوء جريحا تيمم ولم يستعمل الماء. وأن كان أكثر أعضائه صحيحا
 غسل الصحيح ويمسح الجراحة إن أمكنه مسحه من غير ضرر حتى لو كانت
 الجراحة على راسه وجهه ويده وليس على رجليه جراحة يباح له التيمم
 على عكسه لأساس. وقد روي الكثرة في الأعضاء له كما روي راسه وجهه

ويديه جراحة وليس على رجله جراحة لا يباح له التيمم اذا لم يكن الاكثر من كل
 عضو رجلاً وان استوى الجرح والصحيح تحطوا فيه قال بعضهم لا يسقط
 غسل الصحيح وهو الصحيح لانه احوط كما يباح التيمم عند خوف الهلاك او تلف
 عضو يباح له التيمم عندئذ اذا خاف زيادة المرض واذا زال المرض المبيع للتيمم
 ينتقض تيممه التجنب للصحيح في المصر اذا خاف الهلاك من الاعتسال يباح له التيمم
 في قول ابي حنيفة ربح. والمسافر اذا خاف الهلاك من الاغتسال جاز له التيمم في
 قولهم. واما المحدث في المصر اذا خاف الهلاك من التوضؤ اختلفوا فيه على
 قول ابي حنيفة ربح والصحيح انه لا يباح له التيمم. قال مشائخنا خارج في ديارنا
 لا يباح للمقيم ان يتيمم لان في عرف ديارنا اجرا الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه ان يخل
 الحمام ويغتسل فيتعلل بالعسرة عند الخروج. ومن به جدي اوحصة
 يجوز له التيمم لان الاعتسال يضره. ومن لا يقدر على الوضوء لا يمشقه لا يباح
 له التيمم. المسافر اذا مر في الفلاة بماء موضوع فيجب او نحوه لا ينتقض تيممه و
 ليس له ان يتوضأ منه لانه وضع للشرب لا للوضوء. والمباح في نوع لا يجوز
 استعماله في نوع اخر الا ان يكون الماء كثيراً وليستدل لكثرة على انه وضع للشرب
 والوضوء جميعاً فيوضأ ولا يتيمم. وذكر القاضى الامام ابو علي الفسفي عن الشيخ
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه التوضؤ والموضوع
 للوضوء لا يباح منه الشرب. الأسير في دار الحرب اذا منعه الكافر عن الوضوء والصلوة
 يتيمم ويصلي بالأيماء ثم يعيد اذا خرج وكذا الرجل اذا قال له غيره ان توضأت
 حبستك او قتلتك فانه يصلي بالتيمم ثم يعيد بمنزلة المحبوس في المصر اذا لم يجد
 ماء ووجد ثراً فانظف فانه يتم ثم يعيد ولو ان المحبس اذا لم يجد ماء ولا ثراً

نظيفا لا يصل في قول ابي حنيفة ومحمد ربح واجمعوا على ان الماشي لا يصل وهو
 يمشي. ولا السابح وهو يسبح. ولا السائف وهو يضرب بالسيف وان خاف
 خروج الوقت ولو حبس الرجل الطاهر في المكان الفجس يصل بالايما ثم يعيد
 كان ذلك في الحضر او في السفر قال محمد ربح في السفر لا يعيد وفي الحضر يعيد المصل
 بالتيمم اذا رأى سرايا وظن انه ماء فانصرف ثم علم انه كان سرايا فسدت صلوته
 جاوز موضع صلوته او لم يجاوز. ومن هذا الجنس مسائل احدى هذه. و
 منها اذا رأى حرة على ثوبه فظن انها نحاسة فانصرف ليغسلها ثم علم انها لم تكن نجاسة
 ومنها اذا ظن انه ترك مسح الرأس او لم يتوضأ أصلا فانصرف ثم علم انه كان قد توضأ
 ومسح. ومنها اذا ظن في الظهر انه لم يصل الفجر فانصرف ثم علم انه قد صلاها. ومنها
 ما مسح الخف اذا ظن انه انقضت مدة مسحه ثم علم انها لم تنقض فسدت صلوته
 في هذه الوجوه بالاستدبار جاوز موضع صلوته او لم يجاوز. ويفارق هذا الجنس
 مسئلتان. الاولى اذا ظن في صلوته انه رعف فانصرف ثم علم انه لم يرعف. والثانية
 قوم صلوا بالجماعة فقرأوا سوادا وظنوا عدوا فانصرف بعضهم ليقوم بازاء العدو
 ثم علموا انه كان غبارا او دواب ان جاوزوا موضع صلوتهم فسدت صلوتهم
 والا فلا. المصل بالتيمم اذا رأى سرايا ان كان اكبر رآه انه ماء يباح له ان ينصرف
 وان استوى الظن ان لا يصل له قطع الصلوة واذا فرغ من الصلوة ان
 ظهر انه كان ماء يلزمه الاعادة والا فلا. المتوضي اذا اقتدى بالمتيمم ثم
 رأى المقتدي ماء ولم ير امامه فسدت صلوة المقتدي دون صلوة
 الامام. المتيمم اذا مر بالماء وهو نائم ينتقض تيممه في قول ابي حنيفة ربح
 وقيل لا ينتقض عند الكل كما لو كان يقظا نائما فمر بموضع بقرية ماء ولم يعلم

به مريض لا يضره الماء الا انه لا يقدر على استعمال الماء بنفسه ان لم يكن
 احد هناك يعينه جازله التيمم بالاتفاق وان كان معه احد يعينه على
 استعمال الماء ان كان المعين حرا او امرأة جازله التيمم في قول ابى حنيفة ر. و
 ان كان معه مملوك اختلف المشايخ ر. فيه على قول ابى حنيفة ر. قال
 بعضهم لا يجوز له التيمم وقيل ان كان المعين يعينه بغير بدل لا يجوز له التيمم
 عند الكل. ومن جنس هذا مسائل احديهما هذه. ومنها انه اذا كان لا يقدر
 على التوجه الى القبلة بنفسه وثمة من يوجهه الى القبلة. ومنها اذا كان على فراش
 نجس لا يمكنه ان يتحول الى مكان طاهر وثمة احد يحوله. واجمعوا على انه اذا
 عجز عن القيام بنفسه وثمة احد يعينه فصلة قاعدا جاز. وعلى هذا الخلاف
 الاعمى اذا وجد قائد الى الحج او الى الجمعة عند ابى حنيفة لا يلزمه الجمعة والحج.
 المقعد اذا وجد من يحمله الى صلاة الجمعة ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ر. لاجتماعه عليه عند الكل وينبغي ان لا يكون عليه الحج ولا حضور الجماعات
 بلا خلاف. وذكر القاضى الامام ابو على السغدي ر. ان الكل على الخلاف للمسافر
 اذا لم يكن على طمع من الملبغاة يتيمم ويصل ليكون محرز ثواب الاداء في اول الوقت
 وان كان على طمع من الماء يستحب له ان ينتظر لكن لا يفرط في التأخير حتى لا يقع
 الصلاة في وقت مكروه. ولا يؤخر العصر الى تغير الشمس. مسافر جنب ولم يجد ماء
 فتيمم وصل ثم احدث ثم وجد ماء يكفي للوضوء ولا يكفي للجنابة فانه لا يتيمم. مسافر
 جنب فغسل راسه ووجهه وذراعيه فلم يبق الماء فانه يتيمم للجنابة لانها
 باقية فان تيمم وشرع في الصلاة ثم رقه ثم وجد ماء يكفي للاغتسال فانه يغسل
 به اعضاء وضوئه وما بقي من جسده لم يكن غسله في المرة الاولى ولا يغسل

فرجة فانه لو احدث حدثا غير صحك ثم وجد ماء يغسل به اعضاء وضوئه
وما بقى من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لانتقاض التيمم في اعضاء الوضوء
برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الضحك في الصلوة ينقض طهارة الوضوء
ولا ينقض طهارة الغسل. ومن الناس من اجري اللفظ على ظاهر انها لا تنقض
طهارة الغسل. والصحيح انها تنقض ويلزمه الوضوء عن ابي يوسف رحمه الله
لا يلزمه غسل ما غسل من اعضاء الوضوء ايضا

فصل فيما يجوز به التيمم

يجوز التيمم بكل ما كان من اجزاء الارض كالتراب والرمل والجص والنورة
والمعرة والسبخة والزرنيج والمر داسنج والاثمد والكحل والطين الاحمر والحجر
الذي عليه غبار ولم يكن بان كان مغسولا او امس مدقوقا وغير
مدقوق في قول ابي حنيفة رحمه الله. وقال محمد رحمه الله ان كان الحجر مدقوقا وعليه
غبار جاز به التيمم والا فلا. ولو تيمم بارض قدر رش عليها الماء وبقي فيها
ندوة جاز ويجوز التيمم بالاجر والحصى والكيزان والجباب والحيطان
من المدر ولا يجوز بالغضارة ان كان وجهها مطليا بالانك فان لم يكن
مطليا او تيمم بظهرها جاز. ولو تيمم بالخرف ان كان عليه غبار جاز
وان لم يكن عليه غبار فان كان متخذا من التراب الخالص ولم يجعل فيه
شي من الادوية جاز وان جعل فيه شيء من الادوية ولم يكن عليه غبار
لا يجوز ولو كان الرجل في طين ظاهر لا تيمم به لكن يلطخ به بعض ثيابه او
جسده ويترأخ حتى يجف ثم يتيمم به. وقال الشيخ الكرخي رحمه الله يجوز التيمم
بالطين. وذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله لا ينبغي ان يتيمم بالطين لان في

نلطيخ الوجه ولو فعل جاز. ولو نفض ثوبه أو لبده أو سرجه فتيمة بغباره
 جاز. ويجوز التيمم بالعقيق والزبرجد لأنهما من أجزاء الأرض. ولا يجوز باللائل
 لأنها خلقت من الماء. ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والرصاص
 والنحاس والصفرو كل ما يدوب وينطبع ولا بالملح المائي. وأختفلوا في المجلي
 والصحيح هو الجواز. ولا يجوز بالرماد لأنه من أجزاء الشجر لا من أجزاء الأرض ولو
 تيمم بالثوب أو اللبد لا يجوز. وإن ضرب يده عليه ولزق به تراب فتيمة به جاز
 وكذا لو ضرب يده على خطة أو شعير فلزق التراب أو الغبار بيد فتيمة بذلك جاز
 وإذا احترقت الأرض بالنار ان اختلط بالرماد يعتبر فيه الغالب ان كانت الغلبة
 للتراب حاز به التيمم والأفلا. وكذا التراب اذا خالطه ما ليس من أجزاء الأرض يعتبر
 فيه الغلبة. الأرض اذا اصابته النجاسة فيست وذهب اثرها جاز الصلوة
 عليها ولا يجوز بها التيمم. مسافر معه سوّ حار وماء طاهر ولا يعرف احدهما من
 الآخر قال محمد رح يتوضأ بهما ولا يتيمم. المصلي بالتيمم اذا رأى سوّ الحمار فانه
 يمضي على صلوته ولا يقطع بالثك ثم يعيد بسوّ الحمار. ولو رأى نبذ التمر
 فكذلك عند محمد رح. وقال ابو حنيفة رح يقطع صلوته ويصلي بنبذ التمر
 واعتراض الردة على المتيمم لا يبطل حتى لو اسلم وصلي بذلك التيمم يجوز عندنا. ^{جنب}
 تيمم للظهر وصلي ثم احدث فحضرتة العصر ومعه ماء يكفي للوضوء فانه يتوضأ
 لان الجنبابة قد زالت بالتيمم فاذا احدث بعد التيمم ومعه ماء يكفي للوضوء فانه
 يتوضأ به فان توضأ للعصر وصلي ثم مر بماء وعلم به ولم يغتسل حصة حضرتة المغرب
 وقد احدث او لم يحدث ومعه ماء قد رما يتوضأ به لانه لما مر بماء يكفي للاغتسال
 عارجنباه هذا جنب معه ماء لا يكفي للاغتسال فيتيمم. اذا تيمم ثم شك في تيممه

انه احدث اولم يحدث فهو على تيممه ما لم يستيقن بالحدث كما اذا توضأ ثم شك
 في الحدث. اذا تلا آية السجدة في المصرو ليس معه ماء لا يجوز له التيمم لانه لا
 يخاف فوتها بتوضأ بعد ذلك ثم يسجد. اذا شهد الجبابة يوم العيد مع الامام
 وخاف الفوت لو اشتغل بالوضوء جاز له الشروع بالتيمم. فان حدث في
 صلوته جاز له البناء بالتيمم اذا كان الشروع بالوضوء في قول ابي حنيفة رح
 وقال صاحبه لا يجوز له البناء بالتيمم. ولو احدث في صلاة الجمعة لا يبنى
 بالتيمم لان الجمعة تقوت الخلف وهو الظهر ولا تيمم السلطان لصلاة
 العيد ولا الولي لصلاة الجنازة. رجل رأى التيمم الى الرسخ او الورق ركعة
 واحدة وفعل ذلك زمانا ثم رأى الورق ثلثا والتيمم الى المرفق لا يعيد ماصلي
 قبل لانه كان مجتهدا فيما فعل ولو لم يكن من اهل الرأي ففعل ذلك من غير
 ان يسئل احدا ثم سأل فافترى ان التيمم الى المرفق وان الورق ثلث فانه يعيد
 ماصلي لانه ما كان مجتهدا فيه. واذا تيمم الرجل عن موضع تيمم عنده غيره جاز
 مسافرا حدث ومعه ثوب نجس فوجد ماء قد رما يكفي للوضوء او للنجاسة
 ولا يكفي لهما فانه يغسل الثوب به ويصلي بالتيمم. فان توضأ بالماء وصل في
 الثوب النجس جاز ويكون مسيا فيما فعل. واذا تيمم لصلاة الجنازة وصل
 جاز له ان يصلي بذلك التيمم على جنازة اخرى قبل ان يقدر على الوضوء. كما لو
 تيمم للمكتوبة وصل كان له ان يصلي مكتوبة اخرى. رجل اتى ماء من المياه
 اى حيا وطلب ماء فلم يجد فصل بالتيمم فهو على وجهين ان رأى قوما من اهل
 فلم يسألهم فصل بالتيمم ثم سألهم فاخبروه بالماء لم يجز وان سألهم فلم يخبروه ولم
 بر قوما من اهل جازت صلوته مسافرا فرسبى الماء في رحله او في رحله ماء

ولم يعلم به فتيمم فصله جازت الصلوة في قول أبي حنيفة ومحمد رحم. وكذا لو كان
على شط نهر أو جنب بئر ولم يعلم به. وعن أبي يوسف رحم. في هذين الفصلين ^{يتان} روا
ولو صلى عرياناً ومعه ثوب لا يعلم به ذكر الشيخ الكرخي رحم. أنه على هذا الخلاف
المسافر إذا وجد ماء قد رما يغسل به كل عضو مرة واحدة لا يجوز له التيمم إلا
إذا خاف على نفسه العطش أو على دابته ولو كان متيمماً فوجد ماء قد رما
يكفي كل عضو مرة واحدة فغسل بعض أعضائه ثلثاً ثلثاً فلم يبق الماء فإنه
يعيد التيمم. إذا حدث الإمام في صلوة الجنازة قال الفقيه أبو بكر محمد
بن الفضل رحم. أن استخلف متوضياً ثم تيمم وصلى خلفه اجزأه في قولهم جيئاً. وأن تيمم
هذا الذي أحدث وام الناس وأتم جازت صلوة الكل في قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحم. وعلى قول محمد وزفر رحم. صلوة المتوضين فاسدة وصلوة التيممين
جائزة وهذه المسئلة دليل على أن في صلوة الجنازة يجوز البناء والاستخلاف
ويجوز فيها اقتداء المتوضي بالتيمم كما في غيرها من الصلوة. إذا أراد أن يتيمم
فضرب ضربة واحدة ثم أحدث فمسح بذلك التراب وجهه ثم ضرب ضربة
أخرى لليدين إلى المرفقين جازاً المصلي بالتيمم إذا قال له نصراني خذ الماء فإنه
يمض على صلواته ولا يقطع لأن كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء فلا يقطع بالشك
فإذا فرغ من الصلوة سأل أن يعطاه أعاد الصلوة والأفلا إذا تيمم الرجل ثم أصاب بعض
جسده نجاسة أكثر من قدر الدرهم فإنه يمسحها بخرقة أو تراب ويصلي لأن المسح
يقلل النجاسة وإن كان لا يستأصلها. وإن صلى ولم يمسح جاز وهذا الاستنجاء
بالبحر سواء. إذا ظهرت المسافرة من حيضها وأيامها أقل من عشرة فتيمنت أن صلت ^{لك} بدن
التمهل للزوج أن يطأ ما عند الكل وإن لم تصل لأذكرها في الأصل واختلف فيه المشايخ

رج قال بعضهم يحل للزوج وطئها قبل الصلوة عند تحميد ربح ولا يحل عند هها
 لان عند هها لا ينقطع حق الرجعة قبل الصلوة وانه ذل محمد ربح ينقطع والاحوط
 ان لا يطأها. المسافر اذا لم يجد الماء وجد الثلج ان كان ذلك في مكان البرد وزمانه
 يجوز له التيمم لان التوضي بالثلج لا يجوز الا بشرط ان يسيل الماء على اعضائه ويتناثر
 وذلك لا يتصور في زمان الشتاء فاذا عجز عن التوضي يباح له التيمم. رجل لم يجد الاثوة
 الكلب فانه يتيمم لانه نجس فكان وجوده كعدمه. جنب مريمسجد فيه عين ماء لا يجد
 ماء غيره لا يباح له ان يدخل المسجد عند ناهن غير نجس. قال الشافعي ربح يباح له
 الاجتياز ولا يباح القعود. ولو كان الرجل في المسجد فغلبه النوم واحتلم تكلموا فيه
 قال بعضهم لا يباح له الخروج قبل التيمم. وقال بعضهم يباح.

فصل في المسجد

يكره المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون ثمة موضع اتخذ لذلك لا يصل فيه
 او توضع فيه اثناء وقد مر قبل هذا. ولا يبرق في المسجد الا فوق البواري ولا تحت الحصير
 لانا من نابتعظيم المسجد وصونها عن النجاسة في اخذ النجاسة بثوبه ولا يلقيها
 في المسجد. وان اضطر الى ذلك كان الالقاء فوق الحصير اهل من الالقاء تحت
 الحصير لان البواري ليست بمسجد حقيقة وما بينهما مسجد حقيقة فان
 لم يكن فيه بواري يد فيها في التراب او تحت الحصر ولا يتركها على وجه الارض
 ولا يبرق على اساطين المسجد ولا على حيطانه من الداخل الى القبلة وغيرها
 ويكره مسح الرجل من طين والردغة باستوانة المسجد او بجائطه. ولو
 مسح بقطعة حصير ملقاة في المسجد لا يصلح عليها فالاولى ان لا يفعل ذلك
 وان فعل فلا بأس به. وان مسح بتراب في المسجد ان كان ذلك التراب

مجموع في ناحية غير منبسط لأبأس به وإن كان منبسطا مفروشا يكره لأنه
 بمنزلة أرض المسجد. وإن مسح بخشبة موضوعة في المسجد لأبأس به لأن
الخشبة ليست من المسجد. وإن كان في المسجد عش خطاف لأبأس بأن يرمي
 بها تنزيها للمسجد. ولا يحفر في المسجد بئر ماء لأنه لو حفر يداخل فيه النسوان
والصبيان فيذهب حرمة المسجد ومهابته. ولو كان البئر قد يما يترك
 كبير مزم. وإن حفر في المسجد بئر فتلغ فيه شيء إن حفر أهل المسجد أو رجل
آخر بإذن أهله لا يضمن الحافر. وإن حفر غير إذن أهل المسجد يضمن الحافر ما
 تلغ فيه سواء كان البئر يضر بالمسجد أو لا يضر كما لو حفر بئر في ملك الغير غير إذنه
 وكما لو علق رجل لبس من أهل المسجد قنديلًا أو بسط حصيرًا فتلغ به إنسان
 كان ضامنًا في قول أبي حنيفة ربح. ويكره غرس الشجر في المسجد لأنه يشبه البيعة
 ويشغل مكان الصلاة إلا أن يكون منفعة للمسجد بأن كانت الأرض نزة لا يستقر
 أساطينها فيغرس فيه الشجر ليقل النزة. ولأبأس بأن يتخذ في المسجد بيت وضع
فيه الحصير ومتاع المسجد به جرت العادة من غير تكبر. ولا يجوز أن يتخذ في
 المسجد طريقًا يمر فيه من غير عذر فإن فعل بعد رجاز. ويصلي في كل يوم تحية
المسجد مرة واحدة إلا في كل مرة. ولو تعلق بثياب المصلين شيء من بردى المسجد
أو حصيره فأخرجه ولم يتعمد ذلك لا يجب عليه الأعادة لأنه لا يعتبر. ويكره
 أن يخطط في المسجد لأنه أعد للعبادة دون الاكتساب. كذا الوراق والفقير إذا
 كتب باجرة أو المعلم إذا علم الصبيان باجرة. وإن فعلوا بغير أجر فلا بأس به. وعن
 محمد بن سلمة ربح إذا أقعد الرجل في المسجد خياطًا يخطط فيه ويحفظ المسجد عن
 الصبيان والبهائم وأب لأبأس به ولكن لا يدق الثوب دقا فحشا يضر بالمسجد

لان فيه ضرورة. ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلوة لكن لو تلف بشيء
 يضمن. وقيل لا بأس للغريب ان ينام في المسجد ويكره الجلوس في المسجد للمصيبة
 ثلاثة ايام او اقل. وفي غير المسجد يرخص للرجال ثلاثة ايام والترك اوله. ويكره امتحان
 الضيافة في المصيبة من التركة ان كان الوارث صغيرا او كبيرا غائبا ولا بأس للمعتكف
 ان يبيع ويشترى في المسجد وتكلموا في صلوة الجنازة في المسجد الذي يقام فيه
 الجماعة. قال عامة المشايخ يكره الامن عند من مطر او نحوه سواء كان الميت والقوم
 في المسجد او كان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد او كان الميت خارج المسجد
 والامام والقوم في المسجد واختلفوا في وجه واحد وهو ما اذا كان الميت والامام
 وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد. قال بعضهم لا يكره لان
 سبب الكراهة ادخال الميت في المسجد واختلاف المكانين بين الامام وبين
 الميت. وبعضهم كرهوا على كل حال لان عادة السلف جرت لصلوة الجنازة
 باعداد موضع على حدة فلو لم يكره ذلك لما اعدوا والمأموضا على حدة. مسجد بني
 علي سور المدينة قالوا لا يصح فيه لان السور حق العامة. وينبغي ان يكون
 الجواب على التفصيل ان كانت البلدة فتحت عنوة وبنوا مسجدا باذن الامام
 جازت فيه الصلوة لان للامام ان يجعل الطريق مسجد فهذا اوله. وعن يايه يوسف
 رح ذكره الناطق في رح في الواقعات اذا بنى في ارض الغصب مسجد او حمام او خانوت
 لا بأس بالصلوة في المسجد ولا يستاجر الخانوت والحمام ويدخل الخانوت لشراء
 المتاع. اما الصلوة في ارض الغير ان كانت لذي تركة لانه يايه ذلك ويتضرر به وان
 كانت لمسلم فان لم تكن مزروعة ولا مكروبة فلا بأس به لان صاحبها لا يتضرر به
 وان كانت مزروعة او مكروبة فان كان بينهما صداقة ومودة او كان صاحبها حسن

الخلق يرضى بذلك لأبأس به. إذا كان لمنزل الرجل مسجدان يذهب
 إلى ما كان أقدم فان كانا سواء يذهب إلى ما كان أقرب من منزله. وإن
 استويا فهو مخير. وإن كان قوم أحدهما أكثر فان كان فقيها يذهب إلى الذي
 قومه أقل ليكثر الجمع بسببه وإن لم يكن فقيمها يذهب حيث أحب وينبغي
 أن يكون الجواب على التفصيل إن كان هو ممن يؤم الناس فكذا ذلك وإن
 كان ممن يقتدي بغيره يذهب إلى ما كان امامه أصح وافقه. رجل صلى
 في المسجد الجامع لكثرة الجمع لا يصل في مسجد حيه فانه يصل في مسجد
 منزله وإن كان قومه أقل ولم يكن في مسجد منزله مؤذن فانه يذهب إلى
 مسجد منزله ويؤذن فيه ويصل وإن كان واحداً لا مسجد منزله فحقا عليه
 فيؤدي حقه. مؤذن مسجد لا يحضر مسجد أحد قالوا يؤذن هو ويقوم ويصل
 وحده فذلك أحب من أن يصل في مسجد آخر. رجل فاتته الجماعة في مسجد
 حيه فان ذهب إلى مسجد آخر وصل فيه بجماعة فهو حسن. وإن صلى في مسجد
 حيه وحده فهو حسن. وإن دخل منزله وصل فيه بأماه فهو حسن. وإن
 دخل مسجد ثم أقام مسجد آخر لا ينبغي أن يخرج منه حتى يصل لما جاء في الأخاء
 عن النبي المختار عليه الصلوة والسلام إذا فاتت لأحدكم صلوة في مسجد
 فليصلها في مسجد. ولا يتبع المساجد وقبل أن يدخل المسجد له الخيار على
 الوجه الذي قلنا. هذا إذا كان الرجل من عرض الناس فاما إذا كان عالماً أو
 معروفاً يذهب إلى مسجد ويصل فيه. وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل
 إن كان الرجل ممن يحسن القراءة فكذا ذلك. وإن كان ممن يلحن في القراءة فالأفضل
 أن يطلب غيره يقتدي به. وإن فاتته التكبيرة الأولى في مسجد أو ركعة

اوركتان فالأفضل ان يصلي في مسجد، ولا يذهب إلى المسجد آخر لأنه صار
 محرراً فضيلة الجماعة في مسجد فلا يترك حق مسجد، ولو افتتح الصلوة ثم أقيم
 في مسجد قالوا بأنه يقطع الصلوة ويصلي بالجماعة ما لم يصلي أكثر الصلوة. ولو
 افتتح الصلوة في منزله ثم سمع الإقامة في مسجد أو في مسجد آخر فإنه يتم
 الصلوة. إذا كان إمام الحجي زانيا أو أكل ربوا له ان يتحول إلى مسجد آخر
 رجل بنى مسجد أو جعله لله تعالى فهو حق الناس بهرمته وعمارته وبسط
 البواري والحصر والقناديل والأذان والإقامة والإمامة ان كان أهلاً لذلك
 وان لم يكن أهلاً فالرأي في ذلك إليه. الجبانة ومصلحة الجبارة لهما حكم المسجد
 عند أداء الصلوة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة. وليس لهما
 حكم المسجد في حق المرور وحرمة الدخول للجنب. وفناء المسجد له حكم المسجد
 حتى لو قام في فناء المسجد واقتدى بالإمام صح اقتداءه وان لم تكن الصفوف متصلة
 ولا المسجد ملأنا إليه أشار محمد رح في باب صلوة الجمعة فقال صح الاقتداء
 بالطاقت المسجد والسدة وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصيارفة
 الا اذا كانت الصفوف متصلة لان الطاقات بالكوفة متصلة بالمسجد ليس
 بينها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف. فاما دار الصيارفة
 فمنفصلة عن المسجد بينها وبين المسجد طريق فيشترط فيها اتصال الصفوف
 فعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لأنها
 من فناء المسجد متصلة بالمسجد رجل حفر بئراً في فناء المسجد أو هدم حائط
 المسجد فإنه يوم بالتسوية ولا يقضى بالنقصان. وكذا لو حفر بئراً في فناء قوم يوم
 بالتسوية وله هدم حائط الدار رجل ملكه أو حفر بئراً فيها يصح بالنقصان

تقوم صلوا في الصحناء بجماعة ووسط الصفوف موضع مقدار حوض أو قنينة
ليرقيم فيه أحد جازت صلواتهم ان كانت الصفوف حوالى ذلك الموضع متصلة
لان الصفوف اذا كانت متصلة وراء ذلك الموضع يكون الكل في حكم مسجد
واحد. والآر فيها مسجد ان كانت الدار اذا اغلقت كان للمسجد جماعة ممن كان
في الدار فهو في حكم مسجد جماعة تثبت فيه احكام المسجد من حرمة البيع و
حرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمنعون الناس من الصلوة فيه. وان كانت
الدار اذا اغلقت لم يكن فيها جماعة واذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا
مسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون الناس عن الصلوة فيه. ولا بأس بان
يترك سراج المسجد في المسجد الى ثلث الليل لان لهم ان يؤخر والصلوة الى
ثلث الليل. ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك او كان ذلك
معتادا في ذلك الموضع. ويجوز ان يدرس الكتاب بضوئه قبل الصلوة
وبعد هاما دام الناس يصلون فيه مسجد ليس له مؤذن وامام معلوم
يصل فيه الناس فوجا فوجا بجماعة الا فضل ان يصل فيه كل فريق باذان و
اقامة على حدة. مسجد كبير من رجال بين يدي المصل في اي مقدار يكره المرور
فيه ولا يكره حكي رجل عن ابي نصر محمد بن سلام انه قد ربه بخمسين ذراعا و
فيها دون ذلك يكره وقال غيره في مقدار ما يكون بين الصف الاول والخامس
الذي عليه المحراب يكره وفيما وراء ذلك لا يكره. وبقيّة مسائل المسجد
تأتي في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى

كتاب الصلاة

الآذان سنة لأداء المكتوبة بالجماعة عرف ذلك بالسنة واجماع الأمة
وانه من شعائر الاسلام حتى لو امتنع اهل مصر وقرية او محلة اجبرهم
الامام فان لم يفعلوا قاتلهم. واهلية الاذان تعتمد معرفة القبلة والعلم
بمواقيت الصلوة لان السنة في الاذان استقبال القبلة ابتداء وانتهاء
فيحتاج الى معرفة القبلة والاذان شرع لاحضار الناس الى المسجد لأداء
الصلوة واعلامهم بدخول وقت الصلوة واباحة الافطار وحرمة الاسحار
فاذا لم يعرف الوقت يكون اذانه سببا للفتنة. قال رضي الله تعالى عنه
فجعلت الباب على فصلين . فصل في معرفة القبلة . فصل في
معرفة مواقيت الصلوة وذكر مسائل اشتباه القبلة ومسائل
الاذان بعد ها

أما الاول

اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة ويلزمه التوجه الى عينها ثم
تعين لكل قوم منها مقام فلاهل الشام الركن الشامي . ولاهل المدينة
موضع الحطيم واليزاب . ولاهل اليمن الركن اليماني . ولاهل الهند صابين
الركن اليماني الى الحجر . ولاهل خراسان والمشرق الباب ومقام براهيم
اختلفوا في قبلة من هو خارج عن مكة قال ابو عبد الله البجلي عليه السلام
العين الكعبة . وقال غير من المشايخ عليه التوجه الى جهة الكعبة وجهة
الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصبها
الصحابه والتابعون رضي الله تعالى عنهم فحين فتحوا العراق جعلوا قبلة اهلها

عن يمينه والمشرق عن يساره. وهكذا قال محمد بن روح وإنما قال ذلك لقول عمر رضي
الله تعالى عنه إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما مقابلة
لاهل العراق. وحين فتح خراسان جعلوا قبلة اهلها ما بين مغرب الصيف ومغرب
الشتاء فعلى ائمتنا ائمتهم واتباعهم في استقبال الحارث المنصوبة فان لم تكن فالتوا
عن الاهل. أما في البحار والمفاوز فليل القبلة النجوم لما روي عن عمر رضي الله
تعالى عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدون به القبلة وعن ابي يوسف رحمه الله
قال فليقله اهل الري اجعل الجدي على منكبك اليمين. واختلف المشايخ في ما
سوى ذلك من الامصار. وقال بعضهم اذا جعلت بنات نعش الصغرى على
اذنك اليمنى وانحرفت قليلا الى شمالك فتلك القبلة. وقال بعضهم اذا جعلت
الجدي خلف اذنك اليمنى فتلك القبلة وعن عبد الله بن المبارك وابو
مطيع وابو معاوية وسلم بن سالم وعلي بن يونس رحمه الله قالوا قبلتنا العقب
وعن بعضهم اذا كانت الشمس في برج الجوز في اخر وقت الظهر استقبلت الشمس
بوجهك فتلك القبلة. عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله انه قال اذا قمت مستقبلا لمغرب في
وقت العشاء الأخيرة يكون فوق راسك نجمان مضيان هما موضع زوال الشمس
من راسك وهما متقابلان والذي عن يمينك يقال له النسر الواقع والذي عن يسارك
يقال له النسر الطائر وهو اسرعهما سقوطا فاذا سقط الذي عن يمينك فسقوطه
يكون بجذائك منكبك اليمين واذا سقط النسر الطائر كان سقوطه في وجهك
بجذائك عينك اليمنى فالقبلة ما بينهما. قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله قبلتنا نجارا
هي على قبلتنا. وعن القاضي الامام صدر الاسلام ما هو قريب من هذا
فانه قال القبلة بين النسرين النسر الواقع وهو الذي يسميه الناس

في ديار ناسيايه وهو عند نضج العنب في ديار ناوقت العشاء الأخيرة
 يكون حذاء رؤسنا وبين النسر الواقع والنسر الطائر قريب من عشرين
 ذراعاً في مرمى العين فاذا امر على راسك يكون القبلة بينهما. وعن الشيخ
 الامام ابي منصور الماتريدي رح قال اذا اردت معرفة القبلة فانظر الى
 مغرب الشمس في اطول ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم انظر الى
 مغرب الشمس في اقصر ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم دع الثلثين
 عن يمينك والثلث عن يسارك فالقبلة عند ذلك. وهذه الاقاويل بعضها
 قريب من بعض. واقربها الى المقصود ما قاله الفقيه ابو جعفر والقاضي الامام
 صدر الاسلام رح رجل اشبهت عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة
 الى هذا الجانب وهو يتخري الى جانب آخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع
 لم يلتفت الى كلامهما لانهما يقولان عن الاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد
 غيره. وانك انما من اهل ذلك الموضع فعليه ان ياخذ بقوليهما ولا يجوز له ان
 يخالفهما لان اهل الموضع يكون اعرف بقبلته من غيره عادة فكان خبرهما عن
 علم رجل دخل في الصلوة بالتخري واجتهاد مكان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم الصلوة
 فحول وجهه الى القبلة فجاء رجل قد علم بحاله الاول ودخل في صلوته وصلوة
 الاول جائزة وصلوة الداخل فاسدة. وعن ابي يوسف رح انه يجوز صلوة
 الداخل ايضاً. الا على اذا صلى ركعة الى غير قبلة فجاء رجل وحوله الى القبلة
 واقتدى به فهو على وجهين ان كان الاعمى حين افتتح الصلوة وجده من يسأله
 عن القبلة فلم يسأله فسدت صلوة الامام والمقتدى. وان لم يجد الاعمى

على صلوة كان اولها الى غير القبلة . رجل صلى الى غير القبلة متعمدا روى عن ابن جنيبة
 رح انه يكفرون ان اصاب القبلة وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح . وكذا اذا صلى
 في الثوب النجس او بغير طهارة . وبعض المشائخ قالوا ان فعل ذلك بتاويل
 قوله تعالى فايما تولوا فثم وجه الله لا يكون كافرا وقال مشائخ بنجار منهم القاضي
 الامام ابو علي السفدي وشمس الائمة الحلواني رح اذا صلى الى غير القبلة لا يكفر
 وكذا اذا صلى في الثوب النجس لان الصلوة الى غير القبلة جائزة حالة الاختيار
 وهو التطوع على الدابة . ومن العلماء من جواز الصلوة في الثوب النجس فلا يحكم
 بكفره . اما اذا صلى بغير الطهارة متعمدا فانه يصير كافرا . وقال شمس الائمة الحلواني
 رح يكون زندقا لان احد الرجوز الصلوة بغير طهارة فيكون استخفا فابالله
 تعالى . رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحري ثم تبين انه صلى بغير القبلة جاز
 صلوته لانه ليس عليه ان يفرع ابواب الناس للسؤال عن القبلة . ولا يعرف
 القبلة بمس الجدران والحيطان لان الحوائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز
 المحراب من غيره وعسى يكون ثمه هامة تؤذيه فجاز له التحري . المصلي اذا نوى مقام
 ابراهيم ولم ينو الكعبة تكلموا فيه . قال الفقيه ابو احمد العياضي لم يكن الرجل
 الى مكة اجزاء لان عنده المقام والبيت واحد . وان كان الى مكة لا يجوز له لانه
 عرف ان المقام غير البيت فلا يجوز صلوته الا ان يريد به الجهة فتح يجوز صلوته
 ولو نوى ان قبلته محراب مسجد لا يجوز صلوته لان المحراب ليس بقبلة بل
 هو علامة . وقوله وجهت وجهي للصلوة لا ينوب عن نية القبلة بعض
 مسائل النية ياتي في باب افتتاح الصلوة انشاء الله تعالى . واما معرفة الاوقات
 فاول وقت الفجر حين يطلع الفجر المستطير الفجر فجران سمي العرب الاول

كاذبا وهو البياض الذي يبدا وكذب السرحان ويعقبه ظلام لا يخرج به
 وقت العشاء ولا يثبت به شيء من احكام النهار والثاني هو البياض الذي
 يستطير ويعترض في الافق لا يزال يزداد حتى ينتشر سمي مستطيرا لذلك
 يثبت به احكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء الفجر
 واخر وقت الفجر حين تطلع الشمس واما وقت الظهر اتفقوا على ان اول
 وقت الظهر حين تزول الشمس. واختلفوا في آخر وقت الظهر قال ابو حنيفة
 رح آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شيء مثليه سوى فيئ الزوال. وقال
 صاحباه رح حين صار ظل كل شيء مثله سوى فيئ الزوال. وطريق معرفة
 الزوال وفيئ الزوال ان تغرز خشبة مستوية في ارض مستوية فمادام الظل في
 الانقصاص فالشمس في حد الارتفاع فاذا اخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس
 قد زالت فاجعل على راس الظل علامة فمن موضع العلامة الى الخشبة يكون
 فيئ الزوال فاذا ازداد على ذلك وصارت الزيادة مثل ظل اصل العود سوى
 فيئ الزوال يخرج وقت الظهر في قول ابى حنيفة رض. وعندهما اذا صارت
 الزيادة مثل العود سوى فيئ الزوال يخرج وقت الظهر. وعن محمد رح
 انه جعل لمعرفة زوال الشمس طريقا اخر وهو ان يقوم الرجل مستقبلا القبلة
 فمادام الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تنزل واذا صارت الشمس
 على حاجبه الايمن علم ان الشمس قد زالت. واول وقت العصر حين يخرج
 وقت الظهر على الاختلاف واخر وقتها حين تغرب الشمس. ويكره التأخير
 الى تغير الشمس. واختلفوا في ذلك التغير قال بعضهم والتغير في ضوء الشمس
 الذي على راس الحيطان ورأس الجبال والاشجار وقال بعضهم هو التغير في قرصها

وَأَمَّا يَعْرِفُ التَّغْيِيرَ فِي قُرْصِهَا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى قُرْصِهَا أَنْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى قُرْصِهَا وَلَمْ
تَحْرَعْ عَيْنَاهُ عِلْمُ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ تَغْيَرُ. وَأَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ النَّظَرُ عِلْمُ أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَتَغْيَرُ.
أَوَّلُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ حِينَ تَغْرِبُ الشَّمْسُ وَأَخْرَاجُ حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ. وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمَا مَنْدَارُ مَا يُمْكِنُ فِيهِ مِنْ إِدَاءِ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ حَتَّى لَوْ تُمْكِنُ بَعْدَ
غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ إِدَاءِ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ وَلَمْ يَصِلْ فِيهِ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ مَا كَانَ قَاضِيًا
لَا مُؤَدِيًا. وَأَوَّلُ وَقْتُ الْعِشَاءِ حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ لِأَخْلَافٍ فِيهَا نَمَا اخْتَلَفُوا
فِي الشَّفَقِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمَا الْحُمْرَةُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ
هُوَ الْبَيَاضُ الَّذِي يَلِي الْحُمْرَةَ حَتَّى لَوْ صَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ مَا غَابَ الْحُمْرَةُ وَلَمْ يَغِبِ الْبَيَاضُ
لِلْمُعْتَرِضِ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ الْحُمْرَةِ لَا تَجُوزُ عِنْدَهُ ثُمَّ تَأْخِيرُ الْعِشَاءَ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ
مُسْتَحَبٌّ وَإِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ مُبَاحٌ وَإِلَى آخِرِ اللَّيْلِ مَكْرُوهٌ وَالْأَفْضَلُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ
التَّنْوِيرُ عِنْدَنَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمَا التَّغْلِيصُ أَفْضَلُ مِنَ التَّجْيِيلِ بِالْإِدَاءِ
فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمَا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ
بَدَأُ بِالتَّغْلِيصِ وَيَخْتُمُ بِالتَّنْوِيرِ إِذَا كَانَ يَرِيءُ بِإِطَالَةِ الْقِرَاءَةِ وَالْخُفَاءُ لَا يَرِيءُ فَالْتَّنْوِيرُ
أَفْضَلُ. أَجْعُو أَعْلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ التَّغْلِيصُ. وَحَدَّثَ التَّنْوِيرُ
مَا قَالَ شَمْسُ الْأُمَّةِ الْحُلَوَائِيُّ وَالْقَاضِي الْأَمَامُ أَبُو عَلِيٍّ النَّسَائِيُّ رَحِمَهُمَا أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ
بَعْدَ انْتِسَارِ الْبَيَاضِ فِي وَقْتِ لَوْ صَلَّى الْفَجْرَ بِقِرَاءَةِ مَسْنُونَةٍ مَا بَيْنَ أَرْبَعِينَ آيَةٍ
الْحُسَيْنِ آيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ وَيُرْتِلُ الْقِرَاءَةَ فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ لَوْ ظَهَرَ لَهُ سَهْوٌ فِي طَهَارَتِهِ
يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيُعِيدَ الصَّلَاةَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ كَمَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ
اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا. وَيُؤَخِّرُ الظُّهْرَ فِي الصَّيْفِ وَيَجْعَلُ فِي الشِّتَاءِ. وَيُؤَخِّرُ الْعَصْرَ فِي الصَّيْفِ
وَالشِّتَاءِ جَمِيعًا. وَيَجْعَلُ الْمَغْرِبَ فِي الصَّيْفِ وَالشِّتَاءِ جَمِيعًا. وَيَجْعَلُ الْعِشَاءَ فِي

ويؤخر في الشتاء إلى ثلث الليل لقوله عليه الصلوة والسلام لعاذر ضيق الله تعالى
عنه آخر العشاء في الشتاء فإن الليل فيه طويل وعجل في الصيف فإن الليل
فيه قصير هذا إذا كانت السماء مصححة فإن كانت متغيرة يؤخر الفجر والظهر
والمغرب ويجعل العصر والعشاء ووقت الوتر من حين يصل العشاء إلى طلوع
الفجر. والأفضل أن يصلحها في آخر الليل إذا كان يشق من نفسه أنه يستيقظ
في آخر الليل. وأن كان لا يشق فالأفضل أن يصلحها في أول الليل. وأن أوتر قبل
العشاء متعمدا لا يجوز. وأن صلى العشاء على غير وضوء ثم استيقظ في السحر فأوتر
فلما فرغ من الوتر ذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء فإنه يعيد العشاء ولا يعيد الوتر
في قول: بحنيفة رج. ويجوز قضاء الفوائت في أي وقت شاء إلا في ثلث ساعات
لا يجوز فيها التطوع ولا يجوز المكتوبة ولا صلوة الجنازة ولا سجدة التلاوة
إذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانتصاف إلى أن تزول الشمس وعند احمرار
الشمس إلى أن تغيب العصر يومه فإنه يجوز أداءها عند الغروب. وعن أبي يوسف رج
أنه قال يجوز التطوع عند انتصاف يوم الجمعة. وتسعة أوقات يجوز فيها
قضاء الفوائت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها نفل لها سبب
كالنذور وركعتي الطواف وتحية المسجد أو لم يكن لها سبب. بعد طلوع
الفجر قبل صلوة الفجر لا يجوز إلا سنة الفجر. وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس
وبعد صلوة العصر قبل التغير. وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب. وعند
الخطبة يوم الجمعة. وعند إقامة يوم الجمعة. وعند خطبة العيدين
وعند خطبة الكسوف. وعند خطبة الاستسقاء. ويجوز التطوع قبل
العصر واختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلوة إذا طلعت الشمس قال

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل رح ما دام الانسان يقدر على النظر الى
 قرص الشمس فهي في الطلوع لا يباح فيه الصلوة واذا عجز عن النظر يباح
 فيه الصلوة. وذكر في الكتاب اذا طلعت الشمس لا يحل حتى ترتفع قدر
 رمح او محين ويكره اداء النوافل في هذه الاوقات في سائر الاماكن. وعند
 الشافعي رح لا يكره بمكة. واذا افتتح التطوع في الاوقات المكروهة فانه يقطع
 ثم يقضي في ظاهر الرواية. ولا يجوز الجمع بين الصلوتين في وقت واحد بعد
 ما عندنا الا صلوة الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة فانه
 يؤخر الظهر ويعجل العصر ويصليهما في وقت الظهر ويؤخر المغرب الى وقت
 العشاء ويصليهما في وقت العشاء ويجوز عند الشافعي رح الجمع بين
 الصلوتين بعد السفر والمرض والمطر ولا يتطوع قبل المغرب ولا قبل صلوة
 العيد بن في المشهور ويتطوع بعد صلوة العيد ما شاء. وعن بعض الصحابة
 انهم كانوا يتطوعون قبل صلوة العيد. ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام
 للخطبة. فان افتتح الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام ذكر في النوادر انه
 ان كان صلى ركعة يضيف اليها اخرى ويخفف القراءة يقرأ بفاتحة الكتاب
 وشي من السورة وبه اخذ المشائخ. ولم يذكر في النوادر انه لو صلى ركعتين
 وقعد على راس الركعتين وقام الى الثالثة لم يقيد بها بالسجدة حتى خرج
 الامام واختلف فيه المشائخ قال بعضهم يعود الى القعدة ويسلم وقال بعضهم
 يتمها اربعاً ويخفف القراءة. وهكذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت
 للظهر وان كان في الركعة الاولى ولم يقيد بها بالسجدة فانه يتمها ركعتين واذا سلم
 على راس الركعتين حكى عن الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل رح انه قال يقضى

اربع مسائل اشتباه القبلة رجل صلى في الصلوة الى جهة من غير شك ولا تحري ان يتبين
 انه اصاب القبلة او كان اكبر رأيه ذلك ولم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن ذلك
 للموضع فصلوته جائزة لان فعل المسلم محمول على الصلوة وكل من قام لأداء الصلوة
 يجعل مستقبل القبلة حتى تبين خلافه وان تبين انه اخطأ فصلوته فاسدة وان شك
 في القبلة فصل الى جهة من غير تحري ان تبين انه اخطأ القبلة او اكبر رأيه ذلك ولم
 يتبين من حاله شيء فصلوته فاسدة. وان تبين انه اصاب فصلوته جائزة. وان كان
 اكبر رأيه انه اصاب القبلة اختلفوا فيه قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي
 رح الصحيح انه لا يجوز صلوته. وان صلى الى جهة بالتحري ان لم يظهر من حاله شيء او
 ظهر انه اصاب او كان في اكبر رأيه ذلك فصلوته جائزة بالاتفاق. وان ظهر انه
 اخطأ فكن لك عندنا. وان اشتبهت عليه القبلة فتحرى ودفع تحريه على جهة
 فاعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة اخرى وتبين انه اصاب القبلة فصلوته
 فاسدة وعن أبي حنيفة رح انه يخشى عليه الكفر هذا اذا تبين الامر بعد الفراغ
 من الصلوة وان ظهر الامر في خلال الصلوة ففي الوجه الأول وهو ما اذا صلى
 الى جهة من غير شك ولا تحري فيه ان ظهر انه اخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو
 ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلوة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلوة
 استقبال الصلوة. وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم
 صلوته ولا يستقبل لان صلوته كانت جائزة ما لم يظهر الخطأ. فاذا تبين انه اخطأ
 القبلة لا يتغير حاله. وفي المسئلة الثانية وهو ما اذا شك في القبلة وصلى الى
 جهة من غير تحري في خلال الصلوة انه اخطأ استقبل الصلوة لان صلوته كانت
 فاسدة لهذا يلزمه الاعادة بعد الفراغ فيلزمه الاستقبال. وان ظهر انه اخطأ

القبلة فكذا لا يستقبل الصلوة لان افتتاحه كان ضعيفا لا يحكم بجواز الصلوة ما لم يعلم
بالاصابة فاذا قوي حاله لا يجوز له البناء. بخلاف ما اذا علم بالاصابة بعد الفراغ
حيث لا يعيد لان ثم لا يحتاج الى البناء. واما في المسئلة الثالثة وهو اذا اشتك و
افتتح الصلوة الى جهة بالتحري ثم تبين في خلال الصلوة انه اخطأ فانه يستقبل
الى جهة الثانية ويمضي على صلوته. وان ظهر انه اصاب بمضي على صلوته لان
افتتاحه ههنا كان صحيحا فجاز له البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا اشتك وتحري
الى جهة ثم اعرض عن تلك الجهة وصل الى جهة اخرى فظهر له في خلال الصلوة انه
اخطأ او كان اكبر رآيه ذلك فانه يستقبل الصلوة. وان ظهر انه اصاب القبلة
فكذا لان افتتاحه كان فاسدا ولهذا لو ظهر بعد الفراغ انه اصاب القبلة
يلزمه الاعادة فيلزمه الاستقبال بالطريق الاولى. ولو اشتبهت عليه القبلة
فصل ركعة بالتحري فتحول رآيه الى جهة اخرى وصل الثانية الى تلك الجهة
هكذا صل اربع ركعات الى اربع جهات روي عن محمد رجع انه يجوز ولو صل
ركعة بالتحري ثم تحول رآيه الى جهة اخرى فصل الركعة الثانية الى جهة
الثانية ثم تحول رآيه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ رجع منهم من قال
يتم صلوته الى الجهة الاولى ومنهم قال يستقبل الصلوة. رجل اشتبهت
عليه القبلة بمكة ولم يكن يحضرته من يسأله فصل بالتحري ثم ظهر انه اخطأ
حكى ابن رستم عن محمد رجع انه لا اعادة عليه. وكذا لو كان الاشتباه بالمدنية
رجل دخل مسجد الاحراب له وقبلته مشككة فصل بالتحري ثم ظهر انه
اخطأ كان عليه الاعادة لانه كان قادرا على السؤال من الاهل فلا يجوز له التحري
وان تبين انه اصاب القبلة جازت صلوته لحصول المقصد وصارت هذه

المسئلة بمنزلة ما لو شئت في القبلة وصلي من غير تحرر ثم اذا ظهر انه اصاب
القبلة يجوز صلواته

مسائل الاذان

اذا اذن قبل الوقت يكره ويعاد في الوقت. وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكره
في الفجر في النصف الاخير من الليل ولا يعاد ويكره الاذان مع الجنابة ولا يكره مع
الحديث في رواية. والاقامة تكره معها جميعا خمسة يكره اذا نهم واذا اذنا
يعاد الصبي الذي لا يعقل. والمرأة والمجنون. والسكران والجنب. وثلاثة لا يعاد
اذا نهم. المحدث في ظاهر الرواية. والقاعد اذا اذن يكره ولا يعاد. وكذا الركب
في المصر والمسافر اذا اذن راكبا لا يكره وينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان يفتتح
الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة. خمس خصال لو وجد في الاذان
او في الاقامة يوجب الاستقبال اذا غشي عن المؤذن في الاذان او في الاقامة
يستقبل غيره وكذا اذا مات المؤذن في الاذان او في الاقامة. وكذا اذا سبق المحدث
في الاذان او في الاقامة فذهب ليتوضأ يستقبل غيره او يستقبل هو اذا رجع
اذ احصر المؤذن في خلال الاذان او في الاقامة وعجز عن الاتمام ولم يكن هناك
من يلقنه يجب الاستقبال. وكذا اذا خر من في الاذان او في الاقامة وعجز عن
التمام يستقبل غيره. وينبغي ان يؤذن على الميمنة او خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد
جماعة من اهل المسجد اذ نوا في المسجد على وجه الخفاقة بحيث لم يسمع غيرهم
فهو قوم من اهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الاول فاذا نوا على وجه الجهر
بالاعلان ثم علوا ما صنع الفريق الاول فلهم ان يصلوا بالجماعة على وجهها ولا عبرة
بجماعة الاولى لانهما اقيمت على وجه السنة باظهار الاذان والاقامة فلا يبطل حق

الباقيين. ويكره اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة لما قلنا. ولا
 يكره في البيوت والكروم وضياح القرى لان اذان القرية والمصراذان لم يأتوا تركوا
 الاذان والاقامة جازوان اذ نوا كان اوله وان صلوا بالجماعة في المفازة ان تركوا الاذان
 لا يكره وان تركوا الاقامة يكره. وقيل لا يترك الاذان ابدا. وليس لغیر المكتوبة
 نحو الوتر و صلوة العید و صلوة الجنازة و جماعة النساء اذان واقامة ولا بأس بالتطبيب
 في الاذان وهو تحسين الصوت من غير ان يتغير فان تغير يلحق او مد او ما
 اشبه ذلك كره. وكذا لك قراءة القرآن. وقال شمس الائمة الحلواني رح
 انما يكره ذلك فيما كان من الاذكار اما في قوله حي على الصلوة حي على الفلاح لا
 بأس فيه بادخال مد ونحوه. المؤذن اذا لم يكن عالما باوقات الصلوة قالوا لا يستحق
 ثواب المؤذنين. ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان ياخذ على الاذان والامامة اجرا فان
 لم يشارطهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت شيئا فهو حسن يطيب له
 ذلك ولا يكون اجرا. انما اذن واحد بعد واحد على المنارة يوم الجمعة قال شمس
 الائمة الحلواني رح الصحيح ان الموجب للمسي ونترك التجارة هو الاذان الاول ليس
 للثاني من المحرمة ما يكون للاول. ولا ينبغي للمؤذن ان يتكلم في الاذان او
 في الاقامة او يمشي لانه شبيه بالصلوة فان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال.
 واذا انتهى المؤذن في الاقامة الى قوله قد قامت الصلوة له الخيار ان شاء اتمها
 في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلوة اما ما كان المؤذن او لم يكن. الاذان خمسة
 عشر كلمة واخر الاذان عندنا لا اله الا الله. والاقامة سبعة عشر كلمة خمسة عشر
 منها كلمات الاذان وكلمتان منها قوله قد قامت الصلوة مرتين. واذان الفجر في
 بلاد ناسبة عشر كلمة خمسة عشر منها كلمات الاذان المعروفة وكلمتان قوله الصلوة

باب افتتاح الصلوة

افتتاح الصلوة بعد تقديم طهارة البدن والثوب والمكان وستر العورة يتعلق باستقبال القبلة ونية الصلوة والتحريمة. أما اشتراط نية استقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم ان كان يصلي الى المحراب لا يشترط. وان كان يصلي في الصحراء يشترط فاذا نوى القبلة او الكعبة او الجهة جاز. اما نية الصلوة امر لا بد منها. الكلام في ذلك في مواضع الاول في اصل النية. والثاني في وقتها. والثالث في كسبها. اما اصلها ان يقصد بقلبه فان قصد بقلبه وذكر بلسانه كان افضل وعند الشافعي رح لا بد من الذكر باللسان. واما وقت النية اجمع علماءنا على ان افضل ان تكون مقارنة للشروع. ولا يكون شاربيا بنية متأخرة. وعن الشيخ الكرخي رح انه يجوز بنية متأخرة عن التحريمة واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم الى انتهاء الشاء وقال بعضهم الى التعوذ وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى ان يرفع راسه من الركوع. فان نوى قبل الشروع روي عن محمد رح انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم يستغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضره النية جازت صلوته بتلك النية. هكذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف رح وعن محمد بن سلمة رح اذا كان عند الشروع بحيث لو سئل اية صلوة يصلي يجيب على البداهة من غير تفكير فهي نية تامة جازت صلوته وان احتاج الى كامل وتفكير لا يجوز. واما كيفية النية لا يخلو اما ان يكون منفردا او مقننا او كل ذلك على وجهين اما ان يكون مفترضا او متنفلا مؤديا او قاضيا فالمتنفل يجوز صلوته بنية الصلوة. وكذا التراويح وسائر السنن عند

مشائخنا ح. وإن كان مفترضا فإن كان منفردا لا يكفي نية الصلوة لأن الفرض
 مشروع كما أن النقل مشروع فلا يتعين الفرض ولا يكفي نية الفرض أيضا لأن
 الفرض أنواع فلا بد من التعيين فإن نوى فرض الوقت يجوز ألا في الجمعة لأن
 العلماء اختلفوا في فرض الوقت في هذا اليوم فلا جرم لو كان فرض الوقت عنده
 الجمعة يجوز أن لم ينو فرض الوقت في غير الجمعة لكنه نوى الظهر لا يجوز لأن
 هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر وأن نوى ظهر الوقت
 أو عصر الوقت ولم ينو عدد الركعات جاز لأنه لما نوى الظهر فقد نوى عدد
 الركعات هذا إذا كان يصلي في الوقت. فإن صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم
 بخروج الوقت فنوا الظهر لا يجوز لما قلنا. ولو نوى فرض الوقت لا يجوز أيضا لأن
 بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت يكون العصر فإذا نوى فرض الوقت كان
 نأويا للعصر وصلوة الظهر لا تجوز بنية العصر. ولو كان الفوائت كثيرة ^{اشتغل} فاشتغل
 بالقضاء يحتاج إلى تعيين الظهر والعصر ونحوهما لأن بنية قضاء الفائتة لا
 يتعين البعض. وينوى أيضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا لأن عند اجتماع الظهرين
 في الذمة لا يتعين أحدهما واختلاف الوقت بمنزلة اختلاف السبب واختلاف
 الصلوة. وإذا أراد تسهيل الأمرينوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه فإذا نوى
 الأول فصل في ما يليه يصير أولا. وكذا لو نوى آخر ظهر عليه فصل في ما قبلها يصير
 آخر. فرق بين الصلوة وبين الصوم في الصوم لو كان عليه قضاء يومين فقتضى •
 يوما ولم يعين يوما جاز لأن في الصوم السبب واحد وهو الشهر وكان الواجب
 عليه أكمال العدد. أما في الصلوة السبب مختلف وهو الوقت باختلاف السبب
 يختلف الواجب فلا بد من التعيين لأجرم لو كان عليه قضاء يومين من رمضان

يحتاج الى التعيين. وذكر في المنتقى عن ابي حنيفة رح رجل فائته عصر يوم فقصه
ارباعا عليه وهو يرى ان عليه الظهر لا يجوز بمنزلة ما لو صلى اربعاء عجا
عليه وقد جهل الصلوة التي عليه لم يخرج حتى ينويها ويعينها ولهذا قال ابو حنيفة
رح رجل فائته صلوة من يوم وليلة واشتبه عليه انها اية صلوة كانت فانه صلى
صلوة كل اليوم لم يخرج عجا عليه رجل افتتح المكتوبة وظن انها تطوع فصلى على نية
التطوع حتى فرغ فالصلوة هي المكتوبة لأن قران النية بكل جزء من اجزاء الصلوة
متعذر فليشترط قران النية بالجزء الاول. وكذا الوشرع في التطوع فظن انها مكتوبة
كانت صلوته تطوعا لما قلنا. ولو كبر للتطوع ثم كبر ينوي به الفرض يصير شارعا في
الفريضة وكذا المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق فشك في صلوته فكبر ينوي به ^{استقبال} الا
يصير خارجا عما كان فيها لان حكم صلوة المسبوق يخالف حكم صلوة المنفرد لانه يجوز
الاقتداء بالمنفرد ولا يجوز بالمسبوق فكان بمنزلة الفرض مع التطوع. واذا اراد الرجل ان
يصل ظهر يومه وعند ان وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جاز
لانه لما خرج الوقت تقر ظهر اليوم في ذمته. فاذا نوى ظهر اليوم فقد نوى ما عليه
الا انه قضيه ما عليه بنية الاداء وقضاء ما عليه بنية الاداء يجوز الا ترى ان الاسبر
اذا اشتبه عليه رمضان فتحرى شهرا وصام فوقع صومه بعد رمضان جاز فهذا
قضاء بنية الاداء. وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان
لا يكون قضاء ولا يكون اداء. هذا اذا كان منفردا فان كان اماما فهو بمنزلة المنفرد
ولو كان مقديا فالمقتدي ينوي ما ينوي المنفرد وينوي الاقتداء ايضا لان
الاقتداء لا يجوز بدون النية. فاذا نوى الاقتداء ولم يعين الصلوة لا يجوز
لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل. وقال بعضهم يجوز

وكذا لو قال نويت ان اصلي مع الامام وذكر في باب الحدث اذا اقتدى
بالامام ينوي صلاة الامام ولا يعلم ان الامام في اية صلاة في الظهر او في الجمعة
اجزاء ايتهم كانت لانه نوى الدخول في صلاة الامام مقتديا به فيصير
شارعا في صلاته. ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو صلوة الامام لكنه نوى
الظهر فاذا هي الجمعة فانه لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء ولو
لم ينو الاقتداء لكنه نوى صلاة الامام او نوى فرض الامام لا يصح اقتداءه
الا ان ينوي فرض الامام مقتديا به او ينوي الشرع في صلاة الامام لانه لما
نوى الشرع في صلاة الامام صار كانه نوى فرض الامام مقتديا به. وقال
بعضهم اذا نوى الشرع في صلاة الامام لا يكون مقتديا به وقال بعضهم اذا
انتظر تكبيرة الامام وكبر مع الامام يجوز ويكون مقتديا به. والاحسن ان
يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصله الامام. ولو نوى الجمعة ولم ينو الاثناء
بالامام اختلفوا فيه بعضهم جوزوا ذلك لان الجمعة لا تكون الا مع الامام. و
لو نوى الاقتداء بالامام في صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعا بعضهم
جوزوا ذلك ورجحوا فيه الجمعة بحكم الاقتداء. ولو نوى الاقتداء بالامام
ولم يخطر بباله انه زيد او عمر وجاز اقتداءه. ولو نوى الاقتداء بالامام وهو
يرى انه زيد فاذا هو عمر صح اقتداءه لان العبرة لما نوى لا لما يرى وهو
قد نوى الاقتداء بالامام. ولو قال اقتديت بزيد او نوى الاقتداء بزيد
فاذا هو عمر ولا يصح اقتداءه لان العبرة لما نوى وهو نوى الاقتداء بزيد
هذا كما هو في الصوم لو قال نويت ان اقض صوم الخميس فاذا عليه صوم يوم
آخر لا يجوز. ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يرى ان عليه صوم يوم

الخميس فاذا عليه صوم يوم أخر جاز. ولو نوى الشرع في صلاة الإمام والإمام
 لم يشرع بعد وهو يعلم بذلك يصير شارعا في صلاة الإمام اذا شرع الإمام
 لانه ما قصد الشرع في صلاة الإمام للحال انما قصد الشرع في صلاة الإمام
 اذا شرع الإمام. ولو نوى الشرع في صلاة الإمام على ظن ان الإمام قد شرع
 ولم يشرع الإمام بعد فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز. ولو كان المقتدي
 يرى شخص الإمام وقال اقتديت بهذا الإمام الذي هو عبد الله وظهر انه
 جعفر جاز. وكذا لو كان في آخر الصفوف ولا يرى شخص الإمام فقال اقتديت
 بالإمام الذي هو قائم في المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز ايضا
 لانه عرفه بالإشارة ولغت التسمية. وينبغي للمقتدي عند كثرة القوم ان
 لا يعين الإمام ولكن يقول اقتديت بالإمام القائم في هذا المحراب فما يصلي
 الإمام فانا صلي تلك فاذا نرى ذلك جاز. وكذا في صلاة المنارة لا ينبغي ان
 يعين الميت بان نوى الصلاة على فلان الميت لان المقتدي اذا كان بعيدا من
 الميت يحتمل ان يكون الميت غير ذلك ولكن ينبغي ان ينوى الاقتداء بالإمام
 في الصلاة على الميت الذي يصلي الإمام عليه. المتتدي في النية يحتاج الى ان
 ينوى اربعة اشياء ينو الصلاة ويعين الصلاة وينوى الاقتداء وينوى القبلة
 والافضل ان ينوى الاقتداء عند افتتاح الإمام الصلاة. فان نوى الاقتداء
 به حين وقف الإمام موقف الإمامة جاز عند اكثر المشايخ والمنفرد
 يحتاج الى ثلث نيات نية الصلاة لله تعالى وتعيين اية الصلاة وينوى القبلة
 وفي نية الكعبة ينوى عرصة الكعبة لا البناء. فان نوى الصلاة ولم ينو الصلاة
 بتعالى كان شارعا في النقل لان المسلم لا يصلي لغير الله تعالى. ولو نزلت نية اية

صلوة لا يجوز في الفرض لما قلنا والامام ينوي ما ينوي المنفرد لانه منفرد في حق نفسه ولا
 يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى ان لا يؤم فلانا فجاء فلان واقتدى به جاز. رجل لم يعرف
 ان الصلوات الخمس فرض على العباد الا انه كان يصل في مواقيتها لا يجوز وعليه قضاؤها
 لانه لم ينو الفرض فلا يجوز. وكذا اذا علم ان منها فريضة ومنها سنة ولم يعرف
 الفريضة من السنة ولا ينوي الفريضة في الكل لا يجوز المكتوبات. وان نوى
 الفريضة في الكل يجوز وان كان لا يعلم ان بعضه فريضة وبعضها سنة فصل مع الامام
 ونوى صلوة الامام جازت. وان كان يعلم الفرائض من النوافل لمن لا يعلم ما في الصلوة
 من الفريضة والسنة جازت صلوته لانه نوى الفرض في صلوته وان ام هذا الرجل
 غيره وهو لا يعلم الفرائض من النوافل فصل ونوى الفرض في الكل جازت صلوته. اما
 صلوة القوم فكل صلوة ليست لها سنة قبلها كصلوة العصر والمغرب والعشاء
 يجوز صلوة القوم ايضا وكل صلوة قبلها سنة كصلوة الفجر والظهر لا يجوز صلوة القوم
 . واذا تمت النية لمن اراد الافتتاح يكبر ويرفع يديه فيصير شارعا في الصلوة
 واختلف الناس في وقت الرفع وكيفيته اما وقت الرفع فهو حالة التكبير مقارنا
 له بدائيته عند بدائيته وختمه عند ختمه وكيفيته ما قال ابو جعفر ^{رح} قال ^{يقض}
 اول اصابعه ويضمها فاذا اراد التكبير ينشر اصابعه ولا يفرج بين اصابعه
 كل التفريج ولا يضمها كل الضم وانما يفرج بين اصابعه كل التفريج في الركوع و
 يضم كل الضم في السجود ويرفع يديه حذاء اذنيه ويمس طرف ايهاميه
 شحمة اذنيه واصابعه فوق اذنيه. والمرأة ترفع اليد كما يرفع الرجل في رواية
 الحسن عن ابي حنيفة ^{رح}. وقال محمد بن مقاتل الرازي ^{رح} ترفع المرأة حذاء
 . هاويروى في ذلك حديثا وذلك اقرب الى الستر ثم تكبيرة الافتتاح

عندنا شرط وقال الشافعي ركن وثمرة الخلاف تظهر في بناء النفل على تحريمة الفرض
عندنا يجوز وعندنا لا يجوز. فان افتتح الصلوة بالتحميد وبالتهليل والتسبيح
فقال سبحان الله وقال الله اجل وقال الله اعظم او قال الله او الرب ولم يزد او قال لا
اله الا الله او لا اله غيره او تبارك الله يصير شارعا في الصلوة. وكذا لو قال
اللهم يصير شارعا عند الفقهاء. ولو قال استغفر الله او قال اللهم اغفر لي
لا يصير شارعا انما يصير شارعا بما تجرد ثناء. ولو قال الكبير او قال الاكبر او
قال اكبر قالوا لا يصير شارعا وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد بن يحيى. اما على قول ابي يوسف
رح اذا كان يحسن التكبير لا يصير شارعا الا بلفظة التكبير. ولو قال بالفارسية خذ بزرگ
او قال خذ في بزرگ او قال بنام خدای بزرگ يصير شارعا في صلوة في قول ابي حنيفة رح. وقال
صاحباه لا يصير شارعا اذا كان يحسن العربية. وعلى هذا الخلاف اذا قرأ القرآن في الصلوة بالفارسية
عند ابي حنيفة رح يجوز وان كان يحسن العربية وعندهما اذا كان يحسن العربية
لا يجوز وتفسد صلواته كذا ذكر شمس الائمة المحلوا في رح. وعلى هذا الخلاف
جميع اذكار الصلوة من التشهد والقنوت والدعاء وتسبيحات الركوع والسجود
فان قال بالفارسية بارب بيا مرزا اذا كان يحسن العربية تفسد صلواته
وعنده لا تفسد. وكذا كل ما ليس بعربية كالتركية والزنجية والحباشية و
النبطية. ويبني على قراءة القرآن بالفارسية مسائل ثلاثة. احدى هاهنا والثانية
اذ كتب تفسير القرآن بالفارسية عند ابي حنيفة رح يكره مسه المحاض والجنب
وعلى قول اهل المدينة لا يكره. وقول صاحبيه في هذا مشتببه والصحيح من قولهما
كقوله لانهما ياخذان بالاحتياط. والثالثة الامي اذا تعلم تفسير سورة من القرآن
نحو الفاتحة وغيرها بالفارسية عند ابي حنيفة رح يخرج من ان يكون اميا لا يجوز

صلواته الأبقراء ما يعلم وهو قول أبي يوسف ومحمد رح لأن قولهما من لا يحسن العربية
 كقول أبي حنيفة رح. وحكى شمس الأئمة الحلواني رح عن القاضي الإمام أبي علي بن سفيان رح في صلوة
 الجنابة لودعا الإمام بالفارسية يجوز ويصح اقتداء الناس به في قول أبي حنيفة رح
 سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن وعندهما إذا كان يحسن العربية لا يجوز أن يدعو
 بالفارسية ولا يجوز صلواته وأصلوة القوم وإن كان لا يحسن العربية يجوز صلواته
 واقتداء من يحسن العربية باطل ويصير مصليا وحداً فعمل هذا في المكتوبة إذا كان الإمام
 لا يحسن العربية واقتدى به من يحسن العربية يجوز في قول أبي حنيفة رح وعندهما
 لا يجوز بمنزلة القاري إذا اقتدى بالأمي ولو قرأ آية السجدة بالفارسية على قول أبي حنيفة
 رح يجب عليه وعلى من سمعها السجدة علم السامع أنها آية السجدة أو لم يعلم وعلى
 التالين أن يخبر السامع أنها آية السجدة وعلى قولهما أن كان التالين يحسن العربية لم يكن
 تلاوة أصلاً وإن كان لا يحسن فهي تلاوة في حقه. أما السامع أن علم أنها آية السجدة
 يلزمه السجدة والأفلا. ويكبر المقتدي مع الإمام. فإن قال المقتدي الله أكبر
 وقوله أكبر وقع قبل قول الإمام ذلك قال الفقيه أبو جعفر رح الأصح أنه لا يكون
 شارعا عندهم وكذلك لو أدرك الإمام في الركوع فقال الله أكبر إلا أن قوله الله كان
 في قيامه وقوله أكبر في ركوعه لا يكون شارعا في الصلوة واجمعوا على أن المقتدي
 لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام عن ذلك لا يكون شارعا في الصلوة في أظهر
 الروايات. وإذا فرغ من تكبيرة الافتتاح يأتى بالشاء بقول سبحانك اللهم انسخ
 أمانا كان أو مقتديا أو منفردا وإذا أكبر المقتدي قبل تكبير الإمام هل يصير شارعا
 في صلوة نفسه إشارة الأصل إلى أنه يصير شارعا. وفي رواية النوادر لا يصير شارعا
 حتى لو ضحك فقهه لا ينتقض طهارته قيل ما ذكر في الأصل قول أبي يوسف رح

وما ذكر في النوادر قول محمد بن محمد بن محمد يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلوة منزلة الاقتداء بالحائض والحمار وثمة لا يصير شارعا وابو يوسف بن يقول الحائض والحمار لا يصلح اماما له اصلا بخلاف الرجل. وكما فرغ من التكبير يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة. وكذلك في تكبيرات العيدين وتكبيرات الجنازة والقنوت. ويرسل في القومة بين الركوع والسجود ولا يقول وجهك وجهي الذي الذي الاخره لا قبل التناء ولا بعده. وعن ابي يوسف بن اذا فرغ من التكبير يقول وجهك وجهي الذي فطر السموات والارض - نيفاهما انا من المشركين ان صلاته ونسكه ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك اعرت وانا اول المسلمين. وفي بعض الروايات وانا من المسلمين وعند ابي حنيفة محمد بن لو قال ذلك قبل التكبير لا حضار القلب فهو من. والافضل في تكبيرة الافتتاح في قول ابي حنيفة بن ان يكون تكبير المقتدي بمقارنا التكبير الامام وعلى قول صاحبه يكبر بعد تكبير الامام فان كبر مقارنا التكبير الامام لا يصير شارعا في الصلوة في احدي الروايتين عن ابي يوسف بن وعلى قول محمد بن يصير شارعا واختلفوا في تسليم المقتدي عند ابي يوسف بن محمد بن تسليم بعد الامام وعن ابي حنيفة بن فيه روايتان في رواية يسلم بعد الامام وفي رواية يسلم مقارنا التسليم الامام. قال الفقيه ابو جعفر بن المختار ان يفتلوا يسلم الامام عن يمينه فيسلم المقتدي عن يمينه واذا فرغ الامام عن يساره يسلم المقتدي عن يساره فان لم يكبر المقتدي مع الامام وكبر قبل فراغ الامام من قراءة الفاتحة كان محزا ثواب تكبيرة الافتتاح. ولا يقول في التناء جل ثناؤك. ولو ادرك المقتد الامام في الركوع فانه يكبر للافتتاح قائما ويترك التناء ويكبر ويركع. وان ادرك

الامام في السجود فانه يكبر للاقتراح قائما ويا تة بالتناء ثم يكبر ويسجد . كذا لو
ادرك الامام في الفعدة . ولو ادرك الامام بعد ما اشتغل بالقراءة قال للشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل لا يات بالتناء بل يستمع . وقال غيره يات بالتناء قال مولانا رضي الله تعالى
عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الامام يجهر بالقراءة لا يات بالتناء
ولو كان يسر بالقراءة يات بالتناء . ولو ان المسبوق لم يات بالتناء في اول الصلوة فقام
الحقضاء ما سبق ذكره اليكسانيات انه يات بالتناء عند محمد رح ولم يذ كر فيه خلافا
وبعد الفراغ من التناء بتعود اما ما كان او منفردا ولا بتعود ان كان مقتديا في قول
حينئذ ومحمد رح والمسبوق اذا قام في قضاء ما سبق قالوا ان تعود كان حسنا والمختار
في التعود هو اللفظ للقول يعود بالله من الشيطان الرجيم قال الفقيه ابو جعفر رح المختار
قوله استعذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا لكتاب الله تعالى وهو قوله تعا فانما
قوات القران فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يشرع في القراءة اما ما كان او منفردا
وان كان مقتديا لا يقرأ وان كان الامام اميا لا يصح اقتداء القاري به والله اعلم

فصل فيمن يصح الاقتداء وقيم لا يصح

لا يصح الاقتداء بالمرأة ولا بالمجنون المطبق فان كان من ويفيق يصح الاقتداء في
زمان الافاقة ولا يصح بالسكران ولا بالصبيان وعلى قول آئمهم بل يحرج يصح الاقتداء
بالصبيان في التراويح والسنن المطلقة . ولا يصح اقتداء القاري بالامي ولا بالاخت
ولو صلى الامي حذرا وبحبه فاري يصلي تلك الصلوة لا يجوز صلوة الامي وان لم يكن
القاري في الصلوة جاز من صلوة الامي . ولا يصح اقتداء الامي بالآخر من
ويصح اقتداء الآخر بالامي . الامي اذا اقتدى بالقاري فتعلم سورة في وسط
الصلوة قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رح لا تفسد صلوة لان صلوة

كانت بقراءة . وقال غيره تفسد صلواته لأنه يقوى حاله ولا يصح اقتداء الكايس
 بالعاري ولا اقتداء الصحيح بصاحب العذر ولا اقتداء المسافر بالمقيم بعد
 خروج الوقت . ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت . وبعده . وكذا المقيم إذا
 صلى ركعتين من العصر فعربت الشمس فجاء مسافر واقتدى به في هذا العصر
 لا يصح اقتدائه . ولا يصح اقتداء الراكع والساجد بالمؤمي . وصح اقتداء القائم
 بالقاعد الذي يركع ويسجد ولا يصح اقتداء المفترض بالمتنفل . وعلى القلب
 يجوز . ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض إلا عند اختلاف الفرضين بأن
 كان أحدهما يصل الظهر والآخر يصل العصر . وكذا إذا صاحب الظهر إذا لم لا صاحب
 الجمعة أو الإمام يصل الجمعة والقوم يصل الظهر . وكذا إذا ظهر أمس وظهر اليوم
 لأنها فرضان مختلفان في اختلاف الزمانين بمنزلة اختلاف الفرضين يأتي ذلك
 بعد هذا إن شاء الله تعالى . ولونذر الرجل أن يصل ركعتين ونذر الرجل الآخر أن
 يصل ركعتين ثم اقتدى أحدهما بالآخر لا يجوز . ولونذر أن يصل ركعتين فقال
 رجل أخر علي أن أصلي نيك الركعتين المنذرتين ثم اقتدى أحدهما بالآخر
 جاز . ولونذر الرجل أن يصل ركعتين ورجل أخر حلف وقال والله لأصلي
 ركعتين فاقتدى الخالف بالناذر حار ولو اقتدى الناذر بالخالف لا يصح .
 ولو أن رجلين طاف كل واحد منهما أسبوعاً فاقتدى أحدهما بالآخر في ركعة
 الطواف لا يصح اقتدائه بمنزلة اقتداء الناذر بالناذر ولو حلف رجلان كل
 واحد منهما أن يصل ركعتين فاقتدى أحدهما بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع
 بالمتطوع . ولو أن حنفي المذهب اقتدى في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف
 ومحمد صح قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اقتداءؤه لأن كل واحد

منهما يحتاج الى نية الوتر فلم يختلف بينهما. رجل شرع في ركعتين تطوعا ثم افسد
 ورجل آخر شرع في ركعتين تطوعا ثم افسد فاقتدى احد هما بالآخر في قضاء لا يجوز
 وكذا لو اقتدى احد هما برجل يصلي مندورة. ولو ان قوما افتتحوا التطوع مع الامام
 ثم افسدوا فاقتدوا بالامام في قضاء تلك الصلوة واقتدى بعض القوم ببعض
 صح اقتداؤهم. ويجوز اقتداء المتوضيعة بالمقيم في قول ابي حنيفة وايدى يوسف رح.
 ويجوز اقتداء ماسح الخف بماسح الخف وكذا اقتداء الغاسل بالماسح وصاب
 الحج بمثله. ولا يجوز اقتداء المسبوق في قضاء ماسبق بمثله ولا اقتداء اللاحق
 بمثله وامامة المقتصد لغيره وقد مر قبل هذا انه اذا كان يأمن من خراج الدم
 يجوز. ويجوز امامة الاحد للقاتم بمنزلة اقتداء القاتم بالقاعد ولا يصح اقتداء
 النازل بالراكب. امامة الالغ لغير الالغ ذكر الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل
 انها تصح لان ما يقول صارت لغة له وقال غيره لا تصح وصلوة الامام في هذه المسائل
 جائزة الا اذا كان الامام اميا واقتدى به القاري فان صلوة الامي لا تجوز
 وكذا الاخرس اذا اقتدى به الامي فانه لا يجوز صلوة الاخرس ايضا. وفي كل موضع
 لا يجوز الاقتداء هل يصير المقتدى شارعا في صلوة نفسه في رواية باب الحديث
 لا يصير شارعا. وكذا في رواية الزيارات حتى لو ضحك قهقهة لا ينتقض طهارته
 وفي رواية باب الاذان يصير شارعا. قيل ما ذكر في باب الحديث قول محمد رح
 وما ذكر في باب الاذان قول ابي حنيفة وايدى يوسف رح بناء على ان فساد الجهة
 يوجب فساد التحريم في قول محمد رح وعلى قولهما لا يوجب. والقاري اذا اقتدى
 بالامي ذكر الكرخي انه يصير شارعا في الصلوة ثم اذا جاء وان القراءة تفسد صلوته
 وقال غيره لا يصير شارعا في الصلوة اصلا مسافر شرع في قضاء الفائتة فجاء بمقيم

عليه تلك الفاشة واقتدى بالمسافر ثم سبق الامام الحدث فذهب ليتوضأ
وبقي المقيم منفردا قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رح فسدت صلاة
المقيم لانه دخل مكان الامام من الامام ولا يصير هذا المقيم اماما للمسافر لانه
لا يصلح اماما للمسافر في قضاء الفاشة. واما صلاة المسافر فيظن ان كان استخلف
المقيم فسدت صلاته وان لم يستخلف لا تفسد لان استخلافه بمنزلة استخلاف
المرأة. نظير لسئلة الرجل اذا ام نساء فسبقه الحدث فذهب ليتوضأ ولم يستخلف
امرأة فسدت صلاة النساء ولم تفسد صلاة الرجل. ولو ان الرجل الذي
ام نساء احل ث ولم يستخلف واحدة منهم لكن تقدمت واحدة منهم قبل
خروج الامام عن المسجد ذكر في النوادر ان صلاة الرجل لم تفسد لانه لم يرض
بامامتها وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه قال تفسد صلاة الرجل ذكر شمس
الاثمة الخوائ رح ان شيخنا كان يميل الى هذا. اما سبقه الحدث في الصلاة فاقتدى
به رجل قبل ان يخرج من المسجد حكى الفقيه ابو جعفر رح انه يصح اقتداءه وانشأ محمد
رح في الاصل الى هذا. ويصح الاقتداء باهل الاهواء الاحمية والقدرية والرافضة
الغالية ومن يقول بخلق القرآن. وفي بعض الروايات الخطابية وكذا المشتبهة لا يجوز
الصلاة خلفهم. اما من سواهم يجوز الاقتداء بهم ويكره. وكذا الاقتداء بمن كان معروفا
باكل الربا والفسق حروى ذلك عن ابي حنيفة واية يوسف رح لا ينبغي للقوم ان يؤام
صاحب خصومة في الدين فان صلى رجل خلفه جاز. قال الفقيه ابو جعفر رح يجوز ان
يكون مراد اية يوسف رح الذين يناظرون في دقائق الكلام. وعن اية يوسف رح من
طلب الدين بالخصومات فقد ترندق ومن طلب المال بالكماء فقد افلس ومن طلب
غريب الحديث فقد كذب. واما الاقتداء بشفوي المذهب قالوا الالباس به اذا لم يكن

متعصبا ولا شاكا في ايمانه ولا متحرفا تحريفا فاحشا عن القلة ولا شاك انه اذا جاوز
 المغارب كان فاحشا. وان يكون متوضعا من الخارج النجس من غير السبيلين ^{مضا} ولا يتوضأ
 بالماء القليل الذي ونعت فيه النجاسة. الفاسق اذا كان يؤم وعجز القوم عن
 منعه تكلم الناس فيه قال بعضهم في صلوة الجمعة يقتدى به ولا يترك الجمعة
 بامامته لان في الجمعة لا يوجد غيره. ومن شرائط السنة والجماعة ان يرى ^{الصلوة}
 خلف كل واحد فاجر. واما في غير الجمعة من المكتورات فهو بسبيل من يتحول
 الى المسجد اذ لا يأتى بذلك لان فصل الصلاة خلف تقي. واذا صلى الرجل
 خلف فاسق او مبتدع يكون محروبا ثواب الجماعة لما روينا من الحديث لكن
 لا ينال ثواب من يصلي خلف عالم تقي. قال عليه الصلاة والسلام من صلى خلف
 عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي من الانبياء. رجالان هما في الفقه والصلاح سواء
 الا ان احدهما اقرأ فقدم اهل المسجد الاخر ولم يقرأ فقرأهما فقد اساءوا
 ولا يأتون. وكذا الرجل اذا قلد القضاء وهو من اهله وغيره افضل منه وكذا
 الوالي. اما الخليفة فليس لهم ان يولوا الخلافة الا افضلهم وهذا في الخلفاء خاصة
 وعليه اجماع الامة. وان اختار بعض القوم هذا والبعض لهذا فاعلموا لا اجتماع
 الاكثر. رجل ام قوما وهم له كارهون فان كانت الكراهة لفساد فيه او لانهم
 احق بامامة منه كره له ذلك. وان كان هو احق بالامامة لا كره لان الجاهل
 والفاسق يكره العالم وال صالح. رجال ام قوما يشهر اتم قال كنت محوسيا فانه يحجر على الاسلام
 ولا يقبل قوله وصلواتهم جائزة وكذا لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو
 ماجس لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحصل انه قال ذلك على وجه التورع و
 الاحتياط ابعاد واصلواتهم العبد اذا قلد عمل ناحية فصل بهم جائزة بصلواتهم ولو ^{استغفر}

فقط لا يجوز قضاؤه بمنزلة المحذور في القذف اذا صلى بالناس جازت صلواتهم
ولو قضى او شهد لا يجوز ويجوز امامة الاعراب والاعمى والعبد وولد الزنا وغيرهم
اوله وقد مر في الاذان لا بأس للرجل ان يؤم الناس وعلى يديه تصاوير لانها
مستورة بالثياب. وكذا الوصل وفي اصبعه خاتم فيه صورة صغيرة او صلوة ومعه
دراعم عليها تماثيل لانها صغيرة. المقتدى اذ ارى على ثوب الامام نجاسة اقل
من قدر الدرهم وعند انهما مانعة جواز الصلوة وعند الامام انهما لا تمنع
جازت صلوة الامام ولا يجوز صلوة المقتدى لانه يعتقد فساد صلوة الامام
وفساد الاقتداء به. ولو كان رأى الامام ان النجاسة القليلة تمنع الا انه لم يعلم
بالنجاسة وفي رأى المقتدى انهما لا تمنع جازت صلوة المقتدى لانه معتقد جواز
صلوة الامام وصحة الاقتداء به المتفعل اذا اقتدى بالمفتروض واحد ث الامام و
خرج من المسجد ان استخلف المتفعل فسدت صلواتهما وان لم استخلف جازت
صلوة الامام وفسدت صلوة المقتدى وهي ومسئلة النساء سواء. وكذا المقيم
اذا اقتدى بالمسافر بعد خروج الوقت فحدث الامام فهو على هذا الوجه ويكره
ان يكون الامام في مكان اعلى من القوم وعلى العكس لا يكره ذكر في النوادر وعليه عامة
الشافعية. والارتفاع المكروه مقدور بقامة الوسط ذكره الكرخي وج وان كان بين
الامام والمقتدى طريق انتكان ضيقا لا يمر فيه العجلة والاقار لا يمنع الاقتداء وان كان
واسعا يمر فيه العجلة والاقار يمنع فان قام المقتدى في عرض الطريق واقتدى بالامام
جاز ويكره المساجد لانه اذا قام في الطريق لم يبق بينه وبين الامام طريق يمر فيه العجلة
فان قام رجل اخر خلف المقتدى وراء الطريق واقتدى به لا يصح اقتداءه لان صلوة
من قام على الطريق مكروه فصار في حق من خلفه حذور كعدمه ولو كان على الطريق

ثلثة جازت صلوة من خلفهم لان الثلثة تصف في بعض الروايات وعند اتصال
 الصفوف لا ينفك الطريق حائلا وكذا اذا كان خلفه اثنان على قياس قول أبي يوسف
 رحمه الله يجوز صلوة من خلفهما وعلى قول محمد رحمه الله لا تحوز له قيام الامام في الطريق والصف
 الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في الطريق
 مقدار ما يراه فيه العجلة جازت صلواتهم وكذا فيما بين الصف الاول والثاني الا ان الصف
 ولو كان بين الامام وبين المقتدي نهر يجري فيه الذئب يمتنع الاقتداء لقوله
 عليه الصلاة والسلام ليس مع الامام من كان بينه وبين الامام نهر او طريق او صف
 من النساء والنهر المطلق والطريق المطلق ما يكون كبيرا وحل الكسر ما قلنا وان كان
 بينهما حائط ذكر في الاصل انه لا يمنع الاقتداء لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها والناس في المسجد يصلون بصلواته ورؤيته
 لحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الحائط مع الاقتداء لما روى عمر رضي الله تعالى عنه انه
 قال من كان بينه وبين الامام نهر او حائط او طريق فليس معه قالوا ما ذكر في
 الاصل محمول على ما اذا كان الحائط نصرا اسه مقدار راحة بين الصفين ذراع
 او ذراعان كما يكون بين المسجد الصغير والشتوى وما ذكر في السواد محمول على ما
 اذا كان الحائط من الحجر او المد راسه يكون اوسع من المرجة بين الصفين فاذا
 كان الحائط كبيرا وعليه باب مفتوح او نقب لو اراد الوصول الى الامام بمكنه
 ولا يشتبه حال الامام بجماع او رؤية صحيح الاقتداء في قولهم وان كان عليه باب
 مسدود وعليه نقب صغير مثل البئرة لو اراد الوصول الى الامام لا يمكنه لكن
 لا يشتبه عليه حال الامام لاختلافوا فيه ذكر شمس الائمة الحلوات في رح العبرة في
 هذا الاشتباه حال الامام وعدم اشتباهه لا للتمكن من الوصول الى الامام لان

الاقتداء بمتابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة. والذي يصح هذا الاختيار ما
 روينا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى
 عنها والناس يصلون بصلوته ونحن نعلم انهم ما كانوا يتمكنون من الوصول
 اليه في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها. ولو قام على سطح المسجد واقتدى بإمام
 في المسجد فهو على هذا التفصيل ايضاً ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشتبه
 عليه حال الامام صح الاقتداء في قولهم وان لم يكن له باب في المسجد ولكن
 لا يشتبه عليه حال الامام صح الاقتداء ايضاً وان اشتبه عليه حال الامام
 لا يصح. وكذا الوقام في الميدنة مقتدياً بإمام في المسجد. وان قام على الجدار
 الذي يكون بين داره وبين المسجد ولم يشتبه عليه حال الامام يصح الاقتداء.
 وان قام على سطح داره وداره متصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشتبه
 عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح الدار كثير التحلل فصار المكان
 مختلفاً. اما في البيت مع المسجد لم يتحلل الا الحائط فلم يختلف المكان وعند تحل
 المكان يصح الاقتداء الا اذا اشتبه عليه حال الامام. ولو قام خارج المسجد على
 دكان متصل بالمسجد فقد حرم قبل هذا. وكذا لو كان في المسجد الجامع منبر يجرى
 ان كان صغيراً لا يمنع. وان كان كبيراً على التفسير الذي ذكرنا يمنع. ولو صلى بالناس
 في الجبانة صلاة العيد جازت صلواتهم وان كان بين الصفوف فضاوات واسع
 لان الجبانة عند اداء الصلوة لها حكم المسجد. وان اقتدى برجل في الصحراء
 بينه وبين الامام مقدار ما لا يمكن الاصطفاف فيه صح الاقتداء. وقال
 بعضهم ان كان بينه وبين الامام اقل ثلثة اذرع لا يمنع الاقتداء. قوم صلوا
 على ظهر ظلة في المسجد وتحتمهم وقد اهتم نساء وطريق لا يجوز صلواتهم لان

الطريق وصف النساء ما منع من الاقتداء وان كن ثلاثا في ظاهر الرواية لا يجوز
صلوة ثلاثة من الرجال من كل صف الى اخر الصفوف ويجوز صلوة الباقيين و
ان كن صفا واحدا تقسد صلوة الكل. وفي بعض الروايات ان كن ثلاثا فهو صف
حتى لا يجوز صلوة الكل. وان كان الذين فوق الظلة بمحذاتهم من تحتهم نساء
جازت صلوة من كان على الظلة لانه ليس بينهم وبين الامام نساء ولا محاذة
فهنا المكان الحائل فلا تقسد صلواتهم كرجل وامرأة صليا صلوة واحدة وبينهما
حائط جازت صلواتهما الصلوة على الرفوف التي تكون في المسجد ان كان محذ
مكانا في صحن المسجد يكره. وان كان لا مسجد لا يكره. اذا ضاق المسجد على القوم
لا بأس بان يقوم الامام في الطاق لمكان العذر. وان قام من غير عذر كره
المقتدى اذا تقدم على امامه لم يحجز صلوته وان كان المقتدى اطول من الامام
وراسه عند السجود يقع قبل راس الامام جازت صلوته وكذا المرأة اذا
صلت مع زوجها في البيت ان كان قد ماها بمحذ الزوج لا يجوز صلواتهما
بالجماعة. وان كان قد ماها خلف قدم الزوج الا انها طويلة تقع راس المرأة في
السجود قبل راس الزوج جازت صلواتهما لان العبرة للقدم. الا ترى ان صيد
الحرم اذا كان رجلاه خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل اخذه. وان كان على العكس لا يحل
وكذا لو كان راس الامام وسجوده في الطاق وقد ماها خارج الطاق لا يكره. وان كان
قد ماها في الطاق يكره. اذا فرغ الامام من التشهد فأراد ان يسلم فلما قال السلام اقتدى
به رجل قبل ان يقول عليكم لا يكون شارعا في صلوة الامام لان قوله السلام كلام
تام الا ترى ان المصل اذا اراد ان يسلم على غيره فقال السلام ثم تذكرانه في الصلوة
فسكت فانه يكون خارجا عن الصلوة. اذا اقتدى بامام لا يدري انه مقيم او

مسافر قالوا لا يصح اقتداءه لأن العلم بحال الإمام شرط أداء الصلوة بالجماعة
 وكذا تعين الإمام من المقتدي. إذا أوردك الإمام في الركوع فكبر راعك عالم يكن
 شارعاً في الصلوة إلا أن يكون إلى القيام أقرب لأن محل تكبيرة الافتتاح هو
 القيام. إذا انتهى إلى الإمام في الركوع فكبر يريده تكبيرة الركوع أن كبر وهو قائم
 جازت صلواته ويكون تكبيره للافتتاح. وإن كبر وهو راكع لم يجز لما ذكرنا أن محل
 تكبيرة الافتتاح هو القيام إذا صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة
 فقام صف حلف الإمام عند المقصورة وقام صف آخر في آخر المسجد تكلم
 الناس فيه ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رح في واقعاته وقال أقرب الأقاويل
 إلى الصواب أن يقر أن كان الإمام في المقصورة والقوم بسراى خاصة يجوز
 وكذا لو كان الإمام بمسجد أنبار والناس بسراى خاصة يجوز ولو كان الإمام
 في المقصورة والقوم بمسجد منارة لا يجوز. وكذا في سجدة التلاوة إذا قرأها مرتين
 مرة في هذا المكان ومرة في ذلك ففي كل موضع يصح الاقتداء. لا يتكرر الوجه
 وإذا صلا على الدابة بجماعة جازت صلوة الإمام ومن كان معه على دابته ولا يجوز
 صلوة غيره في ظاهر الرواية. إذا قام الإمام إلى الثالثة قبل أن يفرغ المقتدي من
 التشهد فإن المقتدي يتم التشهد ثم يقوم. وكذا لو سلم الإمام قبل أن يفرغ
 المقتدي من التشهد فإنه يتم التشهد. ولو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدي
 من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصل على النبي عليه الصلوة و
 السلام فإنه يسلم مع الإمام بخلاف التشهد لأن قراءة التشهد واجبة ولهذا
 يلزمه السهو بتركه ساهياً بخلاف الدعاء والصلوة على النبي عليه الصلوة
 والسلام. وأوتكلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدي من التشهد فإنه يتم

التشهد لأن الكلام بمنزلة السلام. وإن أحدث الإمام متعمدا قبل أن يفرغ المقتدي
 من التشهد فإنه لا يثم التشهد. ولو رفع الإمام رأسه من الركوع أو السجود قبل
 أن يسبح المقتدي ثلاثا تكلموا فيه. والصحيح أنه يتابع الإمام لأن متابعة الإمام
 فرض فلا بد منه السنة. وقال بعضهم يتم التسبيح ثلاثا لأن من العلماء من لم
 يجوز الصلوة ما لم يسبح ثلاثا. ونور كع الإمام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدي
 من القنوت فإنه يتابع لأن القنوت ليس بموقت ولا مقدر. ولو ركع الإمام
 في الوتر ولم يقرأ المقتدي من القنوت شيئا ان خاف فوت الركوع فإنه
 يركع وان كان لا يخاف يثبت ثم يركع. ولو فرغ المقتدي من التشهد قبل فراغ
 الإمام وذهب أو تكلم جازت صلواته لأن تمام الصلوة متعلق بالقعدة و
 قد تستقعدة الإمام في حق المقتدي. رجل نسي القنوت ولم يبتدئ ركعة رفع
 رأسه من الركوع فإنه لا يثبت لأن هذه القومة بين الركوع والسجود ليس لها حكم
 القيام ويسجد للسهو في آخر الصلوة. رجل صلى وحده فجاء قوم واقتدوا به بعد ما صلى
 الرجل ركعة أو ركعتين ثم سبق الإمام الحدث فتأخر واستخلف واحد من القوم ولا يدرك
 الإمام الثاني لم صلى الإمام الأول ومكث عليه ولا يعرف القوم أيضا وقد خرج الإمام من المسجد
 قالوا إن كان الإمام سبقه الحدث وهو قائم فازال الثاني يصلي ركعة ويقعد قبل التشهد ثم
 يقوم ويصلي صلاة نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك ولكن يسكن القوم إلى أن يفرغ الإمام
 الثاني من الصلوة فإذا فرغ قام القوم ويقيمون صلواتهم وحدها لأن الأمر
 يحتمل أنه كان بقي على الإمام الأول آخر الركعات فحين صلى الثاني
 تلك الركعة يتم صلاة الإمام فلواقتدوا به بعد ذلك فيما بقي من صلاة
 القوم تفسد صلواتهم ولا يشتغلون يضربا بالقضاء وحدها قبل أن

يفرغ الثاني من صلوته لاحتمال انه كان على الامام الاول اكثر من ركعة واحدا
فلو اشتغلوا بالقضاء قبل اتمام صلوة الامام الاول تفسد صلوتهم فكان
الا قرب الى الصواب ما قلنا. رجل اقتدى بالامام في المغرب ينوي التطوع
فصلى الامام اربع ركعات وقعد على راس الثالثة وتابعه المقتدى في ذلك
قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رح تفسد صلوة المقتدى لان الرابعة
وجبت على المقتدى بالشروع وعلى الامام بالقيام اليها فصار كرجل اوجب على
نفسه اربع ركعات بالنذر واقتدى فيهن بغيره فلا يجوز صلوة المقتدى.
المقتدى اذا اتى بالركوع والسجود قبل الامام نه المسئلة على خمسة اوجه اما
ان اتى بالركوع والسجود قبل الامام او بعد الامام او اتى بالركوع قبل الامام
وسجد مع الامام او اتى بالركوع مع الامام وسجد قبله او اتى بالركوع والسجود
قبل الامام ثم يدركه الامام في اخرهما في الركعات كلها فان اتى بالركوع والسجود
قبل الامام في الركعات كلها يجب عليه ان يصلي ركعة واحدة بغير قراءة ويتم
صلوته لان الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام يقع بعد اذنا فصل
ذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فتصير ركعة
تامة. وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة ينتقل الى الثانية فتصير ركعتان
وينتقل ما في الرابعة الى الثالثة فتصير ثلث ركعات بقيت الرابعة بغير
ركوع وسجود فيصل ركعة بغير قراءة ويتم صلوته. اما اذا ركع مع امام و
سجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين لانه لما ركع في الاولى مع الامام
اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم لما ركع في الثانية
مع الامام وسجد قبله. نقلت السجدة من الثانية الى الاولى فصارت

ركعة وظلت الركعة الثانية لأنها بقيت قياماً وركوعاً بلا سجود ثم لما ركع الثالثة
 مع الإمام وسجد قبله لم يعتبر هذه السجدة. فإذا فعل في الرابعة كذلك انتقلت
 السجدة من الرابعة إلى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فيصير في الحكم ركعتان فيجب
 عليه قضاء ركعتين بغير قراءة وتتم صلاته. ولما أذا ركع قبل الإمام وسجد معه
 يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة لأن السجود مع الإمام لا يعتبر إذا لم يتقدمه
 الركوع فيلزمه أربع ركعات. وإن أدركه الإمام في الركوع والسجود آخرهما يجوز
 لأنه أتى بما هو الواجب لكنه يكره. وإن ركع بعد الإمام وسجد بعده جاز
 صلاته وإذا صلى الإمام أربع ركعات وقعد على راس الرابعة وقام إلى الخا^{مسة}
 ساهياً لا يتابعه المقتدي بل يمكنه جالساً فإن عاد الإمام إلى القعدة ولم
 يقيد الخامسة بالسجدة وسلم سلم معه المقتدي وإن قعد الخامسة بالسجدة
 سلم المقتدي ولا ينتظر الإمام. فإن تكلم الإمام بعد ما قعد الخامسة بالسجدة
 لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رح وعنه قول رفر رح يقضي ركعتين. إذا زاد الإمام
 في صلاته سجدة لا يتابعه المقتدي لأنه خطأ أجماعاً ولا متابعة في الخطأ بخلاف
 ما إذا ترك الإمام القعدة الأولى في ذوات الأربع فإن المقتدي يتابعه
 ولا يقعد وكذا إذا زاد في تكبيرات العيد يتابعه المقتدي في ذلك إذا جاوز
 الإمام قايلاً للصلاة وسمع المقتدي التكبير من الإمام فج لا يتابعه. ولو كبر في
 صلوة الجنازة خمساً ساهياً لا يتابعه المقتدي. ولو أن الإمام لم يقعد على رأس
 الرابعة وقام إلى الخامسة ساهياً وتشهد المقتدي وسلم قبل أن يقيد الإمام
 الخامسة بالسجدة ثم قيد بها بالسجدة فسدت صلاتهم جميعاً. رجل انتهى
 إلى الإمام بعد ما ركع الإمام ورفع رأسه من الركوع فكبر المقتدي للافتتاح و

لا يجوز أن يتبعه

ركع وسجد سجدتين مع الإمام لم يكن المقتدي بمد ركات تلك الركعة لما عرفت ولا تفسد
 صلوته. وكذا لو أدركه في السجدة الأولى فكبر وركع وسجد سجدتين لم تفسد صلوه. له
 بخلاف ما إذا أدرك الإمام بعد ما ركع وسجد سجدة واحدة ورفع رأسه من أسجدة
 ماقتدي به الرجل وركع وسجد سجدتين حيث تفسد صلوته لأن المقتدي إذا شرع
 في صلاة الإمام بعد ما رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يسجد أو بعد ما سجد
 ولم يرفع رأسه من السجدة كان عليه متابعة الإمام في السجدة وإن لم تكن السجدة
 محسوبة من صلوته فلم يوجد منه الزيادة ركوع فلم تفسد صلوته أما إذا شرع في
 صلاة الإمام بعد ما رفع الإمام رأسه من السجدة لم يكن عليه متابعة الإمام في السجدة
 فكان أتيا بزيادة ركوع وسجود وزيادة ركعة تامة في الصلاة موجبة تنسأ
 الصلاة. رجل أدرك الإمام في قيام الركعة الأولى وركع مع الإمام ولم يقف
 على أن يسجد مع الإمام حتى قام الإمام إلى الثانية رجع المقتدي
 معه ثانيا وسجد أربع سجديات للركعتين جميعا كانت السجدة ثان منها
 للركعة الأولى ويعيد الركعة الثانية كلها لأنه لما لم يسجد للركعة
 الأولى حتى ركع ثانيا فاداسجد أربع سجديات فالسجدة ثان منها التحقنا
 بأحد الركوعين فارتفع الركوع الآخر فاذا سجد سجدتين والسجدة
 بدون الركوع لا يعتبر كان عليه قضاء الركعة الثانية. المقتدي إذا ركع مع
 الإمام فتذكر الإمام أنه ترك السورة فعاد إلى القيام والمقتدي كان في آخر
 الصفوف فظن أن الإمام انخط للسجود فسجد المقتدي سجدتين والإمام
 في القيام بعد يجوز صلوته مع الإمام ويكون مسبوقا بركعة لأن الإمام لما عاد إلى
 القيام ارتفع الركوع الذي أتى به مع الإمام وصار كأنه لم يدرك مع الإمام

من الركعة الأولى السجدةتين فكان عليه قضاء ركعة وكان المقتدي في ركوعه
 حتى قرأ الإمام السورة وأدرك المقتدي في الركوع حازوا لا يكون مسبوقاً بركعة
 لأن الإمام شاركه في الركوع وإن قل. المقتدي إذا رفع رأسه من السجدة
 قبل الإمام وأطال الإمام السجدة وظن المقتدي أن الإمام في السجدة الثانية
 فسجد ثانياً وكان الإمام في السجدة الأولى قالوا إن نوى متابعة الإمام أو نوى
 السجدة التي كان فيها الإمام أو نوى السجدة الأولى جاز وأن نوى المقتدي
 لسجدة الثانية وكان الإمام في الأولى فرفع الإمام رأسه عن السجدة وانحط
 للسجدة الثانية فقبل أن يضع الإمام وجهه على الأرض للسجدة الثانية رفع
 المقتدي رأسه عن السجدة الثانية لا يجوز سجدة المقتدي وعليه إعادة
 تلك السجدة حتى لو لم يعد فسدت صلاته. رجل أدرك الإمام في الركوع فانه
 بركع ولأبالة النشاء في الركوع بل يأتى بالنشأين لأن النشاء سنة وإنه يسبح
 كما في النشأين في محلها فبأية بالنشأين. أدرك الإمام في الركوع في
 صلاة العيد فانه يأتى بتكبيرات العيد في الركوع لأن التكبيرات تسبىح
 ستة والأسفل بالواجب أو في الأما. إذ نوى من صلاة يومه أن
 يتحول إلى يمين القبلة. وكذا أوزاناً يتطوع بعد المكتوبة أو يصل في مكان
 المكتوبة كيلا يشبهه على القوم. ويستحب له أن يكون في يمين القبلة ويحذر
 في يمين القبلة لأن اليمين قضا على اليسار ويمين القبلة ما يكون بجلاء
 يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بجلاء يمين المستقبل.

فصل في المسبوق

رجلان سبقا بعض الصلوة فاما المقتضي ما سبقا واقتدى أحدهما

بالآخر فسدت صلاة المقتدى بقراءة أو لم يقرأ. رجل اقتدى بالامام في
 ذوات الاربع فاحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري ان
 الامام لم يصلي ولم يبق عليه فان المقتدى يصل اربع ركعات ويقعد في كل
 ركعة احتياطا. اذا ظن الامام ان عليه سهوا فسجد للمسهو وتابعه للمسوق
 في ذلك ثم علم ان الامام لم يكن عليه سهو فيه روايتان واختلف المشايخ لا خلا
 الروايتين واشهرهما ان صلاة المسبوق تفسد وقال الشيخ الامام ابو حفص
 الكبير رح لا تفسد. وان لم يعلم انه لم يكن سهوا على الامام لم تفسد صلاة المسبوق
 في قولهم. الامام اذا سبقه الحدث في ذوات الاربع واستخلف مسبوقا بركتين فان
 المسبوق يصل ركعتين ويقعد حتى يتم صلاة الامام ثم يقوم بقضاء ما سبق. ولو ان
 هذا المسبوق صلى ركعتين ولم يقعد فسدت صلاتهم كما لو اقتدى المقيم بالمسافر
 فاحدث المسافر واستخلف المقيم فصل المقيم ركعتين ولم يقعد فسدت صلاتهم
 لان الخليفة قائم مقام الاول ما لم يفرغ عن صلاة الاول والاول لو ترك هذه القعدة
 فسدت صلاته فكذا اذا ترك الثاني المسبوق بركعة اذا سلم مع الامام ساهيا
 لا يلزمه سجود السهو لانه مقتدى بعد. وان سلم بعد الامام كان عليه السهو
 لانه صار منفردا. المسبوق اذا شك في صلاته بعد ما قام الى قضاء ما سبق انه
 سبق بركعة او ركعتين فكبر ينوي الاستقبال يصير خارجا عن الصلاة. وكذا
 المسبوق اذا سلم مع الامام ناسيا فظن ان ذلك مفسد فكبر ونوى به الاستقبال
 يصير خارجا عما كان فيه بخلاف المنفرد اذا شك فكبر ينوي الاستقبال فانه
 لا يكون خارجا لان صلاة المسبوق تخالف صلاة المنفرد الا ترى انه يصح

أخرى بان كان في الفرض فكبر ينوي النقل او على العكس فانه يصير خارجا عما
 كان فيه . أما صلى يقوم فسبقه الحدث واستخلف رجلا فتذكر الثاني انه
 لم يصل الفجر فسدت صلوة الاول والثاني والقوم . ولو ان الامام الذي سبقه
 الحدث وخرج من المسجد تذكر فائتة فسدت صلوته خاصة لانه لما خرج من
 المسجد صار كواحد من القوم . وان تذكر الامام الاول فائتة قبل ان يخرج من
 المسجد فسدت صلوته وصلوة الثاني وصلوة القوم لان الامام الاول مادام
 في المسجد فكانه قائم في المحراب فاذا فسدت صلوته فسدت صلواتهم جميعا
 اذا تذكر الامام فائتة بعد السلام وخلفه مسبوق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رح لا رواية لها في الكتب . وعندني ان صلوة المسبوق لا تقسد
 كما لو ارتد الامام بعد السلام وخلفه مسبوق . رجل صلى يقوم صلوة الفجر
 فسلم واحد من القوم بعد الفراغ من التشهد واطال الامام الدعاء واخر السلام
 الى ان طلعت الشمس فسدت صلوة الامام ولا تقسد صلوة من سبقه
 بالسلام . وكذا لو تذكر الامام سجدة تلاوة بعد سلام هذا الرجل فسجد الامام
 للتلاوة بعد سلام هذا الرجل او كانت الصلوة ظهرا وادرك الامام الجمعة
 لا تقسد صلوة من سلم اذا لم يدرك الجمعة . وكذا المسبوق بركعة اذا قام الى
 قضاء ركعة بعد سلام الامام ثم تذكر الامام سجدة تلاوة وسجد لها لا تقسد صلوة
 المسبوق الا اذا تابعه في السجدة . اذا صلى الامام الظهر اربع ركعات وقعد على الرابعة
 وقام الى الخامسة ساهيا فجاء انسان واقتدى به في صلوة الظهر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رح يصح اقتداء الرجل لان الامام ما لم يقيد الخامسة بالسجدة يكون في
 تحريمة تلك الصلوة . اذا قام الامام الى الخامسة وتابعه المسبوق ان كان الامام

قعد على الرابعة فسدت صلاة المسبوق، وإن لم يكن قعد لا تفسد صلاة المسبوق
 حتى يقيد الخامسة بالسجدة، فإذا قيدها بالسجدة فسدت صلاة الكل لأن الإمام
 إذا قعد على الرابعة تمت صلواته في حق المسبوق فلا يجوز للمسبوق مناعته وإن لم يكن
 قعد على رأس الرابعة يكون في حكم الصلوة الأولى ولهذا قالوا إن الإمام إذا لم يقعد على
 رأس الرابعة وقام إلى الخامسة لا يسلم المقتدي، الم يقيد الإمام الخامسة بالسجدة
 بخلاف ما إذا قعد الإمام على رأس الرابعة، الإمام إذا لم يقعد في المغرب على رأس الثالثة
 وقام إلى الرابعة فلتشهد المقتدي وسلم قبل أن يقعد الإمام الرابعة بالسجدة فسدت
 صلواته لما قلنا. رجلا ن صلى في الصلوة وأتم أحدهما بالآخر وقام على يمين الإمام فجاء
 ثالث وجذب المؤتم إلى نفسه قبل أن يكبر للاقتراح حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر
 بن الطرخان رج أنه لا تفسد صلاة المؤتم جذب به الثالث إلى نفسه قبل التكبير
 أو بعد لأن الثالث لما توجه للصلوة وقام مقام الصلوة صار ذلك الموضع مسجدا
 لهم ويكون الثالث كالداخل في صلواتهما وقال غير من المشايخ إذا جاء الثالث لا بعد
 المؤتم إلى نفسه لكن يتقدم الإمام ويقوم في موضع سجوده فيصير الثالث شامعا من كان
 على يمين الإمام خلف الإمام لأن الإمام ما لم يجاوز موضع سجوده لا تفسد صلواته
 إذا اقتدى المتفل بالمفترض فأحدث المفترض وخرج من المسجد فسدت صلاة
 الإمام ولا تفسد صلوات المتفل. رجل صلى المغرب في منزله فذهب واقتدى برجل
 يصل المغرب تطوعا فقام الإمام إلى الرابعة ناسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدي
 قالوا فسدت صلاة الإمام والمقتدي ولا يقال صلاة الإمام انفلت نفلا في قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف رج فدينغ أن لا تفسد صلاة المقتدي والجواب عنه أن صلاة
 الإمام وإن صارت نفلا إلا أنها كانت فرضا فصار في الحكم منتقلا من تحريم الفرض إلى

تحريمه النفل ويصير كانه صلى صلوتين بتحريميتين فيصير المقتدى فصليا صلوة
 واحدة بامامين من غير عذر والمحدث فلا يجوز. وكذا لو قعد الامام على الثالثة
 حيث تمت المغرب للامام لان تحريمه الامام في الرابعة كتحريمه على عدة فاذا سلم
 يصير مصليا ركعة واحدة. المسبوق اذا سلم مع الامام على ظن ان عليه ان يسلم
 مع الامام فهو سلام عمدا يمنع البناء مسافرا صلى ركعة فجاء مسافرا واقتدى
 به فاحدث الامام واستخلف المسبوق وذهب الامام للوضوء فنوى الإقامة
 والامام الثاني نوى الإقامة ايضا ثم جاء الامام الاول كيف يعقل. قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا حضر الامام الاول يقتد بالثاني فاذا صلى
 الامام الثاني الركعة الثانية يقعد قبل التشهد ويستخلف رجلا مسافرا
 من القوم اهـ اول الصلوة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصلّي ثلث
 ركعات والامام الاول يصلّي ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم
 بنبة الثاني. المسبوق اذا بدأ بقضائهما فاته قالوا يكره له ذلك لانه خالف السنة
 ولا تفسد صلواته المسبوق اذا قعد مع الامام كيف يفعل اختلفوا فيه ^{الصحيح} ورجح
 انه يترسل في التشهد حتى يفرغ من التشهد عند سلام الامام اهـ اذا خاف انه لو
 انتظر سلام الامام يمر بالناس بين يديه كان له ان يقوم بقضاء ما سبق ولا ينظر
 سلام الامام المنفرد الذي عليه سهوا والامام لا ياتي بالدعاء في التشهد الذي
 يكون قبل سجود السهو. المسبوق اذا ادرك الامام في القراءة التي يجهر فيها لا ياتي
 بالثناء فاذا قام القضاء اسبق ياتي بالثناء ويتعوز للقراءة. وعند ابي يوسف
 رجح يتعوز عند الدخول في الصلوة وعند القراءة ايضا. المسبوق بركعتين اذا

الامام بعض الصلوة ثم قاما بقضيان فنسي احد هما انه بكم سبق فنظر الى صاحبه وقضى مفدا رما قضيه صاحبه ولم يقتل به يجوز صلواته مسافرا قنئ بالمقيم بعد ما صلى الامام ثلث ركعات وعليه سهو وسجود للسهره وتابعه المقتدي ثم قام وقضى ما سبق به يجوز صلواته

فصل في مسائل الشك

والاختلاف بين الامام والقوم . مصلحة المغرب اذا شك انه في الركعة الاولى ام في الثانية وهو قائم فانه يتم تلك الركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد . ولو شك بعد السلام انه صلى ثلثا ام اربعا يحكم بالجواز بناء على الظاهر . ولو شك بعد ما فرغ من التشهد روى عن محمد رحمه الله يتم صلواته ايضا ولا يبتئ عليه رجل صلى وحده او امام صلى يقوم فلما لم احبره رجل عدل انك صليت الظهر ثلث ركعات قالوا ان كان عند المصلي انه صلى اربع ركعات لا يلتفت الى قول المخبر . ولو شك المصلي في قول المخبر انه صادق او كاذب روى عن محمد رحمه الله بعد صلواته احتياطا وان شك في قول رجلين عدلين بعد صلواته وان لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله . وروى عن الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلثا وقال الامام صليت اربعا فان كان الامام على بين لا بعيد الصلوة بقولهم وان لم يكن على يقين اخذ بقولهم فان اخلف القوم فقال بعضهم صلى ثلثا وقال بعضهم صلى اربعا والامام مع احد الفريقين يوحى بقول الامام وان كان معه واحد لمكان الامام فان عاد الامام الصلوة واعاد القوم معه مقتديا به صح اقتداءهم لان الامام ان كان هو الصادق كان هذا اقتداءا بالتفضل بالمتفضل وان لم

انه صلى ثلثا واستيقن واحد انه صلى اربعا والامام والقوم في شك ليس على
الامام والقوم شيء لان قول المستيقن بالنقصان عارضه قول المستيقن بالتمام
والظاهر بعد الفراغ هو التمام فلا يعادو على المستيقن بالنقصان الاعادة لان يقينه
لا يبطل بيقين غيره . ولو كان الامام استيقن انه صلى ثلثا كان عليه ان يعيد
بالقوم لانه تيقن بالنقصان ولا اعادة على الذي تيقن بالتمام لما قلنا . ولو استيقن
واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوها
اختياطوا وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واخبرا
بذلك . رجل صلى صلاة يوم وليلة ثم ندكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا
يدري من اية سجدة تركها قالوا يعيد صلاة الفجر والوتر لانهم يفسدون ان يترك
القراءة في ركعة واحدة . ولو تدكر انه ترك القراءة في الركعتين يعيد صلاة الفجر والمغرب
والوتر . ولو تدكر انه ترك القراءة في الاربع يعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء
ولا يعيد الفجر والوتر والمغرب . ولو اجتمع اهل قرية على ترك الوتر ادبهم الامام .
حبسهم فان لم يمتنعوا قاتلهم . وان امتنعوا عن اداء السنن قال مشايخ بنحو ان يقال لهم كما يدبهم
على ترك الفرائض وعن عبد الله بن المبارك رح انه قال لو انكرا اهل بلدة السواك
قاتلهم كما يقاتل المرتدين . امام صلى المغرب فقال بعض القوم صليت ثلثا وقال
بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين عند ثقة يوخذ بقول الفريق الذي كان
الامام معهم . فان اعادوا مرة اخرى مع الامام قالوا صلاة من يقول صلى الامام ركعتين
فاسدة لاحتمال ان الامام كان مستغلا في الثانية وصلاة الفريق الاخر والامام جائزة
ولو كان حلفه مسبوق فاقتدى به في الثانية لا يجوز صلونه . رجل صلى الوتر

في كل ركعة احتياطاً وبغراً في كل ركعة. أما القنوت قال أئمة بلخ فيقنت في الركعة الأولى
 لا غير عن الشيخ الإمام أبي حفص الكبير رح أنه يقنت في الركعة الثانية أيضاً وبه أخذ القاضي
 الإمام أبو علي النسفي رح. وأجمعوا على أن المسبوق بركعتين إذا قنت مع الإمام
 في الركعة الثالثة لا يقنت مرة أخرى. وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل
 رح لا يقنت مرة أخرى في مسألة الشك. وفرق القاضي الإمام أبو علي
 النسفي رح بين الشك والمسبوق لأن قنوت المسبوق مع الإمام وقع في موضعه
 لأنه كان ما مورأ به فلا يقنت مرة أخرى لأن تكرار القنوت ليس بمشروع. أما
 في مسألة الشك لم يتيقن بوقوع الأول في موضعه فيقنت مرة أخرى. ولو أوتر
 فقرأ في الثالثة القنوت ولم يقرأ القرآن أو قرأ الفاتحة دون السورة فتذكر في
 الركوع فإنه يعود إلى القيام ويقرأ ويقنت ويركع لأنه لما عاد إلى القيام كما هو في
 حكم الفريضة فارتفع ركوعه ولو نسي القنوت فتذكر في الركوع فيه روايتان
 والصحيح أنه لا يقنت في الركوع ولا يعود إلى القيام فإن عاد إلى القيام وقنت ولم
 يعد الركوع لم تفسد صلواته لأن ركوعه قائم لم يرتفع. ومن يقضى الصلوات
 يقضى الأوتار بقنوتها لأن قضاء الوتر واجب ولا وتر بدون القنوت. ومن
 لا يحسن القنوت يقول ربنا اثنان في الدنيا حسنة إلى آخره. قال الفقيه أبو
 الليث رح يقول اللهم اغفر لي ويكرر ثلثاً واختلفوا أنه هل يصلي على النبي
 عليه الصلوة والسلام في القنوت قال بعضهم لا يصلي واختلفوا أنه هل يحرم
 بالقنوت أم يخاف ويحمله الإمام عن المقتدي أو لا يتحمل لم يذكر هذا في
 ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رح أن الإمام يجهر بالقنوت ويتخير الموم
 انشاء قرأ وإن شاء آمن وإذا قرأ انشاء جهراً انشاء خافت وقال الإمام

أبو بكر محمد بن الفضل رح عندي ان يخفى الامام. وكذا المقتدى لانه ذكر
 كسائر الاذكار وثناء الافتتاح وتكبيرات الركوع والسجود. وبعضهم جعلوا
 القنوت بمنزلة القراءة يتحملة الامام عن المقتدى ويجهر به مصلي الظهر اذا
 صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في
 التطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا انه يكون في الظهر والشك ليس
 بشئ. رجل صلى ركعتين ثم شك انه مقيم او مسافر فسلم في حالة الشك ثم علم
 انه مقيم فانه يصيد صلوته المقيمين لان هذا اسلام عمدا. مصلي العصر اذا تذكر
 انه ترك سجدة واحدة ولا يدرى انه تركها من صلوته الظهر او من صلوته العصر الذي
 هو فيها فانه يتحرى فان لم يقع تحريه على شئ يتم العصر وسجد سجدة واحدة
 لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطا ثم يعيد العصر وان لم يعيد
 فلا شئ عليه. ولو توهم انه لم يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يتيقن انه كبر جازله المضي
 وان ادى ركعا. مصلي الفجر اذا شك في السجود انه صلى ركعتين ام ثلثا قالوا ان
 كان في السجدة الاولى يمكنه اصلاح الصلوة لانه ان كان صلى ركعتين كان
 عليه اتمام هذه الركعة لانها ثانية فتجوز. ولو كانت ثالثة من وجه لا تفسد
 صلوته عند محمد رح لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة
 اصلا وصارت كأنها لم تكن كما لو سبقه الحدث في السجدة الاولى من الركعة
 الخامسة وهي مسئلة زه. وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسد
 صلوته لاحتمال انه قيد الثالثة بالسجدة الثانية وخطأ المكتوبة بالنافلة
 قبل اكمال المكتوبة مفسد للمكتوبة. ولو شك في صلاة الفجر في قيامه انها الاولى
 من صلوته ام ثالثة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رح يمكنه اصلاح صلوته

بان يرضى ما هه من قيامه ويعود الى القعدة فان كانت هذه الركعة الثالثة فقد
 رخصها بالعود الى القعدة وتمت صلواته ثم يقوم ويصلي ركعتين يقرأ في كل ركعة
 بفاتحة الكتاب وسورة ثم يتشهد ويسجد سجدتين للسهول وان تلك الركعة
 ان كانت هي الاولى فلم يأت بشيء من صلواته سوى التكبير فيأتي بجميع اركانها ولا
 يقعد بينهما لانه في حال يلزمه الركعتان وفي حال لا يلزمه شيء فلا يقعد. فاذا
 شك ولم يد راصلي ركعتين ام واحدة فان شك في حالة القيام امكنه اصلاح
 الصلوة بان يتم هذه الركعة ويقعد قدر التشهد ثم يقوم ويصلي ركعة و
 يقعد ويسجد للسهول في آخره. بخلاف ما اذا شك انها ثالثة ام الاولى فهناك
 لا يتم ركعة بل يعود ويقعد قدر التشهد لان ثمة يحتمل انها ثالثة فلو امر
 بالمضي فيها يفسد صلواته فلذلك امر بالعود الى القعدة. اذ الفصل الثاني
 شك انه ادى الركعة الثانية ولم يؤد فاما ان يكون هذه الركعة الاولى
 ام الركعة الثانية فكيف ما كان لا تفسد صلواته باتمام هذه الركعة فاذا اتتها
 يقعد قدر التشهد لاحتمال انها ثانية ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى. وان شك وهو
 ساجد ان شك انها الركعة الاولى ام الثانية يمضي فيها سواء شك في السجدة الاولى
 ام في السجدة الثانية لانها ان كانت الاولى لزمه المضى فيها وان كانت ثانية يلزمه
 فكليهما واذا رفع راسه من السجدة الثانية يقعد قدر التشهد ثم يقوم ويصلي
 بركعة ولو عتب على ظنه في الصلوة انه احدث او لم يسمح بتيقن بذلك لاشك له
 فيه ثم يتيقن انه لم يحدث او يتيقن انه قد مسح قال الشيخ الامام محمد بن الفضل
 رح ينظر ان كان ادى ركعاً حال ما كان متيقناً بالحدث وبعد المسح فانه يستقبل
 الصلوة وان لم يؤد ركعاً يمضي في صلواته. ولو شك في صلواته انه هل كبر للافتتاح

أم لا وهل أحدث أم لا وهل أصابت النجاسة ثوبه أم لا وهل مسح رأسه
 أم لا إن كان ذلك أول مرة يستقبل الصلوة. وإن كان يقع له مثل ذلك كثيرا
 جاز له المضى ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب. الأمام إذا قام إلى الخامسة
 ناسيا قبل أن يقعد على رأس الرابعة في ذوات الأربع ثم عاد الأمام إلى القعدة
 ولم يعد المقتدي وقيد الخامسة بالسجدة جازت صلوة الأمام واختلفوا
 في صلوة المقتدي والأعادة أحوط. مسائل الرياء. الأمام إذا علم بمجيء شخص
 إلى الصلوة فإن كان لا يعرفه فطول الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة لا بأس
 به لأنه إعانة على الطاعة لكن يطول قدر ما لا يشغل على القوم بأن يزيد تسبيحة
 أو تسبيحتين على المعتاد لأن الزيادة على ذلك يصير سببا لتفريق الجماعة. وكذا
 لو طول القراءة في الركعة الأولى ليدرك القوم تلك الركعة لا بأس بأن يطول
 مقدار ما لا يكون سببا لتقليل الجماعة. وكذا لا بأس للمؤذن أن يؤخر الإقامة
 لأدراك القوم مع الاحتراز عن الرياء. هذا إذا كان الأمام لا يعرف الشخص الذي
 يجيء إلى الصلوة. فإن كان يعرفه لا يطول الركوع كيلا يشبه الميل والإشراك بغير
 الله تعالى في الصلوة. وبعض مسائل الرياء يأتي في فصل القراءة انشاء الله تعالى
 رجل دخل في صلوة الظهر ثم شك أنه هل صلى الفجر أم لا فلما فرغ من الصلوة
 يتيقن أنه لم يصل الفجر فإنه يصلي الفجر ثم يعيد الظهر لأنه لما استيقن بعد الفراغ
 من الصلوة أنه لم يصل الفجر صار كأنه كان مستيقنا في ذلك الوقت كالمصلي بالتميم
 إذا رأى شيئا فظن أنه سراب فلما فرغ من الصلوة ظهر أنه كان ماء فإنه يتوضأ ويعيد
 وكذا لو تذكر يوم الجمعة وقت الخطبة أنه لم يصل الفجر فإنه يغوم ويصلي الفجر
 ولا يستمع الخطبة لأنه لو لم يصل الفجر حتى يفرغ الأمام من الخطبة لا يمكن قضاء

الفجر مع الجمعة إذا شئت في صلوة أنه هل إذا ما لم لاغان كان في الوقت كان عليه
 أن يعيد وبعد خروج الوقت لأشئ عليه. ولو شئت في ركعة بعد الفراغ من الصلوة
 لأشئ عليه وفي الصلوة يلزمه إذا ذكرها. المسبوق إذا قعد مع الإمام قد تشهد
 وخاف أنه لو انتظر سلام الإمام يمر الناس بين يديه كان له أن يقوم نقضاء
 ما سبق ولا ينتظر سلام الإمام ومقدار الموضع الذي يكره المرور في المسجد
 قبل هذا وفي الصحراء إذا لم يكن له سترة لا يكره المرور وراء موضع السجدة
 ولو كان بين يديه سترة يكره المرور بينه وبين السترة. رجل صلى الظهر
 ثم تذكر أنه ترك من صلواته فرضا واحدا قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقعد
 ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة واحدة ثم يقعد ثم يسجد سجدة في السهم وهذا إذا علم
 أنه ترك فعلا من أفعال الصلوة فإن ترك قراءة تفسد صلاته لاحتمال أنه صلى ركعة
 بقراءة وثلاث ركعات بغير قراءة. رجل صلى الوتر ركعتين ثم ظن أنه في السنة فسلم
 على رأس الركعتين فسدت صلاته وكذا لو سلم في الظهر على رأس الركعتين على
 ظن أنه في الفجر

فصل في الترتيب وقضاء المتروكات

الأصل في أداء الوقتية مع تذكر الفائتة أن ينظر إلى الفوائت إن كانت ستا فما
 فوقها يجوز السابعة الوقتية. وفي رواية ابن سماعة رج إن كانت الفوائت
 خمسة يجوز السادسة مع تذكر الفوائت وإن كثرت الفوائت يسقط الترتيب
 ثم قضى بعض الفوائت وبقي خمسة لا يجوز السادسة الوقتية فإن بقيت الفوائت
 ستا جازت السابعة الوقتية. ولو تذكر صلوة قد نسيها بعد ما أدى وقتية
 جازت الوقتية ولا يظهر الترتيب عند النسيان وإذا تذكر يظهر الترتيب. وإن

تذکر بعد شهر لا يجوز الوقتية مع تذکر الفائتة الا اذا كانت الفوائت ستا
او اكثر. وكذا لو تذکر في الصلوة فسدت صلواته. وكما لا يظهر الترتيب مع
النسيان لا يظهر عند ضيق الوقت وتفسير الضيق ان يكون الباقي من الوقت مقدار
ما لا يسع فيه الوقتية والمتروكة جميعا فان كان يسع فيه المتروكة والوقتية جميعا يكون
واسعا. وان كانت المتروكة اكثر من واحدة والوقت لا يسع جميع المتروكات مع
الوقتية لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز له الوقتية ما لم يقض ذلك البعض الذي يسعه
الوقت وتفسيره رجل لم يصل العشاء والوتر فتذکر في وقت الفجر وبقي من الوقت
مقدار ما لا يسع فيه الا خمس ركعات على قول ابي حنيفة رح يقضي الوتر ثم يصل
الفجر لان عنده الوتر فرض فيمنع جواز الوقتية ثم يقضي العشاء بعد طلوع الشمس
وكذا لو تذکر الوتر في صلوة الفجر فسدت فجره في قول ابي حنيفة رح الا اذا كان
في الوقت ضيق بان لم يبق من الوقت مقدار ما يسع فيه خمس ركعات قبل طلوع
الشمس وكذا لو تذکر في وقت العصر انه لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت الا
ما يسع فيه ثمان ركعات فانه يقضي الظهر ثم يصل العصر. وان كان لا يسع فيه الا ست
ركعات فانه يصل الفجر ثم يصل العصر. واذا قضى الفائتة ان قضاها بجماعة فان
كانت صلوة يجهر فيها بالقراءة يجهر فيها الامام بالقراءة وان قضاها وحده يخبر بين
الجمهر والمخافتة والجهر افضل كما في الوقت ويخاف فيما يخاف فيها حتما وكذا الاما
ولو كثرت الفوائت واراد ان يقضيها براعى الترتيب في القضاء. وتفسير ذلك انه
اذا قضى فائتة ثرفائتة فان كان بين الاولى والثانية فوائت ست يجوز له قضاء
الثانية. وان كان اقل من ست لا يجوز قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها. بيان هذا
الاصل رجل ترك الصلوة شهرا ثم اراد ان يقضي المتروكات فقضى ثلثين ركعة في اربعة

واحدة ثم ثلثين ظهر ثم ثلثين عصر اهكذا فعل في جميع الصلوة قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح الفجر الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة بيقين. والفجر
 من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها اربع متروكات ظهر اليوم الاول وعصره ومغرب
 وعشاءه. والفجر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ثمان صلوات اربع من اليوم
 الاول واربع من اليوم الثاني ثم بعد ما من صلوات الفجر الى آخر الشهر جائزة. واما صلوة
 الظهر فان الظهر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وظهر اليوم الثاني
 فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات من اليوم الاول. وصلوة الظهر من اليوم الثالث جائزة
 لان قبلها ست صلوات متروكة ثلثة من اليوم الاول وثلثة من اليوم الثاني وما بعد ما
 من صلوات الظهر الى آخر الشهر جائزة. واما صلوة العصر فالعصر من اليوم الاول جائزة
 لانه ليس قبل العصر متروكة من ذلك اليوم. وصلوة العصر من اليوم الثاني فاسدة
 لان عليه المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلوة العصر من اليوم الثالث فاسدة
 لان قبلها المغرب والعشاء من اليوم الاول والمغرب والعشاء من اليوم الثاني وصلوة
 العصر من اليوم الرابع جائزة لان عليه قبلها ست صلوة من ثلثة ايام. وكذا اكل
 عصر الى آخر الشهر جائزة اما صلوة المغرب. فالمغرب من اليوم الاول جائزة لانه
 ليس قبلها متروكة. وصلوة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها صلوة متروكة
 وهي العشاء من اليوم الاول. وصلوة المغرب من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها
 صلاتان العشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني. وصلوة المغرب من اليوم
 الرابع فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء
 اليوم الثالث. ومن اليوم الخامس كذلك لان قبلها اربع صلوات. ومن اليوم
 السادس كذلك لان قبلها خمس صلوات وصلوة المغرب من اليوم السابع جائزة ثم

ما بعدهما من صلوات المغرب إلى آخر الشهر جائزة. وأما صلوات العشاء كلها جائزة
 لأنه ليس قبلها صلاة متروكة. وعن محمد بن الترتيب إذا سقط بكثرة الفوائت هل
 يعود فيما بقي عليه شيء من الفوائت فيه روايتان كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
 رجح يختار رواية العود. واختار شمس الأئمة السرخسي رجح رواية عدم العود. رجل ترك
 صلاة ثم صلى بعد خمس صلوات وهوذا أكر للمتروكة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل رجح يقضي المتروكة ويعيد الخمس فإن لم يقض المتروكة حتى صلى السادسة جازت
 السادسة في قولهم ويقضي المتروكة واختلفوا في الخمس التي بعد ما قال أبو حنيفة رحمه الله
 لا يعيد الخمس. وقال أبو يوسف ومحمد رجح يعيد. وكذا أبو نزيك خمس صلوات ثم صلى
 بعد صلاة وهوذا أكر أنه لم يصل الخمس فإنه صلى الخمس ويعيد السادسة في قولهم
 فإن لم يقض المتروكات ولم يعد السادسة حتى صلى السابعة وهوذا أكر لما فعل جازت
 السابعة في قولهم وعليه قضاء الخمس المتروكة. واختلفوا في السادسة قال أبو حنيفة
 رجح لا يعيد السادسة وقال يعيد السادسة. أبو حنيفة رجح فرق فقال قبل خروج
 وقت السادسة يعيد السادسة وبعد خروج وقتها لا يعيد لأن قبل خروج وقت
 السادسة الفوائت خمس فلم يسقط الترتيب وأما بعد خروج وقت السادسة لو وجبت عليه
 إعادة السادسة كانت الفوائت ستا فيسقط الترتيب فيسقط الإعادة. رجل ترك صلاة
 يوم ولياة فصل من الغد مع كل صلاة من الغد صلاة فالفوائت كلها جائزة قلها
 لآخرها. أما الوقتيات إن بدأ بها لا تجوز وإن بدأ بالفوائت فالوقتيات كلها
 فاسدة إلا العشاء الأخيرة وإن كان عالما بالعشاء فاسدة أيضا. وهذه المسئلة
 توافق قول من يقول إن الترتيب إذا سقط بكثرة الفوائت ثم قضى بعض الفوائت
 وبقيت الفوائت أقل من ست يعود الترتيب. وقال بعضهم لا يعود هو.

المختار. رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ولا يدري أيتهما كانت أو لا
 فتحرى ولم يقع تحريده على شيء فإنه يبدأ بأيتهما شاء فإن بدأ بالظهر فقضا الظهر ثم
 العصر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعيد الظهر. وقال صاحباه لا يعيد وهذا المسئلة
 استدل الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله في الرجل إذا ترك صلاة فتدكر بعد
 شهر قال يلزمه الترتيب فلا يجوز له الوقتية قبل قضاء المتروكة إلا إذا كانت
 المتروكة أكثر من خمس. ووجه الاستدلال أنه أوجب الترتيب في الظهر والعصر
 من يومين مختلفين وعسى يكون الصلوات بين الظهر والعصر من يومين مختلفين
 أكثر من ست صلوات وفي اليومين المتجاورين لو كانت الأولى هي الظهر يكون
 الظهر مع ما بعد ها إلى العصر من يوم الثاني ست صلوات لكن لما كانت المتروكات
 أقل من ست لم يمنع الترتيب. فكذا إذا تدكر صلاة نسيها قبل شهر يجب مراعاة
 الترتيب. وعلى قول أكثر المشائخ لا يجب. ويجوز أداء الوقتية قبل قضاء تلك
 المتروكة. وهكذا روي عن أبي يوسف والطحاوي رحمه الله ما قاله المشائخ رحمه الله
 قول غيره أوسع. ولو ترك ثلاث صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة أيام على
 قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله يقضى ثلاث صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب كما
 قال في الظهر والعصر أنه يقضيها ولا يعيد الأولى منهما. واختلف المشائخ على
 قول أبي حنيفة رحمه الله قال بعضهم يقضى سبع صلوات والفتوى على قولهما. رجل افتتح
 العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم تدكر أنه لم يصل الظهر فإنه
 يتم العصر ثم يقضى الظهر لأنه لو افتتح العصر في آخر وقتها مع تدكر الظهر يجوز فهذا
 أولى. ولو افتتح العصر في أول الوقت وأطال القراءة فلما صلى ركعتين غربت الشمس
 ثم تدكر أنه لم يصل الظهر فكذلك. ولو افتتح العصر في أول الوقت وهو ذاكر أنه لم

يصل الظهر فاطال حتى غربت الشمس لا يجوز عصره لأن شروعه في العصر في أول الوقت
وهو إذا كان لم يصل الظهر لم يصح. ولو افتتح العصر في أول وقتها وهو إذا كان لم يصل
الظهر ثم احمرت الشمس فإنه يقطع العصر ثم يستقبلها مرة أخرى لأن شروعه لم يصح ولو
تذكر في وقت العصر أنه لم يصل الظهر وهو ممكن من أداء الظهر قبل تغير الشمس إلا
أن عصره أو بعض عصره يقع بعد التغير عندنا يلزمها الترتيب ولا يجوز أداء العصر
قبل أداء الظهر وعلى قول الحسن رح لا يلزمه الترتيب إلا إذا تمكن من أداء الصلوتين
قبل التغير ولو ترك صلاة من يوم وليلة ولا يدرى أبة صلاة كانت تختلفا في ذلك
ما روى محمد بن أبي عبيدة عن أبيه أنه يعيد صلاة يوم وليلة. ولو نسي صلوتين من يومين
لا يدرى ما روى أبو سليمان عن محمد بن الحسن أنه يعيد صلوة يومين رجل افتتح العصر
وهو إذا كان لم يصل الظهر أو صلاهما على غير وضوء كان عليه قضاء الظهر وإعادة العصر
فإن قضى الظهر ولم يعد العصر وصل المغرب جاز لمغرب وعليه إعادة العصر أما إعادة
العصر فلا لأنه صلاها وعليه ظهر في علمه سقين. وأما جواز المغرب فلا لأنه صلاها
وليس عليه صلاة قبلها بيقين قالوا هذا إذا لم يكن مجتهدا أو كان مجتهدا أو
رأى أن الترتيب واجب ونكان مجتهدا لا يرى الترتيب لا يلزمه إعادة العصر
وعن الحسن رح من لا يرى الترتيب فهو بمنزلة الناسم. رجل ترك الظهر وصل
بعد هاست صلوات وهو إذا ذكر المتركة كان عليه قضاء المتركة لا غير وقال
أبو يوسف ومحمد رحم الله أنه يقضى المتركة وخمس بعد هاست ولو صلى بعد المتركة
خمس صلوات ثم قضى المتركة كان عليه إعادة الخمس التي صلاها في قولهم
رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر قالوا صلاة الفجر من اليوم الأول
جائزة وما سوى الفجر من ذلك اليوم فاسدة. وكذا ما سوى الفجر من سائر الأيام

لأنه صلاها قبل الوقت وصلوة الفجر من اليوم الثاني ان كان الرجل ممن يرى الترتيب
لا يجوز لأن عليه قبلها من اليوم الأول أربع صلوات وصلوة الفجر بعد اليوم الثاني
من كل يوم جائزة سواء كان الرجل يتر الترتيب أو لا يرى لكثرة الفوائت. رجل ترك
الصلوة شهرا أو سنة ثم اشتغل بإداء الصلوات في مواقيتها ثم ترك صلوة ثم صلى
وقتيه وهوذا كالمتركة الحديثة ولما قبلها من الفوائت اختلفوا في جواز الو^{قته}
قال بعضهم يجوز وهو الظاهر رجل مات وعليه صلوات وأوصى بأن يطعموا
لصلواته اتفق المشايخ على أنه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ويعطى
لكل مكتوبة نصف صاع من الحنطة وللوتر كذا لك واختلفوا أنه هل يقوم
الأطعم مقام الصلوة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن سلمة رح يقوم. وقال البلخي
رح لا يقوم. وكذا قال علماء نازح ان الطعام يقوم مقام صوم رمضان وصوم النذر
غلام أحتم بعد ما صلى العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم
ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه إعادة العشاء وهو المختار. وأن
استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء إجماعا وهذه واقعة محمد رح سألها
أبا حيفة رح فأجابته بما ذكرنا فأعاد العشاء رجل يقضي صلوات عمره مع أنه لم يقته
شيئ منها قال بعضهم بأنه يكره وبعضهم بأنه لا يكره لأنه أخذ باحتياط والصحيح
أنه يجوز لكن لا يقضي بعد صلوة العصر ولا بعد صلوة الفجر لأنها نفل ظاهر وقد
فعل كثير من السلف رح لشبهة

فصل في الاستخلاف

من لا يصلح إماما له في الابتداء لا يصلح خليفة له. إمام سبقه المحدث فقدم الإمام
رجلا والقوم رجلا ونوى كل واحد منهما ان يكون إماما فالإمام هو الذي قلده

الإمام لأنه ما دام في المسجد كان حق الاختلاف له. وأن تقدم رجل من غير تقديم
 أحد وقام مقام الإمام قبل أن يخرج الإمام عن المسجد جاز. ولو خرج الإمام من المسجد
 قبل أن يصل هذا الرجل إلى المحراب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل
 والقوم ولا تغسل صلاة الإمام الأول. رجل صلى برجل فاحدثا وخيما من
 المسجد معافست صلاة المقتل دون صلاة الإمام إذا حدث تقدم رجلا
 من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد فإن نوى الثاني أن يكون إماما من ساعته و
 نوى أن يؤمهم في ذلك المكان جازت صلاة الخليفة وصلاة الإمام الأول ومن
 كان عليه من الخليفة وعليه ساره في صفه ومن كان خلفه ولا يجوز صلاة من كان قبله
 من الصفوف لأنهم صاروا إماما للإمام. وأن نوى الثاني أن يكون إماما إذا قام مقام
 الأول وخرج الإمام الأول من المسجد قبل أن يصل الثاني إلى مقام الأول فسدت
 صلاتهم لأنه كما خرج الأول خلا المكان الإمام عن الإمام فشرط جواز صلاة الخليفة
 والقوم أن يصل الخليفة إلى المحراب قبل أن يخرج الإمام عن المسجد وإن نوى الثاني
 أن يكون إماما من ساعته فقبل أن يصل إلى المحراب خرج الأول من المسجد لا يفسد
 صلاتهم لأنه ما خلا المسجد عن الإمام. الإمام إذا حدث واستخلف رجلا من خارج
 المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يصح استخلافه ويفسد صلاة القوم
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ر. وفي فساد صلاة الإمام روايتان والأصح هو الفساد
 إمام سبقه الحدث واستخلف رجلا واستخلف الخليفة غيره قال الشيخ الإمام أبو بكر
 بن الفضل ر. أن كان الإمام لم يخرج عن المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى أنه استخلف
 غيره جاز ويصير كان الثاني تقدم بنفسه أو قدمه الإمام الأول وإن كان غير ذلك
 يخرج إماما توهم أنه رجع فاستخلف غيره فقبل أن يخرج الإمام عن المسجد يظهر.

ماء ولم يكن دما قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجع ان كان الخليفة ادى ركعا
 من الصلوة لا يجوز للامام ياخذ الامامة مرة ثانية لكنه يقتدي بالخليفة لان الخلاف
 قاعدت باداء ركن وان لم يؤد ركعا لكنه قام في المحراب قال ابو حنيفة وابو يوسف رجع
 له ان ياخذ الامامة مرة اخرى لان المسجد مكان واحد فيجعل كأنه لم يحول وجهه عن
 القبلة. قال محمد رجع لا يجوز لانه حول وجهه عن القبلة بالشك لا يفتن الحدث ففسد
 صلوة الكل عند محمد رجع. ولو ظن انه شرع على غير وضوء ثم علم قبل الخروج انه على
 الوضوء روى الحسن عن ابى حنيفة رجع انه يستقبل الصلوة. وان ظن انه احدث
 فاستخلف رجلا وخرج من المسجد ثم علم انه لم يكن احدث فسدت صلوة الكل هو
 الصحيح. ظن الامام انه احدث او على غير وضوء فانصرف وقدم القوم رجلا ثم
 استيقن بالطهارة فسدت صلوة الكل خرج الامام عن المسجد ولم يخرج الامام
 اذا صار مطالب بالبول فذهب واستخلف غيره لا يصح الاستخلاف انما يجوز
 الاستخلاف بعد خروج البول. وكذا اذا اصابه وجع البطن او المثانة او غير ذلك. و
 كذا لو عجز عن القيام بذلك السبب فقع وصلى قاعدا لا يجوز. امام سبقه الحدث
 فاستخلف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم الامام قبل ان يخرج عن المسجد او احدث مشغلا
 فلو اضره ولا يضر غيره. ولو جاء رجل في هذه الحالة فانه يقتدي بالخليفة. ولو بدا للاول
 ان يقعد في المسجد ولا يخرج كان الامام هو الثاني. ولو توضأ الاول في المسجد وخليفته
 قائم في المحراب ولم يؤد ركعا تاخر الخليفة ويتقدم الامام الاول وان خرج من المسجد فتوضأ
 ثم رجع الى المسجد وخليفته لم يؤد ركعا كان الامام هو الثاني. وان نوى الثاني بعد ما تقدم
 الى المحراب ان لا يخلف الاول ويصلي صلاة نفسه لم يفسد ذلك صلوة من اقتدى به
 رجل صلى في المسجد فحدث وليس معه غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل وكبر

ينوي الدخول في صلوته ثم خرج الأول فان الثاني يكون خليفة الأول عند اصحابنا راجح. وكذا لو توضأ الأول في ناحية من المسجد ورجع ينبغي ان يقتدي بالثاني لان الثاني صار اماماً له عينه او لم يعينه. اذا حدث الامام واستخلف رجلاً وخرج من المسجد ثم احدث الثاني ثم جاء الأول بعد ما توضأ قبل ان يقوم الثاني مقام الأول فقد مه الثاني لا يجوز تقديمه. ولو جاء الأول متوضياً بعد ما قام الثاني مقام الأول جاز للثاني ان يقدمه. ظن الامام انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث يستقبل الصلوة وان علم قبل الخروج بنى على صلوته وقال محمد رح يستقبل. ظن الامام انه احدث فاستخلف رجلاً ثم احدث الأول متعمداً او تكلم قبل ان يخرج من المسجد فسدت صلوة الكل كما لو فعل ذلك قبل ان يستخلف احداً وان احدث غير متعمد ولم يؤد الخليفة ركناً ينبغي ان يعيد الأول استخلافه حتى يجوز. رجل صلى يقوم في الصحن فحدث وتقدم امامه خطوتين قبل ان يقدم احداً ان تقدم مقدماً ما لو تاخر مخرج عن الصفوف فسدت صلواتهم يعتبر التقدم بالتاخر في حق هذا الحكم. والبيت بمنزلة المسجد. المقتدي اذا شك في اتمام وضوء امامه يجوز صلوته ما لم استيقن ان الامام ترك عضواً من اعضاء وضوئه لان الاحكام تبيتن على الظاهر والظاهر هو الاتمام والله اعلم

باب الحدث في الصلوة وما يكره فيها وما لا يكره

في الباب فصول اربعة. فصل فيما يكره في الصلوة وفيما لا يكره. وفصل فيما يوجب السهو وفيما لا يوجب فصل فيما يقطع الصلوة. وفصل فيما يمنع المضى وما لا يمنع البناء

اما الاول

يكره على الاى والتسبيح في الصلوة المكتوبة والتطوع في قول ابي حنيفة رح. وقال ابو يوسف

رج لا بأس في المكتوبة والتطوع قالوا ان غمز يروى الأصابع لا يكره. واختلفت
 المشايخ في كراهة عدل الأي والتسبيح خارج الصلوة. ويكره أن يعبث بثوبه أو
 جسده أو لحيته. وأن يكف ثوبه. ولا بأس بان ينفض ثوبه كيلا يلتصق بجسده
 في الركوع ولا بأس بان يمسح جبهته من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلوة
 وقبله اذا كان يضره ذلك يشغله عن الصلوة وان كان لا يضره ذلك يكره في وسط
 الصلوة ولا يكره قبل التشهد والسلام. ولا بأس بان يمسح العرق عن جبهته في الصلوة
 ويكره ان يشبك أصابعه ويفرقع وان يضع يده على خصرته وان يلتفت يمنة ويسرة
 بان يحول بعض وجهه عن القبلة. فاما من ينظر بموق عينه ولا يحول وجهه فلا
 بأس به. ويكره ان يقع في التشهد اوبين السجدة تين. وتفسيره ان يضع اليدين
 على الأرض وينصب فخذه. وقيل تفسيره ان يضع اليدين على الأرض وينصب
 يده امامه نصبا. ويكره التربع لامن عزربان يفعل على وجه التكبير. وان تربع
 في التطوع لا على وجه التكبير جاز ولا يفترش ذراعيه. ولا يتثاوب ولا يغطي فاه ولا
 انفه الا اذا غلبه الثاوب فتح يضع يده على الفم. ولا يقطعه. ولا يغمض عينيه ولا يقلب
 الكتف الا اذا كان لا يمكنه السجود فيسوي موضع سجوده مرة او مرتين. ولا بأس
 بالتدبير والتدبير والتحية الجذبة وغير الجذبة في الصلوة بعد الأعدار وقبله وقيل هذا
 اذا لم يجمع إلى المشي والمعالجة فان احتاج إلى المشي والمعالجة الكثيرة فسدت صلوة
 تمام الشمس الاثمة السرخس رحمه الله وان احتاج إلى المعالجة لم تفسد صلوة ويكره
 ان يأخذ القملة ويقتلها الكندي فنهأ تحت الحصى في قول أبي حنيفة رج. وروي
 عنه انه لو أخذ قملة او برغوثا فقتلها او دفنها فقد اساء. ولا يبرق في الصلوة
 ويكره ترك الطائفة في الركوع والسجود وهو ان لا يقيم صلبه ويكره الاعتجار و

هو ان يشد راسه بالمنديل ويترك وسط راسه. وكذلك عقص الشعر.
هو ان يجمع شعره على وسط الراس ويشده. ويكره القراءة في غير حالة القيام و
كذلك سدل الثوب في الصلاة وهو ان يجعل الثوب على رأسه او عاتقه
ويرسل جانبيه امامه على صدره. ويكره الصلاة في ازار واحد من غير عذر
ولا بأس بان يصل في ثوب واحد متوشحابه. ويكره لبسة الصماء وهو ان يجعل
الثوب تحت الابطال اليمن ويخرج جانبيه على عاتقه اليسر قالوا ومن صلى في
قباء ينبغي ان يدخل يديه في كفيه ويشده بالمنطقة مخافة السدل. ويكره
ان يصل وبين يديه او فوق راسه او على يمينه او على يساره او في ثوبه تصاوير
وفي البساط روايتان والصحيح انه لا يكره على البساط اذ لم يسجد على التصاوير و
هذا اذا كانت الصورة كبيرة تبدل للناظر من غير تكلف. فان كانت صغيرة او
محموة الراس لا بأس به. ولا بأس بالصلاة على الفرش والبسط واللبود. والصلاة
على الارض او على ما تنبت الارض افضل. ويكره ان يطول الركعة الاولى على
الثانية في التطوع. ويكره تطويل الثانية على الاولى في جميع الصلاة. ويكره تكرار
السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع. ويكره نزع القميص
والقلنسوة ولبسهما ونزع الخف في الصلاة بعجل يسير. ويكره ان يشتم طيبا وان
يروح بثوبه او بمروحة في الصلاة مرة او مرتين ولا يفسد الصلاة ويكره الدخول
في الصلاة وهو مطالب ببول او غائط فان افتتحها وذلك يشغله عن الصلاة قطعها
وان مضى عليها اجزأه وقد اساء. وكذا لو اصابه بعد الافتتاح ويكره ان يحرف
اصابع رجله او يديه عن القبلة في السجود وغيره. وينبغي ان يكون منتهى بصره
الى موضوع سجوده ولا يرفع راسه الى السماء ويكره ان يصل خلف الصخرة اذا وجد

في الصفوف فرجة، ويكره المرويين يدي المصلح. ويد رَأ المصلح المار بين يديه ولا
 يقائله. ويكره أن يصل بين يديه نيام أو قوم يتحدثون في رواية الحسن عن أبي حنيفة
 ر. وفي رواية جامع الصغير قالوا بأس أن يصل إلى ظهر رجل قاعد يتحدث قالوا
 تاويل رواية الحسن إذا رفعوا أصواتهم بالحديث فربما يصير ذلك سببا لقطع الصلوة.
 ويكره أن يصل بين يديه تنورا وكانون فيه نار موقدة لأنه يشبه عبادة النار وأن
 كان بين يديه سراج أو قنديل لا يكره لأنه لا يشبه عبادة النار. ولا بأس أن يصل بين
 يديه أو فوق رأسه مصحف أو سيف معلق أو ما شبه ذلك. ويكره أن يصل وهو يعتمد
 على حائط أو أسطوانة من غير عذر. ولا بأس بذلك في التطوع. ولا بأس أن يصل وفي فيه دماغ
 أو دنانير لا يمنعه عن القراءة وإن منعه عن القراءة لا يجوز صلواته. وكذا الوصل وفي يده مال
 يمسكه ويكره أن لا يضع يديه على ركبتيه في الركوع أو على الأرض في السجود من غير عذر
 وكذا أن يسجد رافعا إحدى قدميه عن الأرض وأن رفعهما لا يجوز صلواته

فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو

إذا صلى ولم يد رَأ ثلث أصابع أو دعا قال إن كان ذلك أول ماسه يستقبل واختلفوا في
 تفسير ذلك قال بعضهم أول ماسه في هذه الصلوة وقال بعضهم أول ماسه في عمره
 وعليه أكثر المشايخ فإن لقي ذلك غير مرة يتحرى ويأخذ بماركن إليه قلبه. فإن وقع تحريم
 على أنه صلى ركعة يضيف إليها أخرى إن كانت الصلوة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد
 سهوه. فإن وقع تحريمه على أنه صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد سهوه. وأن لم يقع تحريم
 على شيء يأخذ بالاقبل في صلوة الفجر يجعل كأنه صلى ركعة فتقعد لاحتمال أنه صلى ركعتين ثم
 يضيف إليها ركعة أخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد سهوه وسجود السهو يتعلق بأشياء
 منها إذا قعد فيما يقام فيه أو قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرد أراد بالقيام إذا استتم

قائماً وكان القيام اقرب فانه لا يعود الى القعدة . وأن لم يكن كذلك قعد ولا سهو
 عليه وفي رواية اذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو يستوى فيه القعدة
 الاولى والثانية وعليه الاعتماد . وأن رفع اليديه من الارض وركبته على الارض ما لم
 يرفعهما يقعد ولا سهو عليه وكذا روى عن ابي يوسف رح . ومنها اذا جهر وهو امام
 فيما يخافت فيه قل ذلك او اكثر . او خافت فيما يجهر فيه قل ذلك او اكثر في ظاهر الرواية
 وفي النودر لا سهو عليه ما لم يخافت مقدار ما يتعلق به جواز الصلوة على الاختلاف
 وهو اية قصيرة عند ابى حنيفة رح . وعندهما ثلث ايات قصارا واية طويلة وذكر
 شمس الائمة الحلواني رح في ظاهر الرواية الجهر والمخافة سواء وفي كل ذلك سهو وان كانت
 كلمة . ولا سهو على المنفرد في شئ من ذلك لانه مخبر بين الجهر والمخافة . وروى ابو سليمان
 رح ان المنفرد اذا ظن انه امام فجهرا كما يجهر الامام يلزمه سجود السهو . ومنها اذا ترك الفاتحة
 في الاولين او احدهما او ترك السورة في الاولين او احدهما يلزمه السهو . ومنها
 اذا قرأ في الاولين او في احدهما الفاتحة ثم الفاتحة ثم السورة . ولو قرأ الفاتحة ثم السورة
 ثم الفاتحة لا سهو عليه . وقيل بانه يلزمه السهو . ولو ترك قراءة التشهد ناسيا في
 القعدة الاولى او في الاخرة وتذكر بعد السلام يلزمه السهو . عن ابي يوسف رح
 في رواية لا سهو عليه . وكذا لو ترك بعض التشهد ساهيا يلزمه السهو في ظاهر الرواية
 قالوا ان كان المصلح اماما ياخذ بقول ابي يوسف رح . وأن لم يكن ياخذ بقول محمد رح . ومن
 عليه السهو يصل على النبي عليه الصلوة والسلام في القعدة الاولى في قول ابى حنيفة و
 ابي يوسف رح . وفي قول محمد رح في القعدة الثانية . والاحوط ان يصل في القعدتين
 ولا يلزمه السهو بتكرار التشهد في القعدة الثانية واو بدأ بالسورة ساهيا فلما قرأ
 البعض تذكر فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد للسهو . . وان قرأ اكثر الفاتحة ونسي

الباقي لسهو عليه وإن بقى الأكثر فعليه السهو ما ما كان أو منفرداً وإن لم يبق
 الفائحة في الشفع الثاني لسهو عليه في ظاهر الرواية. ولو قرأ الفاتحة أو آية من
 القرآن في القعدة أو في الركوع أو في السجود أو قرأ التشهد في الركوع أو في السجود
 كان عليه السهو. ولو زاد في القعدة الأولى على التشهد وقال اللهم صل على محمد
 يلزمه السهو. ولو قعد في الثانية قد رالتشهد ونسي قراءة التشهد ثم تذكر
 وقرأ فيه روايتان عن أبي يوسف رجح في رواية لسهو عليه إذا ترك القعدة الأولى
 من ذوات الأربع أو الثلث يلزمه السهو ولو ترك في التطوع لا تفسد صلاته
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجح ويلزمه السهو. ولو ترك القنوت تذكر في القعدة
 أو بعد ما قام من الركوع لا يفتت وعليه السهو. ولو سهى عن تكبيرات العيد يلزم
 السهو. ولو زاد في صلوته ركوعاً أو سجوداً لا تفسد صلوته ويلزمه السهو. ولو
 افتتح الصلاة ثم شك أنه هل كبر للافتتاح ثم تذكر أنه كبر أن شغله التفكير عن
 أداء شيء من الصلاة كان عليه السهو والأفلا ولو شك في تكبيرة الافتتاح فاعاد
 التكبير والثناء ثم تذكر كان عليه السهو ولا يكون الثانية استقبلاً لا وقطعاً للأول
 ولو افتتح الظهر ثم نسي فظن أنه في العصر فصل ركعة أو أكثر ثم تذكر أنه كان في
 الظهر لسهو عليه لأن تفكره لم يشغله عن أداء ركن. ولو شك في ركوعه أو سجوده
 وطال تفكره كان عليه السهو. ولو صلى وحده فسبقه الحدث فذهب ليتوضأ
 ثم شك أنه صلى ثلثاً أو أربعاً وشغله ذلك عن وضوئه ساعة ثم استيقن قائم وضوئه
 فعليه السهو لأنه في حرمة الصلاة وكان الشك في هذه الحالة بمنزلة الشك في
 حالة الأداء. ولو شك في ذلك بعد ما سلم تسليمه واحدة ثم استيقن بتمام الصلاة
 لا يلزمه السهو لأنه شك بعد الخروج من الصلاة وإن شك في ذلك بعد ما قعد

قد رالتشهد وشغله الشك عن السلام ثم تدكر فيسلم كان عليه السهو. وإن
 افتتح الصلوة فقرأ التشهد في نيامه قبل أن يشرع في قراءة الفاتحة عامداً
 أو ساهياً لا سهو عليه. وإن جهراً بالتعوز أو بالتسمية أو بالتأمين لا سهو عليه.
 وإن قرأ في الأولين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب له أن يقرأ الفاتحة في الشفع
 الثاني إن شاء وإن قرأها لا يكون قضاء. وإن ترك السورة في الأولين قضاءً
 وعليه السهو قرأ في الآخرين أو لم يقرأ وإذا قرأها قال أبو حنيفة رَجَّحَ يَجْهَرُ بِقَرَأَةِ
 السورة ولا يَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ الفاتحة. رجل صلى بقوم فلما صلى ركعتين وسجد
 السجدة الثانية شك أنه صلى ركعة أو ركعتين أو شك في الثالثة أو الرابعة
 فلمحظ إلى من خلفه ليعلم أنهم إن قاموا قام وان قعدوا قعد وتعمد بذلك قالوا
 لا بأس به ولا سهو عليه ولا يجب السهو بترك رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح. ولا
 بترك ثلث الافتتاح والتعوز والتأمين. ولا بترك التسمية في الركعة الأولى ولا بترك
 سمح الله لمن حمد وربنا لك الحمد. ولا بترك تكبيرات الركوع والسجود ولا بترك
 التسبيحات في الركوع والسجود ولا بترك رفع اليدين في تكبيرات العيدين وتكبيرات
 الافتتاح. إذا قرأ الفاتحة الأحرفاً أو قرأ أكثرها ثم أعادها ساهياً فهو بمنزلة ما لو
 قرأها مرتين. ولو قرأ الفاتحة مرتين في الثالثة أو الرابعة ساهياً لا سهو عليه
 ولو لم يقرأ شيئاً من القرآن في الشفع الثاني ولم يسبح عن أبي حنيفة رَجَّحَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّكَ
 مُتَعَمِّلٌ فَقَدْ أَسَاءَ. وإن كان ساهياً كان عليه سجود السهو. ورَوَى أَبُو يُوسُفَ
 عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَّحَ أَنَّهُ أَخْرَجَ عَلَيْهِ فِي الْعَمْدِ وَالْإِسْجُودِ فِي السُّهُوِّ عَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ. وَ
 مِنْ عِبَائِهِ سَجُودُ السُّهُوِّ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ بَعْدَ مَا قَعَدَ
 قَدْ رَأَى التَّشَهُّدَ سَقَطَ عَنْهُ سَجْدَةُ السُّهُوِّ وَكَذَا النَّوَاسِرُ. وَقَضَاءُ الْفَاتِحَةِ ثَلَاثُ سَجَدٍ

حتى اجرت الشمس. وكذا في الجمعة اذا خرج وقتها وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد
 السلام يسقط السهو. أقضى بامام سلم عليه سجود السهو وان سجد الامام للسهو
 صح الاقتداء والافلا. وعند محمد رجع يصح الاقتداء على كل حال اذا لم يسجد
 الامام للسهو ولا يسجد المقتدى. اذا سلم المصلي عن يساره قبل السلام عن يمينه لا سهو
 عليه ويسلم عن يمينه. اذا قعد على الرابعة قدر التشهد ثم تنكر بعد السلام انه
 لم يتشهد قال ابو يوسف رجع يعود ويتشهد. وقال زفر بن محمد اذا ترك ايتشهد.
 اذا ترك صلاة الليل ناسيا فضاها في النهار وامر بها وحاشا له ان يصليها عليه
 السهو وينبغي ان يجهر ليكون القاء على وفق الاداء وان ام ليل في صلاة النهار يخاف ولا
 يجهر فان جهر ساهايا كان عليه السهو. ولو ام في التطوع في الليل خاف متعمدا فقد اساء
 وان كان ساهايا فعليه السهو. اذا لم يقرأ بشئ في الشفع الاول نقرأ في الشفع الثاني بغائبة
 الكتاب وسورة ويحمر بهما في قولهم جميعا ويسجد للسهو. اذا آخر السجدة الصلوية او
 سجدة التلاوة عن موضعها كان عليه السهو. اذا سلم المسبوق ساهايا يلزمه السهو
 فيلهذا فاسلم بعد الامام فان سلم مع الامام لا سهو عليه. المصلي اذا ركع ولم يرفع رأسه
 من الركوع حتى خر ساجدا ساهايا يجوز صلوته في قول ابي حنيفة ومحمد رجع وعليه السهو
 اذا اراد على التشهد الاول حرفا ولم يتم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام
 روى الحسن عن ابي حنيفة رجع انه يلزمه السهو. اذا صلى العصر خمسا وقعد في الرابعة
 قدر التشهد قالوا لا يضيف اليها اخرى لان التقل بعد العصر مكروه ولا سهو عليه
 لغوات محله لانه اخر الصلاة وقد انتقل من العصر الى الطوع ولم يتم التطوع. وعن
 محمد رجع انه يضيف اليها السادسة وعليه الاعتماد لان التطوع بعد العصر انما ذكره
 اذا كان عن اختيار اما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره. وكذا اذا البواقي من اراد ان يطوع

في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فالأفضل ان يتمها لما قلنا. اذا بدأ بقراءة السورة في الركعة
 الاولى والثانية فقرأ آخر قاسا بما كان عليه السهو. اذا سلم بعد ما قعد قلد والتشهد ولم يتشهد
 فانه يتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة السهو ثم يتشهد ثم يسلم. اذا نسي التشهد في آخر الصلوة
 فسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة التشهد فلما انقضى البعض سلم قبل اتمام التشهد فسدت
 صلوته في قول ابي يوسف رجع من فعوده الاول ارتفض بالعود الى قراءة التشهد
 فاذا سلم قبل اتمام التشهد تفسد صلوته. وقال محمد رجع لا تفسد صلوته
 لان فعود الاول ما ارتفض كله بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفض بقدر
 ما قرأ اول مرتفض اصلا لان محل قراءة التشهد القعدة فلا ضرورة الى رفضها
 عليه الفتوى. وعن هذا اختلف المشايخ في مسألة لارواية فيها. اذا نسي الفاتحة
 والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فانصب قائما للقراءة ثم ندم فسجد ولم يعد
 الركوع قال بعضهم تفسد صلوته لانه لما انتصب قائما للقراءة ارتفض ركوعه
 فاذا لم يعد الركوع تفسد صلوته وقال بعضهم لا يرتفض كل الركوع اول مرتفض اصلا
 لان الرفض كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأن لم يكن. اذا اراد ان يقرأ فصلوة
 سورة فخطأ فقرأ سورة اخرى لاسهو عليه. اذا شكت في سجود السهو انه سجد
 سجدة او سجدتين وطال تفكره ثم تذكر لاسهو عليه. المسبوق اذا لم يتابع الامام
 في سجود السهو وسها فيما يقضي كراه سجدة واحدة وينتظم الثانية الاولى وان لم يسه
 فيما قضى وخرج عن صلوته سجد السهو الذي كان مع الامام استحيانا. ولو تابع
 الامام في سجود السهو ثم سها فيما يقضي فانه يسجد لسهو. اما سها في صلوته
 ثم احدث تقديم غير قسمها الثلاثة ايضا فسجد الثاني سجدتين كراه ذلك. اذا سلم الفاتحة
 وعليه سهو فقام المسبوق القضاء ما سبق فقرأ ركعة لسهو. اما

للسهر ويتابعه المسبوق في سجود السهر ويقلد معه مفدا التشهد لان انفراد
 لم يتأكد لاجرم لو سجد لا يتابع الامام لان انفراده قد تأكد ثم اذا عاد الى قضاء ما سبق
 قبل التقيد بالسجدة يعيد القيام والركوع لان قيامه وركوعه قبل سجود
 الامام للسهر وانقضى بالمتابعة فلا بد من الاعادة ولا ينبغي للمسبوق ان يقوم
 الى قضاء ما سبق قبل سلام الامام فان قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد
 فالمسئلة على وجه. أما ان كان مسبوقا بركعة او بركتين او بثلاث فان كان مسبوقا
 بركعة ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدرا ما يجوز به الصلوة
 جازت صلوته لو مضى على ذلك. وان لم يقع من قراءته مقدار ذلك بعد فراغ
 الامام من التشهد فمضى على ذلك فسدت صلوته لان قيامه وقراءته قبل
 فراغ الامام من التشهد لم يعتبر فاذا مضى على ذلك فقد ترك من صلوة ركعة
 فلا يجوز وكذا لو كان مسبوقا بركتين لانه ترك القراءة في احديهما ولو كان
 مسبوقا بثلاث ركعات كان عليه فرض القراءة في ركعتين وفرض القيام في ركعة
 فينظر ان كان قام بعد فراغ الامام من التشهد اذ ذقمة وقرأ في الاخرين ما يجوز
 به الصلوة جازت صلوته. وان ركع في الاولى قبل فراغ الامام من التشهد ومضى
 على ذلك فسدت صلوته. رجل صلى المغرب ركعتين وقعد قدر التشهد
 وظن انه اتم الصلوة فسلم ثم قام وكبر ينوي السنة ثم تذكر انه لم يتم للمغرب بعد
 ما سجد للسنة او قبل ذلك فسدت المغرب لانه انتقل الى السنة قبل اكمال
 الفريضة. ولو صلى المغرب ركعتين فسلم ثم تذكر فظن ان صلوته قد فسدت
 فقام وكبر للمغرب ثانيا وصلى ثلثا ان صلى ركعة وقعد قدر التشهد جاز للمغرب
 والا فلا لان نية المغرب ثانيا لم تصح فيبقى في الاولى. فاذا صلى ركعة وقعد ثم الصلوة

والأفلاوان افتتح المغرب وصل ركعة فظن انه يكبر للافتتاح فافتتحها و
صلت ثلاث ركعات جازت صلواته لانه في مرة الثانية قعد على الثانية وهي الثالثة
خفيفة. ولو صلى المغرب ركعتين فظن انه لم يفتتح وصل ثلاث ركعات لا يجوز
صلواته لانه في الاولى ما ذا لم يقعد على راس الاولى في المرة الثانية فقد ترك القعدة
على راس الثالثة ففسد صلواته. اذا صلى الظهر اربعاً وتذكر بعد السلام انه
تركها سجدة فقالوا يستقبل الصلوة فصل اربعاً وسلم وذهب فسدت صلواته
لان نيته استقبال الظهر لم تصح لانه كان في الاولى فصار خلطاً المكتوبة بالنافلة قبل
احمال المكتوبة ففسد صلواته. رجل صلى العشاء وسلم على راس الركعتين على ظن
انها ترويحة او سلم في الظهر على الركعتين على ظن انها لجمعة او للقيم سلم على راس الركعتين
على ظن انه مسافر فيستقبل الصلوة ولو سلم على راس الركعتين على ظن انها رابعة
فانه يمضي على صلواته ويسجد لسهوه لانه في المسائل الثلاث سلم مع علمه انه صلى
ركعتين وكان عامداً في السلام على راس الركعتين فيبطل صلواته. اما في المسئلة الرابعة
سلم على راس الركعتين على ظن انه صلى اربعاً فكان ساهياً فلم يكن عامداً بالسلام على راس
ركعتين فلا يبطل صلواته. وعن محمد رح انه لا ينبغي كمالا لظن انما حدث فانصرف ثم علم
انه لم يسجد وعندهما كان لهما ان يبيع على صلواته ما لم يخرج عن المسجد وعند محمد رح
لا ينبغي فذلك في هذه المسئلة تصلح الاربع لئلا ترفع راسه عن الركوع من الركعة الثالثة فتذكر
انه لم يسجد في الثانية الاسجد واحدة فانه يسجد تلك السجدة ثم يقشده للثانية ثم
يسجد للثالثة سجدة تين ثم يتم صلواته لان عوده الى السجدة المتركة لا يرضى الركوع
ويلزمه السهو لانه اواخر السجدة في الركعة الثانية عن محلها. وان تذكر وهو راكع في
الثالثة انه ترك من الركعة الثانية سجدة فانه يسجد السجدة الثالثة وكذا يقشده

ثم يعود فيصلي الثالثة والرابعة بركوعهما وسجودهما لأنه لما قلنا كونه الركوع
 والركوع قبل رفع الرأس مما يقبل الارتفاض فكان عوده للسجدة المتركة ^{فرضا}
 للركوع غير تفرض بخلاف ما بعد التمام المصلي إذا سلم ناسيا عليه سجدة التلاوة
 فسجد هاثم خرج عن الصلوة قبل أن يقعد قد رالتشهد فسدت صلوته لأن
 العود إلى سجدة التلاوة يرفض القعدة في رواية كالعود إلى السجدة الصلبية يرفض
 القعدة باتفاق الروايات وهو اختيار شمس الأئمة الشيخين ^{رح} أما العود إلى سجود
 السهو لا يرفض القعدة باتفاق الروايات. إذا سلم الإمام وعليه سجدة التلاوة
 فتذكر في مكانه بعد ما تفرق القوم فإنه يسجد للتلاوة ويقعد قد رالتشهد
 فإن سجد للتلاوة ولم يقعد فسدت صلوته لا ارتفاع القعدة ^{وإن} تفسد
 صلوة القوم لانقطاع المتابعة. ^{للسهو} المسافر إذا صلى ركعتين وسها فيهما وسجد ^{للسهو}
 ثم نوى الإقامة صحى نيته وينقلب فرضه أربعاء ولو صلى الرجل ركعتين ^{نطوع}
 وسها فيهما وسجد للسهو نارا إذا نوى عليهما ركعتين لا يبيح من عليه السهو
 إذا سلم وهو يريد أن لا يسجد للسهو كان عليه أن يسجد ونيته باطلة. رجل
 ترك من صلاته سجدة صلبية وسجدة للتلاوة فسلم وهوذا كرا أحد ^{للسهو}هما فسدت
 صلاته كانت المذكورة صلبية أو تلاوة. وعن أبي يوسف ^{رح} أن كان ناسيا
 للتلاوة وذكر الصلبية فكذلك. وإن كان على العكس لا تفسد صلاته ولو سلم
 وهوذا كرا أنه قعد قد رالتشهد لكنه لم يقرأ التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة
 للتلاوة لا يعود لأنه سلام عمد وصلوته تامة لأنه لم يترك ركنا. وكذا لو سلم
 وهوذا كرا أن عليه سجدة التلاوة ثم تذكر أنه لم يبتدئ تشهد فإنه لا يعود للتشهد ولا
 يسجد للتلاوة وصلوته تامة المصلي إذا نسي سجدة التلاوة في موضعها ثم

ذكرها في الركوع أو في السجود أو في القعود فإنه يخرجها ساجدا ثم يعود إلى ما كان فيه فيعيد استحياسا. وإن لم يعد جازت صلوته وإن أخرها إلى آخر صلوته إجراء لان الصلوة واحدة. وإن كان أما ما وصل في ركعة وترك منها سجدة فصل في ركعة أخرى وسجد لها فتذكر المتركة في السجود فإنه يرفع رأسه من السجود ويسجد المتركة ثم يعيد ما كان فيها لأنها ارتفعت فيعيدها استحياسا. فأما ما قبل ذلك إلى المتركة هل ترتفع إن كان ما تخلل بين المتركة وبين التي تذكر فيها ركعة تامة لا ترتفع باتفاق الروايات فلا يلزمه إعادة ذلك. وإن لم يكن ركعة تامة فكذلك في ظاهر الرواية. وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله يرتفع إذا قرأ في التسع الثانية من الظهر والعصر والعشاء الفاتحة والسورة ساهيا لسهو عليه. قرأ في صلاة الجمعة سورة السجدة وسجد لها ثم قام وقرا الفاتحة وقرأت تجاة جنوبهم لسهو عليه لأنه لم يقرأ الفاتحة مرتين على الولا.

فصل فيما يفسد الصلوة

المفسد للصلوة نوعان فعل وقول. أما الأول إذا حدث في صلوته من بول أو غائط أو ريح أو رعاف متعدد فسدت صلوته وإن سبقه الحدث ولم يتعد إن كان حدثا موجبه الفسل فكذلك وإن كان موجبه الوضوء فإن كان بفعل الأدمي فكذلك وإن لم يكن بفعل الأدمي لا يفسد الصلوة بل يتوضأ ويبدئ إذا كان على يده دمل أو جراحة أو بثرة فغزها بيده عدل فسال منه الدم فسدت صلوته لأنه تعدل الحدث. وإن لم يغزها لكنها انشقت بإصاصة اليد أو الثوب في الركوع أو السجود وسال منه الدم فسدت صلوته في قول أبي حنيفة ومحمد وهو بمنزلة ما لو رماء إنسان بدنة لوجهة. وفيه خلاف علقوا عليه.

ربح تفسد صلوته ويمنع البناء. كذا الوسط من السقف حجارا وخشب على المصلي
 بشيء انسان فادماه. وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي او وضع جبهته على الارض
 في السجود فسال منه الدم من غير قصد فسدت صلوته عندهما. وقيل تفسد عند الكل
 لان الاحتراز عنه ممكن فلا الميحة صار كانه تعمد ذلك. وكذا لو كان تحت شجرة
 فسقطت منها ثمرة فخرجته. وان لم يصبه الحدث لكنه فعل فعلا ليس من افعال الصلوة
 ان كان كثيرا له منه يد تفسد صلوته. وان كان يسيرا لا تفسد صلوته واختلفوا في
 القلة والكثرة. قال بعضهم كل ما يقام باليدين فهو كثير. وما يقام بيد واحدة فهو يسير
 ما لم يتكرر فعليه هذا القول المصلي اذا ضرب رابته مرة او مرتين لا تفسد صلوته لان
 الضرب يتم بيد واحدة. وان ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة تفسد صلوته ولو كان
 فصلوة الظهر والنفل اربع ركعات فضربها في كل ركعة مرة او مرتين لا تفسد صلوته وان
 ضربها ثلث مرات في ركعة واحدة تفسد صلوته. وكذا لو انتقض من عمامته كور فسواء
 مرة او مرتين لا تفسد لان ذلك يحصل بيد واحدة. وان تعمد فسدت صلوته لانه لا يحصل
 بيد واحدة. وكذا المرأة اذا تحمرت فسدت صلوتها. ولو اغلق الباب لا تفسد صلوته لان
 ذلك يحصل بفعلين با دخال اليد في المغلاق ثم شد المغلاق. وان افتح الباب المغلاق
 فسدت صلوته لانه يحتاج الى ادخال اليد في المغلاق ثم تحريك المغلاق وقت
 الفتح ثم اخراج المغلاق من موضع الشد. ولو شد السراويل تفسد صلوته
 لانه يحتاج الى استعمال اليدين. وان حل الارار لا تفسد لانه يتم بيد واحدة
 من غير تكرار الفعل. وكذا لو زرع القميص تفسد ولو حل لا تفسد. ولو رفع العمامة
 ووضعها على الارض او رفعها من الارض ووضعها على الراس لا تفسد لانه يتم بيد
 واحدة من غير تكرار. ولو نزع القميص لا تفسد. ولو نزع القميص بفسد. ولو

تغل اوخلع نعليه لا تقصد لانه لا يحتاج اليدين ولا الى المعالجة ولوليس
 الخفين فسدت صلواته لانه لا يتم بيد واحدة. ولو اجم دابته او اسرجها او
 نزع السرج فسدت صلواته وان امسكها اوخلع اللجام لا تقصد ولو لبس قلنسوة
 او بيضة او نزعها لا تقصد. وان رمى طير لم تقصد صلواته قيل هذا اذا كان
 انحر في يده اما اذا اخذ الحجر من الارض ورمى طيرا تقصد صلواته. ولو تروح بمروحة
 او بكمد لا تقصد صلواته وقد مر قبل هذا. وان اكل او شرب عامدا او ناسيا فسدت
 صلواته لانه ليس من اعمال الصلوة وهو كثير لانه عمل اليد والفم والاسنان. و
 ان ابتلع شيئا بين اسنانه في الكتاب انه لا تقصد الصلوة ولم يفصل قيل هذا اذا
 كان قليلا فان كان كثيرا يقصد الصلوة. ثم اختلفوا في القلة والكثرة. بعضهم قد
 القليل بما دون الحصة وسوى بينها وبين الصوم. وقال بعضهم ماد وزملا
 الفم لا يقصد الصلوة وفرق بين الصلوة وبين الصوم. وان ضرب انسانا بسوط او
 بيد فسدت صلواته. وان تقلد سيفا او نزع لا تقصد صلواته. وكذا اذا تردى
 برداء او حمل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل صبيا او ثوبا على عاتقه لم تقصد صلواته
 وان كان ثقila يتحمل بالاجرم مقابلته فسدت صلواته وان دفع الماريين يد يده بوسه
 او بيد لا تقصد صلواته وان رمى بسهم فسدت صلواته لانه كثير قالوا هذا اذا اخذ
 القوس والسهم ووضع السهم على الوتر ورمى به. فاما اذا كان القوس في يده و
 على الوتر فرمى لا تقصد صلواته. ولو ركب الدابة فسدت صلواته لانه لا يتم
 الا باليدين. وان نزل من الدابة لم تقصد لان النزول ممكن بدون استعمال
 اليدين بان يجعل رجلينه من جانب وي طرح نفسه على الارض. قالوا هذان
 يشكل بما اذا حمله غيره ووضع على السرج فان صلواته تقصد. ويمكن ان يحجب

عن هذا فيقال ان فعل غيره انتقل اليه فصار كأنه هو الذي يدرك بنفسه. وهذا على قول
 من يقلل الكثير يعمل الدين. وهو اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح. وقال
 بعضهم ان كان بحال لوراه انسان ليستيقن انه ليس في صلوة فهو كثير. وان كان يشك
 انه في الصلوة او ليس في الصلوة فهو يسير. وهذا اختيار العامة. وقال بعضهم بفوض ذلك
 الى رأى المصلي ان يستفيحه واستكثره فهو كثير والا فلا. قال الشيخ الامام شمس الائمة
 المحلواي رح هذا القول اقرب الى مذهب ابي حنيفة رح لانه في جنس هذه المسائل لا يقدر
 تقدير ابل يفوض ذلك الى رأى المبتلي به. ولو حول المصلي وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت
 صلوته. وكذا لو تقدم على الامام من غير عذر. ولو كان في الصحراء فتأخر عن موضع قيامه
 فسدت صلوته. قال الامام ابو علي النسي في رح لا تنفسد صلوته ما لم يتأخر مقدار سجود
 من خلفه وكذا عن يمينه او عن يساره بقدر ما قلنا كما في وجه القبلة. المرأة اذا ظنت
 انها احدثت فاستدبرت القبلة قالوا ان نزلت عن مصلاتها فسد صلوتها. وليس
 البت لها كالسجد للرجل. وقال القاضي ابو علي النسي في رح لا تنفسد صلوتها والبيت لها
 كالسجد للرجل ولو كان المقتدى على يمين الامام فحاء ثالث واجتذب المؤتم الى نفسه
 بعد ما كبر الثالث او قبله لم تفسد صلوة المؤتم. وقال بعضهم اذا احزن به قبل التكبير
 تفسد محاذاة المرأة الرجل في صلوة مشتركة شركة التحريمة والاداء تفسد صلوة الرجل
 قلت محاذاة المرأة او كثرت بالغة كانت المرأة او صغيرة عاقلة لان العاقلة من اهل
 الصلوة تناب عليها. اقتدت بامام نوي. امامتها في الفريضة او اقتدت متطوعة
 للفترض فان قامت يجنب امام نوي امامتها وكبرت مع الامام لم ينقض تحريمه الامام
 هو الصحيح. وان تقدمت على الامام وانمت به لم تفسد صلوة الامام. وجد المحاذاة ان
 يحاذي عصومنها عضو من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل محاذيها اسفل

منها او خللها ان كان يحاذي الرجل شيئا منها تفسد صلوته . ويصح اقتداء المراقب بالرجل
 في صلوة الجمعة وان لم ينو امامتها . وكذا يصح اقتداء القاري بالامي من غير ان ينوي
 امامته حتى تفسد صلوة الامي . المراقبة اذا صلت بغير قناع جاز . وكذا الامة البالغة
 اذا صلت بغير قناع جاز . فان اعتقت البالغة في خلال الصلوة فسدت من ساعتها
 جازت صلوتها . وانما اذا افتتح الصلوة عاريا ثم وجد الثوب في خلال الصلوة تفسد
 صلوته ولا يبني اذا سبقه حدث في الصلوة فمكث ساعة بعد الحدث ولم ينصرف فسدت
 صلوته وهذه جملة مسائل احدها هذه . ومنها اذا اصاب الثوب او البدن نجاسة
 اكثر من قدر الدرهم من برجلته . ومنها اذا طرح المقدى في الزحمة امام الامام او في
 صف النساء او في مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرحوا ازاره او استطعن المصلي ثوبه
 وانكشف عورته ففيما اذا تعد ذلك فسدت صلوته قل ذلك او اكثر . وان لم يتعد
 فان سجد مع ذلك او ركع فسدت صلوته علم بذلك او لم يعلم . وان لم يؤدركنا ومكث
 فان كان بعد ركعة تفسد في قولهم . وان وجد سبيلا من التباعد عنها فمكث من غير عذر
 اختلفت الروايات فيه وظاهر الرواية عن محمد ربح ان صلوته تفسد . وقيل قول ابي حنيفة
 ربح في هذا كقول محمد ربح . وان تجلس ثوبه او بدنه بحدثه بان رعب فاصاب الرعاف
 ثوبه او بدنه ان كان قابلا فصل فيهما جاز . وان كانت كثيرة وليس معه ثوب اخر
 فانه ينصرف ويتوضأ ويغسل النجاسة ويبني على صلوته لان الشرع جواز البناء في
 الرعاف مع انه يصيب ذلك جسده وثوبه فلا يمنع البناء المصلي اذا خاف سبق الحدث
 فانصرف فسبقة الحدث في الطريق لا يجوز له البناء في قول ابي حنيفة ومحمد ربح . ولو
 سبقه الحدث في الصلوة فانصرف ليتوضأ ثم احدث متعمدا لا يجوز له البناء
 ولو تمهقه في صلوته قبل التشهد لم يفسد صلوته . كما لو احدث متعمدا . ولو

قهقه بعد التشهد او بعد ما عاد الى سجود السهو ينتقض طهارته ولا تقصد
 صلوته. وبعد ما عاد الى سجدة التلاوة ينتقض طهارته وتفسد صلوته لما مر
 قبل هذا. اذا حدث الامام فقدم محدثا او جنبا او امرأة او صبيا او مجنونا او كافرا
 وخرج من المسجد فسدت صلوة الكل. وان لم يخرج الامام من المسجد حتى
 قدم هؤلاء رجلا يصلح للامامة ان قدم المحدث او الجنب متوضئا صحيحا
 ولا يصح تقديم غيرهما. الامي اذا تعلم القرآن فسدت صلوته. وكذا اذا قام القارئ
 بجنب الامي يصل صلوة الامي تفسد صلوة الامي. وقال ابو يوسف ومحمد
 ان تعلم الامي بعد ما قعد قد بالتشهد لا تفسد صلوته. وان تعلم الامي بعدما
 سلم عليه سهوا لا تفسد صلوته عند الكل. ولو تعلم بطلان ما سلم ثم تدك سجدة
 التلاوة فسدت صلوته في قول ابي حنيفة ر.ج. ولو كانت السجدة صلبية فسدت
 صلوته عند الكل. ولو كان الامي مقيدا بالقاري فتعلم القرآن في وسط الصلوة
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر.ج. لا تفسد صلوته القاري اذا وجد
 الثوب في صلوته تفسد صلوته وكذلك صاحب الحجج السائل اذا انقطع دمه
 او خرج الوقت في خلال الصلوة والتميم اذا وجل الماء وما سمع الخف اذا انقضت
 مدة مسحه وصاحب الجبرة اذا سقطت الجبرة في الصلوة عن براء فسدت صلوته
 رجل صلى اربع ركعات تطوعا ولم يقعد على الثانية لم تفسد صلوته استحسانا. ولو
 في ست ركعات او ثمان ركعات ولم يقعد الا في اخرهن اختلف المشايخ فيه
 قال بعضهم تفسد صلوته قياسا واستحسانا. وقال بعضهم هذا والاول سواء
 مصليا الجمعة اذا خرج وقتها فسدت صلوته وهو ما تقدم سواء المرأة اذا ارضعت
 ولد لها في الصلوة تفسد صلوتها. ولو جاء الصبي وارثا من ثديها وهي كارهة

فنزل لبنها فسدت صلواتها. وأن مصرصة أو مصتين ولم ينزل لبنها لم تفسد
 صلواتها. وأن مصرثلاث مصات تفسد صلواتها نزل اللبن أو لم ينزل. إذا قرأ المصلي
 من المصحف فسدت صلواته في قول أبي حنيفة رج. ولو نظره المصحف والمحراب
 فهم ولم يقرأ لا تفسد صلواته وهو الصحيح. ولو قرأ من الإنجيل أو التوراة أو الزبور
 وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسدت صلواته. وكذا لو انشد شعرا فيه تسبيح
 أو تهليل فسدت صلواته. ولو أغنى على المصلي أو جن فسدت صلواته. ولو كانت
 المرأة في الصلاة فجاء معها زوجها بين الفخذين فسدت صلواتها وإن لم ينزل منها بلية
 وكذا لو قبلها بشهوة أو غير شهوة أو مسها بشهوة. ولو نظرت إلى فرج المطلقة طلاقا
 رجعيًا عن شهوة يصير رجعا ولا تفسد صلواته في رواية. وكذا لو نظرت إلى فرج
 امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وابنتها ولا تفسد صلواته في رواية. ولو صلى الرجل في
 قميص محلول الجيب فوقع بصره في الركوع والسجود على فرجه ذكرنا أنه لا تفسد صلواته
 وفي رواية تفسد وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رج. ولو نظرت
 انسان من تحت القميص ورأى عورة المصلي لا تفسد صلواته. ولو قبلت المصلي امرأة
 ولم يسترها لم تفسد صلواته. إذا نام المصلي مضطجعا متعمدا فسدت صلواته. ولو نكس
 في الصلاة ولم يتعمد فمال نفسه حتى اضطجع لاختلافوا فيه. قال بعضهم ينتقض طهارته
 ولا تفسد صلواته وله أن يتوضأ ويسبى. وقال بعضهم لا تفسد صلواته ولا ينتقض
 طهارته كالونام في السجود. ولو نام في ركوعه أو سجوده إن لم يتعمد ذلك لا تفسد صلواته
 وإن تعمد فسدت في السجود ولا تفسد في الركوع. ولو كتب على يد أو في الهواء أو شيء
 لا يستعين لم تفسد صلواته. وإن كتب على الأرض مستبينا فسدت صلواته إذا كثرت
 ولو مضغ غلغا فسدت صلواته إذا كثرت. ولو أخذ من الخارج سمسمه واستعملها فسدت

صلوته في رواية. ولو كان فيه هليجة فلا كها فسدت صلوته وان لم يلكها
 فدخل في جوفه منها شيء يسير لم يفسد صلوته. وكذا لو ابتلع وما خرج من بين اسنانه
 لم يفسد صلوته اذا لم يكن ملا الفم. وكذا الوقاء اقل من ملا الفم فعاد الى جوفه وهو لا يملك
 امساكه لا يفسد صلوته. ولو ادهن راسه وكحيتة او اكنحل او جعل ماء الورد على
 راسه فسدت صلوته قيل هذا اذا تناول القارورة فصا الدهن عليه.
 ولو كان في يده فمسخ براسه او بليجته لم يفسد صلوته. ولو سلم انسان على المصل^{شار} فاعاد
 لود السلام براسه او بيده او اصبعه لا يفسد صلوته. ولو صاح المصل^{شار} رجلا بريد
 التسليم فسدت صلوته. ولو نتف سعة او شعرتين مرة او مرتين لا يفسد وان نتف
 ثلاث مرات يفسد صلوته. وكذا لو قتل الفيلة حرارا متداركا فسدت صلوته
 ولو مشى في صلوته مقدار صف واحد لم يفسد صلوته. ولو كان مقدار صفين ان مشى
 دفعة واحدة فسدت صلوته. وان مشى الى صف ووقف ثم مشى الى صف لا يفسد
 صلوته. ولو رفع المصل من مقامه ثم وضع من غير ان يحول عن القبلة لا يفسد
 صلوته. ولو طلب من المصل انسان شيئا فاومى المصل براسه بسم او اراء انسان
 درهما وقال اجيد هو فاومى براسه بنعم لا يفسد صلوته. ولو رفع المصل الثقيلة
 المسرجة لا يفسد صلوته. ولو تفكر في صلوته ففد كرجل يثاوشعرا او انشاء
 كلاما عربيا ولم يذكر ذلك بلسانه لم يفسد صلوته. ولو انكشف ربع شعر المرأة او ساقها
 في الصلوة فسدت صلوتها. والمعتبر في افساد الصلوة ان يكشف ما فوق الاذنين
 لاما تحتها وهو الصحيح. وفي حرمة النظر تسوي بينهما هو الصحيح. وقال ابو يوسف
 ربح ساقها ليس بعورة. وذراعها كبطنها في ظاهر الرواية. وعن ابي يوسف وهو رواية
 عن ابي حنيفة ربح ذراعها ليس بعورة حتى لو صلت أخرة وذراعها مكشوفتان جازت

صلواتها وفي قد مهاروا يتان والصحيح ان انكشاف ربيع القدم يمنع الصلوة. والكف
 والوجه ليس بعورة. وركبة الرجل والمرأة عورة وهو عضو على حدة. وانكشاف ربيعها
 يمنع الصلوة. وفي رواية الركبة مع الفخذ عضو واحد وكذا الذراع مع الخصيتين عضوان
 مختلفان في رواية وفي رواية عضو واحد ان انكشف ربيعها جميعا يمنع الصلوة والصحيح
 هو الاول. المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فانكشفت عورته في الوضوء او
 كشفها هو قال القاضي الامام الاجل ابو علي النسيفي رح ان لم يجد بدا من ذلك لم
 تفسد صلواته. وان وجد منه بدا بان تمكن من الاستنجاء وغسل موضع النجاسة
 تحت القميص فايدى عورته فسدت صلواته. وكذا المرأة اذا سبقها الحدث
 في الصلوة واحتاجت الى البناء لها ان تكشف عورتها واعضاءها في الوضوء و
 تغسل اذا لم تجد بدا من ذلك. وقال بعضهم المصلي اذا كشف العورة في وضوئه
 يستقبل للصلوة ولا يسن. وكذا المرأة كما لو كشف العورة في الصلوة تفسد صلواته
 والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة منصوص عليه مع انها تكشف عورتها
 في الوضوء ظاهرا وليس هذا كما لو كشف العورة في الصلوة الا نرى ان من سبقه
 الحدث في الصلوة ينزع خفيه ويتوضأ. ولو نزع خفيه في الصلوة تفسد صلواته
 وكذلك ما سح الخف اذا انقضت مدة مسحه في الصلوة تفسد صلواته. وسبقه
 الحدث في الصلوة فذهب للوضوء ثم انقضت مدة مسحه كان له ان ينزع خفيه
 ويتوضأ ويسن. ولو صلى رجل مكشوف الرأس وهو يجد عمامة ان كان يرى وجهه
 التذلل والتضرع لا بأس به. وان كان على وجهه التهاون يكره. ولو صلى رافعا
 كفيه الى المرافقين كره. من سبقه الحدث في الصلوة له ان يستقي الماء من الشربوض
 ويسن اذا لم يكن عند ماء آخر. وفكر الكرخي والقدرى رح ان الاستنجاء يسهل في البناء

ولو انتهى النهر فيه ماء فجاوز عنه النهر أخراً فإنه يستقبل الصلاة. ولو سبقه
 الحدث في الصلاة ذهب ليتوضأ فوجد الدلو منخراً فأنجزه فإنه يستقبل
 الصلاة. ولو سبقه الحدث بقرية بئر فذهب إلى الماء قالوا إن كان مؤنة النزع
 والاستقاء أقل من مؤنة الذهاب إلى الماء فإنه يسقى والأند ذهب إلى الماء المصلحة
 إذا قام ملاً الفم ينتقض طهارته ولا تفسد صلوته وله أن يتوضأ ويبنى وإن قام
 أقل من ملاً الفم لا ينتقض طهارته ولا تفسد صلوته. وإن قام ملاً الفم ثم ابتلعه
 ولم ينجسه وهو يقدر على أن يمججه تفسد صلوته وإن لم يكن ملاً الفم لا تفسد
 صلوته في قول أبي يوسف رجع وتفسد في قول محمد رجع والأحوط قوله. الإمام إذا
 حصر من القراءة ما استخلف غيره قبل أن يقرأ مقدراً ما يجوز به أصلاً جاز في قول
 أبي حنيفة رجع ولا تفسد صلوته. وأما المفسد من حث القول إذا تكلم في صلوته
 عاماً أو ناسياً أو نائماً يسيراً أو كثيراً قبل أن يقعد قدر المشتهد فسدت صلوته
 وكذا إذا سلم على إنسان أو رد السلام. ولو أراد أن يسلم على أحد ساهياً فقال السلام
 ثم علم فسكت تفسد صلوته. ولو بكى في صلوته فإن سال دمه من غير صوت
 لا تفسد صلوته. وإن ارتفع صوته فحصل به حروف إن كان من ذكر الجنة والنار
 ثم تفسد صلوته. وإن كان من وجع أو مصيبة تفسد صلوته. وكذا لو قال أف
 أو تف أو لن في صلوته فقال أه أو أه تفسد صلوته إن كان من وجع أو مصيبة
 وإن كان به عرض لا يمكنه الامتناع عنه عن محمد رجع أنه قال لا تفسد صلوته
 لأن ما لا يمكنه الامتناع عنه يكون عفواً. كما لو عطس وحصل به حروف أو
 نجس أو تباوب فأرتفع صوته فحصل به حروف لم تفسد صلوته. ولو لدغته
 عقده أو داه أو داه أو داه قال الشيخ الإمام الأجل أبو بكر محمد بن

الفضل رح تفسد صلوته ويكون بمنزلة الانين. وهكذا روي عن ابي حنيفة رح وقيل
 لا تفسد لانه ليس من كلام الناس وان تنحى عن ان كان بعد ولا تفسد صلوته وان كان
 بغير عذر تفسد صلوته. ولو عطس رجل فقال المصلي يرحمك الله فسدت صلوته
 لانه خاطبه. ولو عطس المصلي فقال له رجل يرحمك الله فقال للمصلي امين فسدت صلوته لانه
 اجابه. ولو كان يجنب المصلي العاطس رجل آخر في صلوة فلما عطس المصلي فقال له رجل
 ليس في صلوة يرحمك الله وقال المصليان امين فسدت صلوة العاطس لانه اجابه
 ولا تفسد صلوة غير العاطس لان تامينه ليس بجواب. ولو عطس المصلي فقال له رجل
 في الصلوة الحمد لله روي عن محمد رح انه قال لا تفسد صلوته وان اراد به الجواب وان
 قال يرحمك الله فسدت صلوته لان الاول تحيد وليس بجواب. ولو عطس المصلي
 ينبغي ان يسكت فان قال الحمد لله لا تفسد صلوته لان هذا ليس بخطاب من
 العاطس غيره. ولو قال يرحمك الله فسدت صلوته وينبغي ان لا تفسد كما لو دعا
 بدعاء آخر المصلي اذا فتح على من ليس في الصلوة ان اراد به قراءة القرآن لا تفسد صلوته
 عند الكل. وان اراد به تعليم ذلك الرجل تفسد صلوته لانه ليس من اعمال
 الصلوة ثم هل تفسد صلوته بالفتح مرة او يشترط فيه التكرار فيه روايتان
 والاصح ان لا يشترط وان فتح على المصلي رجل ليس في الصلوة فاخذ المصلي
 بفتحه فسدت صلوته لانه تعلم. وان فتح المصلي على امامه ان كان ذلك قبل ان يقرأ
 مقدما يجوز به الصلوة ولم ينتقل الامام الى آية اخرى جاز ولا تفسد صلوته
 اخذ الامام بفتحه ولم ياخذ. وان كان ذلك بعد ما قرأ مقدما يجوز به الصلوة
 فان انتقل الامام الى آية اخرى لا ينبغي ان يفتح. فان فتح واراد به التعليم
 فسدت صلوته وان اخذ الامام بفتحه تفسد صلوة الكل وان قرأ الامام مقدما

ما تجوز به الصلوة الا انه توقف ولم ينتقل الى آية اخرى حتى فتح المقتدى باختلافوا
 فيه. والصحيح انه لا تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بفتحها لا تفسد
 صلواتهم. ولا ينبغي للمقتدى ان يفتح قبل الاستفتاح ولا للامام ان يلجئ
 المقتدى الى الفتح لكنه يركع ان كان قد رآه ما تجوز به الصلوة او ينتقل الى آية
 اخرى. المصلحة اذا خبر بخبر يسيرة فقال الحمد لله واخبر بامر عجيب فقال سبحان
 الله او بخبر يهوله فقال لا اله الا الله او قال الله اكبر ان لم يرد به الجواب لم تفسد
 صلوته في قولهم جميعا وان اراد به الجواب فسدت صلوته في قول اي خيفة
 ومحمد ربح. وقيل لو قال لا اله الا الله او قال وصلى الله على محمد او قال الله اكبر
 لا تفسد صلوته في قولهم. ولو اخبر بمصيبة او بخبر يسوء فقال ان الله وانا
 اليه راجعون ان اراد به قراءة القرآن دون الجواب لا تفسد صلوته في قولهم
 وان اراد به الجواب قال بعضهم تفسد صلوته عند الكل وهو ظاهر ولو
 كان بين يديه كتاب موضوع وعند رجل اسمه يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب
 بقوة او رجل اسمه موسى فقال وما تلك بيمينك يا موسى او كان في السفينة
 وابنه خارج عنها فقال يا بني اركب معنا ان قصد به قراءة القرآن لم تفسد
 صلوته بالاتفاق. وان قصد به الخطاب تفسد في قولهم. ولو قال انا ربكم الاعلى
 واراد به الاخبار عن نفسه كما قال فرعون عليه اللعنة يصير كافرا وتبطل
 صلوته. ولو قيل للمصلحة من ابن جثت فقال المصلحة بئر معطلة وقصر مشيد ان اراد به الجواب
 تفسد صلوته والا فلا لوقوع الباب على المصلحة ونودي من الخارج فقال من دخل كما زامنا و
 اراد به الجواب والاذن بالدخول تفسد صلوته وان سبح يريد به اعلام انه في الصلوة لا تفسد
 صلوته ولو قال رجل بين يدي المصلحة مع الله اخرج فقال المصلحة لا اله الا الله ان اراد

به الجواب تفسد صلوته. ولو قال المصلح اللهم اغفر لي أو قال اللهم اغفر لوالدي أو قال
 للمؤمنين والمؤمنات لا تفسد صلوته. ولو قال اللهم اغفر لحي قال شمس الأئمة الحواشي
 رح لا تفسد صلوته. وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح تفسد صلوته .
 ولو قال اللهم اغفر لحي أو لخاله تفسد صلوته. ولو قال اللهم ارزقني أو قال اللهم ارزقني
 جنتك أو رزيتك لا تفسد صلوته. وكذا لو قال اللهم ارزقني الحج. ولو قال اللهم اقض
 ديني تفسد صلوته. ولو رأى الهلال في الصلوة فقال ربي وربك الله تفسد صلوته
 وكذا الولي الحاج في صلوته تفسد صلوته. ولو قال في الصلوة في أيام التشريق الله أكبر
 لا تفسد صلوته ولو أذن في الصلوة وأراد به الأذان فسدت صلوته في قول أبي حنيفة
 رح. وقال أبو يوسف رح لا تفسد صلوته حتى يقول حي على الصلوة حي على الفلاح وكذا
 إذا سمع الأذان في الصلوة فقال المصلح مثل ما قال المؤذن وأراد به جواب الأذان تفسد
 صلوته في قول أبي حنيفة رح وعلى قول أبي يوسف رح لا تفسد صلوته حتى يقول حي على
 الصلوة حي على الفلاح. ولو قال اللهم ارزقني دابة أو كرماً أو زوجة امرأة تفسد صلوته فالمحصل
 أنه إذا دعا في الصلوة بما جاء في الصلوة أو في القرآن أو في المأثورة لا تفسد صلوته وإن لم يكن في
 القرآن ولا في المأثورة ولا يستحيل سؤاله من العباد تفسد صلوته. وإن كان يستحيل سؤاله
 من العباد لا تفسد صلوته. ولو قرأ الإمام أية الترغيب أو التهيب فقال المقتدى صدق
 الله وبلغت رسله فقد أساء ولا تفسد صلوته. ولو قرأ أو ركع وسجد وهو باثم تفسد
 صلوته. وإذا جرى على لسان المصلح نعم فإن كان ذلك عادة له يخرج على لسانه في غير الصلوة
 عادة فسدت صلوته لأنه من كلامه. وإن لم يكن ذلك عادة له لا تفسد صلوته لأنه
 قرآن. ولو قال بالفارسية أري فهو بمنزلة نعم إن كان ذلك عادة له تفسد صلوته ولا
 فلا كما لو قرأ القرآن بالفارسية وهو بحسن العربية ولا يحسن جاز في قول أبي حنيفة رح

ولو سبقه الحث في الصلوة فذهب للوضوء فقرأ القرآن في الذهاب أو في الرجوع تفسد
صلواته وإن سبغ لا تفسد. المصلح إذا وسوسه الشيطان فقال لأخول ولا قوة إلا بالله
إن كان ذلك في أمر الأخرى لم تفسد صلواته، وإن كان في أمر الدين تفسد صلواته، ومما يفسد
الصلوة الخطأ في القراءة

فصل في قراءة القرآن

خطا في الأحكام المتعلقة بالقراءة. المصلح إذا خطأ في القراءة فذلك لا يخلو من وجوه. أما
أن يكون الخطأ في الأعراب أو بتخفيف المشد أو بتشديد المخفف أو بترك المد في الممدود
أو بإدخال المد في غير أو بترك حرف مكان حرف. أو كلمة مكان كلمة أو آية مكان آية. أو بالتقديم
والتأخير أو بوصل المفصول. أو ضد أو خطأ في النسبة. أما الخطأ في الأعراب إذا لم يغير المعنى
لا تفسد الصلوة عند الكل كما لو قرأ أن المؤمنين والمؤمنات أو قرأ ولم يجعل له عوجا
بالنصب. أو قرأ قولما مكان قولما. أو قرأ الحمد لله رب العالمين بنصب الدال ونصب
ميم الرحيم ونون الرحمن ونصب بفتح الباء أو بكسر الباء فإن ذلك لا يفسد الصلوة لأن
الخطأ في الأعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فيعذر. ولهذا قال لرجل زينت بالخفض أو
قال لامرأة زينت بنصب التاء يجد لأنه يفهم من الخطأ ما يفهم من الصواب. وإن غير
المعنى تغيرا فاحشاً بان قرأ وعصير آدم ربه فغوى بنصب ميم آدم ورفع باء ربه. أو قرأ الباء
المصور بنصب الواو أو قرأ أنما يخشى الله من عباده العلماء برفع الله ونصب العلماء
أو قرأ نحن خلقنا بفتح القاف وجعلنا بفتح اللام وأنزلنا بفتح اللام ومن يغفر الذنوب إلا الله
بنصب الله وما يعلم تأويله إلا الله بفتح الهاء ولا يغفرناكم بالله الغرور بفتح الغين و
كسر الراء وإن الله بريء من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وإن خير المنزلين بفتح
الراء وما أشبه ذلك مما لو تعمد به يكفر إذا قرأ خطأ ففسدت صلواته في قول المتقدمين

واختلف المتأخرون في ذلك. قال محمد بن مقاتل والبنصر محمد بن سلام وابوبكر بن
سعيد البلخي والفقهاء ابو جعفر الهند وايف والشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل ^{الشيخ}
الامام اسطعيل الزاهد وشمس الأئمة الحلواني رح لا تقصد صلوته. وما قاله المتقدمون
احوط لانه لو تعبد يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن. وما قاله المتأخرون
اوسع لان الناس لا يميزون بين اعراب واعراب فلا تقصد الصلوة. وهذا على قول ابي يوسف
رح ظاهر لانه لا يعتبر الاعراب عرف ذلك في مسائل منها اذا قاتل الرجل لامرأته مات واحدة
ونوى به الطلاق عند يقع الطلاق نصب الواحدة او رفعها ولم يعربها. ومنها لو قال
لغيره انا قاتل اباك في قول محمد رح لا يلزمه شيء ويحمل على الوعد ولو قال انا قاتل
ابيك يكون اقرا في قول محمد رح على نفسه بالقتل. وفي قول ابي يوسف رح لا يلزم
شيء في الوجهين. ومنها لو قال لعبد راسك راس جرا ورأس جرا ورأس جرا
في قول ابي يوسف رح يسوي بين الكل ولا يعتق. وفي قول محمد رح يعتق في الوجه
الثالث. ثم بعد هذا نذكر اكثر مسائل هذا الفصل على قول القاضي الامام ابي بكر
الزنجري رح لانه كان مشهورا بعلم القراءة. المصلي اذا قرأ اياك بكسر الكاف وقرأ
انعمت بكسر التاء ضدت صلوته في قول المتقدمين ولا تقصد عند المتأخرين
ولو قرأ ان الله لا يخلف الميعاد برفع الدال او بكسر الدال لم تقصد صلوته عند
الكل. ولو قرأ ذلك كقراءة ايمانكم بكسر الالف او قرأ ولم يلبسوا ايمانهم بنصب الالف
لم تقصد صلوته. واما الوجه الثاني اذا خفف المشدد قال القاضي الامام لا تقصد
صلوته بتخفيف المشددا في قوله رب العالمين او قرأ اياك نعبد بغير تشديد
تقصد صلوته. وعامة المشايخ على ان ترك المد والتشديد بمنزلة الخطاء
في الاعراب لا يفسد الصلوة في قول المتأخرين ولو قرأ والقمر اذا قلها او قرأ

اقصيتا بالتشديد لا تقسد الصلوة. ولو قرأ اياك نستعين بغير شهوة لا تقسد الصلوة
 لانه لا يغير المعنى. وكذا لو قرأ اهدنا الصراط المستقيم واظهر لام صراط المستقيم لا تقسد
 صلوته لانه لا يغير المعنى. وكذا لو قرأ اصراط الذين بالالفه اللام لا تقسد صلوته. ولو قرأ
اياك نعبد واشبع ضم الدال حتى يصير واو لم تقسد صلوته. وكذا لو قرأ امين بالتشديد
 لم تقسد صلوته. واما اذا اخطأ بكسر الخاء فلم يغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان
 الظالمون وما شبه ذلك لم تقسد صلوته لانه لا يغير المعنى لا يفهم بالخطأ ما يفهم بالصواب
 وكذا لو قرأ اياها مكان او باله تقسد صلوته. وعن ابي يوسف رح تقسد صلوته لانه
 ليس في القرآن. وان ذكر حرفا مكان حرف وغير المعنى فان امكن الفصل بين الحرفين من غير
 مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تقسد صلوته عند الكل وانكأ
 لا يمكن الفصل بين الحرفين الا بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين والياء مع التاء
 اختلف المشايخ فيه قال اكثرهم لا تقسد صلوته. وعن ابي منصور العراقي كل كلمة فيها عين
 او حاء او قاف او طاء او ثاء وفيها سين او صاد فقرأ السين مكان الصاد او اوالصاد مكان
 السين جائزا فقرأ الطالحات لله بالطاء وقرأ الدحيات لله بالدال قال القاضي الامام رح
 لا تقسد صلوته. ولو قرأ اذا جاء نصر الله بالسين او قرأ ولا يغوث ويعوق ونصر بالصاد لا تقسد
 صلوته. ولو قرأ السميد بالسين قال شمس الائمة السرخسي رح وعبد الواحد الشيباني
 لا تقسد صلوته ولو قرأ اصا طبر بالصاد لا تقسد صلوته. وكذا لو قرأ اساتير بالتاء لا تقسد
 صلوته. ولو قرأ اما اظطررتم بالطاء تقسد صلوته. وكذا لو قرأ اما اذطررتم بالدال
 مكان الضاد تقسد صلوته. ولو قرأ بالتاء مع الضاد اما اضطررتم لا تقسد صلوته. ولو
 قرأ خاسا وهو حصير بالصاد لا تقسد صلوته. وكذا لو قرأ عسير بالعين مع السين لا تقسد
 صلوته ولو قرأ عصير بالعين مع الصاد تقسد صلوته. ولو قرأ يوم تبلى السرائر باللام تقسد

صلوته. ولو قرأ تبرى بالراء لم يفسد صلوته ولو قرأ القانطين بالطاء ففسد صلوته
ولو قرأ الانضمام لها بالسين ففسد صلوته. ولو قرأ الانفصال باللام لم يفسد صلوته
ولو قرأ وعند الوجه بالدال ففسد صلوته. ولو قرأ لأنتم اشد رهبطا بالطاء لم يفسد
صلوته. ولو قرأ الأمن خفف الختفة بالتاء فيهما ففسد صلوته. ولو قرأ يوم نبئت
البتة الكبرى بالتاء فيهما ففسد صلوته. ولو قرأ في يوم ذي مسغبة بالقاف ففسد صلوته
ولو قرأ ذو قوامش بسحر بالغين ففسد صلوته. ولو قرأ ذلكم بأنه اذ ادعى الله وعند العين
لا تفسد صلوته. ولو قرأ هم اظلم واتقى بالتاء لا تفسد صلوته. ولو قرأ واتقى مكان واطفى
بالتاء والقاف ففسد صلوته. ولو قرأ والعاديات ظجحا بالطاء ففسد صلوته. ولو قرأ يوم
مرجف الارض والجبار بالراء ففسد صلوته. وكذا لو قرأ وترى الجبار بالراء ففسد صلوته.
ولو قرأ تحبها حامدة بالدال ففسد صلوته وكذا جادحة مقلوبة ففسد صلوته ولو
قرأ حامدة بالخاء لا تفسد صلوته. ولو قرأ فتقلبوا خاصين مكان خاشعين لا تفسد
ولو قرأ فليعبدوا رب هذا البيت الذي قرأ التي هي بمنزلة ما لو قرأ اياك يعبدوا
نستعين. ولو قرأ فظلمتم تفكروا تفكروا بالحاء او تفكروا بالعين ففسد صلوته
ولو قرأ بل الساعة موعدهم موعدهم بالذال فهو عظيم بالضاد او قرأ عظمهم بالطاء
فسد صلوته في الوجه كلها ولو قرأ فهل عسيتم عصىتم بالصاد لا تفسد صلوته
وكذا لو قرأ فان عصواك عسواك بالسين ولو قرأ ليغض بهم الكفار بالضاد
اوليغض بالذال لا تفسد صلوته. ولو قرأ فيحفكم تخلصوا فيحفكم بالخاء لا تفسد
صلوته ولو قرأ وربك يتخلق ما يشاء ويختار قرأ وربك بالنصب لا تفسد
صلوته ولو قرأ يلبسون ثيابا خذا بالذال او بالذال ففسد صلوته ولو
قرأ ان هؤلاء يحبون العاجلة يكدبون العاجلة ففسد صلوته ولو قرأ

يعودون برجال يعودون بالدال لا تفسد صلواته. ولوقرأ استرق السمع قرأ
 بالغين استرخ تفسد صلواته. ولوقرأ هذا ما الذي عتيد عييد بالنون لا تفسد صلواته
 وكذا لوقرأ كل كفار عييد عتيد بالناء لا تفسد صلواته. ولوقرأ فسوف يغيب عنهم^{يديهم}
 الله من البيان لا تفسد صلواته. ولوقرأ إلا النار إلا الناس نفس صلواته. ولوقرأ وما
 اتيناهم من كتب يد رسونها وما اهلكناهم تفسد صلواته. ولوقرأ ولا يحسبن الذين
 كفروا انما نملي لهم خيرا لانفسهم انما نملي لهم قرأ الثاني بالنصب والاول بالكسر لا تفسد عند
 المتأخرين. ولوقرأ كلا اذا بلغت التراقي بلغت بالقاف لا تفسد صلواته. ولوقرأ ولا تكن^{ثنتين} للخائنين
 خصيما قرأ خصيما بالسين تفسد صلواته. وكذا لوقرأ خطيما مكان خصيما بالطاء. ولوقرأ وما
 هو على الغيب بضين بذنين بالذال لا تفسد صلواته. ولوقرأ فاكثر وايقها الفساد قرأ فاسلوا
 فيها الفساد لا تفسد صلواته. ولوقرأ غير المغضوب غير المغضوب بالقاف تفسد صلواته
 وكذا لوقرأ غير المغضوب بالطاء او بالذال تفسد صلواته. ولوقرأ الظالين بالظاء او
 بالذال لا تفسد صلواته. ولوقرأ الدالين بالدال تفسد صلواته. ولوقرأ الصرات بالناء
 تفسد صلواته وعلى قول أبي منصور العراقي رج لا تفسد. ولوقرأ الشيطان بالناء لا تفسد
 صلواته ولوترك الالف واللام في الرحمن والرحيم لا تفسد صلواته. ولوقرأ قل هو الله^{أنت}
 بالناء تفسد صلواته. ولوقرأ أنت لم يره احد احدث بالناء تفسد صلواته. ولوقرأ لم يكن له قرأ يكل له
 باللام لا تفسد صلواته. ولوقرأ صد دنا كرسد دنا كمر بالسين لا تفسد صلواته. وكذا لوقرأ
 لعلكم تسطلون لعلكم تسطلون بالسين لا تفسد صلواته. ولوقرأ أم موسى فارعا بالعين لا تفسد
 صلواته. ولوقرأ اللهم صل بالسين لا تفسد صلواته. ولوقرأ لا تأخذ سنة ولا نوم قرأ
 لا تأخذ سنة بالناء تفسد صلواته. ولوقرأ ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا بترابا لنا
 لانه سنة صلواته ولوقرأ أن هو لا متمر مدبر امددة لا تفسد صلواته. لانه آه شهده

بثمن بخس قرأ بغير محض لا تفسد صلوته. ولو قرأ أتمها هي زجيرة قرأ بالحاء تفسد صلوته
 ولو قرأ وتخل طلعها هضم قرأ بالطاء أو بالذال تفسد صلوته ولو قرأ تلعبا بالناء لا تفسد
 صلوته. ولو قرأ وامطرا عليهم مطرا قرأها بالثاء تفسد. ولو قرأ رنا أمنا بما أنزلت
 واتبعنا الرسول قرأ واسعنا بالنصب ورفع الرسول لا تفسد صلوته عند المتأخرين وكذا
 لو قرأ فان كذ بواك فقد كذب رسل من قبلك بصب كاف كذب لا تفسد عند
 المتأخرين. وكذا لو قرأ كذب أصحاب الأيكة برفع الكاف ان الشيطان ينزع بيتهم قرأ
 ينزع بالعين لا تفسد صلوته. وكذا لو قرأ ولا أكثر من ذلك ولا أكبر بالباء لا تفسد
 صلوته. ولو قرأ وعسى ان تكرهوا شيئا قرأ وهو شر لكم وعسى ان تحبوا شيئا قرأ وهو خير لكم
 لا تفسد صلوته. ولو قرأ ان الله بما يعملون قرأ بالنصب ان الله لا تفسد صلوته
 ولو قرأ الاعن موعدة وعد ها اياه قرأ بالذال موعدة او قرأ بالضاد موعدة تفسد
 صلوته. ولو قرأ موعظة بالطاء لا تفسد صلوته ولو قرأ وما انا بظلام للعبيد
 قرأ بلام بالذال تفسد صلوته ولو قرأ للعبيد بالذال او بالطاء تفسد
 صلوته. ولو قرأ قل موتوا بغيظكم بالضاد لا تفسد صلوته ولو قرأ فظا غليظ ^{لساد}
 او قرأ غليظ القلب بالضاد تفسد صلوته. ولو قرأ خلصوا نجيا خلطوا نجيا
 بالطاء لا تفسد صلوته. ولو قرأ والأغلال التي كانت عليهم والأعناق التي كانت
 عليهم لا تفسد صلوته ولو قرأ بما كنتم تكفرون بما كنتم تكسبون لا تفسد صلوته
 ولو قرأ في البحر سربا قرأ صيا بالصا تفسد صلوته ولو قرأ نسبا نصبا بالصا د
 نفسد صلوته. ولو قرأ اذا وينا الى الصخرة الى الصخرة بالسين نفسد صلوته
 ولو قرأ ببني اسرائيل اصرائيل بالصا تفسد صلوته ولو قرأ فطر الله الذي فطر الناس

فضلنا بعض النبيين فضلنا بالصاد لا تفسد صلوته. ولو قرأ فضل الله فصل الله لا تفسد
 صلوته. ولو قرأ تفصل الآيات بالسين فسدت صلوته. ولو قرأ كتاب فصلت فصلت
 لا تفسد صلوته ولو قرأ ولا تقبلوا لهم شهادة قرأ لا تقتلوا لهم شهادة تفسد صلوته
 ولو قرأ ويد رؤسها العذاب يذو بالذال تفسد صلوته ولو قرأ والطور وكنات مسطور
 والنور بالتاء تفسد صلوته ولو قرأ مسطور مستور بالتاء لا تفسد صلوته. ولو قرأ ومن يشاقق
 الرسول يساقق الرسول بالسين تفسد صلوته. وكذا لو قرأ كنتم تشاققون تشاققون
 بالسين تفسد صلوته. ولو قرأ فطفقا يخفضان بالسين فسدت صلوته إذا قرأ أنا ^{سلنا}
 عليهم ربحا قرأ روحا لا تفسد صلوته. وكذا لو قرأ تنزل الملائكة والروح قرأ والريح لا تفسد
 صلوته. قرأ كما يساققون الموت قرأ بالشين لم تفسد صلوته. ومن الجبال جد ربض
 قرأ بالذال جد لا تفسد صلوته ورتل القرآن ترتيبا قرأ ترتيبا لا تفسد صلوته. سورة
 انزلناها قرأ بالصاد لا تفسد صلوته. وفي عقبه قرأ وفي عنقه لا تفسد صلوته. فعال لما
 يريد قرأ بالتاء تريد لا تفسد صلوته. ومن كل كرب قرأ ومن كل كلب لا تفسد صلوته. ولا يغرك
 بالله الغرور قرأ بكسر الغرور تفسد صلوته. سوط عذاب قرأ بالصاد صوط تفسد صلوته
 فزت من قسورة قرأ قوصرة بالصاد او بالسين تفسد صلوته. فسحقا لاصحاب الشخير
 قرأ بالشين الشخير تفسد صلوته اولم نعلمكم ما يتد كرفيه من تد كرو جاءكم النذير قرأ
 بالصاد النضير لا تفسد صلوته. ولو لا ان ربطنا قرأ بالتاء تفسد صلوته. وهو افصح مني
 لسانا قرأ بالسين افصح لا تفسد صلوته. بل عجبنا ويسخرون قرأ يسخرون بالحاء لا تفسد
 صلوته واذا راوا آية يستسخرون قرأ بالحاء لا تفسد صلوته. ومن يزغ منهم عن الحق قرأ
 بالعين لا تفسد صلوته. ولو طأ آتينا قرأ بالتاء ولو طأ لا تفسد صلوته. من القالين ^{لغين} قرأ

وَكَذَٰلِكَ يُفْسِدُ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ أَتْقَانَهُمْ. فَسَيَنْفَعُونَ الْبَيْتَ رُؤُسَهُمْ قَرَأَ بِالْقَافِ
فَسَيَنْفَعُونَ أَتْقَانَهُمْ صَلَوَتَهُ. وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ قَرَأَ بِالتَّاءِ يَسْتَكْبِرُونَ أَتْقَانَهُمْ صَلَوَتَهُ
وَأَنْ كُنْتَ مِنَ السَّاحِرِينَ قَرَأَ بِالتَّاءِ السَّاحِرِينَ أَتْقَانَهُمْ صَلَوَتَهُ لَا يَجَاوِرُونَ قَرَأَ
بِالتَّاءِ لَا يَجَاوِرُونَ أَتْقَانَهُمْ صَلَوَتَهُ أَيْنُطَقُ عَنْ الْهَوَى قَرَأَ بِالتَّاءِ يَنْتَقُ أَتْقَانَهُمْ صَلَوَتَهُ
لَيْسَ أَلِالصَّادِقِينَ عَنْ صَدَقَهُمْ قَرَأَ السَّادِقِينَ عَنْ صَدَقَهُمْ بِالسِّينِ فِيهِمَا أَتْقَانَهُمْ
صَلَوَتَهُ وَكَانُوا يَصْرُونَ قَرَأَ بِالسِّينِ يَصْرُونَ أَتْقَانَهُمْ صَلَوَتَهُ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ
الْحَوْطِ قَرَأَ الْحَوْطِ بِالتَّاءِ أَتْقَانَهُمْ صَلَوَتَهُ وَهُوَ مَكْظُومٌ قَرَأَ بِالدَّالِ أَوْ بِالضَّادِ
تَفْسِدُ صَلَوَتَهُ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ قَرَأَ مِنْ رِزْقٍ أَتْقَانَهُمْ صَلَوَتَهُ أَلَمْ يَجِدْ
يَتِيمًا قَرَأَ يَجْتَكِ بِالتَّاءِ تَفْسِدُ صَلَوَتَهُ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا قَرَأَ بِالصَّادِ صَدِيدًا
تَفْسِدُ صَلَوَتَهُ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ قَرَأَ الْبَاطِلُ النُّونَ تَفْسِدُ صَلَوَتَهُ
وَكَانَتْ مِنَ الْقَاسَتَيْنِ فَازَا هُم يَقْنَطُونَ وَمَنْ يَقْنَتَ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ قَرَأَ بِالتَّاءِ مَكَانَ
الطَّاءِ أَوْ الطَّاءِ مَكَانَ التَّاءِ تَفْسِدُ صَلَوَتَهُ وَمَنْ يَقْنَتَ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ قَرَأَ
بِالطَّاءِ يَقْنَطُ تَفْسِدُ صَلَوَتَهُ حَتَّى تَكُونَ حُرْصًا وَتَكُونَ مِنَ الْمَالِكِينَ قَرَأَ مِنَ الْجَاهِلِينَ
تَفْسِدُ صَلَوَتَهُ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ قَرَأَ غَرِبَ تَفْسِدُ صَلَوَتَهُ خَطِّ وَأَثَلُ قَرَأَ وَأَثَلُ
تَفْسِدُ صَلَوَتَهُ فَكُتِبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ قَرَأَ فَكُتِبْنَا بِالْمِيمِ أَتْقَانَهُمْ صَلَوَتَهُ وَأَوْتِيتُ
مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَرَأَ مِنْ كُلِّ نَفْسٍ أَتْقَانَهُمْ صَلَوَتَهُ وَلَا يَسْتَشْنُونَ قَرَأَ وَلَا يَسْطَشْنُونَ
بِالطَّاءِ أَتْقَانَهُمْ صَلَوَتَهُ وَجْهٌ يَوْمُئِذٍ نَاضِرٌ قَرَأَ بِالطَّاءِ نَاضِرٌ أَلَيْسَ نَاضِرٌ قَرَأَ
بِالضَّادِ نَاضِرٌ أَتْقَانَهُمْ صَلَوَتَهُ وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى قَرَأَ الْأَتَقَى بِالتَّاءِ قَالَ إِنْ وَصَلَ
بِهِ الَّذِي يَصِلُ النَّارَ الْكَبِيرَ تَفْسِدُ صَلَوَتَهُ وَأَنْ لَمْ يَصِلْ بَلْ وَقَفَ ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالَّذِي
يَصِلُ النَّارَ الْكَبِيرَ أَتْقَانَهُمْ صَلَوَتَهُ وَكَذَٰلِكَ لَوْ قَرَأَ وَسَيَجْنِبُهَا الْأَتَقَى الَّذِي سَيَجْنِبُهَا

الاشقي الذي ان وصل به الذي يوته ماله يتركى تفسد صلوته واما ما وردت
ربك قرأ ما ودعك بغير تشديد وترك التشديد الرب ايضا فان ترك التشديد في
ما ودعك لا تفسد الصلوة وفي الرب تفسد. وما قل قرأ بالغين وما غل تفسد صلوته
اسفل سافلين قرأ بالالف واللام السافلين لا تفسد صلوته. حتى مطلع الفجر لما قال
الفجر انقطع نفسه فركع لم تفسد صلوته. وانه على ذلك لشهيد قرأ الشد يد لا تفسد
صلوته. وكذا لو قرأ وانه يحب الخير لشد يد قرأ الشهيد لا تفسد في المغيرات صبحا قرأ
صبحا بالسين تفسد صلوته. فان ترن به نفعا قرأ نفعا تفسد صلوته. ولسوف يعطيك
ربك فترضى قرأ فترضى بالظاء تفسد صلوته. فاما اليتيم فلا تقهر قرأ فلا تكهر لا تفسد صلوته
لا يلاف قرش قرأ لا يلاف كريس لا تفسد صلوته. كلا اذا بلغت التراويح قرأ الترخي قيل لا تفسد
صلوته فالتقمه الحوت قرأ فالتقطه قيل لا تفسد هل اشك حديث العاشيه قرأ
العاشيه تفسد صلوته. وكذا لو قرأ والليل اذا يعشيه قرأ يعشيه تفسد صلوته. وذلت
تطوفها تذل ليل قرأ بالضاد ضللت تفسد. ولو قرأ بالظاء ظلت لا تفسد صلوته. وكذا
لو قرأ وذل لناها بالضاد ضللتها تفسد صلوته. ولو قرأ بالظاء لا تفسد صلوته. فظلت
اعناقهم قرأ بالذال او بالضاد لم تفسد صلوته المجدك يتيما قرأ يذك يتيما لا تفسد صلوته
يومئذ تحدث اخبارها قرأ اخبارها اختلفوا فيه قال بعضهم تفسد صلوته. فاراحامية
قراخامية بالخاء تفسد صلوته. وتوصوا بالحق وتوصوا بالصبر قرأ بالسين تفسد صلوته
الذي جعل كيدهم في تضليل قرأ بالذال في تذل ليل لا تفسد صلوته. ولو قرأ بالظاء تفسد صلوته
انا اعطيناك الكوثر وعند الوصل يصير الكوثر لا تفسد صلوته وان تعمد ذلك فكن لك وكذا
اياك تعبد واياك نستعين يصير عند الوصل كانه قرأ اياك تعبد واياك نستعين فهو كذلك
فصل لربك وانحر قرأ وانحر تفسد صلوته. تبنت بدا اليك قرأ تبنت اذا اذهب تفسد

صلوته. حمالة الخطب قراء بالتأخالة الحتب تفسد صلوته. رحلة الشتاء والصيف
قرأ بالسين والصيف تفسد صلوته. وكذا الوقراء الشطاء بالطلب كعصف قرا كعصف
تفسد صلوته. يدع اليتيم قرا يدع اليتيم غير مشد لا تفسد صلوته ولو قرأ يدع اليتيم
بتسكين الدال تفسد صلوته والله اعلم قل أعوذ برب الفلق قل أعوذ برب الناس ترك
تشديد الرب اختلافوا فيه قال بعضهم لا تفسد. ومن شر غاسق اذا وقب قرا فاسق
تفسد صلوته. وكذا الوقراء وقب وجب. ومن شر حاسد اذا حسد قرا بالصاد حصد
لا تفسد صلوته من الحنة والناس قرا بالنصب من الجنة تفسد صلوته. كيدهم
فوقه ايل قرا بالذاء قاء. لا تصح. اذا اذ قناك ضعف الحيوة وضعف الممات قرا
بالصاد او بالظا لا حقتاء ته سد صلوته. لتكونن من الغافلين قرا من الغافرين بالراء تفسد
صلوته. لتكونن من الناس قرا من الشاكرين تفسد صلوته. ومن يكتها قرا يكتها
بالباء تفسد صلوته الا انظن وان الظن قرا بالضاد تفسد صلوته. ذلکم اذکم لکم واطهر
قرا واطهر لا تفسد صلوته. ولو قرأ بالضاد او بالذال تفسد صلوته قال فرعون ذروني
اقتل فقرأ بالرفع لا تفسد صلوته. اذا عوا قرا بالضاد لا تفسد صلوته. امنت طائفة
قرا بالطاء امنط لا تفسد صلوته. ولو قرأ بالتاء طائفة تفسد صلوته. كلما اراد وان
يخرجوا منها اعيد رافبها قرا بالذال اعيد وافيرها تفسد صلوته. حتى اذا فرغ عن قولها
قرا بالراء والغين فرغ لا تفسد صلوته. وهو قراءة فمن يحير الكافرين من عذاب اليم قرا فمن
يزيد الكافرين لا تفسد صلوته. فعموا وصموا كثير منهم قرا بالسين وسموا تفسد صلوته
نصر من الله وفتح قريب قرا غريب بالغين لا تفسد صلوته. لنسفعا بالناصية ناصية قرا
بالسين لا تفسد صلوته. وكذا الوقراء النصف ما بالصاد لا تفسد صلوته. كاذبة خاطئة قرا كاذبة
بالدال لا تفسد صلوته. وكذا الوقراء خاطئة خائفة بالتاء لا تفسد صلوته هل ترى من

فطورقأطري بالطاء وفتور بالتاء لا تفسد صلوته. فسنيسره الليسري قرا للطسري بالطاء
تفسد صلوته. فاما الزيد فيذهب جفاء قرا فاما الذهب فيذهب جفاء تفسد صلوته
اتوكؤعليها قرا توكل عليها لا تفسد صلوته. سلمهم ايهم بذ لك زعيم قراء زعيم تفسد^{صلوته}
كيف خربوا لك الامثال قرا كذب لك الامثال لا تفسد صلوته. يومئذ يصد^س الناس
قرا بالسين والطاء يسطر الناس تفسد صلوته. ولو قرا بالسين والطاء اختافوا فيه
قال بعضهم لا تفسد صلوته. واذا مسه الخير قرا انخر بطرح الباء لا تفسد^{صلوته}
لانه حذف حرفا واحدا وحذف الحرف لا يفسد صلوته. وذراي مبثوثة قرا
وذرايب مبثوثة قال يعيد الصلوة. فسقناه الى بلد ميت فانزلنا به الماء قرا
فاحيينا به الماء اختلفوا فيه قال بعضهم لا تفسد صلوته. اية اريد ان انكحك
قرا وب اية اريد ان انكحك تفسد صلوته. ما ننسخ من اية او ننسها قرا من اية
او نوثها او يوتها لا تفسد صلوته. سيقولون ثلثة رابعهم قرا ثلثة رابعهم تفسد
صلوته. ومن يظلل الله قرا بالطاء لا تفسد صلوته. الحمد لله قرا برفع اللام الاول
لا تفسد صلوته ثمانسبة ايام حسوما قرا حسوما بالصاد قال ابو عصمة سعيد
بن معاذ بن المهدي تفسد صلوته. فسترضع له اخرى قرا فسترضع لا تفسد^{صلوته}
والتين والزيتون قرا بالطاء والطين تفسد صلوته لعل اطلع الى الله موسى قرا
بالتاء اطلع لا تفسد صلوته. وابتنغ فيما اتاك الله قرا بالعين وابتنع لا تفسد
صلوته. وزروع قرا بالذال لا تفسد صلوته. الذي فرض عليك القرآن قرا
بالطاء غرض تفسد صلوته. ولبناء خالصا قرا بالسين خالصا لا تفسد صلوته
وكذا الوقرا سائغا صائغا بالصاد لا تفسد صلوته. انه كان يحفيا قرا خفيا
لا تفسد صلوته. وانا جميع حافظون قرا بالضاد يحافظون لا تفسد^{صلوته}

بكل ربيع فأبكل ربيع بالباء لا تفسد صلوته. لا تدرون أيهما أقرب قرأ بالذال لا تدرون تفسد
صلوته لو كان تدركه نعمة قرأ بالذال تفسد صلوته قل كل مترو بص فترو بصوا قرأ بالسين فيهما تفسد
بجمل حين قرأ بالذال حين تفسد صلوته وإن كنت لمن الساجدين قرأ الساجد من تفسد صلوته واليك
بجمل قرأ بالذال تفسد صلوته فسوف نوتيه اجراء عظيم قرأت عليه اجراء عظيم لا تفسد صلوته. عفا
منشرة قرأ سحفا بالسين تفسد صلوته. ما سبقكم بها من احد قرأ سبغكم بالغين لا تفسد
صلوته. وقالوا انذنا ضلنا قرأ بالظاء ظللنا لا تفسد صلوته. وهو قرأة فمن فرض فيهن الحج قرأ
بالظاء فرض او بالذال تفسد صلوته. وذر وظاهر الاثم قرأ بالظاء وظروا او بالضاد وضروا
صلوته. وجعلوا الله مما ذرأ من الحرت قرأ بالضاد او بالظاء مما ظرأ تفسد صلوته وتلد
الاعين قرأ بالضاد او بالظاء تفسد صلوته. فطاف عليها طائف قرأ بالاء طائف
تفسد صلوته. لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير وقف عليه لا تفسد
صلوته. عزير عليه ما عنتم وقف عليه. انت قلت للناس وقف عليه. وقال
الله لا تتخذوا وقف عليه. الا انهم من افكهم ليقولون وقف عليه. ثم تولوا عنه و
قالوا معلم وقف عليه. فحشر فنادى فقال وقف عليه. ان وقف لا لقطع النفس
في هذه المواضع لا تفسد صلوته. من بعثنا من عرقلنا هذا وقف عليه قال هذا وقف
حسن. وما انتم بمصريي وقف عليه وابعد بقوله اني كفرت قال لو تعد ذلك
يكفر ويبطل صلوته. قال في ضلال مبين وقف عليه وابعد بقوله اقتلوا يوسف
لا يا ثم ولا تفسد صلوته. اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب قرأ الضبا وقال للفقيه
ابو جعفر رح تفسد صلوته. اذ قرأ الرحمن علم القرآن الشيطان علم القرآن تفسد
صلوته وكذا لو قرأ واذا كره في الكتاب ادريس اذ كره في الكتاب ابليس تفسد صلوته

صلوته ومن يومن بالله ويعمل صالحاً يدخله جنات قراؤ من يكفر بالله تفسد صلوته
 هذا اذا قرأ موصولاً وان كان قرأ مفصولاً لا تفسد صلوته ولو قرأ وان ربكم الرحمن قرأ وان ربكم
 الشيطان تفسد صلوته وكذا لو قرأ قلة بين الرشد من العي قرأ بالقاف من القجر تفسد
 صلوته. ولو قرأ يدخلون في دين الله يتخلون بالتاء تفسد صلوته. انعمت عليهم
 قرأ باللام انعمت تفسد صلوته قرأ عيسى بن لقمان تفسد صلوته لانه نسبة الى الـاب
 وليس له اب. ولو قرأ موسى بن حريم لا تفسد صلوته لان كايهما في القرآن وليس
 فيه نسبة من لام له الام فلا تفسد صلوته. ولو قرأ موسى بن عيسى لا تفسد صلوته
 في قول محمد واحدي الروايين عن ابي يوسف رح وعليه العامة. ولو قرأ عيسى
 بن عمران تفسد صلوته. ولو قرأ موسى بن لقمان قال الفقيه ابو جعفر القاضى الامام
 الزنجري رح لا تفسد صلوته بخلاف ما لو نسب عيسى الى الـاب لان عيسى اب
 له ولا كذا لك موسى بن لقمان لان موسى له ادب الا انه اخطأ في اسم الـاب وهو
 ولقمان كلاهما في القرآن فلا تفسد صلوته. ولو قرأ عبد بن سارة تفسد صلوته
 وكذا لو قرأ وعريم بنت غيلان تفسد صلوته لانه قرأ في القرآن والله اعلم
 وان اخطأ في القراءة

ولم يكن المسئلة فيها ذكرنا من المسائل ينظر ان كان الشك في الاعراب . . . كونه
 ان لم يتحش لا تفسد صلوته عند الكل. كما لو قرأ: يا سميع والله لمات يجب
 التاء وان فحش بان قرأ ما لو زعمه يكفر فكذلك عن امتاخرين دة علامة احوط
 وان اخطأ ببد كحر

مكان حرف ولم يختلف المعني والقرأها تكون في القرآن جازت صلوته عند
 الكل كما لو قرأ ان المسلمون ان الظالمون. وان لم يختلف المعنى. من قال في

القرآن كما لو قرأوا قيامين بالقسط ولا تدر على الأرض من الكافرين دواراً وقرأ الحمد للقيام
فسدت صلواته في قول أبي يوسف رحمه الله وفي قول أبي حنيفة ومحمد رحم لا تفسد. وأن
اختلف المعنى ولم يكن التي قرأها في القرآن بخوان يقرأ فسحقاً لأصحاب الشريعة تفسد
صلواته عند الكل ولا يميز بين حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور العراقي ولا يعتبر
تعدد الفصل بين الحريين ولا قرب المخارج كما قاله محمد بن سلمة رحم إنما العبرة لأنها لا تفسد
في قول أبي حنيفة ومحمد رحم ولوجود المثل عند أبي يوسف رحم. ولو قرأ ظن أن لن يحول باللام
مكان يحور قال أبو القاسم الصفار البلخي رحم لا تفسد صلواته لأن التحويل والتحويل معاً
واحد. ولو قرأ وقرئ مرقوعة بالقاف اختلفوا فيه قال بعضهم فسدت صلواته لأن
المرقوع ثوب خلق بمنزلة وثياب أهل الجنة لا تكون كذلك وقال بعضهم لا تفسد صلواته
لأن الرقعة عبارة عن نفس الشيء مقدرة بوجوب جيد الرقعة إذا كان أصله جيداً. ولو قرأ أخذ
برأس أخيه يحز به بالحاء والزاء قال بعضهم يفسد صلواته لأن الحز قطع والحز ليس يقطع
وقال بعضهم لا تفسد لأن الحز هو التمييز قد يكون قطعاً وقد لا يكون فإذا قرأ يحز به البه
كان معناه خصه بهذا الأخذ حيث أخذ برأسه ولم يأخذ برأس السامري. وأن قرأ فزع ما كان
فزعاً قال بعضهم يفسد صلواته لاختلاف المعنى لأن التعزير أهانة والتعزير كرامة
وقال بعضهم لا تفسد صلواته لأن في ذكر الحمد والاكتماء بما دون الحمد كرامة قال الله تعالى
لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه

أن زاد حرفاً في كلمة

هو وجهين أن لم يتغير المعنى ومثله يوجب في القرآن لا تفسد صلواته في قولهم كما لو قرأ
وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر وأنه عن المنكر بزيادة الياء. أو قرأ أنا زادوه الياء بزيادة دال
أو قل فحيوا بأحسن منها أو ردوها قرأ أو ردوها. أو قرأ ومن بعض الله ورسوله مدحله

نارا خالدا يدخلهم بزيادتهم قال عامة المشايخ رجع لا تفسد صلوته في قياس قول ابي حنيفة
 ومحمد رجع وكذا في قياس قول ابي يوسف رجع في رواية. وان تغير المعنى بالزيادة بان قرأ الليل
 اذا يغشى والنهار اذا تجل وما خلق الذكور والانثى ان سعيكم لشئ بزيادة واو قرأ ليس
 والقرآن المحكم وانك لمن المرسلين بزيادة واو فسدت صلوته لان جعل جواب القسم قسما ^{صلوته} فتفسد

وان نقص حرفا عن كلمة

ان لم يتغير المعنى لا تفسد صلوته في قولهم كما لو قرأ ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ولقد
 جاءهم بحذف التاء او قرأ قالوا انما انت من المسحورين ما انت الا بشر مثلنا بحذف الواو
 او قرأ سبحان الذي بيده ملكوت كل شئ قرأ سبحان الذي بحذف الفاء وكذا كل ما
 جاء في القرآن بالواو والفاء وبذ ونهما اذا قرأ بغيرهما لم تفسد صلوته

وان حذف حرفا اصليا

من كلمة فتغير المعنى تفسد صلوته في قول ابي حنيفة ومحمد رجع كما لو قرأ ومما رزقناهم بحذف
 الزاء او الراء او قرأ وليقولوا درست بغير ال. او قرأ مما خلقنا انعاما بغير خاء او قرأ وجعلنا
 ابن مريم محذوف جيم او قرأ الليل اذا يغشى والنهار اذا تجل وما خلق الذكور والانثى بحذف
 الواو عن ما خلق لان الواو فيه واو قسم فاذا حذف حرف القسم يصير جوابا للقسم ويصير نفيا
 بعد ما كان اثباتا لو تعمد به يكفر فاذا جرى على لسانه سهوا او خطأ تفسد صلوته قالوا
 على قياس قول ابي يوسف رجع لا تفسد لان المقرو موجود في القرآن

ولو كانت الكلمة ثلاثية

يحذف حرفا من اوها او وسطها كما لو قرأنا عربيا قرأنا ربيا بحذف العين او عربيا بحذف
 الهمزة من صلوته اما التغير المعنى او لانه يصير لغوا في الكلام وكذا لو حذف الحرف من
 الاخر. بحوان يقرأ ضرب الله مثلا لحذف الباء فان حذف على وجهه لا تفسد

صلوته وشرطه أن يكون بعد النداء في أسماء الأعلام وأن لا يكون الاسم ثلاثياً بل يكون رباعياً أو خماسياً يحدف الحرف الأخير كما لو قرأ يا مالكة يا مال لأن الترخيم نوع من الفصاحة
يقرب يا حارث مكان يا حارثة ويا عائش مكان يا عائشة كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول لعائشة رضي يا عائش

وان قدم حرفاً على حرف في كلمة

كما لو قرأ كعصف ما كول مكان كعصف أو قرأت من قوسرة مكان قسورة أو قرأ
والعصران الإنسان لفي سرج مكان خسر تفسد صلوته لأن بالتقديم والتأخير يتغير المعنى
وان اخطأ بذكر كلمة مكان كلمة

فان كان بينهما مخالفة في المعنى والثانية لا يوجد مثاهما في القرآن تفسد صلوته في قولهم كما لو
قرأ أن الفجار في خيام أو قرأ أن الذين امنوا وعملوا الطالحات مكان الصالحات وان كانت
بينهما موافقة في المعنى إلا أن الثانية ليست في القرآن بان قرأ طعام الفاجر مكان طعام العليم
لا تفسد صلوته في قول أبي يحيى في محمد ر.ج. وكذا لو قرأ أن ابراهيم لا يا حليم. وعن أبي ثور
ر.ج. روايتان. وان كانت الكلمة الثانية في القرآن فهو على وجهين اما ان كانت موافقة للأولى
في المعنى او مخالفة فان كانت موافقة لا تفسد صلوته في قولهم كما لو قرأ الحليم مكان العليم وما
اشبه ذلك وان كانت مخالفة كما لو قرأ وعدا علينا انا كاعا فليس مكان فاعليس أو قرأ
الشیطان على العرش استوى او ما اشبه ذلك او ختم آية الرحمة بآية العذاب او على
العكس قال عامة الشائخ ر.ج. تفسد صلوته وهو قول أبي يحيى في محمد ر.ج. وعن
أبي يوسف ر.ج. فيه روايتان والصحيح هو الفساد لأنه اخبر بخلاف ما اخبر الله
تعالى. ولو قرأ الست بربكم قالوا نعم مكان بلى قالوا تفسد صلوته. وكذا لو قرأ
واذ قال ابراهيم رب اني كيف تحب الموت قال اولم تؤمن قال نعم. أو قرأ الله ما أنكم

رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا نعم أو قرأوا وتؤتى
 إذ وقفا على ربهم قال اليس هذا الحق قالوا نعم أو قرأوا يوم يعرض الذين كفروا على النار اليس هذا
 بالحق قالوا نعم تفسد صلوته لأن يله إذا ذكر عقب النفي يراد به رد النفي والتصديق في الأثبات
 ونعم يكون تصديقا في النفي يقول الرجل لغيره ألم أعطك كذا المربعك هذا العبد بالف
 أن قال يله يكون رد النفي وتصديقا للأثبات معناه لا بل أعطيتني ولا بل بعثتني فان قال نعم يكون
 تصديقا في النفي معناه ما بعثتني ولا أعطيتني فاذا اختلف المعنى احتلانا فاحتشانا تفسد صلوته
 وإن أراد أن يقرأ كلمة فحجى على لسانه شطر كلمة أخرى فوجع وقرأ الأولى أو ركع ولم يتم الشطر
 أن قرأ شطر من كلمة لو اتمها لا تفسد صلوته لا تفسد صلوته بشرطها وإن ذكر شطر من كلمة
 لو اتمها تفسد صلوته تفسد صلوته بشرطها وللشطر حكم الكل هو الصحيح

وإن ذكر آية

مكان آية أن وقف على الأولى وقفا تاما وأبدأ بالثانية لا تفسد صلوته كما لو قرأ واليتين والوقوف
 ووقف ثم ابتدأ لقد خلقنا الإنسان في كبد لا تفسد صلوته وكذا لو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات ووقف ثم قرأ أولئك هم شر البرية وإن لم يقف قرأ موصولا إن لم يتغير الأولى بالثانية
 كما لو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلم يجزءوا الحسن أو قرأ وجوه يومئذ عليها غيرة أولئك
 هم الكافرون حقا لا تفسد صلوته وإن تغير المعنى بأن قرأ أن الأبرار في جحيم وإن الفجار في
 نعيم أو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم شر البرية أو قرأ وجوه يومئذ عليها
 غيرة أولئك هم المؤمنون حقا تفسد صلوته لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به وقال بعضهم
 لا تفسد صلوته لمعوم البلوى والأول أصح

وإن ترك كلمة

من آية أن لم يتغير المعنى كما لو قرأ وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا وترك ذا لا تفسد صلوته

لأنهم فهم بها يفهم بدون الترك وكذا لو قرأوا لثن اتبعت أهواءهم بعد ملجاءك من العلم و
ترك من أقرأ وجزاء سيئة تعشاها ولم يذكر السيئة الثانية لا تفسد صلوته وإن تغير المعنى
بترك الكلمة بأن قرأها لم لا يؤمنون وترك لا أقرأ وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون و
ترك لا تفسد صلوته عند العامة لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به لو اعتقد ذلك يكفر
فإذا أخطأ تفسد صلوته وقيل لا تفسد لأن فيه بلوى وضروية والصحيح هو الأول .

وان زاد كلمة

في آية فهذا على وجهين أما ان كانت الزيادة في القرآن او لم تكن ان كانت في القرآن ولا يتغير
المعنى بان قرأ لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وبرأ وقرأ القر في او قرأ ان الله
كان عفورا رحيماعليهما والله غفور رحيم كريم او قرأ وان تغفر لهم فانك انت العزيز
الحكيم ان عليهم لا تفسد صلوته في قولهم وان كانت الزيادة تغير المعنى وهي موجودة في
القرآن نحو ان يقرأ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فلهم اجرهم عند ربهم
تفسد صلوته او قرأ والذين آمنوا بالله ورسوله وكفروا أولئك سوف نؤتيهم وجراهم
او قرأ فاما من اعطى واتقى وكفر وصدق بالحسن او قرأ واما من نحل واستغنى وامن
وكذب بالحسن او قرأ والذين كفروا وكذبوا باياتنا وامنوا أولئك اصحاب النار لانه
لنعمد ذلك يكفر فاذا أخطأ تفسد صلوته وان لم تكن الزيادة موجودة في القرآن يتغير
بها المعنى بان قرأ واما شهود فهم ينههم وعصيتناهم فاستحبوا العمى على الهدى تفسد
صلوته لانه تغير تغيرا فاحشا لو تعمد ذلك يكفر فاذا أخطأ تفسد صلوته هو الأصل
في جنس هذه المسائل وان كانت الزيادة لا تغير المعنى بان قرأ كلوا من ثمره اذا اثمر
واستحصد او قرأ فيها فاكهة ونخل وتقاح ودرمان لا تفسد صلوته لانه ليس
فيه تغير المعنى بل هذه زيادة تشبه القرآن وما يشبه القرآن لا يفسد الصلوة مروي

ذلك عن أبي خنيفة ربح وإن ترك آية من سورة وقد قرأ مقدار ما يجوز به الصلوة جازت
صلوته. وإن وصل في غير موضعه أو فصل في غير موضعه فقد ذكرنا نحوه أن يستغفر للمعنى
تغيراً فاحشاً بان وقف على الشرط وأبتداءً بالجزء فقرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات
ووقف وقفاً تاماً ثم ابتداءً بأولئك هم خير البرية أو قرأ من عمل صالح من ذكر أو أنثى وهو
مؤمن ووقف عليه ثم ابتداءً بقوله فلنحيينه حياة طيبة. أو فصل بين الوصف والوصف
بان قرأ أنه كان عبداً ووقف ثم ابتداءً بقوله شكوراً فمثل هذا لا يحسن ولا تفسد به الصلوة
وكذا لفصل بين قوله لا بد كرا لله تطهين القلوب لا تفسد الصلوة وإن كان لا يحسن
هذا الوقف لأن مواضع الوصل والفصل لا يعرفها إلا العلماء وإن تغير المعنى تغيراً
فاحشاً نحو أن يقرأ لا اله ويقف ثم يبتداءً بقوله لا هو أو قرأت اليهودة ويقف
ثم يبتداءً بقوله عزيزاً بن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء ربح لا تفسد صلوة
لما قلنا من المعنى وقال بعضهم تفسد وأما حكم التخفيف والتشديد فقد
ذكرنا فيه قول القاضي الإمام الأجل رحمه الله. ومن العلماء من قال ترك التشديد
إذا كان يغير المعنى تغيراً فاحشاً كما لو قرأ وظللنا عليهم الغمام بالتخفيف. أو قرأ
إن النفس لامارة بالسوء بدون التشديد أو شدد كاف أياك نعبد وأياك
نستعين تفسد صلوته ويدخل أن لا تفسد لأنه لو زاد حرفاً لا يغير المعنى لا تفسد
الصلوة فكذلك إذا شدد وأما ترك المدان لم يغير المعنى كما في قوله أنا أنزلناه أنا
اعطيناك لا تفسد صلوته. وإن غير المعنى كما في قوله دعاء ونداء وجزاء وما أشبه
ذلك اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم في ترك التشديد إذا غير المعنى

وإن كان الرجل

من لا يحسن بعض الحروف ينبغي أن يجهد ولا يعذر في ذلك. فإن كان لا ينطق

لسانه في بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحرف يجوز صلوته ولا يؤم غيره
 كذا الرجل اذا كان لا يقف في مواضع الوقوف ويستخرج عند القراءة لا يؤم غيره وان وجد آية ليس
 فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلوته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف
 قال بعضهم لا يجوز صلوته لانه ترك القراءة مع القدرة عليها بخلاف الآخر ان اصاب
 وحده حيث يجوز صلوته وان كان يقدر على ان يقتدي بغيره لان ذلك قد يكون وقد
 لا يكون ولو قرأ في صلوته ما ليس في مصحف الامام نحو مصحف عبد الله بن مسعود
 وايب بن كعب رضي الله عنهما لم يكن معناه في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكراً ولا تهليلاً
 ففسد صلوته لانه من كلام الناس وان كان معناه ما كان في مصحف الامام يجوز صلوته
 في تياس قول ابى حنيفة ومحمد رحم ولا يجوز في قياس قول ابي يوسف رحم اما عند ابى حنيفة
 رحم فانه يجوز قراءة القرآن بأي لفظ كان ومحمد رحم يجوز بلفظة العربية ولا يجوز بغيرها
 ولا نقل كيف لا يجوز الصلوة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ورسول الله عليه الصلوة
 والسلام رغبتا في قراءة القرآن بقراءة لانا نقول انما لا يجوز الصلوة بما كان في مصحفه
 الاول لان ذلك قد انتسخ وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقراءة رسول الله عليه
 الصلوة والسلام في آخر عمره واهل الكوفة اخذوا بقراءته الثانية وهي قراءة عاصم وانما
 رغبتا رسول الله عليه الصلوة والسلام في تلك القراءة كذا ذكره الطحاوي رحم ولو قرأ
 القرآن في صلوته بالحنان ان غير الكلمة تفسد صلوته لما عرف فان كان ذلك في حرف المد
 واللين فهو الياء والالف والواو لا يغير المعنى الا اذا فحش وعند الشافعي رحم الخطا في
 الفاتحة لا يفسد الصلوة لان عند الكلام لا يقطع الصلوة اذ لم يكن عند هذا ليس
 بعد لانه يريد قراءة القرآن وانما تفسد الصلوة بالخطا في الفاتحة لان عند
 يجوز الصلوة دون الفاتحة وان قرأ بالاحسان في غير الصلوة تنجز

جوان وعامة المشائخ كرهوا الاستماع ايضا لانه تشبه بالفسقة
لما يفعلونه في فسقهم. وكذا الترجيع في الاذان وقد مر قبل هذا

من المسائل

التي تتعلق بقراءة القرآن سجدة التلاوة تجب على من يجب عليه الصلوة اذا قرأ
ايها السجدة او سمعها ممن تجب عليه الصلوة او لا تجب بحيض او نفاس او كفر
او صغر او جنون. ولا تجب اذا سمعها من طير. وان سمعها من نائم اختلفوا فيه ^{والصحيح}
هو الوجوب. ولو تلى بالفارسية تجب عليه وعلى من سمعها السجدة فهم السامع
اولم يفهم. اذا اخبر السامع انه قرأ آية السجدة. ولو تهاجى بالقرآن لا تجب السجدة
ولو تهاجى في الصلوة لا يقطع الصلوة لانه قرأ المحروف التي في القرآن لكن لا ينوب عن
القراءة لانه لم يقرأ القرآن. ولا تجب السجدة بكلمة القرآن لانه لم يقرأ ولم يسمع ^{لشترط}
لاداء السجدة ما يشترط للصلوة من طهارة الثوب والبدن والمكان وستر العورة
واستقبال القبلة ولا يجوز بالتيمم مع القدرة على الماء. ويبطلها ما يبطل الصلوة من
الكلام والحديث والضحك ولا يبطلها محاذاة المرأة وان نوى ان يؤمها وان صحك
فيها لا يبطل طهارته ولا يجوز اذاؤها في الاوقات المكروهة الا ان يقرأ في ذلك الوقت
فان قرأ في وقت مكروه يسجد في وقت مكروه اخر بان قرأ عند طلوع الشمس وسجد
عند الغروب اختلفت الروايات فيه. والظاهر انه لا يجوز ولا يجوز اذاؤها في
موضع نجس وان كان سجوده على موضع طاهر. ولا يتكرر الوجوب بتكرار التلاوة
سجدة للاولى او لم يسجد الا اذا اختلف المجلس والجلس واحد وان طال او اكل لقمة
او شرب شربة او قام ومشى خطوة او خطوتين او كان راكبا فنزل او نازلا فركب
او انتقل من زاوية البيت او المسجد الى زاوية اخرى الا اذا كانت الدار كمة

كد ار السلطان. وان انتقل في المسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب
 وان انتقل فيه من دار الى دار في كل موضع يصح الاقتداء يجعل كمكان واحد
 لا يتكرر الوجوب. ولو تلا آية السجدة ثم نام مصطجعا او اكل او اشتغل بالتجارة
 ثم عاد بها يتكرر الوجوب. وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير
 الدابة اذ لم يكن في الصلوة. وان قرأ على غصن ثم انتقل منه الى غصن اخر فاعادها
 اختلفوا فيه والصحيح انه يتكرر الوجوب وكذا لو قرأها مرارا في الدوس او
 تسديدة الثوب او يد ورحول الرحى والذي يسبح في حوض اختلفوا فيه. قال
 محمد بن انكان عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر الوجوب
 والصحيح انه يتكرر. راكان كل واحد منهما يصل في صلوة نفسه فقرأ احد هما
 آية السجدة مرتين وسمع صاحبه وصاحبه قرأ آية سجدة اخرى مرة فسمعها الاول
 فعلى الاول سجدتان سجدة بقرآته يؤديها في الصلوة لانه قرأ آية السجدة
 في الصلوة مرتين فلا يلزمه الاسجد وبعد الفراغ من الصلوة يسجد سجدة بقرآته
 صاحبه لان ما وجبت بقرآته صاحبه لانكون صلواتيه فلا يؤديها في الصلوة وعلى الثاني
 سجدة واحدة بقرآته يؤديه في الصلوة. وهل يتكرر الوجوب بما سمع من صاحبه
 ذكر في النوادر انه يتكرر في مسجد سجدتين اذا فرغ من الصلوة لان ما وجبت بقرآته
 صاحبه لانكون صلواتيه وانما يتكرر عليه الوجوب بقرآته صاحبه لان مكان صاحبه
 مختلف حقيقة وانما جعل متحدا ضرورة جواز الصلوة فلا يظهر الاتحاد في حق غيره
 وفي ظاهر الرواية لا يلزمه بقرآته صاحبه الاسجد وعليه الاعتماد لانا ان نظرنا الى
 مكان السامع فمكانه واحد. وان نظرنا الى مكان التال في مكانه جعل كمكان واحد في حقه
 فيجعل كذلك في حق السامع ايضا لان السامع بناء على التلاوة. واجمعوا على انه اذا اختلف

مجلس السامع في غير الصلاة واتحد مجلس التالي يتكرر الوجوب على السامع يتكرر التلاوة
 اما اذا اختلف مجلس التالي دون السامع اختلفوا فيه قال بعضهم يتكرر الوجوب على
 السامع رجل تلى آية السجدة حرار في الصلاة في ركعة واحدة لا يتكرر الوجوب وان قرأ
 مرتين في الركعتين في القياس لا يتكرر وبالقياس ناخذ المؤتم اذا قرأ آية السجدة فسمعها
 الامام والقوم لا تجب السجدة في الصلاة ولا اذا فرغوا منها. وقال محمد بن سبج اذا فرغوا
 من الصلاة فان سمعها رجل ليس معهم في الصلاة ذكر في النوادر ان عليه ان يسجد قيل هو
 قول محمد بن سبج وان سمعوا ممن ليس معهم في الصلاة سجدوا اذا فرغوا من الصلاة فان سجد
 في الصلاة لم يجزهم ولم تفسد صلاتهم رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشرع في الصلاة
 فقرأها مرة اخرى فانه يسجد سجدة اخرى في الصلاة. ولو قرأ آية السجدة خارج الصلاة
 ولم يسجد حتى شرع في الصلاة ثم قرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة في الصلاة وتسقط
 عنه الاولى في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النوادر. ولو قرأ آية السجدة في الصلاة
 وسجد ها ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة اخرى يسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية
 قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ. ولو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى سلم فقرأها
 مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وتسقط عنه الاولى. رجل سمع آية السجدة من رجل
 فسمعها من رجل آخر في ذلك المكان ثم قرأها هو اجزأته سجدة واحدة. وقيل على رواية
 النوادر لا تجزيه الا عن قرأته. ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسمعها ايضاً من رجل ليس
 في الصلاة قرأها معه اجزأته سجدة واحدة. وان سمعها من ذلك الرجل قبل قرأته او
 بعد ما يسجد سجدة اخرى اذا فرغ وعي ظاهر الرواية لا يسجد وان سمع المصلي آية
 السجدة من رجل وقرأها هو فسجد ثم احدث وذهب الى البناء ثم عاد فسمعها من
 ذلك الرجل مرة اخرى قالوا يسجد سجدة اخرى اذا فرغ لاختلاف المكان حقيقة

وقيل هذا على رواية النواهد وعلى هذا قالوا الوقر آية السجدة في الصلوة وسجد ثم
 أحدث وذهب للبناء ثم عاد فأعادها فانه يسجد سجدة أخرى، ويستوى سماعه
 وتلاوته مرتين في وجوب السجدتين إذا قرأ الإمام سجدة وسجدها ثم اقتدى به رجل
 آخر لم يسجد ما فيها يقضي وعن أبي يوسف رحمه الله إذا سجد المسبوق مع الإمام ثم
 قرأها فيما يقضي لم يسجد ولو لم يسجد ما مع الإمام ثم قرأها فيما يقضي يسجد المصلحة
 إذا قرأ آية السجدة على الدابة مراد وخلفه رجل يسوق الدابة يسجد المصلحة سجدة واحدة
 والسائق يسجد لكل مرة. إذا قرأ المصلحة على الدابة عشر فرغت ورجل آخر على الدابة قرأ
 كذلك وسمع كل واحد منهما تلاوة صاحبه كان على كل واحد منهما سجدة لتلاوته
 وعشر سجرات لتلاوة صاحبه وهذا على رواية النوادر ما في ظاهر الرواية يكفي سجدة
 واحدة لتلاوته. رجل قرأ آية السجدة على الأرض ثم ركب ليس له أن يومي بها. ولو قرأها
 راكباً كان له أن يومي بها. قال شمس الأئمة الحلو في رح هذا في راكب خارج المصرو. وإذا كان
 في المصرو أومي لتلاوته لا يجزيه في قول أبي حنيفة رح. ولو قرأها راكباً ثم نزل ثم ركب كان له
 يومي بها لأنه إذا هلكا وجبت رجل قرأ آية السجدة في الصلوة فأنكثت السجدة في آخر السورة
 أو قريباً من آخرها بعد ما آية أو آيتين إلى آخر السورة فهو بالخيار أن شاء ركع بها ينوي للتلاوة
 وإنشاء سجد ثم يعود إلى القيام فيختم السورة. وأن وصل بها سورة أخرى كان أفضل. وإن لم
 يسجد للتلاوة على الفور حتى ختم السورة ثم ركع وسجد للصلوة يسقط عنه سجدة التلاوة
 لأن هذا القدر من القراءة لا ينقطع الفور. ولو ركع لصلوته على الفور وسجد يسقط عنه
 سجدة التلاوة نوى في السجدة السجدة للتلاوة أو لم ينو. فكذا إذا قرأ بعد ما يتين اجتمعوا
 على أن سجدة التلاوة تتأدى بسجدة الصلوة وإن لم ينو للتلاوة. وأختلفوا في الركوع قال
 الشيخ الإمام المعروف بنحو هذا. رح لا بد له كعم. السنة حدة سنة. سجدة التلاوة

نص عليه محمد ر. وأن قرأ بعد السجدة ثلاث آيات وركع لسجدة التلاوة ذكر الشيخ
الامام المعروف بخواجه زاده ر. ان اذا قرأ بعد السجدة ثلاث آيات ينقطع الفور ولا
ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الائمة الحلواني ر. لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من
ثلاث آيات. واذا سجد للتلاوة يكبر للاضططاط وقال محمد ر. يكبر للرفع ايضا. ويقول
في سجوده ما يقول في سجود الصلاة هو الصحيح واذا ختم القرآن وسجدة ثم افتتحها في مكانه
فقرأ آية السجدة لا يسجد مرة اخرى. اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم كان في الرحبة
فكبر الامام للسجدة وحسب من كان في الرحبة انه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة
وكبر فظن القوم انه رفع راسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم ان لم يزيدوا على ذلك
لم تفسد صلاتهم لانهم ما زادوا الركوعا وزيادة الركوع لم تفسد الصلاة. المصلحة اذا قرأ
آية السجدة في الصلاة فاراد ان يخرج ساجدا فخررا كما فتد كونه ركوعه انه نوى السجدة
فخرج ساجدا ثم رفع راسه واتم الصلاة اجزاه. المصلحة اذا سمع آية السجدة من غيره وسجد
مع التالي ان قصد به اتباع التالي تفسد صلاته. رجل سمع السجدة من غيره فلم يستجب
له ان يسجد مع التالي ولا يرفع راسه قبله. رجل قرأ آية السجدة في غير الصلاة فاراد ان يركع
للسجدة في رواية يجوز ذلك. مصلحة التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت
صلوته ووجبت عليه قضاءها لا يلزمه اعادة تلك السجدة. وكذا المسلم اذا قرأ آية
السجدة ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم لم يجب عليه تلك السجدة. وكذا المرأة اذا قرأت
آية السجدة في صلوتها فلم تسجد ما احتج حاضت سقطت عنها السجدة. رجل قرأ آية
السجدة لا يلزمه السجدة بتحريك الشفتين وانما تجب اذا صحح الحروف وحصل له
صوت سمع هو او غيره اقرب اذنه الى فمه رجل سمع السجدة من قوم من كل واحد منهم
حرفا ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من قال. وكذا اذا قرأ رجل سجدة فسمعها

رجل في الصلاة ليس عليه ان يسجد. ومن قرأ آية السجدة عند نائم أو أصم فلا يسمع
ولو لا أنه نائم أو أصم يسمع لم يكن على النائم والأصم سجدة ولا سلام في سجدة
التلاوة. ولو سجد للتلاوة إلى غير القبلة جاحلا قال في الكتاب يحزبه. وأراد به
إذا كان متحزبا. ويكون أن يقرأ السورة ويدع آية السجدة. وأن قرأ آية السجدة
وحدوها في غير الصلاة لا يكره والمستحب أن يقرأ معها آية أو آيتين. ويكره للأمام
أن يقرأ آية السجدة في الصلاة التي يخاف فيها إلا أن يكون السجدة في آخر السورة

مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها وليستحب

ولا بأس بقراءة القرآن في الصلاة على التأليف. عرف ذلك بفعل الصحابة
رضي الله تعالى عنهم. والمستحب قراءة المفصل تيسيرا للأمر عليه وتخفيفا على القوم
وأما القراءة في الفرائض بخواتيم السور روي عن محمد رحمه الله أنه لا يكره لما روي
عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قرأ في الفجر في السفر قل ادعوا الله
أو ادعوا الرحمن الآية. ورسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة قل يا أهل
الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم في غريب الرواية ثبت عن أبي جعفر رحمه الله
لأنه أسانيد يقرأ من أول السورة أو من وسطها أو من آخرها. وأن قرأ آخر السورة في
ركعة نكرو أن يقرأ آخر سورة أخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو
الصحيح. وأن أراد أن يقرأ آخر السورة في الركعتين أو سورة قامة
فاكثرهما آية أفضلهما قراءة. وأن أراد أن يقرأ آية طويلة مثل آية المدائنة
أو ثلث آيات اختلفوا فيه والصحيح أن قراءة ثلث آيات أولى. وإذا بلغت الآيات
مقدار قصير سورة من القرآن فالمعتبر كثرة الألف لا كثرة الكلمات وعدد الحروف
إذا أراد أن يقرأ القرآن في غير الصلاة فالمستحب له أن يكون على الطهارة

مستقبلا للقبلة لأبسا حسن ثيابه ليكون أتيابا بالتعظيم على وجه الكمال ثم يتعوذ
كما ذكرنا. ويكفيه التعوذ مرة واحدة ولا يحتاج إلى التعوذ عند افتتاح كل سورة. ثم يقول
بسم الله الرحمن الرحيم. والتسمية عند نال يست من الفاتحة. وما في سورة النمل من
القرآن عند الكل. ولا يجوز للحائض والنفساء والمجنب قولا لبسم الله الرحمن الرحيم إذا قرأها
قرأنا ويمنع من مسها. ولا بأس لهؤلاء بقراءة لبسم الله الرحمن الرحيم على وجه التبرك لأعني وجه قراءة القرآن
وكذا إذا أخبر بخبر سيئه فقال الحمد لله رب العالمين لأن هذا القدر يحري في كلام الناس
واختلف العلماء في قراءة الفاتحة على وجه الثناء ويكره قراءة القرآن في موضع النجاسات
كالغتسل والمخج والمسلخ وما أشبه ذلك. وأما قراءة القرآن في الحمام أن لم يكن فيه أحد
مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس بأن يرفع صوته بالقراءة وإن لم يكن كذلك فإن
قرأ في نفسه ولا يرفع صوته لا بأس به. ولا بأس بالتسبيح والتهليل وإن رفع صوته بذلك
وأما قراءة الماشي والمحتوف أن كان متنبها لا يشغله العمل والمشع جاز ولا فلا. وتكلموا في قراءة
القرآن عند القبور قال أبو حنيفة رجع يكره وقال محمد رجع لا بكرة ومشائخنا رجع أخذوا يقول
محمد رجع واعتادوا جالس القاري في المقابر وقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والفاتحة وغير
ذلك رجاء أن يونس الموت. وقراءة القرآن عن المصحف أو من القراءة عن ظهر القلب لما
روى عبادة بن الصامت رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل عبادة امتي قراءة
القرآن نظرا وإن فيه جمعا بين العبادتين وهو النظر في المصحف وقراءة القرآن. وتكلموا
في قراءة القرآن في الفراش مضطجعا. والأول أن يقرأ على وجه يكون أقرب إلى التعظيم. ولا بأس
بالتسبيح والتهليل مضطجعا. وكذا بالصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام. رجل يقرأ القرآن
وبجنبه رجل يكتب الفقه لا يمكنه أن يستمع كان الأثم على القاري لأنه قرأ في موضع يشتغل
الأساس بأعمالهم ولا شيء على الكاتب. ويكره تصغير المصحف وإن يكتب بقلم دقيق احترازا

عن التحقير إذا تحرق المصحف أو أسود وصار بحال لا يمكن أن يقرأ فيه يجعل في خرقه ظاهرة
ويدفن في أرض مخافة أن تصيبه النجاسة. ويكره كتابة القرآن على ما يفرش ويبسط
وكتابته على الجدران والحارث غير مستحسن عند البعض. ولا بأس بتدريس المصحف
وتفضيذه عند ابني خيفة من وعن أبي يوسف رحمه الله أنه كره ذلك. وتكلموا في النقطة ^{لتعشروا}
ومشاغباته جوزوا ذلك. ولا بأس بدفع المصحف واللوح إلى الصبيان من لا يبلغ له
مس المصحف لا يكتب القرآن. وإن كانت الصحيفة على الأرض لا يمسه أيده وهو قول
محمد بن وهب أخذ مشاغلته. ولا بأس للمحاض والجنب مس المصحف إذا كان في خريطة
أو غلاف غير مشرب ويكره أن يأخذ بكفه في ظاهر الروايات. ولا بأس بأن يأخذ كتب الفقه
بكفه وإن كان لا يخلو عن آيات لتكرار الحاجة ولا بأس للمحاض والجنب أن يعلم القرآن
حرفاً حرفاً ولا يعلمه أية تامة. ولا ينبغي للمحاض والجنب أن يقرأ التوبة والإنجيل ^{بوجود}
لأن الكل كلام الله تعالى. واختلفوا في قراءة القنوت والصحيح أنه لا يكره. رجل تعلم من القرآن
ما يجوز به الصلوة كان تعلم الباقي وتعلم الفقه والأحكام أولى له من صلوة التطوع. رجل
قرأ القرآن في غير الصلوة فلما انتهى إلى قوله يا أيها الذين آمنوا رفع رأسه وقال لبك ^{سيد} يا
الأولى أن لا يفعل. ولو فعل ذلك في الصلوة تفسد صلوته وهو الصحيح. الحرير والذمي
إذا طلب تعلم القرآن يعلم. وكذا إذا طلب الفقه والأحكام رجاء أن يهتدى إلى الحق
لكنه يمنع من مس المصحف إلا إذا اغتسل فلا يمنع بعد ذلك. وتعلم المرأة القرآن من المرأة
خير من تعلمها من الأعمى لأن نغمتها عورة وعلى المولى أن يعلم عبده من القرآن ما يحتاج
إليه لأداء الصلوة. رجل يقرأ القرآن ويلحن فيه وشمه رجل يسمع أن علم السامع أنه
لوقنه الصواب لا يلحقه الوحشة كان عليه أن يعلمه وإن علم أنه لا يتعلم ويصبر ^{ذلك}
سبباً للخصومة والمنازعة لا بأس بأن يترك رجل قرأ القرآن كله في يوم واحد كما قيل أنه

القرآن له اولى من سورة الاخلاص خمسة آلاف لما جاء في ختم القرآن ما لم يجمع فيه غيره. قالوا
ويذبح بحامل القرآن ان يخطم القرآن في كل اربعين يوما مرة. رجل قرأ في صلوته في الركعة
الاولى للمعوذتين قال بعضهم يقرأ في الثانية الفاتحة وشيئا من البقرة يكون حاله متحلا
وقال بعضهم يعيد قل اعوذ برب الناس في الركعة الثانية ولا يقرأ شيئا من البقرة مراعاة
للتنظيم والترتيب. وتكلموا في الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن
بالجماعة واستحسنه المتأخرون فلا يمنع عن ذلك. وقرأ سورة الاخلاص ثلاث مرات
عند ختم القرآن يستحسنه مشايخ العراق الا ان يكون المنحتم في المكتوبة فلا يكرر سورة
الاخلاص ولا بأس بالخلوة والجماعة في بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين
لا تخلوا عن ذلك

باب صلاة المسافر

اذا جاوز المقيم عمران مصره قاصدا مسيرة ثلاثة ايام وليا اليها بسيرا لابل او مشي
الاقلام يلزمه قصر الصلاة ويرخص له ترك الصلوة اما شرط مجاوزة عمران لان السفر
فعل فلا يوجد بمجرد النية في شرط قرآن النية بادن في فعل. بخلاف ما اذا نوى
الاقامة حيث يصير مقاما بمجرد النية لان الاقامة ترك الفعل وترك الفعل لا يحتاج الى
الفعل واما التقدير بمسيرة ثلاثة ايام وليا اليها في ظاهر الرواية فلقوله عليه
الصلاة والسلام يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليا اليها جاوز
المسح لكل مسافر ثلاثة ايام لا دخال الالف واللام في المسافر فكان ذلك تقدير
الادنى مدة السفر وانما اعتبر مدة مشي الاقدام وسير الابل لانه الوسط وانما
ذكر الايام والليالي لان المسافر لا يرتحل في كل يوم وليلة الامر يسير بالايام و
يسير بالليالي وفي الجبل يعتبر ثلاثة ايام وليا اليها في الجبل وان كانت تلك المسافة

في السهل تقطع بمادونها. وفي البحر ثلاثة أيام ولياليهما في البحر بعد ان يكون الرياح مستوية
 غير غالبة ولا ساكنة. وبعضهم قد راد فعدة السفر ثلث مراحل. وبعضهم قد رها بالفرسخ
 ومضاهي قريب من بعض. ويعتبر مجاوزة عمران المص من الجانب الذي خرج. ولا يعتبر محلة
 غري بحدائنه من الجانب الآخر فان كانت في الجانب الذي خرج محلة منفصلة عن المص
 والمقدم كانت متصلة بالمص لا يقصر الصلوة حتى يجاوز تلك المحلة. وهل يعتبر مجاوزة
 الفناء ان كان بين المص وفنائه اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما مزرعة يعتبر مجاوزة الفناء
 ايضا. وان كان بينهما مزرعة او كانت المسافة بين المص وفنائه قدر غلوة يعتبر مجاوزة عمران
 المص ولا يعتبر مجاوزة الفناء. وكذلك اذا كان هذا الانفصال بين قريتين او بين قرية ومصر
 وان كان القرية متصلة بربض المص فالمعتبر مجاوزة القرية هو الصحيح. وان كانت القرية
 متصلة بفناء المص لا بربض المص يعتبر مجاوزة الفناء ولا يعتبر مجاوزة القرية. الرجل اذا قصد
 بلدة والمقصود طريقان احدهما مسيرة ثلثة ايام ولياليهما والاخر دونها فسلك الابعد كان
 مسافرا عندنا المسافر اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق نذكر شيئا في وطنه
 فعزم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا بان كان مولدا وسكن فيه
 او لم يكن مولدا ولكنه تاهل به وجعله دارا يصير مقيما بمجرد العزم الى الوطن لانه
 رفض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلثة ايام ولياليهما فيعود مقيما يتم صلواته
 الى الوطن واذا خرج من هنا الى السفر بعد ذلك يقصر الصلوة. فاذا انتهى المقصد
 ان كان ذلك وطنا اصليا له وتفسيره ما قلنا يتم الصلوة لانه صار مقيما بمجرد الدخول
 على التفصيل الذي قلنا. وان لم يكن وطنا اصليا له فانه يقصر الصلوة ما لم ينو
 الاقامة بها خمسة عشر يوما. ثم نية الاقامة لا تصح الا في موضع الاقامة فمن تمكن
 من الاقامة. وموضع الاقامة عمران والبيوت المتخذة من الحجر والمد والخشب

لا الخيام والاضحية والوبن الغزاة اذا دخلوا دار الحرب للمجاربة ونفوا الاقامة لم
 تصح نيتهم. وكذا اذا نزلوا في بعض بيوت الكفرة في ظاهر الرواية. وكذا لو دعا اذا
 كانوا يطوفون في المفاز ولهم خيام واخضية. وعن ابي يوسف ربح ان نزلوا في موضع
 كثير الماء والكلأ ونصبوا المحابر ونفوا الاقامة خمسة عشر يوما والماء والكلأ
 يكفيهم لثلاث المدة صاروا مقيمين. وكذا التراكمة والاعراب ومن دخل دار الحرب
 بامان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صححت نيته. الكافر اذا اسلم في دار الحرب ولم
 يتعرضوا له فهو على اقامته وان علم اهل الحرب باسلامه فهرب منهم يريد سفر
 ثلثة ايام وليا اليها لم تعتبر نيته وكذا الاسير في دار الحرب اذا انفلت منهم ودخل
 على الاقامة خمسة عشر يوما في غارا ونحوه لم يصير مقيما الكوفة اذا نوى الاقامة بمكة
 ومناخسة عشر يوما لم يكن مقيما وان لم يكن بينهما مسيرة سفرا لم ينشأ الاقامة في احدهما
 خمسة عشر يوما. وان تاهل بهما كان كل واحد من الموضعين وطنا اصليا له
 ومن كان موليا عليه فالنية في السفر والاقامة نية من يله عليه كالمراة مع زوجها
 والعبد مع مولاه والجندي مع الامير الذي يجري عليه والامير مع الخليفة
 والاجير مع من استأجره. واما الغريم اذا تعلق به صاحب دينه في السفر فلزمه
 اوجبه ان كان الغريم قادرا على قضاء ما عليه من قصده ان يقضه دينه قبل ان
 يمضي خمسة عشر يوما فالنية في السفر والاقامة نية المديون. وان لم يكن قادرا
 فلمعتبر نية الحابس وحكم الاسير في دار الحرب كحكم العبد لا يعتبر نيته والرجل
 الذي يبعث اليه الوالي او الخليفة ليؤتم به اليه فهو بمنزلة الاسير ولو كان
 العبد بين موليين في السفر فنوى احد المولين الاقامة دون الآخر قالوا ان
 كان بينهما مهاباة في الخدمة فان العبد يصلي صلاة الاقامة اذا خدم المولى

الذي هو في الأمانة. إذا أتى المولى الذي أرى في الإقامة يصلي صلاة السفر وإذا نوى
 في الإقامة فليصل ركعتين ثم أخبر المولى كان عليه إعادة
 في الإقامة. ثم إذا أتى المولى زوجها بذيبة الإقامة منذ أيام يلزمها إعادة الصلاة
 في طاهر أو إبله بمن يري يوسف ومحمد. العبد إذا لم يولد في السفر ونوى المولى الإقامة
 صحته بدينه في يومه على العبد على رأس الركعتين كان عليهما إعادة تلك الصلاة. وكذا
 العبد إذا كان في ليلة من لياليه من سقيم والعبد كان في الصلاة ينقلب فرضه أربعاً
 حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة لأنه سلام عد وقد صار العبد مقيماً
 تبعاً للمشتري. إذا لم يعلم مولاؤه ومعهما جماعة من المسافرين فلما صلى ركعتان نوى المولى
 الإقامة صحته بدينه في حقه وفي حق عبده ولا يظفر في حق القوم في قول محمد رحمه فيصلي العبد
 ركعتين ويتقدم واحد من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما
 صلاته أربعاً. وهو نظير ما لو صلى مسافر بجماعة مقيمين ومسافرين فلما صلى ركعة أحدث
 الإمام وقدم مقيماً فإنه لا يقلب فرض القوم أربعاً فكذا لك ههنا ثم بما إذا علم العبد
 أن المولى نوى الإقامة فإن بعضهم يقوم المولى بأداء العبد فينصب أصبعيه أو لا يشير
 بأصبعيه ثم ينصب أربعة أصابع يدي ويشير بأصابعه الأربع. الكافر المسافر إذا ^{أسلم}
 وبينه وبين مقصده أقل من ثلاثة أيام كان حكمه حكم المقيم. وكذا الصبي إذا كان
 في السفر مخيراً ثم بلغ الصبي وبينه وبين وطنه أقل من ثلاثة أيام كان مقيماً. هكذا
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ج. وقال غيره من المشايخ إذا بلغ الصبي
 يصلي أربعاً. وإذا أسلم الكافر يصلي ركعتين. وقال بعضهم يصليان ركعتين. فأمّا
 المسلم المسافر إذا ارتد والعياذ بالله ثم أسلم من ساعته وبينه وبين وطنه أقل من
 ثلاثة أيام يبقى مسافراً كسالم تيمم ثم ارتد والعياذ بالله ثم أسلم لا يبطل تيممه فكذا

لا يبطل سفره وكذا المرأة اذا اطلقتها زوجها في السفر تطليقة بائنة أو ثلثا او رجعية و
انقضت عدتها وبينها وبين وطنها اقل من ثلثة ايام فاما قبل انقضاء العدة في الطلاق
الرجعي كان حكمه حكم الزوج اذا كان الرجل مقيما في اول الوقت فلم يصل حتى ساو آخر الوقت
كان عليه صلوة السفر وان لم يسبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة الا يرى
انه لو مات او اغشى عليه اغشاء طويلا او جن جنونا مطبقا او حاضت المرأة او صارت نفساء
في آخر الوقت يسقط كل الصلوة فاذا سافر يسقط بعض الصلوة ولو كان مسافرا في اول
الوقت ان صلى صلوة السفر ثم اقام في الوقت لا يتغير فرضه وان لم يصل حتى اقام في آخر الوقت
ينقلب فرضه اربعا وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة كما لو بلغ
الصبي في آخر الوقت او اسلم الكافر او طهرت الحائض او النفساء ولم يبق من الوقت
الا قدر ما يسع فيه التحريمة او افاق المجنون او المغشى عليه اذا عترض عليه شيء مما قلنا
في آخر الوقت تجب الصلوة فكذا الاقامة وان اقام بعد الوقت يقضى صلوة السفر
المسافر اذا نوى الاقامة بعد ما اسلم وعليه سهو لم يصح نيته في هذه الصلوة لانه نوى
الاقامة بعد الخروج ويسقط عنه سجود السهو في قولنا بيمينه في قولنا يوسف رح لانه
لو عاد الى سجود السهو تصح نية الاقامة فيه فينقلب فرضه اربعا ويصير السجدة في
خلال الصلوة فيبطل وقال محمد رح تصح نية الاقامة لان عند سلام من عليه السهو
لا يخرج منه عن حرمة الصلوة فصاركما لو نوى الاقامة قبل السلام واذا صحت نيته يتم
الصلوة اربعا ويسجد لسهو بعد الفراغ وان سجد لسهو ثم نوى الاقامة يصح نيته
وتصير صلوته اربعا سواء سجد سجدتين او سجدة واحدة او نوى الاقامة في السجدة
لانه لما سجد السهو عادت حرمة صلوته فصاركما لو نوى الاقامة في الصلوة مسافرا
صلاة ركعة بمسافر بن فجل مسافر واقتدى به ثم احدث الامام واستخلف هذا الرجل

وخرج الإمام ليغوضاً ونوى الإقامة والامام الثاني نوى الإقامة أيضاً ثم عاد الإمام الأول
 إلى الصلوة ماذا يفعل الإمام الأول والثاني قالوا يقتدي الإمام الأول بالثاني في الركعة
 الثانية فإذا قعد الإمام الثاني قد راى التشهد لم يقوم وليستخلف رجلاً أدرك أول الصلوة
 ليسلم بالقوم ثم يقوم الإمام الثاني ويصل ثلث ركعات والإمام الأول ركعتين لأنه لما صلى
 ركعتين خرج من الإمامة. مسافر صلى الظهر ركعتين فقام إلى الثالثة فاستأجر ما بعد ما قعد قد
 راى التشهد ثم تذكر ذلك في قيام الثالثة أو في ركوعها فإنه يعود ويقعد. وإن تذكر بعد ما قعد
 الثالثة بالسجدة يتم صلواته أربعا وكانت الثالثة والرابعة له سنة الظهر وإن لم يكن قد
 على الركعتين أن تذكر في قيام الثالثة يعود وإن لم يعد حتى قعد بها بالسجدة فسدت صلواته
 ولو كان هذا المسافر ترك القراءة في الركعتين الأوليين أو في أحدهما ثم قام إلى الثالثة وقراها
 في قياس قول أبي حنيفة وإليه يوسف رجع إذا نوى الإقامة في الثالثة يجوز صلواته. ولو قرأ في
 الثالثة وركع ثم نوى الإقامة في الركوع قالوا يجوز أيضاً. مسافر أم قوماً في آخر وقت العصر فلما صلى
 ركعة غربت الشمس ثم جاء رجل واقتدى به صح اقتداؤه. فإن سبق الإمام الحدث واستتمت
 هذا الرجل الذي اقتدى به فتذكر الخليفة أنه لم يصل الظهر فسدت صلواته لأن الوقت
 ليس بضيق عند شروعه. ولو تذكر هذه الفائتة بعد الغروب قبل الشروع لا يصح شروعه
 فإذا تذكر في خلال الصلوة نفسد صلواته وإن تذكر الإمام الأول أنه لم يصل الظهر
 لم يفسد صلواته سبقه الحدث أو لم يسبقه لأن الوقت كان ضيقاً وقت شروعه ولو تذكر
 الفائتة في ذلك الوقت لا يمنع عن الشروع. فكذلك إذا تذكر في خلال الصلوة رجل
 صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج إلى السفر وصلى العصر في سفره في ذلك اليوم ثم تذكر
 أنه ترك شيئاً في منزله فرجع إلى منزله لأجل ذلك ثم تذكر كونه صلى الظهر والعصر بغير
 طهارة قالوا يجب عليه أن يصل الظهر ركعتين والعصر أربعا لأن صلوة الظهر

صارت كأنها لم تكن وصارت ديناً في الدمة في آخر وقتها وهو كأن مسافراً في آخر
 وقت الظهر فصا في دمه صلاة السفر. أما صلاة العصر خرج وقتها وهو مقيم فيجب
 عليه. مسافر صلى شهر جميع الصلوات ركعتين قال أبو حنيفة ربح يعيد ثلاثين مغرباً
 ولا يعيد غيرها وقال أبو يوسف ومحمد ربح يعيد ثلاثين مغرباً ويعيد صلاة العشاء والفجر
 والظهر والعصر بعد المغرب الأول مسافراً قوماً مسافرين فاحدث فاستخلف مسافراً ونوى

الثاني الإقامة لا يتغير فرض من خلفه من المسافرين. ولو نوى الإمام الأول الإقامة
 بعد ما حدث قبل أن يخرج من المسجد صار فرضه فرض القوم أربعا. فإن استخلف الإمام
 واحد من القوم يتم الخليفة صلاة الإقامة. مسافر صلى الظهر ركعتين فقام إلى الثانية
 ناسياً أو متعمداً فحجاء مسافراً اقتدى به في تلك الحالة فصلاة الداخل موقوفة إن
 عاد الإمام إلى القعدة فسلم فصلاة الداخل تامة لأن الإمام في حرمة الصلاة حين
 اقتدى به وإن لم يعيد ونوى الإقامة في قيام الثالثة ينقلب فرضه وفرض الداخل
 أربعا لأنه نوى الإقامة وهو في حرمة الصلاة يتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضيهما
 فاتته وذلك ركعتان لأن صلاة المقتدى صارت أربعا أيضاً. مسافراً قوماً مقيمين
 فلما صلى ركعتين نوى الإقامة لا لتحقيق الإقامة بل ليتم صلاة المقيمين لا يصير
 مقيماً ولا ينقلب فرضه أربعا. جاءهم من المقيمين صلوا خلف مسافراً قرأ عليهم
 فيما يقضون كذا ذكر الكرخي ربح. وكذلك السهم ولا يقتدى أحد منهم بالآخر أم يخرج
 مع جيشه في طلب العدو ولا يعلم أين يدركهم فأنهم يصلون صلاة الإقامة في
 الذهاب وإن طالت المدة. وكذا في المكث في ذلك الموضع. أما في الرجوع إن كان
 مدة السفر يقصرون الصلاة والأفلا العبد إذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسيرة المولى
 فأنه يسأل إن أخبر أنه يسير مدة السفر صلى صلاة المسافرين. وإن كان دون ذلك

صلى صلاة الإقامة وان لم يخبر بذلك ان كان مقيماً قبل ذلك صلى صلاة الإقامة وان كان
 مسافراً قبل ذلك صلى صلاة السفر لعدم المغير في حقه وكذا الأسير مع من اسره وقيل
 المولى اذا نوى الإقامة فانما يظهر نيته في حق العبد اذا تلفظ به. أما اذا نوى الإقامة في نفسه
 ولم يتلفظ به ثم اخبر بذلك بعد زمان لا يظهر في حق العبد. رجل خرج من بخارا الى اموية
 اختلفوا فيه قال بعضهم يكون سفر او هو الظاهر لان الابل لا يسير في اقل من ثلاثة ايام
 ومن كرمينية الى بخارا ينبغي ان يكون كذلك. كوفي قد مت عليه امرأته من خراسان
 حاجة عن ابي يوسف رح انها تقصر الصلاة الا ان تتوطن بذلك. وكذا في حجة النفل الا
 ان يكون بحبسها زوجها. والمسافر ان يترك السنن عند البعض وقال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يرخص له في ترك السنن ولا في قصرها. ولا تسافر المرأة بغير
 محرم ثلاثة ايام وما فوقها. واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال ابو يوسف رح اكره لها
 ان تسافر يوماً وهكذا روي عن ابي حنيفة رح. قال الفقيه ابو جعفر اتفقت الروايات
 على الثلث فامادون الثلث قال ابو حنيفة رح هو اهلون من ذلك ولا يكون عليها
 في ذلك ما يكون عليها في الثلث. وقال حماد رحمه الله لا بأس للمرأة ان تسافر
 مع قوم صالحين بغير محرم والصبي الذي لم يدرك ليس بمحرم. وكذا
 المعتوه والشيخ الكبير الذي يعقل محرم. والجارية التي لم تشفق اذا
 كانت مشتهمة لا تسافر بغير محرم. ويجوز التطوع على الدابة خارج المصريف فإلهم. ولا
 يجوز المكتوبة الا من عذر. ومن الأعذار ان يخاف من نزول الدابة على
 نفسه او على دابته من سبع او لص او كان في طين وردغه لا يجد على الارض
 موضعاً يابسا وكانت الدابة جواها لنزل لا يمكنه الركوب الا بمعين او كان شيخاً كبيراً والنزل
 لا يمكنه ان يركب ولا يجد من يعينه فنجوز الصلاة على الدابة في هذه الاحوال اقمه الله تعالى

فإن خفتهم فوجأ لاوركبانا. ولا يلزمه الأعادة إذا قدر بمنزلة المريض إذا صلى بإيماء
ثم قدر فإن صلى على الدابة لمطران لم يقدر على إيقاف الدابة يجوز الأيماء على الدابة
وإن كانت الدابة تسير وإن قدر على إيقاف الدابة لا يجوز الأيماء على الدابة إذا كانت
الدابة تسير وكما تسقط الأيماء عن الراكب يستطع عنه الانحراف للقبلة بالرجل إذا حمل
امرأة من القرية إلى المصلى كان لها أن تصل على الدابة في الطريق إذا كانت لا تقدر على الركوب
والنزل وكذا الرجل لو خاف أن يصل قائما يراه سبع أو عدو ولو صلى قاعدا لا يراه كان له
أن يصل قاعدا. وكذا لو خاف أنه لو صلى قاعدا يراه سبع أو عدو وجاز له أن يصل مستلقيا
إذا صلى على الدابة في محمل وهو يقدر على النزول لا يجوز له أن يصل على الدابة إذا كانت
الدابة واقفة إلا أن يكون الحمل على عيدان على الأرض. وأما الصلاة على العجلة فكان
طرف العجلة على الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي صلاة على الدابة تجوز حالة العذر ولا
تجوز غيرها. وأن لم تترك طرف العجلة على الدابة جاز وهي بمنزلة الصلاة على السرير

باب صلاة المريض

صلاة المريض ما استطاع لقوله صلى الله عليه وسلم لم ير ابن حصين رضي الله عنه قائما
فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فسلمة الجنب تؤمى بإيماء. فينظر أن قدر على القيام
والركوع والسجود يصل قائما بركوع وسجود لا يجزئ به إلا ذلك. وأن عجز عن القيام وقدر
على الركوع والسجود يصل قاعدا بركوع وسجود لا يجزئ به إلا ذلك. وأن عجز عن الركوع والسجود
وقدر على القعود يصل قاعدا بإيماء ويجعل السجود انخفاض من الركوع وكذا لو عجز عن
الركوع والسجود وقدر على القيام يصل قاعدا بإيماء لأن القيام وسيلة إلى السجود فإذا سقط
المقصود سقطت الوسيلة. وإن صلى قائما بإيماء جاز عندنا. والمستحب أن يصل قاعدا بإيماء
وقال دفرج لا يجوز له ترك القيام إن قدر عليه ثم انما يسقط عنه القيام إذا كان يتردد

مرضه أو وجعه بالقيام فإن لم يكن كذلك لكن يلحقه نوع مشقة لا يجوز له ترك القيام
وإن قد رعى بعض القيام دون اتمامه قال الفقيه أبو جعفر رح يقوم قد رما يقد
فإذا عجز يقعد حتى لو قد رعى أن يكبر قائماً ولا يقدر أكثر من ذلك يكبر قائماً ثم
يقعد فإن لم يقم خفت أن لا يجزيه صلواته. وإن كان لا يقدر على القيام الامتكام
قالوا يقوم متكاً لا يجزيه الاذالك. ويجلس المريض في صلواته كيف شاء في رواية
محمد عن أبي حنيفة وروى الحسن عن أبي حنيفة رح أنه يترجع عند الافتتاح وعند
الركوع فيفترش رجله اليسرى وعن أبي يوسف رح أنه يركع متربعاً الأحاد ب إذا
كان قدامه ركوعاً يشير برأسه للركوع لأنه عاجز عما هو فوقه. إذا عجز المريض عن الإيماء
بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلوة ولا يعتبر الإيماء بالعينين ^{حين} والتخا
ثم إذا خف مرضه هل تلزمه الأعادة اختلفوا فيه قال بعضهم إن زاد عجزه على يوم
وليلة لا يلزمه القضاء وإن كان دون ذلك يلزمه كما في الأغناء وقال بعضهم
إن كان يعقل لا يسقط عنه الفرض والاول أصح لأن مجرد العقل لا يكفي لتوجه
الخطاب ذكر محمد رح في النوادر من قطعت يداه من المرفقين وقد ما من الساقين
لا صلوة عليه فثبت أن مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب كل من لا يقدر رعى إذا ذكر
الاجداث يسقط عنه ذلك الركن ومن ابتلى بين أن يؤدي بعض الأركان مع الحدث أو
بدون القراءة وبين أن يصل بالأيما يتعين عليه الصلوة بالإيماء لا يجزيه الاذالك لأن
الصلوة بالإيماء هون من الصلوة مع الحدث أو بدون القراءة لأن الاول يجوز حالة الاختيار
وهو التطوع على الدأبة والصلوة مع الحدث أو بدون القراءة لا يجوز إلا بعذر. والمستلزمين
الشرين يتعين عليه اهونهما ولو كان صلى قائماً أو قاعاً إلى جرحه وإن استلقى على قفاده لا ^{يسهل}
فانه يقوم ويركع ويسجد لأن الصلوة مع الحدث كما لا تجوز من غير عذر رفع الاستلقاء أيضاً

لا يجوز من غير عذر واستويا وترجيح الأداء مع الحدث لما فيه من احراز الاركان وعن
 محمد ربح في النوادر انه قال يصلي مضطجاً يومى ايماء مريض تحته ثياب نجسة ان كان
 لا يسط شياً الا ويتنجس من ساعته يصلي على طاله وكذا اذا لم يتنجس الثاني لكنه يلحقه
 زيادة مشتقة بالتحويل مريض يصلي جالساً فلما رفع راسه من السجدة الأخيرة في الركعة
 الرابعة نظر انها الثالثة فقرأ وركع وسجد بالإيماء فسدت صلواته لأنه انتقل الى النافلة
 قبل اتمام المكتوبة ولو لم يكن في الرابعة لكن كان في الثالثة نظر انها ثانية فلحقه في القراءة ثم
 علم انها ثالثة لا يعود الى التشهد بل يمضي في قرائته ويسجد للسهر في آخر الصلوة .
 رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء عن محمد ربح يجب على المولى ان يوضيه لأنه
 مادام في ملكه كان عليه تعاهد ميت عليه صلوات فاشته فقضاها الوارث عنه
 بامره لا يجوز فرق بين هذا وبين الحج اذا حج الوارث عن الميت بامره جاز والفرق
 ان الصلوة عبادة بدنية لا تعلق لها بالمال وتجب بدونه فلا تجرى فيها النيابة
 اما الحج وان كان عبادة بدنية فلها تعلق بالمال لا تجب بدونه فالحق التسبب
 فيها بالمباشرة كما في الزكاة قال وينام المريض في الصلوة على قفاه ورجلاه نحو القبلة
 وعند الشافعي ربح ينام على جنبه الايمن كما يوضع في اللحد وعندنا لو فعل ذلك يجوز
 والاول اولى لقوله صلى الله عليه وسلم يصلي المريض قائماً فان لم يستطع فقاعد
 فان لم يستطع فعلى قفاه يومى ايماء فان لم يستطع فالله احق بقبول العذر منه وعند
 النزعي ينام على قفاه ايضاً لأنه ليس يخرج الروح رجل يصلي ركعة بقيام وركوع وسجود
 ثم عرض وصار له طالة الايماء فسدت صلواته فيقول اي خيفة ربح ذكره في النوادر لان تحريمه
 انعقدت موجبة للركوع والسجود فلا يجوز يد ونهما رجل يصلي اربع ركعات جالساً
 فلما قعد في الركعة الرابعة منهاقرأ وركع قبل ان يتشهد قال هو بمنزلة القيام

ويخبر لو كان حين رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولو قرأ ثم
تعلو قال يعود ويثشهد لأن بحج والنية لا يصير قائماً. المرفوض إذا عجز عن الإيماء فحركات
راسه عن أبي حنيفة رجع قال أنه يجوز صلواته وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رجع لا يجوز لأنه لم يوجد منه فعل

باب صلوة الجمعة

الجمعة فريضة على الرجال الأحرار العاقلين المقربين في الأمصار ولا يكون الموضع
مصر في ظاهر الرواية إلا أن يكون فيه مفت وقاض يقيم الحد ودوينند الأحكام وبلغت
ابنيتها ابدية منها. وكما يجوز أداء الجمعة في المصر يجوز أدائها في فناء المصر وفناء
للمصر هو الموضع المعد لمصالح المصر المتصل به. ومن كان مقيماً في عمران المصر وأطرافه
وليس بين ذلك الموضع وبين المصر فرجة فعليه الجمعة. ولو كان بين ذلك الموضع
وبين عمران المصر فرجة من المزارع والمراعي نحو القلع بنجار الجمعة على أهل ذلك
الموضع وإن كان النداء يبلغهم والخلوة والميل والاميل ليس بشيء هكذا رأى الفقيه
أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجع وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رجع. العبد إذا
قلد عمل ناحية فصلح بهم الجمعة جاز ولا تتحوز الأنكحة بتزويجه ولا قضاياء لأن أهل القضاء في
أهل الشهادة والعبد ليس بأهل للشهادة فلا يكون أهل للقضاء والمتقلب الذي لا عهد له
أي لا منشور له من الخليفة إن كان سيرته فيما بين الرعية سيورة الأعراف ويحكم
فيما بينهم بحكم الولاية يجوز منه إقامة الجمعة. وليس للقاضي أن يصلي الجمعة
بالناس إذا لم يؤمر به. ويجوز لصاحب الشرطة وإن يؤمر به. وهذا في عرفهم
والله المصراذامات فجا يوم الجمعة أن صلى بهم الجمعة خليفة الميت أو صاحب الشرطة
أو القاضي جاز لأنه فوض إليهم أمر العامة. ولو أجمع العامة على تقديم رجل لم يأمر القاضي

ولا خليفة الميت لم يخرج ولم يكن جمعة. وإن لم يكن ثمه قاض ولا خليفة للميت فاجتمع العامة
 على تقديم رجل جاز لمكان الضرورة ولو مات الخليفة وله امرأ وولاية على الأشياء من أمور
 المسلمين كان لهم إقامة الجمعة لأنهم أقيموا وأمور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يزلوا.
 والجمعة شرط لصلاة الجمعة إلا أنها شرط للاعتقاد لا للاداء. ثم عند أبي حنيفة ترجح لا يتم الانعقاد
 قبل التقيد بالسجدة وعند أبي يوسف ومحمد رجح يتم الانعقاد بمجرد الشروع وقائلة الخلف
 إنما تظهر فيما إذا نفر الناس عنه وبقي الإمام وأقل الجمع فيها ثلاثة سوى الإمام ^{بمحنة} عند أبي حنيفة
 رجح ولا يشترط الإقامة والحرية لأخ الإمام ولا في المقتدي عند أبي حنيفة رجح ولا يشترط
 الإقامة والحرية في الإمام ولا في المقتدي عندنا ويشترط الذكورة والبلوغ. والنصراني إذا
 علم مصري ثم أسلم ليس له أن يصلي الجمعة بالناس حتى يؤمر بعد الإسلام. وكذا الصبي إذا أمر ثم
 أدرك. وكذا الواسق صبي أو نصراني ثم أسلم النصراني وأدرك الصبي لم يخرج حكمهما. ولو قيل
 للنصراني إذا أسلمت فصل بالناس أو قضى أو قيل للصبي إذا أدركت فصل بالناس أو قضى جاز
 لأن في الفصل الأول حين أمر لم يكن أهلاً فلا يملك الابتداع في المستقبل. أما في الفصل
 الثاني أضاف التقليد إلى حالة الأهلية والتقليد يحتمل الإضافة فيصير تقليده
 وعن بعض المشايخ إذا أمر الصبي أو الذي قبل يوم الجمعة وفوض إليه أمر الجمعة فأسلم
 النامي وأدرك الصبي كان له أن يصلي الجمعة بالناس. وعلى ما ذكرنا لا يجوز ذلك لأن
 التفويض باطل. الإمام إذا حدث بعد ما صلى ركعة من الجمعة فتقدم واحد من القوم
 لا بتقديم أحد لا يجوز صلواتهم خلفه. وإن قدمه واحد من أصحاب السلطان بمن فوض
 إليه أمر العامة يجوز. وكذا إذا قدم القوم واحداً قبل أن يخرج الإمام من المسجد جاز ^{صالح}
 صلواتهم فإن تكلم الذي قدمه الجمع أو ضحك قهقهة فامر غيره أن يجمع بالناس لا يجوز
 لأن الإمام لم يفوض التقديم إلى القوم وإنما جاز تقديمهم لأصلاح صلواتهم فاذا خرج عن

صلاة الامام لم يسبق اماما فلا يصح امره. وليس على المقعد الجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعة
 عند اصحابنا راجح وان وجد حاملا. وكذا الاعمى في قول ابي حنيفة راجح وان وجد قائدا. وقال
 محمد راجح الاعمى اذا وجد قائدا يلزمه والفرق لمحمد راجح ان الاعمى قادر على السعي الا انه
 لا يمتدى فاذا وجد قائدا يلزمه كالصحيح اذا ضل الطريق. اما المقعد عاجز عن السعي
 فلا يلزمه. والشيخ الكبير الذي ضعف وعجز عن السعي لا يلزمه الجمعة كالمرضى
 والمولى ان يمنع عبدا عن الجمعة والجماعات والعديد. وعلى المكاتب الجمعة
 وكذلك معتق البعض اذا كان يسعى والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد
 لحفظ الدابة. وليس على العبد الماذون ولا على العبد الذي يؤد الضريبة الجمعة
 وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير راجح للمستاجر ان يمنع الاجير عن حضور الجمعة
 وقال ابو علي الدقاق راجح ليس له ان يمنع الاجير في المصر عن حضور الجمعة لكن
 يسقط عنه الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا. وان كان قريبا لا يحط عنه
 شيء من الاجر. وان كان بعيدا واشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر
 فان قال الاجير حط عنه الربع بمقدار اشتغاله بالصلاة لم يكن له ذلك. وقال ابو حنيفة
 راجح والمصر اذا اعتل وامر رجلا بان يصلي الجمعة بالناس وصلى هو الظهر في منزله
 ثم وجد خفة فخرج وخطب بنفسه وصلى بهم الجمعة اجزأته واجزأهم. والخليفة اذا شاور
 وهو في القرى ليس له ان يجمع بالناس ولو في مصر من امصار ولايته فجمع بها وهو ساقط
 جاز لان صلاة غيره تجوز باذنه فصلوته اولى. الامام اذا منع اهل مصر ان يجمعوا لم يجمعوا
 كما ان له ان يجمع موضعا كان له ان يجمعها. قال الفقيه ابو جعفر راجح هذا اذا نهى اهل مصر
 بسبب من الاسباب او اراد ان يخرج ذلك الموضع من ان يكون مصر. فاما اذا كان في مصر
 او اضرار بهم فلم يمان يجمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة ولو ان امما مصر مصر اثر نفر الناس عنه

بخوف عدو وما أشبه ذلك شرعوا واليه فانهم لا يجمعون الا باذن مستأنف من الإمام
 اذا اراد الرجل ان يسافر يوم الجمعة لأبأس به اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت
 الظهر لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو مسافر في آخر الوقت. القروي اذا دخل المصر
 يوم الجمعة ان نوى ان يمكث ثمة يوم الجمعة يلزمه الجمعة. وان نوى ان يخرج من المصر
 في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلاة او بعد الدخول لأجمعة عليه لان في الفصل الاول
 صار كواحد من اهل المصر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم يصح فلو صلى مع ذلك كان ملجوا
 اذا قدم المسافر المصر يوم الجمعة على عزم ان لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الإقامة
 خمسة عشر يوما. ويجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ^ن راج
 ولا يجوز في ثلث مواضع وهكذا روى عن محمد راج. وروي أصحاب الإمام عن أبي يوسف
 راج انه لا يجوز في المسجدين من مصر واحد الا ان يكون بينهما نهر كبير فكان حكمة حكم مصر
 فان لم يكن بينهما نهر فالجمعة لمن سبق منهما. فان صلاوا معا فسدت صلاتهم جميعا.
 وعن محمد راج جواز الجمعة في ثلث مواضع. ومن لا يجب عليهم الجمعة من اهل القرى
 والبوادي لهم ان يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة باذان واقامة. والمسافرون اذا حضروا
 يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك اهل المصر اذا فاتتهم الجمعة واهل السجن والمرضى
 فيكون لهم الجماعة. المقتدى اذا نام في صلاة الجمعة فلم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلاته
 فيه لو اتىها كان قضاء وقضاء الجمعة لا يجوز. ولو انتبه بعد فراغ الإمام والوقت قائماتها
 جمعة لانه ادى الجمعة في الوقت. وان خرج وقت الظهر قبل الفراغ عن الجمعة فسدت
 الجمعة وعليهم استقبال الظهر وكذا اذا خرج الوقت بعد ما قعد فدر التمشهد قبل
 السلام في قول أبي حنيفة راج. وعن أبي يوسف راج الإمام اذا عزل كان له ان يصل في الجمعة
 بالناس الى ان ياتيه الكتاب بعزله او يقدم عليه الأمير الثاني فاذا جاء الكتاب او علم

بقدر يوم الامير فصولته باطلة. وان صلى صاحب شرطة جاز لان عماله على حالهم حتى يزلوا. رجل تدكر يوم الجمعة والامام في الخطبة انه لم يصل الفجر فانه يقوم ويصل الفجر ولا يستمع الخطبة لانه لو استمع الخطبة وقضى الفجر بعد ما تفوته الجمعة اذ اذكر في صلوة الجمعة ان عليه فجر يوم او فائتة اخرى فهو على وجهه ان كان الوقت بحال لو اشتغل بالفائتة يخرج الوقت يمضي في الجمعة عند الكل لان الترتيب يستقط

عند ضيق الوقت. وان كان في الوقت ساعة بحيث يعلم انه لو اشتغل بالفائتة ^{نفوته}

الجمعة فانه يقطع الجمعة في قولهم ويقضى الفائتة وان علم انه لو اشتغل بالفائتة

نفوته الجمعة لكن يمكنه اداء الظهر في آخر الوقت لاختلافه فيه قال ابو حنيفة وابو يوسف

رح يقطع الجمعة ويقضى الفائتة ويصل الظهر في آخر الوقت وقال محمد رح يمضي في الجمعة

ولا يقطع. اذا حضر الرجل يوم الجمعة والمسجد ملآن ان تخطي يوذى الناس لا يتخطي

وان كان لا يوذى احدا بان لا يطأ ثوبا ولا جسد لا بأس بان يتخطي ويدن من الامام

وذكر الفقيه ابو جعفر رح عن اصحابنا رح انه لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الامام ^{الخطبة}

ويكره اذا اخذ لان للمسلم ان يتقدم ويدن من المحراب اذا لم يكن الامام في الخلية

ليتسع المكان على من يجي بعد وينال فضل القرب من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد

ضيع ذلك المكان من غير عن رفكان للذي جاء بعد ان يأخذ ذلك المكان. اما من جاء

والامام يخطب فعليه ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل

في حالة الخطبة وروى هشام عن ابي يوسف رح انه لا بأس بالتخطي ما لم يخرج الامام

اولا يوذى احدا. واختلف المشايخ رح في فضل وهو ان الدن من الامام افضل من

التباعد عنه. فاما شمس الاممة الحلواني رح الدنو افضل. وقال بعضهم التباعد

افضل كيلا يستمع ما يقوله الخطيب في الخطبة من مدح الظلمة وغير ذلك.

رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الأرض من الزحام فإنه ينتظر حتى يقوم
 الناس فإذا رأى فرجة يسجد. وأن سجد على ظهر الرجل اجزأه وإن وجد فرجة
 فيسجد على ظهر رجل لم يحز وهذا قول أبي يوسف ر. قال الحسن ر. لا يسجد على
 ظهر الرجل على كل حال. رجل ركع ركوعين مع الإمام ولم يسجد حتى صلى الإمام ثم رأى
 فرجة قال أبو حنيفة ر. يسجد سجدتين للركعة الأولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير
 قراءة. وأن نوى حين يسجد للركعة الثانية بطلت نيته وكانت السجدة الأولى وقال
 الفقيه أبو جعفر ر. هذا على إحدى الروايتين عن علماء شارب. فأما على الرواية الأخرى
 السجدتان للثانية. وقال أبو حنيفة ر. إن ركع مع الإمام في الأولى ولم يسجد وركع
 معه في الثانية وسجد معه فالثانية تامة ويقضي الأولى بركوع وسجود. أما افتتح الجمعة
 ثم حضروا إلى آخر فإنه يمضي في صلوته لأن افتتاحه قد صح فكان بمنزلة رجل أمره الإمام
 بأن يصلي الجمعة بالناس ثم حج عليه أن حجر عليه قبل الدخول عمل حجره والأفلا رجل اقتدى
 بالإمام يوم الجمعة ينوي صلاة الإمام وظن أن الإمام يصلي الجمعة فإذا كان الإمام يصلي
 الظهر جاز ظهره مع الإمام. وأن نوى عند التكبير أنه يصلي الجمعة مع الإمام فإذا كان الإمام
 يصلي الظهر لا يجوز ظهره مع الإمام لأن الفصل الأول نوى صلاة الإمام وحسب أنها
 جمعة فصحت نيته وبطل حسبه. أما في الفصل الثاني نوى أنه يصلي الجمعة مع الإمام
 فإذا تبين أن الإمام كان يصلي الظهر ظهره لم يصح اقتداءه لمكانه للمعاصرة. أما افتتح
 الجمعة فففر الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم جاؤا قبل أن يرفع رأسه من الركوع جاز
 ولو خطب الإمام وكبر والقوم قعود يتحدثون ثم جاء آخرون لم يحز كأنه خطب وحده
 حتى يكبر الأولون قبل أن يرفع رأسه من الركوع. وعن أبي حنيفة ر. إذا كبر والقوم قعود
 لم يحز وقيل يجب أن يكبروا قبل أن يقرأ ثلث آيات واعتبر في الأصل أن يكبر والقوم

قبل ان يرفع راسه من الركوع واذا كبر الامام ومعه قوم متوضون فلم يكبر وامعه حتى
 احد ثوابه ثواب الاخرين وذهب الاولون جازا استحسانا. ولو كانوا محدثين فكبر
 ثوابه اُخرون استقبال التكبير. الفصل يوم الجمعة سنة لما روي عن ابن مسعود رضي
 الله قال من السنة الغسل يوم الجمعة. واختلفوا ان الغسل للصلوة ام لليوم قال
 ابو يوسف رح لليوم واحتج بهذا الحديث فانه قال من السنة الغسل يوم الجمعة
 وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ليس الامر كما قال ابو يوسف رح والا
 للصلوة لا لليوم لاجماعهم على انه لو اغتسل بعد الصلوة لا يعتبر ولو كان الاغتسال
 لليوم وجب ان يعتبر. واذا اغتسل بعد طلوع الفجر ثم احدث وتوضأ وصل لم تكن
 صلوة بغسل وان لم يحدث حتى صلى كان صلوة بغسل. وقال الحسن رح ان اغتسل
 قبل طلوع الفجر وصل بذلك الغسل كان صلوة بغسل. وان احدث وتوضأ وصل لا يكون
 صلوة بغسل. وعن ابي يوسف رح في النواذر اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر ثم
 احدث وتوضأ وشهد الجمعة قال ابو يوسف رح لا يكون هذا كالذي شهد الجمعة
 على غسل. وقال ان كان الغسل لليوم فهو غسل تام له. وان كان للصلوة فانه لم يشهد
 الصلوة على وجهه فاما شهد الصلوة على وضوء. وكذا الوغسل للاحرام فبال وتوضأ
 ثم احرم كان احرامه على وضوء. امام خطب يوم الجمعة وحده عن محمد رح لا يجوز الا بحضور
 الرجال وذكر ابو حنيفة رح في المبرد انه يجوز. وقال ابو يوسف رح لو كان هناك رجال فخطب
 ولا يخرج النبر الى الجبانة يوم العيد لانه لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على عهد الخلفاء
 الا ان يكون الامام امر بذلك. اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محدث او جنب ثم اغتسل
 وصل بالناس جاز. ولورجع الى منزله وجامع او تغدى ثم اغتسل وصل بالناس لا يجوز الا
 ان يعيد الخطبة. اذا خطب الامام يوم الجمعة فاحدث واستخلف من لم يشهد الخطبة

لا يصح حتى لو أمر هذا الرجل رجلا شهد الخطبة ليصلي الجمعة بالناس لا يجوز لأن
التفويض إلى الأول لم يصح فلا يملك التفويض إلى غيره. كما لو أمر صبيا أو معتوها أو كافرا أو امرأة
فأمر هؤلاء رجلا بذلك لا يجوز لأن التفويض الأول لم يصح فلا يصح الثاني. وأن أحدث
الأمم بعد الخطبة فاستتخلف من شهد الخطبة إلا أنه محدث أو جنب فأمر الخليفة رجلا
ظاهر ليصلي بالناس جاز لأن التفويض إلى الأول كان جائزا. ولهذا لو اغتسل كان له
أن يصلي فبذلك التفويض إلى غيره. بخلاف ما إذا استتخلف رجلا لم يشهد الخطبة لأن التفويض
إليه لم يصح ولو أحدثت الإمام في الصلوة فاستتخلف رجلا لم يشهد الخطبة جاز لأن الثاني
بني صلوته على حرمة باشرها من استجمع شرائط الصلوة فكان الثاني قائما مقام الأول. ولهذا
لو أحدثت الثاني الذي لم يشهد الخطبة في صلوته كان له أن يستتخلف. كذا لو أحدثت هذا الثاني
كان له أن يستتخلف آخر لأن الثاني قائم مقام الأول فيملك ما يملكه الإمام الأول إذا اذن الإمام
رجلا بإقامة الجمعة كان ذلك اذنا له بالخطبة. وكذا لو اذن له أن يخطب كان اذنا بإقامة الصلوة
ولو قال أخطب لهم ولا تقل بهم أجروا أن يصلي بهم. إذا خطب الإمام يوم الجمعة فلما فرغ منها
قد عليه أمير آخر فتقدم وصلي بهم الجمعة لا يجوز لأنه لم يخطب ولم يسمع الخطبة. فإن كان الأول
الثاني صلي خلف الأول ولم يغزله جازت الجمعة. ولو غزله الأول انتقص حكم الخطبة الأولى فإن لم
يحضر الثاني صلي الأول الجمعة مع علمه بقدم الثاني جازت الجمعة ما لم يجلس الثاني في مجلس
الحكم أو يوجد منه ما يستدل به على عزل الأول إذا خطب الإمام يوم الجمعة قاعدا أو مضطجعا
جاز لأن الخطبة ليست بصلوة ولهذا لم يشترط فيها الطهارة واستقبال القبلة. إذا خطب
الإمام يوم الجمعة وفرغ منها ذهب ذلك القوم وجاء قوم آخرون لم يشهدوا الخطبة فصلح بهم
الجمعة جاز لأنه خطب والقوم حضور فتحقق الشرط. وعن أبي يوسف رح في النواذر إذا جاء قوم آخرون
وأمر بجمع الأولون يصلي بهم أربعا إلا أن يعبد الخطبة. ويستحب للقوم أن يتوجهوا إلى الإمام عند

الخطبة لما روي عن الزهري وعطاء رضي الله عنهما قالان قلت من السنة وعدا من جملة ذلك استقبلا
الخطيب عند الخطبة. وتكلم الناس في التسبيح والتهليل عند الخطبة قال بعضهم
من كان بعيدا عن الامام ولا يسمع الخطبة يحوز له التسبيح والتهليل. اجمعوا
على ان من يسمع الخطبة لا يتكلم بكلام الناس اما قراءة القرآن والتسبيح والذكر
والتهليل قل بعضهم الاشتغال بقراءة القرآن وبذكر كراهة. فقال افضل من الانصات
وقال بعضهم ان الانصات افضل. اما رئاسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابته
من اصحابنا من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به اذا كان لا يسمع صوت الخطيب
وهكذا روي عن ابي يوسف رجا. اما من كان قريبا الى الامام يسمع صوته احذلقوا فيه
روي عن ابراهيم النخعي وابراهيم بن مهاجر انهما كانا يتكلمان وقت الخطبة فقليل
لابراهيم النخعي رجا في ذلك فقال افهمه بيت الظهر في دارى ثم رحت الى الجمعة تقية
ولذلك تاويلان. احدهما ان الناس في ذلك الزمان كانوا فريقين فريق منهم لا يصلون
الجمعة لانهم كانوا الارون المجائز سلطانا وسلطانهم يومئذ كان جائرا فانما كانوا يصلون
الجمعة اجل ذلك وكان فريق منهم يترك الجمعة لان السلطان كان يؤخر الجمعة عن وقتها
في ذلك الزمان فكانوا يصلون الظهر في دارهم ثم يصلون مع الامام ويجعلونها سبحة
وقالوا في ذلك ما دام الخبيث في حداته تعا والتشاء عليهم والوعظ للناس فعلمهم
الاستماع والاستماع اذا اخذ في مدح الظلمة والتشاء عليهم فلا بأس بالخطبة قال انفس
الائمة الخلو في رجا الصحيح عندنا ان من كان قريبا من الامام يستمع ويستكن من اول الخطبة
الى آخرها. واستماع الخطبة افضل من رد السلام وتشميت العاطس والصلاة على النبي
عليه الصلاة والسلام. وعن ابي يوسف وهذا قول الطحاوي رجا اذا قال الخطيب في الخطبة
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه الصلاة بصل على النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة والسلام
عليه افضل من رد السلام وتشميت العاطس والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة والسلام

رج قالوا بانه لا يصلح على النبي عليه الصلوة والسلام بل يستمع وليسكت لان الاستماع فرض
والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام ممكنة بعد هذه الحالة. ذكر في النوادر عن ابي يوسف
رج اذا خطب الامام يوم الجمعة ثم نزل وافتتح التطوع ركعتين خفيفتين او طويلتين قال امره
بإعادة الخطبة وان لم يعدها جزأه. وكذا لو افتتح الصلوة فافسد ما بان له لم يقعد على راس
الركعتين وصل الى اربعافانه يعيد الخطبة وان لم يعدها جزأه. وكذا لو افتتح الجمعة ثم تذكر ان
عليه فجر يومه فانه يقضي القاسمة ويعيد الخطبة وان لم يعدها جزأه. ويقرأ الامام في الجمعة
في كل ركعة بفاتحة الكتاب واهي سورة شاء ويجهر بهما. واختلفوا في قراءة رسول الله صلى
عليه وسلم في صلوة الجمعة وروى انه كان يقرأ في صلوة الجمعة سورة الجمعة والمنافقين
وروى انه كان يقرأ اسم ربك الاعلى وهل اثبت حديث الغاشية

باب صلوة العيد بن وتكبيرات ايام التشريق

لا يجب الخروج الى صلوة العيد الا على من يجب عليه الجمعة ويشترط للعيد ما يشترط للجمعة من المصطفى
والاذن العام الا في شيئين. أحدهما الخطبة والخطبة في صلوة العيد تخالف الخطبة في الجمعة
من وجهين. أحدهما ان الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلوة العيد تجوز بدونها. والثاني ان في
الجمعة يقدم الخطبة على الصلوة وفي العيد تؤخر عن الصلوة فان قلنا الخطبة في صلوة العيد
جازا ايضا. ولا يعاد الخطبة بعد الصلوة ويخطب في صلوة العيد خطبتين كما هو المعتاد ^{مجلس}
ينهما جلسة خفيفة. ويكبر في الخطبة في العيد بن وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية
الكن ينبغي ان لا يكون اكثر الخطبة التكبير. ويكبر في عيد الاضحي اكثر مما يكبر في خطبة عيد ^{الغفر}
رايهم جاز فلا يصح تباعدهم. ^{صلوة} خطبة يوم الجمعة تقرأ في الامام حاضرا لا يجوز ^{للغير}
من. واختلف المشايخ خرج في بناء المنبر في الجبانه قال بعضهم لا يكره كيلا يحتاج الى اخراجه. وقال
بعضهم يكره ويخطب قائما او على دابته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم. ويكبر من

يذهب إلى العيد يوم الأضحي ويحرم بذلك. ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يكبر
في أيام العشر في الأسواق. قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله سمعت أن مشايخنا يرون ذلك بدعة
والسنة أن يخرج الإمام إلى الجبابة ويستخلف غيره ليصل في المصبر بالضعفاء والمرضى والأضرار
ويصل هو في الجبابة بالأقوياء والأصحاء. وإن لم يستخلف أحد كان له ذلك. ولا يخرج الشوا
من النساء في جميع الصلوات. وأما العجائز قال أبو حنيفة رحمه الله يخرج العجوز في العيد من النساء
والفجر ولا يخرج في الجمعة والظهر والعصر والمغرب. وقال أبو يوسف رحمه الله لا يخرج العجوز في
إلى الجماعات في جميع الصلوات وأجمعوا على أن العجوز لا تسافر بغير محرم ولا تخلو برجل شابا
كان أو شيخا رلها أن تصاح في الشيوخ. ولا يخرج العبد إلى العبد من والجمعة بغير إذن مولاه
وإذا أذن له مولاه اختلفوا فيه قال بعضهم له أن يتخلف ولا يخرج وقال بعضهم عليه أن يخرج
إذا أذن المولى وإن لم يأذن له المولى لكن يعلم العبد أنه لو استأذنه يأذن له لا ينبغي له أن
يتخلف عن الجمعة والعيد من وإن علم أنه لو استأذنه يكره ويأبى فإنه لا يشهد الجمعة
والعيد من وكذا المرأة إذا أرادت أن تصوم تطوعا بغير إذن زوجها علمت أنها
لو استأذنت زوجها يأذن لها أن تصوم. ووقت صلاة العيد بعد ما
ارتفعت الشمس قدر مراح ورشحين إلى أن تزول. والأفضل أن يجعل الأضحية ويؤخذ
الفطر وليس لصلاة العيد أذان وإقامة بخلاف الجمعة. ولا يتطوع في الجبابة قبل
صلاة العيد وله أن يتطوع بعدها. والأفضل أن يصل أربع ركعات. فإن تطوع في
بيته قبل الخروج إلى المصلى اختلفوا فيه قال بعضهم يكره. ومن خرج إلى الجبابة
لم يدرك الإمام في شيء من الصلوات أن شاء أنصرف إلى بيته وإن شاء صلى ولو ينصرف
والأفضل أن يصل أربع ركعات له صلاة الأضحية لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه
قال من فاتته صلاة العيد صلى أربع ركعات يقرأ في الأولى سبع اسم ربك الأعلى

وفي الثانية واستمس وضحاها وفي الثالثة والليل اذا يغشى في الرابعة والضحى وروى
 في ذلك عن رسول الله ﷺ وعدا جيلان وثوابا جزيلا رجل احدث في الجبانة
 قبل الصلاة ان خاف فوت الصلاة لو اشتغل بالوضوء كان له ان يصلي بالتيمم بلا
 خلاف وان احدث بعد الشروع كان له ذلك في قول ابي حنيفة رح. ومن تكرر في صلاة العيد
 بعد ما صلى ركعة لا قضاء عليه في قول ابي حنيفة رح. قال الفقيه ابو جعفر رح سمعت في ^{المسئلة}
 خلافا بين ابي حنيفة وصاحبيه على قول صاحبيه يلزمه القضاء بناء على مسئلة اخرى اذا
 احدث في صلاة العيد ولم يجد ماء عند ابي حنيفة رح يتيمم لان عند ابي حنيفة عليه القضاء
 لو لم يتيمم تغوته الصلاة اصلا وعندهما لو فاتته الصلاة يمكنه القضاء فلا يتيمم واما كيفية
 صلاة العيد فاقاله ابن مسعود رضي الله عنه في العيد تسع تكبيرات خمس في الاولى
 واربع في الثانية تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع منها فيكون الزوائد ست تكبيرات
 في كل ركعة ثلث تكبيرات زوائد. ويؤلى بين القرائتين يبدأ بالتكبير في الركعة الاولى
 وبالقرأة في الركعة الثانية وهو قول اكثر الصحابة رضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا رح لان الجهر
 بالتكبير بدعة فلا يؤخذ الا بما اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم وعن ابن عباس رضي
 المشهور روايتان في رواية يكبر ثلث عشرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع منها فيكون
 الزوائد تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الثانية. وفي رواية يكبر ثلث عشرة ثلث
 اصليات وعشر زوائد خمس في الاولى وخمس في الثانية ويبدأ بالتكبير في كل ركعة.
 وعن ابي يوسف رح في رواية كما قال ابن عباس رضي الله عنهما في زماننا يكبرون على رأي
 ابن عباس ^{رح} لان الخلفاء شرطوا عليهم ذلك واخذوا بالرواية الاولى في عيد الاضحي
 وبالثانية في عيد الفطر ابو حنيفة رح سوى بين تكبيرات العيد وبين تكبيرات
 يوم التشريق فقال في تكبيرات ايام التشريق يبدأ بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ويقطع

بعد صلاة العصر من يوم النحر واخذ بالاقل فيها وهما اخذ بالاكثري تكبيرات ايام التشريق
 فقال لا يبدأ بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ويقطع بعد صلاة العصر من آخر ايام التشريق لقول
 تعالى اذكروا الله في ايام معدودات واراد به ايام التشريق وترفع يديه مع كل تكبيرة في قول
 ابن حنيفة ومحمد رح الا في تكبيرة الركوع وان صلى خلف امام لا يرى رفع اليدين في التكبير
 يرفع المقتدى ويقراء في العيد من كل ركعة بفاتحة الكتاب واي سورة شاء ويؤخر التكبير
 عن ثناء الافتتاح وان ادرك الامام في التشهد او بعد السلام في سجود السهو فانه يصلي
 ركعتين ويكبر برأي نفسه فان فاتت صلاة الفطر في اليوم الاول بعد رصلي في اليوم الثاني
 وان فاتت بغير عذر لا يصلي في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم الثاني بعد راي بغير عذر
 لا يصلي بعد ذلك. واما عيد الاضحي ان فاتت في اليوم الاول بعد راي بغير عذر
 يصلي في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم الثاني بعد راي بغير عذر يصلي في اليوم الثالث
 فان فاتت في اليوم الثالث بعد راي بغير عذر لا يصلي بعد ذلك. اما ما صلى بالناس
 صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعليه بذلك قبل الزوال اعاد الصلاة وان علم
 حد الزوال خرج من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج و
 ان كان ذلك في عيد الاضحي فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح
 ويخرج من الغد ويصلي وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تنزل الشمس
 وان زالت الشمس يخرج من الغد ويصلي ما لم تنزل فان علم بعد ما زالت الشمس في
 اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك. وان علم يوم النحر قبل الزوال نادى بالناس ^{بالصلاة}
 وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تنزل الشمس
 ولا تصلي صلاة العيد راكبا كما لا تصلي الجمعة والمكتوبة بخلاف صلاة الجنازة لانها
 ليست بصلاة من كل وجه هكذا قال بعض المشايخ رح. في الروايات الظاهرة

إذا صلوا على جنازة دكانا في القياس يجوز وفي الاستحسان لا يجوز. والسهو في صلاة العيد
وصلاة الجمعة والمكتوبة وصلاة التطوع سواء ومشائخنا خرج قالوا لا يسجد للسهو في العيد
والجمعة كيلا يقع الناس في الفتنة

باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلوة على الجنازة والتكفين وغير ذلك
كل مسلم مكلف قتل ظمأ ولا يرهب عن دم لم يبدل هو مال ولا يرتقت لم يغسل قتله أهل البيعة أو
قطاع الطريق أو أهل الحرب بسلاح أو غيرهم. المسلم إذا قتل نفسه في قول أبي حنيفة ومحمد يجعل
ويصل عليه. إذا مات لا تعمد ولا بأس بأن يؤذن قرابته وأخوانه بموته ويكاد النداء في الأسواق
وكيفية الغسل أن يجرد الميت عندنا ويوضع على عورته خرقة قد رذاع يستتر من سرته إلى ركبته
ويستر ركبته في رواية الحسن عن أبي حنيفة صح لأن النظر إلى عورة الميت حرام لقول النبي صلى
الله عليه وسلم عليه رض لا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت. وفي ظاهر الرواية يوضع خرقة يستتر السوءة
وحدها ثم يغسل ما تحت الخرقة لكن لا يغسل السوءة ولا يمسها بيد بل يجعل في يده خرقة و
يغسل سوءته بتلك الخرقة كيلا يمس عورته بغير خرقة كما لو ماتت المرأة من اجانب يمسها
أجنبي خرقة عند الضرورة ثم يؤضأ وضوءه للصلوة إذا كان صغيرا لا يصل فلا يؤضأ ويبدأ
باليمن باعتبار إيماء الواعظ في حياته. ولا يضمض ولا يستنشق ومن العلماء من قال يجعل
الغاسل خرقة في أصبعه يمسح بها أسنانه ولهاثة ولشته ويدخل في مخزبه أيضا وعليه الناس
اليوم ثم يغسله كما هو المعروف. السقط الذي لم يتم أعضاؤه لا يصل عليه باتفاق
الروايات. وختلفوا في غسله والمختار أن يغسل ويدفن ملفوفا في خرقة وإن سقط
الغلام من بطن أمه ميتا يغسل ويكفن ولا يصل عليه وفي تسميته كلام إذا جرى الماء على الميت أو أصاب
المطر عن أبي يوسف رج لا ينوب عن الغسل لأننا أمرنا بالغسل وأصله المطر وجريان الماء ليس يغسل
الفرق يغسل ثلثا في قول أبي يوسف رج وعن محمد صح في رواية أن نوى الغسل عند الإخراج من الماء

يغسل جرتين وان لم يغسل ثلثا وعنه في رواية يغسل مرة واحدة اذا غسل الميت ثم خرج
منه نجاسة لا يعاد الغسل الصغير والصغيرة اذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلهما الرجال والنساء
لانه ليس لأعضائهما حكم العورة. وفي الأصل قال قبل ان يتكلم وعن ابي يوسف رج أكثر ان
يغسلهما الاجنبي الخضير والجبوب كالفحل ويتم الختنة وقيل يغسل في ثيابه اذا كان للمرأة
محرم يمسحها باليد. وأما الاجنبي فيخرج يده ويغض بصره عن ذراعيها. وكذا الرجل في
امراته الا يغض البصر ولا فرق بين الشابة والعجوز. رجل مات ولم يجد ماء فيمسه و
صلوا عليه ثم وجد ماء غسل ويصل عليه ثانيا في قول ابي يوسف رج. وعنه في رواية
يغسل ولا يعاد الصلوة بمنزلة جنب يتم وصله ثم وجد ماء بعد ذلك. وعن محمد رج في
ميت دفن قبل الغسل واهالوا عليه التراب قال يصل على قبره ولا ينبش. وعن محمد
رج في النوادر اذا الكفن الميت وبقي منه عضو لم يغسل يغسل ذلك العضو وان بقى
اصبع او نحو ذلك لا يغسل. ميت غسله اهله من غير نية الغسل اجزأهم ذلك. اذا
مات الرجل وليس ثمه رجل يتمه امته او امة غيره بغير ثوب الا من يعتق بموته ولا ^{تغسل}
الامة مولاها وكذا ام الولد وعن ابي يوسف رج للمحرمه والصائغة ان تغسل
زوجها. اذا مات الرجل عن امراته فقبلت ابن الميت وارقت والحياء بالله او
وقعت المحرمية بينهما بسبب من الاسباب لم يجز لها ان تغسله. اذا ظهر الرجل عن
امراته ثمرات عنها كان لها ان تغسله. منكوجة الرجل اذا تزوجت بزوجه وتخلت
حتى وجبت عليها العدة تفرق بينهما ورددت الى الزوج الاول فمات عنها وهي في
العدة عن نكاح فاسد لم يكن لها ان تغسله. وان انقضت عدتها في حياته او بعد وفاته
كان لها ان تغسله. رجل له امرأتان يقال احد كطالق ثلثا ثم مات قبل ان يبين
لم يكن لواحدة منهما ان تغسله ولهما الميراث وعليهما عدة الوفاة والطلاق.

الرجل عن المرأة المحوسية لا تغسله فان اسلمت كان لها ان تغسله. اذا مات
 الرجل عن امرأته واختها في عدته لم تغسله. وان انقضت عدتها كان لها ان تغسله
 اذا مات الرجل فقامت امرأتان اختان كل واحدة منهما بيعة انه تزوجها دخل بها ولا يعلم
 ايتيها الاولى لم تغسله واحدة منهما وميرات امرأة واحدة بينهما ويذبحان يكون غاسل
 الميت على الطهارة. ويكره ان يكون حائضا وجنبا. ولا بأس بجلوس الحائض والجنب عند
 وقت الموت. امرأة ماتت والولد يضطرب في بطنها قال محمد بن يسحق بطنها ويخرج الولد
 لا يسع الا ذلك. اذا عاش المخرج في المعركة يوما غسل. وان عاش اقل من يوم لم يغسل
 في قول محمد بن. وهكذا روى الحسن عن ابي حنيفة ر. اذا جرح الرجل فتحمّل قليلا ثم مات
 غسل الا ان يسقط فاما الوضع الذي جرح فيه فيموت فلا يغسل. ومن اوصى بوصية
 غسل قال الفقيه ابو جعفر انما تبطل الشهادة بالوصية اذا زادت الوصية على كلمتين
 اما الكلمة والكلمتان لا تبطل الشهادة. ومن قتل في حالة الحرب بفعل نفسه بان اصاب
 سيفه او سهمه غسل في قول محمد بن ولا يغسل في قول ابي يوسف ر. ويغسل من قتل
 بالبحر ونحو ذلك في غير الحاربة في قول ابي حنيفة ر. لان هذا القتل يوجب الدية
 عند من قتله السبع واحترق بالنار وتردى من جبل او مات تحت هدم او قتل
 بقصاص او رجم او قتله انسان دافعا عن نفسه او ماله غسل. ومن قتل ابنه او
 قتلت المرأة زوجها ولها منه ولد لم يغسل لان قتله وقع موجبا للقصاص وانما وجبت الدية
 لتمنئ راسنيقاء القصاص. وليس في غسل الميت استعمال القطن في الروايات الظاهرة
 وعن ابي حنيفة ر. انه يجعل القطن المخلوج في منخريه وفمه وبعضهم قالوا يجعل في صمغ
 ثنابه ايضا. وقال بعضهم يجعل في دبره ايضا وهو قبيح. ويكفن الميت كفن مثله وتفسيره
 ان يظفر له ثيابه في حياته لخروج الجمعة والعيد بن فذل لك كفن مثله اكثر ما يكفن فيه الرجل

ثلاثة أثواب ليس فيها عمامة عندنا. واستحسنها المتأخرون وهو مروى عن عمر رضي الله عنه أنه أخذ ما لك
 رضي الله عنه وأدناه في الرجل ثوبان قميص ولفافة. وكفن السنة للمرأة خمسة خمار وازار وقيصر ولفافة
 وخزقة تربط فوق ثدييها ويطنهما وكفن الكفاية لها ثلثة قميص وازار ولفافة. فان كان بالمال
 كثرة وبالورثة قلة فكفن السنة اولة. وان كان على العكس فكفن الكفاية اولة. والمرأه في الكفن
 بمنزلة البالغ والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالأحسن ان يكفن فيما يكفن البالغ. وان كفن
 في ثوب واحد جاز. ويقدم الكفن من التركة على سائر الحقوق فان لم يترك ما لا فالكفن على من يجب
 عليه النفقة الا الزوج في قول محمد رحمه الله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يجب الكفن على الزوج وان ترك
 ما لا وعليه الفتوى. اذا نبش الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال. فان كان قد قسم ماله
 فالكفن يكون على الوارث دون العرء واصحاب الوصايا وان لم يفضل التركة من الدين لم
 يمكن العرء قبضوا دينهم بدئ بالكفن وان كانوا قبضوا دينهم لم يسترد منهم شيئا الزوال ملك
 للميت معق الرجل اذا مات ولم يترك شيئا وله خالة موسرة يولاه الذي اعتقه قال محمد رحمه الله
 على خالته. وعن أبي يوسف رحمه الله في النواذر اذا مات المرأة وتركت اباء وابنا فكفنها عليها على قدر
 موارثتها. وان لم يترك ما لا ولم يكن هناك احد يجب عليه نفقته في حياته كان كفنه على الناس
 فان لم يقدر واسألوا الناس. وقرئ بين هذا وبين الحجى اذا لم يجد ثوبا يصل فيه ليس على الناس
 ان يسألوا له ثوبا لان الحجى يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الميت. رجل مات في مسجد
 قوم فقام احد هم وجمع الدراهم لتكفيتها ففضل من ذلك شيء ان علم صاحب الفضل رده عليه
 وان لم يعرف كفن به محتاجا اخر وان لم يقدر على صرفها الى الكفن يتصدق بها على الفقراء. رجل
 كفن ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل كان له ان يأخذ منه لانه ما زال عن ملكه الى الميت
 وان كان وهبه للورثة وكفنه الورثة فالورثة أحق به وكذا لو كفن ميتا فاقتصره السبع كان
 الكفن له لانه بقى على ملكه. حجي عريان وميت ومعهما ثوب واحد ان كان الثوب ملكا للحجي

ان يلبسه ولا يكفن به الميت لانه محتاج اليه وان كان ملكا للميت والمحي وارثه يكفن فيه
 الميت ولا يلبسه لان الكفن مقدم على الميراث. من لا يجبر على النفقة في حياته كاولاد الامهات
 والعمات والاحوال والنحلات لا يجبر على الكفن ثوب الجنائز اذا تحرق ولم يسبق صالحا لما اتخذ له
 ليس المتولي ان يتصدق به بل يبيعه ويصرف ثمنه في ثمن ثوب آخر يجوز الاستيجار على حمل
 الجنائز وحفر القبور. ولا يجوز على غسل الميت. وبعض المشايخ رجع جوزوا ذلك ايضا. ^{في السنة}
 في حمل الجنائز عندنا ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الاربع يطوف كل واحد منهم على جوانبها
 الاربع يضع مقدمها على عينيها ثم مؤخرها على عينيها ثم مقدمها على يسارها ثم مؤخرها على يسارها ^{روى ابو يوسف}
 عن ابي حنيفة رجع انه فعل كذلك ويكره ان يضعها على اصل العنق ويقوم بين العمودين ويسرع
 بالجنائز ويمشي بها الاعلى عجلة ولا بطوء كيلا يتحرك الميت والمشيع خلف الجنائز افضل ويجوز المشي
 اعداءها الى متباعده عن القوم ولا ينبغي ان يتقدم القوم كلهم ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشيع
 نضل ويكره ان يتقدم الجنائز راكبا ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكاء بان
 هذا الجمع. فان كانت مع الجنائز نائحة او صائحة زجرت فان لم تنزع فلا بأس بالمشي معها
 ويكره رفع الصوت بالذكر. فان اراد ان يذكر الله يذكره في نفسه. وعن ابراهيم رجع كانوا
 يكرهون ان يقول الرجل وهو يمشي معها استغفر الله غفر الله لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل
 الدفن بغير اذن اهلها. واذا كان القوم في المصلح فحج بالجنائز قال بعضهم يقومون لها اذا راوها
 قبل ان يضع الجنائز عن الاعتاق وقال بعضهم لا يقومون وهو الصحيح فلهذا اشئى كان
 في الابتداء ثم نسخ. اختلف الروايات فيمن هو احق بالصلوة على الميت ذكر في شرح
 الصلوة لشمس الائمة المحلوا في رجع امام المحي اولى من باب الميت له ان يتقدم
 ويصل من غير تقديم احد وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رجع الاب اولى ولا يتقدم امام المحي
 الا باذن الاب. وعند عدم امام المحي اب الميت الى من سائر العصابات. وذكر

الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح السلطان احق بالصلاة على الميت اذا حضر
 ثم امام الحجة ثم الوالي ولا يتقدم احد غير السلطان غير امام الحجة الا باذن الوالي. وقال
 الفقيه ابو جعفر رح اذا حضر السلطان يقدم الاولياء فيصلي عليها. وان حضر والي ^{المصر}
 والقاضي فالوالي اولى ان يقدم عليها. وان لم يحضر القاضي ولا الوالي وحضر صاحب الشرطة
 وامام الحجة فصاحب الشرطة اولى ان يتقدم. وان كان للوالي خليفة فلم يحضر الخليفة
 فخليفته اولى بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرطة. وان لم يحضر الوالي ولا خليفته
 ولا القاضي ولا صاحب الشرطة وحضر الاولياء وامام الحجة ينبغي للاولياء ان يقدموا
 امام الحجة وان لم يحضر امام الحجة وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر
 الوالي او خليفته والقاضي وصاحب الشرطة وامام الحجة والاولياء فابا الاولياء ان
 يقدموا احدا من هؤلاء وارادوا ان يتقدموا فلم ذلك ولهم ان يقوموا من شأوا
 ولا يتقدم احد من هؤلاء الا باذنها. وهذا كله قياس قول ابي حنيفة واليه يوسف و
 زفر رح. وبه اخذ الحسن رح. مات الرجل وله اخوان لاب وام فالأكبر اولى فان اراد
 الأكبر ان يقدم غيرها فلا يصح ان يمنعه. فان قدم كل واحد منهما رجلا اخر فالذي
 قدمه الأكبر اولى وكذا الابن الأكبر مع الأصغر. وكذلك ابنا العم عند عدم غيرها وان كان
 الاخ الأصغر لاب وام والاخ الأكبر لاب فالأصغر اولى. وان كان الأصغر قدم غيره ليس للاخ
 الأكبر ان يمنعه لانه لاحق للاخ لاب مع الاخ لاب وام. فان كان الاخ لاب وام غائبا
 فكتب ان يتقدم فلان ان مات فلان فلاخ لاب ان يمنعه لان الغائب بمنزلة المعدم
 وحدا الغيبة فيه ان لا يقدر على ان يقدم فيدرك الصلاة ولا ينتظر الناس بعده
 وعن محمد رح امرأة ماتت ولها اب وابن وزوج فالاب احق بالصلاة عليها ثم الابن ان كان
 من غير الزوج. فان كان الابن من الزوج فالاب احق ثم الزوج وعن ابي يوسف رح امته

وحضر جنازتها الزوج وابن المولى والمولى حاضري في المصلى لم يحضر جنازتها ابن المولى
 الحق بن الزوج. عبد مات فلتصم في الصلوة عليه المولى واب المولى وابنه وهما حران قالوا
 الحق بالصلوة عليه. وكذا المكاتب اذا مات عن غير وفاء. وان ترك وفاء ان ادبت كتابته به
 او كان المال حاضرا لا يخاف عليه التلف فالابن الحق بالصلوة عليه ويكره ان يتقدم جلا
 هو اب المكاتب. وان كان المال غائبا فالولى الحق بالصلوة عليه ولا ترفع الايدي في تكبير ان
 الجنازة الا في تكبيرة الافتتاح عند مشاة متخارج وبعض مشاة بلخ يرفع الايدي وجلد
 اول التكبير من صلوة الجنازة ولم يكبر حين يكبر الامام كبر هو ولا ينتظر التكبيرة الثانية لان محلها
 قائم فان لم يكبر حتى يكبر الامام الثانية كبر الثانية مع الامام ولم يكبر الاولة حتى سلم الامام كبر
 للاولة كان قضاء والمقتدى لا يشتغل بقضاء ما سبق قبل فراغ الامام. وان لم يكبر مع الامام حتى
 كبر الامام اربع اكبر هو للافتتاح قبل ان يسلم الامام ثم يكبر ثلثا قبل ان يرفع الجنازة متابعاً له
 فيها فاذا رفعت الجنازة من الارض يقطع التكبير. وعن ابى حنيفة صح اذا لم يكبر حتى كبر الامام
 اربعاً فانت صلو الجنازة. وان كبر مع الامام التكبيرة الاولة ولم يكبر الثانية والثالثة يكبر
 ثم يكبر مع الامام. واذا كبر الامام على الجنازة تكبيرة او تكبيرتين فجاء رجل لا يكبر هذا الرجل
 حتى يكبر الامام فكبر معه للافتتاح ويكون مسبوقاً بما كبر الامام قبله بخلاف من كان
 حاضراً قائماً في الصف لم يكبر للافتتاح مع الامام تغافلاً او كان في النية فانه يكبر
 ولا ينتظر تكبيرة الامام. واذا كبر الامام في صلوة الجنازة خمساً عن ابى حنيفة صح فيه
 روايتان. والمختار ان لا يتابعه في التكبيرة الخامسة وينتظر فاذا سلم سلم معه. رجل
 كبر على جنازة امرأة فحضرت جنازة رجل فكبر ينويه ونوى ان لا يكبر على المرأة فقد خرج
 من صلوة المرأة الى صلوة الرجل. وان كبر الثانية ينوي بها عليهما الركن خارجاً عن
 صلوة المرأة الى صلوة الرجل الا ان ينوي بالصلوة عليه وحده بمنزلة ما لو شرع في

فريضة فلما صلى بعضها كبر ينوي الفريضة والتطوع لا يكون خارجا من الفريضة الى
التطوع. وكذا لو كبر على جنازة فاته بجنازة اخرى فاته يمضيه في الاولى ويستقبل الصلوة
على الثانية. فان كبر فم هو على هذه الوجوه ان نوى الاولى او نواهما ولم ينو شيئا كان
في الاولى الا اذا كبر ينوي الثانية لا غير فانه يصير خارجا عن الاولى وعن ابي يوسف
رح اذا كبر ينوي التطوع وصلوة الجنازة جاز عن التطوع. اذا صلى المريض على جنازة
قاعدا وهو وليها والقوم خلفه قيام جاز. وقال محمد رح لا يجوز. ويدعو في صلوة الجنازة
بالادعية المعروفة ولا يقرأ بفاتحة الكتاب فان قرأ بنية للثناء لا بأس به وان قرأها
بنية القراءة كره ذلك قال شمس الائمة الحلواني رح من اصحابنا قال قراءة الفاتحة في
الشفع الثاني من ذوات الاربع يكون على وجه المد عاء والثناء لا على وجه القراءة عن محمد
رح اذا اشترى الرقيق المصغار في دار الحرب فمات احد منهم في دار الحرب لا يصل عليه
اذا ارتد الزوجان في دار الحرب فمات احد منهم في دار الحرب لا يصل عليه. اذا ارتد
الزوجان والمرأة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصل عليه وحكم الصلوة عليه يخالف
حكم الميراث. رجل مات في غير بلده فصل عليه ثم جاء اهله وحملوه الى منزله ان كانت ^{الصلوة}
باذن السلطان او القاضي لا تعاد. اذا صلى على جنازة عند غروب الشمس او عند طلوعها
او عند الزوال لا يعاد بعد ذلك. اهل البيعة اذا قتلوا في الحرب لا يصل عليهم. وان قتلوا
بعد ما وضع الحرب او زارها يصل عليهم وكذلك قطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب لا يصل عليهم
وان اخذهم الامام ثم قتلهم يصل عليهم وحكم انقتولين لم عصية تحكم قطاع الطريق. يأنكأ برب
في المصبر بالليل بمنزلة قطاع الطريق والذي صلبه الامام عن ابي حنيفة رح فيه روايتان روى
ابي سليمان عنه انه لا يصل عليه ومن قتل مظلوما يصل عليه ولم يغسل. ومن قتل خطأ
غسل ولا يصل عليه. رجل صلى على جنازة والولي خلفه لم ياعره بذلك ان تابعه لم ياعره

لا يعيد الولي وان لم يتابعه فان كان المصلحة سلطانا او الامام الاعظم او القاضي او والي
المصر او امام حية ليس للولي ان يعيد في ظاهر الرواية. وان كان غيرهم فله الاعادة جنازة
تساجر فيها قوم فقام رجل ليس بولي وصلي وتابعه بعض القوم في الصلوة عليها فصلواتهم تامة
وان احب الاولياء اعادوا الصلوة. ولا ينوي الامام الميت في تسليمه الجنازة بل ينوي من عن
يمينه بالتسليم الاول ومن عن يساره بالتسليم الثانية. ويسلم بعد التكبيرة الرابعة
ولا يقول هربنا اثنا في الدنيا حسنة واذا انتهت الجنازة الى القبر كره الجلوس للقوم قبل ان توضع
عن اعناق الرجال فاذا وضعت عن الاعناق جلسوا ويكره القيام. والسنة في القبر عندنا ^{الحمد}
فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق. وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه
جوز اتخاذ التابوت في بلادنا الرخوة الارض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن
ينبغي ان يفرش فيه التراب وبطين الطبقة العليا بما يلى الميت ويجعل اللبن الخفيف على بين
الميت ولساره ليصير بمنزلة اللحد. ويكره الاجرة في اللحد اذا كان يلى الميت. اما فاعلموا راد ذلك ^س
به ويستحب اللبن والقصب وان يكون مسنما مرتفعا من الارض قد رش برويرش عليه
الماء كيلا ينتشر بالريح. وان كتب عليه شيئا او وضع الاحجار لا بأس بذلك عند البعض ^{بمخصص}
القبر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن التخصيص والتفضيض وعن البناء فوق القبر
قالوا اراد بالبناء السقف الذي يجعل على القبر في ياربنا لما روي عن ابي حنيفة رح انه قال لا ^{بمخصص}
القبر ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وسقف. ويدخل الميت القبر من قبل القبلة ويوضع في القبر
على جنبه الايمن مستقبل القبلة. ومن الناس من قال يسلم سلا وتفسيره ان يوضع الجنازة
عند آخر القبر حتى يكون راسه بازاء موضع قدميه من القبر ثم يسلم الى القبر. وعندنا يوضع الجنازة
على راس اللحد من قبل القبلة ثم يوضع في اللحد وهذا اوله لانه اذا اخذ من قبل القبلة يكون
وجهه الاخذين الى القبلة. واذا وضعوا في القبر قالوا بسم الله وعلى ملة رسول الله. وفي بعض

الروايات بسم الله وبالله وفي الله وعلى ملة رسول الله ولا يسع اخراج الميت من القبر بعد ما
 دفن الا اذا كانت الارض مفضوبة واخذت بالشفعة. وان وقع في القبر متاع فلهم بذلك بعد
 ما اهلوا عليه التراب يذبش. ويستحب في القليل والميت دفنه في المكان الذي مات
 في مقابر اولئك القوم. وان نقل قبل الدفن الى قد رميل او ميلين فلا بأس به. كذا الوفا
 في غير بلد يستحب تركه. فان نقل الى مصر اخر لا بأس به لما روي ان يعقوب صلوات الله عليه
 مات بمصر ونقل الى الشام. وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام من حبش
 الى الشام بعد زمان وسعد بن ابي وقاص رضيات في ضيعة على اربعة فراسخ من المدينة و
 نقل على اعناق الرجال الى المدينة. وبعد ما دفن لا يسع اخراجه بعد مدة طويلة او قصيرة الا ^{بعد}
 بالحد وما قلنا قال شمس الائمة السرخس رحمه الله وقول محمد رحمه الله في الكتاب لا بأس بان ينقل الميت ^{ميت} قد
 او ميلين بيان ان النقل من بلد الى بلد مكروه. امرأة مات ولدها في غير بلد ما دفن فاردت
 نبش القبر وحمل الميت الى بلد ما ليس لها ذلك لما قلنا حامل مات وقد اتى على حملها تسعة
 اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رأيت في المنام انها تقول ولدت
 لا ينبش القبر لان الظاهر انها المولدت كان المولد ميتا. ولا يكسر عظام اليهود اذا وجدت
 في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلم لانه لما حرم ايذائه في حياته تجب صيانت
 عن الكسر بعد موته. ويكره القعود على القبر ولو وجد طريقا في المقبرة وهو يظن انه طريق واحد
 لا يمشي في ذلك. وان لم يقع ذلك في ضميره لا بأس بان يمشي فيه. ويكره قلع الحطب والحشيش
 من المقبرة فان كان يابس لا بأس به لانه مادام رطبا يسبح فيوتس الميت. وعن هذا قالوا ^{يستحب}
 قلع الحشيش الرطب من غير حاجة اذا قتل المرتد يحمله حفرة يلقي فيها كالكلب ^{يلتزم} ولا
 الى من انقل الى دينهم ليدفنوه. بخلاف اليهود والنصارى. مات رجل في السفينة فانه
 يغسل ويكفن ويصل عليه ويلقى في البحر ولا بأس بان يدفن اثنان او ثلاثة او خمسة

في قبر واحد عند الضرورة ويجعل بين كل اثنين حاجز من التراب هكذا أمر رسول الله
عليه السلام في بعض الغزوات

كتاب الصوم

قال مولانا رضي جمعت في هذا الكتاب بين عبادتين اختص بهما شهر رمضان صيا
النهار وقيام الليل وبدأت بالصوم لأنه أهم ما الصوم فهو مشتمل على فصول
الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب

شهادة الواحد على هلال رمضان مقبولة إذا كان عدلاً مسلماً بالغافلاً لا
كان أو عبداً أو كافراً أو أحمقاً. وكذا شهادة الواحد على شهادة الواحد و
شهادة المحدود في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية. وقال الطحاوي
رحمه الله لا تشترط العدالة في هذه الشهادة. ومن المتشائخ من قال
إراد به المستور كمن أروى المحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ولا تشترط الدعوى
ولا لفظ الشهادة في هذه الشهادة كما لا تشترط في سائر الأخبار وهذا إذا كان
عده فإن كانت مصححة فشهد وأعلى رؤية الهلال في المصر يقبل الشهادة
من يقع العلم بشهادتهم. واختلفوا في تقدير ذلك عن أبي يوسف رحمه الله أنه قد روي
بخمسين كما في القسامة. وعن محمد رحمه الله حتى يتواتر الخبر من كل جانب. وهكذا روي
عن أبي يوسف رحمه الله. وروى أنه يقبل فيه شهادة أهل محلة. وإن جاء الواحد
من خارج المصر وشهد برؤية الهلال ثم روى أنه تقبل شهادته. واليه أشار
في الأصل وكذا لو شهد برؤية الهلال في المصر على مكان مرتفع. وأما هلال
شوال فإن كان بالسماء على لاية بل الاستمهادة رجلين أو رجل وامرأتين.
ويشترط فيه الحرية وكما تشترط فيه الحرية والعقد ينبغي أن يشترط فيه

لحظة الشهادة. وأما الدعوى ينبغي أن لا تشترط فيها كما لا تشترط في عتق الأمة وطلاق
 نكحة عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد رحم. وأما على قياس قول أبي حنيفة
 رحمه ينبغي أن تشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عند
 في الوقف على قول الفقيه أبي جعفر رحمه. ولا يجوز فيه شهادة المحدث في القذف وإن تاب
 وهو قول أبي حنيفة رحمه. وإن كانت السماء مصيبة لا يقبل فيه الأقول الجماعة كما في
 هلال رمضان. وأما هلال ذي الحجة ذكر الحاكم رحمه أن هلال الأضحية كهلال الفطر وعن
 أبي حنيفة رحمه في النوادر الشهادة على هلال الأضحية كالشهادة على هلال رمضان لما
 يتعلق بهما من أمر ديني وهو ظهور وقت الحج وفي ظاهر الرواية هو كهلال الفطر لأن فيه
 منفعة الناس وهو التوسع بالحج والاضحية إذا رأى الإمام هلال شوال وحل^{بني} لا^{بني}
 له أن يخرج ويأمر الناس بالخروج لمكان الاشتباه. رجس كل رأى هلال شوال وحل^{بني}
 وهو ممن يقبل شهادته أو لا يقبل فانه ينوي الصوم ولا يفطر في السر لمكان^{بني} الاشتباه
 رجل رأى هلال الفطر فشهد ولم يقبل شهادته كان عليه أن يصوم. فإن أفطر في
 ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة. وإن رأى هلال رمضان وحل^{بني} فشهد
 ولم يقبل شهادته كان عليه أن يصوم. فإن أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء
 دون الكفارة. وإن أنظر قبل أن يرد القاض شهادته اختلفوا فيه والصحيح أنه
 لا تجب عليه الكفارة ومن رأى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك وال
 ولا قاض فإن كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله. وفي الفطر أن أخبره أن
 بروية الهلال لأبأس بأن يفطروا. وإذا صاموا ثلثين يوما بشهادة واحد ولم
 يروا هلال شوال لم يفطروا حتى يصوموا يوما آخر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه لأنهم لو أفطروا لأفطروا بشهادة واحد وشهادة الواحد لا تصلح حجة في

الفطر. وإن كانوا صاموا بشهادة رجلين افطروا إذا صاموا ثلثين يوماً. وعن القاضي
 الإمام علي السغدري أنهم لا يفطرون وإن صاموا بشهادة رجلين. وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى تقبل شهادة رجلين على هلال شوال إذا أخبرتهما رأياه في غير البلد. وإن
 كانت شهادتهما أنهما رأياه في البلد والبلد كثير الأهل لا يقبل فيهما قولاً ^{حد} ولو
 والاشنين وإنما يقبل قول جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عن محمد رحمه الله
 في النوادر إذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية ثمانية وعشرين ثم رأوا
 هلال شوال قالوا إن كانوا عددوا شعبان لرؤية ثلثين يوماً وغم عليهم
 هلال رمضان قضا يوماً واحداً. وإن صاموا تسعة وعشرين يوماً ثم رأوا
 هلال شوال فلا قضاء عليهم لأنهم قد اكملوا الشهر ولو صام أهل بلدة
 ثلثين يوماً للرؤية وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوماً للرؤية فعلم من صام
 تسعة وعشرين يوماً فعليه قضاء يوم. ولا عبرة باختلاف المطالع في ظاهر الرؤية
 وكذا ذكر شمس الأئمة الحلو في رح وقال بعضهم يعتبر اختلاف المطالع أهل
 بلدة رأوا هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوماً فتشهد جماعة في اليوم
 التاسع والعشرين أن أهل بلدة كذا رأوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم يوم
 فصاموا وهذا اليوم يوم الثلثين من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة والسما
 مصححة لا يباح الفطر غداً ولا تترك التراويح في هذه الليلة لأن هذه الجماعة
 لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وإنما حكموا برؤية غيرهم. إذا شهد
 شاهدان عند قاض لم يراه في بلدة على أن قاضيه بلد كذا شهد عند شاهدان
 برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز هذا القاضي أن يقضي
 بشهادتهما لأن قضاء القاضي حجة. ولو قضى القاضي بشهادة الواحد على هلال

رمضان فصاموا ثلثين يوماً لم يروا الهلال والسماء مصحبة ذكرنا ان على قول
 ابي حنيفة رح لا يفطرون. وعن محمد رح انهم يفطرون وبه اخذ نصير بن يحيى رح اذا ^{شهد}
 الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا هلال رمضان قبل صومهم
 بيوم ان كانوا في هذا المصري ينبغي ان لا يقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وما كان حقا
 عليهم. وان جاؤا من مكان بعيد جازت شهادتهم لانقاذ التهمة. اذا رآوا الهلال نهاراً
 قبل الزوال او بعد لا يصام به ولا يفطرون. ومن الليلة المستقبلية. وقال ابو يوسف رح
 ان رآوا الهلال بعد الزوال فكن لك. وان رآوا قبل الزوال فهو من الليلة الماضية. وعن
 ابي حنيفة رح في رواية ان كان مجراه امام الشمس والشمس تملوه فهو الليلة الماضية. وان
 كان مجراه خلف الشمس فهو الليلة المستقبلية. وقال الحسن بن زياد رح ان غاب بعد الشفق فهو الليلة
 الماضية. وان غاب قبل الشفق فهو الليلة الآتية وعند رؤية الهلال يكره الاشارة اليه
 كما بفعله اهل الجاهلية شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس ^{لا يوم} كان ذلك اليوم يوم
 الاضحى حتى لا يجوز التضحية في هذا اليوم اعتماداً على قول علي رضي الله عنه يوم نحر يوم صومكم لان ذلك
 محتمل يحتمل انه اراد به ذلك العام دون الابد. اذا اسلم الحر في دار الحرب ولم يعلم ان
 عليه صوم شهر رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضاء ماضية ويلزمه الصوم في
 المستقبل. وانما يحصل العلم باخبار رجلين عدلين او رجل وامرأتين. وعن ابي يوسف
 رح انه لا يشترط فيه العدالة والحرية والبلوغ. وان اسلم في دار الاسلام فعليه قضاء
 ماضية بعد الاسلام علم بذلك او لم يعلم. اذا اشتبه على الاسير المسلم في دار الحرب شهر
 رمضان فتحرى شهراً وصامه ان وافق صومه شهر رمضان جاز وان كان هذا الشهر قبل
 رمضان لا يجوز لان الاداء لا يسبق الوجوب. وان صام شهراً بعد شهر رمضان جاز
 وقيل ينبغي ان لا يجوز لان عليه القضاء وهو لم ينو القضاء ومشائخنا رح قالوا هذا اذا نوى

ان يصوم ما عليه من شهر رمضان حتى يجوز ذلك. ثم هذا انما يجوز انما صام شهر ربيع افاق
 شهر رمضان في العدد وصلاحيه الايام للقضاء. اما الفارق الصوم في شوال وشوال كان
 انقص من رمضان بيوم يقضى يومين ايضا يوما لتمام العدد ويوما لمكان يوم العيد وان
 وافق صومه شهر ذي الحجة وهو نقص من رمضان بيوم يقضى خمسة ايام ايضا يوما ^{لنقصان}
 العدد واربعة ايام ليوم النحر وايام التشريق. رجل جن في رمضان ثم افاق بعد سنين في
 رمضان في اليوم الآخر كان عليه قضاء الشهر الذي جن فيه وقضاء الشهر الذي افاق فيه
 وليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين للماضية. قالوا هذا اذا افاق قبل الزوال. اما
 اذا افاق بعد الزوال يجعل كانه لم يفق في هذا الشهر. هذا اذا بلغ عاقلان ثم جن اما اذا بلغ
 مجنونان ثم افاق في رمضان في بعض الشهر عن ابي يوسف رج ان هذا والفصل الاول سواء
 يلزمه القضاء ويسوي بين الجنون الطاري والمقارن. وعن محمد رج ان هذا لا يلزمه
 قضاء ما كان مجنوناً فيه كالصبي اذا بلغ في نصف الشهر والكافر اذا اسلم. رجل جن في رمضان
 كله فليس عليه قضاء. وان افاق شيئاً منه فعليه القضاء. وان اغشى عليه في رمضان كله
 فعليه قضاؤه. وقال الحسن البصري رج لا قضاء عليه في الاعماء كما في الجنون المستوعب
 وان اغشى عليه في اول ليلة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة. قالوا هذا اذا نوى
 الصوم في تلك الليلة قبل الاعماء ولم يذ كر ذلك في الكتاب وجعله ناولاً يتقديراً ثم انما
 يجعل ناولاً يتقديراً اذا كان اهلاً يصح منه النية. اما اذا لم يكن اهلاً في تلك الليلة بان اغشى
 عليه في آخر يوم من شعبان ودام الاعماء عليه قضاء ذلك اليوم ايضا. غلام بلغ في ^{النصف}
 من رمضان في نصف النهار ونصراني اسير فانه لا يأكل بقية يومه ويلزمه صوم ما بقى
 من الشهر ولا يلزمه قضاء ما مضى. وان اكل في يومه لم يكن عليه قضاؤه فان كان ذلك
 قبل الزوال ولم يكن الكلاً تنياً فنوى الصوم قبل الزوال لا يجوز صومهما عن الفرض

غير ان الصبي يكون صائما عن التطوع لانه كان اهلا للتطوع في اول اليوم
 بخلاف الكافر وعن ابي يوسف رح انه يجوز صوم الصبي عن الفرض وقيل جوابه في
 الكافر كذلك واليه اشار في المنتقى. وقيل في الكافر لا يجوز لان الكفر في
 اول اليوم ينافي اصل الصوم. اما الصبا في اول اليوم لا ينافي وجود اصل الصوم
 وكما يجعل وجود النية في اكثر اليوم بمنزلة الوجود في كل اليوم فكذا البلوغ في
 اكثر اليوم يجعل بمنزلة البلوغ في كل اليوم. ثم في ظاهر الرواية فرق بين هذا
 وبين المجنون اذا افاق في يوم من رمضان قبل الزوال ولم يكن اكل شيئا فغوى
 الصوم جاز عن الفرض لان المجنون اذا لم يستوعب يكون بمنزلة المرح لا يمنع
 الوجوب فكان وجود النية في اكثر اليوم كوجودها في الكل. ولو اسلم النصراني في
 غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم التطوع كان صائما عند ابي يوسف رح حتى
 لو اطرأ عليه القضاء خلاصا. لفرج رح لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة اول النهار
 في حكم النية فكذا في حكم الاهلية

الفصل الثاني في النية

لا يصح الدخول في الصوم الا بالنية عندنا. وعند زفر رح اذا كان صحيحا
 مقبلا في نهار رمضان يصح منه الصوم بدون النية. ثم عندنا لا بد من النية
 لكل يوم. وعند مالك رح يكفي نية واحدة لجميع الشهر ويجوز الصوم بمطلق
 النية قبل الزوال وبنية صوم اخر عندنا. وعند الشافعي رح لا يصح الا بنية
 الفرض ونية من الليل وصوم التطوع لا يجوز بنية بعد الزوال عندنا. والنذر
 المعين يصح بمطلق النية ونية التطوع واذا نوى القضاء والكفارة في اليوم الذي
 نذر ان يصوم فيه كان صومه عما نوى. وكل صوم ليس له وقت معين كالقضاء

والنذر المطلق والكفارة لا يجوز بنية مطلقة. المريض والمسافر إذا نوى في رمضان
عن واجب آخر كان صومه عما نوى عند أبي حنيفة رخصاً وعند صاحبيه يكون عن
رمضان وإن نوى التطوع في رمضان فعن أبي حنيفة رخصاً فيه روايتان في رواية
يقع عن التطوع وفي رواية عن رمضان. ولو نوى قضاء رمضان والتطوع كان عن
القضاء في قول أبي يوسف رخصاً لأنه أقوى وعند محمد رخصاً يقع عن التطوع لأن النيتين
قد تدافعتا في مطلق النية فيقع عن التطوع. ولا يبيح يوسف رخصاً ما قلنا لأن نية
التطوع للتطوع غير محتاج إليها فلو غلبت نية القضاء فتقع عن القضاء. ولو نوى
قضاء رمضان وكفارة الظهار كان عن القضاء استحساناً. وفي نيباس يكون تطوعاً
وهو قول محمد رخصاً لأن النيتين قد تدافعتا فصار كأنه صام مطلقاً وجه الاستحسان
أن القضاء أقوى لأنه حق الله تعالى وكفارة الظهار حق له فيترجح القضاء. وعن محمد رخصاً
فيمن نذر صوم يوم بعينه فنوى النذر وكفارة اليمين يقع عن النذر ن كل صوم لا يتأدى
إلا بنية من الليل كالقضاء والنذر أن نوى مع طلوع الفجر جاز لأن الواجب قرآن النية
بالصوم لا تقديماً لها. نية الفطر في النهار لا يفطر عندنا خلافاً للشافعية. إذا وجب على
إنسان قضاء يومين من رمضان وأحد فارد أن يقضيهما ينوي أول يوم وجب عليه
قضاؤه من هذا رمضان وإن لم ينو ذلك أجرأه. وإن كانا من رمضان ينوي
رمضان الأول فإن لم ينو ذلك اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجزئه. إذا فطر
في رمضان متعمداً وهو غير فصام أحدي وستين يوماً للقضاء والكفارة ولم يعين
اليوم للقضاء جاز ذلك. كذا ذكره الفقيه أبو الليث رخصاً فصار كأنه نوى القضاء
في اليوم الأول وستين يوماً عن الكفارة. إذا نوى في رمضان قبل أن تغيب الشمس
أن يصوم غداً فنام أو غشي عليه أو غفل عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد لم يكن

صائماً في الغد إلا أن ينوي بعد غروب الشمس أن يصوم غداً. إذا ارتد رجل عن الإسلام والعياد بالله في أول اليوم من رمضان ثم رجع إلى الإسلام فنوى الصوم قبل الزوال فهو صائم. وإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة مريض أو مسافراً ^{نوي} الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوي بعد طلوع الفجر قال أبو يوسف رج يحزبهما وبه أخذ الحسن رج الصائم المتطوع إذا ارتد عن الإسلام ثم رجع إلى الإسلام قبل الزوال ونوى الصوم قال زفر رج لا يكون صائماً ولا قضاء عليه أن . افطر وقال أبو يوسف رج يكون صائماً وعليه القضاء إذا أفطر رجل في شهر رمضان سنة تسعين ومائة فصام شهرين في القضاء عن شهر الذي عليه وهو يري أنه من رمضان سنة إحدى وتسعين ومائة قال أبو حنيفة رج يحزبه وأن صام شهرين ينوي القضاء عن رمضان سنة إحدى وتسعين ومائة وهو يري أنه افطر ذلك قال لا يحزبه

الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار وفي الأحكام المتعلقة به
رجل يخاف أن يلم بفطر يزداد عينه وجعا أو حماء شدة كان له أن يفطر وكذا الحامل أو المرضع إذا خافت على نفسها أو ولدها وكذا الأمة إذا ضعفت عن الطبخ والخبز وغسل الثياب ونحو ذلك أن صارت بحال خافت على نفسها فافطرت فعليها القضاء دون الكفارة. وكذا إذا دغته حية فافطر لشرب الدواء قالوا إن كان ذلك الدواء ينفعه فلا بأس به. وكذا الرجل إذا كان باذء العدو وهو يخاف الضعف على نفسه فله أن يفطر مقيماً كان أو مسافراً. رجل لو صام في شهر رمضان لا يمكنه أن يصلّي قائماً وإن لم يصم يمكنه أن يصلّي قائماً فإنه يصوم ويصلّي قاعداً جمعاً بين العبادتين. رجل له حتى غب فافطر على ظن أن يومه يوم المرض ومما

فيه كان عليه الكفارة مؤكداً اذا افطرت المرأة على ظن ان يومها يوم حيض فلم
تحتض في ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الاطارة في يوم ليس فيه شبهة
الاباحة. قال مولا نارض هذا اذا نوى الصوم ثم افطر بعد طلوع الفجر فان لم ينو
الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة. للمسافر اذا تذكرو شيئاً
قد نسيه في منزله فدخل منزله فافطر ثم خرج قال عليه الكفارة قياساً لانه مقيم -
عند الأكل حيث رفض سفره بالعود الى منزله وبالقياس نأخذ الصائم المتطوع
اذا دخل على بعض اخوانه فسأله ان يأكل لا بأس بان يجيبه. وان كان صائماً عن
قضاء رمضان كره له ان يأكل. رجل حلف بطلاق امرأته ان لم يفطر فلان فان كان
فلان منطوعاً يفطر بحق اخيه الحالف وان كان صائماً عن القضاء لا يفطر. رجل افطر في رمضان
لمرض كان عليه القضاء ولا تجزئ الفدية. فان مات قبل ان يبرأ لشيء عليه لانه لم
يدرك عدة من ايام اخر وعليه ان يوفي بالفدية ويعتبر ذلك من ثلث ماله عندنا.
وان لم يوص وتبع الورثة عنه جاز ولا يلزمهم من غير ايصاء عندنا خلافاً للشافعية. اذا
افطر المريض اياماً ثم صح اياماً ثم مات لزمه القضاء بقدر ما صح لانه لم يقلد على القضاء لا بقدر
ما ادركه. اذا وجب على الرجل القضاء بان افطر بعد راول وغير عذر ولم يقض حتى يجزئنا ريشنا
فانيا بحيث لا يرجي برؤه يجوز له الفدية. وانما يجوز له الفدية عن صوم هو اصل نفسه
وهو صوم رمضان عند وقوع الياس عن القضاء يعطى لكل يوم نصف صاع من الحنطة ويجوز
فيهما ما يجوز لفصدقة الفطر الا ان في الفدية يجوز طعام الاباحة اكلتان مشبعتان.
ولا يجوز ذلك لفصدقة الفطر. ومن وجب عليه كفارة اليمين او القتل اذا لم يجد ما يكفر به
وهو شيخ كبير او لم يصم حتى صار شيخاً فانيا لا يجوز له الفدية لان الصوم هنا بدل عن
غيره ولهذا لا يجوز المصير الى الصوم الا عند العجز عن التكفير بالمال والفدية لا تجوز

الا عن صومه هو اصل. رجل نظر للصائم يأكل ناسيا فقال له انت صائم وهذا شهر رمضان
 فقال الرجل لست بصائم واكل ثم تذكر انه كان صائما فسد صومه في قول ابي يوسف
 صحيح لانه لم يكن ناسيا عند الاكل حيث اخبره الرجل بذلك. ولا يفسد في قول زفر بن جراح لانه
 ناس. ومن رأى صائما يأكل ناسيا هل عليه ان يحجزه بذلك قالوا ان كان شاكرا يقدر
 على اتمام الصوم يخبره وان كان شيخا ضعيفا لا يخبره لان الشيخ لا يقدر على اتمام فمتركة
 حتى يأكله ثم اخبر بذلك. ولا تصوم المرأة تطوعا الا باذن زوجها ان امكنه وطهرها فلان
 يفطرها وكذا المملوك الا اذا كان غائبا ولا ضرر له في ذلك. وان احرمت المرأة بغير اذن زوجها
 قالوا انه يحل لها. وكذا الاجير ان كان يضره في الخدمة. وكذلك في الصلوة

الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره

يكره مضغ العلك للصائم لانه تعرض للصوم للفساد من غير ضرورة ولا يفسد صومه
 قيل هذا اذا كان ابيض مضغه غيره. اما اذا كان لير مضغه غيره او كان اسود ففسد
 صومه. اما الاسود فلانه يذوب فيصل الى الجوف. ولما اذا كان ابيض ولم يمضغه
 غيره فلانه يتفتت واطلاق محمد رح في الحجاب دليل على ان الكل واحد. ويكره للمرأة ان
 تمضغ لصبها طعاما اذا كان لها منه بد. وكذا اذا ذاق شيئا بلسانها لان فيه تعرض
 الصوم للفساد. وقال بعضهم ان كان الزوج سيئ الخلق لا بأس للمرأة ان تذوق الرقة
 بلسانها. ويكره للصائم ان يذوق العسل والدهن ليعرف الجيد من الردي عند الشراء
 ويستحب للصائم تعجيل الافطار قبل طلوع النجوم وتأخير السمر لورود الآثار في ذلك
 وفي يوم الغيم لا يستحب تعجيل الافطار ولا يأكل حتى يغلب عليه ظنه غروب الشمس وان
 اذن المؤذن للمغرب. ولا بأس بالسواك والطب واليابس في الغداة والعشي عندنا. وعند
 الشافعي يكره في العشي. وقال ابو يوسف يكره المبلول بالماء لان فيه ادخال الماء

والفهم غير ضرورة. وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك لأن المقصد هو التطهير فكان بمنزلة المضغضة. وأما الرطب الأخضر فلا بأس به عند الكل. الصائم إذا سافر نهارا لا ينبغي له أن يفطر لأن الوجوب كان ثابتا فلا يستقط بفعل بإشربه باختياره. إذا أصبح ^{المسافر} صائما فدخل مصره أو مصر الأخرى بوى الإقامة كره له أن يفطر لأنه اجتمع حكم الإقامة والسفر في هذا اليوم فيتخرج جهة الإقامة ولا بأس للصائم أن يقبل أو يباشر إذا أمن على نفسه ما سوى ذلك ولا يفسد صومه وعن سعيد بن جبيرة أنه يفسد صومه ولو ناما ^{روى} عن عائشة رضي الله عنهما أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يقبل ^{بلان} وهو صائم ويكره القبلة واللبا ^{شدة} أن يراى من على نفسه ما سوى ذلك. وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يكره المباشرة الفاحشة وهي أن يمس فرجه فرجها متجردين وعنه في رواية أنه يكره المعانقة والمصافحة أيضا وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يكره أن يأخذ الماء بفيه ثم يمسجه أو يصب الماء على رأسه أو يبل الثوب ويتلفف به لأن فيه اظهار الضمير في العبادة وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يكره أن يصب الماء على رأسه أو يبل الثوب ويتلفف به وهو الاستغلال سواء ولا بأس بالكحل للصائم وإن وجد طعمه في خلقه. وكذا إذا دهن شاربه. وكذا الحجامة لما روي عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه احتجم وهو صائم ويكره أن يصوم يومين لا يفطر بينهما. وكذا صوم الوصال وهو أن يصوم ^{السنة} ولا يفطر في الأيام المنهية. والأفضل أن يصوم يوما ويفطر يوما. ويكره صوم ^{الصمت} وهو أن يصوم ولا يتكلم لأنه فعل المجوس ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يصوم يوم الجمعة ولا يفطر ويكره صوم النيروز والمهرجان لأن فيه تعظيم أيام نهينا عن تعظيمها وإن وفق يوما كان يصومه قبل ذلك لا بأس به. ويستحب صوم أيام البيض الثالث عشر

والرابع عشر والخامس عشر لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صوم هذه الأيام
صوم النبي القرشي كان رسول عليه الصلوة والسلام يصوم هذه الأيام من
كل شهر ويقول هو صيام الدهر. ومن الناس من كره ذلك مخافة التوقيت
والإحاق بالواجب ولا بأس بصوم يوم عرفة كان في الحضر أو في السفر إذا كان
بقوته عليه. ويكره صوم يوم عرفة بعرفات. وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجزه
عن أداء أفعال الحج. ويكره للمسافر أن يصوم إذا جهده الصوم لأن فيه إهلاك
النفس فإن لم يكن كذلك فالصوم للمسافر أفضل عندنا إذا لم يكن
رفقاؤه أو عايتهم مفطرين. وإن كان رفقاؤه أو عايتهم مفطرين والتفقه
مشتركة بينهم فالإفطار أفضل. وأما صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم
من يكره ذلك ومنهم من لم يكرهه. وأن فرقهما في شوال فهو أبعد عن الكراهة
والتشبيه بالنصارى وأقرب إلى الجواز. الأكل قبل الصلوة يوم الأضحية فيه
روايتان. والمختار أن لا يكره ويستحب الإمساك. ويكره صوم العيدين وأيام^{التشريق}
أن صام فيها كان صائما عندنا خلافا للشافعي رحمه الله. ويستحب أن يصوم يوم عاشورا
يصوم يوما قبله ويوما بعده ليكون مخالفا لأهل الكتاب. وإن صام شعبان
ووصله برمضان فهو حسن. وأما صوم يوم الشك وهو اليوم الذي يشك
فيه أنه من رمضان أو من شعبان فإن نوى الصوم في هذا اليوم من رمضان كره
لقوله عليه الصلوة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم
ولقوله عليه الصلوة والسلام ولا تقدر موا رمضان صوم يوم ولا يومين ولا^ن
فيه تشبهها بالروافض فإنهم يصومون يوما قبل رمضان ويفطرون يوما قبل يوم^{الفطر}
فإن صام ثم ظهر أنه من رمضان اجزأه وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعا

وَأَن أَفْطَرَ لِقَضَائِهِ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُظَنُّونَ . وَأَن نَوَى وَاجِبًا أُخْرَكَ لِمَا رَوَيْنَا . فَإِنْ ظَهَرَ
أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ جَازَ عَنْ رَمَضَانِ الْوَصَامُ رَمَضَانَ بَنِيَّةً وَاجِبًا أُخْرَا إِذَا كَانَ مُسَافِرًا فَيَقَعُ
صَوْمُهُ عَمَّا نَوَى فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ . وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ اخْتَلَفُوا فِيهِ . قَالَ بَعْضُهُمْ
يَكُونُ تَطَوُّعًا لَأَنَّ الصَّوْمَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مِنْهُي فَلَا يَتَأَدَّى بِهِ الْوَاجِبَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَحْجُوزُ
صَوْمُهُ عَمَّا نَوَى لَأَنَّهُ أَدَّى الْوَاجِبَ فِي يَوْمٍ يَحْجُوزُ فِيهِ التَّطَوُّعُ . بِمُخَالَفَةِ يَوْمِ الْعِيدِ وَأَصْلُ
الْكِرَاهَةِ لَا يَمْنَعُ الْجَوَازَ كَالصَّلَاةِ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ وَأَن لَمْ يَسْتَبِينَ لَا يَسْقُطُ الْوَاجِبُ
عَنْ ذِمَّتِهِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ وَأَن نَوَى التَّطَوُّعَ يَوْمَ الشَّكِّ اخْتَلَفُوا فِي كِرَاهَتِهِ
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَصُومَانِ يَوْمَ
الشَّكِّ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ « وَالسَّلَامُ مِنْ صَامٍ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى بِالْقَاسِمِ مَحْمُولٌ عَلَى صَوْمِ
الْفَرَضِ . فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ كَانَ صَائِمًا عَنْهُ . وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ تَطَوُّعًا
وَأَن أَفْطَرَ كَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ لَأَنَّهُ شَرَعَ مُلْتَزِمًا . بِمُخَالَفَةِ مَسْئَلَةِ الْمُظَنُّونَ . أَن نَوَى أَنْ
يَصُومَ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ . وَإِنْ كَانَ غَدًا مِنْ شَعْبَانَ فَهُوَ صَائِمٌ عَنِ الْقَضَاءِ
أَوْ عَنْ وَاجِبٍ أُخَرَ فَهُوَ مَكْرُوهٌ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النِّيَّتَيْنِ مَكْرُوهَةٌ . فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ
كَانَ صَائِمًا عَنْهُ لَأَنَّهُ نَوَى الصَّوْمَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَنِيَّةُ الصَّوْمِ تَكْفِي لِحُجُوزِ الْفَرَضِ . وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ
مِنْ شَعْبَانَ لَا يَسْقُطُ الْوَاجِبُ عَنْ ذِمَّتِهِ وَيَكُونُ صَائِمًا عَنْ التَّطَوُّعِ . وَأَن أَفْطَرَ لِقَضَائِهِ
عَلَيْهِ لَأَنَّهُ شَرَعَ فِي التَّطَوُّعِ مَسْقُطًا لِمَوْجِبِهِ . وَأَن نَوَى أَنْ يَصُومَ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ
رَمَضَانَ وَإِنْ كَانَ غَدًا مِنْ شَعْبَانَ فَهُوَ صَائِمٌ عَنِ التَّطَوُّعِ كَرَاهِيَةً لِأَنَّهُ نَوَى الْفَرَضَ مِنْ وَجْهِ الشَّكِّ
فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ جَازَ عَنْ رَمَضَانَ . وَقِيلَ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ لَا يَكُونُ صَائِمًا كَالْوَشْعِ
فِي الصَّلَاةِ يَنْوِي الظُّهْرَ وَالتَّطَوُّعَ لَا يَصِيرُ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ . وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ
شَعْبَانَ فَافْطَرِ يَنْبَغِي أَنْ يَلْزِمَهُ الْقَضَاءُ . وَأَن نَوَى أَنْ يَصُومَ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ

غدا رمضان وان كان شعبان فغير صائم لم يكن صائما لانه لم ينو الصوم على كل حال
تكلوا في الافضل في هذا اليوم ان وافق يوما كان يصومه قبل ذلك بان كان
يصوم يوم الخميس او يوم الجمعة فالصوم افضل وان لم يكن اختلفوا فيه قال محمد
بن سلمة رج الفطر افضل لقوله عليه الصلوة والسلام من صام يوم الشك فقد
عصى بالقاسم والاحترار عن التشبه بالروافض. وقال نصير بن يحيى رج الصوم افضل
محدث عليه وعائشة رض والصحيح ما روي عن محمد رج انه يصح يوم الشك منلوما
غير مفطر ولا عازم قال مولا نارض هذا اذا لم يكن قاضيا او مفتيا. فان كان فالافضل
له ان يصوم عن التطوع بنفسه وخاصة ويفتي العامة بالتلوم والانتظار الى
وقت الزوال مروى ذلك عن ابي يوسف رج لان المفتي يمكنه ان يصوم على وجه لا يدخل
فيه الكراهة ولا كذلك غيره

الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم

اذا اكل او شرب او جامع ناسيا لا يفسد صومه استحسانا. ولو كان مكرها او خاطئا
فسد صومه قياسا واستحسانا ان ابتلع بزاقه الذي فيه او الخاط الذي
نزل من راسه الى الفم لا يفسد صومه وكذا اذا دخل الدخان والغبار اوج العطر والذباب
حلقه لا يفسد صومه. وكذا اذا ترطبت شفتاه ببزاقه عند الكلام او نحوه فابتا
لا يفسد صومه. وكذا اذا خرج الدم من بين اسنانه والبراق غالب فابتلعه و
لم يجد طعمه لا يفسد صومه. وان كانت الغلبة للدم فسد صومه وان استوي
فسد احتياطا. وان داوى جائفة او امة ان رواها بدماء يابس لا يفسد صومه
عند الكل وان داواها بدماء رطب فسد في قول ابي حنيفة رج ولا يفسد في قول صاحب
رج قيل لا فرق بين الرطب واليابس اذا وصل الجوف فسد صومه وان لم يصل لا يفسد

وذكر في الأصل أنه يفسد الصوم مطلقاً بناءً على الغالب والغالب هو الوصوف إلى
 الجوف وذكر الشرح في تفسير المجرى. إذا احتجم لا يفسد صومه عندنا خلافاً لما لك
 مع الغيبة لا يفسد صومه. وكذا الاحتلام. وكذا إذا نظر إلى امرأة فانزل أو تفكر فأنزل
 لا يفسد صومه لأن فساد الصوم في الجماع عرف نضاً والجماع قضاء الشهوة بممارسة
 العضو العضو ولم يوجد. وكذا إذا جامع بهيمة ولم ينزل أو ميتة ولم ينزل أو نكح بيده
 ولم ينزل أو جامع فيما دون الفرج ولم ينزل. وإن أنزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء
 دون الكفارة لوجود قضاء الشهوة بصفة النقصان. ومن الناس من قال لا يفسد
 صومه في الاستمتاع بالكف وهل يباح له أن يفعل ذلك في غير رمضان إن أراد
 الشهوة لا يباح وإن أراد تسكين الشهوة قالوا نرجوا أن لا يكون أثماً ولو ابتلع سلكة
 وطر فها بيده أو خشبه وطر فها بيده أو أدخل أصبعه في دبره أو خرج براقه من الفم إلى الذن
 ولم ينقطع فابتلعها لا يفسد صومه. ولو كان بينه أسنانه شيء فدخل حلقه وهو كاد
 أو متعمد لا يفسد صومه إذا كان دون الحصة لأنه قليل فيجعل تبعاً للريق. وإن كان قد
 الحصة فأكله متعمداً عن أبي يوسف صح أنه يفسد صومه ويلزمه القضاء دون الكفارة
 وقال الزفرنجي يلزمه القضاء والكفارة. وفي نوافر هشام إذا ابتلع سمسمه كانت بين أسنانه
 لا يفسد صومه. وإن تناولها من الخارج وابتلعها فسد صومه وتكلموا في وجوب الكفارة
 واختار هو الوجوب. هذا إذا ابتلعها فإن مضغها لا يفسد صومه لأنها تلتزق بأسنانه
 فلا يصل إلى جوفه تبيخ. ولو خاض الماء فدخل الماء أذنه لا يفسد صومه. وإن صب الماء في أذنه ^{اختلفوا}
 فيه والصحيح هو الفساد لأنه وصل إلى الجوف بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن وإن طعن
 بوجع لا يفسد صومه وإن بقى النزع في حوفه لأنه لم يوجد منه الفعل ولا صلاح البدن
 ويودخل أسنانه جوفه وخرج من الجانب الآخر لا يفسد صومه ولو ألقى حراً في الحائفة

ودخل جوفه لو يفسد صومه

الفصل السادس فيما يفسد الصوم وهو على نوعين

أحد هما يوجب القضاء دون الكفارة والثاني يوجب القضاء والكفارة ويدخل فيه مسائل
 الطلوع والغروب أما ما يوجب القضاء دون الكفارة إذا جامع مكرها في نهار رمضان عليه
 القضاء دون كفارة. وكان أبو حنيفة ر^ح يقول أو لا عليه القضاء والكفارة لأن الجماع لا
يكون بالاختيار ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قولهما لأن فساد الصوم
يكون بالإيلاج وهو كان مكرها في الإيلاج وليس كل من ينتشر اليه بجامع وكتبنا إذا
 قبل امرأة بشهوة فامتنع أو سمها شهوة فامتنع عليه القضاء دون الكفارة لو جرد قضاء الشهوة
 بصفة النقصان. والتحيز والنقاس يفسد أن الصوم يوجب القضاء دون الكفارة
ولو أكل مكرها أو مخطئا بأن يعضض فوصل الماء جوفه ففسد صومه وعليه القضاء
 دون الكفارة وقال بعضهم عضض حتى دخل الماء حلقه أن زائدة المضمضة على الثلث
 ووصل الماء جوفه ففسد صومه. وقال ابن أبي ليلى ر^ح أن توضأ لصلاة المكتوبة
لا يفسد صومه. وأن توضأ للتطوع ففسد صومه. وقال بعضهم لا يفسد فيهما. وعن الحسن
 وهو قول أصحابنا ر^ح أن كان ذاكر صومه ففسد صومه. وأن كان ناسيا لشيء عليه. وقال
 الشافعي ر^ح أن صب الماء في حلقه لا يفسد صومه وإن أكره حتى أكل بنفسه ففسد صومه
 وأن كان نائما فصب الماء في حلقه ففسد صومه عندنا خلا للزفر والشافعي ر^ح وكذا
 النائمة والمجنونة إذا جامعها زوجها عليهما القضاء دون الكفارة. وقال زفر ر^ح لا يفسد
 صومهما إلا في معنى النسيان. وأما نقول بأنه حصل قضاء الشهوة على وجه لا يغلب وجوده
 ويؤمن وقوع مثله في القضاء فيفسد الصوم ولأن الناس العذر رجاء من قبل له الحق
 ههنا جاء من قبل العبد لنا أوجب رجل رجلا فعليه القضاء والغسل انزل أولي ينزل

ولا كفارة فيه لأنه بمنزلة الجماع فيمادون الفرج وأن عملت المرأة عمل الرجال
من الجماع في رمضان ان اتزمتا عليهما القضاء والغسل وان لم تتزكلا أغسل عليهما
ولا القضاء اذا أوجع قبل طلع الفجر فلما خشي الصبح أخرج ومنه بعد الصبح لا قضاء
عليه كما في الاحتلام. وأن بدأ بالجماع ناسيا أو أوجع قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر والناسي
فاليوم تذكر ان تزعم نفسه في نوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية. وأن داء
عليها حتى نزل ماؤه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لان الدوام على
الفعل له حكم الابتداء ولا كفارة عليه لان ادخال الفرج او لم يكن على وجه التعدي
وقال بعضهم ان مكث ولم يتعد بحركة لا كفارة عليه. وأن حرك نفسه بعد التذكر
وبعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة. وهو نظير ما أوجع لأمراته ثم قال لها ان جاعت
فانت طالق فان تزعم نفسه لا يحث وان لم يتزعم ولم يحرك حتى نزل ماؤه فانتزعم لا يحث
وان حرك نفسه يقع الطلاق ويصير رجعا بالحركة الثانية وكذا لو قال لامته بعد
ما أوجعها ان جاعتك فانت حرة ان تزعم نفسه على الفور لا تعتق. وأن لم يتزعم
وحرك نفسه عنقت الجارية ووجب لها العقر ولا حل عليهما. وأن لم يحرك لا يحث
ولا يعتق كذا همنا. الحقنة توجب القضاء وان كان لبنا لا يثبت الرضاع. وكذا
السعوط والوجور والقطور في الاذن اما الحقنة والوجور فلانه وصل الى الجوف ما
صلاح البدن وفي القطور والسعوط لانه وصل الى الرأس ما فيه صلاح البدن وفي
اليوسف رح في السعوط والوجور والحقنة الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح
البدن فكان بمنزلة الاكل والصحيح هو الاول لان الكفارة موجب الاضرار
ومعني ولم يوجد وأن اقتر في احليله لا يفسد صومه في قول ابن حنيفة ومحمد بن
قال ابو يوسف رحمه عليه القضاء. وروى الحسن بن زياد عن ابن حنيفة رحمه اذا

في احليله دهن فوصل الى المشاة كان عليه القضاء واضطرب قول محمد ر^ج قال
 الفقيه ابو بكر البلخي ر^ج الخلاف اذا وصل الى المشاة امام ادم في قصبة الذكر لا ^{يفسد}
 صومه بالاتفاق لا يخبغة ر^ج ان المشاة ليس لها منفذ وانما يخرج البول منها بطريق
 الترشيح وهذا الكلام يرجع الى الطب. ولو دخل دمه او عرق جبهته او دم رعا فده
 حلقه فسد صومه. ومن الناس من قال لو فتح فاه فسقطت ثلجة او مطر في فيه ^{فابتلع}
 كان عليه القضاء. الصائم اذا قاء لا يفسد صومه لقوله عليه الصلوة والسلام ^{قام}
 فلا قضاء عليه فان عاد الى جوفه فهو على وجهين ان كان ملا الفم واعاده فسد صومه
 في قولهم لان ملا الفم له حكم الخارج فاعادته بمنزلة ابتداء الاكل. وان عاد بنفسه فسد
 صومه في قول ابي يوسف ر^ج لانه عاد الى جوفه ماله حكم الخارج ولا يفسد صومه في
 قول محمد ر^ج وهو الصحيح لانه كما لا يمكن الاحتراز عن خروجه لا يمكن الاحتراز عن
 عوده فجعل عفووا. وان لم يكن ملا الفم فان عاد لم يفسد صومه في قولهم عند محمد ر^ج لعدم
 الفعل وعند ابي يوسف ر^ج لانه ليس له حكم الخارج وان اعاده فسد صومه في قول محمد ر^ج
 لوجود الفعل ولا يفسد في قول ابي يوسف ر^ج لان القليل ليس بخارج فلا يتصور ادخاله
 والصحيح في هذا قول ابي يوسف ر^ج. وان تقيأ ان كان ملا الفم فسد صومه لقوله ^{عليه}
 الصلوة والسلام من تقيأ فعليه القضاء ولا كفارة عليه لان فساد الصوم عرف
 نضا بخلاف القياس فلا يظهر في حق الكفارة. واذا فسد صومه لا يتأتى فيه العود
 والاعادة. وان لم يكن ملا الفم فسد صومه عند محمد ر^ج لظاهر النص عند ابي يوسف
 لا يفسد صومه لان ما دون ملا الفم لا يسمى تبأ مالم يلقا. فان عاد الى جوفه لا يفسد
 صومه لان ما دون ملا الفم ليس بخارج حكما. وان اعاده عن ابي يوسف ر^ج في
 روايتان في رواية لا يفسد لانه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول وفي رواية

يفسد صومه لان فعله في الاخراج والاعادة قد كثر فصار ملحقاً بملا الفم وان
تقياً ملا الفم بلغماً لا يفسد صومه خلافاً لايي يوسف رح وهو بناء على الاختلاف
في انتقاض الطهارة. صائم عمل عمل البريسم فادخل البريسم فيه فخرجت خضرة
الصبيغ او صفرتة او جمرته واختلط بالريق فصار الريق اخضراً واصفراً واحمر فابتلعه
وهو ذا كرو صومه فسد صومه. اذا اكل الصائم ما لا يؤكل عادة كالخصاء والنواة
وكالقطن والحشيش والتراب والكاغذ والبراق الذي جعله في كفه ثم ابتلعه
والسفرجل اذا لم يكن مدركاً وهو غير مطبوخ والجوزة الرطبة والطين الذي يغسل
به الرأس فسد صومه. فان كان يعتاد اكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة
النائم اذا شرب فسد صومه وليس هو كالناسي لان النائم او ذاهب العقل اذا ذبح
لم يؤكل ذبيحته ويؤكل ذبيحة من نسي القسمية. وان اكل ميتة قد توددت فسد
صومه ولا كفارة عليه وان لم تكن تودد فعليه القضاء والكفارة جميعاً

واما ما يوجب القضاء والكفارة

اذا أصبح صائماً في رمضان فجامع امرأته متعمداً عليه القضاء والكفارة اذا قاربت
الحشفة انزل او لم ينزل وعلى المرأة مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة عندنا وللشأن
رج في وجوب الكفارة على المرأة قولان في قول لا تجب وفي قول تجب. ثم قال ان كانت
غنية يتحمل عنها الزوج كمن ماء الاعتسال وان كانت فقيرة تجب عليها ولا يتحمل
عنها الزوج لانها اذا كانت فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا تجرى فيه النيابة. و
ان كانت المرأة مكروهة عليه القضاء دون الكفارة وكذا اذا كانت مكروهة في الابتداء
بمطاوعته بعد ذلك لانها طاعته بعد نسيان الصوم. وان جامعها في دبرها او جامع
امته ودبرها متعمداً عليه القضاء والكفارة انزل او لم ينزل في قول ايي يوسف و

محمد بن روح وكذا أبو عبد الله عمل قوم لوط وعن أبي حنيفة رح فيه روايتان في رواية كما قال الأول
 اخذ المشايخ في رواية لا تلزمه الكفارة. الصائم اذا اكل متعمدا ما يتغذى به او يد اوى .
 به كالخنز والاطعمة والاشربة والادهان والالبان عليه الكفارة عندنا وكذا اذا اكل
 هليجة او مسكا او كافورا او غالية او زعفرانا. وان اخذ الهليجة بفيه وجعل بمصرها
 ولا يدخل عينها في جوفه لا يلزمه القضاء. وان جعل هذا بالفانيد او بالسكر يلزمه القضاء
 والكفارة وكذا اذا اكل شيئا من اوراق الشجر مما ياكله الناس. وكذا النحل والمرى وماء الصفر
 وماء الزعفران وماء الباقلا والبيطخ وماء القتاء والقثد وماء الزرجون والمطر والتنج والبرد
 اذا تعدد لك. وكذا اذا اكل طيبا يوكل للدواء كالطين الارمني يجب القضاء والكفارة
 وفي الطين النيسابوري عن ابي جعفر الحنفي انه قال يجب القضاء والكفارة. وقال
 محمد بن الحسن رح في الرقيات الصائم اذا اكل الطين يجب عليه القضاء دون الكفارة
 الا ان يكون من الطين الارمني فان فيه القضاء والكفارة لانه يؤكل للدواء. واما الطين
 الذي يغلى فيؤكل عن محمد رح انه قال لا ادري. وكذا روي عن ابي يوسف رح قيل معنى
 قوله لا ادري اي لا ادري انه يتداوى به ام لا. وفي ظاهر الرواية تجب الكفارة لانه يؤكل
 عادة. وان اكل دقيقا في بعض الروايات عن ابي يوسف رح لا تجب الكفارة. وعند محمد رح
 تجب. وفي بعض الروايات الخلاف على عكس هذا ولا تجب الكفارة باكل العجين وفي دقيق
 الذرة اذا الته بسمن يجب القضاء والكفارة وكذا اذا اكل الحنطة كما هي في قول أبي حنيفة رح
 وعن ابي يوسف رح في صائم تضم الحنطة فاكلها عليه القضاء والكفارة. ولو مضغ حبة
 الحنطة لا يفسد صومه لانها تتلاشى بالمضغ كما قلنا في السمسة. وان اكل حبة عنب
 ان مضغها فعليه القضاء والكفارة. وان ابتلعها ان لم يكن معها ثغر وفيها فعليه القضاء
 والكفارة بالاتفاق. وان كان معها ثغر وفيها اختلف المشايخ في وجوب الكفارة وفي

اللوزة الرطبة والخوخة الرطبة كفارة لأنها تؤكل كالحلوى. وأما الجوزة الرطبة أن ابتلعها
 عليه القضاء دون الكفارة لأنها لا تؤكل. وأن مضغها فإن كان فيها اللب عليه القضاء
 والكفارة لأنه أكل ما يؤكل زيادة وإن لم يكن فيها لب عليه القضاء دون الكفارة. ^طوالز
 واليابس فيه سواء. واللوزة اليابسة بمنزلة الجوز وكذا الفندق والفسقون كانت
 رطبة فهي بمنزلة الجوز وأما كانت يابسة أن مضغها كان عليه الكفارة إذا كان فيها
 اللب لما قلنا في الجوز. وأن ابتلعها أن لم تكن مشقوقة الرأس فسدت صومه فلا كفارة
 فيه عند الكل وإن كانت مشقوقة فكذلك عند عامة العلماء وقال بعضهم إن كانت
 مملوحة فيها الكفارة وإن لم تكن مملوحة لا كفارة فيه. وأن ابتلع تفاحة روى هشام
 عن محمد بن رج أن عليه الكفارة لأن حبيها ما أكل بخلاف قشر الجوز. وفي قشر الرمان
 شحمها وابتلاع الرمان والبيض القضاء دون الكفارة لأنها لا تؤكل كذلك. وأن ابتلع
 بطيخاً صغيراً أو خذجة صغيرة أو هليلجة روى هشام عن محمد بن رج أن عليه الكفارة
 وأن أكل شحمها غير مطبوخ اختلفوا في وجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب ولو أكل دماً
 فظاهر الزيادة عليه القضاء دون الكفارة لأنه مما يستقذر به الطبع. وفي بعض الروايات
 عليه القضاء والكفارة لأن بعض الناس يشربون الدم. وأن أكل لحم غير مطبوخ عليه
 القضاء والكفارة. إذا بقيت لقمة السحور فيه فطلع الفجر ثم ابتلعها أو أخذ كسرة من الخبز
 ليأكلها وهو ناس فله قضاء بها ذكران فصائم فابتلعها مع ذكر الصوم اختلفوا المشايخ فيه
 على أربعة أقاويل. قال بعضهم لا كفارة عليه. وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم
 أن ابتلعها لا كفارة عليه وإن أخرجها من فيه ثم أعادها وابتلعها عليه الكفارة. وقال
 بعضهم أن ابتلعها فعمل لا يخرجها عليه الكفارة وأن أخرجها ثم أعادها لا كفارة عليه ^{الصحيح} هو
 إذا سحر على يقين أنه الفجر لم يطلع أو افطر على يقين أن الشمس قد غربت فإذا الفجر طالع

الشمس لم تغرب عليه القضاء فيها الوجود المناقض ولا كفارة فيها ملكات
 العذر. وأن تسحر وهو شاك في طلوع الفجر فالمستحب له أن يدع الأكل ^{وهو} ~~فله~~ ^{أكل}
 شاك فصومه تام. وأن شك في غروب الشمس عليه أن يدع الأكل: فإن أكل
 وهو شاك يلزمه القضاء. واختلفوا في وجوب الكفارة وأن تسحر وأكبر رأيه أن
 الفجر طالع قال مشائخنا: عليه أن يقضي ذلك اليوم وأن افطر وأكبر رأيه أن
 الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لأن النهار كان ثابتا وقد انضم اليه أكبر
 رأيهم فصار بمنزلة اليقين. إذا شهد اثنان أن الشمس قد غاب وشهد آخر أن
 أنها لم تغرب فافطر ثم ظهر أنها لم تغرب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق. وإذا
 شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد آخر أن أنه لم يطلع فافطر ثم ظهر أنه كان قد طلع
 عليه القضاء والكفارة بالاتفاق ويقبل الشهادة على الأثبات ولا يعارضها الشهاد^ة
 على النفي كما في حقوق العباد. وأن شهد واحد على طلوع الفجر وشهد آخر أن أنه
 لم يطلع فاكل ثم ظهر أنه كان قد طلع لا يجب الكفارة لأن شهادة الواحد على الطلوع
 ليست بحجة تامة بل هي شطر الحجة ولو دخل على رجل جماعة وهو يتسحر فقالوا
 الفجر طالع فقال الرجل إذا الما صر صائما وصرت مفطرا فاكل بعد ذلك ثم ظهر
 أن أكله الأول كان قبل طلوع الفجر وأكله الثاني كان بعد طلوعه. قال الحاكم
 أبو محمد: رجح أن كانوا جماعة صدقهم لا كفارة عليه وإن كان واحدا عليه الكفارة
 عدل لا كان أو غير عدل لأن شهاد^ة الواحد لا تقبل في مثل هذا إذا قال الرجل ^{بأنه}
 انظري أن الفجر طالع أو غير طالع فنظرت فرجعت وقالت لم يطلع فجاء معهما زوجها
 ثم ظهر أن الفجر كان طالعا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم إن صدقها وهي ثقة
 لا كفارة عليه وقال بعضهم لا كفارة عليه مطلقا وهو الصحيح لأنه لا يقين من

الليل شاك في النهار وعلى المرأة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع اذا افطر
في رمضان في يوم لم يكفر حتى افطر في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة. وان افطر في
رمضانين عليه لكل فطر كفارة وقال محمد بن يحيى كفارة واحدة

الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط

السافر اذا قدم مصر وهو صائم في رمضان فانقضى ان صومه لا يجزيه فافطر بعد
ذلك متعديا لا كفارة عليه. وان لم يقف بذلك فذلك في قول ابي حنيفة وابي يوسف
رجح لان قول بعض العلماء ان صوم المسافر لا يجوز اذ ورث شبهة فيه. وكذا لو اصبح
المقيم صائما ثم سافر فافطر بعد ذلك لا كفارة عليه. وكذا المرأة اذا فطرت ثم حاضت
والصحيح اذا افطر ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم يسقط الكفارة عندنا خلافا للزفر
رجح. والاصل عندنا انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في اول النهار يباح
له الافطار تسقط عنه الكفارة وذكر في المنتقى انه اذا افطر في نهار رمضان متعديا ثم اغشى
عليه ساعة لا كفارة عليه. ولو افطر في اول النهار متعديا ثم اكراهه السلطان على السفر
لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية. وروى الحسن بن ابي حنيفة رجح انه يسقط عنه
الكفارة. ولو سافر باختياره لا يسقط عنه الكفارة اذا اكل أو شرب او جامع فاسيا فظن ان
ذلك فطره فاكل متعديا لا كفارة عليه لان صومه سد قياسا فصار ذلك شبهة. فان
كان بلغه الحديث وعلم ان صومه لا يفسد: انسيان عن ابي يوسف ومحمد رجح
ن عليه الكفارة. وروى الحسن بن ابي حنيفة رجح اذ كفارة عليه وهو الصحيح رجل ذنب
لحق وهو ذاك للصوم او ناس او اغتسل فظن ان ذلك فطره بوصول الماء الجوف او
الدماع من اصول الشعر فاكل بعد ذلك متعديا كان عليه القضاء والكفارة على كل حال
رغب بعض الروايات فرق بين العالم والجاهل ما وجب الكفارة على العالم لا على الجاهل

وكذا في الذي قد رعه القبي فاكل متعمدا عليه القضاء والكفارة ان كان عالما في قولهم وان كان جاهلا فكذا لك في قول ابي حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح وقول محمد رح مضطرب .
وان احتلم في نهار رمضان ثم اكل متعمدا كان عليه الكفارة . وان كان جاهلا فكذا لك عند ابي حنيفة رح في ظاهر الرواية وعن محمد رح ان استغنى فقيها فافتاه بالفطر ثم اكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وهو الصحيح . وان احتجم فظن ان ذلك فطره او اكحل او ادهن شاربه فظن ان ذلك فطره فان كان جاهلا لم يسمع في ذلك حديثا ولم يفت له احد بالفطر فافطر فعليه الكفارة لان هذا شيء لا يكون مفطرا بحال . وان كان سمع في الحجامة حديثا وعرف تاويله فكذا لك وان لم يعرف تاويله قال ابو حنيفة ومحمد رح عليه الكفارة كالمو كان عالما . وقال ابو يوسف رح لا كفارة عليه . وتوبعنا هذا الجاهل مفتيا عن الحجامة فافتى له بالفطر فاكل متعمدا بعد ذلك لا كفارة عليه وكذا الذي اكحل او ادهن نفسه او شاربه ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستغنى فافتى له بالفطر في لا يلزمه الكفارة رجل اغتاب فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا ان بلغه قوله عليه الصلوة والسلام الغيبة تقطر المصائم وقوله عليه الصلوة والسلام ثلاثة يفطرن الصائم وينقضن الوضوء الغيبة والغيمة والنظر الى محاسن المرأة واعتمد على الحديث ولم يعرف تاويله قال بعضهم هذا وفصل الحجامة سواء في الوجه كلها وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال اعتمد حديثا او فتوى لان العلماء اجعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا اراد به ذهاب الاجر وليس في هذا قول معتبر وهذا ظن ما استند اليه دليل فلا يورث شبهة . وان استاك فظن ان ذلك فطره فاكل بعد متعمدا عليه القضاء والكفارة عالما كان او جاهلا لان هذا شيء يعرفه الخاص والعام وان اوجبه اوميته ولم ينزل لا يفسد صومه ولا يلزم الغسل فان ظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك

متعمداً ان كان عالماً عليه القضاء والكفارة وان كان جاهلاً عليه القضاء دون الكفارة و
 ان ابتلع سلكه ولم يفتحها من يده او ادخل خشبة في دبره ولم يفتحها من يده او دخل اصبعه
 في دبره ثم اكل بعد ذلك متعمداً ان كان جاهلاً عليه القضاء دون الكفارة وان كان
 عالماً عليه القضاء والكفارة ولو نظر الى مجلس المرأة فانزل او تفكر فانزل فظن ان
 ذلك فطره فاكل متعمداً فهو بمنزلة القمى. وقال بعضهم ان كان عالماً عليه القضاء والكفارة
 عند الكل. وان كان جاهلاً عليه القضاء دون الكفارة

فصل فيمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب

علام بلغ في رمضان في نصف النهار ونصرا في اسلام فانه لا يأكل بقية يومه وكذا
 المرأة اذا ظهرت من الحيض والنفاس بعد طلوع الفجر او معه والمجنون اذا افاق والمسافر
 اذا اقل بمصره بعد الأكل والمقيم اذا تسحر بعد طلوع الفجر ولا يعلم به. والذي عن اكل
 وعويرى ان الشمس قد غابت فظهر انهما لم تغب. كل من صار على صفة آخر النهار
 لو كان عليها في اول النهار يلزمه الصوم كان عليه الامساك في بقية اليوم عندنا خلافاً
 لشافعية رجع. واجمعوا على ان من افطر خطأ بان تمضمض ودخل الماء في حلقه او اكل متعمداً
 او مكيداً افطري يوم الشك ثم ظهر انه من رمضان يلزمه التشبه واجمعوا على انه لا يجب
 التشبه على الحاضر والغائب في الحيض والنفاس وعلى المريض والمسافر
 فصل في التندر بالصوم

يجل قال الله على صوم هذا السنة فانه يفطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق ويقتنه
 ثلث الايام وعليه كندرة ايتين ان نوى اليمين في قول ابي حنيفة ومحمد رجع. ولو قال الله
 لم يرد صوم سنة ولم يعين يصوم سنة بالأهلة ويقضي خمسة عشر ثلثين يوماً ثلثين يوماً لزمه
 ح سنة ايام قضاء عن يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق. ولو قال الله على صوم سنة متتابعة

فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يثرمه قضاء شهر رمضان لأن السنة المتنا^{بعة}
لا تتأخر عن شهر رمضان. ولو قال لله علي أن اصوم الشهر فعليه صوم بقية الشهر الذي
هو فيه. ولو قال لله على صوم هذه السنة يلزمه الصوم من حين حلف إلى أن يمضي السنة وليس^{ليس}
عليه قضاء ما مضى قبل اليمين. ولو قال لله على صوم شهر فعليه صوم شهر كامل ولو قال لله
على صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة صامهن بالأهلة وكان ذى القعدة وذى الحجة ثلاثين
وشوال تسعا وعشرين عليه صوم خمسة أيام يوم الفطر والأضحى وأيام التشريق لأنه المتروك
صوم ثلاثة أشهر معينة وقد صام ما سوى هذه الأيام الخمسة. ولو قال لله على صوم ثلاثة
أشهر فعين للصوم شوال وذى القعدة وذى الحجة وكان ذى القعدة وذى الحجة ثلاثين ثلاثين يوماً
وشوال تسعة وعشرين عليه قضاء ستة أيام. رجل قال لله على أن اصوم اليوم الذي يقدم
فيه فلان شكر الله تعالى وأراد به اليمين فقدم فلان في يوم من رمضان كان عليه كفارة اليمين
ولا قضاء عليه لأنه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر. ولو قدم فلان قبل أن
ينوى فنوى به الشكر ولا ينوى به عن رمضان برى يمينه لوجود شرط البر وهو الصوم بنية
شكر وأجزأه عن رمضان كما لو صام رمضان بنية التطوع فلبس عليه قضاء. وعن أبي جعفر
رجل لو قال لله على صوم مثل شهر رمضان قال إن أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وإن
أراد في التتابع فعليه أن يتتابع وإن لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقا. ومن نوى بالنية
يمينا فافطر فعليه القضاء والكفارة. وقال أبو يوسف رج عليه القضاء دون الكفارة أن
توالى النذر واليمين جميعا وإن نوى اليمين يجب الكفارة دون القضاء. ولو أراد أن يفطر
لله على صوم يوم فحري على لسانه صوم شهر كان صوم يوم كان عليه صوم شهر وكذا إذا
أراد شيئا فحري على لسانه الطلاق أو العتاق أو النذر بيلزمه الطلاق والعتاق والنذر
ولو نذر أن يصوم أبدا فضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة فالتفان يفطر ويطعم كل يوم

نصف صاع من الحنطة لأنه استيقن أنه لا يقدر على قضاءه فان لم يقدر على ذلك لعسرته
 يستغفر الله تعالى وأن لو يقدر لشدة الصيف وحره كان له أن يفطر وينتظر زمان الشتاء
 حتى يدرك فيقضي مكان كل يوم يوما إذا لم يكن نذره بالابد. ولو أوجب على نفسه حججا
 وعلم أنه لا يمكنه أن يحج ذلك القدر قبل موته ليس عليه أن يأمر غيره بأن يحج عنه وأن
 علق الصوم بشرط فصام قبله لا يجوز. وأن أضافه إلى وقت فصام قبله جاز في قول البخيفة
 وإليه يوسف خلافا لمحمد وزفرج. إذا أوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قصت
 أيام حيضها لأن تلك السنة قد تخلو عن أيام الحيض فصحح الإيجاب. ولو قالت لله علي أن
 أصوم يوم حيضى أو يوما أكل فيه لا يصح النذر لأنها أضافت النذر إلى وقت لا يتصور
 فيه الصوم فلا يصح كالأضاف إلى الليل. ولو قالت لله علي أن أصوم اليوم الذى يقدر فيه
 فلان فقدم فلان بعد ما أكلت أو بعد ما حاضت لا يجب شيء في قول محمد رجح على قول إيه يسف
 رجح يجب القضاء. وأن قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء في قول محمد رجح ولا رواية فيه عن غيره
 ولو نذرت بأن تصوم يوم كذا أو غدا فوافق يوم حيضها عليها القضاء عند إيه يوسف خلافا
 لزفرج. وكذا إذا نذرت صوم الغد وهى حائض إذا أوجب على نفسه صوم شهر فمات قبل
 أن يمضي الشهر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجح يلزمه صوم الشهر حتى يلزمه أن
 يوصيه بذلك فيطعم عنه كل يوم نصف صاع من الحنطة. ويستوى في ذلك أن كان الشهر ^{أول شهر} ^{يوسف}
 عينه. قال وقد نص على هذا في باب الاعتكاف. إذا أوجب على نفسه اعتكافا فمات قبل
 أن يعتكف يلزمه أن يوصيه بذلك فيطعم عنه بعد موته عن نفسه كل يوم نصف صاع من
 الحنطة. وإذا ثبت هذا في الاعتكاف فكذلك في باب الصوم وذكر بعض أصحابنا عن
 إيه حفص الفقيه رجح قال هشام عن محمد رجح في رجل أوجب على نفسه صوم شهر فمات من
 ساعته روي عن إيه يوسف رجح أنه يلزمه أن يوصيه به قال هشام فليست للمحمد

فان كان الشهر بعينه قال فكذلك عند ابي يوسف ربح قال هشام فقلت له
ما قولك فيه قال حتى انظر رجل قال لله على ان اصوم هذا اليوم اسر وامس
هذا اليوم لزومه صوم اليوم. ولو قال غدا هذا اليوم او هذا اليوم فذ الزمه صوم اول
الوقتين الذي تفوه به فان كان اول الوقتين الذي تفوه به اليوم وقال ذلك
بعد الزوال لاشي عليه. ولو نذر بصوم الاثنين والخميس فصام ذلك
مرة كفاه الا ان ينوي الابد. ولو اوجب صوم هذا اليوم شهر اصام ما تكره منه في
ثلاثين يوما يعني ان كان ذلك اليوم يوم الخميس يصوم كل خميس حتى يمضي شهر
فيكون الواجب صوم اربعة ايام او خمسة ايام. وكذا لو قال لله على ان اصوم يوم الاثنين
سنة كان عليه ان يصوم كل اثنين يمر به الى سنة. وعن الكرخي ربح انه قال يصوم ^{ثلاثين}
يوما مثل ذلك اليوم. ولو نذر ان يصوم يوما ويوما لا يلزمه صوم يوم الا ان ينوي
الابد. ولو قال لله على ان اصوم كذا يوما يلزمه صوم احد عشر يوما ولو قال كذا
يوما يلزمه صوم احد وعشرين يوما. ولو قال بضعة عشر يوما فهو على ثلاثة عشر يوما
ولو قال دهر فهو على ستة اشهر عندهما والدر هو العر كله. واو قال لله على ان اصوم
يومين متتابعين من اول الشهر واخره كان عليه ان يصوم الخامس عشر والسادس
عشر. ولو قال لله على ان اصوم جمعة ان اراد به ايام الجمعة يلزمه سبعة ايام. وان
راد به يوم الجمعة يلزمه يوم. وان لم يكن له نية يلزمه سبعة ايام لان الجمعة تذكر
ويؤاد بها يوم الجمعة وتذكر ويؤاد بها ايام الجمعة وفي الثاني غلب استعما لها فينبغي
المطلق اليه. رجل قال لله على ان اصوم عشرة ايام متتابعة فصامها متفرقة لم يجز
ولو اوجب على نفسه متفرقا فصامها متتابعة اجزاء. عريض قال لله على ان اصوم
شهر فمات قبل ان يصح لا يلزمه شيء. وان صح يوما يلزمه ان يوصي بجميع الشهر

وقال محمد بن لؤمه ان يوصي بقدر ما صحح كالمرض اذا فاته صوم رمضان ثم صح
ولهما ان وجوب النذر مضاف الى وقت الصحة معني فصار كانه قال بعد الصحة
لله على ان اصوم شهر اثم مات بخلاف قضاء رمضان لانه مضاف الى ادراك العدة
فيتقدر بقدره

فصل في الاعتكاف

الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشرع فيه
اعتبار ايسائر العبادات ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافا للشافعي رحمه الله
ينسبها للصوم في اعتكاف اوجب على نفسه فاما في النقل فالصوم فيه ليس
بشرط في ظاهر الراوية وفي المجرى عن ابي حنيفة رحمه الله انه شرط وعن ابي حنيفة رحمه الله
لا يصح الاعتكاف الا في مسجد تصلي فيه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد
الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد له اذان واقامة وهو الصحيح لقوله عم لا اعتكاف
الا في مسجد له اذان واقامة والاعتكاف في المسجد الحرام افضل لانه في الحرم وهو
ما من المخلوق ومهبط الوحي ومنزل الرحمة ثم بعد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لانه افضل
المساجد بعد المسجد الحرام لانه مكان عبادته في حيوته وجوار روضته بعد وفاته ثم
المسجد الجامع ما خلا المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد
بيت المقدس ولا تعتكف المرأة الا في مسجد بيتهما بمنى موضع صلواتهما في بيتهما وقال الشافعي
رج لا تعتكف الا في مسجد حيها وعندنا لو اعتكفت في مسجد حيها جاز ويكره ولا يخرج
المعتكف من المسجد الحاجة لازمة شرعية كالجمعة او الحاجة طبيعية كالبول والغائط
واذا خرج لبول او غائط لا يمكث في منزله بعد الفراغ من الطهور واية الجمعة حين نزول
الشمس فيصل في قسها اربعاً وبعد ما اربعاً وستاً ولا يمكث اكثر من ذلك اما بعد ما اربعاً

اوستا لان الآثار قد اختلفت بالسنة بعد الجمعة فكان هذا مبلغ سنتها وقال أبو الحسن
 الكرخي رح يات الجمعة في مقدار ما يصل قبلها اربعا وستا وبعد ها اربعا اما قبلها اربعا
 وستا اربع سنة الجمعة وركعتان تحية المسجد وعن محمد رح اذا كان منزله بعيدا
 من الجامع يخرج حين يرى انه يبلغ الجامع عند النداء وان كان خروجه قبل الزوال هو
 لصحيح. وان قام في المسجد الجامع يوما وليلة لا يفسد اعتكافه ويكره له ذلك.
 ولا يعود المعتكف مريضا ولا يشهد جنازة. ولو خرج المعتكف عن المسجد بغير عذر
 ساعة بطل اعتكافه في قول ابي حنيفة وعندهما لا يبطل حتى يكون اكثر من نصف
 يوم وعلى هذا لخلاف اذا خرج ساعة بعد المرض لان الخروج بعد المرض لم يصير مستثنى
 عن الايجاب لانه لا يغلب وقوعه فصار كانه خرج بغير عذر لانه لا ياتم في الخروج بعد
 المرض. وكذا اذا خرج بغير عذر ناسيا فسد اعتكافه وان كان ساعة في قول ابي حنيفة
 رح. وكذا اذا نهزم المسجد فانتقل الى مسجد آخر واخرجه السلطان مكرها واخرجه
 الغريم او خرج هو لبول او غائط فحبسه الغريم ساعة فسد اعتكافه في قول ابي حنيفة
 رح. واذا جامع المعتكف امرأته ليلا او نهارا عامدا او ناسيا فسد اعتكافه. وان كان
 الجماع ناسيا لا يفسد الصوم ويباح للمعتكف الاكل والشرب في معتكفه. وان اكل
 او شرب في النهار ناسيا لا يفسد اعتكافه. وان باشر فيما دون الفرج فانتزى فسد
 اعتكافه وان لم ينزل لا يفسد. ولو نظر فانتزى لا يفسد الصوم ويكره للمعتكف
 المباشرة الفاحشة وان امن على نفسه ما سوى ذلك. ويباح للصائم اذا امن على
 نفسه ما سوى ذلك لان الاعتكاف مما يمتد ليلا ونهارا فاباحة الدواعي قد يصير
 سببا للوقوع فيما هو محظور الاعتكاف وهو الجماع. واما الصوم لا يمتد ليلا ونهارا
 الدواعي لا يصير سببا للوقوع في الجماع الذي هو نقص الصوم. ولا بأس للمعتكف

ان يبيع وليشترى اراد به الطعام وما لا يلد له منه . اما اذا اراد ان ياخذ متجرا فيكو
 له ذلك . ولا صحت في الاعتكاف . ولا يفسد الاعتكاف سبب ولا جدال ولا با^{سين}
 للمعتكف ان ينام في المسجد او يخرج راسه من المسجد الى بعض اهله ليغسله
 وان غسله في المسجد في اثناء لا بأس به لانه ليس فيه تلويث المسجد . وصعود
 المذبة ان كان باهيا في المسجد لا يفسد الاعتكاف . وان كان الباب خارج المسجد
 فكذلك في ظاهر الرواية قال بعضهم هذا في المؤذن لان خروجه للاد^{مستثنى} فان يكون
 عن الايجاب اما في غير المؤذن يفسد الاعتكاف لان الخروج من المسجد وان كان ساع^{عة}
 يفسد الاعتكاف في قول ابي حنيفة رح والصحيح ان هذا قول الكل في حق الكل ويجوز
 اعتكاف التطوع اقل من يوم ولا يبطل بالخروج لعيادة المريض وفي رواية لا يجوز
 اقل من يوم ويبطل لعيادة المريض ولا بأس للملوك بان يعتكف باذن سيده والمرأة
 باذن زوجها لان الامتناع بحق المولى والزوج . فان اذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن
 له ان يمنعها بعد ذلك . وان منعها لا يصح منعه والمولى اذا منع الملوك بعد الاد^ن
 صح منعه ويكون مسئلا في ذلك . وللمكاتب ان يعتكف بغير اذن المولى . ولولد للمولى
 ان يمنعه اذا اصبح صائما عن التطوع ثم قال في بعض النهار لله عليه ان اعتكف هذا اليوم
 لا يصح نذره في تياس قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ان كان ذلك قبل الزوال
 فعليه ان يعتكف . وكذا اذا اصبح مفطرا يعني غيرنا وللصوم ثم قال قبل الزوال لله عليه ان
 هذا اليوم يلزمه ان يعتكف بصومه وان لم يفعل فعليه القضاء في قول ابي يوسف رح
 وكذا اذا اصبح للقبه غيرنا وللصوم في رمضان ثم نوى الصوم ثم افطرا فثارة عليه في قول ابي
 رح اذا حرم الرجل في اعتكافه بحجة لزمه الاحرام لانه لا تنافي بينهما فيجمع بينهما الا ان يخالف
 فوت الحج فبدع الاعتكاف لانه امر الحج اهم لان الحج لا يمكن فضاؤه في كل وقت بخلاف الاع^{اعتكاف}

والعمر ثم يستقبل الاعتكاف لتركة التتابع بالخروج. إذا نهي على المعتكف أي ما أو صابه
لم فعليه أن يستقبل الاعتكاف إذا بر الفوات التتابع. وأن صار معتموما ثم أفاق بعد سنين
يجب عليه القضاء كمن جن وعليه فوائت ثم أفاق بعد سنين. وإذا وجب على نفسه الاعتكاف
ثم ارتد والعياذ بالله ثم أسلم سقط عنه الاعتكاف لأن النذر بالقربة قربة فيبطل بالردة كسائر
القرب. إذا قال لله علي أن اعتكف شهر الزمة اعتكاف شهر بالأيام والليالي متتابعاً في ظاهر
الرواية. بخلاف ما إذا نذر أن يصوم شهراً فإنه لا يلزمه التتابع فان نوى بالشهر الأيام دون
الليالي لأنصح نيته وإن قال لله علي اعتكاف شهراً بالنهاية دون الليالي لزمه حكمهما أن قال لله
علي اعتكاف ثلثين يوماً لزمه اعتكاف ثلثين يوماً بالليالي فان قال نويت به الأيام دون الليالي
صحت نيته وإن قال نويت الليالي يلزمه بالليالي والنهار رجل قال لله علي أن اعتكف ليلة
ونوى اليوم يلزمه الاعتكاف وإن لم ينو لاشئ عليه وكذا لو نذر اعتكاف يوم قد اكل
فيه لا يصح نذره ولا يلزمه شئ ومن نذر اعتكاف ليلتين لزمه الاعتكاف بيوميهما في قول
ابن حنيفة ومحمد رحم وعندهما يوسف رحم لا يصح نذره. ولو قال لله علي أن اعتكف ثلث
ليال صح نذره ويلزمه اعتكاف ثلثة أيام بالليالي. ولو قال لله علي أن اعتكف يوماً صح نذره
يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس ولو قال لله علي أن اعتكف
يومين لزمه الاعتكاف بليلتيهما يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيمكث تلك الليلة
ويومها واللييلة المناسبة ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذا في الأيام الكثيرة
مدخل قبل غروب الشمس لأن ليلة كل يوم تقدم عليه ولهذا يقام التراخي في الليلة
التي أهل فيها الهلال من رمضان. وعن أبي يوسف رحم أنه يلزمه اعتكاف يومين لا غير
ولا يدخل منه الليل أصلاً وعنه في رواه يدخل فيه الليلة الوسطة ضرورة التتابع
وفي رواية إذا نذر أن يعتكف شهر الزمة الابتداء بالليل يدخل المسجد قبل غروب

الشمس وإذا قال أياماً يبدأ بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر ومن نذر
 أن يعتكف رمضان صح نذره فإن اعتكف فيه اجزأه فإن صام رمضان ولم يعتكف
 عليه أن يعتكف شهراً آخر يصومه عند أبي حنيفة ومحمد رحم وهو أحد الروايتين
 عن أبي يوسف رحم وفي رواية أخرى عنه لا يلزمه القضاء وهو قول زفر رحم فإن اعتكف في
 رمضان آخر قضاء لا يجوز عندنا خلافاً لزفر رحم هذا إذا صام رمضان ولم يعتكف فإنه
 يصم رمضان بعد رفقصة الصوم في شهر آخر واعتكف فيه جازواً وأوجب على نفسه
 اعتكافاً ولم يعتكف حتى مات يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخنطة وقد ذكرنا
 أن كان مريضاً وقت الإيجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه. وإذا نذر باعتكاف أيام
 العيد قضاء في وقت آخر لأن الاعتكاف لا يكون إلا بالصوم والصوم في هذه الأيام
 حرام. وإن نوى اليمين كفر عن يمينه لفوات البر. وإن اعتكف فيه اجزأه وقد أساء
 ولو نذر أن يعتكف رجلاً فجعل شهراً قبله لا يجوز في قول أبي يوسف خلافاً لمحمد رحم و
 على هذا الخلف إذا نذر أن يمجد سنة قبلها أو نذر أن يصلي ركعتين يوم الجمعة فصلهما
 يوم الخميس واجمعوا أنه لو قال لله على أن تصدق بد رهين يوم الجمعة فتصدق بهما
 يوم الخميس اجزأه. وكذا لو قال لله علي أن أصلي ركعتين في مسجد المدينة فصلهما
 في مسجد آخر جاز. وقال زفر رحم أن كان هذا المكان دون ذلك المكان لم يجز واجمعوا
 على أن النذر لو كان معلقاً بان قال إذا قدم غائبني أو شفني الله مريض فلا نافله على أن
 أن يكسب شهراً فجعل شهراً قبل ذلك لم يجز. إذا سكر المعتكف ليلاً لم يفسد اعتكافه
 لأنه تناول محظوراً الدين لا محظوراً الاعتكاف فلا يفسد اعتكافه كما لو أكل مال الغير
 إذا اعتكف الرجل من غير أن يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لا شيء عليه. وروى
 الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحم عليه أن يعتكف يوماً. إذا نذرت المرأة اعتكاف

شهر تم حاصت فانها تصل تلك الايام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال. اذا قال الله
 علي ان اعتكف رجب وقد مضى رجب وهو لا يعلم انه قد مضى الاشياء عليه يريد به
 اذا اوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة التي هو فيها والاو له للرجل ان يعتكف
 في رمضان عشر لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يعتكف من كل
 رمضان عشر فلما كانت السنة التي قبض فيها اعتكف عشرين. وروى انه عليه الصلاة
 والسلام اعتكف العشر الوسطي فلما فرغ من اعتكافه اتاه جبرئيل صلوات الله عليه
 وقال ان ما تطلب وراءك يعني ليلة القدر اخبره ان ما تطلب في العشر الاخر و
 استدل بعض الناس بهذا الخبر ان ليلة القدر ليلة احدى وعشرين وروى
 عن ابي حنيفة رح انه قال ليلة القدر في رمضان فلا يدري اية الليلة هي وربما
 تقدم وربما تاخر وفي المشهور عنه ليلة القدر رتد وفي السنة قد تكون في رمضان
 وقد تكون في غير رمضان. وروى عن ابي يوسف ومحمد رح انهما قال لا تتقدم ولا تتأخر
 ولكن لا يدري اية ليلة هي. وانما يظهر هذا الاختلاف في رجل حلف وقال لا مؤاثة
 في النصف من رمضان انت طلق ليلة القدر عند ابي حنيفة رح لا يقع الطلاق
 ما لم يمض رمضان من السنة المستقبلة لاحتمال ان ليلة القدر قد مضت في
 النصف الاول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة الثانية تكون في النصف
 الاخر فلا يقع الطلاق بالشك ما لم يمض رمضان من السنة الثانية. وعلى قولهما
 اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق لانها لو كانت في النصف
 الاخر من السنة الاولى فقد وقع الطلاق. ولو كانت في النصف الاول فقد وقع
 الطلاق ايضا في السنة الثانية يمضي النصف الاول وقال بعض الناس ليلة
 القدر راول ليلة من رمضان وقال الحسن رحمه الله ليلة سبعة عشر وقيل ليلة

تسعة عشر وقال زيد بن ثابت رضي ليلة أربع وعشرين. وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأكثر الأتاول على أنها ليلة سبع وعشرين حكى عن أبي بكره الوراق رح أنه قال إن الله تعالى قسم كلمات هذه السورة على ليالي شهر رمضان فلما انتهى إلى السابع والعشرين أشار إليها فقال هي حتم مطلع الفجر. وقيل ليلة القدر ليلة بلجة ساكنة لأحارة ولاقارة تطلع الشمس صبيحتها ليس لها شعاع كأنها طست وإنما أخفى الله تعالى هذه الليلة ورفع علمها عن هذه الأمة ليحتملوا وإذا جاء الليل ويكثر والطاعة في طلبها وجاء أن يدركوها. كما أخفى الله تعالى الساعة ليكونوا على خوف من قيامها بصفة

فصل في صدقة الفطر

صدقة الفطر لا تجب إلا على الحر المسلم الغني. وقال الشافعي رح تجب على العبد ويحمل عنه المولى والغنا الذي هو شرط لوجوب صدقة الفطر أن يملك نصابا أو ما لا قيمته قيمة نصاب فاضلا عن مسكنه وثياب بدنه وأثاثه وفرسه وسلاحه ولا يعتبر فيه وصف النماء. وما زاد على ذلك الواحدة والدستجات الثلاثة من الثياب يعتبر في الغناء. وكذا الزيادة على فرسين للغازي. والزيادة على الواحدة من الدواب لغير الغازي من فرس أو جمل أو دابة أو غيرها وكذا الخادم وكتب الفقه لأهله ما زاد على نسخة من رواية واحدة وفي التفسير الأحاديث ما زاد على اثنين ومن المصنف لمن يحسن القراءة ما زاد على الواحد وقيل كل من ذلك معتبر وكتب الطب والادب والنحو ونحوها كلها معتبرة في الغناء. وللزراع ما زاد على الثورين وألة الحراطين ويعتبر قيمة الكرم والضبعة عند أبي يوسف وهلال رح. ولو اشترى قوت سنة يساوي نصابا ففيه كلام والظاهر أنه لا يعد ذلك من الغناء وعن أبي يوسف رح يعتبر فيه وجوب صدقة الفطر أن يكفي ما وراء النصاب الفقه وبغية عياله سنة وإذا كان له دار لا يسكنها وبواجرها أو لا يواجرها يعتبر قيمتها في الغناء وكذا إذا سدها بفضل عن سكناء شيء يعتبر فيه

قيمة الفاضل في النصاب. ويتعلق بهذا النصاب احكام وجوب صدقة الفطر والاضحية
 وحرمة وضع الزكوة فيه ووجوب نفقة الاقارب. وعند الشافعي رحمه لا يشترط الغناء
 لوجوب صدقة الفطر فعند تجب على الفقير الذي له ثوب يوم. وتجب الصدقة على
 الصبي والمجنون اذا كان لهما مال عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه وتجب على والدهما
 اذا كان غنيا. وعن محمد رحمه في الكبير اذا بلغ مجنونا فصدقة فطره على ابيه. وان بلغ مفيقا
 ثم جن لا تجب على ابيه لان ولاية الاب زالت ببلوغه ولا تعود بالمجنون. ولو كان
 للولد الصغير مال أدى عنه الاب من مال الصغير استحسانا قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه وكذا الوصي. وقال محمد رحمه يؤدي من مال نفسه وان ادعى من مال الصغير ضمن وهو قول
 زفر رحمه واما الاضحية ان لم يكن للصغير مال لا يجب على الاب ان يضييع عنه. وان كان له مال
 يجب على الاب ان يضييع عنه من ماله في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه انه لا يجب وكذا الوصي فان ضمن الاب من مال الصغير عند يسره روي عن ابي
 حنيفة رحمه وابي يوسف رحمه انه لا يضمن وقال محمد رحمه انه يضمن اعنبارا بصدقة الفطر ليس
 على الاب ان يؤدي الصدقة عن ممالك ابنه الصغير من مال نفسه ويؤدي من مال
 الصغير اذا كان له مال وكذا المعتوم في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه. وقال محمد رحمه
 لا يؤدي لامن ماله ولا من مال الصغير. وليس على الجدان يؤدي الصدقة عن
 اولاد ابنه المعسر اذا كان الاب حيا باتفاق الروايات. وكذا لو كان الاب ميتا في
 ظاهر الرواية لان ولاية الجد تثبت بحسطة الاب فكانت ناقصة بعد وفاته
 الاب عد ما حاله بوته وعلى الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن نفسه واولاده الصغار
 ولا يجب عليه ان يؤدي عن اولاده الكبار واخوانه الصغار ولا عن قرابته وان كانوا
 في عياله ولا عن والديه وان كان في عياله. وقال الشافعي رحمه اذا كان الاب زمنا

معسر لا تجب على الابن ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته وعن أبي يوسف رحمه الله إذا أدى عن زوجته وعن أولاده الكبار جازوا إن لم يؤمر بذلك لأنه بمنزلة المأذون عنهم عادة وعليه الفتوى. ويؤدى عن مملوكه للخدمة مسلما كان أو كافرا وقال الشافعي رحمه الله لا تجب عن مملوك الكفار. ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ادوا عن كل حر وعبد صغير وكبير يهودى أو نصرانى أو مجوسى نصف صاع من بر أو صاعا من شعير أو تمر ولا صدقة الفطر عن عبيده للتجارة عندنا خلافا للشافعى رحمه الله وتجب عن بنيه وأمهات أولاده عندنا خلافا للمالك رحمه الله ولا تجب عن مكاتبه ولا يؤدى المكاتب عن نفسه لعدم الملك له حقيقة فاذا عجز المكاتب ورُدَّ في الرق لا يجب عليه المولى زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر إذا كان للخدمة لأن المكاتب إذا عجز وقد كان قبل ذلك للتجارة لم يعد إلى حالة التجارة حتى لا يجب عليه صدقة فطره في المستقبل ولا زكاة التجارة لأن الكتابة أبطلت صفة التجارة مع بقاء الملك فيه وصار كما لو جعله للخدمة ثم ترك الخدمة ولا يؤدى عن الأبق ولا عن المغضوب المجحود الذى لا بينة له وحلف الغاصب. فإن عاد الأبق من الأباقي أو رد المغضوب عليه بعد ماضى يوم الفطر كان عليه صدقة ماضية وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجب عليه صدقة ماضية ذكر في المنتقى. ولا يؤدى عن عبد الماسور ويؤدى عن المرهون إذا كان فيه وفاء. وعن أبي يوسف رحمه الله ليس على الراهن أن يؤدى صدقة الفطر حتى يفتكه فاذا اقتله أعطى لما مضى لأن الرهن قبل الفكاك متردد بين أن يبقى للراهن بالفكاك وبين أن يصير المرتهن مستوفيا دينه من ماله بالهلاك فصار كالبيع بشرط الخيار ويجب عليه صدقة فطر عبد المستاجر وعبد المأذون وإن كان على العبد دين مستغرق. ولا يجب صدقة الفطر عن عبد المأذون ولا عن المخاض على عبد المأذون دين لا يملك المولى عبيده وإن لم يكن عليه دين كان العبد للتجارة ولا يجب صدقة الفطر عن العبد للتجارة وإن

اشترأهم المأذون للخدمة تجب ان لم يكن على المأذون دين وان كان عليه دين فعلى المختار
ولو كان العبد موصى بخدمته كان صدقة الفطر على مالك الرقبة وكذا العبد العارية
والوديع والعبد المجاني عدا او خطأ لان الملك انما ينزل بالدفع الى المجنى عليه مقصورا
على الحال لا قبله والعبد لو كان مبيعا يباعا فاسد افر يوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه
المشتري واعتقه فالصدقة على البائع لان الملك للبائع كان ثابتا قبل القبض وانما يثبت
للمشتري عند القبض مقصورا. وكذا اذا عر يوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع
لان حق البائع ما انقطع بالقبض لبقاء ولاية الاسترد او فكان بمنزلة بيع فيه خيار وان لم
يسترد البائع واعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري لان ملك المشتري تبرا لا عتاق كما
باسقاط الخيار في بيع فيه خيار وبالقبض في بيع لا خيار فيه اذا اشترى عبدا قبل يوم الفطر وفي
البيع خيار لاحدهما فمضى يوم الفطر ثم تم البيع او انقضى فصدقة الفطر على من يصير
العبد له. وكذا لك زكاة التجارة اذا كان اشتراه للتجارة وعرضه فخرج صدقة الفطر تجب
على من كان العبد في ملكه يوم الفطر لوجود السبب في حقه يوم الفطر وهو ملك الرقبة
ولنا ان الملك متردد بين ان يكون للبائع او المشتري لان الرد بخيار الشرط فسخ من كل واحد
وقال الشافعي صدقة الفطر على من كان له الخيار فان كان الخيار لهما فعلى البائع وان لم يكن في
البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على
المشتري لان ملك المشتري تم بالقبض وان مات قبل ان يقبضه المشتري فلا صدقة
على واحد منهما. وان لم يميت ورد قبل القبض بعيب او خيار ورويته فصدقة الفطر على
البائع. وان رده بعد القبض بعيب او خيار ردية فالصدقة على المشتري لان السبب
قد تم وهو الملك وجبت الصدقة فلا تسقط بانتقاض السبب بعد ذلك. ولا تجب عن
المحل ولو قال لعبد اذا جاء يوم الفطر فانت حر فجاء يوم الفطر عتق العبد ويجب عليه

صدقة الفطر قبل العتق بلا فصل ولو كان العبد للتجارة يجب على المولى زكاة التجارة
 اذا تم الحول بانقجار الصبح من يوم الفطر اذا كان المالك بين رجلين ليس عليهما
 صدقة الفطر لانه لم يملك كل واحد منهما عبدا كاملا وذكر في بعض الروايات خلافا
 بين ابي حنيفة وصاحبيه رج على قول ابي حنيفة رج لا تجب وعلى قولهما تجب بناء على ان قسمة
 الرقيق مبادلة عند ابي حنيفة رج لا يقسم قسمة واحدة الا برضاها فلا يكون الملك
 ثانيا لكل واحد منها قبل القسمة. وعندهما ان يقسم القاضي جبر قسمة واحدة فكان
 الملك تابا قبل القسمة. ولو كان العبد بين رجلين لا يجب الصدقة عليهما في قولهم جميعا
 وقال الشافعي رج يجب الصدقة عليهما. واذا كان الابن لرجلين بان جاءت التجارة بين
 رجلين بولد فادعياء او ادعي العيطة قال ابو يوسف رج يجب على كل واحد منهما صدقة
 كاملة وقال محمد رج يجب عليهما صدقة واحدة. ولا تجب صدقة الفطر على الكافر عن
 عبد المسلم وولد المسلم. ويجب الصدقة على من يسقط عنه الصوم لمرض او كبر ويؤد
 صدقة الفطر عن نفسه حيث هو وعن عبده حيث هم. وفي زكاة المال مكان المال يجوز
 ان يعطى الواجب عن واحد جماعة او على العكس ثم عندنا الواجب نصف صاع من براو
 صاع من تمر او شعيرة قول ابي حنيفة وذكر في الجامع الصغير نصف صاع من براو دقيق او سويق
 او ربيب او صاع من تمر او شعيرة في قول ابي حنيفة رج. وقال ابو يوسف ومحمد رج الزبيب بمنزلة
 الشعير وقال الشافعي رج لا يجوز الدقيق والسويق. ولو ادى منوين من الخبز لم يذكر في
 الكتاب واختلف المشايخ فيه بعضهم جوزوا ذلك وبعضهم لم يجوزوا الا على اعتبار القيمة
 وهو الصحيح لان الخبز موزون والحنطة مكيل فلا يجوز الا باعتبار القيمة واما الاقط فلا يجوز
 عندنا الا باعتبار القيمة. ولو ادى اقل من نصف صاع من الحنطة يساوى صاعا من الشعير
 مكان صاع من الشعير لا يجوز والصاع ثمانية ارطال مما يستوى كيله ووزنه نحو العدين

والماش ثمان كان يسع فيه ثمانية ارطال من العدى والماش فهو الصاع الذى
يكال المحنطة والشعير والتمر هذا اذا اعطى صدقة الفطر بالصاع فان اعطى
بالوزن متون من المحنطة يجوز في قول ابي حنيفة وايه يوسف رج وقال محمد رج لا يجوز
لان النص ورد بالصاع وهو مكيال يختلف وزن ما يدخل فيه فان كان المحنطة بزية
كان وزنها اكثر وكان المعتبر هو الكيل ولهما ان المختلفين في الصاع قد رواه الصاع بالوزن
بعضهم بثمانية ارطال وبعضهم بخمسة ارطال وثلاث رطل فان كان تقدير الصاع
بالوزن يجوز الاعطاء بالوزن ويجوز ان يعطى فقراء اهل الذمة ويكره ولا يجوز ضمها
الى المستامن ويجوز الى زوجة الغني وعن ابي يوسف رج اذا قضى لها بالنفقة لا يجوز
ايه يوسف رج الدقيق احب الى المحنطة لانه اقرب الى المقص والدراهم احب الى من الكل وقال بعض
المحنطة احب من الدراهم وينبغي ان يكون المحنطة او لا اذا كان في موضع يشتركون الاشياء بالمحنطة كما
يشتركون بالدراهم ويجوز تعجيلها يوم او يومين وعن ابي حنيفة رج في رواية بسنة اوسنتين
وقال بعضهم اذا مضى النصف من رمضان وقال الحسن بن زياد رج لا يجوز تعجيلها
وقال خلف بن ايوب العامري رج يجوز اذا دخل رمضان وهكذا ذكر الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رج والصحيح اعتبارا بتعجيل الزكاة بعد ملك النصاب وقت
وجوبها حال طلوع الفجر من يوم الفطر حتى ان من مات قبله لا صدقة عليه
من اسلام قبله كان عليه صدقة الفطر وعند الشافعي رج تجب عند غروب
الشمس لآخر يوم من رمضان اداؤها قبل صلاة العيد افضل ولا تسقط
بتأخير الاداء وان افتقر لهما متعلقة بالذمة دون المال بخلاف الزكاة والله اعلم

باب التراويح

التراويح سنة مؤكدة للرجال والنساء توارثها الخلف عن السلف من لدن تاريخ

رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا وهكنا روى الحسن عن ابى حنيفة رح
انها سنة لا ينبغي تركها. وقال قوم من الروافض سنة للرجال دون النساء. وقال قوم
منهم انه ليس بسنة أصلاً لان النبي صلى الله عليه وسلم اقامها في بعض الليالي
ولم يواظب عليها ثم احدثها عمر رضي عنه واهل السنة والجماعة ما جاء عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال في شأن رمضان فرض الله تعالى عليكم صيامه وسنت
لكم قيامه وقال صلى الله عليه وسلم في حديث سلمان رضي عنه فرض الله صيامه وسنت
لكم قيامه. وقد واظب عليها الخلفاء الرشدين رضي عنه. وقال عليه الصلوة والسلام
عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي. واقامها ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
منحو عائشة وام سلمة رضي عنه اقامت عائشة رضي عنه خلف ذكوان وام سلمة رضي عنه بجماعة
النساء امتهاموا لاتهاام الحسن البصري رضي عنه وكانت هي في صفهن واقضى علي عليه عمر رضي
ودعاه بالخير فقال نور الله مضجع عمر رضي عنه الله عنه كما نور مساجدنا وانما لم يواظب النبي
صلى الله عليه وسلم خشية ان تكتب علينا اليه اشاف حديث رواه عمر رضي عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم فثبت انها سنة. ويستحب ادائها بالجماعة. وقال مالك والشافعي رح
في القديم الانفراد افضل كسائر السنن لانه اقرب الى الاخلاص وابعد عن الرياء وعن الي
يوسف رح انه قال من قدر ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام في مسجد فالافضل له
ان يصلي في البيت والصحيح ان الجماعة افضل لان عمر رضي عنه اقامها بالجماعة في المحصر من باب
الصحابه وخيارهم رضي عنه والظاهر منهم اختيار الافضل. وقال بعض العلماء اذا صلها في
البيت وحده وترك الجماعة كان سيئاً تاركاً للسنة. والحاصل ان الجماعة سنة على وجه الكفاية
ان تركها اهل المسجد كلهم فقد اساءوا وتكوا السنة وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة
ومختلف رجل من اهل الناس وصل في بيته تكون تاركاً للفضيلة ولا يكون سيئاً ولا تاركاً

للسنة. وان كان الرجل من يقتدى به ويكثر الجماعة بحضرته يقل بغيبته لا ينبغي له ان يترك
الجماعة لان تركه تقليل الجماعة وان صلى بجماعة في البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح ان
للجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة اخرى. فاذا صلى في البيت بجماعة فقد جاز
فضيله اداها بالجماعة وترك الفضيلة الاخرى هكذا قاله القاضى الامام ابو علي النسي في صحيح
ان اداها بالجماعة في المسجد افضل لان فيه تكثيرا للجماعة. وكذلك في المكتوبات. ولو كان
الفقيه تاريا فلا فضل والاحسن له ان يصل بقرأة نفسه ولا يقتدى بغيره ويكره للرجل ان يستأجر
رجلا يؤم في بيته لان الاستيجار للامامة فاسد ولو اقاموا التراويح بامامين فصل كل امام قسمة
بعضهم جواز ذلك والصحيح انه لا يستحب انما يستحب ان يصل كل امام ترويحة ليكون موافقا
عمل اهل الحرمين. فلما جاز التراويح بامامين على هذا الوجه يجوز ان يصل الفريضة احدهما والاخر
التراويح وتوصلى امام واحد التراويح في مسجد بين كل مسجد على وجه الحال اختلف
المشايخ فيه. حكى عن ابي بكر الاسكاف رح انه لا يجوز. قال ابو بكر سمعت ابا نصر انه قال يجوز
لاهل المسجد بين جميعا كما لو اذن المؤذن واقام وصل ثم اتى مسجد اخر فاذن واقام وصل معهم فانه
لا يكره وانما يكون تهما اذن واقام ولا يصل معهم كذلك في التراويح. وتوصل التراويح مزين في مسجد
واحد يكره كما لو اذن واقام مرتين في مسجد واحد وانما الفقيه ابو الليث رح قول ابي بكر رح. هذا اذا
ام الناس مرتين. فان لم يكن اماما وصل التراويح في مسجد بجماعة ثم ادرك جماعة اخرى في
مسجد اخر فدخل معهم وصل لا بأس به. كما لو صلى المكتوبة ثم ادرك الجماعة جاز ان يصل
معهم الا في الفجر والعصر. ثم مسائل التراويح يجمعها فصول نذكرها ان شاء الله تعالى

فصل في المقدار التراويح

مقدار التراويح عند اصحابنا والشافعية رح ما روى الحسن عن ابي حنيفة رح قال انما
في شهر رمضان سنة لا ينبغي تركها. يصل اهل كل مسجد في مسجد هم كل ليلة سريالية

عشرين ركعة خمس ترويجات بعشر تسليمات في كل ركعتين. وقال مالك رحمه الله ان يصلي ستاً وثلاثين ركعة سوى الوتر لما روي عن عمرو بن علي رضي الله عنهما كانا يصليان ستة وثلاثين. ولنا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عشرين ركعة في شهر رمضان ثم كان يوتر بثلاث بعد ما خص الربيع بن أنس بالذكر فالظاهر انه اراد به التراويح وهو المشهور من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين وما روي مالك رحمه الله غير مشهور او هو محمول على انهما كانا يصليان بين كل ترويحة اربع ركعات فرادى فرادى كما هو مذهب اهل المدينة. فان صلوا بالجماعة ستاً وثلاثين كما قال مالك رحمه الله لا بأس به عند الشافعي رحمه الله وعندنا ان صلوا بالجماعة عشرين ركعة وما زاد على ذلك الى ست وثلاثين فرادى فرادى فهو مستحب. وان صلوا الزيادة بالجماعة يكره بناء على ان التنفل بالجماعة غير التراويح مكره عندنا وعندنا ليس بمكروه وكلمة صلى الامام ترويحة ينتظر قاعدا بين الترويحتين مقدار ترويحة وينتظر بين الترويحة الخامسة والوتر مقدار ترويحة ترويحة هكذا روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله. وانما يستحب الانتظار بين كل ترويحتين لان التراويح مأخوذة من الراحة فيفعل ما قلنا تحقيقاً للاسم. وهو في الانتظار مخير ان شاء سبغ وان شاء هلك وان شاء صلى وان شاء سكت اي ذلك فعل فهو حسن لقوله عليه الصلوة والسلام ينتظر للصلوة في الصلوة واهل مكة يطوفون بالبیت بين كل ترويحتين اسبوعاً واهل المدينة يصلون في ذلك اربع ركعات فصارت تراويح اهل مكة مع الوتر ثلثاً وعشرين وتراويح اهل المدينة مع ما يصلون بين الترويحات تسعاً وثلاثين. فان استراح على راس خمس تسليمات ولم يسترح بين كل ترويحتين اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم لا يستحب ذلك لانه يخالف عمل اهل الحرمين. وان صلوا بين كل ترويحتين فرادى فرادى لا بأس به يستوي فيه الامام وغيره

فصل

في وقت التراويح اختلف المشايخ رح في وقته حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
وجامعة سواه رح ان جميع الليل الى طلوع الفجر وقت لها قبل العشاء وبعد قبل الوتر
وبعد لانها سميت قيام الليل فكان وقتها الليل. وعامة مشايخ بخارا رح قالوا
وقتها ما بين العشاء والوتر ان صلوا قبل العشاء او بعد الوتر لم يؤدوها في وقتها
ولا يكون تراويحا لان التراويح عرف بفعل الصحابة رضي الله عنهم فكان وقتها ما صلوا فيه
وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رح الصحيح انه لو
التراويح قبل العشاء لا يجوز ولا يكون تراويحا وان صلوا بعد العشاء وبعد الوتر
جاز يكون تراويحا لانها تتبع للعشاء بمنزلة السنة رجل دخل المسجد فوجد الناس
يصلون التراويح وهو لم يصل العشاء فافتتح التراويح معهم ثم صلى العشاء يجوز
ذلك على قول من يجوز التراويح قبل العشاء وان وجد هم في الوتر وهو لم يصل العشاء
فصل الوتر معهم لا يجوز وترو في قولهم ولو صلى المكتوبة وعنده انه قبل الوقت ثم
ظهر انه كان في الوقت قالوا لا يجوز ويخاف عليه في دينه. ولو صلى غير القبلة
متعدا فظهر انه كان مستقبلا للقبلة قال نصير بن يحيى رح يصير كافرا بالله تعالى
اذا لم يتاول قوله تعالى ما يفتوا فثم وجه الله وان تاول لا يصير كافرا ولا يجوز صلواته
وان اصاب القبلة ويستحب تاخير التراويح الى ثلث الليل. والافضل استيعاب
اكثر الليل بالتراويح. فان اخروا التراويح الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا
كما لا يستحب تاخير العشاء الى نصف الليل وبعضهم قالوا لا بأس به وهو الصحيح
ولو صلى العشاء في منزله ثم اتى المسجد فوجد الناس في الصلوة فظن انهم في التراويح
فصل معهم ثم ظهر انه كان عشاء جاز عند البعض لانه تنقل اقتدى بالمفترض

اذا فاتت التراويح لا تقضى بجاعة وهل تقضى بعرج جاعة قال بعضهم تقضى
 في الغد ما لم يدخل وقت تراويح اخرى. وقال بعضهم تقضى ما لم يمض شهر رمضان
 وقال بعضهم لا تقضى وهو الصحيح لانها دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا تقضى
 اذا فاتت بغير فريضة فكذا التراويح ولهذا لا تقضى بجاعة ولو جاز قضاءها بعد
 الوقت لتقضى كمافات. فان قضاها وحدها كان نفلا مستحبا ولا يكون تراويحا
 كسنة المغرب والعشاء. وان تذكر في الليل انه فسد عليهم شفع من الليلة الماضية
 فارد القضاء بنية التراويح يكره لانه زيادة على التراويح بنية التراويح بخلاف
 التطوع بين التراويح فانه لا يكره لانه لا يصل بنية التراويح. اما سائر السنن اذا
 تركها بعد رفقها معد وروان تركها بغير عذر استخفافا وتهاونا يكون مسيئا

فصل في نية التراويح

ان نوى التراويح او سنة الوقت او قيام الليل في رمضان جاز كما لو نوى الظهر
 او فرض الوقت عند اداء الظهر وان نوى الصلوة او صلوة التطوع اختلف
 المشايخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبات. قال بعضهم يجوز اداء السنن
 بنية الصلوة او بنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة مخصوصة
 فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بان ينوى السنة او ينوى متابع
 النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح في سنة
 الفجر انهما لا يتادى بنية التطوع وانما يتادى اذا نوى السنة او نوى الصلوة
 متابع للنبي عليه الصلوة والسلام. فعلى هذا اذا صلى التراويح بمقتد يا من يصلي للمكتوبة
 او بمن يصلي نافلة اخرى غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز. وكذا لو كان
 الامام يصلي التراويح فاستدى به رجل ولم ينو التراويح ولا صلوة الامام لا يجوز.

كما لو اقتدى برجل يصل المكتوبة فنوى الاقتداء به ولم ينو المكتوبة ولا صلاة الامام
فانه لا يجوز. ولو اقتدى بامام يصل التسليمة الثانية او العاشرة والمقتدى نوى
التسليمة الاولى او الخامسة جاز لان الصلاة واحدة وليس عليه ان ينوى التسليمة
الاولى او الثانية الا يرى انه لو نوى بعد التسليمة الاولى الثالثة جاز وكانت ثانية
وكذا لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يؤدي الاربع قبل الظهر صح اقتداءه بهذا
اولى. ولو اقتدى بامام في التراويح والمقتدى نوى سنة العشاء بان لم يكن صلى السنة
بعد العشاء حرم الامام الى التراويح جاز لان التراويح في هذا الوقت سنة العشاء
فلم يختلف صلواتهما. ولو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم اقام قوما آخرين في التراويح
ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولو لم ينو الامامة او لا وشرع في التطوع فاقضى به الناس
في التراويح لم يكره لواحد منهما. ولو صلى من التراويح تسع تسليمات وشرع في الوتر فامتنع
به رجل في الوتر ثم علم الامام انه صلى تسع تسليمات لم يحجز للمقتدى ما نوى لانه
نوى التراويح والامام نوى الوتر. ولو صلى التراويح بنية الفوائت من صلاة الفجر لم تكن محسوبة
عن التراويح وهذا بناء على ان التراويح لا تتأدى الابنية التراويح او بنية المس في هذا
الوقت. وهل يحتاج لكل شفيع من التراويح ان ينوى التراويح قال بعضهم يحتاج لان كل
شفيع منها صلاة على حدة والاصح انه لا يحتاج لان الكل بمنزلة صلاة واحدة

فصل في مقدار القراءة في التراويح

اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفيع مقدار ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع
اخذ من المكتوبة فيعتبر يا خف المكتوبة هو المغرب. وهذا ليس بصحيح لان بهذا القدر
لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة. وقال بعضهم يقرأ مقدار ما يقرأ
في العشاء لانها تبع للعشاء. وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة من عشرين اية الى ثلثين وقال

بعضهم وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ربح يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لأن
فيه تخفيف على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لأن عدد ركعات التراويح
في ثلاثين ليلة ستمائة وآيات القرآن ستة آلاف وشيئ. فإذا قرأ في كل ركعة عشر آيات
بحصل الختم في التراويح والفضيلة في الختم مرتين. ينبغي للامام وغيره إذا صلى التراويح
وعاد إلى منزله وهو يقرأ القرآن أن يصل عشرين ركعة في كل ركعة عشر آيات ^{للفضيلة} احرازاً
وهي الختم مرتين. والزهاد وأهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشر ليالٍ وعن أبي حنيفة
ربح أنه كان يختم في شهر رمضان إحدى وستين ختمة ثلاثين في الأيام وثلاثين في السبب
واحدة في التراويح. وعنه ربح أنه صلى ثلاثين سنة سنة الفجر بوضع العشاء. وإذا فسد
الشفع من التراويح وقد قرأ فيه هل يعتد بما قرأ قال بعضهم لا يعتد ليحصل الختم في
الصلوات المجترة. وقال بعضهم يعتد بتلك القراءة لأن المقصود هو القراءة ولا فساد في ^{القراءة}
ولو عجل الختم له أن يفتح من أول القرآن في بقية الشهر وإن ختم في التاسع عشر ثم جعل
بعد ذلك يصل العشاء من غير تراويح لا يكره لما ذكرنا أن المقصود هو الختم ويكره أن ^{يختم}
القرآن في ليلة إحدى وعشرين أو قبلها إذا كان القوم يملون وكما رتل فهو أحسن وكذا
لو قرأ الانعام في ركعة واحدة كره إذا كان يمل القوم ولو قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات ^{كان}
القوم يملون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن يكون لهم ثواب الصلوة لا ثواب الختم
وقد ذكرنا أن السنة هي الختم في التراويح وعن أبي بكر الأسكاف ربح أنه سئل يجعل
الامام للفريضة قراءة على حدة أو يخط فيقرأ البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال
يميل إلى ما هو أخف على القوم. وسئل أيضاً عن الامام إذا فرغ من التشهد في التراويح
أيزيد عليه أم يقتصر قال إن علم أنه لا يتقل على القوم يزيد من الصلوة والاستغفار
وإن علم أنه يتقل على القوم لا يزيد. وعن بعض المشايخ من لم يكن عارفاً بأهل زمانه فهو.

جاهل. ويأتى بالشاء في كل شفع. وإذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة أو آية وقرأ ما بعد هذا المستحب له أن يقرأ للتركة ثم المقرؤة ليكون على الترتيب قالوا ولا ينبغي للمقوم أن يقد مواضع التراويح نحو شحوان ولكن يقدمون ^{سبحان} الدركان فان الامام اذا كان يقرأ بصوت حسن يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذا لو كان الامام خافاً لا بأس بان يترك مسجد. وكذا لو كان غيره اخف قراءة واحسن وأفضل تعديل القراءة بين التسليمات. فان خالف لا بأس به اما في التسليمات الواحدة لا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوة ولو طول الاول على الثانية في القراءة لا بأس به بل المختار ذلك عند محمد ربح وعند أبي حنيفة وإبي يوسف ربح التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما وحكي عن المشايخ ربح انهم جعلوا القرآن على خمسمائة واربعين ركوعاً واعلموا ذلك في المصاحف حتى يحصل النختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الاخبار التي تدل على انها ليلة القدر وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلمة بعشرين الآيات وجعلوا ذلك ركوعاً يقرأ في كل ركعة من التراويح القدر المسنون

فصل في الشك في التراويح

أفلسر الامام في ترويجة فقال بعض القوم صلى ثلث ركعات. وقال بعضهم صلى ركعتين ياخذ الامام بما كان عنده في قول أبي يوسف ربح ولا يدع عليه بقول الغير وان لم يكن الامام على يقين يأخذ بقول من كان صادقاً عنده. وكذا لو وقع الاختلاف بين الامام وبين جميع القوم ان كان الامام على يقين بعمل بما كان عنده. وان وقع الشك انه صلى تسع تسليمات او عشر تسليمات اختلف المشايخ فيه. قال بعضهم يصلون تسليمة اخرى لان الزيادة على التراويح بالجماعة انما يكره اذا يتقنوب الزيادة ورأوا الزيادة

تراويحاً وهما يصلون التسليمة الأخرى بنية اتمام التراويح فلا يكره كالقطوع
بعد العصر انما يكره اذا شرع فيه مع العلم به. أما اذا شرع في التطوع بنية العصر
ثم علم انه كان قد ادى العصر فانه بتمام صلوته ولا يكره كذا هذا وقال بعضهم
يوترون ولا يصلون تسليمة أخرى احترازاً عن الزيادة على التراويح والصحيح
انهم يصلون تسليمة أخرى فرادى فرادى احتياطاً

فصل في السهو

اذا صلى الإمام أربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في القياس
تفسد صلوته وهو قول محمد وزفر ج. ويلزمه قضاء هذه التسليمة وهو رواية
عن أبي حنيفة ر. وفي الاستحسان وهو اظهر الروايتين عن أبي حنيفة وإيه يوسف
رح لا تفسد واذا لم لا تفسد اختلفوا في قول أبي حنيفة وإيه يوسف رح انها تنوب تسليمة او
تسليمتين. قال الفقيه ابو الميث رح - وبشئ تسليمتين لأن الأربع لما جاز
وجب ان تنوب عن تسليمتين كل اوجب على نفسه ان يصلي أربع ركعات بتسليمتين
فصلي أربعاً بتسليمة واحدة ذكر في الامالي عن إيه يوسف رح انه يجوز فكذلك هذا وكذا لو
صلى الأربع قبل الظهر ولم يقعد على رأس الركعتين جازاً استحساناً. وقال الفقيه
ابو جعفر والشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رح في التراويح بنوب الأربع عن
تسليمة واحدة وهو الصحيح لأن القعدة على رأس الثانية فرض في التطوع فاذا
ركعها كان ينبغي ان تفسد صلوته اصلاً كما هو وجه القياس وانما جاز استحساناً
فاخذنا بالقياس وقتلنا بفساد الشفع الأول واخذنا بالاستحسان في حق بقاء
التحرمة واذا بقيت التحريمه صحيح شرعاً في الشفع الثاني وقد اتمها بالقعدة
فجاز عن تسليمة واحدة. وعن أبي بكر الاسكاف رح انه سئل عن رجل قام الى الثا^{لثة}

في التراويح ويقعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي ان يعود ويقعد وليسلم
 ما لم يقعد الثالثة بالسجدة وان تذكر بعد ما ركع للثالثة وسجد فان اضاف
 اليها ركعة اخرى فان هذه الاربعة عن ترجمحة واحدة يعنى عن الركعتين وهذا
 الذى ذكرنا اذا صلى اربع ركعات ولم يقعد في الثانية وان قعد على الثانية قدر
 التشهد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز الا عن تسليمة واحدة. وعلى قول العامة
 يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح لانه جمع المتفرق ولم يخل بشئ فيجوز كما اوجب
 على نفسه ان يصل اربع ركعات بتسليمتين فصل اربعاً بتسليمة واحدة وقعد في
 الثانية فانه يجوز كذا هنا. وان صلى ثلث ركعات بتسليمة واحدة فهو على وجه
 اما ان قعد في الثانية او لم يقعد فان قعد جاز عن تسليمة واحدة ويجب عليه قضا
 ركعتين لانه شرع في الشفع الثاني بعد كمال الشفع الاول فاذا فسد الشفع الثاني
 بترك الرابعة كان عليه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية ساهيا او عاملا
 لاشياء ان في القياس وهو قول محمد وزفر رج واحد من الرويتين عن ابي حنيفة رج تفسد
 صلوته ويلزمه قضاء ركعتين لا غير. واما في الاستحسان هل يفسد صلوته في
 قول ابي حنيفة واليه يوسف رج اختلفوا فيه قال بعضهم تفسد ولا يجوز عن شئ
 وقال بعضهم تجزى عن تسليمة واحدة وعلى هذا الخلاف اذا تنقل بثلاث ركعات ولم يقعد
 في الثانية على قول الفريق الاول لا يجوز. وعنه قول الفريق الثاني ان التطوع معتبه
 بالمكتوبة ولو صلى المغرب ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية يجوز فكذا التطوع يجوز
 عن تسليمة لانه لم يضم الرابعة الى الثالثة. وجه من قال انه لا يجوز عن شئ وهو الص
 انه ترك القعدة المشروعة وهي القعدة على رأس الثانية والقعدة على رأس الثا
 غير مشروعة في التطوع فصار كانه لم يقعد اصلا فلا يجوز بخلاف ما اذا صلى اربعاً

يُقعد على راس الثانية لأن القعدة على راس الرابعة مشروعة فجازت وإذا لم يخرج الثالث
عن شيء على هذا القول يلزمه قضاء الركعتين الأولين. وهل يلزمه للثالثة شيء
إن كان ساهيا لا يتننى عليه لأنه مضمون وإن كان عامدا يلزمه ركعتان في قول أبي يوسف
رح لأن عند التحريمة لم تفسد فصيح شرعه في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة رح لا يلزم
شيء لأنه شرع في الثالثة بتحريمة فاسد قياسي وإنما يصح الشرع في الشفع الثاني عند
إذا قعد للشفع الثاني في موضعه. وأما على قول الفريق الأول لما جاز الثالث عن تسليمته
واحدا هل يجب عليه شيء لأجل الثالثة إن كان ساهيا لا يجب عليه وإن كان عامدا
يجب عليه ركعتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رح لأن شرعه في الشفع الثاني قد صح
وفسد الشفع الثاني يترك الرابعة فيلزمه ركعتان. فعلى هذا إذا صلى التراويح عشر
تسليمات كل تسليمته ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على الثانية في القياس وهو
قول محمد وزفر وأحدى الروايتين عن أبي حنيفة رح عليه قضاء التراويح لا غير. وأما في
الاستحسان في قول أبي حنيفة رح على قول من قال لا يجوز ذلك عن التراجع عليه قضاء التراويح
وهل يلزمه الثالثة شيء على قول أبي حنيفة رح لا يلزمه ساهيا كان أو عامدا وعلى قول
أبي يوسف رح إن كان ساهيا فكذلك. وإن كان عامدا عليه مع التراويح عشر ^{ركعة}
أخرى لكل ثالث قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح في قولهما هل يلزمه
قضاء شيء آخر إن كان ساهيا لا يلزمه. وإن كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة
وأوصله ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمته واحدا وقعد في
كل ركعتين فالجواب فيه ما مر في الأربع إذا قعد على رأس الركعتين من قال يجوز
ثم عن تسليمته واحدا يقول ههنا يجوز عن تسليمته واحدا وعلى قول العامة ثمه
يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح ههنا يجوز أيضا كل ركعتين عن تسليمته واحدا وهو

الصحيح وقال بعضهم في الزيادة على أربع ركعات خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه
 رح إذا صلى ست ركعات بتسليمة واحدة ساهيا وقعد على كل ركعتين على قول
 صاحبيه يجوز عن تسليمتهن لأن عندهما الزيادة على الأربع مكروه فلا ينوب الزيادة
 عن التراويح. وعلى قول أبي حنيفة رح يحزبه عن ثلث تسليمات وذلك ست ركعات
 لأن عنده الست بتسليمة واحدة لا يكره باتفاق الروايات. وأن صلى ثمان ركعات
 بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين على قول صاحبيه رح يجوز عن تسليمتهن لأن
 ما زاد على الأربع مكروه عندهما وعند أبي حنيفة رح في رواية الجامع الصغير يجوز عن
 ثلث تسليمات لأن الزيادة على الست مكروه وفي رواية الأصل يجوز عن أربع تسليمات
 لأن على رواية الأصل إلى الثمان غير مكروه. وما زاد على الثمان مكروه. وأن صلى عشر
 ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين عندهما يجوز عن أربع ركعات ^{حنيفة} وعند أبي
 رح في رواية الشاذة يجوز عن خمس تسليمات. وفي روايات الظاهرة يجوز عن أربع تسليمات
 وفي الصحيح وهو قول العامة كل ركعتين يجوز عن تسليمة واحدة ولو صلى التراويح
 كلها بتسليمة واحدة عمد أن قعد في كل ركعتين يجوز عن الكل عمد العامة وعند
 البعض يجوز عن تسليمة واحدة كما في الأربع. وأن لم يقعد في كل ركعتين وقعد في
 آخرها في القياس وهو قول محمد وزفر رح تفسد صلوته ولا يجوز عن شيء وفي الاستحسان
 على القول الصحيح يحزبه عن تسليمة واحدة كما لو صلى أربعاً بتسليمة واحدة ولم ^{يقعد}
 الثانية في الصحيح أنه ينوب عن تسليمة واحدة كذا هنا. أمام شرع في التوثر على ظن أنه
 اتهم التراويح فلما صلى ركعتين تذكر أنه ترك تسليمة فسلم على رأس ركعتين لم يحز ذلك
 عن التراويح لأنه ما صلى بنية التراويح

فصل في إمامة الصبيان في التراويح

اختلفوا فيه قال مشايخ العراق وبعض مشايخ بلخ لا يجوز وقال بعضهم يجوز عن
 نصير بن يحيى رحمه الله سئل عنها قال يجوز اذا كان ابن عشرين سنين. وقال شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله الصحيح انه لا يجوز لانه غير مخاطب وصلوته ليست بصلوة على الحقيقة
 فلا يجوز امامته كامامة المجنون. وان ام الصبيان يجوز لان صلوة الامام مثل
 صلوة المقتدي

فصل في اداء التراويح قاعدا

اتفقوا على انه لا يستحب بغير عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز بغير
 عذر واستدلوا بما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لو صلى سنة الفجر قاعدا
 بغير عذر لا يجوز فكذا التراويح اذ كل واحد منهما سنة مؤكدة وقال بعضهم
 يجوز اداء التراويح قاعدا بغير عذر وفرقوا بين التراويح وبين سنة الفجر وهو
 الصحيح الا ان ثوابه يكون على النصف من صلوة القائم وجه الفرق ان سنة
 الفجر سنة مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التأكيد دونها فلا يجوز التسوية
 بينهما فان صلى الامام التراويح قاعدا بعد راي بغير عذر ويقتدى به قوم قيام
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح اقتداء القائم بالقاعدا في التراويح في
 قول محمد رحمه الله ويصح في قول ابي حنيفة واية يوسف رحمه الله كما في المكتوبة وقال بعضهم
 يصح اقتداء القائم بالقاعدا في التراويح عند الكل وهو الصحيح لانهم لو تعدوا
 صح اقتداءهم فاذا قاموا كان اوله بالجواز. واذا صح اقتداء القائم بالقاعدا
 اختلفوا فيما يستحب لقوم قال بعضهم المستحب للقوم ان يقعدوا احترازا
 عن صورة المخالفة. وقارر القاضية الامام ابو علي النسيف رحمه الله ان الامام اذا
 كان قاعدا ينبغي القيام في قول ابي حنيفة واية يوسف رحمه الله ان من عذر وقارر

محمد ربح يستحب لهم القعود وذكر أبو سليمان عن محمد ربح أنه سئل عن رجل إذا أقامه
 في شهر رمضان يقوم القوم قال نعم في قول أبي حنيفة وإليه يوسف ربح ذكر قولها خا
 قال بعض المشايخ ربح إنما ذكر قولها لأن عندنا لا يصح اقتداء بهم بالقاعد وقال بعضهم
 إنما ذكر قولها لأن عندنا المستحب للقوم أن يقعدوا ويكره للمقتدي أن يقعد في التراويح
 فإذا أراد الإمام أن يركع يقوم لأن فيه إظهار التكاسل في الصلاة والتشبه بالمنافقين
 قال الله تعالى وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى وإذا غلبه النوم يكره له أن يصلي
 مع النوم بل ينصرف حتى يستيقظ لأن في الصلاة مع النوم لها ونا وغفلة
 وترك التدبر وكذا الوصل على السطح في شدة الحر لقوله تعالى قل يا أيها الذين آمنوا
 لو كانوا يفقهون وكذا يكره أن يضع يده على الأرض عند القيام بل يقوم بواحدة لأن
 في وضع اليد على الأرض تشبه بالمنافقين ويكره عدد الركعات في الترويضات لما فيه
 من إظهار الملالة وكذا يكره أن يقول عند الجوع والعطش ليت هذا ليكتب علينا

وصل في الوتر

اختلفوا في أداء الوتر في رمضان بالجماعة أفضل أم الأداء في منزله وحده الصحيح
 أن الجماعة أفضل لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يومهم في الوتر ولأنه لما جاز الأداء بالجماعة
 كانت الجماعة أفضل اعتباراً بالمكتوبة وإذا قنت الإمام يقنت المقتدي أم يسكت
 روي عن أبي يوسف ربح أنه بالخيار أن شاء قنت وأن شاء أمن وعنه في رواية أنه
 يقنت المقتدي إلى قوله أن عذابك بالكفار ملحق حيث يشاء يسكت وعند محمد ربح
 لا يقنت المقتدي ثم إذا يصنع في رواية عنه يسكت وفي رواية يسكت إلى أن يبلغ
 الإمام موضع الدعاء يؤمن واختلفوا أن الإمام يجهر بالقنوت أم لا يجهر في بعض الروايات
 لا يجهر في قول محمد ربح ويجهر في قول أبي يوسف ربح وفي بعض الروايات الخلاف على

العكس وقيل ان كان غالب القوم لا يعلمون دعاء القنوت يجهر الإمام ليتعلم القنوت
روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر به والصحابة رضي الله عنهم دعاء القنوت^ت
من قرأته وان كان القوم يعلمون القنوت لا يجهر الإمام لأن الأصل في الأذكار والدعاء^ع
هو الإخفاء واختلفوا انه يرسل يده في القنوت ام يعتمد سئل عنه محمد بن مقاتل
رح فقال في قول أبي حنيفة وإليه يوسف رح يرفع يده اذا كبر للقنوت ثم يرسلهما
في القنوت والمختار عند مشايخنا ان يرفع يده للتكبير ثم يعتمد في القنوت
كما في القراءة وقد مر هذا فيما تقدم. واذا صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في القنوت^{القنوت}
قالوا لا يصل في القعدة الأخيرة. وكذا لو صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في القعدة^{القعدة}
الأولى ساهيا لا يصل في القعدة الأخيرة ولو كان الإمام يقنت في القومة بين
الركوع والسجود والمقتدى لا يرى ذلك تابع الإمام وكذا في سجود السهو قبل
السلام وكذا في تكبيرات العيد بن أما في تكبيرات صلاة الجنازة اذا كبر الإمام
خمساً لا يتابعه المقتدى في قول أبي حنيفة ومحمد رح لأن ذلك منسوخ واذ اقنت
في الركعة الأولى والثانية ساهيا لا يقنت في الثالثة لأن تكرار القنوت غير مشروع
وان شك انه قنت في الثالثة ام لا يتحرى فان لم يحضره رأي يقنت لاحتمال انه لم يقنت ولو
حلف من يقنت في صلاة الفجر لا يقنت لأن القنوت في صلاة الفجر منسوخ وقال أبو يوسف^{يقنت}
كتاب

كتاب الزكاة

الزكاة فرض على المخاطب اذا ملك نصاباً نامياً حولا كاملاً والمال النامي نوعان
السائمة ومال التجارة أما السائمة فهي الراعية التي تكفي بالرعي يطلب منها
العبيد وهو النسل واللبن. فان اعلفها في مصر او غير مصر فهي علوفة وليست بسائمة^{بسائمة}
وان كان يعلفها في بعض السنة ويسيرها في بعض السنة فالعبرة في ذلك

لأكثر السنة فان كانت رابعة في نصف السنة لم تكن سائمة وان كانت للتجارة
فربما هاسته اشهر او اكثر لم تكن سائمة الا ان ينوي ان يجعلها سائمة بمنزلة عبد
التجارة اذا اراد ان يستخدمه سنين فيستخدمه فهو للتجارة على حاله الا ان
ينوي ان يخرج من التجارة ويجعله للخدمة وما يطلب منها المنفعة دون العين
كالعوامل والحوامل فليست سائمة فان اراد صاحب السائمة ان يستعملها او
يعلفها فلم يفعل وحتى حال الحول كان فيها زكاة السائمة لانها كانت سائمة
فلا يخرج من ان تكون سائمة بمجرد النية من غير فعل وكذا الورث سائمة فحال
عليها الحول كان عليه زكوتها لانها كانت سائمة فتبقى على ما كانت وان لم ينو ولو
اشترى سائمة للتجارة كان فيها زكاة التجارة لانه طلب النماء من البذل لا
من العين. وذكر السوائم واناثها وذكرها مع اناثها في حكم الزكاة سواء

فصل في صدقة الابل

ليس فيما دون خمس من الابل السائمة زكاة. وفي خمس شاة وفي العشر شاتان
وفي خمسة عشر ثلث شياه. وفي عشرين اربع شياه. وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي
التي طعت في السنة الثانية وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي طعت في
السنة الثالثة وفي ست واربعين حقة وهي التي طعت في السنة الرابعة وفي
أحدى وستين جذعة وهي التي طعت في السنة الخامسة. وفي ست وسبعين
بنت لبون. وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين فان زادت على مائة
وعشرين فتستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع الواجب المتقدم
ففي مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة. وفي مائة ثلثين حقتان وشاتان وفي
مائة وخمس وثلثين حقتان وثلث شياه هكذا الى مائة وخمس واربعين

فَيَجِبُ فِيهَا حَقَّتَانِ وَبُنْتُ مُحَاضٍ وَفِي مِائَةِ وَخَمْسِينَ ثَلَاثَ حَقَاقٍ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى
 مِائَةِ وَخَمْسِينَ تَسْتَلْقُ الْفَرِيضَةُ فَيَجِبُ فِي كُلِّ خَمْسٍ مِنَ الزِّيَادَةِ شَاةٌ وَمَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ
 إِلَى أَنْ تَبْلُغَ الزِّيَادَةُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَيَجِبُ فِيهَا بُنْتُ مُحَاضٍ مَعَ الْحَقَاقِ الثَّلَاثِ الَّتِي
 كَانَتْ. وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ مِنَ الزِّيَادَةِ بُنْتُ لَبُونٍ. وَفِي سِتٍّ وَارْبَعِينَ حَقَّةٌ فَيَجِبُ
 فِي مِائَةِ وَسِتٍّ وَتِسْعِينَ أَرْبَعَ حَقَاقٍ الَّتَيْنِ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ إِنْ شَاءَ أَدَى مِنَ الْمِائَةِ
 أَرْبَعَ حَقَاقٍ وَإِنْ شَاءَ أَدَى خَمْسِينَ بُنَاتٍ لَبُونٍ عَنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ بُنْتُ لَبُونٍ فَإِذَا زَادَتْ
 عَلَى ذَلِكَ تَسْتَلْقُ الْفَرِيضَةُ عَلَى نَحْوِ مَا قُلْنَا وَيَكُونُ الْخِيَارُ فِي جَنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَفِي إِدَاءِ
 الْقِيَمَةِ عِنْدَ نَأْمَنِ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ

فصل في صدقة البقر

لَيْسَ فِيهَا دُونَ الثَّلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ صَدَقَةٌ. وَفِي الثَّلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ السَّائِمَةُ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ
 وَهِيَ الَّتِي طَعِنَتْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ وَفِي أَرْبَعِينَ مِنَ الْبَقَرِ مَسْنَةٌ وَتَطْعُنَتْ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ
 وَفِي الزِّيَادَةِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَجُلٌ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ فِي رَوَايَةٍ فِي أَحَدِي وَارْبَعِينَ مَسْنَةً
 وَارْبَعٍ عَشَرَ مَسْنَةً أَوْ مَسْنَةً وَثَلَاثَ عَشَرَ تَبِيعٌ هَكَذَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَجُلٌ وَعِنْدَهُ
 لَا شَيْءٌ فِي الزِّيَادَةِ حَتَّى يَكُونَ يَبْلُغُ الْبَقَرُ خَمْسِينَ فَهُوَ ابْلُغْتَ خَمْسِينَ فِيهَا مَسْنَةٌ وَارْبَعٍ مَسْنَةً
 وَرَوَى اسَدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَجُلٌ أَنَّهُ لَا شَيْءٌ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ حَتَّى يَبْلُغَ سِتِينَ
 فِيهَا تَبِيعَانِ وَبِهِ أَخَذَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ وَالشَّافِعِيُّ رَجُلٌ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ فِيهَا زَادَ عَلَى
 السِّتِينَ الْأَوْتَامُ تَسْعٌ وَيَجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مَسْنَةٌ وَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ وَفِي
 سَبْعِينَ يَجِبُ مَسْنَةٌ وَتَبِيعٌ وَفِي ثَمَانِينَ مَسْنَتَانِ وَفِي تِسْعِينَ ثَلَاثَةُ تَبِيعَةٍ وَفِي مِائَةٍ مَسْنَةٌ
 وَتَبِيعَتَانِ وَفِي مِائَةٍ وَعَشْرَةٍ مَسْنَتَانِ وَتَبِيعٌ وَفِي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ إِنْ شَاءَ أَدَى ثَلَاثُ مَسْنَتَيْنِ
 وَإِنْ شَاءَ أَدَى أَرْبَعَ تَبِيعَةٍ وَالْجَوَامِيسُ بِمَنْزِلَةِ الْبَقَرِ

فصل في صدقة الغنم

لبس فيما دون الأربعين من الغنم صدقة. وفي أربعين شاة شاة إلى مائة وعشرين
فاذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شياه
إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا يؤخذ في زكاة الغنم في رواية
الأصل إلا الشئ وهو الذي طعن في السنة الثانية روى الحسن عن أبي حنيفة
رح وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رح يجوز أخذ الجذع من الضأن كما يجوز
في الأضحية وأخذ الجذع عن الضأن هو الذي مضى عليه أكثر السنة ولا يؤخذ من المعز
إلا الشئ في قولهم أخذ الذكور والأنثى فيه سواء وقال الشافعي رح لا يجوز أخذ الذكور
إلا أن يكون الكل ذكورا ولا يؤخذ في الزكاة إلا الوسط من رافع أدونها ومن أدونها رافعها
ولن عليه الزكاة أن يدفع الأرفع وليسترد الفضل على الوسط أو يدفع الأدنى ويرد
الفضل إلى الوسط. المتولد من الطبي والغنم إذا كان الأم من الغنم فهو من الغنم عندنا
يجب فيها الزكاة يعتبر الأم كما يعتبر في الروح والحرية وكذا المتولد من البقرة الأهلية والوحش

فصل في صدقة الجمال والفصلا والعجائيل

لا تجب فيها الزكاة ولا ينقضي بها النصاب عند أبي حنيفة ومحمد رح على قول زفر رح
يجب في الصغار ما يجب في الكبار واختلفت الروايات عن أبي يوسف رح والمسئلة
معروفة. فإن كان في النصاب مسنة يجب فيها ما يجب في الكبار في قولهم إلا أن عند
أما يجب فيها ما يجب في الكبار إذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا في الصغار
فإن لم يكن يؤخذ الموجود لا غير وتفسيره رجل له مائة وتسعة عشر جلا ومسنتان
يجب فيها مسنتان في قولهم فإن لم يكن إلا مسنة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد
رح يؤخذ تلك المسنة لا غير وكذا الوحال المحول على ستين من العجائيل وفيها

تباع واحد عند ابىحنيفة ومحمد رح يؤخذ ذلك التبيع لا غير وكذا الوحال
 الحول على ست وسبعين فصلا فيهما بنت لبون يؤخذ تلك لا غير ويحتسب على
 الرجل في السائمة العياء والعجفاء والصغيرة ولا يؤخذ منها شيء. وعن ابي يوسف
 ليس في الابل والبقر والغنم العجى شيء لانها ليست بسائمة وكذلك مقطوع القوائم
 ولا يؤخذ الربى والاكيله والماخض وفحل الغنم لانها من الكرائم وقد نهينا
 عن اخذ الكرائم ولا يؤخذ الهرم ولا ذات عواربين الا ان يشاء المصدق رجلا
 بينهما ثمانون من الغنم كل شاة بينهما روى هشام عن محمد عن ابىحنيفة رح
 انه قال عليهما شاتان ولو كان ثمانون بين اربعين رجلا لرجل منهم من كل شاة
 نصفها والنصف الباقي بين تسع وثلاثين رجلا ليس على صاحب الاربعين صدقة
 وهو قول محمد رح وهكذا روى عن ابي يوسف رح. قال في الكتاب ولا يفرق بين
 مجتمع ولا يجمع بين متفرق تفسير اللفظ الاول رجل له مائة وعشرون من الغنم
 ليس للساعي ان يجعل كل اربعين في مكان وياخذ من كل اربعين شاة وتفسير
 اللفظ الثاني ان يكون بين جلين اربعون شاة لكل واحد منهما عشرون وليس
 للمصدق ان يجمع بين الكل وياخذ منهما شاة. قال وما كان بين خليطين فانهما
 يتراجعان بالسوية. قالوا اراد بن لك اذا كان بين رجلين احدى و
 ستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فاخذ
 المصدق منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كل واحد منهما يرجع على
 شريكه بحصة ما اخذ الساعي من ملكه زكوة شريكه

فصل في الخيل

خيل السائمة اذا كانت ذكورا واناثا يجب فيها الزكوة قول ابىحنيفة رح

ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاء قومهها واعطى ربع عشر قيمتها قالوا
 هذا في افراس العرب لانها لا تتفاوت فاحشا اما في افراسنا تقوم ويؤدى عن كل
 مائتى درهم خمسة دراهم وان كان الكل انا فاعن ابي حنيفة رح فيه روايتان
 وان كان الكل ذكورا في ظاهر الرواية عنه لا يجب الصدقة وفي النوادر يجب على
 قول ابي يوسف ومحمد والشافعي رح لازكوة في الخيل. قالوا والفتوى على قولهما
 واجمعوا على ان الامام لا يأخذ منه صدقة الخيل جبرا

فصل في مال التجارة

مال التجارة نوعان احدهما ما خلق ثمنه وهو الذهب والفضة وزكوة الذهب
 والفضة ونصابهما ما قاله في الكتاب بكل مائتى درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين
 مثقال ذهب نصف مثقال مضروبا كان او لم يكن مصوغا كان او غير مصوغ حليا
 كان للرجال او النساء عندنا تبركا كان او سبيكة يعتبر في الذهب وزن المئتا قيل
 وفي الدراهم وزن سبعة وتفسيره ان يزن كل عشرة منها سبع مثاقيل. وقيل في كل
 بلد يعتبر وزن ذلك البلد. وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه كان
 بوجوب في كل مائتى درهم تجارية وهي الغطارفة خمسة منها ويقول انها ^{النقود} العن
 في بلادنا يقوم بها الاشياء ويمتهر بها النساء ويشترى بها الخسيس والنفيس
 بمنزلة الدراهم في ذلك الرطل وبذلك يمشى الائمة الحلواني رح وشمس الائمة الشريفي
 رح وفيما سواهما من الدراهم لا يجب الزكوة عند الكل الا ان يكون النصف من كل
 درهم فضة او يبلغ قيمتها مائتى درهم او عشرين مثقالا فان كان الغش غالبا فهي بمنزلة
 الفلوس والفلوس بمنزلة الصغران نواها للتجارة وبلغت قيمتها مائتى درهم يجب
 فيها الزكوة والا فلا. وغير الذهب والفضة من الاموال لا يكون للتجارة الا بالنسيئة

ولو باع عرضا كان للتجارة بعرض فان الثاني يكون للتجارة وان لم ينو لان حكم البدل
حكم الاصل. وكذا لو كان العبد للتجارة فقتله عبد خطأ ودفع به فان المدفوع يكون
للتجارة ولو كان القتل عمدا فصوح من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة
لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول. ولو ورث ما لا ونواه للتجارة لا يكون للتجارة
وان ملك ما لا يهبة او وصية ونوى التجارة عند قبول الهبة او وصية لم يكن للتجارة
في قول محمد رح. وعلم قوا. يه يوسف رح يكون للتجارة. وعلى هذا الخلاف المهر بدل
المخلع وبدل الصلح من دم العمد ان نوى للتجارة يكون للتجارة في قول ابي يوسف
رح لانه لا يملكه الا بالقبول والعقد فكان كسبيا. وليس في الزيادة على مائة درهم
وعشرين مثقال ذهب زكوة في قول ابي حنيفة رح ما لم يبلغ الزيادة ربعين درهما واربع مثاقيل
فبحسب في الزيادة ربع عشرها. ويكمل نصاب الفضة بنصاب الذهب ونصاب الذهب
بالفضة وبعرض التجارة ايضا الا ان عند ابي حنيفة رح يكمل نصاب الفضة بنصاب
الذهب باعتبار القيمة. وعند صاحبيه رح باعتبار الاجزاء وتفسير ذلك اذا ملك
مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب قيمتهما مائة درهم عند ابي حنيفة رح يجب الزكوة ^{عندها}
لا تجب ما لم يكن الذهب عشرة مثاقيل. اشترى خادما للخدمة وهو ينوي
انه لو اصاب رجلا يبيعه فحال عليه الحول لازكوة فيه وكذا لو اشترى جوالق بعشرة
الف درهم ليواجرها من الناس فحال عليها الحول لازكوة فيها لانه اشترىها للخدمة
عزيمه انه لو وجد رجلا يبيعه لا يعتبر وكذا كمال اذا اشترى ابلا للكرام او المكارى اذا ^{اشترى}
جر الكرى. ولو اشترى الصباغ عصفرا او زعفرانا ليصبغ ثياب الناس بالاجر وحال
عليها الحول كان عليها الزكوة اذا بلغ نصابا لان ما اخذ من الاجر يقابل بالعين وكذا
من من انتاع بحسب المعيار به ويبقى اثره في المعمول كالعصفور الدهن لدن الجمل فحال

عليه الحول كان عليه الزكاة. وأن لم يبق لذلك العين أثر في المحول كالصابون والمخض
 لا زكاة فيه لأنه لا يبقى بعد العمل فكان الأحرى مقابلاً بالمنفعة فلا يعد من مال التجارة
 وكذا الخناس إذا اشترى دواياً للبيع واشترى لها جلاً ومقاود فان كان لا يدفع ذلك
 مع الدابة إلى المشتري لا زكاة فيها. وأن كان يدفعها مع الدابة كان فيها الزكاة إذا حال
 عليه الحول. وكذا العطار إذا اشترى قوارير. ولو اشترى الرجل داراً وعبد للتجارة
 فزجره يخرج من أن يكون للتجارة لأنه لما أجره فقد قصد المنفعة. ولو اشترى قدورا
 من مفرمسكها أو يوجرها لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب في بيوت الغلة. ولو دخل من
 أرضه حنطة يبلغ قيمتها قيمة نصاب ونوى أن يمسكها ويبيعها فامسكها حولا لا تجب
 فيها الزكاة كما في الميراث. ويعتبر في الزكاة كمال النصاب في طرف الحول وعد الانقطاع
 فيما بين ذلك. ونقصان النصاب في خلال الحول عندنا لا يمنع. وهلاك كل النصاب
 في خلال الحول يبطل حكم الحول. رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فماتت قبل
 الحول فسلخها وبيع جلد هاتين بلغ جلد هاتين نصاباً فتم الحول كان عليه الزكاة. ولو كان
 له عصير للتجارة فتحرق قبل الحول ثم صار خلايساوى نصاباً فتم الحول لا زكاة فيه فالوالات
 في الفصل الأول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة متقوم فيبقى الحول ببقائه في الفصل الثاني
 هلاك كل المال يبطل حكم الحول إلا أن هذا يخالف ما روى ابن سماعة عن محمد
 بن رجل اشترى عصيراً بمائتي درهم فتحرق بعد ما مضت أربعة أشهر فمضت
 سبعة أشهر أو ثمانية أشهر أو ما صار خلايساوى مائتي درهم فتمت السنة
 كان عليه الزكاة لأنه عاد للتجارة على ما كان. ولو تم الحول وهي خمر لا زكاة عليه
 رجل أجر داره بعد ونواء للتجارة كان للتجارة. رجل له عبد للتجارة أن قوم بالدار
 كانت قيمته أقل من مائة درهم. وأن قوم بالدار نادر كانت قيمته أكثر من مائة درهم

ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاء قومها واعطى ربع عشر قيمتها قالوا
 هذا في افراس العرب لانها لا تتفاوت فاحشا اما في افراسنا تقوم ويؤدى عن كل
 مائتى درهم خمسة دراهم وان كان الكل انا فاعن ابي حنيفة رح فيه روايتان
 وان كان الكل ذكورا في ظاهر الرواية عنه لا يجب الصدقة وفي النوادر يجب على
 قول ابي يوسف ومحمد والشافعية رح لا زكاة في الخيل قالوا والفتوى على قولهما
 واجمعوا على ان الامام لا يأخذ منه صدقة الخيل جبرا

فصل في مال التجارة

مال التجارة نوعان احدهما ما خلق تمنا وهو الذهب والفضة وزكاة الذهب
 والفضة ونصابهما ما قاله في الكتاب بكل مائتى درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين
 مثقال ذهب نصف مثقال مضروبا كان او لم يكن مصوغا كان او غير مصوغ حليا
 كان للرجال او النساء عندنا تبركا كان او سبيكة يعتبر في الذهب وزن المئتين
 وفي الدراهم وزن سبعة وتفسيره ان وزن كل عشرة منها سبع مثاقيل وقيل في كل
 بلد يعتبر وزن ذلك البلد وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح ان كان
 بوجوب في كل مائتى درهم تجاربة وهي الغطارفة خمسة منها ويقول انها ^{النفوس} اعز
 في بلادنا يقوم بها الاشياء ومنهزها النساء ويشترى بها الخسيس والنفيس
 بمنزلة الدراهم في ذلك الركن وبها تسمى الائمة الحلواني رح وشمس الائمة الشريفة
 رح وفيما سواهما من الدراهم لا يجب الزكاة عند الكل الا ان يكون النصف من كل
 درهم فضة او يبلغ قيمتها مائتى درهم او عشرين مثقالا فان كان الغش غالبا فهي بمنزلة
 الفلوس والفلوس بمنزلة الصفران نواها للتجارة وبلغت قيمتها مائتى درهم يجب
 فيها الزكاة والا فلا. وغير الذهب والفضة من الاموال لا يكون للتجارة الا بالنسيئة

قال أبو يوسف رحمه الله ان كان اشتراه بالدراهم يقوم بالدراهم وإن كان اشتراه بالدينار
يقوم بالدنانير وان كان اشتراه بمال غير الذهب والفضة يقوم بالنقد الغالب
في المصرا الذي هو فيه وان كان المولى بعث عبدا إلى مصر أخر حاجة يعتبر قيمة العبد
في المصرا الذي فيه العبد. فان كان العبد في المفازة يعتبر قيمته في اقرب الامصار
إلى ذلك الموضع وقال أبو حنيفة رحمه الله اذا وجب عليه الزكاة في أحد الوجهين ^{تجب} ولم
في الوجه الآخر كان عليه الزكاة وما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله قوله
الاول. ولو اشترى أرض عشر أخرج للتجارة لا يجب فيها الزكاة. وكذا لو اشترى
بذر للتجارة وزرعها في أرض عشر استأجرها كان فيها العشر لا غير. وعن محمد رحمه الله
إذا اشترى للتجارة أرض عشر يجب الزكاة مع العشر ان زرع إذا اشترى عبد للتجارة
بنقرة فضة وزنها مائتا درهم وحال عليها الحول وهو لا يساوي مائتي درهم مضروبة
قال محمد رحمه الله لا زكاة عليه حتى يساوي مائتي درهم مضروبة وكذا لو اشتراه بمائة
وتسعين درهما وذلك قيمته ثم صارت يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد رحمه الله
يعتبر الحول من حين صار يساوي مائتي درهم مضروبة. فالحاصل ان في عين
الذهب والفضة يعتبر الوزن وفي غير الذهب والفضة لا تجب الزكاة ما لم
تبلغ قيمته مائتي درهم مضروبة هذا اذا كان المال عينا فان كان ديناً قال أبو حنيفة
رحمه الله في رواية الاصل الديون ثلاثة. دين قوي وهو بدل مال التجارة والقرض ودين
وسط وهو بدل مال لم يكن للتجارة كثلث ثياب البذلة وعبد الخدمه ودار
السكنى ودين ضعيف وهو بدل مال ليس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع والصلح
عن دم العمد والدية. ففي الدين القوي تجب الزكاة اذا حال الحول ويتلخى الأدلة
الى ان يقبض اربعين درهما وكلما قبض اربعين درهما يلزمه درهم وفي الدين الو^{سط}

لا يجب الاداء ما لم يقبض مائتي درهم ولا يعتبر الحول بعد القبض ويعتد بما مضى
من الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية وفي الدين الضعيف لا تجب الزكاة
ما لم يقبض مائتي درهم ويجل الحول بعد القبض وثمان السائمة بمنزلة ثمن
عبد الخدومة. ولو ورث مائتي درهم ديناً على رجل وحال عليه الحول لا زكاة عليه
حتى يقبض مائتي درهم ويعتد بما مضى من الحول قبل القبض. وعن أبي حنيفة رَجَحَ
في رواية أخرى لا تجب الزكاة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث سائمة
كان عليه الزكاة إذا حال الحول نوى أو لم ينو. وعلى قول أبي يوسف ومحمد رَجَحَ
الديون كلها سواء تجب الزكاة قبل القبض. وكلما قبض شيئاً يلزمه اداء زكاة
ذلك القدر قل المقبوض أو كثر الدين الكتابة فإن في بدل الكتابة لا تجب الزكاة
لما مضى من الحول قبل القبض. وكذا لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقيمته
الف درهم فاعتقه أحدهما وهو معسر واختار الأخر استسعاء العبد فقبض
السعاية بعد سنين لا زكاة عليه ما لم يجل الحول عليه بعد القبض. ولو تزوج
امرأة على ابل بغير عينا فقبضت خمسا من الابل لا زكاة فيها في قولهم ما لم يجل
الحول بعد القبض في قولهم ولو تزوجها على ابل بعينها فكذا الجواب في قول
أبي حنيفة رَجَحَ يعتبر الحول بعد القبض وقال أبو يوسف ومحمد رَجَحَ تجب الزكاة
بحكم الحول الماضي ولو تزوج امرأة على أربعين شاة سائمة فقبضت فحال عليها
الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف الباقية. ولو كان
المهر عبداً فطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول بها كان عليها جميع
الصدقة. ولو تزوجها على مائتي درهم ودفع اليها ثم طلقها بعد الحول فالدخول ^{كان}
عليها زكاة الماشئين وفي دية المقتول ان قضى القاضى بالدية من الدراهم

أو الدنانير وقبض ورثة المقتول بعد الحول على قول أبي حنيفة رج لا تجب الزكاة
ما لم يحل الحول بعد القبض. وأن قضى القاضى بالدية من الأبل لا زكاة في قولهم حتى
يحول الحول بعد القبض. كما لو تزوج امرأة على أبل بغير عينها وقبضت يعتبر الحول
 بعد القبض. إذا جرد أده أو عبدا بمائة درهم لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض
 في قول أبي حنيفة رج. فإن كانت الدار والعبد للتجارة وقبض أربعين درهما بعد الحول
 كان عليه درهم بحكم الحول الماضى قبل القبض لأن أجره دار التجارة وعبد التجارة بمنزلة
 ثمن مال التجارة في الصحيح من الرواية. وفي الأجارة المرسومة بتجارا إذا عمل الأجرة
 وبقي المال في يد الأجورسين حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رج أنه قال إن
 كانت الأجرة من الدراهم أو من الدنانير كان زكوتها على الأجر لأنه ملكها بالقبض وعند
 انقضاء الأجارة لا يلزمه رد عين المقبوض وإنما يلزمه رد غيرها فكان بمنزلة دين بحقه
 بعد الحول. وقال الشيخ الإمام الزاهد علي بن محمد البردوي ومجد الأئمة السرخسي
رج إن زكوتها تجب على المستاجر أيضا لأن الناس يعدون مال الأجارة ديناً على الأجير
 وفي بيع الوفاء المعهود بسم قند تجب زكاة الثمرة على البائع. وعلى قول الشيخ الإمام
 الزاهد علي بن محمد البردوي ومجد الأئمة السرخسي رج تجب على المشتري أيضاً. وفيه
 نوع اشكال وهو أنه لو اعتبر ديناً عند الناس ينبغي أن لا يجب الزكاة على الأجر
 والبائع لأنه مشغول بالدين ولا تجب على المشتري والمستاجر أيضاً لأنه وإن اعتبر
 ديناً للمستاجر فليس بمنفعة فحقه لأنه لا يمكنه المطالبة قبل فسخ الأجارة
 ولا يملكه حقيقة فكان هذا بمنزلة الدين على المجاهد أو فوقه وثمة لا تجب الزكاة
 ما لم يحل الحول بعد القبض. وإن كانت الأجرة عينا وبقي العين في يد الأجر
 إلى وقت انقضاء الأجارة تسقط الزكاة عن الأجر لأنه استحق عليه عين مال

الزكوة رجل له مائة درهم في يده ومائة درهم اخرى دين له على غيره فحال عليه
 المحول ذكر عصام رح ان عليه الزكوة وهو محمول على ما اذا كان الدين بدل مال
 التجارة ويكون المديون مليا مقرا بالدين رجل له على رجل مائتا درهم فحال
 المحول الاشهر اثم استفاد الفاقم المحول على المائتين لا يجب عليه زكوة الالف
 مالا يأخذ من الدين اربعين درهما فصاعدا في قول ابي حنيفة رح لانه لا يجب عليه زكوة
 المائتين مالا يقبض اربعين درهما فاذا لم يجب عليه الاداء عن الاصل لا يجب عن
 الفائدة رجل له دين على رجل وهبه من ثالث وكله بقبضه وحال المحول ثم
 قبضه الموهوب له بكتبت الزكوة على الواهب لان الموهوب له وكيل في القبض الدين
 يمنع الزكوة اذا كان لمطالب من جهة العباد كالقرض وثن المبيع وضمان المتلف
 وارش الجراحة وعهر المرأة كان الدين من المنقود او من المكيل او الموزون او الثياب
 او الحيوان وجب بنكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او أجل فان كان المال
 فاضلا عن الدين كان عليه زكوة الفاضل اذا بلغ النصاب وان تحقه دين بعد وجوب
 الزكوة لا يسقط الزكوة وجوب الزكوة في النصاب ودين الزكوة بان استهلك النصاب
 بعد المحول يمنع الزكوة ليستوى فيه المال الظاهر والباطن وقال ابو يوسف رح
 نفس الزكوة في النصاب يمنع الزكوة ودين الزكوة لا يمنع اذا ملك الرجل مائتي درهم
 وخمسة دراهم فمضى عليها حولا قال ابو حنيفة رح عليه عشرة دراهم لان بمضى المحول
 الاول وجب عليه خمسة للمائتين ولا يجب عليه الخمسة الزيادة زكوة لان عنده
 لا يجب الزكوة فيما دون الاربعين فمضى المحول الثاني وماله مائتان سوى الزكوة
 الاولى فتجب عليه خمسة اخرى وقال ابو يوسف ومحمد رح عليه للسنة الاولى
 خمسة دراهم وثن درهم لان عندهما يجب الزكوة في الكسور بقية ماله في السنة

الثانية مائتان الاثنى دراهم فلا يجب عليه في السنة الثانية شيء ولو ملك الرجل
 الف درهم ومضى عليها ثلثة احوال كان عليه الحول الاول خمسة وعشرون للحول
 الثاني في قول ابى حنيفة رح عليه زكوة تسعمائة وستين لان عند لا تجب الزكوة
 فيما دون الاربعين وللحول الثالث زكوة تسعمائة وعشرين وذلك ثلث وعشرون
 وعندهما تجب الزكوة في الكسور ايضا فان ضاع منها ثمان مائة وبقي مائتان كان عليه
 خمسة دراهم لا غير كانه لم يملك الا مائتي درهم فكان عليه زكوة المائتين وان ملك
 الرجل على رجل ثلثمائة درهم ومضى عليها ثلثة احوال ثم قبض منها مائتي درهم قال
 ابو حنيفة رح يركى للسنة الاولى خمسة دراهم وللسنة الثانية اربعة دراهم عن مائة
 وستين ولا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين هلاك النصاب بعد وجوب
 الزكوة يسقط الزكوة هلك بعلم ما طلب الامام او الساعي او قبله عند مشائخنا رح
 وهل ياتم بتاخير الزكوة بعد التمكن ذكر الكرخي رح انه ياتم وهكذا ذكر المحاكم الشهيد رح
 في المستقى وعن محمد رح ان من اخر الزكوة من غير عذر لا يقبل شهادته. فرق محمد رح
 بين الحج وبين الزكوة فقال لا ياتم بتاخير الحج وياتم بتاخير الزكوة لان في الزكوة حق الفقراء
 فياثم بتاخير حقهم اما الحج خالص حق الله تعالى وروى هشام عن ابي يوسف رح انه
 لا ياتم بتاخير الزكوة وياتم بتاخير الحج لان الزكوة غير موقته اما الحج فريضة يتعلق
 اداؤها بالوقت بمنزلة الصلوة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل. رجل ملك مائتي درهم
 مضى عليه حولان ليس عليه زكوة السنة الثانية لان زكوة السنة الاولى صارت مانعا
 لوجوب الزكوة في السنة الثانية ولو حلا الحول على المائتين فاستهلك النصاب قبل اداء
 الزكوة ثم استفاد مائتي درهم وحال الحول على المستفاد لا يجب عليه زكوة المستفاد لان
 زكوة نصاب الاول دين في ذمته فمنع زكوة المستفاد. ولو ملك نصابا وتزوج امرأة على حمة

وحال الحول على النصاب لا تجب عليه الزكاة لأن وجوب النجدة حق للمرأة مانع وجوب
 الزكاة. ولو وجبت عليه كفارة يمين أوظهار أو قتل لا يمنع الزكاة. ولا يمنع الدين وجوب
 العشر والخراج. ويمنع صدقة الفطرمات من عليه الزكاة تسقط الزكاة ولا تصير ديناً في الزكاة
 إلا أنه لو أوصى بإداء الزكاة يجب تنفيذ الوصية من ثلث ماله والردة بمنزلة الموت. ولو
 أخر زكاة المال حتى مرض يؤدي سر من الورثة. وأن لم يكن عند مال وإراد أن يستقرض
 لإداء الزكاة فإن كان في أكبر رأية أنه إذا استقرض وندى الزكاة واجتهد لقضاء دينه
 بقدر على ذلك كان الأفضل له أن يستقرض فإن استقرض وادى ولم يقدر على قضاء الدين حتى
 برجي أن يقضى الله تعالى دينه في الآخرة. وأن كان أكبر رأيه أنه إذا استقرض لا يقدر
 على قضاء الدين كان الأفضل له أن لا يستقرض لأن خصومة صاحب الدين أشد. رجل
 له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة لعبد بقدر الدين ولو كان العبد
 للمخدمة كان على المولى صدقة فطره رجل له ألف درهم فاعتصب من رجل الفاء ^{لغصب}
 منه رجل آخر هذه الألف وللغاصب الثاني ألف درهم فاستهلك الثاني الغصب وحال
 الحول على مال الغاصبين ثم أبرأهما الغصوب منه كان على الغاصب الأول زكاة الفداء ولا زكاة
 على الغاصب الثاني لأن الأول أن ضمن الغصب للمغصوب منه كان له أن يرجع على الغاصب
 الثاني فلم يكن ماله مشغولاً بالدين أما الثاني ضمن الغصب فليس له أن يرجع بذلك على غيره
 وصار ماله مشغولاً بالدين قبل الإبراء فلا يكون سبباً للزكاة. رجل عليه ألف درهم لرجل
 وكفل بهما رجل بغير إذنه وللأصيل والكفيل لكل واحد منهما ألف درهم فحال الحول على
 ماله ثم أبرأهما منه صاحب الدين لا زكاة على واحد منهما لأن كل واحد منهما كان مطالباً
 بالدين فلا يرجع أحدهما بالدين على صاحبه. رجل انتقط الفاء وعرفها صنته ثم تصدق بها
 وله ألف درهم فحال الحول على الفداء كان عليه زكاة الفداء استحساناً لأن الدين ليس واجباً

لاحتمال ان صاحب اللقطة يحجز الصدقة ولأنه ليس هنا احد يطالبه من حيث
 الظاهر واستهلاك النصاب بعد وجوب الزكاة يوجب الضمان. واستبدال مالي التجارة
 بمال التجارة ليس باستهلاك وبغير مال التجارة استهلاك واستبدال السائمة بالسائمة
 استهلاك. واقرار النصاب بعد الحول ليس باستهلاك وان نوى المال على المستقرض
 وكذا الوعاء الثوب للتجارة بعد الحول ولا يجب الزكاة على المجنون اذا كان مطبقا وتجب
 على المغمى عليه وان استوعب الاغنياء حولا كاملا. ولو جن في اول الحول ثم افاق قبل ان
 يتم الحول كان عليه الزكاة لان المجنون اذا لم يستوعب الشهر لا يمنع الصوم فاذا
 يستوعب السنة لا يمنع الزكاة. وعن ابي حنيفة رجا اذا بلغ المصيبة مجنونا ثم افاق
 بعد سنين يعتبر الحول من يوم افاق ولا يعتد بما مضى من الحول قبل الافاقة وفي
 الذي جن في اول الحول ثم افاق في السنة يعتد بما مضى من الحول. والذي يجن
 ويفيق بمنزلة العاقل. رجل اودع ماله رجلا لا يعرفه ثم وجده بعد سنين و
 اخذ ماله لا زكاة عليه ولو اودع رجلا يعرفه ثم نسيه سنين ثم تذكر بعد ذلك
 كان عليه زكاة ما مضى. وان سقط ماله في البحر ثم وصل اليه بعد سنين لا زكاة
 عليه لما مضى وكذا المغصوب المجحود اذا رده الغاصب بعد سنين. وكذا الذي
 ذهب به العدو والى دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين. والعبد اذا ابق من
 مولاه ثم عاد اليه بعد سنين. والمدفون في الغلاة اذا نسي مكانه وان دفن في دار
 اودار غيره ونسي مكانه ثم وجده بعد سنين كان عليه زكاة ما مضى واختلف المشايخ
 في المدفون في الكرم والارض اذا نسي مكانه والدين المجحود بمنزلة الساقط في البحر
 فان كان القاضي يعلم بالدين روى هشام عن محمد رجا انه نصاب وان لم يكن القا^ض
 علم بالدين وله بيينة عادلة فلم يقم بها حتى مضت السنون روى هشام عن محمد

انه لا يكون نصابا. واكثر المشايخ رجح على خلافة هذا الأصل لم يجعل الدين المبحر
 نصابا ولم يفصل. قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح جواب الكتاب اذا ^{ليس}
 كل قاضٍ عدل ولا كل بديعة تعدل وفي الخصومة بين يدي القاضيه ذل وكل ^ف
 واجد لا يختار ذلك. وان كان المديون يقر في السر ويحجب في العلانية لم يكن
 نصابا وان كان المديون مقر الا انه معسر فهو نصاب. وان كان على مفلس فلسه
 القاضيه وهو مقر يكون نصابا في قول ابي حنيفة واياه يوسف رح الاول وان كان
 مقر فلما كان قدمه الى القاضيه حجب فقامت عليه البيعة ومضى زمان في تعديل
 الشهود ثم عدلوا سقطت عنه الزكاة من يوم حجب عند القاضيه الى ان عدل الشهود
 لانه كان جاحدا. وتلزمه الزكاة فيما كان مقر قبل الخصومة. ولو كان الدين على
 ملي مقربه وهرب المديون الى مصر من الامصار فعليه الزكاة فيما يقبض منه لانه
 قادر على ان يطلب او يبعث بذلك وكيلًا. وان لم يقدر على طلبه وعلى الوكيل فلا
 زكاة عليه. وعلى ابن السبيل زكاة ماله لانه قادر على التصرف بنائبه. رجل تزوج امرأة
 على الف ودفع اليها ولم يعلم انها امه فحال المحول عند هاتم علم انها كانت امه زوجت
 نفسها بغير اذن المولى ورد الالف على الزوج روى عن ابي يوسف رحمه الله انه لا زكاة على ^{احد}
 منهما. وكذلك رجل حلق لحية انسان فقص عليه بالدية ودفع الدية اليه فحال
 المحول ثم نبتت لحية وردت الدية اليه لا زكاة على كل واحد منهما. وكذلك رجل اقرو
 لرجل بين الف درهم ثم دفع الالف اليه ثم تصاد قابعد المحول انه لم يكن عليه دين
 لا زكاة على كل واحد منهما وكذلك رجل وهب لرجل الف ورجع في الهبة
 بعد المحول بقضاء او بغير قضاء واسترد الالف لا زكاة على كل واحد منهما. رجل اشترى
 عبدًا للتجارة بساوي مائتي درهم بمائتي درهم ونقد الثمن ولم يفحص العبد حتى حال

المحول فمات العبد عند البائع كان على البائع زكاة المائتين وكذلك على المشتري
 أما على البائع فلا لأنه يملك الثمن وحوال المحول عليه عند مواعيد المشتري لأن
 العبد كان للتجارة بموته عند البائع انقضى البيع والمشتري اخذ عوض العبد
 مائتي درهم فان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين انه ملك الثمن
 ومضى عليه المحول عند مواعيد البيع لمحقه دين بعد المحول فلا يسقط عنه زكاة
 المائتين ولا زكاة على المشتري لأن الثمن زال عن ملكه فمات المائتين
 كاملاً وبانقضاء البيع استفاد المائتين بعد المحول فلا يجب عليه الزكاة رجل له على
 رجل ألف درهم دين وكفل بهما رجل بأمر المديون او بغير امره وللأصيل والكفيل
 لكل واحد منهما ألف درهم فحال المحول على مالهما لا زكاة على كل واحد منهما لأن
 كل واحد منهما كان مطالباً بالألف ولو اعتصب رجل الفان رجل فجاء آخر واعتصب
 الألف من الغاصب راساً هلكها وكل واحد من الغاصبين ألف فحال المحول على مال
 الغاصبين كان على الغاصب الأول زكاة الفه ولا زكاة على الغاصب الثاني لأن الأول
 لو ضمن الغصب يرجع على الغاصب الثاني أما لو ضمن لا يرجع على الأول وإنما فارق
 الغصب الكفالة وإن في الكفالة بأمر أدي الكفيل يرجع على الأصيل لأن الغصب ليس له أن
 يطالب بهما جميعاً بل إذا اختار تضمين أحدهما يبرأ الآخر أما في الكفالة له أن
 يطالب بهما جميعاً فكان كل واحد منهما مطالباً بالألف رجل له على رجل ألف درهم فحال المحول
 عليه ثم أبرأ المديون من الدين سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل له ألف
 فحال عليه المحول فاستهلكها رجل ثم ان صاحب الألف أبرأ المستهلك سقطت
 عنه الزكاة وكذلك رجل اقترض الفه رجل بعد ما حال المحول ثم أبرأ المستقرض
 انقرض سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل عنده متاع التجارة وحال عليه

الحول فباعه من رجل ثم ابرأ المشتري عن الثمن سقطت عنه الزكوة لأن من عليه
 الزكوة لها في بيع ماله بمال الزكوة ويقرضه بعد الحول فاذا صار مال الزكوة ديناً
 بسبب يملكه صار كأنه كان ديناً من الأصل وفي الدين ما لم يقبضه لا يلزمه الأداء
 فاذا سقط الدين بالابراء سقط عنه الزكوة رجل له غنم سائمة اشتراها رجل ولم يقبضها
 حتى حال الحول ثم قبضها لا زكوة على المشتري فيما مضى ويستقبل حولا بعد القبض لأنها
 كانت مضمونة على بائعه بالثمن. وكذا السائمة اذا غصبها رجل والغاصب مقر بالغصب
 لأنه يمنعها من المالك ثم ردّها على المالك بعد الحول لا زكوة على صاحب الغنم فيما مضى
 وكذا لو كانت السائمة رهناً عند رجل بالف وللراهن مائة الف فحال الحول على الرهن
 في يد المرتهن كان على الراهن زكوة ما كان عند من المال الا الالف التي هي دين عليه
 ولا زكوة عليه في غنم الرهن لأنها كانت مضمونة بالدين فرق بين الدراهم وبين السائمة
 الدراهم اذا كانت غصبا عند رجل والغاصب مقر بالغصب كان على صاحبها الزكوة
 اذا قبض وفي غصب السائمة ليس على صاحبها الزكوة وان كان الغاصب مقر. رجل له الف
 درهم مضى عليها شهر ثوان صاحب الالف اتلف الرجل متاعا قيمته الف ثم ابرأ صاحب
 المتاع عن ضمانه قال زفر رجح ليستقبل حولا بعد الابراء. وقال ابو يوسف رجح اذا حال
 عليها الحول منذ ملكها كان عليه زكوتها

فصل في اداء الزكوة

اداء الزكوة على نوعين اداء بعد الوجوب وتجيل الزكوة قبل الوجوب. اذا اراد الرجل
 اداء الزكوة الواجبة قالوا الفضل هو الاعلان والاظهار وفي التطونيات الفضل هو
 الاخفاء والاسرار. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجح الفضل لصاحب
 المال الظاهر ان يؤدي الزكوة الى الفقراء بنفسه لأن هؤلاء لا يضعون الزكوة مواضعها

فاما الخراج فانهم يضعون مواضعه لان موضع الخراج المتقاتلة وهو لاء مقاتلة لانهم
يحبون بيضة الاسلام. قال يكره اخراج الصدقة الى فقراء بلدة اخرى الا ان يخرج^{ها}
الاقرباء. هكذا روى ابو سليمان عن عبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة ر.ج. وروى
الحسن عن ابي حنيفة ر.ج. رجل بعث زكاة ماله الى فقراء بلدة اخرى غير البلد الذي هو فيه
قبل تمام الحول ثم تم الحول على المال في البلد الذي بعث اليه فانه يجوز ذلك. رجل له مال
في يد شريكه في غير المصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال
دون المصر الذي هو فيه. ونوكان. كان الزكاة وصية للفقراء فانهما تصرف الى فقراء البلد
الذي فيه الميت رجل له اخ قضى القاضى عليه بنفقته فكساه واطعمه ينوى به الزكاة
يقال ابو سف ر.ج. يجوز وقال محمد ر.ج. يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام. وقول ابي يوسف
ر.ج. في الاطعام خلاف ظاهر الرواية. رجل اعطى رجلا دراهم ليتصدق بها على الفقراء تطوعا
فلم يتصدق المأمور حين نوى الأمر زكاة ماله من غير ان يتلفظ به ثم تصدق المأمور^زجا
عن الزكاة وكذا الوامر بان يتصدق بها عن كفارة اليمين ثم نوى الزكاة ثم تصدق المأمور
جازت عن الزكاة. ولو قال ان دخلت هذه الدار فله على ان اتصدق بهذه المائة فدخل
الدار وهو ينوى عند الدخول ان يتصدق بها عن الزكاة ثم تصدق بها لم يجزه عن الزكاة
لان في الفصل الاول يدل الوكيل كيد المؤكل ودفعه كدفع المؤكل فاذا نوى الزكاة كان عا^ن
اما في المسئلة الدخول وجب عليه التصديق عند الدخول باليمين السابقة فلا يصح رجوعه
رجلان دفع كل واحد منهما زكاة ماله الى رجل ليؤدي عنه فخلط ماله^{ما} ثم تصدق ضمن
الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه. وكذا لو كان في يد رجل اوقاف مختلفة فخلط
موال الاوقاف وغلات الوقف كان ضامنا. وكذا البياع والسمار اذا اختلط اموال
الناس والطحان اذا اختلط حنطة الناس الا في موضع يكون الطحان ماذونا بالخلط عرفا

من عليه الزكاة اذا شك انه هل ادى الزكاة ام لا قال ابن مبارك رح يؤدي
 الزكاة. كما لو شك في اداء الصلوة في وقتها بخلاف ما لو شك في اداء الصلوة بعد
 خروج الوقت فانه لا يلزمه الاداء من عليه الزكاة اذا كان يؤخر ليس للفقير
 ان يطالبه ولا ان ياخذ ماله بغير علمه. فان اخذ كان لصاحب المال ان يسترده
 ان كان قائما في يد ويضمنه ان كان هالكا. فان لم يكن في قرابة من عليه الزكاة
 او في قبيلته اخرج من هذا الرجل فكل لك ليس له ان ياخذ ماله. وان اخذ
 كان ضامنا في الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى يرجي ان يحل له ان ياخذ رجل
 دفع زكاة ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد نفسه الكبير والصغير
 او امرأته وهم محايض جاز ولا يمسك لنفسه شيئا. رجل امر رجلا بان يؤدي عنه
 الزكاة من مال نفسه فادى المأمور فانه لا يرجع على الأمر بالرجوع. و
 كذا لو قال لغيره هب لفلان درهما او قال الموهوب له لرجل عوض لو اذهب عن
 هبته من مالك ففعل المأمور ذلك لا يرجع على الأمر. ولو قال لغيره انفق على عيالي
 او انفق في بناء دارى وليس بينهما خلط ولم يذكر الرجوع فانفق المأمور قال
 شمس الائمة الشريف رح يرجع على الأمر وقال الشيخ الامام المعروف بجواهر^{زاد}
 رح لا يرجع بغير شرط. والمديون اذا امر رجلا بقضاء دينه فقتض المأمور يرجع على
 الأمر بغير شرط وفي الجنايات والمؤون المالية اذا امر غيره باداءها عنه فادى المأمور
 قال الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام علي بن محمد البزدوى رح يرجع المأمور على
 الأمر بغير شرط. وكذا في كل ما كان مطالبا من جهة العباد حسا. قال رح ومن قسم
 الجبايات والمؤون بين الناس على السوية يكون مажورا. والرجل اذا اخذ السلطان^ن
 ليصادره فقال الرجل خالصي والاسير في يد الكافر اخذ العريرة بذلك فدفن المأمور

ما لا يخلص الأمر اختفوا فيه قال بعضهم لا يرجع المأمور في المسئلتين إلا بشرط الرجوع
 وقال بعضهم في الأسير يرجع وله الذي أخذ السلطان لا يرجع إلا عند شرط الرجوع
 وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه يرجع في المسئلتين وإن لم يشترط الرجوع. عامل الخراج
 إذا أخذ الخراج من الأكار وروى الأرض غائب في ظاهر الرواية لا يرجع. وذكر في الفتاوى
 لا يملكه إلا أنه يرجع. ولو أخذ العامل الخراج من الخراج لا يرجع وعامل الجباية إذا
 أخذ الجباية من المستأجر اجارة طويلة أو من يسكن الدار أو الخانات بالخلعة قالوا
 هذا وما لو أخذ الخراج من الأكار سواء رجل دفع زكاة ماله إلى رجل وأمره بالإطعام ثم
 أدى الأمر بنفسه ثم الوكيل قال أبو عبيدة رحمه يضمن الوكيل علمه بأدائه لو لم يعلم وعن أبي عبيدة
 رحمه إن كان علم ضمن وإن لم يعلم لا يضمن رجل وجبت عليه زكاة المائتين فأفرز خمسة
 من ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لا تسقط عنه الزكاة. ولو مات صاحب المال
 بعد أن أفرز الخمسة كانت الخمسة ميراثا عنه. عن هشام رحمه قال سألت محمدا رحمه
 رجل قال ما تصدقت به إلى آخر السنة فقد نويت عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا
 النية قال لا يجزيه قلت فإن أخرج الدراهم وصيرها في كفة وقال هذه من الزكاة فجعل
 يتصدق ولا تحضره النية قال أرجو أن يجزيه. إذا هلك الوديعة عند المودع ندفع
 القيمة إلى صاحبها وهو فقير لدفع الخصومة يريد به الزكاة لا يجزيه. ويكره الاحتيا
 لمنع الزكاة وإبطال الشفعة في قول محمد رحمه خلافا لآية يوسف رحمه. رجل أدى خمسة
 من المائتين بعد التحول إلى الفقير لأجل الزكاة ثم ظهر فيها دراهم ستون لم يكن تلك
 الخمسة ركنه لنقصان النصاب وإن أراد أن يسترد الخمسة من الفقير ليس
 له ذلك لأنه لما ظهر أن الزكاة لو تكن واجبة ظهر أن الصدقة وقعت تطوعا
 رد الفقير بخياره كان ذلك هبة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيرا

لا يصح رده وأن دفع خمسة من المائتين بعد الحول إلى رجل وامرأة بان يتصدق
 بهما عن الزكاة فلا يتصدق حتى يجد في ماله درهمًا مستوفًا كان له أن يسترده من
 الوكيل. رجل ظن أن ماله خمسمائة فادى زكاة خمسمائة ثم ظهر أن ماله كان أربع^{مائة}
 كان له أن يجعل الزيادة من السنة الثانية لأن الزيادة أن لم تقع زكاة أمكن جعلها
 تعجيلًا فتجعل تعجيلًا وكذا التاجر إذا مر على عامل الصدقة بمال فأخذ العامل منه
 أكثر من زكاة ماله على ظن أن ماله أكثر فظهر أنه كان أقل تجعل الزيادة للسنة
 الثانية، وأن علم العامل مقدار ماله وأخذ منه الزيادة جورًا لا تحسب الزيادة
 من الزكاة لأنه ما أخذ الريادة على وجه الزكاة وإنما أخذها جورًا وظلمًا

فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة

إذا ذهب الدين من المديون بعد الحول ينوى به الزكاة أن كان المديون غنيًا
 لا يجوز ويضمن الواهب قدر الزكاة استحسانًا. وأن كان المديون فقيرًا فهو هبة
 الدين ينوى به زكاة مال عين عند الواهب لا يسقط عنه زكاة ذلك المال، وكذا لو
 نوى به زكاة دين آخر على غيره ولو هب جميع الدين من المديون بنية الزكاة عن الدين
 في الاستحسان يكون مؤديا ويسقط عنه الزكاة. وكذا لو هب كل الدين من المديون
 ولم ينو به الزكاة كان مؤديا زكاة هذا الدين استحسانًا كما لو كان النصاب عينًا^{هبة}
 النصاب من الفقير بعد الحول ولم ينو شيئًا كان مؤديا استحسانًا لو كان النصاب عينًا
 فتصدق بالنصاب على الفقير ولم ينو شيئًا كان مؤديا قياسًا واستحسانًا. وأن هب^{من}
 المديون خمسة من الدين بنوى به زكاة المائتين لا يجوز عن المائتين قياسًا و
 استحسانًا. وهل تسقط عنه زكاة الخمسة وهو ثمن درهم في القياس لا تسقط
 وإذا الاستحسان تسقط وله هبة خمسة من المائتين ولم ينو شيئًا قال أبو يوسف^{سقط}

رج لا تسقط عنه زكاة الخمسة. وكذا لو هب من المديون مائة وخمسة وتسعين
وبقي عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة في قول أبي يوسف رج. ولو هب
من المديون مائة وستة وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ويؤدي أربعة
وعلى قول محمد رج يسقط عنه زكاة ما هب. وإن هب خمسة يسقط عنه زكاة
الخمس وهو ثمن درهم. وإن هب مائة يسقط زكاة المائة. وإن هب الكل
ولم ينو شيئاً أو نوى التطوع يسقط زكاة الكل

فصل في تعجيل الزكاة

يجوز تعجيل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله وكما يجوز التعجيل بعد
ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة. رجل له مائة درهم
فجعل منها خمسة وعشرين عنها وعما يستفيد في السنة فحال الحول ومعه الف
درهم لا يجوز ما عجل ولو ملك مائتي درهم فجعل منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في
يده الأدرهما ثم استفاد تمام الف درهم يجزيه ما عجل. ولو كان له خمسة من الأبل الحول
فجعل شاتين عنها وعما في بطونها ثم نتجت خمساً قبل الحول اجزأه عما عجل. وإن عجل عما
تحمل في السنة الثانية لا يجوز. رجل له الف بيض والف سود فجعل خمسة وعشرين
عن البيض فهلك البيض قبل الحول اجزأه ما عجل عن السود. وكذا لو عجل عن السود
فضاعت كان عن البيض. ولو حال الحول وهما عنده ثم ضاع أحد المالين كان نصف ما
عجل عما بقي وعليه تمام زكاة ما بقي. وكذا لو أدى الزكاة عن أحد المالين بعد الحول كان
الأداء عنهما. وفي النواذر إذا عجل عن أحد المالين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد الحول
لا يجوز شيء من المعجل عن الباقية وعليه زكاة الباقية ولو كان عند الف درهم ومائة
دينار فجعل عن الدينارين قبل الحول دينارين ونصفاً ثم ضاعت الدينارين قبل الحول وحال

الحول على الدراهم جازما عجل عن الدراهم اذا كان يساوي خمسة وعشرين درهما
 كذا لو عجل خمسة وعشرين درهما عن الدراهم قبل الحول ثم هلك الدراهم جازا لعجل
 عن الديناني بقيته. وان لم يهلك احد هما حي حال الحول ثم هلك المال الذي عجل عنه
 كان المعجل عن المالكين ولو كان الحول على الف درهم ومائة دينار فادى زكاة احدهما
 بعينه كان المؤدى عن المالكين. ولو كان له خمس من الابل السائمة واربعون من الغنم
 فعجل زكاة احد الصنفين وحال الحول على الصنف الاخر لم يكن المعجل زكاة عن الباقية
 ولا يشبه هذا الدراهم والديناني لان في الدراهم والديناني بكل نصاب احدهما بالآخر
 يضم البعض الى البعض فكانت جنسا واحدا. بخلاف السوائم. ولو كان له الف سودو الف
 بيض فعجل عن احد المائتين ثم استحق بمال الذي عجل عنه قبل الحول لم يكن المعجل عن الباقي
 وكذا لو استحق بعد الحول لانه الاستحقاق عجل عما لم يملك فبطل تعجيله. ولو زكاه عن الف
 درهم بعد الحول فضاغت الالف وله دين على رجل لم يكن المؤدى زكاة عن دينه. ولو كان
 الاداء والهلاك قبل الحول احراه عن زكاة دينه

فصل فيمن يوضع فيه الزكاة

مصرف الزكاة ما ذكر الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء الآية. والفقير عند المجتعية
 ربح من ليس له نصاب وعنده ما يكفي ولا يسأل الناس. والمسكين هو الذي يسأل الناس
 ولا يجد قوتا ولا يحل السؤال لمن كان عند قوت يوم عند البعض وقال بعضهم لا يحل
 السؤال لمن كان كسوبا او يملك خمسين درهما. ويجوز مصرف الزكاة الى من لا يحل له السؤال
 اذ لم يملك نصايا وان كانت له كتب تساوي مائتي درهم الا انه يحتاج اليها للتحفظ والتدبير
 والتصحيح يجوز مصرف الزكاة اليه. وكذا لو كان عنده من المصالحف وهو يحتاج اليه
 وان كان لا يحتاج اليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز مصرف الزكاة اليه ولا له اخذ

الزكوة. وَأَن كَانَ عِنْدَ طَعَامِ شَهْرٍ وَهُوَ يَسَاوِي مِائَتِي دِرْهَمٍ يَجُوزُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ
وَأَن كَانَ أَكْثَرُ مِنْ شَهْرٍ لَا يَجُوزُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَجُوزُ وَأَن كَانَ عِنْدَ طَعَامِ سَنَةٍ وَكَذَلِكَ
 كَانَ لَهُ كِسْوَةُ الشَّتَاءِ تَسَاوِي مِائَتِي دِرْهَمٍ وَهُوَ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الصَّيْفِ يَجُوزُ لَهُ
 اخْذُ الزَّكَاةِ. وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ لَهُ حَوَانِيتٌ أَوْ دَارُ غَلَّةٍ تَسَاوِي ثَلَاثَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَغَلَّتْهَا لَا تَكْفِي
 لِقَوْتِهِ وَقَوْتِ عِيَالِهِ يَجُوزُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَج. وَلَوْ كَانَ لَهُ ضَيْعَةٌ تَسَاوِي
 ثَلَاثَةَ أَلْفٍ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا مَا يَكْفِي لَهُ وَلِعَالَمَهُ اخْتَلَفُوا فِيهِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ رَج. يَجُوزُ لَهُ
 اخْذُ الزَّكَاةِ. وَلَوْ كَانَ لَهُ دَارٌ فِيهَا بَيْتَانِ يَسَاوِي مِائَتِي دِرْهَمٍ. قَالُوا أَن لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتَانِ
 مَا فِيهِ مَرَاتِقُ الدَّارِ مِنَ الْمَطْبُخِ وَالْمَغْتَسِلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ وَهُوَ يَمْنَعُ
 مِنْهُ لَمَتَاعِ الْبَيْتِ وَجَوَاهِرُ وَالَّذِي لَهُ دِينَ مُؤَجَّلٌ عَلَى النَّاسِ إِذَا احتَاجَ إِلَى النِّفْقَةِ جَارَتْ
 أَن يَأْخُذَ مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرَ كِفَايَتِهِ إِلَى حُلُولِ الْأَجْلِ. وَكَذَا الْمَسَافِرُ الَّذِي لَهُ مَالٌ فِي وَطَنِهِ
 يَجُوزُ لَهُ أَن يَأْخُذَ مِنَ الزَّكَاةِ مَقْدَارَ الْبُلَاغِ إِلَى وَطَنِهِ. وَأَن كَانَ الدِّينُ غَيْرَ مُؤَجَّلٍ فَإِن كَانَ
 مِنْ عَلَيْهِ الدِّينُ مَعْسَرًا يَجُوزُ لَهُ اخْذُ الزَّكَاةِ فِي أَصْحَابِ الْأَقَارِيلِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ ابْنِ السَّبِيلِ
 وَأَن كَانَ الْمَدْيُونُ مُوسِرًا مَعْتَرَفًا لَا يَحِلُّ لَهُ اخْذُ الزَّكَاةِ. وَكَذَا إِذَا كَانَ جَاهِلًا وَهُوَ
 عَلَى الدِّينِ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ. وَأَن لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ لَا يَحِلُّ لَهُ اخْذُ الزَّكَاةِ مَا لَمْ
 يَرْفَعْ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي فَيَحْلِفَ فَإِذَا حَلَفَ وَحَلَفَ بَعْدَ ذَلِكَ يَحِلُّ لَهُ اخْذُ الزَّكَاةِ
 وَعَلَى هَذَا قَالُوا أَنَّ الدِّينَ الْمَجْهُودَ أَنَّمَا لَا يَكُونُ نَصَابًا إِذَا حَلَفَ الْقَاضِي وَحَلَفَ
 أَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ يَكُونُ نَصَابًا حَتَّى لَوْ قَبِضَ مِنْهُ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا يَلْزِمُهُ إِدَاءُ الزَّكَاةِ
 وَيَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَى فَقِيرَةٍ زَوْجِهَا مُوسِرٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَج. فَرَضَ لَهَا
 النِّفْقَةُ أَوْ لَمْ تَفْرَضْ. وَلَا يَجُوزُ إِلَى صَغِيرٍ وَالِدَةٍ غَنِيَةٍ فَإِن كَانَ الْابْنُ كَبِيرًا جَازًا وَلَوْ دَفَعَ
 الزَّكَاةَ إِلَى ابْنَةٍ غَنِيَةٍ يَجُوزُ فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَج. وَكَذَا

لو دفع إلى فقير له ابن موسى وقال أبو يوسف ربح ان كان في عيال الغني لا يجوز ان يربح
 جاز ولا يجوز لمن عليه الزكاة ان يدفع زكاة ماله إلى عبد ولا إلى مدبره ولا إلى ام ولد
 ولا إلى مكاتبه علم بذلك او لم يعلم. ومعتق البعض عند أبي حنيفة ربح بمنزلة المكاتب
 ولا يجوز الدفع إلى عبد مولا غني ولا إلى مدبره ولا إلى ام ولد فان دفع وهو لا يعلم
 ثم علم اجزأه في قول أبي حنيفة ومحمد ربح. ويجوز الدفع إلى مكاتب غني علم بذلك او لم يعلم
 ولا يجوز الدفع إلى بني هاشم ولا إلى مواليهم. فان دفع وهو لا يعلم ثم علم جاز. وكما لا يجوز
 صرف الزكاة إليهم ولا إلى مواليهم لا يجوز صرف كفارة اليمين والظهار والقتل
 وعشر الارض وجزء الصيد وغلة الوقف عن أبي يوسف ربح في رواية يجوز صرف غلة
 الوقف اذا كان الوقف عليهم بمنزلة الوقف على الأغنياء. وان كان الوقف على الفقراء
 ولم يسم بني هاشم لا يجوز صرفه إلى بني هاشم ومواليهم. وبني هاشم الذين لا يحمل لهم
 الصدقة آل عباس وآل علي وآل عقيل وآل جعفر وولد حارث بن عبد المطلب رضي الله عنهم
 دفع الزكاة إلى الغني فان دفع إلى شخص ظن انه فقير فظهر انه كان غنيا يجوز في قول أبي حنيفة
 ومحمد ربح. ولو صرف إلى فقير ثم ظهر انه صرف إلى ابيه او ابنه جاز في قول أبي حنيفة و
 محمد ربح في رواية الاصل. ولا يجوز صرف الزكاة إلى الكافر حرييا كان او ذميا. فان صرف
 إلى شخص ظن انه مسلم فظهر انه كافر جاز في رواية الاصل. وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة
 ربح ان لا يجوز. اذا دفع الزكاة إلى شخص وظن انه فقير فاذا هو غني جاز في قول أبي حنيفة و
 محمد ربح. دفع الزكاة إلى فقير مديون ليقضيه دينه افضل من الدفع إلى فقير آخر
 ولا يجوز الدفع إلى الغني ربح من يملك نصابا كاملا فاضلا عن مسكنه واثاثه وحرابه
 وسلاحه وخادمه الذي يحتاج اليه وثياب بدنه. ولا يجوز دفع الزكاة إلى اولاده
 واولاد اولاده من قبل الذكور والاناث وان سفلوا. ولا إلى والديه واجدادهم

وجلباته وإن علوا من قبل الأبناء والأمهات ويجوز له سائر قوائمه نحو الأخت والأخت
 والأعمام والعمات والأخوال والخالات ولو دفع إلى اخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصابا
 إن كان الزوج مليعا لو طلبت لا يمنع عن الأداء لا يجوز صرف زكوته إليها وإن
 كان فقيرا أو غنيا إلا أنه لا يعطى لو طلبت جازا لصرف إليها ولو بنى مسجدا بنية
 الزكاة لا يجوز. وكذا الحج والعمرة واعتاق العبد. وكذا الوقف دين ميت أو حي بغير
 أمره. وإن قضى دين فقير بامر جاز ولو كف ميتا لا يجوز. ولا يعطى الرجل زكوة ما
 زوجته عند الكل وكذا المرأة إذا دفعت إلى زوجها عند أبي خيفة رج خلافا لصاحبه
 ويجوز إعطاء النهر حجة عن الجياد والفضة عن المضرورة والتبر عن المصوغ وإن كانت قيمة المصوغ
 أكثر من قول أبي خيفة رج وإن كان المدفوع أقل من الواجب لكنه يساوي الواجب في القيمة
 لا يجوز إلا عن قدره. وإذا دفع الزكاة إلى الفقير لا يتم الدفع ما لم يقبضها الفقير
 أو من له ولاية على الفقير نحو الأب والوصي يقضيان للصبي والمجنون أو من كان في
 عياله من الأقارب والأجانب الذين يعولونه والملتقط يقبض للقط ولو دفع
 الزكاة إلى صبي لا يعقل أو مجنون فدفع الصبي إلى أبيه أو وصيه قالوا لا يجوز كما لو وضع
 زكوته على دكان ثم جاء فقير وقبضها فإنه لا يجوز ولو قبض الصبي وهو مراهق جاز
 وكذا لو كان يعقل القبض بأن كان لا يرمى به ولا يخذل عنه ولو دفع إلى مقوه فقير
 جاز ولو دفع قوم زكاة أموالهم إلى من يأخذ الزكاة لفقيه فقير فاجتمع عند الأخذ
 أكثر من مائتي درهم قالوا كل من أعطى زكوته قبل أن يبلغ ما في يده الأخذ مائتي درهم
 جازت زكوته ومن أعطى بعد ما اجتمع عند الأخذ مائتا درهم لا يجوز إلا أن يكون الفقير
 مد يدها هذا إذا كان الأخذ الأخذ بالأموال بامر الفقير فإن أخذ بغير أمره جازت زكاة الكل
 لأن الأخذ إذا لم يكن بامر فقير كان لأحد وكذا عن الدافعين فما اجتمع عند الأخذ

يكون مال الدافعين فجازت زكاة الكل كما لو دفع رجل مائة درهم أو أكثر زكاة ماله
 الفقير واحد. ويكره أن يعطى الفقير أكثر من مائة درهم وإن أعطاه جاز عندنا. هذا
 إذا لم يكن الفقير مد يونا فإن كان مد يونا فدفع إليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبقى له
 شيء أو يبقى دون المائتين لأبأس به وكذا لو لم يكن مد يونا لكن كان معيلاً جاز أن
 يعطيه مقدار ما لو دفع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين. والدفع إلى
 فقير ما يرضيه عن السؤال في ذلك اليوم أفضل من التفريق على الفقراء. ولو وضع الزكاة
 على كفه فانتهبها الفقراء جاز. ولو سقط ماله من يده فرفعه فقير فرض به جاز أن كان
 عرفه والمال قائم وعن أبي يوسف رج إذا نوى الرجل أن يعطى فقيراً واحداً ليس عليه دين
 ألف درهم زكاة ماله فجاء للعطى بألف فوزنها ثمانمائة كلماً وزن مائة دنعها إليه قال يخرجه
 الألف من زكاة إذا دفع الألف في مجلس واحد والألف كان حاضراً في المجلس وإن كان
 الألف غائباً ونوى أن يعطى القافاة بمائة درهم فوزنها ثم يعقب الثمان مائة فوزنها جاز
 المائتان من الزكاة والباقي تطوع. والسلطان الجائر إذا أخذ صدقة الأموال الظاهرة
 اختلفوا فيه والصحيح ما قاله الفقيه أبو جعفر رج أنه تسقط الزكاة عن أربابها ولا يؤم
 بالاداء ثانياً لأن له ولاية الأخذ فصيح أخذ وإن لم يضع الصدقة في موضعها وإن أخذ
 بحجبايات أو ما لا بطريق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلفوا فيه
 قال بعضهم لا يصح وقال شمس الأئمة السرخسي صحيح أنه يجوز وليستقط عنه الزكاة
 ويجوز دفع القيمة في الزكاة والنذر عندنا

فصل في النذر

رجل قال إن نجوت من هذا الغم فله علي أن أتصدق بهذه الدراهم خيراً ثم أراد
 أن يتصدق بالقيمة لا بالخبر جاز. رجل في يده درهم فقال علي أن أتصدق بهذه الدراهم

فلم يتصدق حتى هلك سقط النذر وان لم تهلك وتصدق بمثلها جاز ايضا ولو قل
 كل منفعة تصل الي من مالك فله علي ان اتصدق بها فوجب له فلان شيئا كان عليه
 ان يتصدق به كما لو ارسل النذر وان لم يهب له شيئا لكن اذن له ان يأكل من طعامه
 فليس عليه ان يتصدق بشيء لان في الفصل الاول ملك النادر ما اضيف اليه فيلزمه
 الوفاء واما في الفصل الثاني لم يملك الطعام فلا يلزم التصدق بشيء. ولو قال ان فعلت
 كذا فما لي صدقة في المساكين وله ديون على الناس لا يدخل الديون في التصدق ولو قال
 ما لي صدقة على فقراء مكة فتصدق على فقراء بلدة اخرى جاز لان الصرف الى القير صرف
 الى الله تعالى فلم يختلف المستحق فيجوز كما لو نذر بصوم او صلوة بمكة فصام و صلى ببلدة
 اخرى جاز عندنا. ولو قال ان رزقني الله تعالى مائتي درهم فله علي زكوتها عشرة فملك
 مائتي درهم كان عليه زكوة المائتين خمسة وبطل التزام الزيادة لانه بخلاف المشرع. ولو
 قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة ففعل ذلك وهو لا يملك الامائتي درهم
 الصحيح انه لا يلزمه التصديق بما يملك لان فيما لم يملك لم يكن النذر مضافا الى الملك ولا
 السبب الملك فلا يصح. كما لو قال ما لي في المساكين صدقة وليس له مال لا يلزمه شيء
 رجل قال كلما اكلت اللحم فله علي ان اتصدق بد درهم فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة
 اكلة. ولو قال كلما شربت الماء فعلي درهم كان عليه بكل نفس درهم ولا يلزمه بكل مصة
 درهم. رجل سقط عنه شيء قال ان وجدته فله علي ان اقف ارضي هذا على ابناء السبيل
 فوجدته كان عليه الوفاء بالنذر. فان وقف على من يجوز له صرف الزكوة اليه من الاقارب
 او الاجانب جاز

فصل في العشر والخراج

الارضي نوعان عشرية وخراجية فلو ض العرب كلها عشرية وهي ارض تهامة وحجاز و مكة

واليمن وطائف والعمان والبحرين قال محمد بن ابي ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام
بين الاقصى حجر باليمن بمهرة وسواد العراق وما سقى من انهار الاعاجم خراجية
وحده السواد طولا من نجوم الموصل الارض عبادان وحده عرضا من منقطع الجبل
من ارض حلوان الى اقصى القارسية المتصل بعد يمين ارض العرب وما سوى ذلك كل بلدة ^{فتحت}
عنوة ولم يسلم اهلها ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج وما ^{نهار} الخراج ماء الا
التي حفرت في الاعاجم والنسيجون والجيجون والدجلة والفرات خراجية في قول ابي يوسف رحمه
وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهي ارض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وضمها
الامام بن الغانمين فهي عشرية وكل بلدة فتحت عنوة واسلم اهلها قبل ان يحكم
الامام فيهم بشيخ كان الامام بالخيار فيها ان شاء قسمها بين الغانمين وتكون عشرية
وان شاء من عليهم وبعد لم يكن الامام بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع
الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج وارض الجبال التي لا تصل اليها الماء عشرية وما
احيي من الموات ان حيي بماء الخراج فهي خراجية وما لا يبلغها من الخراج واحيي
او قناه ينظر الى ما حولها من الاراضي ان كان حولها ارض خراج فهي خراجية وان كان
حولها ارض عشرية فهي عشرية وخراج الارض نوعان خراج مقاسمة وهو ان يكون
الواجب شيئا من الخراج نحو الخمس والسادس وما اشبه ذلك وخراج وطيفة
وهو ان يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض في كل جري
يصلح للزراعة في كل سنة قفيز من الخنطة او الشعير ودرهم الفقير ثمانية اوتال
والدراهم عشرة بوزن سبعة وقد ذكرنا تفسيره والجريب ستون ذراعا في ستين
ذراعا بنوعان الملك وذراع الملك يزيد على ذراع العامة بقبضة من قبضات الرجل
الوسط وفي كل جريب يصلح للرباط خمسة دراهم وفي جريب الكرم عشرة دراهم

عرف ذلك بتوظيف عمال عمره وأجازته ما فعل عماله. وفي أرض الزعفران والبستان
بقدر ما يطبق النصف الخراج مقدراً بالطاقة. والبستان كل أرض محوط فيها
أشجار متفرقة يمكن زراعة ما وسط الأشجار وليس في الأشجار التي تكون على المسنن
شيء. فإن كانت الأشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كوم. فإن كانت الأرض لا تطبق
أن يكون الخراج خمسة دراهم بأن كان الخراج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز النقصان عن ذلك
حتى يصير الخراج مثل نصف الخراج وإن كانت الأرض تطبق الزيادة ففي كل بلد فيها
توظيف من الإمام لا يجوز تغييره ولا يزداد في قولهم وإن لم يكن فيها توظيف من الإمام على
قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة ربح ليس للإمام أن يجعل الخراج أكثر من خمسة
دراهم وعلى قول محمد ربح له ذلك. أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فإن كان الغاصب
جاحداً ولا بينة للمالك أن لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد. وإن زرعها الغاصب
ولم ينقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وإن كان الغاصب مقرراً بالغصب أو كان
للمالك بينة ولم ينقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض. وإن نقصها الزراعة عند
أبي يوسف ربح الخراج على رب الأرض قل النقصان أو أكثر كانه أجرها من الغاصب بضمان
النقصان وعند محمد ربح ينظر إلى الخراج والنقصان فأيهما كان أكثر كان ذلك على الغاصب
أن كان النقصان أكثر من الخراج فمقدراً الخراج يؤدي الغاصب إلى السلطان ويدفع
الفضل إلى صاحب الأرض. وإن كان الخراج أكثر يدفع الكل إلى السلطان وفي بيع الوفاء إذا
قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب. وإن أجر أرضه الخراجية أو أعار كان الخراج على
رب الأرض. كما لو دفعها من زراعة إلا إذا كان كوماً ورطاباً أو شجراً ملتفاً فإن أجازته و
أعادت باطله لأن هذا أجرة وقعت على استهلاك العين ولو أجر أرضه العشرية كان
العشر على رب الأرض في قول أبي حنيفة ربح. وقال أصحابه على المستأجر. وإن أعار أرضه

العشرية فزرعها المستعير عن ايجنة ربح فيه روايتان. وان استأجر واستعا
 ارضا تصلى للزراعة فزرس المستأجر المستعير فيها كوما او جعل فيها ارضا باكان الحراج
 على المستأجر والمستعير في قول ابي حنيفة ومحمد ربح لانها صارت كوما فكان حراج الكوم
 على من جعلها كوما. وان غصب ارضا عشرية وزرعها ان لم ينقصها الزراعة فلا عشر
 على رب الارض كانها أجرها بالنقصان. باع ارضا بيضاء خراجية اختلفوا فيه .
 قال بعضهم ان بقى من السنة تسعون يوما فالخراج على المشتري والا فعلى البائع
 وقال بعضهم ان بقى من السنة قد ما يتمكن المشتري من الزراعة اي زرع كان ويبلغ
 الزرع مبلغا تبلغ قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري والا فعلى البائع
 وقال بعضهم ان بقى من السنة ما يتمكن المشتري ان يزرع فيها الدخلة ويدرك او يبلغ
 مبلغا تبلغ قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري. واختاروا للفتوى
 القول الاول. ولو اشتري ارضا خراج ولو يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن الزراعة
 فيها فآخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع لانه ظلم ومن
 ظلم ليس له ان يظلم غيره. رجل باع ارضا خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر
 ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم يكن في ملك احد من ثلثة اشهر
 لخراج على احد. قالوا الصحيح في هذا ان ينظر الى المشتري الاخران بقى في يده ثلثة اشهر
 كان الخراج عليه. رجل باع ارضا فيها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان خراجها على ^{المشتري}
 على كل حال. وان باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه ابو الليث ربح ان هذا
 بمنزلة مالو باع ارضا فارغا وباع معها حنطة محصورة. هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يأخذون
 الخراج في آخر السنة. فان كانوا يأخذون في اول السنة على السبيل التجيل فذالك
 محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري. رجل له قرية في ارض خراج له فيها بيوت

وما نزل يستعملها ولا يستعملها الا يجب فيها شيء. وكذلك الرجل اذا كان له دار
 خطقة في مصر من امصار المسلمين جعلها بستانا او غرس فيها نخلا او اخر جهها
 عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقى من الارض تبع الدار. وان جعل كل الدار
 بستانا فان كان في ارض العشر ففيها العشر. وان كان في ارض الخراج
 ففيها الخراج من عليه الخراج اذا منع الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى في قول
 ابي حنيفة رحمه الله. السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض وتركه عليه
 جاز في قوله يوسف رح خلافا لمحمد رحمه الله والفتوى على قول ابي يوسف رحمه
 الله اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا التوسيع للقضاة والفقهاء. ولو
 جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز في قولهم السلطان اذا لم يطلب الخراج
 بمن هو عليه كان لصاحب الارض ان يتصدق به. وان تصدق بعد الطلب
 لا يخرج عن العهدة. اشترى ارض خراج فجعلها دارا او بني فيها بناء كان عليه
 خراج الارض كما لو عطاها. وللسلطان ان يحبس غلة ارض الخراج حتى يأخذ
 الخراج. وفي خراج الوظيفة اذا هلك الخارج فان هلك الاكثر قبل الحصاد
 بافة سماوية لا يمكن دفعها كالحرق والغرق والبرد يسقط الخراج. وان هلك
 بما يمكن الاحتراز عنه كاكل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لانه هلك بتقصير
 في ارض العشر اذا هلك الخارج قبل الحصاد يسقط وان هلك بعد الحصاد
 ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الاكارى يبقى في
 ذمة رب الارض لان في نصيب الاكارى ارض بمنزلة المستاجر فكان العشر على
 صاحب الارض. وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شيء من الخراج
 وانما يفارق العشر في المصرف. هذا اذا هلك كل الخراج. فان هلك الاكثر

لا يسقط

وبقي البعض في نظر العامة ان بقى مقدار ما يبلغ قفيز بن ودينين يجب قفيز و درهم
 ولا يسقط الخراج وان بقى اقل من ذلك يجب نصف الخراج وانما يسقط الخراج بهلاك
 الخراج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن فيه من الزراعة وان بقى لا يسقط الخراج
 ويجعل كان الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب ثماره بأفة ان ذهب البعض وبقي البعض
 اذا بقي ما يبلغ عشرين درهما او اكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما
 يجب مقدار نصف ما بقى وكذلك الرطاب السلطان اذا ذهب لرجل خراج ارض ذكره السيد
 انه لا ينبغي له ان يقبل لانه حق الجماعة فان كان مصروفا كان له ان يقبل ومصرف خراج
 الارض والنجزية وما يوخد من نصارى بنى تغلب المقاتلة و زرايرهم وكل ما يعود ^{منفعة}
 الى عامة المسلمين نحو الكراع والسلاح والعدة وعمارة الجسور والقناطر وحفرانها
 العامة وبناء المساجد والتفقة عليها والقضاة والفقهاء رجل غرس في ارض الخراج كرما
 فما لم يثمر الكرم كان عليه خراج ارض الررع وكذا الوغرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج
 الررع الى ان يثمر الاشجار ومن كان له ارض الرعفران فزرع فيها الحبوب كان
 عليه خراج الرعفران وكذا اذا قلع الكرم وزرع فيها الحبوب كان عليه خراج الكرم ^{بلغ} واذا
 الكرم وثمران كان قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهما او اكثر كان عليه عشرة دراهم وان كان
 اقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخراج فان كان نصف الخراج لا يبلغ قفيزا
 ودرهما لا ينقص عن قفيز و درهم لانه كان متمكنا من زراعة الارض فلا ينقص عما كان
 وان كان في ارضه اجمة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وان كان في ارضه قص
 الطرفاء وصنوبر او خلاف او شجر لا يثمر ينظر ان يمكنه ان يقطع ذلك ويجعلها مزرعة
 فلا يفعل كان عليه الخراج وان كان لا يعدر على صلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان
 في ارض الخراج ارض يحرق منها ملح كثير او قليل فكل ذلك وكل ذلك ان قدر ان يجعلها

فزعة ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج او كان
 في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج. وان كان في ارض الخراج قطعة ارض سبخة
 لا تصلح للزراعة او لا يصل اليها الماء ان امكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها
 وان كان لا يمكن فلا خراج عليه. والدين لا يمنع وجوب الخراج لانه حق العباد فلا يمنع
 بالدين. اذا اشترى ارضا ولم يقبضها او قبضها ومنعه انسان عن الزراعة لا يجب عليه
 خراجها لان الخراج لا يجب بدون التمكن. اذا عجز صاحب الارض عن الزراعة ولم يجد
 ما ينفق في عمارتها ليدفعها الامام الى غيره فزراعة بالنصف او الثلث او الربع ويكون الغلة
 لصاحب الارض يؤدي عنها الخراج ويمسك ما بقي. وان لم يجد الامام من ياخذها عزاره
 بواجرها الامام فيكون الاجر لصاحب الارض يؤدي عنه الخراج. وان لم يجد من يستأجرها
 يبيعها فيكون الثمن لصاحب الارض يؤدي عنه الخراج ويمسك الفضل وان لم يجد من
 يشتري يدفع اليه من بيت المال مقدار ما ينفق في عمارة الارض قرضا لان الامام مأمور
 بتثمين مال بيت المال باي وجه يتهبأ. قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد ر. واما على
 قول ابي حنيفة ر. لا يبيع ولا يواجر لان ذلك حرج وعنده المجموع على الحرج العاقل البائع
 باطل وكذلك قرية فيها اراض مات اربابها او غاب عنها وعجز اهل القرية عن خراجها
 فارادوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا. فان اراد السلطان ان
 يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري قوم اشترى راضية فيها
 كروم وارض فاشترى احد هم الكروم والاخر الاراضية فان ارادوا قسمة الخراج قالوا
 ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضية كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء
 وان لم يكن خراج الكروم معلوما كان خراج الضيعة جملة فان علم ان الكروم
 كانت كروما في الاصل لا يعرف الا كروما والارضية كذلك ينظر الى خراج الكروم والارضية

فأدعرف ذلك يقسم جملة خراج الضيعة عليهما على قدر حصصهما قرية خراج
ارضها على التفاوت فطلب من كان خراج ارضه أكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا
ان كان لا يعلم ان الخراج في الابتداء كان على التساوي ام على التفاوت يترك على ما كان
قبل ذلك ومن عليه الخراج او العشر اذ امات يؤخذ ذلك من تركته وعن ابي حنيفة
رج في رواية يسقط ذلك بالموت ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف
البلدان ولا يحل لصاحب الارض ان يأكل الغلة حتى يؤدي الخراج

فصل في العشر

في كل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير والدخن والارز واصناف المحبوب
والبقول والرياحين والاوراد والوطاب وقصب السكر والزير والبطيخ والقتله
والخيار والبادنجان والعصفرا وشبه ذلك لهائنة باقية او غير باقية يجب فيه العشر في
قول ابي حنيفة رج قل اوكثر وقال ابو يوسف ومحمد رج لا يجب العشر فيما لا يبقى من الثمار
وفيما يبقى لا يجب لم يبلغ خمسة اوسق. والوسق ستون صاعا وان كان شيئا لا يوسق
كالقطن والزعفران واشباه ذلك قال محمد رج يعتبر فيه خمسة من اقصر المقادير نحو ^{حال} الا
في القطن كل حمل ثلثمائة من بالعراقة والامناء في السكر والزعفران والافراق في العسل و
قال ابو يوسف رج يعتبر فيه القيمة ان كانت قيمة الخراج مثل قيمة خمسة اوسق من
ادنى الموسقات يجب فيه العشر والا فلا ولا يجب العشر في التين ولا في الحطب والحشيش
والقنب والصنوبر والقصب الفارسي ولا في سعف النخل ولا في الطرفاء ولا في الكراث و
شجر القطن والبادنجان. ويجب في بذر القنب وبذر الصنوبر ولو جعل ارضه مشجرة
او مقصبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيه القث للدواب
ولا يجب العشر فيما كان من الادوية كاللوز والهيلج ولا في الكندر والصم ويجب

العشرة العسل اذا كان في ارض العشر: وكذا المن اذا سقط على الشوك الأخضر في
 ارضه وقيل لا يجب فيه العشر لان الارض لا تعد لذلك. ولهذا لو سقط على ^{شجار} الاشجار
 لا يجب. ويجب العشر في الارض الموقوفة وارض الصبيان والمجانين ان كانت عشيرة
 وان كانت خراجية ففيها الخراج. وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بمملوك
 كاشجار الجبل يجب فيه العشر. وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب
 والفضة والصفر والنحاس والحديد يجب فيه الخمس. وان كان لا ينطبع كالزبرنج
 والكحل والزنج والياقوت والفيروزج والزبرجد لاشيئ فيه ولا شيء فيما يستخرج من
 البحر كالعنبر واللؤلؤ والسمك. رجل في داره شجرة مثمرة لا عشر فيه وان كانت البلدة
 عشرية بخلاف ما اذا كانت في الارض. ويصرف العشر الى من يصرف اليه الزكاة المسلم
 اذا وجد في داره معدن ذهب او فضة لاشيئ فيه في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه
 فيه الخمس وان وجد في داره ركازا فهو لصاحب الخطة في قول ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو
 رح هو لمن وجد. وان وجد في ارضه معدن ذهب او فضة كان فيه الخمس في قول ^{حنيفة} ابي
 رح وذكر في الاصل انه لاشيئ فيه. المسلم اذا عار ارضه العشرية في ظاهر الرواية عن ^{حنيفة} ابي
 رح العشر على المستعير ان كان للمستعير مسلما. وان كان كافرا فعلى رب الارض. وان دفع
 ارضه العشرية مزارعة ان كان البذر من قبل العامل فعلى قياس قول ابي حنيفة رح
 يكون العشر على صاحب الارض كما في الاجارة وعندهما يكون على الزارع كما في الاجارة. وان
 كان البذر من قبل صاحب الارض كان العشر على صاحب الارض في قولهم. وان غصب ^{شجرة} ارضا
 ورعاها ان نقصتها الزراعة كان العشر على صاحب الارض في قول ابي حنيفة رح وان
 لم تنقصها الزراعة فعلى الغاصب في زرعه

الجزية تؤخذ من الفقير المعقل في كل سنة اثني عشر درهما. ومن وسط الحال ضعف ذلك أربعة وعشرون. ومن الفائق في الغني ثمانية واربعون. وتكلموا في الفقير ووسط الحال والفائق قال بعضهم من لا يملك مائتي درهم فهو فقير. ومن يملك مائتي درهم إلى عشرة آلاف فهو وسط الحال ومن يملك أكثر من عشرة آلاف للعلماء لا يتناهى فهو فائق في الغناء والمعتل هو الذي يقدر على العمل وإن كان لا يحسن الحرفة ومن لا يقدر على العمل ولا يملك ما لا فهو من أهل المواساة لا يؤخذ منه شيء. وتجب الجزية على مولى القرشي عندنا. الذي إذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا إن كان غنيا في أكثر السنة يؤخذ منه جزية إلا غنياً وإن كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء. ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال. ولو امتنع أهل الذمة عن أداء الجزية قاتلهم الإمام. الذي إذا عمل الجزية لسنتين ثم أسلم يرد عليه جزية سنة واحدة. وإن أدى الجزية في أول السنة ثم أسلم في السنة لا يرد عليه شيء هذا على قول من يقول بوجوب الجزية في أول السنة وهو الصحيح

فصل في أحياء الموات

ذكر في شرب الأصل أرض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح وعن أبي يوسف في شرب الموات أن يفتح الإمام بلدة عنوة ولم يقسم الأراضية بين الغائبين وتركها مهملات أو قسم البعض ولم يقسم البعض فما ترك ولم يقسم يكون مواتا. وعنه في رواية أخرى يقوم الرجل في آخر العمران ويصيح صيحة وسطا فالإنسان يبلغ صوته يكون من العمران وما وراء ذلك يكون مواتا إذا لم يكن مقبرة ولا غناء لأهل القرية. وعن محمد بن يعقوب يعتبر الصوت من دور القرية لأهل الأرض المعامرة. وقال أبو عبد الله الجرجاني

رح يعتبر الصوت على قدر اذان الناس في العادة من غير ان يحرك نفسه هذا
 اذ لم يعرف انها كانت ملكا لاحد. فان عرف انها كانت مملوكة لكن لا يعرف
 المالك في الحال ذكر القاض الام ابو علي السعدي عن استاذه الحاكم الامام رح
 انه يجوز للامام ان يدفعها الى رجل ويأذن له بالاحياء قصير من احيائها.
 وفي نوادر هشام عن محمد رح الاراضى اذا كان لها آثار عمارة من مسناة ونحوها
 ولها ارباب لكن لا يعرفون انه لا يسع لاحد ان يحييها ويملكها او يأخذ منها
 ترابا وفي رسالة ابي يوسف الطبري رح هي من احيائها وليس للامام ان
 يخرجها من يده وعليه فيها خراجها. وروى هشام عن محمد رح في القصور الخربة
 والنواويس الخربة اذا رفع الرجل منها التراب والقاها في ارضه قال ما كانت قصور
 او نواويس خربت قبل الاسلام فهي بمنزلة الموات لا بأس بذلك وان كانت خربت
 بعد الاسلام وكان لها ارباب لكن لا يعرفون لا يسع لاحد ان يأخذ منها شيئا لانها
 بمنزلة دورهم وتفسر الاحياء عن محمد رح احياء الارض لا يكون بالسقي والكراب وانما
 يكون بالقاء البذر والزراعة وفي ظاهر الرواية اذا حفر نهرها وكرها وسقاها يكون احياء
 وان كرها ولم يسق او سقى ولم يكرب لا يكون احياء. وان حوطها وسنمها بحيث يحصم
 الماء يكون احياء. فاما التججير لا يكون احياء وصورة التججير ان يجرى الرجل الى ارض
 موات فيحفر عليها حظير ولا يحييها فان فعل بها ذلك فهو احق بها الى ثلاث سنين
 فان لم يحييها بعد ثلاث سنين فهو والناس فيه سواء لا يكون له حق بعد ثلاث سنين
 ويحرم التعرض لغيره قبل ثلاث سنين. وروى ابن شجاع عن ابي يوسف عن ابى حنيفة
 رح اذا حفر للموات بئرا وساق اليها الماء او جرى اليها عينان فقد احيى. وفي القنار
 انما يملك الموات بالاحيل باحد الاشياء الثلاثة لما ان يبني او يكرب او يجرى اليها

الماء ومن احيى ارضا فيسته بغير اذن الامام لا يملكها في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحباه
يملكها وذكر الناطق في ر. القاض في ولايته بمنزلة الامام في ذلك. اذا احيى رجل مواتا
ليس لها شرب وحفر لها من نهر العامة حافتها غير مملوكة وساق اليها ما يكفيها من الماء
ينظر ان كان ذلك لا يضر العامة كان له ذلك. وان كان يضر العامة ليس له
ذلك. ولا للامام ان ياذن له بذلك. وكذلك ليس للامام ان يري في النهر العظيم كوة
او كوتين ان كان يضر العامة وفي النهر الخاص المملوك ليس له ان يفعل ذلك اضرما
النهر ولم يضر لان حافة النهر ملكه فلا يملك حفرها وشقها. وفي نوادر ابن رستم للواله ان
يعطي من الطريق الجادة احد النبي عليه ان كان لا يضر المسلمين وان كان يضر فليس له
ذلك. وليس هذا الا لل خليفة. قالوا للسلطان ان يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة
ولو بني فارض الموات بناء في بعضها او زرع فيها زرع قليل لا كان ذلك احياء ^{البيض} لذلك
دون غيره الا ان يكون ماء اكثر من النصف فيكون احياء الكل في قول ابي يوسف ر.
وقال محمد ر. اذا كان الموات في وسط ما احيى يكون احياء الكل وان كان الموات في ناحية
لا يكون احياء لما بقي. شجرة في ملك رجل لا يعرف غارسها ليس لاحد ان يحتطبها بغير
اذنه. وكذا اكل ماله ساق كالخشيش والشوك الاحمر ونحو ذلك. وان كان ذلك كلاً
بان لم يكن له ساق فلكل احد ان يأخذها وان لم يكن موضع الشجرة ملكا لاحد لكنه
ينسب الى قرية او الى اهلها بان كان فناء لهم فلا بأس بان يحتطب ما لم يعلم انه ملك
وكذا الزينج والكبريت والثمار في المروج والودية ولو كان في ارض رجل مملوكة فاخذ انسان
من ذلك الماء لاضمان عليه كما لو اخذ من ماء حوض انسان. ولو صار الماء ملحاً فلا ^{يسبل}
لاحد عليه ومن اخذ كان ضامناً لانه لم يبق ماء بل صار من اجزاء الارض. وكذا النهر اذا
انشق فجري الماء بطين واجتمع في ارض انسان قدر ذراع او اكثر لم يكن لاحد ان يأخذها

من ذلك الطين وان اخذ كان ضامنا لان الطين بعد ما اجتمع في ملكه صار من اجزاء ملكه. وفصيد الاصل اذا جاء السيل بالتراب الكثير واجتمع في ارض انسان يكون لصا الارض وكذا النخل اذا غسلت في ارض رجل كان لصاحب الارض بخلاف الصيد اذا باضت او افترخت في ارض انسان او شجرة فان ذلك لا يكون لصاحب الارض والشجر وكذا الصيد اذا تكسرت في ارض انسان وصار بحيث لا يستطيع البراح لا يصير ملكا لصاحب الارض. وانما يكون ملكا لمن اخذه. وكذا الصيد اذا رمى ووقع في ارض انسان ولا يدري من رماه فانه لا يكون لصاحب الارض وانما يكون لمن اخذه. وكذا الصيد اذا ضرب صيد الخراف في دار انسان. وكذا لو نصب قسطا طاف تحلق بهما صيد لا يكون لصاحب القسطا. وانما يكون لمن اخذه. والسماك اذا اجتمع في حوض انسان او اجتمعت في غير احتياله لا يصير ملكا له وكذلك ماء انهر او المطر او الثلج اذا اجتمع في ملك انسان لا يصير ملكا له الا بالاحراز. والرجل اذا كان له ارض ويجب ارضه لرجل شجرة فنبتت من عروق تلك الشجرة تالة في ارضه كانت التالة لصاحب الشجرة ويؤمر بقطعها لانها من اجزاء ملكه. ولو ان رجلا احبب ارضا كانت مقصبة فزرعها ثم جاء رجل وادعى انه ملكه ردت عليه لان الارض بالخراب لا يزول عن ملك المالك فيرد على المالك ويكون الزرع للزارع الا ان مقدار البذر واجر الاجراء واشبه ذلك يطيب له ويصدق بالزيادة في قول ابي حنيفة ومحمد ر. كما لو غصب ارضا فزرعها ولو احبب ارضامينة باذن الامام وزرعها بماء العشر ثرباعها مع الزرع ان كان الزرع قد ادرك فالعشر على البائع وان كان الزرع بقلنا فالعشر على المشتري

كما الحج مرة واحدة فريضة عند استجماع الشرائط وشرائطها نوعان بشرائط الاداء وهي الزمان

والبلوغ فلا يجب على الصبي ولو حج الصبي كان عليه حجة الاسلام اذا بلغ. ولو
 خرج الصبي الى الحج فبلغ في الطريق قبل الاحرام ثم احرم وحج جازع عن حجة الاسلام. وكذا لو
 جاوز الميقات بغير احرام ثم احتلم بمكة واحرم من مكة اجزاء عن حجة الاسلام
 ولم يكن عليه بمجاوزه الميقات بغير احرام شيء لانه لم يكن من اهل الحج ولا من اهل
 الاحرام عند المجاوزة. ولو احرم قبل ان يحتمل ثم احتلم قبل الوقوف بعرفة وحج
 لا يجزيه عن حجة الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى الميقات قبل ان يحرم فاحرم بحجة
 الاسلام وحج يجزيه عن حجة الاسلام. وكذا لو لم يرجع الميقات بعد الاحتلام
 وجدد الاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة وحج يجزيه عن حجة الاسلام. ولأنه
 لم يجدد الاحرام بعد البلوغ ومضى في حجه لم يكن ذلك عن حجة الاسلام. ولو بلغ
 الصبي فحضر الوفاة واوصى بان يحج عنه حجة الاسلام جازت وصيته عندنا و
 يحج عنه. وكذا النصري اذا أسلم قبل وقت الحج واوصى بان يحج عنه ومن شرائط
 الوجوب المحرية فلا يجب على العبد. ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجوز عن
 حجة الاسلام اذا عتق. ولو اعتق في الطريق قبل الاحرام فاحرم وحج اجزاء عن حجة
 الاسلام. ولو احرم قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق وحج لا يجوز ذلك عن
 حجة الاسلام. بخلاف الصبي لان احرام الصبي لم يكن لازما فيجعل كان لم يكن
 ولا كذلك احرام العبد لانه من اهل الاسلام فلا يعتبر مجديدا. والفقيه اذا حج
 ماشيا ثم اسير لا حج عليه. ومن الشرائط سلامة البدن عن الاعراض والعلل
 في قول ابى حنيفة رجع فلا يجب على المقعد والمعلوج والومض والاعمى وان ملك المراد
 والواحدة. وقال صاحب رجع سلامة البدن ليس بشرط فمنداها يجب الاحتياج
 على هؤلاء وان عجزوا بانفسهم وعذرهم لا يجب الاحتياج والاعمى اذا ملك

الزاد والراحلة وان لم يجد قائد الا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاحجاج
 بالمال عند ائحيفة رح لا يجب وعندهما يجب. وان وجد قائد عند ائحيفة
 لا يجب الحج بنفسه كما لا يلزمه الجمعة وعن صلبيه رح فيه روايتان. هما فرقا
 على احدي الروايتين بين الحج والجمعة فقالا وجود القائد الى الجمعة ليس بنادر بل هو
 غالب فيلزمه الجمعة ولا كذلك القائد الى الحج والمقعد والمريض الذي عجز عن الحج
 اذا امر بجلا ان يحج هو عنه ان مات قبل ان يبرأ جاز ذلك في قولهم. وان برأ كان عليه
 اعادة الحج عندنا. وقال الشافعي رح لا يجب ومن الشرائط الاستطاعة وهي ان يملك
 ما لا فاضلا عن مسكنه وفرشه وثياب مدنه وفروسه وسلاحه ونفقة عياله واولاده
 الصغار مدة ذهابه وايابيه وان يكفي ذلك الفاضل للزاد والراحلة محملا وزاملا
 او شق محمل كان عليه الحج. ولا يثبت الاستطاعة بعقبة الاخر وهو ان يكتري
 رجلا ن بعيرا واحدا يتعاقبان في الركوب يركب احدهما مرحلة او فرسخا
 ثم يركبه الاخر وكذا لو وجد ما يكتري مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن موسرا
 وقال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا يعيش بالتجارة فملك ما لا مقدار ما لو دفع
 منه الزاد والراحلة لذهابه وايابيه ونفقة عياله واولاده من وقت خروجه الى وقت
 رجوعه يبقى له بعد رجوعه راس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والا فلا
 وان كان محترفا يشترط لوجوب الحج ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وايابا
 ونفقة اولاده وعياله من وقت خروجه الى رجوعه ويبقى له آلات حرفته
 كان عليه الحج والا فلا وان كان صاحب ضيعة ان كان له من الضياع ما لو باع مقدار ما يكفي
 لزاده وراحلته داهيا وحائيا ونفقة عياله واولاده يبقى له من الصعة قدر ما يعيش بعله
 الماد معروض عليه الحج والا فلا وان كان حراثا كانا فملك ما لا يكفي للزاد والراحلة

ذاهبا وجائبا ونفقة عياله واولاده من خروجه الى جوعه ويبقى له آلات الحراطين
 من البقر ويحوز ذلك كان عليه الحج والاقلا هذا اذا كان افاقيا فان كان مكيًا او كان
 ساكنًا بقرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيرًا لا يملك الزاد والراحلة وان كان افاقيًا
 فقيرًا وتبرع ولدًا بالزاد والراحلة لا يثبت به الاستطاعة عندنا خلافا للشافعي
 رح. وان كان المتبرع اجنبيًا له فيه قولان وقيل في الاجنبي عندنا لا يثبت الاستطاعة
 قولًا واحدًا. وله في الولد قولان. ومن الشرط من الطريق حيز قال ابو القاسم الصفار رح
 لا ارى الحج فرضًا من عشرين سنة حين خرجت القرامطة وهكذا قال ابو بكر ^{سكاف}
 رح في سنة ست وعشرين وثلاثمائة قيل انما كان ذلك لان الحاج لا يتوصل الى الحج
 بالرشوة للمقارمطة وغيرهم فيكون الطاعة سببًا للمعصية والطاعة اذا صارت سببًا
 للمعصية ترتفع الطاعة. وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان الغالب في الطريق السلا^{مة}
 يفترض الحج وان كان الغالب هو الخوف والقطع لا يفترض. ولو كان بينهما وبين مكة
 بحر فهو كخوف الطريق والسيحون والجيحون والدجلة والفرات انهار وليست بحكاً
 ولا يثبت الاستطاعة للمرأة اذا كان بينها وبين مكة مسيرة سفر شابة كانت او عجوزة
 الا بمحرم وهو الزوج او من لا يجوز نكاحها له على التايد لرحم او رضاع او صهرية ويكون
 ما مونا عاقلًا بالغًا حراً كان او عبداً كافراً كان او مسلماً. وعندنا الشافعي رح يجوز لها
 المسافرة بغير محرم في روعة لها فيها نساء ثقات ويجب عليها النفقة والراحلة ^{لها} اذا
 للمحرم الحج بها. وعندنا وجود المحرم كان عليها ان تخرج لحجة الاسلام وان لم يأذن زوجها
 وفي النافلة لا تخرج بغير اذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب عليها ان تنزوج للمحرم كما
 لا يجب على الفقير اكتساب المال لاجل الحج ولا تخرج المرأة الى الحج في عدة الطلاق
 او الموت وكذا لو وجب العدة في الطريق في مصر مصر الامصار بينهما وبين مكة مسيرة

سفر لا يخرج من ذلك المصير ما تنقض عدتها، ومن له دار لا يسكنها أو ثياب
لا يلبسها كان عليه أن يبيع، ويجزئها إن كان بثمنها وفاء بالبيع لأنه فاضل عن
حاجته ولو كان له منزلا يكفي بعضه لا يلزمه بيع الفاضل لأجل الحج. وتكلموا في أن
سلامة البدن في قول أبي حنيفة ربح وامن الطريق وجود المحرم للمرأة من شرائط
الوجوب أو من شرائط الأداء فعلى قول من يجعلها من شرائط الوجوب إذا مات
قبل الحج لا يلزمه الإحجاج بالمال وعلى قول من يجعلها من شرائط الأداء يلزمه
الإحجاج بالمال إذا مات قبل الحج. وإذا استجمعت الشرائط يجب الحج واختلفوا
أنه يجب مضيقا وموسعا في قول أبي يوسف ربح وأصح الرواية ^{بضعفة} بضعفة ^{عشرة}
ربح يجب على الفور حتى لا يباح له التأخير بعد الإمكان إلى العام الثاني وأن آخر كان
أثما وعلى قول محمد ربح يجب موسعا. وقد ذكرنا هذا الخلاف في الزكاة والنذور
ال مطلقة. وعن محمد ربح من عليه الحج إذا فرط ولم يحج حتى أتلف ماله وسعه أن
يستفرض الساعة فيحج وإن كان لا يقدر على قضاء الدين. وأن مات قبل أن
يقضى دينه قال أرجوان لا يؤخذ بذلك ولا يكون أثما إذا كان من نيته قضاء
الدين إذا قدر الأفاقي ومن كان خارج الميقات إذا قصد مكة للحج أو عمرة أو
حاجة أخرى لا يجاوز الميقات المحرمات والمواقيت خمسة: أهل المدينة ذوالحليفة
وأهل الشام جحفة. وأهل النجد قون. وأهل اليمن يلملم. وأهل العراق فائ
عرش وميقات المبر من كان دخل الميقات للحج المحرم والعمرة المحل يخرج إلى المحل فيحرم العمرة
على التنعيم بفرب مسجد عائشة رضي. والأفضل للأفاقي أن يحرم من ديرة أهله
وبنيان يحرم بالحج قبل أشهر الحج وأشهر الحج شوال وذوالقعدة وعشر من ذي
الحجة. ^{الحجة} يطول فرما يقع في المحرم ولهذا قالوا يكره أن يحرم من ديرة أهله إذا كان

بين منزله وبين مكة مسافة بعيدة. وأن أحرم قبل أشهر الحج صحح أحرامه عند تأخرا
 للشاقع ربح. وإذا أراد أن يحرم يتوضأ أو يغتسل والغسل أفضل ويتنوع الخيط
 والخف ويلبس ثوبين إذا راء جليدين أو غسيلين والجديد أفضل ^{شاربة} ^{تفحص}
 ويقلم أظفاره ويدهن بأى دهن شاء مطيبا كان أو غير مطيب. وأجمعوا على أنه يجوز
 التطيب قبل الأحرام بما لا يبقى عينه بعد الأحرام وإن بقيت رائحته وكذا التطيب
 بما يبقى عينه بعد الأحرام كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة ثم
 يصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم انى أريد الحج فيسره لى وتقبله عنى ثم يلجئ في
 دبر الصلوة أو بعد ما استوت راحته والتلبية في دبر الصلوة عندنا أفضل وصورة
 التلبية أن يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك أن الحمد والنعمة لك والملك
 لك لا شريك لك. وأن شاء قال أن الحمد لك بالنصب وإن شاء بالكسر وعند محمد ربح
 الكسر أفضل وهو اختيار الكسائي ربح لأن فيه تكثير الشاء وكما يجوز التلبية بالعربية
 يجوز بالفارسية والعربية أفضل. ولو قال اللهم ولم يزد عليه قال الشيخ الإمام أبو بكر
 محمد بن الفضل ربح هو على الاختلاف الذى ذكرنا في الشروع في الصلوة من قال يصير
 شاعرا في الصلوة يقول يصير محرما. وعلى قول من قال لا يصير به شاعرا في الصلوة لا
 محرما ولا يصير محرما عندنا بوجود النية ما لم يضم إليها التلبية أو يسوق الهدى. ولو
 لى ولم ينو لا يصير محرما في الروايات الظاهرة. ويكثر المحرم التلبية في أذبار الصلوات
 والأسماء وكلما التقى ركبا أو علا شرفا أو هبط واهى يرفع صوته بالتلبية. وينفى ^{مختلوتا}
 أحرامه وهي الرفث والفسوق والجذال والجماع وتعرض الصيد بأحد أو إشارة أو دالة
 أو أعانة. ولا يلبس مخيطا قباء أو قميصا أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة. وهذا إلا أن
 يقطع الخف أسفل من الكعيبين. ولا يلبس مصبوغا بعصفر أو زعفران إلا أن يكون ^{شبيلا}

لا ينفذ أي لا يجرد منها راحة العصفرة والعففران ولا يغطي وجهه ولا رأسه عندنا
 ولا يأخذ شعرا ولا ظفرا والحرام من لبس الخيط وهو اللبس المعتاد حتى لو أتزربا ^{لقبص}
 أو بالسراويل أو وضع القباء على كتفيه وأدخل منكبيه ولا يدخل يديه لا بأس به
 ولا يشد طيلسانه بالزراو بالخلال لأنه يشبه الخيط ولا بأس بأن يستظل بالفسطاط ولا يحك رأسه
 ولا يزيل التفت عن نفسه ولا يقتل القمل وأذا لمك رأسه يحكه برفق روى الحسن عن أبي حنيفة ربح
 أنه يحكه ببطون الأصابع كيلا يؤذي شيئا من هوام رأسه ولا يتناثر شعره. وإن سقط
 في الوضوء ثلث شعرات من تحيته يلزمه الصدقة بكف من طعام ولا يغسل رأسه
 وتحيته بالخطمي لأنه يقتل الهوام ويزيل التفت. فإذا فعل فعليه دم في قول أبي حنيفة
 وعن أبي يوسف الحناطيب. وكذا القسط ولا يقبل المحرم امرأته ولا يمسها بشهوة فإن
 نعل كان عليها الدم. وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح أنما يجب الدم على المرأة
 بتقبيل الزوج إذا وجدت ما تنجد عند وطئ الزوج من اللذة وقضاء الشهوة. ولا بأس
 للمرأة المحرمة أن تلبس الخيط من حرير كان أو من غيره. وتلبس الحلي والخف وتكشف
 وجهها. ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل وإن أرخت شبا على وجهها تجاف وجهها
 لا بأس به ودلت المسئلة على أنها لا تكشف وجهها على الأجانب من غير ضرورة. ولو
 حمل المحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون لا بأسا. وإن كان لا يلبسه الناس كالأحذية
 ونحوها لا يكون لا بأسا. ولا يمس طيبا بيده وإن كان لا يقصد به التطيب. ويكره للمحرم شتم
 لوعمران والثمار الطيبة. ولا شيء عليه في ذلك. ولا بأس بأن يكتحل بكل ليس فيه
 طيب وإن اكتحل بكل فيه طيب مرة أو مرتين عليه الدم في قول أبي حنيفة ربح ولا بأس
 بأن يشد الهميان والمنطقة على نفسه ولا يلبس الجوربين ولا يكره لبس الخرو ^{القصب}
 إذا لم يكن مخيطا. وعن أبي يوسف ربح لا ينفذ للمحرم أن يتوسل ثوبا مصبوغا بالزعفران

ولا ينام عليه. ولو أدهن بسمن أو شحم لأشئ عليه. ولو تطيب بزيت غير مطبوخ واستكثر كان عليه دم في قول أبي حنيفة ربح وقال صاحباه ربح صدقة ولو دأوى بالزيت شقوق رجله أو جرحه لأشئ عليه ولو جعل الملح الذي فيه طيب في طعام قد طبخ وتغير واكله لأشئ عليه إن لم يطبخ وريحه توجد منه يكره ذلك ولا شئ فيه. ولو جعل الزعفران في الملح فإن كان الزعفران غالباً فعليه الكفارة ^{الكفارة} وإن كان الملح غالباً لأكفارة عليه. ولو دخل بيتاً قد انخر فيه واتصل بشئ به شئ من ذلك لأشئ عليه. ولو شتم ريحاً تطيب به قبل الأحرام لأبأس به ولو تطيب المريض المتداوى فعليه أي الكفارات سواء ولا أبأس للمحرمان بمحجم أو يقتصد أو يحجر الكسراً ويختن لأن ذلك ليس من محظورات الأحرام. وكذا الواعقل أو دخل الحمام وإن خضب رأسه بالوسمة عن أبي حنيفة ربح إن غلبه الدم ولو ^{سهم} ليس بطيب.

فصل فيما يوجب الكفارة والصدقة على الحاج

منها مجاوزة الميقات بغير إحرام الأفاقي إذا جاوز الميقات بغير إحرام حتى رجع إلى الميقات ولبي جازحه ويسقط عنه الدم الذي كان واجباً عليه بمجاوزة الميقات بغير إحرام عندنا وإن لم يرجع إلى الميقات حتى أحرم بحجة أو عمرة ثم رجع إلى الميقات ولبي إن كان ذلك قبل أن يطوف بالبيت جازحه ويسقط عنه دم المجاوزة. وإن رجع إلى الميقات ولم يلب عند الميقات وحج بذلك الأحرام جازحه ولا يسقط عنه دم المجاوزة في قول أبي حنيفة ربح وقال صاحباه ربح جازحه ولا يسقط عنه دم المجاوزة إذا رجع إلى الميقات محرماً إلى عند الميقات أو لم يلب. ولو جاوز الأفاقي الميقات بغير إحرام ثم أحرم وطاف بالبيت شوطاً أو شوطين لا يسقط عنه الدم الذي كان

واجبا بالمجاوزه رجوع الى الميقات ولم يرجع ولو جاوز الأفاق في الميقات بغير احرام و
 يقصد حجة أو عمرة ودخل مكة بغير احرام كان عليه حجة أو عمرة والمكي ومن كان
 منزله داخل الميقات لا يلزمه بدخول مكة بغير احرام شيئا ولو دخل الأفاق في مكة بغير
 احرام ثم رجع الى الميقات في ذلك السنة واحرم بحجة الاسلام سقط عنه دم ما كان ^{جاء}
 بالمجاوزه ودخول مكة بغير احرام عندنا. وان لم يخرج من مكة حتى مضت السنة ثم خرج
 الى الميقات في السنة الثانية واحرم بحجة الاسلام وحج يجزيه حجة الاسلام ولا يسقط
 عنه الدم الذي كان واجبا عليه في العام الاول

فضل بما يجب على المحرم بارتكاب المحظور

وذلك انواع منها ما يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما لا يفسد ويوجب الدم
 ومنها ما يوجب الصدقة ومنها ما يكره ولا يوجب شيئا اما الاول اذا جامع المحرم
 قبل الوقوف بعرفة فسد حجه ويلزمه الدم يجوز فيها التثاءة جامعها ناسيا او عا^{دا}
 عندنا وقال الشافعي رجع ان جامعها ناسيا لا يفسد وكذا المعتزلة اذ اياهما مع قبل
 انطواف فسد احرامه. واذا فسد حجه بالجماع يمضي في الحجة الفاسدة ويفض
 فيها ما يفعل في الجائزة ويحتنب عما يحتنب في الجائزة فان جامعها مرة اخرى في
 غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رفض الحجة الفاسدة يلزمه
 دم آخر بالجماع الثاني في قول ابى حنيفة وابى يوسف رجع ولو نوى بالجماع الثاني رفض
 الحجة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيئا. ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة
 لا يفسد حجه وعليه جزو رجامع ناسيا او عامدا والوطي في الدبر بمنزلة الوطي في
^{الشرع} في قول ابى يوسف ومحمد واحدى الروايتين عن ابى حنيفة رجع وفي رواية عنه الوطي
 في الدبر لا يفسد الحج. واذا وطئ البهيمة وانزل كان عليه الدم ولا يفسد حجه وان

ليُنزلَ لاشئ عليه وإن جامع الحاج أو المعتمر فيمادون الفرج وانزل أو لم ينزل
لا يفسد أحرامه ولا حجه وعليه شاة والمرأة في الجماع بمنزلة الرجل. وكذا إذا جومت
نائمة أو مكرهة أو جامعها صبي أو مجنون

فصل فيما يجب بلبس المخيط وإزالة النتف

إذا لبس المحرم ثوبا مخيطا يوما كان عليه الدم وإن كان أقل من يوم كان عليه الصدقة
نصف صاع من برود عن أبي يوسف رج أنه إذا لبس لأكثر من يوم كان عليه دم وعن
محمد رج إذا لبس يوما الساعة كان عليه من الدم بمقدار ما لبس. وإن باشر ما فيه
الدم بعد ربان اضطر إلى تغطية الرأس مخوف الهلاك من البرد أو المرض أو لـ
السلاح لأجل المقاومة كان عليه ما نص الله تعالى عليه في كتابه ففدية من صيام
أو صدقة أو نسك أراد بالنسك المشاة وبالصيام صيام ثلاثة أيام وبالأطعام
أطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع. ولو طيب المحرم بعض الشارب
أو بعض اليكأب عليه صدقة ولو طيب عضو كاملا كالرأس والساق والفخذ عليه
دم. وفي النواذر إذا تطيب مقدار ربع الرأس كان عليه الدم وفي أقل من ذلك عليه
الصدقة. ولو قص كل الظفير أو الظفيرين واحدة أو رجل واحدة عليه الدم
ولو قص أقل من يد فعليه الصدقة عندنا لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة
الأخر وهو قول صاحبيه رج. ولو قص خمسة أظافر من يدين أو رجلين عليه
الصدقة. وقال محمد رج عليه الدم ولو أنكس ظفر المحرم وصار بحال لا ينبت فاحذ
لا شئ عليه ولو قلم أظافر يد واحدة في مجلس واحد وأظافر من يد أخرى في مجلس
آخر كان عليه كفارتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رج. وقال محمد رج عليه كفارة
واحدة ما لم يكفر الأول. وكذا إذا جامعها في مجلسين. ولو قلم أظافر اليدين ولو

في مجلس واحد كان عليه كفارة واحدة. ولا يحلق المحرم رأسه فان حلق كان عليه الدم
 حلق في المحرم او في غيره في قول ابي حنيفة ومحمد رجع وقال ابو يوسف رجع في غير المحرم لاشيئ
 عليه. ولو حلق موضع الحجامة كان عليه الدم في قول ابي حنيفة رجع كما في حلق الرقبة وقال
 في حلق موضع الحجامة عليه الصدقة. ولو اخذ المحرم شعر محرم آخر كان عليه الصدقة
 ولو حلق الحلال رأس محرم بامر او بغير امر كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك
 على الحالق واذا لبس المخيط قبل الاحرام ثم احرم ولم يرتزع فهو بمنزلة ما لو لبس بعد الاحرام
 ويكره للمحرم ان يدخل تحت ستر الكعبة. ولو غطى المحرم رأسه كان عليه الصدقة.
 ولا بأس للمحرم ان يغطي اذنيه او من تحته ما دون الذقن ولا يمسك على انفه بشئ
 ولا بأس بان يضع يده على انفه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضيه وحلق المحبة ينتفها
 دم حلقها هو او غيره كما في حلق الرأس وفي حلق العانة دم ان كان الشعر كثير ارض الا بطن
 كان كثير الشعر يعتبر به الربع لوجوب الدم والا فاكثروا ان تنف من رأسه او من انفه
 او تحته شعرات فبكل سرعة كف من طعام. ولو غطى رجل وجه المحرم وهو نائم كان عليه
 الدم وان اخذ المحرم من ساربه يطعم مسكينا. ولو غسل المحرم باشنان فيه طيب
 فان كان من رأسه اشنانا كان عليه الصدقة وان كان سماء طيبا كان عليه الدم
 والصدقة في كل موضع نصف صاع الا في الجراد والقمل على ما يذكر. والمحرم اذا قلم اظافير
 غيره يضمن كما لو حلق رأسه وعن محمد رجع انه لا يضمن في قلم الاظافير

فصل فيما يجب بقتل الصيد والبهائم

محرم على المحرم صيد البر وهو الممنوع الوحش باصل الخلقة اما الابل والبقر اذا ائد
 وتوحش فليس بصيد. وصيد البر ما كان مشوا وتوالده في البحر. وصيد البحر ما
 كان على العكس والضفدع ليس من حيوان البر ولا شئ في قتل الكلب العقور والذئب

والعقرب والحداة ولغراب قالوا المستثنى هو الغراب الأبقع وما يأكل الحفيف. وأما ما يأكل
الزئبق فهو صيد ولا شئ في الحية والفأرة والزنبور والنمل والسطان والذباب والبق^{البعوض}
والبرغوث والقراد وعن أبي يوسف رح الأسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهر
الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب ولا فرق في الكلب بين العقور وغيره وفي
العقور روايتان والظاهر أنه من الصيد ولا من الفواسق. وفي السنور الوحشي عن أبي حنيفة
يح روايتان ولا شئ في الدجاج والبط الذي يكون في المنازل. وما يطير في الهواء صيد
الحمام المسرول صيد. وفي المصونة روايتان. والباشق والصقر والبازي صيد معلما
كان أو لم يكن وفي قتل الصيد لا فرق في وجوب الجزاء بين المباح والمملوك ولا شئ في الهوان
لأرض كالقنفذ والتخنفساء ويجب الجزاء في الضب واليربوع وابن عرس وكذا غ
الفيل والقرود والتخزيرو قال زفرج في القرد والتخزيرو لا يجب الجزاء وفي الجراد تمرقة. وفي
لقطة الواحدة صدقة يطعم ماشاء وفي القملتين أو ثلث كف من الخنطة. وفي العشر نصف
صاع. وكما لا يقتل القمل لا يلدفعها إليه ليقول فإن فعل ذلك ضمن وكذا لو أشار إلى
القمل أو القمل توبه في الشمس ليهلك أو غسل توبه ليهلك. ولو ألقى توبه في الشمس ليهلك
القمل وهلك القمل لا شئ عليه وإن ابتداء السبع فقتله الحريم لا شئ عليه. إذا كسر المحرم
بيض صيد أو شوى كان عليه قيمته إن لم يكن البيض مذرة وإن خرج منها فرخ مينة كان
عليه قيمته حيا وكنز الوكان ضرب بطن ظبي فطرح جبينامية ومات الظبي كان عليه
ضمانها. ولو قتل ظبيا حاملا يضمن قيمته حاملا. ولو عطب الظبي بفسطاط محرم^{جفر}
المحرم حفيرة الماء فوقع فيها صيد أو فرغ الصيد من المحرم وانتند فهلك لا شئ على المحرم
ولو قتل المحرم صيد كان عليه كل واحد منهما جزاء كامل ويجل المحرم كل لحم صيد
قتله حلال وإن كان فيها صنع المحرم لا يجل. ولو اشتري المحرم من محرم صيد فملك

عند الثاني يضمن البائع والمشتري كل واحد منهما قيمته ولو أحرِمَ وفي قفصة صيد لا يجب عليه ارساله ولو قلع الحرم سنّ صيد أو تنفّ ريشه فعدّ لا شيء عليه في قول أبي حنيفة ربح الحرم إذا ذبح صيداً لا يؤكل ولو اضطرّ انسان في أكل ميتة وصيد ذبحه محرّم يتناول أيهما شاء وما يضمن المحرم بحجة أو ثمة بارتكاب محظور كان على القارن ضعفه لأنه جنى على أحرّامين وجزاء الصيد عند أبي حنيفة ^{سقف} وإليه رجح قيمة الصيد يقومه الحكماء في الموضع الذي قتل إن كان يباع في ذلك المكان وإن كان لا يباع في ذلك المكان يعتبر قيمته في أقرب المواضع الذي يباع فيه في الموضع الذي قتل ثم القاتل في تلك القيمة بالخيار إن شاء اشترى بها هدياً ويذبح بمكة وإن شاء اشترى بتلك القيمة طعاماً يتصدق به على المساكين على كل مسكين نصف صاع من ذلك الطعام وإن شاء نظر إلى قيمة الصيد أنه كم يوجد بها من الطعام ثم يصوم لكل نصف صاع من بر يوماً وقال محمد والشافعية رجح أن كان الصيد مما لا مثل له من النعم الخيار فيه إلى الحكمين إذا حكموا على القاتل بشيء من هذه الأشياء يتعين عليه ذلك وفيما لا مثل من النعم لا خيار فيه للحكمين ويجب على القاتل مثل المقتول في النعامة بدنة في حمار الوحش بقرة وفي الضبع والطير شاة وفي الأرنب عناق وفي البربوع جفرة ولا يجوز في جزاء الصيد صغار النعم إلا على وجه الطعام فإن بلغت قيمة المقتول جملاً أو عناقاً لا يجوز الجمل والعناق في الهدى وإنما يجوز إذا بلغت قيمة المقتول قيمة الجذع العظيم من الضأن أو الغنم من غيره وإذا قتل الحرم سبعاً من سباع الوحش والطير كان عليه قيمته لا يجاوز به دماً وقال زفر رحمه الله يجب عليه قيمته بالخمسة ما بلغت كما لو كان المقتول ثماراً كالحجّة وأنا نقول إن الضمان إنما وجب بسبب المراقبة

لأن سبب افساد اللحم فلا يلزمه الا انه بخلاف المأكول لأن ثمه افسد اللحم فيجب عليه فيه بالغلة ما بلغت وفي الصيد المملوك يجب قيمته بالغلة ما بلغت لأن ذلك ضمان الملك فيجب قيمته بالغلة ما بلغت بخلاف الجراء

فصل في كيفية أداء الحج

الحج باب الحج انما القى محظورات احرامه وقدم مكة فدخلها ليلا او نهارا لا يضرك
والمستحب ان يدخلها نهارا. وقال بعض الناس يكبر دخوله ليلا واذا دخل
المسجد الحرام وشاهد البيت يكبر ويهمل ويحمد الله تعالى ثم يبدؤ بالحج فيستقبله
ويكبر افعايديه كما يكبر للصلوة ثم يرسلها ويستلم الحجر. وتفسير ذلك ان يصح
كفيه على الحجر ويقبل الحجر ان استطاع من غير ان يؤذي احدا من رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعل ذلك. والحكمة في تقبل الحجر ما روى عن علي رضي الله عنه قال لما احذ الله الميثاق على
ادم من ذريته كتب ذلك كتابا فجعل في جوف الحجر فيجيئ يوم القيمة ويشهد لمن استلمه
وان لم يستطع استلم الحجر من غير ان يؤذي احدا من المسلمين لكن يستقبل الحجر ويتبرك بكفيه نحو
الحجر ويكبر ويهمل بحمد الله تعالى ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه ثم يمشي
عن يمين الحجر ويطوف بالبيت طواف التيمم يطوف سبعة اشواط وراء العظيم من الحجر
الحجر مشوط يرمل في الثلاثة الاولى يعني بهن كفيه ويرى من نفسه القوة والجلادة
يمشي على هيئته في الرابع. وكذا في كل طواف بعده سعى فانه يرمل فيه وكلما مر بالحجر
في الطواف يستلمه ان استطاع من غير ان يؤذي احدا وان لم يستطع يستقبل الحجر
ويكبر ويهمل واستلام الركن اليماني مستحب في قول ابى حنيفة رجع وليس بواجب
ثم يصل بعد الطواف ركعتين عند المقام او حيث ما تيسر له من المسجد. وان صلى
في غير المسجد جاز. وركعتا الطواف عند نداء جبة ولذا فرغ من الصلوة يعود

الى الحجر ويستلذه ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهمل وهذا الاستلام
 لا فتاح السعي بين الصفا والمروة فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا
 والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا من اي باب شاء ويسعي
 بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة عندنا واجب لو تركه يلزم الدم وعند
 الشافعي ركن وصفة السعي ان يبدأ بالصفا فيصعد الصفا ويستقبل الكعبة ثم
 يكبر ثلاثا ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الى اخره يرفع بها صوته ويصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته ثم ينزل من الصفا ويمشي
 الى المروة على هيئته حتى يصل الى بطن الوادي ثم يسعي في بطن الوادي سعيا فائضا
 يخرج من بطن الوادي ويمشي على هيئته حتى يصعد المروة فاذا صعد ^{يستقبل}ها
 الكعبة ويكبر ويهمل يفعل بالمروة ما يفعل بالصفا يسعي كذلك سبعة اشواط
 من الصفا الى المروة شوط ومن المروة الى الصفا شوط عند عامة العلماء رجع خلافا
 لما قاله البعض فاذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراما
 الى يوم التروية لا يحمل له شيء من المخطورات فما دام بمكة يطوف بالبيت ما بدا له
 كل طواف سبعة اشواط ثم يرجع مع الناس الى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر
 وطلوع الشمس ويبني بمنا ويصلي ثم صلاة الفجر يوم عرفة بغسل ثم يتوجه الى
 عرفات فاذا انتهى اليه ينزل في اي موضع شاء وان خرج منها قبل طلوع الشمس
 فهو جائز ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وبني بمنا لا بأس به ولو با
 بمكة وخرج منها يوم عرفة الى عرفات كان مخالفا للسنة ولا يلزمه الدم فاذا زالت
 الشمس من يوم عرفة يتوضأ او يغتسل واغتسل افضل ثم يصلي الظهر والعصر
 مع الامام في وقت الظهر باذان واحد واقامتين يؤذن للظهر ويقيم ثم يقيم للعصر

بعد الظهر. وإن فاتته الجماعة صلى كل صلاة في وقتها في قول أبي حنيفة ربح ولا يجمع بين الصلوتين
 في وقت الظهر خلافاً لصاحبه ربح. وأوصى الظهر وهو غير محرم بالحج ثم أحرم بالحج فيه روايتان عن أبي حنيفة
 ربح في رواية لا يجوز أداء العصر في وقت الظهر إلا أن يكون محرماً عند الظهر والعصر جميعاً وفي
 رواية يجوز أداء العصر في وقت الظهر إذا كان محرماً عند أداء العصر وهو قولهما. وعلى هذا قالوا
 ينبغي أن يكون محرماً بالحج عند أداء الصلوتين حتى لو كان محرماً بالعمرة عند أداء الظهر محرماً
 بالحج عند أداء العصر لا يجوز له أن يجمع لأن أحرام العمرة لا أثر له في جواز الجمع بين الصلوتين
 فكان وجوده كعدمه. وأوصى الظهر وحده لا يصلي العصر مع الإمام في وقت الظهر عند
 أبي حنيفة ربح خلافاً للزفر ربح. ويكره التطوع بين الصلوتين لمن يجمع بينهما إماماً كان أو
 مأموماً فإن تطوع أعاد الأذان لأجل العصر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح وقال محمد ربح
 لا بعد. وإذا فرغ الإمام من الصلوة راح إلى الموقف والناس معه فإن تخلف واحد ^{حتى} لم
 لأبأس به ويقف في أي موضع شاء. والأفضل لغير الإمام أن يقف عند الإمام والأفضل ^{فضل}
 للإمام أن يقف راکفاً وقف قائماً رجالاً جاز ويكبر ويهمل ويدعو الله تعالى
 لحاجته. ووقف الوقوف من حين نزول الشمس من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر
 بقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاتته عرفة بليل
 فقد فاتته الحج بين أن الوقت يبقى إلى طلوع الفجر من يوم النحر فإن وقف في شيء منه فقد
 أدرك الحج وإن وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركاً إلا إذا اشتبه على الناس هلال
 ذي الحجة وأكملوا إذا القعدت ثلثين يوماً ثم تبين أن اليوم الذي وقف فيه كان يوم
 النحر جاز استحسنانا والقياس أن لا يجوز كما لو تبين أن يومهم كان يوم النحر
 وعرفات كلها موقوف إلا بطن عرفة. وإذا وقف بحمد الله عز وجل ويكبر ويهمل و
 يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله لحاجته لما روى أن رسول الله

عليه وسلم كان يفعل كذا ^{بنا} رافعا يديه كالمستطعم المسكين. والذي كوالذي
 جاء فيه عن رسول الله عليه وسلم ما روى عن عمرو بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الدعاء في هذا الوقت فقال صلى الله عليه وسلم انشر
 ما دعوى في هذا اليوم ودعا الانبياء قبلي عليهم السلام لا اله الا الله وحده لا شريك ^{لك}
 له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ذو الجلال والإكرام سيد الخلق ^{من}
 على كل شيء قدير. وعن علي بن رضى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول بعد
 قوله انك على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي سمعي نورا اللهم
 اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم اني اعوذ بك من وساوس الشيطان وسوء الفتن
 الأمور وشدة القبر فاذا غربت الشمس من يوم عرفة افاض الامام والناس معه
 على هنيئتهم نحو المزدلفة ويقال لها المشعر الحرام ويؤخرون المغرب فاذا اتوا
 ينزلون بها والنزول بغرب الجبل الذي يقال له قرح افضل ثم يصلي الامام بالناس ^س
 المغرب والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة وفي احد قولي الشافعي رح باذان
 واقامتين. ولا يتطوع بين الفرضين كما لا يتطوع بين الظهر والعصر بعرفات فاذا
 انقضى الصبح ثم يصلي الفجر بغسل ثم يقف بحمد الله تعالى وثني عليه ويلبى ويصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته. الوقوف بمزدلفة واجب
 عند العامة ولو ترك يلزمه الدم الا اذا كان بعد روقال مالك رح هو ركن كالوقوف
 بعرفة. والمزدلفة كلها موقوف الا بطن محسر والمستحب هو الوقوف عند جبل
 قرح. ووقت هذا الوقوف ما بعد طلوع الفجر لا قبله لان قبله ليلة النحر وانها وقت
 الوقوف بعرفة على ما ذكرنا وليس في هذا الوقوف دعاء مؤقت. وعن ابي يوسف
 رح انه كان يقول اللهم هذا جمع اسألك ان ترزقني جوامع الخير كله فانه

لا يعطى ذلك غير الله ^{رب} الله رب المشعر الحرام ورب الشهر الحرام ورب الحلال والحرام
 رب الخيرات العظام اسألك ان تبلغ روح محمد من افضل السلام اللهم انت خير مطلوب
 وخير مغوب لك في كل وقت جائرة اسألك ان تجعل حائز في هذا اليوم وان تقبل نوبى
 وتجاوز عن خطيئتي وان تجمع على الهدى امرى واجعل التقوى من الدنيا هي ثم بمنى
 على هنيئة قبل طلوع الشمس الى منافاذ الاله من ايات جرة العقبة فيرميها من بطن الوادي ^{يسمع}
 حصاة مثل حصى الخذف لا يكون اطول من النواة ويستقبل في الرمي جرة العقبة يجعل النوا
 عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرمى موقع حصاته ويجوز الرمي بكل ما كان من
 اجزاء الارض عند ناك الحجر والمدن وكيفية الرمي ان يضع ايمامه على وسط سببته ويضع
 الحصاة على راس ايمامه فيرميها كذلك ويكبر مع كل حصاة لما روي عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال عند الرمي بسم الله والله اكبر رغما للسلطان وحرية ويقطع التلبية عند
 اول حصاة يرمى بها في الصباح من الرواية ولا يرمى في ذلك اليوم غيرها هكذا جاء عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف رح الافضل ان يكون هذا الرمي راكبا وما سواه
 ما شيا وقال ابو حنيفة ومحمد رح الرمي كله راكبا افضل ولا يف بعد هذا الرمي حتى
 ياتي منزله هكذا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم ينف بعد الرمي ولم يكر
 الذبح بعد هذا الرمي قبل الخلق لا مفرجه لا يلزمه الذبح ولا اضحية عليه لانه
 مسافر فاما القارن والمتمتع فلهما بعد الرمي قبل الخلق ثم يحلق او يقص
 لانه جاء وان الخروج عن الاحرام والخروج انما يكون بالخلق او بالقصر والخلق افضل
 لانه مقدم على التقصير في كتاب الله تعالى والتقصير ان يقطع من رؤس الشعر قل
 انملة ولا خلق على النساء واذا قصر رجل له كل شيء الا النساء لم يطف بالبيت
 وروى ذلك عن عائشة رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف رحمه الله

يحل له الطيب وإن كان لا يحل له النساء والصحيح ما قلنا لأن الطيب دأع إلى الجماع
وانما عرفنا حل الطيب بعد الحلق قبل طواف الزيارة بالآثر ثم يطوف بالبيت في
يومه ذلك طواف الزيارة إن استطاع أو من الغد أو بعد الغد ولا يؤخر عن ذلك
لأن طواف الزيارة عند ناموقت بيوم النحر ويومين بعده والطواف في أول الوقت
افضل اعتبارا بالأضحية فاذا أخرج عن وقته قضاء وكان عليه الدم في قول
أبي حنيفة رجع وقال صاحباه رجع لا يلزمه الدم. ويطوف بالبيت سبعة
أشواط وراء الحطيم ويصل بعد الطواف ركعتين فيحل له النساء وهذا
الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الركن وطواف يوم النحر ولا يرمل في
هذا الطواف ولا يسعى بعد بين الصفا والمروة لأن السعي بين الصفا والمروة لا يجب
الأحر وقد سعى قبل طواف الزيارة فإن لم يكن رمل وسعى في الطواف الأول رمل وسعى
في هذا الطواف ويسعى بعد بين الصفا والمروة ثم يرجع إلى مناة ولا يبسيت بمكة لما روي
عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد إلى منى فيقيم بمنى
فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر يرمي الجمار الثلاثة يبدأ بالذي يلي
مسجد الخيف فيرمي بسبع حصيات مثل حصي الخذف ويقف حيث يقف
الناس ويكبر مع كل حصاة ويحمد الله تعالى ويشفي عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته يجعل في ذلك بطن كفيه إلى السماء ثم يأتى
جمره الأوسط فيرمي به بسبع حصيات كذلك يقف حيث يقف الناس ويفعل ما فعل
في الأول. ثم يروا أنه بماذا يدعو بعد الرمي الأول والوسطى في هذا اليوم وذكر ابن شجاع
رحم الله يقول اللهم اجعل لي حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً. وعن أبي يوسف رحمه الله يقول
اللهم اليك افضت ومن عندك استغثت واليك رغبته ومنك رهبت فتقبل

نسكه وارحم تضرعي واقبل توبتي واستجب دعوتي وعظم اجري واعطيني سؤالي ثم ما لي
 بحجرة العقبة فيرمي من بطن الوادي سبعا ويكبر مع كل حصة ولا يقوم بعد هاتين المثلتين
 فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من النحر يرمي الجمار الثلاثة كذلك حتى تزول الشمس
 ثم يفران احب في يومين ذلك ويسقط عنه الرمي في اليوم الرابع لقوله تعالى فمن تعجل
 في يومين فلا اثم عليه وان احب ان يمكث هناك تلك الليلة فمكث حتى طلع الفجر
 لا يمكنه ان ينفر في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال لذلك فيكون جملة سبعين حصة
 سبعة في اليوم الاضحية ثم بعد ذلك في كل يوم احد وعشرين في ثلاثة ايام وان نفر قبل
 طلوع الفجر من اليوم الرابع لا يلزمه الدم في رواية وان قام حتى طلع الفجر من اليوم
 الرابع ويلزمه الرمي قبل الزوال جاز في قول ابي حنيفة رخص ولا يجوز في قول ابي يوسف
 ومحمد والشافعي رخص ويبس هذا الليالي بمنع ولا يبس بمكة اتباعا برسول الله صلى
 الله عليه وسلم ويكره ان يتقدم الانسان ثقله الى مكة حتى يرمي الجمار لان ذلك
 يسفل قلبه فلا يرمي الجمار على وجهها ثم ياتي الابطح فيترك به ساعة هكذا فعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمى هذا الموضع ابطح ومحسبا وخيفا ثم يطوف
 بالبيت سبعة اشواط طواف الصدر لا يرمل فيها ويسمي هذا الطواف طواف
 الصدر وطواف الوداع وطواف الاقضية وطواف آخر العهد بالبيت فاذا
 طاف يصلي ركعتين وهذا الطواف واجب الاعا اهل مكة ويسقط بعد رفاذا طاف
 وصلي ركعتين ثم حجه وروى الحسن عن ابي حنيفة رخص انه اذا صلى بعد طواف الصدر
 ركعتين ياتي زمزم فيشرب من ماء زمزم ويصب على راسه ثم ياتي الملتزم ويكبر ويهمل
 ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحجته
 ويضع خذله على حائط الكعبة ويتشبت باستار الكعبة هكذا روى اصحابنا

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم انهم كانوا يفعلون كذلك. وقت الرمي
 بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى غروب الشمس في قول ابي حنيفة رجع فان اخرج الى
 الليل رماه في الليل ولا شيء عليه وان اخرج الى الغد رماه وعليه الدم في قول
 ابي حنيفة رجع. ثم لا يدخل وقت الرمي في اليوم الاول والثاني من ايام التشرية حتى
 تزول الشمس في المشهور من الرواية وفي اليوم الثالث من ايام التشريق يحرم
 الرمي قبل الزوال في قول ابي حنيفة رجع وقال صاحباه رجع لا يجوز. وان لم يرم الجمار كان
 عليه الدم لترك الواجب. الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة السبع
 بين الصفا والمروة والوقوف بمنى لفه ورمي الجمار والحلق او التقصير وطواف الصدر
 على الافاقي. واول وقت طواف الزيادة عند نابع طلوع الفجر من يوم النحر وخرجه
 في رواية المبسوط ايام النحر فان اخرجها لا شيء عليه عند ابي يوسف ومحمد رجع
 وقال ابو حنيفة رجع عليه الدم والطواف بالبيت ماشيا افضل. ولو طاف طواف
 الزيارة محمدا او جنبا خرج عن احرامه يحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد
 حجه الا انه لو طاف محمدا كان عليه شاة وان طاف جنبا كان عليه بدنة. وان طاف
 اكثر الطواف بان طاف اربعة اشواط كذلك فهو كما لو طاف كل الطواف فان عاد الطواف
 بعد ايام النحر لا يسقط عنه الدم في قول ابي حنيفة رجع وقال صاحباه يسقط. وان طاف
 بالبيت تطوعا على غير طهارة عن محمد رجع انه يلزمه الصدقة. وقال بعض مشايخ
 العراقي رجع يلزمه الدم وان طاف للصدقة على غير صوة ذكر في النوادر عن ابي حنيفة
 رجع انه عليه الصدقة وذكر في بعض الروايات ان عليه دما وعلى قولها عليه
 الصدقة. ولو طاف للزينة مكشوف العورة بقدر ما صبح الصلوة جاز عليه ولو
 مات على ثوبه بخمسة اكثر من قدر الدرهم لا شيء عليه ومن اجتاز معرفات

وهو نائم أو مغشي عليه اجزأه عن الوقوف وإن حدث به ذلك قبل الإحرام فاهل
 عنه أصحابه جازية قول أبي حنيفة ربح وقال أصحابه ربح لا يجوز ولو امر أصحابه قبل النوم
 أو الغناء أن يحرموا عنه إذا نام أو اغشى عليه فاحرموا عنه جازية قولهم حتى لو أفاق
 أو استيقظ من منامه فإنه بافعال الحج جاز. ولو أحرم بالحج ثم اغشى عليه وطافوا به حول
 البيت على غير ما وقفوه بعرفات ومنزلة فله وضعوا الأجر في يده ورموا بها وسعوا به
 بين الصفا والمروة جاز وعن محمد ربح في المحرم إذا اغشى عليه يمين إذا طيف به تشبيها
 بالمتوضيين. وعنه أيضا ولو رمى عنه الأجر ولم يحمل إلى موضع الرمي جاز ولا فصل إن
 رمى بالجرار بيد ولا يجوز أن يطاف عنه حتى يحمل إلى الطواف ويطاف به. وكذا الوقوف
 بعرفة إذا حج الرجل بأهله وولد الصغیر قالوا يحرم من الصغير من كان أقرب إليه حتى لو ^{اجتمع}
 والد وان يحرم عنه الوالد دون الأخ. إذا لم يطف الرجل طواف الزيارة وطواف الصدر
 هذه المسئلة على وجه أن طاف أحدهما جنباً أو محلاً فافهم على وجه أن طاف طواف
 الزيارة وطواف الصدر كلاهما على غير وضوء فإن طاف كلاهما جنباً ورجع إلى أهله كان عليه
 بدنة لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر. ولو طاف كلاهما على غير وضوء فعليه لطواف
 الزيارة دم ولطواف الصدر صدقة في عامة الروايات. وفي بعض الروايات دم والأول
 أصح. وأن طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر على غير وضوء يصير طواف الصدر طواف الزيارة
 وعليه دم لترك طواف الصدر ودم للتأخير في قول أبي حنيفة ربح. وأن طاف طواف الزيارة
 على غير وضوء وطاف للصدر جنباً فعليه دمان في قولهم دم لطواف الزيارة ودم لطواف الصدر
 وأن ترك أحداً للطوافين فهو على ثمانية أوجه أن ترك كلا الطوافين فهو حرام على النساء أبداً
 وعليه أن يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه لتأخير طواف الزيارة دم
 في قول أبي حنيفة ربح ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لأنه غير موقت والثاني إذا ترك

طواف الزيارة خاصة وطاف طواف الصدر وطواف الصدر يكون للزيارة وعليه لترك
طواف الصدر دم، وإن ترك طواف الصدر خاصة فعليه لترك دم وإن ترك من طواف
الزيارة أكثر بان طاف ثلاثة اشواط وطاف طواف الصدر كانت الأربعة الاشواط من
طواف الصدر لوطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة رج ودم لترك أربعة اشواط
من طواف الصدرية قولهم، وإن ترك من طواف الزيارة ثلاثة اشواط فعليه صدقة للتأخير
وصدقة لترك الثلاثة من طواف الصدر، وإن ترك من طواف الصدر أربعة اشواط كان عليه
دم لأن ترك الأكثر ترك الكل، وإن ترك الأقل كان عليه صدقة، وإن ترك من كل واحد منهما
أربعة اشواط صار الكل للزيارة وهو ستة اشواط وعليه لترك الباقى من طواف الزيارة
دم ولترك طواف الصدر دم، وإن طاف لكل واحد منهما أربعة اشواط فإن نقصان
طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه لتأخير صدقة ولنقصان طواف الصدر صدقة
وإن طاف للزيارة أربعة اشواط ولم يطف للصدر يجوز حجه عندنا وعليه شاة شاة
لنقصان تمكن في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر ويبعث بهما فيذبحان في العام
التالي بمنى وكل طواف يوجد في وقته يكون عنه وإن نواه تطوعا أو عن غيره، مثاله المحرم بحجة
أو مدم مكة وطاف بها تطوعا كان للقدم وإن كان محرما بعمرة فطوفه للعمرة وإن كان فارنا
طوافة أو لا يكون للعمرة تم الحج، وكذا لو طاف في وقت طواف الزيارة كان للزيارة وإن لم يولد لك
من الية ولا يعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طالباً للغريم أو هارباً من العدو ولا يعتبر طوافه متحلاً
الوقوف بعرفة فإنه يكون واقفاً وإن لم ينو، ولو طاف ثلاث مرات أو خمس مرات أو سبع مرات
تتم مرة سبعة اشواط وصل بعد ذلك لكل اسبوع ركعتين جاز، ولو طاف في الاوقات التي تكرر
فيها الصلوة نحو وقت طلوع الشمس وعند الاستواء وعند الغروب يجوز الطواف
ولا صدق إلا في الوقت الذي يحل فيه الصلوة المرأة إذا حاضت في الحج إن حاضت

قبل ان تحرم وانتهت الميقات فانها تغتسل وتحرم واذا قدمت مكة وهي حائض فصنعها
الحاج غير انها لا تطوف بالبيت ولا تسعي بين الصفا والمروة وتشهد جميع المناسك
ولا تحلق لکنها تقصر. وان حاضت يوم النحر قبل ان تطوف بالبيت فليس لها ان
تنفر حتى تطهر وتطوف بالبيت وان حاضت بعد ما رأت البيت وطافت جازلها ان
تنفر وليس عليه طواف الصدر

فصل في العمرة

العمرة عند تاسعة وليست بواجبة ووقتها جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها
العمرة اخير القارن يوم عرفة وبوم النحر وايام التشريق. وعن ابي يوسف رح اذا احرم للعمرة
يوم عرفة قبل الزوال لا يكره. ويجوز تكرارها في السنة الواحدة عندئذ ويجتنب المحرم بالعمرة
ما يجتنب المحرم بالحج. ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة
ما يفعله الحاج. واذا طاف وسعى وحلق يخرج من احرام العمرة ويقطع التلبية كما
استلم الحج في اصح الروايات. وركن العمرة شيان الاحرام والطواف بالبيت. وواجبها
شيان السعي بين الصفا والمروة والحلق ولبس عليه ما سوى ذلك من رعى الجمار
والوقوف بعرفة وطواف التيمم والصدر والبيتوتة بمى والمزدلفة المحرم بالعمرة اذا
احرم بالحج ان احرم قبل ان يطوف لعمرة يكون قارنا. وكذا لو احرم بعد ما طاف لها شوطا
او شوطين او ثلثا. وان احرم بعد ما طاف لها اربعة اشواط كان متمتعا. رجل لم يحج فنوى
بقلبه العمرة اولي بعمرة ونوى بقلبه الحج اولي بهما جميعا ونوى احدهما اولي باحدهما
ونوى كلاهما روى الحسن عن ابي حنيفة رح ان العبرة لما نوى

فصل في القران

المحرمون اربعة المفرد بالحج والمفرد بالعمرة والقارن والمتمتع. اما المفرد بالحج والعمرة ففان

ذكرنا وأما القارن فالقارن من جميع بين الحج والعمرة في الإحرام يقول لبك العمرة وحجة
 إذا أراد الرجل القارن يتأهب للإحرام كما يتأهب المفرد يتوضأ أو يغتسل ويصلي ركعتين
 ويقول بعد السلام اللهم إني أريد العمرة والحج ثم يليه فيقول لبك العمرة وحجة معاقم محمد
 رح العمرة في الذكر على الحج لأنها مقدمة في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة ثم
 يبدأ بالحج بافعل العمرة إذا دخل مكة يطوف بالبیت لعمرة سبعة أشواط كما يطوف المفرد
 ويسعى بين الصفا والمروة ولا يحلق رأسه ولا يحل بل يخرج العرفات ويقف ثم يطوف
 بالبیت للحج ويسعى بين الصفا والمروة عند ما يطوف القارن طوافين ويسعى لهما سعيين
 أحدهما للعمرة والثاني للحج ثم يأتيه بسائر ما يفعل المفرد بالحج. فإذا رمي جمرة العقبة يوم النحر
 يذبح دم القران وهذا الدم نسك من المناسك ينوقت بأيام النحر ويباح له أن يتناول
 منه عند ما ويجوز فيه الشاة والاشتراك في البقرة أفضل من الشاة والجوز أفضل من البقرة
 كما في الأضحية. وأن كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان أفضل ثم يحلق أو يقصر فيحلل
 وإن لم يطف القارن لعمرة حتى وقف بعرفات بعد الزوال عند ما يصير أفضا لعمرة ولا قران
 لأهل مكة ومن كان منزله بين الميقات ومكة ولو أحرم بمحنتين عند الميقات أو عند غيره لزمناه
 جميعاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رح. وكذا لو أحرم لعمرتين لزمناه وقال محمد رح لا يلزمه إلا أحد
 المحنتين وأحدى العمرتين. وعلى هذا الخلاف إذا أحرم بحجة ثم أحرم بحجة أخرى عندهما يلزمه
 الثانيه أيضاً وعند محمد رح لا يلزمه الثانية. وإذا صار محرماً لهما كيف يفعل قال أبو حنيفة رح
 إذا اشتغل بعمل أحدهما يرتفع الثانية فلذا فرغ من الأولى في فصل الحج يقضى الثانية في العام
 الثاني وفي فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لأن تكرار العمرة في سنة واحد جائز بخلاف
 تكرار الحج. وقال أبو يوسف رح كما قال لبك بمحنتين أو قال لبك بعمرتين يصير محرماً بهما جميعاً
 ويرتفع أحدهما في مكانه قبل أن يشتغل بعمل أحدهما إذا قال لله على أن أحج في هذا العام ^{تلتين}

حجة يلزمه الكل في قول أبي حنيفة رح المكي اخرج الى الميقات واحرم بحجة وعمره معا فانه يرض
 العرة في قولهم ولو طاف للعره شوطا او شوطين ثم احرم بحجة فانه يرض الحجة ثم يقضيها
 بعد العرة في قول أبي حنيفة رح وقالوا فانه يرض العرة ولو كان طاف لعره اربعة اشواط
 ثم احرم بحجة فانه يرض الحجة بالاتفاق ويمضي في عمرته ثم يقضي الحج في عامة ذلك ان بقى وقت
 الحج عن محمد رح ان اخرج الرجل الى السفر يريد الحج فاحرم ولم يحضره النية قال هو حج قيل له
 فان خرج ولا نية له فاحرم ولم ينو شيئا قال له ان يجعله ماشيا لم يطف بالبيت فاذا طاف
 بالبيت فحج وعنه محمد رح رجل قال لله على المشي الى بيت الله ثلثين سنة قال عليه ثلثون
 حجة لو ثلثون عمرة. ولو قال على المشي الى بيت الله ثلثين شهرا او قال احد عشر شهرا او كان
 ثمانية اشهر قال عليه عمرة واحدة وانما استحسن ذلك في السنين لمكان العرف. رجل
 قال وهو يحمل سنان غير المفير الى بيت الله انكملت فلانا بالكوفة تكلم فلانا بالكوفة قال عليه
 المشي الى بيت الله من خراسان. رجل قال انا محرم بحجة ان فعلت كذا فقل كان عليه حجة
 وكذا لو ذكر العرة. ولو قال انا اهدي الى بيت الله ان فعلت كذا ففعل لا يلزمه شيء اذا حج
 الرجل بشيء ونسيه يلزمه حجة وعمرة وان احرم بشيئين ونسيهما في الاستحسان يلزمه
 حجة وعمرة ويحمل امره على القرآن. رجل اوجب على نفسه الحج ماشيا قال ان شاء مشي
 وان شاء ركب راهاق دما. وقال في الجامع الصغير عليه الحج ماشيا. وروي الحسن عن
 أبي حنيفة رح ان الحج راكبا افضل من الحج ماشيا. وفي ظاهر الرواية الحج ماشيا افضل فعلى
 رواية الحسن اذا نظر ان يحج ماشيا فحج راكبا يخرج عن النظر في ظاهر الرواية يلزمه الحج
 ماشيا ثم يختلف الصحابة رض انه متى يركب قال بعضهم يركب اذا طاف الزيارة. وقال مالك
 رح يركب بعد ما طاف للصدر. وقال ابن عباس رض يركب بعد ما وقف. ثم اختلفوا
 انه من اي موضع يلزمه المشي قال بعضهم من الميقات والصحيح انه يشي من بيته

فإن ركب في الكل اراق دما وان ركب في الاقل فعليه بقدر ذلك من قيمة الشاة صدقة
 رَجُلٌ قَالَ عَلَى الْمَشِيِّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَوْ إِلَى الْكَعْبَةِ أَوْ إِلَى مَكَّةَ أَوْ قَالَ عَلَى زِيَارَةِ بَيْتِ اللَّهِ يَلْزَمُهُ
 حِجَّةٌ أَوْ عَمْرَةٌ مَاشِيًا. وَلَوْ قَالَ عَلَى الذَّهَابِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَوْ عَلَى الْخُرُوجِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَوْ الْخُرُوجِ
 إِلَى الْكَعْبَةِ أَوْ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ أَوْ إِلَى الْمَدِينَةِ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ. وَلَوْ قَالَ عَلَى الْمَشِيِّ إِلَى الْحَرَامِ
 أَوْ إِلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا
 وَمَا قَالَ عَلَى الْمَشِيِّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ سَوَاءً وَلَوْ قَالَ عَلَى الْمَشِيِّ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ
 أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ أَيْضًا. رَجُلٌ قَالَ لِلَّهِ عَلَى حِجَّتَانِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ كَانَ عَلَيْهِ حِجَّتَانِ
 وَكَذَا لَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَى عَشْرٍ حَجَّ فِي هَذِهِ السَّنَةِ كَانَ عَلَيْهِ عَشْرٌ حَجَّ فِي عَشْرٍ سَنِينَ وَكَذَا لَوْ أَجَبَ
 عَلَى نَفْسِهِ مِائَةَ حِجَّةٍ لَزِمَتْهُ قَالَ عَلَيْهِ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ مَا يَعِيشُ مِنَ السَّنِينَ. وَهَكَذَا
 رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ وَابْنِ يُونُسَ رَحِمَهُمَا. وَلَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَى نِصْفِ حِجَّةٍ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ حِجَّةٌ كَامِلَةٌ
 وَكَذَا لَوْ قَالَ لِبَيْتٍ بِحِجَّةٍ لَا طُوفَ فِيهَا طَوَافُ الزِّيَارَةِ وَلَا أَقْفَ بِعَرَفَةَ يَلْزَمُهُ حِجَّةٌ
 كَامِلَةٌ. إِذَا عَلِقَ لِلَّهِ عَلَى الْحَجِّ بَشْرُطٌ ثُمَّ عَلِقَ بَشْرُطًا آخَرَ وَوَجَدَ الشَّيْطَانُ يَكْفِيهِ حِجَّةٌ
 وَاحِدَةٌ إِذَا قَالَ فِي الْيَمِينِ الثَّانِيَةِ فَعَلَيْهِ ذَلِكَ الْحَجُّ

فصل في التمتع

التمتع أفضل من الأفراد والقرآن أفضل من الكل وعن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِوَايَةِ الْأَفْرَادِ
 أَفْضَلَ مِنَ التَّمَتُّعِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْأَفْرَادُ أَفْضَلُ مِنَ الْكُلِّ التَّمَتُّعُ عِنْدَنَا مِنْ يَأْتِي بِأَعْمَالِ
 الْعِمْرَةِ أَوْ يَطُوفُ أَكْثَرَ طَوَافٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحْرُمُ بِالْحَجِّ مِنْهُ وَيُحْجُّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَلْمَ
 بِأَهْلِهِ بَيْنَهُمَا الْمَأْمُومُ صَحِيحًا وَأَنَّ أَحْرَمَ بِالْعِمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ وَطَافَ لَهَا فِي أَشْهُرِ
 الْحَجِّ وَحُجَّ فِي عَامِهِ ذَلِكَ عِنْدَنَا يَكُونُ مَقْتَعًا لَأَنَّهُ إِذَا أَفْعَلَ الْعِمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ
 بَمَنْزِلَةِ ابْتِدَاءِ الْأَحْرَامِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَلَوْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَفْسَدَهَا وَاتَّمَهَا عَلَى

الفساد وحج من عامه ذلك ان قضاها قبل ان يرجع الى الميقات لا يكون متمتعاً فيه
قولهم لانه لم يتم العرة ولو قضى الفاسدة بعد ما رجع الى الميقات يكون متمتعاً ولو قضى
العره الفاسدة وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ولو لم يقض الفاسدة حتى يرجع الى
موضع لاهل المتعة والقران ثم عاد وقضى العره الفاسدة وحج من عامه ذلك قال ابو
رجح لا يكون متمتعاً الا ان يرجع الى اهله ثم يعود محرماً بالعره ولو خرج الى الميقات قبل اشهر
الحج ثم رجع يكون محرماً في قولهم وكما الاقران لاهل مكة ومن كان في معانهم لا متعة لهم ويجب
الدم على القارن والمتمتع شكراً لما انعم الله تعالى عليه بتيسر الجمع بين العبادتين اذا حج
بالعره وطاف لهما بعض الطواف في رمضان وبعضه في شوال ثم حج من عامه ذلك فان كان
اكثر طواف العره في شوال كان متمتعاً وعليه دم المتعة وان كان اكثر طوافها في رمضان
لا يكون متمتعاً ولو طاف لهما ثلثة اشواط في شوال ثم رجع الى اهله ثم عاد الى مكة وطاف
ما بقى من عامه ذلك فان كان اكثر الطواف في السفر الاول لا يكون متمتعاً لانه قد
يقع له نسكان في سفرين وان كان اكثر الطواف في السفر الثاني يكون متمتعاً ولو طاف
للعره على غير وضوء في رمضان ثم عاد الطواف في شوال رجع من عامه ذلك لا يكون
متمتعاً المتمتع اذا لم يسق الهدى مع نفسه فلما فرغ من تعال العره يتحلل بان ساق
هدى المتعة يبقى محرماً لم يفرغ من افعال الحج

فصل في فائت الحج

من فاته الوقوف بعرفه في وقت الوقوف فاته الحج وفائت الحج يتحلل عن احرام الحج بعمل العره
وعليه الحج من قابل ولا دم عليه عندنا لانه لم يرتكب الجناية وقد اتى باحد موجبي الاحرام
فان كان قارناً يطوف للعره ويسعى ثم يطوف طوافاً آخر لفوات الحج ويسعى ويحلق ويبطل
عنه دم القران وليس عليه فائت الحج طواف النصد

فصل في الأحصار

الحصر هو المحرم بالعمرة أو الحج إذا منع عن الوصول إلى البيت لمرض أو عدو أو كافر أو مسلم
وقال الشافعي رحمه الله لا يحصر إلا بالعدو وحكمه أنه يبعث بهدي واحد شاة أو بقرة أو
بدنة أو يترك في بدنة أو بقرة والبدنة أفضل ويجوز فيهما ما يجوز في الأضحية فإن كان
قاريا يبعث بهديين ويؤعلنهم أن ينحروا في المحرم يوم النحر فإذا انحرجل له كل شئ وهذا
الدم موقت بالحرم عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجوز في الموضع الذي احصر وليس على الحصر
حلق ولا تقصير ثم إن كان محرما بالعمرة عليه قضاء العمرة إذا قدر وإن كان محرما بالحج عليه
حج وعمره أما قضاء الحج فإن كان ذلك حجة الاسلام فعليه أدائها وإن كان محرما بحجة
التطوع عليه قضاءها لأنه خرج منها بعد صحة الشرع فيها وأما قضاء العمرة فلا لأنه لما
عجز عن الحج بعد الشرع صار كفايت الحج وفاتت الحج يلزمه العمرة فكان عليه قضاء العمرة
إذا بعث المحصر بالهدي أن شاء أقام في مكانه وإن شاء رجع ويجوز ذبح هدي الأحصار
قبل يوم النحر في العمرة والحج جميعا في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحب رجم لا يجوز في الحج للحصر
إذا لم يجد الهدي فهو محرم إلى أن يجد أو يطوف ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق وعن
أبي يوسف رحمه الله إذا لم يجد الهدي يقوم الهدي بالطعام ويتصدق به فإن لم يجد ذلك
صام لكل نصف صاع يوما ولا يكون الحاج بعد الوقوف بعرفة محصرا ولا يكون محصرا في المحرم
إذا أمكنه الطواف بالبيت وقال أبو يوسف رحمه الله إذا كان بمكة عدو غالب يمنعه من الطواف
فهو محصر ولو أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق كان عليه دم لترك الوقوف
بمزدلفة ودم لترك الرمي ويطوف طواف الزيارة وعليه دم لتأخيرها ودم لتأخير الحلق في
قول أبي حنيفة رحمه الله قال أبو حنيفة رحمه الله ليس على أهل مكة حكم الأحصار اليوم لأنها دار السلام
بخلاف زمن النبي صلى الله عليه وسلم وإذا بعث بالهدي ثم زال الأحصار إن أمكنه أن يدرك

الهدى والحج جيسا الزمة المضى في الحج والتوجه جميعا ولو قدر على ان يدرك الهدى
دون الحج لا يلزمه المضى في الحج وان قدر على ادراك الحج دون الهدى لا يلزمه المضى
استحسانا وهذا التقسيم يأتى على قول ابي حنيفة ربح لان عند يجوز ذبح دم
الاحصار قبل يوم النحر فاما على قول صاحبه ربح لا يجوز الذبح فلا يأتى هذا التقسيم
في الحج انما يأتى في العرة ولو كان الاحصار بالمرض فزال المرض فهو الاول سوله ولو ^{قت}
نفقة الحاج عن محمد ربح قال ان قدر على المشى لا يكون محصرا وان لم يقدر يكون محصرا
يعوز ان يلزمه الحج ما شيا وان كان لا يلزمه ابتداء كما لعق
اذا شرع في الحج تطوعا يلزمه الاتمام وقال ابو يوسف ربح ان قدر على المشى للمحال لكنه
يخاف ان يعجز يكون محصرا القارن اذا احصر فبعت بهدى واحدا للتحلل عن الاحرامين
لا يصح ولا يتحلل به لان اوان الخروج عن الاحرامين في حقه واحد وبالهدي الواحد
لا يتحلل عنهما وان بعت بهديين لا يحتاج الى ان يعين هذا للعره وهذا للحج المرأة اذا
احرمت بالحج تطوعا فنعها زوجها فهي محصورة وللزوج ان يحللها بما هو من محظورات
الاحرام ولا يثبت التحلل فنهنا بقول الزوج حللتك ولو احرمت بحجة الاسلام وليس
لها محرم فهي محصورة ولا تتحلل فنهنا ابالهدي واذا احرم العبد والامة بغيرن المولى
فللمولى ان يحللها بغير هدي ويجب القضاء بعد العتق ولو احرم باذن المولى ثم احصر لا يجب
دم الاحصار على المولى ويجب على العبد بعد الاعتاق

فصل في الحج عن الميت

اذا حج عن الميت بامر هل يسقط الحج عن المحجوج عنه اختلفوا فيه قال بعضه لا
الحج عن المحجوج عنه ويكون له ثواب النفقة لا غير قال بعضهم يقع عن المحجوج عنه
الصحيح لان الآثار تدل عليه ولهذا يشترط اليقة عن المحجوج عنه وذكر الحاج في التلبه

فيقول اللهم اني اريد الحج فيسر لي وتقبل عني ومن فلان وسئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل عن هذا فقال ذلك معنق بمشية الله تعالى كما قال محمد بن صالح قالوا ينبغي ان يكون الحاج
 رجلا حج مرة. مريض او شيخ دفع الى رجل مالا ليحج عنه حجة الاسلام واراد ان ما يفضل عن الحج
 من النفقة والنياب وغير ذلك يكون للمدفع اليه قال ابن شجاع رح الحيلة في ذلك ان يقول
 دافع المال للمدفع اليه وكلت ان تهب الفضل من نفسك وتقضه لنفسك فيمبه من
 نفسه. وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا امر غيره بان يحج عنه ينبغي ان يفوض الامر الى
 المأمور فيقول حج عني بهذا المال كيف شئت ان شئت حجة وان شئت حجة وعمرة وان شئت
 قرانا والباقي من المال مني لك وصية كيلا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه رد ما فضل الى الورثة
 رجل خرج الى الحج ومات في الطريق وادعى بان يحج عنه ان فسر شيئا فالمر على ما فسر وان لم يفسر
 فعند ابى حنيفة رح يحج عنه من بلده اذا كان ثلث ماله يعني ان كان له وطان في موضعين
 يحج عنه من اقربهما الى مكة. وقال ابو يوسف ومحمد رح يحج عنه من حيث مات وادعى
 المأمور وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم امر رجلا ليحج عنه ودفع اليه المال لا يجوز
 في قولهم. ولو قال الميت للوصي ادفع المال الي من يحج عني لم يكن للوصي ان يحج بنفسه ولو اوصى
 الميت ان يحج عنه ولم يزد كان للوصي ان يحج فان كان الوصي وارث الميت او دفع المال الي
 وارث الميت ليحج عن الميت فان اجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجزوا لا يجوز لان هذا
 بمنزلة التبرع بالمال. المأمور بالحج اذا خرج قبل ايام الحج كان له ان ينفق من مال الميت الى بغداد
 والى الكوفة والى مدينة والى مكة واذا اقام ببلدة ينفق من مال نفسه حتى يحج او ان الحج ثم يرحل
 وينفق من مال الميت ليكون المأمور منفقا من مال الامر في الطريق ويكون ضامنا لما انفق من مال
 الميت في اقامته هذا اذا اقام ببلدة خمسة عشر يوما لانه مقيم وروي ابن سنانة عن محمد رح
 اذا اقام في امور في بلدة ثلثة ايام او اقل وانفق من مال الميت لا يضمن وان اقام اكثر من ذلك

ينفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان اقام اكثر من خمسة عشر يوما يكون نفقته في مال
الميت لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة. وان اقام بعد خروج القافلة لا يكون نفقته
في مال الميت ولو اقام بمكة بعد اداء الحج فان اقام اقامة معتادة كانت النفقة في مال الميت
وان لم تكن معتادة لم تكن في مال الميت. ولو عزم الإقامة زيادة على المعتاد ثم عزم على الخروج
عادت نفقته في مال الميت الا ان يكون اتخذ مكتدرا فلا يعود اذا امر الرجل غيره بالحج لايصح
امره الا اذا كان عاجزا عن الحج بنفسه عجزا يدرم الى الموت حتى لو قال الرجل لله علي ثلثون
حجة فاحج ثلثين نفسا في سنة واحدة ان مات قبل ان يحج وقت الحج جاز الكل لانه لم يعرف
قدرته بنفسه عند محجى وقت الحج فجاز وان جاء وقت الحج وهو يقدر بطلت حجة واحدة لانه
قد رتبته بنفسه فانعدم شرط صحة الحجاج في هذه السنة وعلى هذا كل سنة يحج المرأة اذا
لم تجد محرما لا تخرج الحج الى ان تبلغ الوقت الذي تعجز عن الحج فممن تبعث من يحج عنها اما قبل
ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فان بعث رجلا ان دام عدم المحرم الى ان ماتت فذلك
حائز كالمرض اذا حج رجلا ودام المرض الى ان مات هذا اذا كان الامر عاجزا يرحي زواله
كالمرض والجس ونحو ذلك. وان كان لا يرحي زواله كالترهانة والعجى جاز ان يأمر غيره بالحج
المأمور بالحج اذا دخل مكة قبل ايام العشر عن ابي يوسف رح انه قال يكون نفقته في ماله
الى ان يدخل ايام العشر المأمور بالحج اذا استأجر خادما ليخدمه قالوا ينظر ان كان ^{مور} ما
من يخدم نفسه فنفقة الخادم لا تكون في مال الأمر وان كان لا يخدم نفسه فنفقة الخاد^م
تكون في مال الأمر لانه ما ذون بذلك دلالة. وللمأمور بالحج ان يدخل الحمام بغد المتعاف^ف
ويعطى اجر الحارس من مال الأمر لان ذلك من الرواتب له ان يهتدى من مال الأمر ^{تفسر}
ان يخلط دراهم النفقة مع الرفقة وله ان يودع المال استحسانا. ولو ضاع مال الفقير
مكة او قرب منها ولم يبق مال النفقة فانفق المأمور من مال نفسه كان له ان يرجع في

مال الميت وان فعل ذلك بغير قضاء لانه لما اعمر بالحج فقد اعمر بان ينفق عنه المأمور بالحج اذا
حج ماشيا وامسك مؤنة الكراء كان ضامنا مال الميت ويكون الحج لنفسه لان الامر بالحج
ينصرف الى المتعارف والمتعارف هو الحج بالزاد والراحلة المأمور بالحج اذا ترك الطريق الا
واختار الابعد بان ترك البعد ادى طريق الكوفة وذهب فطريق البصرة ان كان الحاج ^{يسلك}
ذلك الطريق لا يضمن لان الطريق الابعد عليه يكون يسرها با من الاقرب اذا دفع ^ص التو
المال الى رجل ليحج عن الميت في هذه السنة فاخذ واخر الحج وحج من قابل جاز عن الميت ^{ولا}
ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستعمال دون التقييد كما لو وكل رجلا بان
يعتق عبدا او يبيع غدا فاعتق لبيع بعد غدا جاز اذا قطع الطريق على المأمور بالحج وقد
انفق بعض المال في الطريق فمضى على وجهه وحج ان مضى وانفق من مال نفسه يكون ^{متبرعا}
ولا يسقط الحج عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريق السبب بانفاق المال
في كل الطريق فان قطع عليه الطريق وبقي في يده شيء من مال الميت فرجع فانفق بذلك
على نفسه لا يكون ضامنا ويكون الحج عن الميت وان قطع عليه الطريق وبقي
شيء في يده من مال الميت فرجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامنا
اذا لم يذهب القافلة المأمور بالحج اذا رجع وقال منعت وقد انفق من مال
الميت في الرجوع وكذب الوصي او الوارث في المنع لا يصدق ويكون ضامنا للنفقة
الا ان يكون امرا ظاهرا يشهد عليه صدقه الحاج عن الميت اذا قال حججت وكنت
الوارث او الوصي كان القول قول الحاج لانه يدعي الخروج عن المال الذي كان
امانة في يده ولا تقبل بيينة الوارث او الوصي انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا ^{موا}
البيينة على قراره انه لم يحج ولو كان الحاج غريبا للميت امر بان يحج عن الميت بما
عليه من الدين فقال حججت لا يصدق الا بالبيينة لانه يدعي قضاء الدين

الحاج عن الميت اذ اقامت بعد الوفوف بعرفة جاز عن الميت لانه اذ كان كمن الحج ولو لم تمت فخرج قبل طواف الزيارة فهو حرام على النساء ويعود بنفقة نفسه ويقض ما بقى عليه لانه صار جانيا في هذه الصورة. المأمور بالحج عن الميت اذا حج واعتمر ان اعتمر قبل الحج في اشهر الحج فخرج من مكة عن الميت يكون مخالفا في قولهم ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام عن نفسه وكذا لو حج فاعتمر كان مخالفا عند العامة. الحاج عن الميت اذا كان مأمورا بالقران كان دم القران على الحاج لانه مال الميت. والاصل فيه ان كل دم يجب على المأمور بالحج يكون على الحاج لانه مال الميت الا ادم الا حصار في قول ابى حنيفة ربح فان ذلك يكون في مال الميت في قول ابى حنيفة ربح. وقال صاحباه يكون على الحاج. ولو ان رجلا امره رجلان احدهما بالعمرة والاخر بالحج ولم يأمرهما بالجمع فجمع كان مخالفا. ولو امر بالجمع فجمع جاز ولا يكون ضامنا ولو امر بالعمرة فاعتمر فخرج بمال نفسه لا يكون مخالفا. ولو امر رجلا كل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما ربح كان ضامنا لهما وليس له ان يجعل الحج عن احدهما. ولو احرم بالحج عن ابويه كان له ان يجعل عن ايهما شاء. ولو امر رجلان كل واحد منهما ان يحج عنه فاحرم بحجة عن احدهما عبرين كان له ان يصرف اليهما شاء. في قول ابى حنيفة ربح اذا عس قبل الاشتغال بالعمل فاما اذا عس بعد ذلك بان عن بعد الطواف لا يصح تعيينه الحاج عن غير ان شاء قال لبيك عن فلان وان شاء اكفى بالتلبية الصحيح اذا امر رجلا بان يحج عنه ثم عجز لم يجزه حجة المأمور الميت اذا اوصى بان يحج عنه بماله فتبرع عنه الوارث او الاجني لا يجوز. المأمور بالحج اذا افسد الحج بالجماع بضمن ما كان انفق من مال الميت. اذا اوصى الرجل بان يحج عنه فاحج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جازوله ان يرجع في مال الميت. وكذا الزكاة والكفارة. ولو فعل ذلك اجني لا يرجع. ولو اوصى بان يحج عنه فاحج الوارث من مال نفسه ليرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام. الحاج عن

الميت اذا عرض في الطريق لبس له ان يدفع المال الى غيره للحج عن الميت الا اذا قيل له وقت
الدفع اصنع ما شئت فح كان له ان يدفع المال الى غيره عرض او لم يعرض اذا استاجر المحبوس
رجلا ليحج حجة الاسلام جازب الحجة عن المحبوس اذامات في الحبس وللأجير اجرمثله
في ظاهر الرواية. المأمور بالحج عن الميت اذا خلف بعض النفقة رجع ببقية حجه جاز ويضمن
ما خلف. اذا نطقت المأمور بالحج النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وانفق جاز
وروى عن الصمان. المأمور بالحج اذا تركه مال الميت فاسع من ماله ومال الميت قال فان
كان أكثر النفقة من مال الميت وكان مال الميت يكفي الكراء دعامة النفقة فهو حائز لانه
لا يمكن الاخذ عن القليل فيعفى القليل والا فهو ضامن

مصل في محظورات الحرم

صد الحرم لا يحل قتله ولا تعفيره الا ما يباح منه للحرم وقد ذكرنا فان قتله انسان كان
عليه قيمته يدخل الاطعام في جزائه ولا بدخل الصوم وفي الهدي روايانا الحرم اذا
قتل صيد الحرم في القياس يلزمه فيمتان وفي الاستحسان لا يلزمه الا ما يلزمه في قتل صيد
الحل ولا يجب عليه لأجل الحرم شئ. حلالا لأن قتلا صيدا في الحرم بضربة كان على كل واحد
منهما نصف قيمته. وكذا لو قتله جماعة يقسم الغرم على عدد الرؤس كما في ضمان الملك
وان ضربه احدهما فضربه الآخر كان على كل واحد منهما ما نقصه ضربه ثم غرم كل واحد
منهما نصف قيمته مضروبا بضربتين. ولو كان شريك الحلال محرما كان على المحرم جميع
القيمة كما لو قتله محرمان وعلى الحلال نصف قيمته كما لو كان شريكه حلالا. ولو كان
شريك المحرم صيدا او كافرا لا شئ على الصبي والكافر لانهما لا يخاطبان بحق الشرع
وعلى المحرم جزاء كامل حلالا اصطادا صيدا في الحرم فقتله في يد حلال كان على كل واحد
منهما جزاء كامل لاختلاف السبب ويرجع الأخذ على القاتل بما غرم لانه أكد عليه ما

كان على شرف سقوط. يا ارسال فيرجع عليه كما في غاصب الغاصب. حلال ذلك محرما
او حلالا على صيد الحرم لاشي على الدال عندنا ويضمن شجرة الحرم بالقطع كما يضمن صيده
لان شجرة الحرم في الحرم بمنزلة صيد الحرم الحرم من الشجر ما ينبت في الحرم بنفسه
بما لا ينبت الناس عادة كالشوك ونحوه واما ما ينبت الناس عادة فلا ضمان عليه بقطعه
وان نبت بنفسه ولو انبت انسان في الحرم شجرة لا ينبت الناس عادة كالاراك والغيلا
لا يحرم قطعه ولا ضمان فيه لاجل الحرم. ولو نبت ام غيلان في ارض رجل فقطعه انسان
كان على الفاضل قيمتان قيمة لصاحب الارض لان الشجر ملكه وقيمة اخرى بحق الحرم كما لو قتل
صيدا مملوكا في الحرم. اذا قطع رجل شجرة الحرم وادى قيمتها بكرة له الانتفاع بها فان انتفع
بها لا يتى عليه لانه ملك المقطوع بالضمن فلا يغرر بالانتفاع كما لو ذبح صيد الحرم وادى
الجزء ثم اكل. وان غرس المقطوع فنبت فله ان يقطعه ويمنع به ما شاء. ولو احتش
حشيش الحرم كان عليه قيمته يتصدق به. ولا شيء عليه في ادخال الحرم لاستئثار النية
صلى الله عليه وسلم. ولا بأس باخذ كمية الحرم لانها ليست من الشجرة ولا من الحشيش
والكلأ. ولا ضمان في قطع ما جف من شجرة الحرم شجرة الحرم ما كان اصله في الحرم ولا عبدة
للصن فان كان بعض اصله في الحقل وبعضه في الحرم لا يجوز اخذ ترجيح الحرم. ولو رمى
طيرا على غصن شجر يعتبر فيه مكان الطير ان كان الصيد لو وقع يقع في الحرم فهو من صيد
الحرم والا فلا ولو كان راس الصيد في الحرم وقوائمه في الحقل فهو صيد الحقل ولو كان على
العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد نائما وقوائمه في الحقل والباقي في الحرم لا يحل اخذ لان
قواره في النوم لا يكون على القوائم. وكما لا يحل حشيش الحرم لا يرعى في قول ابن حنيفة و
محمد بن ج و قال ابو يوسف رج لا بأس بالرعي حلال اخذ صيدا من الحقل وادخله في الحرم
كان عليه ارساله عندنا ولا يجوز بيعه. ولو ذبحه كان عليه الجزاء. ولو ارسل كلبا في

الكل على صيد فدخل الصيد فالحرم فتبعه الكلب واخذ لا يجمل اكله كما لو وجد ادمي
 في الحرم ولا يتبع على المرسل ولو رمي صيدا في الكل فنفر الصيد ووقع السهم به في الحرم
 قال محمد بن علي بن الحزاء في قول ابي حنيفة رحمه الله في الحرم كلبا على ذئب
 واصاب صيدا او نصب شبكة للذئب ووقع فيه صيدا لا يتبع عليه ولو اخرج طيبا من
 الحرم وادى جزاءها فولدت اولادا وماتت الاولاد ليس عليه ضمان الاولاد ولو ذبح هذا
 الصيد قبل التكفير او بعد كره اكله تنزهها ولو استعان بشئ منه في الجزاء كان له ذلك ويجوز به
 الاستقام للمستترى ولا بأس باخراج حجارة الحرم وترا به الى الكل

فصل في المقتضات

نحو البيت حسن ولا بأس بالعمرة غداة عرفه الى نصف النهار الا فضل ان يبدأ
 الحاج بمكة فاذا قصر نسك بمر بالمدينه وان بدا بالمد سقط حرم الحرم اذا اضطر الى ميتة
 صيد كانت الميتة اولى في قول ابي حنيفة ومحمد بن علي وقال ابو يوسف والحسن بن علي
 ان الصيد ولو كان الصيد مذبوحا فالصيد اولى عند الكل ولو وجد صيدا وكلبا فالكلب اولى
 لان في الصيد رطب المخطور بن ولو وجد صيدا او مال انسان بذبح الصيد ولا يأخذ ما
 الغر ولو وجد صيدا او كرم ادمي كان ذبح الصيد اولى استحسانا وعن محمد بن علي الصيد اولى
 من لحم الخنزير وعن بعض اصحابنا من وجد طعام الغيرة لا يباح له الميتة وهكذا روي
 عن ابن جماعة وبتسريح ان الغضب اولى من الميتة وبه اخذ الطحاوي رحمه الله قال الكرخي
 رحمه الله ما خيار وعن ابي حنيفة رحمه الله الحج تطوى اعظم احرام من الصدقة ثم الصدقة ثم العتق
 اما ان اراد الحج بماله حلال فيه شبهة فانه يستدين للحج ويقضه دينه من ماله وله ان
 يجمع وعسره دينه وفاء له وان كان في ماله وفاء بالدين يقضه الدين ولا يحج ويكره الخروج
 في الحج بان سببه الدين وان لم يكن عند مال ماله بقض دينه الا باذن الغراء

وان كان بالدين كفيلا ان كان الكفيل باذن الغريم لا يخرج الا باذنه وان كان
 كفيلا بغير اذن الغريم لا يخرج الا باذن الطالب وله ان يخرج بغير اذن الكفيل ^{ويكره}
 الجوار بمكة في قول ابي حنيفة ر. ^{ولا يستوفي في الحرم قصاص في نفس} وليستوفي
 فيما دون النفس وعن ابي حنيفة ر. لا يقطع السارق في الحرم خلافا لهما. ولو
 دخل الحرم لا يتعرض له ويمنع عنه الطعام والشراب في قول ابي حنيفة ر. ويكره
 الحج على الحمار والجمال افضل ولا بأس للحرم ان يتزوج. ويكره الخروج الحاج اذا
 احب ابويه ان كان الوالد محتاجا الى خدمة الولد وان كان مستغنيا عن خدمته
 فلا بأس والاجداد والجدات عند عدم الابوين بمنزلة الابوين. رجل اوصى لرجل بالف
 درهم وبالف للمساكين واوصى ان يحج عنه بالف حجة الاسلام وثلاث ماله يبلغ الف درهم
 يقسم الثلث بين الكل اقلنا ثم اصاب المساكين يضم الى حجة الاسلام حتى يتم الحج وما فضل
 من الحج يكون للمساكين لان الحج فريضة والصدقة تطوع وكلاهما حق الاستغاثة ^{فريضة} يقدم الفريضة
 وان كان عليه حج وزكاة واوصى لانسان يقسم الثلث بين الكل ثم ينظر الى الحج والزكاة فيبدأ
 بما بدأ به الميت ذكرنا وان كان عليه فريضة ونذر اوجب على نفسه يبدأ بالفريضة على كل حال
 وان اجتمع تطوع وواجب اوجب على نفسه يبدأ بالواجب قدم ذكره واخر. وان كان الكل تطوعا
 وكان الكل فريضة او كان الكل واحدا اوجب على نفسه يبدأ بما بدأ به الميت وهي من مسائل
 الاصل. رجل مات وترك ابنين واوصى بان يحج عنه ثلث مائة وماله تسع مائة فاقرا احد الابنين
 بالوصية وجعل الآخر واخذ كل واحد منهما اربع مائة وخمسين نصف ماله ورفع المقر الى
 رجل مائة وخمسين حج عن الميت بذلك ثم اقرا الابن الآخر بالوصية فان حج عن الميت بمائة
 وخمسين باعرا القاضى ياخذ المقر من الجاهل خمسة وسبعين لان الحج اذا كان باعرا القاضى
 يجوز عن الميت فما فضل عن الوصية يكون للورثة وقيل لا يتحقق على انه فضل عن الحج مائة

وخمسون وذلك الفاضل في يد الجاحد فيرجع المقر عليه بنصف ذلك وان كان الحج عن الميت بمائة وخمسين بغير امر القاضي حج عن الميت بعد اقرار الجاحد مرة اخرى بثلاثمائة لان الاول لم يخرج عن الميت لان الميت اوصى بان يحج عنه بثلاثمائة فما صرف الى الحج الاول يجعل كالثالث فيحج مرة اخرى بثلاثمائة

فصل في الادعية والاذكار

اذا اراد الرجل الخروج الى الحج قالوا ينبغي ان يقضه ديونه ويرضى خصومه ويتوب من ذنوبه ويخرج الى الحج خروج الخارج من الدنيا. ويصل ركعتين قبل ان يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع الى بيته ويقول في دبر الصلوة حين يخرج اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك اعتصمت وعليك توكلت اللهم انت ثقته وانت رجائي فاكفني ما اهيته وما لا اهتم به وما انت اعلم به عني عن جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهني للخير انما توجهت اللهم اليه اعوذ بك من وعاء السفر وكابة المنقلب والخور بعد الكور وسوء المنظر في اهل والمال فاذا خرج يقول بسم الله لاحسن ولا فوة الا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضه واحفظني من الشيطان الرجيم. ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة واذا ركب الدابة يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا لا كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله. والحمد لله رب العالمين. ويلج عند احرامه فاذا دخل الحرم يقول اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرمك وامنك والامنة امانك والعبد عبدك وهذا مقام العائذ المستجير بك من النار فقم من عذابك يوم تبعث عبادك ووفقني لما تحب وترضه وحرمي ودي وشعري وتبشري على النار واذا راى الكعبة يقول الله اكبر الله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام جئنا ربنا بالسلام اللهم زد بيتك هذا تعظيما وتشريفا وتكريما ومهادنة وزد من حج واعتمر تعظيما وتشريفا ومهادنة وتكريما واذا دخل المسجد

الحجرام يقول بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك السلام
على ملائكة الله اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله بسم الله دخلت وعلى الله تو^{كلت}
اللهم اهد قلبي وسد دسايز واقبل توبتي وتبطني بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآ^{خرة}
اللهم اني اسألك في مقامى هذا ان ترجيني وتقبل عثرتي وتضع عني ذري اللهم ادخليني رحمتك
في عبادة الصالحين ثم يبدأ بالحج ويستلمه ولا يبدأ بغيره الا ان يكون القوم في الصلوة فيدخل
في الصلوة ويقول عند استلام الحجر بسم الله الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان
محمدا عبده ورسوله امنت بالله وكفرت بالحيات والطاغوت واللات والعزى وما يعبدون
من دون الله ان ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين لا اله الا الله ايمانك
بتصديقك كتابك ووفاء بعهدك واتباع السنة تنبيك اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي قلبي و
اشرح لي صدري ويسر لي أمري وعافني فممن بعاف فان لم يمكنه تقبيل الحجر بمس الحجر بيده
ثم يمسح بيده وجهه وان لم يقدر على استلام الحجر لوجه يقوم بجذاء الحجر مستقبل الحجر ويرفع
يديه ويقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا
عبده ورسوله ثم يقول ما يقول عند استلام الحجر ويمسح وجهه بيده وكلما يمر في الطواف
بالركن اليماني يقول ربنا اثناني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار وعند الركن العراقي يقول رب اغفر لي وارحمي تجاوز عما تعلم انك انت الاله الاكبر محبة
من حرجهم ويقول تحت الميزاب اللهم اظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك
لا اله غيرك يا ارحم الراحمين وعند الركن الشامي يقول اللهم اجعله حيا مبرورا وذنبا
مغفورا وسعيامشكورا وتجارا لن تبور برحمتك يا غفر يا غفور ويقول في جميع طوافه
اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفسق والشرك والتفارق والفقر والذل وسوء الاحلاق بعد
الطواف يصلي ركعتين عند المقام اوحث ما تبسيرا في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثا^{نية}

قبل هو الله احد وان قرأ غير ذلك جاز ثم يدعوا للمؤمنين والمؤمنات. ويقول بعد
 ذلك. اللهم وفقني لما تحب وترضى وجنبني عما تكره وتسخط وثبتني على ملة نبيك و
 خليلك ابراهيم عليهما السلام. ثم يخرج الى الصفا فيصعد الصفا ويستقبل البيت ويرفع
يديه ويكبر ثلثا. ويقول بين كل تكبيرتين لا اله الا الله وحده لا شريك له الى اخره لا اله الا
 ولا نعبد الاياه لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون والمحمد لله رب العالمين
 الحمد لله الذي صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله الما واحد احد
 صمد لم يتخذ صاحبة ولا ولدا اللهم اجعل هذا جابروا وسعيامشكورا وعيلا مقبولا
 وتجارة لن تبور بفضلك وبرحمتك يا ارحم الراحمين. واذا نزل من الصفا يقول
 اللهم استعملني لسنتك وسنة نبيك وتوفني على ملتك وملة رسولاك واعذني من مضلات
 الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول في بطن الوادي في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما
 تعلم انك انت الاعز الاكرم واهدني للتي هي اقوم ونجني من حرجهم فانك تعلم ولا اعلم. ثم يصعد
الاروة وينظر الى البيت فيقول مثل ما قال على الصفا. ويقول ايضا على الصفا والاروة. اللهم اعصمني
 على دينك وطواعيتك وطوعية رسولاك وجنبني معاصيك اللهم اذ اهديتني الى الاسلام فلا
 تنزعني منه ولا تنزعني عنه حتى توفني عليه اللهم يسر لي اليسر وجنبني العسر واعمر لي في الآخرة
 والاولى اللهم اعني ولا تعن علي وانصرني ولا تنصر علي واجعلني لك شاكرا ذاكرا واهبا او اها
 مني با تقبل توبتي واعسل حوتتي واهد قلبي وسد دلسايه. فاذا كان يوم التروية وذهب الى امنه
 ودخل منى يقول. هذا مني وهو مما دللتنا عليه من المناسك فمن علينا بجوامع الخيرات كما
 على اوليائك واهل طاعتك وانما انا عبدك وابن عبدك ناصيتي بيدك تفعل بي ما اردت
 اللهم واياك ادعو ومنك ارجو فبلغني صالح املي واغفر لي ذنبي وقني عذاب النار واذا
 توجه الى عرفات يقول. اللهم اليك توجهت وعليك توكلت وبك اعتمدت واياك اريد

اسالك ان تبارك لي في عسري وان تقضي لي بعرفات حاجتي وان تغفر لي ذنوبي يا ارحم الراحمين
 واذا تحف بعرفات يكثر الشاء على الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والاستغفار لنفسه والوالدين والمؤمنين والمؤمنات. وليكن عامة دعائه بعرفات
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الا آخره لا اله الا الله لا نعبد الا الله لا اله الا الله مخلصين
 له الدين ولو كره المشركون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تخلف الميعاد
 اللهم وهذا مقام المستجيب العائد بك من النار فاجري من النار بعفوك وادخلي الجنة ^{جنتك} برحمتك
 اللهم اهديني للاسلام فلا تنزعني منه ولا تنزعني منه حتى تقبضني وانا عليه ووفقني
 لما افترضت علي واعني على طلب رضاك واداء حقك واجعلني من اعظم عبادك نصيبا
 من خير تقسيمه في هذه المعيشة بين عبادك الصالحين من نور تهدي به اوجحة تنشرها
 اورزق تبسطه اوضر تكشفه اوبلاء تدفعها وفتنة تصرفها اللهم امن روعتي واستر
 عوري واقلني عثرة واقض عني ديوني واغفر لي ولوالدي وقرايتي واجتني اللهم انك دعوت
 الى الحج واعدت المغفرة على شهود مناسكت وقد اجبتك ولكل وفد جائزة فاجعل
 جائرتي من موقفي هذا ان تغفر لي ذنوبي وبؤني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار واذا افاض من عرفات الى مزدلفة يقول لا اله الا الله الله اكبر الحمد لله الذي
 لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك اللهم اليك اضمت ومن عذابك اشفقت
 واليك رغب ومنك رهبت فاقبل نسكي واصح حوبتي واعظم اجري وزودني التقوى
 وسلم ديني وزدني علما وحلما واذا اتى المزدلفة يقول اللهم هذا جمع اسألك ان توزقني
 فيه جوامع الخير كله اللهم رب المشعر الحرام ورب الركن والمقام ورب البلد الحرام ورب
 المسجد الحرام ورب الحبل والحرام اسألك ان تبلغ روح محمد في اسلام اسألك
 بنور وجهك الكريم ان تغفر لي ذنوبي ونرجمني وجمع علي الهدى احرى وتجعل التقوى

زادي وذخري والجنة مأية وهب لي رضاك عنى في الدنيا والآخرة يا من هو خير
 كله اعطيني من الخير كله واصرف عني الشر كله اللهم حرم تحي وعظي وشكيني و
 سائر جوارحي على النار برحمتك يا ارحم الراحمين. واذا رمى الجمار يكبر مع كل
 حصاة ويقول اللهم اجعله حجابا وبرورا وذنبا مغفورا وسعيامشكورا واذا
 وجه هديه للذبح يقول. وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض
 خيفوا انا من المشركين ان صلوة ونسكة ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له
 بذلك امرت وانا اول المسلمين اللهم هذا منك ولك واليك اللهم تقبله مني كما تقبلت من ابراهيم
 عليه السلام بفضلك وجودك يا اكرم الاكرمين. ويقول عند الحلق. اللهم
 بارك في نفسي واغفر لي ذنوبي واجعل لي بكل شجرة منها نورا يوم القيمة ثم يرجع
 الى مكة ويطوف طواف الصبر ويشرب من ماء زمزم فانه دواء لكل داء شفاء
 عن كل بلاء قال صلى الله عليه وسلم ان ماء زمزم لما يشرب يقول عند شرب
 الماء. اللهم اني اسألك رزقا واسعا علما نافعا وشفاء من كل داء يا ارحم الراحمين
 اللهم هذا غياث ولد ابراهيم خليلك فاغثني من كذا ويذكر ذلك. واذا وقف الى الملتقا
 بوترمه ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويقول السائل ببابك يسألك من فضلك
 ومعرفتك ويرجو رحمتك ويكثر التضرع والدعاء ويقول عند وداع البيت اللهم
 لك حجت وبك امنت وعليك توكلت ولك اسلمت واياك اردت فتقبل نسكي
 واغفر لي ذنوبي وكفر عني سيئاتي واستعملني في طاعتك ابدا ما ابقيتني واعذني من النار
 اللهم اني استودعك ديني وامانتني وخواتيم عملي فاحفظها علي وعلى كل مؤمن ومؤمنة انك
 سميع الدعاء اللهم لا تجعل هذا اخر العهد من بيتك وارزقني العود اليه واحسن عني
 حيث تبلغني اجله واكفي مؤنتي ومؤنة عيالي وجميع خلقك اثبون تائبون عابدون ساجدون

وللرب حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله
 محمد لا شريك له واذا اتى المدينة يستعد لزيارته قبل النبي صلى الله عليه وسلم يأتيها
 بالسكينة والوقار والهيبة والجلال لأنه محل رسول الله صلى الله عليه وسلم ^{مهبط}
 الوحي ونزول الملائكة. روي أنه ينزل في كل يوم تسعون الف ملك يحفون بالقبر الى
 قیام الساعة. واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما اظللن ورب الارضين
 وما اظللن ورب الرياح وما ذرين اسالك خير هذه البلدة وخير اهلها وخير ما فيها و
 نعوذ بك من شرها ومن شر ما فيها وشر اهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخوله فيه
 وقاية من النار وامانا من العذاب وسوء الحساب واذا دخل المسجد يقول اللهم
 صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك اللهم اجعلني
 اليوم من اوجه من توجه اليك واقرب من تقرب اليك وانجح من دعاك وابتهج رضاك
 ثم يصلي ركعتين حيث شاء من المسجد وان اراد الموضع الذي كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي فيه الصلوة بالناس يأتي المنبر وعن يساره تابوت موضوع فيصلي
 خلف التابوت فذلك مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا صلى ركعتين ^{يقصد}
 القبر على سكينة ووقار وفراغ قلب من امور الدنيا ويذهب الى الموضع من وجه القبر
 وفي ذلك الموضع رخامة بيضاء مركبة في حائط القبر فيكون فوق رأسه تنديل كبير
 معلق فاذا وقف هناك فقد وقف عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول
 السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته اشهد انك رسول الله قد بلغت
 الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة وجاهدت في امر الله حتى قبضك الله ته
 حميدا محمودا فجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خيرا الجزاء وصل على الله عليك افضل الص
 وازكاها اللهم اجعل نبينا يوم القيمة اقرب النبيين واعطه الدرجة والوس

والفضيلة واوردنا حوضه واسقنا بكأسه وارزقنا شفاعة واجعلنا من رفقائه يوم القيمة اللهم
لا تجعل هذا آخر العهد من قبري نينا صلى الله عليه وسلم وارزقنا العود اليه يا ذا الجلال والاكرام
ويدعو لصاحبيه اليه بكروم عرض فيقول السلام عليكما ويسأل حاجته ويكثر الصلوة بالمدينة مادام
فيها لما جاء في الآثار ان الصلوة الواحدة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعدل الف صلوة
فيما سواه من المساجد قالوا ليس في هذه المواقف دعاء موقت فباي دعاء دعا جاز وما ذكرنا من الأدعية
بعضها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضها عن الصحابة والتابعين رضوان الله
عليهم اجمعين فالتبرك بها يكون اقرب الى القبول وعليه بقراءة كتاب الله تعالى مادام راكبا
وبالتسبيح مادام عاملا وبالادعاء ما كان جالسا والحمد لله رب العالمين

النكاح

كما

قال رضي ابواب النكاح ثمانية. الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وان يشتمل على فصول ثلاثة

الفصل الاول في الالفاظ التي ينقصد بها النكاح

النكاح ينقصد بلفظ النكاح والتزويج كان على وجه الخبر عن الماضي نحو ان تقول المرأة
زوجت نفسي منك بكذا بمحض من الشهود فيقول الرجل قبلت. أو يكون على وجه
الاستقبال بان يقول الرجل للمرأة اتزوجك على كذا فتقول المرأة قبلت او يكون بلفظة
الامر بان يقول الرجل للمرأة زوجي نفسك مني بكذا فتقول المرأة زوجت. وكما ينقصد
العقد بلفظة النكاح والتزويج ينقصد بما يكون تمليكا في الاعيان عندنا. روي عن
ابن حنيفة رح قال كل ما يفيد ملك الرقبة فالامة يفيد ملك النكاح في الحرة. اذا قالت
المرأة لرجل عند الشهود تصدقت بنفسي عليك او وهبت نفسي منك على وجه النكاح
فيقول الرجل قبلت كان نكاحا. وكذا لو قالت ملكت نفسي منك او قال لها الرجل ملكي
نفسك مني فقالت ملكت يكون نكاحا ولو قالت بعت نفسي منك بكذا فقال اشتريت

او قبلت يكون نكاحا في الصحيح من الجواب وكذا لو باع الاب ابنته بشمها دة الشهود
 يكون نكاحا. وكذا لو قالت المرأة عرسك نفسي فقال قبلت. ولو قالت ايجتلك نفسي او
 اعزتك او حلتك او اقرضتك او اودعتك او رهنتك فقال قبلت لا يكون نكاحا وثبت
 به الشبهة. ولو قالت اجرتك نفسي بكذا فقال قبلت واستاجرت لا يكون نكاحا. وقيل
 الكرخي رح يكون نكاحا. ولو قالت وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا
 ولو قالت المرأة لرجل تزوجتك على الف فقال الرجل اجزت فقالت المرأة قبلت قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون نكاحا. وعنه ايضا اذا قال الرجل لابنته ^{جنت} زو
 ابنتك فقال اب ابنة زوجت او قال نعم لا يكون نكاحا الا ان يقول الرجل بعد ذلك
 قبلت فرق بين هذا وبين ما اذا قال زوجني امنتك فقال اب البنت زوجت او فعلت فانه
 يكون نكاحا قال لان قوله زوجتني استخبار وليس بعقد بخلاف قوله زوجني لانه توكل
 اذا طلب الرجل من امرأة زنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا
 وهو بمنزلة ما لو قال اب ابنة وهبت لها منك لاتخذ منك فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذا
 لو قالت المرأة فديت نفسي منك لم يكن نكاحا وهو الصحيح رجل قال لغيره بالفارسية
 دختر خویش را مراد ادي فقال دادم لا يكون نكاحا. وكذا لو قال لامرأة محراباش او محرابا^{شيد}
 فقالت باشيدم لا يكون نكاحا حتى يقول يدي يرفتم ولو قال محراباشيدي يزيه فقالت با^{شيدم}
 يكون نكاحا. رجل قال اين رن منست بمحض من الشهود فقالت للمرأة اين شوي^{منست}
 ولم يكن بينهما نكاح اختلف المشايخ فيه. ذكر البهقي رح في كتابه رجل وامرأة ليس
 بينهما نكاح اتفقا ان يقرأ بالنكاح فاقرا لم يلزمهما قال لان الاقرار اخبار عن امر متقدم
 ولم يتقدم. وكذلك في البيع اذا اقرا ببيع لم يكن ثم اجاز لم يحز. وذكر في صلح الاصل
 رجل ادعى على امرأة نكاحا فجدت فصالحها على مائة درهم على ان تقر له بالنكاح

فاقرت له بالنكاح جازا لاقرار قال لانها تزعم انها زوجت نفسها منه ابتداء
 بمائة درهم وهذا بخلاف ما اذا ادعت المرأة الخلع على زوجها فحجبت ثم صالحها الزوج على
 مائة درهم على ان تتبرأ من الدعوى فانه لا يجوز وذكر في النوازل رجل وامرأة اقربا
 يدي الشهود بالفارسية ما زن وشوئيم لا ينعقد النكاح بينهما. وكذا لو قال لاحد
 هذه امرأتي وقالت هي هذا زوجي لا يكون نكاحا وان قال لهما الشهود رضىتما واخرتما
 فقا لا رضىنا واخرنا لم يكن نكاحا لان الاجازة تنفذ للعقد وليست بانشاء. ولو قال
 الشهود جعلتما هذا نكاحا فقا لا نعم كان نكاحا لان الجعل عبارة عن الانشاء وقال مؤلفنا
 وضويحي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقربا عقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون
 نكاحا. وان اقرت المرأة انه زوجها واقتر الرجل انها امرأته يكون ذلك نكاحا ويتضمن اقرارها
 بذلك انشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقربا عقد لم يكن لان ذلك كذب محض. وهو
 كما قال ابو حنيفة رجع اذا قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة ونوى به الطلاق يقع ويجعل كانه
 قال لست لي بامرأة لانه قد طلقك. ولو قال لم اكن اقتر بها ونوى به الطلاق لا يقع
 لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه. رجل قال للمبانة او المختلعة راجعتك على كذا
 بمحض من الشهود يكون نكاحا. وان لم يذكروا الا قالوا لم يكن نكاحا وهكذا ذكر الحاكم رجع في
 المسقة وكذا لو قالت المبانة لزوجها رددت نفسي عليك وهو بمنزلة الرجعة. وقال
 بعضهم اذا قال للمبانة او المختلعة راجعتك بمحض من الشهود فقالت قبلت يكون
 نكاحا ولو قال ذلك لاجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود فقالت المرأة رضىت
 لاكون نكاحا. رجل قال لآخر زوج ابنتك في ألف درهم فقال اب البنت بمحض من
 الشهود ارفعها واذهب بهل حيث شئت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رجع يكون ذلك نكاحا. اب الصغير اذا قال بين يدي الشهود اشهد والله قد زوجت

فلانة بنت أحمد بن زيد بن أبي الصغيرة من أبي فلان بمهر كذا وقال لأبيها اليس هكذا
فقال أبوها هكذا ولم يزد على ذلك قالوا الأولى أن يحدوا النكاح وإن لم يحدوا جاز
أمرأة وكلت رجلا ليزوجها من نفسه فذهب الوكيل للجماعة من اليهود وقال ^{اشهدوا}
أنه قد تزوجت فلانة والشهود لم يعرفوا فلانة لم يحجز هذا النكاح إلا أن يذكر اسمها و
اسم أبيها واسم جد ها وهو كما لو قال تزوجت امرأة وكلتني ولو كانت المرأة حاضرة
منتقبة فقال تزوجت هذا وقالت المرأة زوجت نفسي جاز لأنها معلومة بالإشارة
أما الغائبة لا تعرف إلا بالاسم والنسب وإن كان الشهود يعرفون المرأة الغائبة وذكر
الزوج اسمها لا غير جاز النكاح إذا علم الشهود أنه أراد تلك المرأة. وذكر الخصاص
في التحيل رجل طلب من امرأة أن تجعل امرأته في النكاح في يده ليزوجها من نفسه على
صدق كذا ففعلت فقال الوكيل بمحض من الشهود زوجت من نفسي امرأة جعلت ^{امرأها}
في النكاح بيدي على كذا من الصداق وهو كفو للمرأة فإنه يجوز هذا النكاح. وقال ^{شمس}
الأئمة المحاولي رج هذا قول الخصاص أما على قول مشائخنا ومشائخ بلخ رج لا يجوز
مالم يذكر اسمها ونسبها. ثم قال شمس الأئمة السخري رج وإن خصا فإكان كبيرا في
العلم يجوز الاقتداء به وذكر أيضا المحاكم الشهيد رج في المنتقى كما قال الخصاص رج
جارية سميت في صغرها باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال لا تزوج باسمها
الأول إذا صارت معروفة بالاسم الآخر. امرأة وكلت رجلا بأن يزوجها من زوجها وغلط
في اسم أبيها لا ينعقد النكاح إذا كانت غائبة. رجل له ابنة واحدة واسمها عائشة فقالت
أب وقت العقد زوجت منك ابنتي فاطمة لا ينعقد النكاح بينهما ولو كانت المرأة
حاضرة فقال الأب زوجتك ابنتي فاطمة هذا وأشار إلى عائشة وغلط في اسمها وقال
الزوج قبلت جاز النكاح رجل له ابنة واحدة فزوجها من رجل وقال زوجتك ابنتي

ولم يذكروا اسمها فقال الزوج قبلت جاز. رجل له ابنتان اسم الكبرى منهم لما نشأ
واسم الصغرى فاطمة فقال الاب في نكاح الكبرى زوجته ابنة فاطمة جاز النكاح
على الصغرى. ولو قال زوجته ابنة الكبرى فاطمة فقال الزوج قبلت قالوا لا يجوز
نكاح واحدة منهما. وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر.ح اذا ذكرنا في
النكاح اسم رجل غائب وكنية ابيه ولم يذكروا اسم ابيه ان كان الزوج حاضرا
امشاه الى جاز وان كان غائبا لا يجوز ما لم يذكروا اسمه واسم ابيه واسم جدته قال
والاحتياط ان ينسب الى المحلة ايضا قيل له فان كان الغائب معروفا عند اليهود
قال وان كان معروفا لانه لا بد من اضافة العقد اليه. وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة اذا
ذكر الزوج اسمها لا غير وعلم اليهود انه اراد تلك المرأة يجوز النكاح. الوكيل بالنكاح
من قبل الرجل اذا قال لاب البنت وهبت ابنتك فيقال الاب وهبت فقال الوكيل
مجيبا له قبلت ثم ادعى الوكيل انه قبل النكاح لموكله الا انه اضمن لك ولم يصرح قالوا
ان كان هذا القول من الخاطب الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب ايضا على وجه الاجابة
لا على وجه العقد لم يكن نكاحا. وان كان كلامهما على وجه العقد لزم العقد للوكيل وفي
الجامع الاصغر رجل بعث اقواما الى والد امرأة للخطبة فقال اب البنت زوجت ذكر انه لا يكون
نكاحا لانهم جميعا امرؤا بالخطبة من تكلم منهم ومن لم يتكلم فبقى النكاح بغير شهود فلا يجوز
الا ان يكون الزوج حاضرا فيحصر القوم يهودا. وقال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين
لان الناس يريدون بهذا ان يباشر العقد احداهم ايهم كان. وعن ابي حفص السفكودي
رجل سأل رجلا ان يزوجه ابنته من ابنه فقال اب البنت وهبتها منك فقال اب
الغلام قبلت كانت منكوحة الاب لا الغلام. ولو قال والد البنت لاب الغلام وهبتها لك
فقال اب الغلام قبلت كان النكاح للغلام لان معنى قوله وهبتها لك اي لاجلك ونظير

هذا ما قال محمد بن يحيى في جامع الكبير في مسائل تسليم الشفعة ذكر الناطق في رجل قال لأخيه
 جئتُك خاطبا ابنتك فقال الأب ملكتك كان نكاحا. امرأة قالت لرجل جعلت نفسي لك
 بالف درهم بمحض من الشهود فقال الرجل قبلت كان نكاحا رجل قال لامرأة بمحض من ^{الشهود}
 خويستن بمن دادني ولم يقل بزي دادني فقالت داد ولم تقل داد ما وقيل لرجل في نكاح امرأة
 توأين نكاح يد يرفيتي فقال يدي يرفيت ولم يقل يدي يرفيت قالوا يجوز ذلك وكذا الوجري بين
 رجلين مقدمات في بيع فقال البائع بعث هذا لعبد بالف درهم وقال المشتري ^{اشتريته}
 جازوان لم يقل البائع بعث منك وكذا لو قالت المرأة في طلب خلع خويستن خريدم
 تو فروجني فقال الرجل فروخت فانه بصرح ذلك وان لم تقل المرأة خويستن راخر بدم
 ارتو ولم يقل الزوج فروختم رجل اراد ان يزوجه لابنه الصغير امرأة صغيرة فقال اب الصغرة
 زوجت ابنتي من ابنك فقال اب الصغرة قبلت جازوان لم يقل قبلت لابني لان الحواب
 ينضم اعادة ما في السوان. رجل خطب لابنه الصغير امرأة فلما اجتمعا للعقد قال اب
 البنت بالفارسية تراد ادم بري في اين دختر هزار درهم فقال اب الابن يدي يرفيت يجوز النكاح
 للاب لان الاب اضاف النكاح الى نفسه وان جرت الخطبة بينهما لاجل الابن. رجل قال
 لغريمي مخاطبا ابنتك او قال جئت لتزوجني فقال الاب قد زوجتك او قال ملكته ^{فهو} فانك
 نكاح لازم. واما انعقاد النكاح بالوصية ان قال اب البنت اوصيت بابنتي لك الان
 بمحض ^{من الشهود} فيقول الرجل قبلت يكون نكاحا وان قال اوصيت لك بابنتي بعد موتي ^{يكن}
 نكاحا. ولو قال اوصيت بابنتي لك ولم يزد فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا ولغظة الامر
 في النكاح للايجاب وقد ذكرنا وكذا لك في الطلاق اذا قالت المرأة طلقني على الف فقال ^{طلقت}
 كان تاما. وكذا في الخلع. وكذا لو قال لغيري اكفل لي بنفس هذا او قال اكفل لي بما عليه فقال
 تكفلت تمت الكفالة. وكذا لو قال هب لي هذا العبد فقال وهبت. ولو قال لواهب

استداء وهبت منك هذا لا يجوز ما لم يقل قبلت وكذا لو قال البائع للمشتري اقلني البيع
فقال اقلت لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت قال ابو يوسف رح يتم الاقالة وان لم يقل
قبلت وكذا لو قال الرجل تصدقت بهذا عليك على قول ابي يوسف رح يتم من غير قبول
ولو قال المديون لرب دينه ابرأني فقال ابرأت يتم الابراء. ولو قال صاحب الدين لمديون
ابتداء ابرأتك من الدين الذي له عليك صح من غير قبول لكن لو رد المديون يبطل ابرأه
وابراء الكيل لا يرتد بالرد وكذا الوكالة لا تحتاج الى القبول وتبطل بالرد. والافراق لا يحتاج
الى القبول ويبطل بالرد. ولو وقف ارضا على رجل ونسبه فقال الموقوف عليه لا قبل
اختلفوا فيه قال هلال رح يبطل الوقف. وقال الأنصاري رح يصح الوقف ولا يبطل
بالرد. قبول النكاح يكون في المجلس بمنزلة قبول البيع. رجل قال بحضرة الشاهدين
تزوجت فلانة فبلغها بحضرة الشاهدين فقلت لم يحرف في قول ابي حنيفة ومحمد رح. ولو
ارسل الرجل رسولا اليها او كتب اليها كتابا بالانكاح فقبلت بحضرة الشاهدين
ان سمعا كلام الرسول او قرأ الكتاب عليهما فقبلت جاز. وان لم يسمع كلام الرسول
او لم يقرأ الكتاب عليهما فقبلت لا يجوز. وقال ابو يوسف رح يجوز ذلك ولا ينقض ^{النكاح}
بلفظة المتعة وهي باطلة عندنا لا تفيد الحل خلافا لابن عباس ومالك رضي وتفسيرها
ان يقول الرجل لامرأة اتمتع بك بكذا من المال كذا مدافضيت فانها لا تفيد الحل ولا يقع
عليها طلاق ولا ايلاء ولاظهار ولا يرث احدهما من صاحبه. وكذا لو قال تزوجتك متعة
وعن ابي حنيفة رح في الهارونيات ينقض به النكاح ويلغو قوله متعة ولو قال تزوجتك
شهر افرضيت عندنا يكون متعة ولا يكون نكاحا وقال زفر رح يصح النكاح ويبطل الشرط
كما لو تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر يجوز النكاح ويبطل الشرط. وكما لو قال بعثك
هذا بكدا تلجية جازا نبيع ويبطل الشرط. وقال الحسن بن زياد رح ان ذكر او قتا لا يعيشا

أكثر من ذلك يجوز النكاح لأنه ثابت في معنى. وإن ذكرنا وقتا يعيشان أكثر من ذلك
 لا يصح لأنه توقيت وعندنا الكل سواء. رجل تزوج امرأة بلفظة العربية ولا يلفظ
 لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها بذلك إن علم أن هذا اللفظ ينعقد به
 النكاح يكون النكاح عند الكل وإن لم يعرفوا معنى اللفظ ولم يعلموا أن هذا اللفظ
 ينعقد به النكاح. فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح والخلع
 والأبراء عن الحقوق والبيع والتمليك. فأطلق والعتاق والتدبير واقع في الحكم
 ذكره في عتاق الأصل في باب التدبير وماذا عرف المجواب في الطلاق والعتاق
 مبني على أن يكون النكاح كذلك لأن العلم بمضمون اللفظ إنما يعتبر لأجل المقصد
 فلا يشترط فيما يستوى فيه الجحد والمزحل. بخلاف البيع ونحو ذلك. وأما في الخلع
 إذا قلن الرجل امرأته اختلعت نفسه منك بمهرى ونفقة عدة فقالت ذلك اختلفت
 المشايخ فيه قال بعضهم إذا لم تعرف معنى اللفظ ولم تعلم أن هذا لفظ الخلع فيما
 بين الناس لا يصح الخلع وهو الصحيح قال مولا نارض بن بغي في يقع الطلاق ولا يبرأ
 الزوج عن المهر ونفقة العدة كما لو خالع امرأته الصغيرة فقبلت فإنه يقع الطلاق
 ولا يسقط المهر والنفقة وكذا إذا قلنها تبرا أن وجهها عن المهر بالعربية وكذا المديون
 إذا قلن رب الدين لفظة الإبراء لا يبرأ. رجل قال لامرأة تزوجتك على كذا من الدراهم
 بمحض من الشهود فقالت قبلت النكاح ولا قبل المهر وقال رجل لرجل زوجتك
 ابنتي على كذا فقال الزوج قبلت النكاح ولا قبل المهر قالوا لا يصح النكاح وهو
 باطل ولو قالت قبلت النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح بما سمي من المهر
 وذكر في المنتقى عبد تزوج امرأة على رقبتها بغير إذن المولى فبلغ المولى فقال اجيز
 النكاح ولا اجيز على رقبتها قال يجوز النكاح ولها الأقل من مهر المثل ومن قيمته

وذكر في الجامع مثل ذلك فقال امة تزوجت بغير اذن المولى على ما انتهى درهم فبيع المولى فقال
 اجرت النكاح على خمسين دينارا ورضيه به الزوج جاز. قالوا لان كلام المولى ليس بورد
 النكاح بل هو رد التسمية ورد التسمية لا يكون رد النكاح لان النكاح ينعقد بدون
 التسمية فجاز ان يبقى بدون التسمية. رجل قال لامرأة بحضرة الشاهد بن تزويجك
 على كذا ان اجاز اليه او رضيه نقالت قبلت لا يصح لانه تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق
 ولو قال تزويجتك على اني بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار لانه ما علق النكاح بالشرط
 بل باشر النكاح وشرط الخيار في بطل شرط الخيار ورجل تزوج امرأة على انه مدني فاداه
 قروي يجوز النكاح ان كان كفوا ولاخبارها. رجل طلب من امرأة نكاحا بحضور من
 الشهود فقالت المرأة لي زوج فقال الرجل لبس لك زوج فقالت المرأة ان لم يكن لي
 زوج فقد زوجت نفسي منك وقبل الزوج ولم يكن لها زوج قالوا يجوز هذا النكاح
 لان التعليق بشرط كائن تنجز حينئذ صغيرا ان قال اب احدهما اب الآخر
 بحضور من الشهود زوجت ابنتي هذه من ابنك هذا فقبل الآخر ثم ظهر ان
 التجارية كانت غلاما والغلام كان جارية قال النكاح جائز وهو نظير ما ذكرنا
 اذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح ولا ينعقد النكاح بلفظة الاقا
 ولا بلفظة الخلع والصلح ولا بلفظة البراءة. ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة
 فيه روايتان والصحيح انه لا يصح لاجتماع ما يوجب المحل والحمة في ذات واحدة
 فيترجح الحمة ويتعقد النكاح بلفظ واحد اذا كان العاقد وليا للصغير بن
 بان كان جلا لهما او عمالهما فقال زوجت فلانة من فلان. وكذا لو قال الرجل
 زوجت بنتي فلانة ابن اخي فلان. وكذا القاضى اذا قال زوجت هذه الصغيرة من
 هذا الصغير والمولى اذا زوج امته من عبد الصغير والمعتق اذا زوج معتقه

من معتقه لصبر وكذا لو كان الواحد وكيلا من الجانبين او وليا من جانب ووكلا من
جانب او وليا من جانب واصلا من جانب فيقول روح الله تعالى فلان من نفسي او نقول
معتو الصغيرة زوجت هذا الصغيرة من نفسي او كان وكيلا من قبل المرأة فزوج مؤكته
من نفسي او كانت المرأة وكيلا لرجل فتقول زوجت نفسي فلانا فان في هذه المسائل سعد
النكاح بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد مجاوبا وقولا. وقال الشيخ الامام المعروف فما
راه روح هذا اذ ادكر لفظا هو اصل في دلال. اما اذا ذكر لفظا هو ثابت فيه لا يكتب بلفظ
واحد وصورة ذلك اذ ازوج امرأة من نفسي ان قال زوجت فلانة من نفسي لا يكتب بلفظ
سعد لانه في المروي ثابت. وان قال تزوجت فلانة حاز لانه في التوزيع اصل عن ابي
روح رجل قال لامرأة روحني نفسك على الف فقالت لا افعل الا بالعين فقال الرجل اتقي الله
واحييه فقالت قد فعلت كان حائزا. وعن محمد روح مثل ذلك. وسعد النكاح بلفظ الصبي
موتوا على احاده الوالي ان كان معدا يملكه الوالي. كما لو تزوج الصبي منه سعد ومتوقف
على احارة الوالي. اذا قال الرجل لامرأة تزوجتك مالي ان رضى فلان قال ابو يوسف ح
في الاما لي ان كان فلان حاضرا في المجلس ورضي حازا سعد فانا وان كان غائبا لم يحروا صبي
بعد ذلك

فصل في النكاح على الشرط

رجل يزوج امرأة على انها طالق او على ان امرها في الطلاق سيد هاد كرمحمد روح في الجامع صح
النكاح والطلاق باطل ولا يكون الامر يد هاد ذكر في الفتاوى عن المحسن من زياد اذ ازوج
امرأة على انها طالق الى عشرة ايام. او على ان يكون الامر يد هاد عشرة ايام ان النكاح حار
والطلاق باطل ولا تملك امرها وقال الفقيه ابو اللبث روح هذا اذ ابد الزوج فقال حنك
على انك طالق وان استلأت المرأة فعالت روح نفس منك على ان طالق او على ان يكون الامر

بيدي اطلق نفسه كلما شئت فقال الزوج قبلت جازا النكاح ويقع الطلاق ويكون
الامر بيد ها لان البداية اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح
اما اذا كانت البداية من قبل المرأة يصير التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد
كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فصارك انه قال قبلت على انك
طالق او على ان يكون الامر بيدك فيصير مفوضا بعد النكاح. وكذا المولى اذا تزوج امته
من عبده ان بدأ العبد فقال زوجني امك هذه على الف على ان امرها بيدك طلقها
كلما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولى ولو ابتدأ المولى فقال زوجتك
امي منك على ان امرها بيدى اطلقها كلما اريد فقال العبد قبلت جازا النكاح ويكون
الامر بيد المولى. وعن هذا قالوا بطلقة الثلث اذا ارادت ان تزوج المحلل وتخاف ان لا يطلقها
فالحيلة لها في ذلك ان تقول زوجت نفسي منك على ان امرى بيدى اطلق نفسي كلما اريد
ثم يقبل الزوج فيكون الامر بيد ها بعد النكاح تطلق نفسها متى شاءت. او يقول المحلل
تزوجتك على انك طالق بعد ما تزوجتك الى عشرة ايام او على ان امرك بيدك بعد ما
تزوجتك تطلقين نفسك كلما تريد من فتقول المرأة قبلت تطلق بعد عشرة ايام ويصير
الامر بيد ها وكذا لو قال العبد لمولاه اذا تزوجتها فامرها بيدك ابدا ثم تزوجها يكون
الامر بيد المولى ولا يمكنه اخراجه ابدا. امرأة طلقها زوجها فارادت ان يتزوجها الزوج
فقال الزوج لا تزوجك حتى تهبيني ماله على من المهر فوهبت مهرها على ان يتزوجها ثم اية
ان يتزوجها قال ابو القاسم الصفار رج الهبة باطلة وفي بالشرط ولم يف لانها جعلت
المال عوضا للزوج على نكاحها وفي النكاح لا يكون العوض على المرأة. وقال الخلف رخص
الهبة تزوجها او لم يتزوجها وسيأتي نظير هذا في كتاب الهبة. وعن ابى القاسم الصفار
اذا تزوج امرأة على ان ياتي بعبد ها الا بيق قال يجوز النكاح ولها مهر مثلها. وعنه اذا تزوج

امرأة على انها بكر فوجدناها غير بكر كان عليه كل المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها تستحق
 بعقد النكاح رجل تزوج امة الغير على ان كل ولد تلد فهو حر صحيح النكاح والشرط
 لانه لو لم يكن الشرط يكون الاولاد رقيقا فكان الشرط مفيدا. رجل تزوج امرأة على الف
 درهم ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة قالوا يصح النكاح والشرطان عندهم
 حتى لو كانت جميلة كان المهر الف درهم وان كانت قبيحة كان المهر الف لانه لا خطر
 في التسمية لانها اما ان كانت قبيحة او جميلة بخلاف ما اذا تزوجها على الف ان
 اقام بها وعلى الفين ان اخرجها من بلد ها فان الشرط الثاني لا يصح ^{حنيفة} عندنا في
 رج لان ثمة تعلقت التسمية بما لا يعرف وجوده وقت العقد فلا يصح ^{التسمية}
 الا ان هذا المعنى يشكل بما لو تزوجها على الف درهم ان لم يكن له امرأة وعلى
 الفين ان كان له امرأة فان ثمة لا يصح الشرط الثاني في قول ابى حنيفة صح و
 ان كان الشرط ثابتا وقت العقد امرأة طلقها تزوجها ثلثا فاعتز زوجها رجل على
 قصد التحليل اختلفت الروايات فيه. والحاصل انها اذا تزوجت ومن قصد ^{ها}
 التحليل الا انها لم يشترط ذلك حلت للاول. وان شرط الاحلال في القول و
 تزوجها على ذلك صح النكاح وتحل للاول في قول ابى حنيفة وزفرج ويكره ذلك
 للاول والثاني وقال ابو يوسف رج لا يصح نكاح المحلل ولا تحل للاول. وقال محمد
 يصح نكاح المحلل ولا تحل للاول. ولو طلقها الزوج الثانية ثلاثا قبل الدخول فتزوجت
 بثالث ودخل بها الثالث حلت للاول والثاني. ولو كان مجبوا فمكت عنده
 حينئذ ولدت ولدا حلت للزوج الاول ويثبت نسب الولد من المجهوب
 ولو كانت المرأة صغيرة لا يتجامع مثلها فتزوجها رجل ووطئها قال محمد رج الله
 ان افضاها الزوج الثاني لا تحل للاول بهذا الوجه. وان لم يفضرها حلت للاول

رجل تزوج امرأة على ان ينفق عليها في كل شهر مائة دينار قال ابو حنيفة برح
النكاح جائز ولها نفقة مثلها بالمعروف. رجل تزوج امرأة على الف درهم على ان لا يش^ش
ولا يرثها جاز النكاح ويتوارثان وليس لها الا الف درهم كان مهر مثلها اقل من ذلك
او اكثر

فصل في شرائط النكاح

منها الشهادة عندنا. وقال مالك رج الشرط هو الاعلان دون الشهادة
حتى لو تزوجها بحضور الشهود بشرط الكتمان لا يجوز. ولو تزوجها بغير شهود
شرط الاعلان جاز والشاهد فيه كل من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه فيصح^{بشهادة}
الفاسقين والاعميين والمحدودين ورجل وامرأين ولا ينعقد لشهادة امرأتين بغير
رجل ولا بشهادة العبد والمجنون والضنين والمختفين اذا لم يكن معها رجل
ولا بشهادة النائمين اذا لم يسمع كلام العاقدين ولا يصح نكاح المسلمين بشهادة الكافر
وجوز نكاح المسلم الذميه شهادة الذميين في قول ابو حنيفة وايه يوسف رج. ويصح
نكاح اهل الذمة بشهادة اهلهم ولا يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقدين كلام
صاحبه وليسمع التا هذان كلامهما معا فان سمع احد الشاهدين كلامهما ولم يسمع
الشاهد الاخر لا يجوز فان اعاد النطق بالنكاح فسمع الذي لم يسمع العقد الاول ولم
يسمع الاول العقد الثاني لا يجوز وكذا لو كان النكاح محضرة رجلين احدهما اصم فسمع
السميع دون الاصم فصاح السميع في اذن الاصم او صاح رجل اخر لا يجوز حتى يوجد سمعا^{عها}
معا و ذكر القاضي الامام ابو علي السفدي يرح في شرح السير ان النكاح يصح بحضور اخصمين
وان لم يسمع اعلان الشرط حضرة الشهود دون السماع وعامة المشايخ قالوا لا يجوز و
شرطوا السماع وذكر ايضا القدرى رج شرط سماع الشاهدين فان سمعا كلام العا^{قدين}
لم يعرفا تفسيره قيل بانه صحح والظاهر خلافه. وعن محمد رج انه اتزوج امرأة محضرة

تركيبين أو هتدين لم يعرفا كلام العاقدين قال ان امكنهما ان يعبرا اما سمعا
 جازوا الا فلا وفي المنتقى اذا تزوج امرأة بشهادة الشاهد من فسمع احد الشاهدين
 ولم يسمع الآخر ثم اعاد على الذي لم يسمع قال النكاح جائز استحسانا اذا كان المجلس
 واحدا وان اختلف المجلس لا يجوز. قال الحاكم ابو الفضل رح حكي عن ابي يوسف
 انه لا يجوز حتى يسمع معا ولا نص عن اصحابنا رح في النكاح بشهادة الاخرسين اما
 على قول القاضي الامام علي السعدي رح لا شك انه ينعقد لان عند الشرط حضرة الشا
 دون السماع. وعلى قول غيره اذا كان يسمع كلام العاقدين ينبغي ان يصح وان لم يكن اهلا
 لاداء الشهادة اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة ابنه من غيرها او بشهادة ابنيها من غير
 يجوز وان تزوج بشهادة ابنه منها في ظاهر الرواية يجوز. وفي المنتقى انه لا يجوز. وان
 تزوجها بشهادة ابنه من غيرها ثم تجاحدا فشهد الابنان ان جحد الاب والمراة قد
 حازت شهادة الابنين. وان ادعى الاب والمراة تجحد لا تقبل شهادة ابنه وان كان
 النكاح لشهادة ابنيها من غيره ثم تجاحدا ان ادعت الام لا تقبل شهادة ابنيها. وان جحدت
 والزوج يدعي جازت شهادة الابنين وان كان النكاح بشهادة ابنه منها فاما جحد
 لا تقبل شهادة الابنين. واذا تزوج الرجل ابنته بشهادة ابنه جاز النكاح فان تجاحدا
 بعد ذلك وشهد الابنان عند جحد الزوج ودعوى الاب ان كانت صغيرة لا تقبل
 شهادتهما وان كانت كبيرة ان ادعى الزوج وجحد الاب قبلت شهادتهما بالاجماع
 وان ادعى الاب وجحد الزوج لا تقبل شهادتهما في قول ابى حنيفة وابي يوسف رح. وقال
 محمد رح تقبل. ولو تزوج ابنته الكبيرة بشهادة ابنه فجحدت الرضا وادعى الاب
 لا تقبل بشهادة الابنين على الرضا فالحاصل ان الشهادة لاختهما على اختهما تجوز
 وشهادتهما على ابيهما فيما يجحد الاب مقبولة. وان شهد الابيهما فيما يدعي

الأب فان كان للأب فيه منفعة نحو ان يشهد بعقد له يتعلق حقوقه بالأب لا تقبل
 وان لم يكن للأب فيه منفعة لان الأب يدعى لا تقبل شهادة ابنه في قول ابي يوسف
 ر. قيل هو قول ابي حنيفة ر. وأصل المسئلة رجل قال لعبد ان كمالك فلان فانت حر
 فشهد ابن فلان ان اباهما كل العبد فان كان الأب يحج مجازت شهادتهما وان كان
 الأب يدعى لا تقبل في قول ابي يوسف ر. لانه يعتبر الدعوى. وعلى قول محمد ر. تقبل
 لانه يعتبر منفعة الولد منع قبول شهادة الولد. وشهادة الانسان فيما باشره مردودة
 بالإجماع سواء بانكره لنفسه او لغيره وهو خصم في ذلك او لم يكن فلا يجوز شهادة الوكيل
 بالنكاح والوكيل بالنكاح اذا زوج المؤكدة بحضرة ابيها وشاهد اخر جازا النكاح وكذا
 لو زوجت المرأة نفسها بشهادة ابيها وشاهد اخر وكذا لو وكل الرجل رجلا بان
 يزوج ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل بحضرة الأب وشاهد اخر جاز ولو ادعت المرأة
 النكاح على رجل وهو يحج فاقامت شاهدين واختلفا في المهر فشهد احدهما انه تزوجها
 بالف وشهد الاخر انه تزوجها بالف وخسمائة والمرأة تدعى النكاح بالف وخسمائة
 جازت شهادتهما وبقيصير لها بالف ولو كان الزوج هو الذي يدعى والمرأة تتحد النكاح
 وشهد الشاهدان على هذا الوجه لا تقبل شهادتهما ولا بقيصير بالنكاح. وان اختلف
 الشاهدان في المكان او في الزمان لا تقبل. وان ادعت المرأة على رجل نكاحا فحجدها فقامت
 شاهدين يقصير بالنكاح وجحوده لا يكون طلاقا. ولو اختلف الزوجان فقال احدهما كان
 النكاح بشهود وقال الاخر لم يكن بشهود فالقول قول من يدعى النكاح بشهود وكذا
 لو اختلفا في الصحة والفساد على غير هذا الوجه. ولو ادعت المرأة ان اباها تزوجها وهي بالغة
 لم ترض وادعى الزوج ان اباها تزوجها في الصغر كان القول قول المرأة. وان اقامت المرأة البينة
 انها تزوجت بنت عشرين سنة وقت النكاح واقام الزوج البينة انها كانت بنت ثمان

سنين كانت البينة بينة المرأة اذا زوج الرجل ابنته بشهادة السكارى وسمعوا
 كلام العاقد بن وعرفوا اجازة النكاح وان كانوا لا يدرونه بعد روال السكر رجل تزوج
 امرأة بشهادة الله ورسوله كان باطلا لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بشهود
 وكل نكاح يكون بشهادة الله وبعضهم حملوا ذلك كقولاً انه يعتقد ان الرسول صلى
 الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو كافر رجل قال بين يدي الشهود تزوجت هذه المرأة
 التي في هذا البيت فقالت المرأة فسمعت الشهود كلامها ولم يروا شخصها فان
 لم يكن في البيت الا امرأة واحدة جازوا الا فلا وكذا لو وكلت المرأة فسمعت الشهود كلامها
 ولم يروا شخصها فهو على هذا الوجه واذا اختلف الزوجان فقال الرجل تزوجتك
 انا صغير بغير اذ والولي وقلت المرأة تزوجتني بعد البلوغ كان القول قوله ويقولها القاضي
 تجيز هذا العقد فان احاز جاز وان رد بطل وان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك اجارة
 الوكيل بالنكاح اذا ادعى انه اسلمه عند العقد وانكر الموكل كان القول قول الوكيل بالنكاح
 ويتبث الحكومة باقرار الموكل بنكاح الوكيل بغير شهود اذا شهد الرجل على امرأته انها منه
 فلا المدعي وان كان اوفاهها المهر جازت شهادته والا فلا ومن شرائط النكاح الولي وهو
 شرط لصحة العقد في الصغار والمجانين والمماليك واختلفوا في العاقلة البالغة اذا زوجت
 نفسها روى ابو سليمان عن محمد بن ابي ان نكاحها باطل وروى ابو حفص عنه ان ^{يكن} ان لم
 لها ولي يجوز فان كان لها ولي شوفا على اجازة الولي ان اجاز جاز وان رد بطل سواء كان الزوج
 كفوا او لم يكن الا انه اذا كان كفوا كان للقاضي ان يحدد النكاح ولا يخل لزوجها من غير
 تجديد وقال مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بعارة النساء زوجت نفسها او اذن بها
 او توكلت عن غيرها في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رجع انه يجوز النكاح بكر كانت وتزوجت
 زوجت نفسها كفوا او غير كفوا الا انها اذا لم يكن كفوا كان للاولياء حق الاعتراض ^{بها}

الحسن عن أبي حنيفة ربح انه يجوز النكاح ان كان كفؤا وان لم يكن كفؤا لا يجوز اضلالا ^{اختلفت}
 الروايات عن أبي يوسف ربح. واختاره ما سأل الفتوى رواية الحسن ربح قال الشيخ الامام
 شمس الائمة السرخسي ربح رواية الحسن اقرب الى الاحتياط اذ ليس كل ولي يحسن المرافعة
 الى القاضي ولا كل قاض عدل فكان الاحوط سد باب التزويج عليها من غير كفؤ. وقال
 ابو يوسف ربح الاحوط ان يحمل العبد موقوفا على اجازة الولي الا ان الزوج اذا لم يكن كفؤا
 يصح فسخ الولي وان كان كفؤا لا يصح فسخه. فان كان الزوج طلقها قبل المرافعة الى القاضي ^{وهم}
 كفؤا صح طلاقه عليها وكذا الایلاء والظهار. وان مات أحد هما توارثان. وعلى قول محمد
 ربح ان طلقها زوجها قبل المرافعة الى القاضي يكون متاركة حتى لو اجاز الولي بعد ذلك
 نكاح المرأة لا يصح اجارته لكن لا تحرم المرأة بها الطلاق وان طلقها الرجل ثلثا كره له ان
 يتزوجها قبل التزوج بنوع آخر. واجمعوا على انها لو اقرت بالنكاح صح اقرارها. ^{وقد}
 شرائط النكاح رضا المرأة فان كانت بالغة بكر كانت. او ثيبه فلا يملك الولي اجبارها
 على النكاح عند ثاقان استأمرها الاب قبل النكاح فقال ازوجك ولم يذ كر المهر ولا الزوج
 فسكت لا يكون سكوتها رضا لها ان تزود بعد ذلك وكذا لو قال ازوجك حيواني او بنبي
 عبي وهم لا يحصون لان الرضا بالمجهول لا يتحقق وان ذكر الزوج ولم يذ كر المهر فسكت
 فسكت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج ولم يذ كر المهر فسكت قالوا ان وهبها من
 رجل نفذ نكاحه لانها رضيت بنكاح لا تنسبة فيه والظاهر هو النكاح بمهر المثل والنكاح
 بلفظة الهبة يوجب مهر المثل. وان زوجها بمهر مسمى لا ينفذ نكاح الولي لانها ما رضيت
 بتسمية الولي فلا ينفذ نكاح الولي الا باجازة مستقبلة وان زوجها الولي بغير
 استيثار ثم اخبرها بعد النكاح فسكت ان اخبرها بالنكاح ولم يذ كر الزوج والمهر اختلفوا
 فيه والصحيح انه لا يكون رضا كما لو استأمرها قبل النكاح ولم يذ كر الزوج والمهر ^{لكن} ذكر

الزوج والمهر جميعا فسكتت كان رضى وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التفصيل الذي
 تقدم في الاستيمار قبل النكاح. وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكتت لم يكن السكوت
 رضا استمارها قبل النكاح واخبرها بعد النكاح لان الزوج اصل فيهما لئلا تمنع الرضا
 وان سمى الولي رجلا في الاستيمار قبل النكاح فقالت غيره احب الي لم يكن ذلك
 اذنا وان كان ذلك بعد النكاح لم يكن قولها غيره احب الي رد النكاح لان هذا الكلام
 محتمل فلا يبطل به النكاح المنعقد وقبل النكاح وقع الشك في انعقاده فلا ^{ينعقد}
 بالشك بكر زوجها وليها فبلغها الخبر فضحكت كان ذلك رضا لان الضمك
 اشارة السرور وان بكت اختلفوا فيه والصحيح ان البكاء اذا كان بخروج الدمع
 من عرس صوت يكون رضا وان كان مع الصوت والصياح لا يكون رضا وان اخذها
 السعال او العطاس حين اخبرت فلما ذهب السعال او العطاس قالت لا ارضى
 صح ردها. وكذا لو اخذ فمها ثم ترك فقالت لا ارضى صح الرد لان السكوت كان
 عن اضطرار ولو قال لها قبل النكاح ان فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني من فلان
 فانه لا اريد فزوجها فبلغها الخبر فسكتت جازا النكاح لان الرد قبل النكاح
 لا يدل على الرد بعد لاحتمال تبدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت
 ابي لا اريد فلانا ولم ترد على ذلك لا يجوز النكاح لانها اخبرت بعد العقد انها على
 الحالة الاولى لم يتبدل حالها. بالعدة زوجها وليها فبلغها الخبر فقالت لا اريد
 لزوج او قالت لا اريد فلانا يكون رد او قال بعضهم ان قالت لا اريد الزوج لم يكون
 رد الصحيح هو الاول لان قولها لا اريد الزوج رد لجميع الأزواج فيكون رد ^{لفلان}
 وغيره ولو زوجها الولي فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يخطبونك
 فقالت انا راضية بما تفعل فزوجها الولي من الاول فابت ان تحين نكاحه

كان لها ذلك لان قولها انا راضية ينصرف الى غير الاول لان تقدر بسلامها كانه
 قال لها اذا ابيت فلانا فقد خطبت قوم اخرين فقالت انا راضية بما تفعل ^{بموت}
 الاول. وهذا كرجل طلق امرأته فقال لرجل انه كرهت صحبة فلانة فطلقها
 فزوجها امرأة ترضيها الى فزوج المطلقه لا يجوز ويكون الامر على غيرها. وكذلك لو باع
 عبده ثم امر انسان ان يشتري له عبدا فاشترى ذلك العبد لا يجوز فكذلك هذا الولي اذا
 زوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بلغت النكاح وسكت فقالت
 لابل رددت كان القول قولها عندنا كالمستعير في ادعى رد الوديعة وانكر المعير كان القول
 قول المستعير لانه ينكر وجوب الضمان على نفسه كذلك هنا لان الزوج يدعى لزوم العقد
 والمرأة تنكر فكان القول قولها. وان اقاما البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد
 لانها قامت على الاثبات صورة وبينة الزوج قامت على النفي. وان اقام الزوج بينة
 انها اجازت العقد واقامت المرأة بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج لانها
 استوفيت في الاثبات صورة وبينة الزوج ترجحت بلزوم العقد ولا يمين عليها في قول ^{ابن حنيفة}
 رج. وان كان الزوج دخل بها طوعا لم تصدق في دعوى الرد وان كان دخل بها كرها صدقت
 في دعوى الرد. السكوت جعل رضا في مسائل معدودة. منها بكر زوجها ووليها فعلت بذلك
 فسكت كان سكوتها رضا. ومنها اذا تواضع رجلان في السر انما تظهر البيع علانية وهو ^{بيننا}
 تلجبة ثم قال احدهما لصاحبه انا قلنا في السر هكذا وقد بدا لي ان اجعله سرا صحيحا فسكت
 الاخر ثم تباعا كان البيع صحيحا. ومنها اذا اسر المشركون عبد الرجل ثم وقع في الغنيمة بعد
 ذلك وقسم ومولاه الاول حاضر فسكت ولم يطلب العبد بطل حقه في اخذ العبد ومنها
 المشتري اذا قبض المبيع قبل نقد الثمن والبايع يراه ولم يمنعه من القبض كان اذنا. ومنها
 المولى اذا رأى عبدا يبيع ويشترى ولم يمنعه فسكت يكون ذلك اذنا. ومنها رجل اشترى

عبد علياته بالخيار ثلثة ايام فرأى المشتري العبد يبيع ويشترى فسكت لزمه البيع
 وبطل خياره. وإن كان الخيار للبائع لا يبطل خياره. ومنها الشفيع اذا علم بالبيع فسكت بطلت
 شفيعته ومنها اذا بيع العبد وهو حاضر فسكت في بعض الروايات فانقار بالبيع والتسليم
 ثم قال انا حر لا يقبل قوله. ومنها رجل قال والله لا انزل فلانا في داري وفلان نازل فيها
 فسكت المحالف يحنث في يمينه. ولو قال له المحالف اخرج فابى ان يخرج فسكت المحالف
 بعد ذلك لا يحنث في يمينه. ومنها امرأة ولدت ولدا فهنى الناس زوجها بالولد فسكت
 لزمه الولد حتى لا يملك نفيه بعد ذلك. ومنها الموهوب له اذا قبض الهبة في مجلس الهبة
 فسكت الواهب يكون ذلك اذا قبض ويثم الهبة استحسانا وكذلك في البيع
 الفاسد على الرواية التي يعتبر القبض باذن البائع لا فادة الملك اذا قبض بحضرة البائع
 والبائع سكت صح قبضه ويغيب الملك. ومنها ام ولد جاءت بولد فسكت الولد حتى
 مضى يوم او بومان لزمه الولد ولا يصح نفيه بعد ذلك ولو زوجت المرأة نفسها من غير
 كفؤ فبلغ الولد فسكت الولد لم يكن رضا فان قبض مهرها وجهها به كان رضا. وان خاف
 الزوج في المهر والنفقة في القياس لا يكون رضا في الاستحسان يكون رضا رجل زوج ابنته
 البكر البالغة من غير كفؤ فعلت بذلك فسكت قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا وقال
 بعضهم في قول ابى حنيفة يكون رضا لان على قول ابى حنيفة الاب ولي في الانكاح من غير كفؤ
 ولو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كما لو زوجها من كفؤ الجدة
 عند عدم الاب في ذلك بمنزلة الاب. اما غير الاب والجدة ليس بولي في الانكاح من غير
 كفؤ فلم يكن سكوتها رضا كما لو زوجها الاجنبي من كفؤ فسكت لا يكون سكوتها
 رضا ولا بد من النطق. رجل قال لاجنبية انا اريد ان ازوجك من فلان فقالت بالفارسية
 توبه دانه قال الفقيه ابو الليث رجع لا يكون ذلك اذا. وقال بعضهم قولها توبة ابي

وقولها تودا في عرف بلادنا يكون اذنا. وان قالت ذلك البذل، تكون توكيلا في قولهم
 وذكر الناطقي عن ابي يوسف رجع عبد مستاذن مولاه في التزويج فقال للمولى انت اعلم لا يكون
 اذنا. ولو قال ذلك اليك كان اذنا وتغويضا. رجل تزوج امرأة بغير اذنها فسلمها الخبر فعلمت
 بالنيست قال بعضهم يكون اجازة. والاولى ان لا يكون اجازة. رجل زوج ابنته الب^{لغة}
 فلما بلغها الخبر فلم تتكلم ثم سئلت في اليوم الثاني فقال لا ارضى بما فعل ابي ونرجعت باخر قال
 ابو القاسم الصفار رجع ان لم تعلم الزوج او لم تعلم الصداق فلما علمت بذلك فردت
 بطل نكاح الاب بكر زوجها وليها فقالت بعد سنة حين بلغني النكاح طلت لا ارضى كان القول
 قولها. ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة فردت لا يقبل قولها. ولو بلغها الخبر وعندها قوم
 فقالت قد رددت النكاح حين بلغني الا انهم لم يسمعوا ذلك مني لا يقبل قولها لان القوم
 اذ لم يسمعوا ردها كان الثابت عندهم سكوتها فيثبت الرضا. فغير زوجها وليها غير
 الاب والجد فقالت بعد ما ادركت ابي قد اخترت نفسي حين ادركت لا يقبل قولها بخلاف
 الفصل الاول لان خيار البلوغ فسخ للنكاح النافذ فكانت مدعية بابطال الملك التائ^ت
 رجل زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرضا حتى مات زوجها فقالت ورثة الزوج انها زوجت
 بغير امرها ولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث لها وقالت هي زوجتي ابي بامري كان القول قولها
 ولها الميراث وعليها العدة. وان قالت زوجتي ابي بغير امري فبلغني الخبر فرضيت لامر لها ولا^{ميراث}
 لانها اقربت ان العقد وقع غير نافذ فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك لا يقبل قولها المكان التهمة
 بكر زوجها ابن عمها من نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر فسكت ثم قالت لا ارضى كان لها ذلك
 لان ابن العم كان اصيلا في نفسه فضوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول ابى حنيفة و
 محمد رحمه الله فلا يعمل الرضا. ولو استأمرها في التزويج من نفسه فسكت ثم زوجها من
 نفسه جازا جماعا. رجل زوج رجلا امرأة بغير اذنه فبلغه الخبر فقال نعم ملصعت او يارك الله

لثانيها او قال احسنت او اصبحت كان اجازة الا اذا علم انه اراد به الاستهزاء
بسوق الكلام على وجه الاستهزاء فيح لا يكون اجازة هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف
بنحو اهر زاده رح في شرح الاكراه عن ابي نصر بن سلام عن محمد بن سلمة رح. ولو قال
لا بأس فانه لا يكون اجازة وروى هشام عن محمد رح قوله نعم اصنعت او حسنت
او اصبحت يكون اجازة وبثما صنعت لا يكون اجازة. ولو قال اسأت قيل انه
اجازة ولو هناء القوم فقبل التهنية كان اجازة. صبي تزوج بالغة فخاب فلما حضر
تزوجت المرأة بزواج آخر وقد كان الصبي اجاز بعد بلوغه النكاح الذي باشره في الصنف
فان كانت المرأة تزوجت بزواج آخر قبل اجازة الصبي جاز النكاح الثاني لانها تملك^{الفسخ}
قبل اجازة الصغير. وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير ينظر ان كان النكاح
في الصغير مهران مثل او بما يتغابن الناس فيه لا يجوز النكاح الثاني لانه كان موقوفا
فينفذ باجازه الصبي بعد البلوغ. وان كان بمهر كثير لا يتغابن الناس فيه وللصغير
اب اوجد فكذلك لانها يملك النكاح عليه بمهر كثير فيتوقف عقد الصغير
على اجازتهما فينفذ باجازه بعد البلوغ. وان لم يكن للصغير اب اوجد جاز الثاني
من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا يلحقه الاجازة. رجل تزوج
ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل وقبل اب الابن بغير امر الابن ثم مات اب^{الصغيرة}
قبل ان يجيز الابن الكبير بطل النكاح لان اب الصغيرة كان يملك فسخ هذا
النكاح الموقوف وكان موته قبل النفاذ بمنزلة الفسخ كالمرأة اذا زوجت نفسها
من رجل غائب وقبل عن الغائب فصولي كان للمرأة ان يفسخ ذلك النكاح وموتها قبل
النفاذ يكون فسخا فكذلك ههنا ولو ان رجلا زوج ابنته البالغة من رجل غائب و
قبل عن الزوج فصولي فمات اب المرأة قبل اجازة الغائب لا يبطل نكاح الاب بموته

لأن الأب لو أراد فسخ النكاح لا يملك في قول أبي يوسف ومحمد ربح لأنه فضولي فلا يبطل
 النكاح بموته. رجل تزوج ابنة المبالغ امرأة بغير إذن فجن الابن قبل الأجازة قالوا ينبغي للأب
 أن يقول اجزى النكاح على ابني لأن الأب يملك إنشاء النكاح عليه بعد الجنون فيملك الأ
 جازة. عبد تزوج امرأة بغير إذن المولى ثم امرأة وثم امرأة فبلغ المولى فأجاز الكل فان لم يكن
 دخل بهن جاز نكاح الثالث لأن الأقدم على نكاح الثالث كان فسخا لنكاح الأول والثانية
 فيستوقف نكاح الثالث فينفذ بإجازة المولى وإن كان دخل بهن لا يصح نكاحهن لأن الأقل
 على نكاح الثالث في عدة الأول والثانية لم يصح فلم يكن فسخا لما قبلها فلا تصح إجازة المولى كما
 لو تزوجهن في عقد واحد وكذا المحر إذا تزوج عشرين نسوة بغير إذنهن في عقد متفرقة فبلغهن ^{فأجزن}
 جميعا جاز نكاح التاسعة والعاشرة لأنه لما تزوج الخامسة كان ذلك فسخا لنكاح الأربع قبلها فإذا تزوج
 التاسعة كان ذلك فسخا لنكاح الأربع قبلها فيستوقف نكاح التاسعة والعاشرة على إجازتهما
 أمة تزوجت بغير إذن المولى ثم باعها المولى فأجاز المشتري نكاحها إن كان الزوج دخل بها صريحاً ^{نق}
 المشتري. وإن لم يكن دخل بها الزوج لا تصح إجازة المشتري لأنه إذا لم يكن دخل بها حلت للمشتري
 بملك اليقين. والحل البات إذا طرأ على الحل الموقوف بطله. وأما إذا دخل بها الزوج يجب
 عليها العدة بهذا الدخول فلا يحل فرجها للمشتري فيصح إجازة المشتري. وكذا الأمة إذا تزو ^{جت}
 بغير إذن المولى فمات المولى قبل الإجازة فأجاز الوارث نكاحها إن كان المورث أو الزوج دخل
 بها صحت إجازة الوارث لأنها لا تحل للوارث. وإن كان لم يدخل بها المورث ولا الزوج لا تص ^{صح}
 إجازة الوارث لأن الوارث ملكها بموت المورث وحلت له فبطل النكاح. الموقوف. أم ولد
 تزوجت بغير إذن المولى ثم اعتقها فان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يحجز النكاح بموت المولى
 لأنه وجب عليها عدة العتق والعدة تمنع نفاذ النكاح وإن كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز
 النكاح بموت المولى لأن قيام عدة الزوج يمنع وجوب عدة العتق. وكذا المكاتب إذا تزوجت بغير

اذن المولى فثبت المولى فاجاز الوارث نكاحها صحت اجازته لانها لا تورث فينفذ النكاح
 بلجاجة الوارث. وله الصغير والصغيرة اذا قال زوجت الصغير او الصغيرة اسن لا يصدق الا
 بالبينة او بتصدق الصغير بعد البلوغ في قول ابي حنيفة ر. وكذلك مولى العبد اذا اقر
 بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل. وقال صاحباه ر. يصدق. ومولى الامة يصدق بالاجماع
 واختلفوا في موضع الخلاف قيل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير وانكر النكاح فاقرا المولى. اما لو اقر المولى
 بالنكاح في الصغير صح اقراه والصحيح ان الخلاف فيما اذا اقر في صغرها فبلغا وانكر الم يصح
 اقراه ولو انكر العبد قبل العتق او بعده لم يصح عليه اقرار المولى في قول ابي حنيفة ر. وسكت
 البكر جعل رضى في استيثار المولى قبل النكاح وكذا اذا زوجها ثم اخبرها وكذا اذا رسل اليها
 رسولا في الاستيثار او في الاخبار ولا يشترط العد ودوال العدالة في الرسول. فان اخبرها ففضول
 لابد من العد ودوال العدالة. وسكت الثيب لا يكون رضى. ولو صارت ثيبا بالوثبة او
 بمبالغة الاستنجاء او بمرور الزمان كان سكوتها رضى. وكذا اذا صارت ثيبا بالزنا في قول
 ابي حنيفة ر. ولو صارت ثيبا بالوطي في نكاح او شبهة نكاح او ملك يمين لا يكون سكوتها
 رضى ولو خلا بينهما زوجها ثم وقعت الفرقة بينهما فقالت لم يدخل بي تزيج كما تزوج الابكار
 ولو زوجها المولى الا بعد فعلت بذلك فسكت لم يكن سكوتها رضا اذا لم يكن الاقر
 غائبا غيبة منقطعة. ولو كان اب البكر عبد نكحها الاح المحر ففعلت فسكت كان
 سكوتها رضا. والقاضى عند عدم الاولياء بمنزلة المولى في ذلك المولى اذا زوج الثيب
 فرضيت بقلبيها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها ان ترد بعد ذلك ولا يعتبر الرضا
 بالقلب وانما المعتبر في النيب الرضا باللسان او الفعل الذي يدل على الرضا نحو
 التمكين من الوطى وطلب المهر وقبول المهر دون قبول المداينة. وكذلك في حق الخلام
 واذا سأل الشهود التجارية عن رضاها بالنكاح ولم ينظروا الى وجهها فسكت ان

ان كان كسيرا كما يجوز نكاح الامة وعن ابي حنيفة ربح في رواية وهو قول الشافعي ربح
لا يملك المولى اجبار العبد ولا يجوز تزويج المولى على المكاتب والمكاتبة الا باذنها
وان كانا صغيرين. ولو زوج المولى مكاتبة الصغيرة بغير اذنها فعتقت لا يبطل نكاح المولى
لكن لا يجوز الا باجازة المولى وان عجزت بطل نكاح المولى بعجزها. ولو زوج مكاتبة الصغير
امراة بغير اذنه فعتق او عجز لا يبطل نكاح المولى لكن لا يجوز الا باجازة المولى. وما يجب للامه
والمدبر قوام الولد من المهر بنكاح او بدخول عن شبهة يكون للمولى ومهر المكاتبة ومعققة
البعض يكون لها لا للمولى واذا وجب المهر على العبد بنكاح باذن المولى يباع فيه. وما يجب
على المكاتب والمدبر يسعيا لذلك. وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك يؤخذ به
بعد العتق وليس للرجل ان يزوجه عبد بنه الصغير وله ان يزوجه امته والجد بمنزلة الاب
وكذا الوصي والقاضي والمفاوض في مال المفاوضة ولما شربك العنان والمضارب لا يملك
تزوج الامة في قول ابي حنيفة ومحمد ربح وكذا العبد الماذون والمكاتب لا يملك تزويج الامة
والله اعلم بالصواب

فصل في فسخ عقد الفضولي

رجل زوج رجلا امرأة بغير اذنه لم يكن لهذا العاقد ان يفسخ هذا العقد في قول محمد واية يوسف
رجل الاول في قوله الاخر له ان يفسخ العقد. العاقدون في الفسخ اربعة. عاقد لا يملك الفسخ
لا بالقول ولا بالفعل وهو الفضولي اذا زوج رجلا امرأة بغير اذنه ثم قال فسخت لا يفسخ.
وكذا لو زوجه اخت تلك المرأة يتوقف الثاني ولا يكون فسحا للاول. وعاقد يفسخ بالقول
ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل. رجل وكل رجلا ليزوجه امرأة بعينها فزوجه تلك المرأة
خاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول. ولو زوجه اخت تلك المرأة
لا يفسخ العقد الاول. وعاقد يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورته رجل

زوج رجلا امرأة بغير امره ثم ان الزوج وكله ان يزوجه امرأة بغير عينيها فزوجه اخت تلك
 المرأة ينفسخ نكاح الاول ولو فسح ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه. وعاقب يملك
 الفسخ بالقول والفعل جميعا. وصورة رجل وكل رجلا يزوجه امرأة بغير عينيها فزوجه
 امرأة وخاطب عنها فصولي فان فسح الوكيل هذا العقد صح فسخه ولو تزوجه اخت تلك
 المرأة ينفسخ العقد الاول

فصل في الوكالة

رجل له ابن ولابنه ابنة فأكراه الأب ابنه علي ان يوكله في تزويج ابنته فقال الابن من اذن
 وارفرز ندي تويزارم هرچه خواهي بكن فذهب الأب وزوج ابنة الابن قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يصح هذا النكاح لعان احد هانها لما قال هرچه خواهي
 بكن في تزويجها فكان الكلام محتملا يحتمل انه اراد بذلك الرد وان كراه الأب ولانه لا يراد
 بهذا في حالة الغضب لو قيل ولان مثل هذا الكلام لا يراد به التحقيق قال الله تعالى
 فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر عم قال لابنة اخيه الشيب اني اريد ان تزوجه من فلان
 فقالت يصلح فلما فارقتها العم قالت لا ارضيه ولم يعلم العم بذلك فزوجهما جائز نكاحه
 في قولنا ابيحنبفة رح لانه كالوكيل فلا ينزل قبل العلم. بالغة وكلت رجلا بتزويجها
 من فلان بالف درهم فزوجهما الوكيل بخمس مائة فله الخبر بذلك قالت لا يعجنى
 هذا لاجل نقصان المهر ف قيل لها لا يكون لك منه الا ما تريد ين فقال رضيت قال الفقيه
 ابو جعفر رح يجوز النكاح لان قولها لا يعجنى ليس مرد للنكاح فاذا رضيت بعد ذلك
 فقد صادفت اجازتها عقدا موقوفا نصحت الاجازة. رجل امر رجلا لبيع غلاما له بمائة
 دينار فباعه المامور بالف درهم ثم قال للأمر بعب الغلام فقال المولى اجرت ذكر في المنية
 انه يحوز السع بالف درهم وكذلك هذا في النكاح. ولو قال الامر حين اخبره المامور

بالسع قد اجرتك بما امرتك به لم يجز مع المأمور رجل وكل رجل لا يزوجها ولا ينفق زوجها
 لو قيل صح نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشيء بعينه اد اشترى لنفسه ولا يكون ^{بشئ}
 لنفسه لان الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كانه اشتراه لنفسه
 ثم باعه من الموكل لان ملك اليمين مما يقبل الانتقال عنه للغير وهذا المعنى لا يمكن
 تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه فلو ان
 الوكيل اقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجه من الموكل
 جاز له ان يزوجه اياه مريض كل لسانه فقال له رجل اكون وكيلاً في تزويج ابنتك فلا
 فقال المريض بالفارسية ارى ولم يزد على ذلك لم يصروا وكيلاً لان قوله ارى محتمل محتمل
 ان يكون توكيلاً في الحال ويحتمل ان يجعله وكيلاً في الزمان الثاني ويحتمل التامل والتدبر
 ارى اجعلك وكيلاً فلا يصير وكيلاً بالشك ولو وكل رجلاً بان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل
 ابنة نفسه ان كانت الابنة صغيرة لا يجوز في قولهم وان كانت كبيرة فكل الذي في قول
 ايحيفة رج وقال صاحبها رج يجوز ذلك ولو تزوجه الوكيل اخته جاز في قولهم جميعا
 والوكيل من قبل المرأة اذا زوجها من ابيه او ابنة لا يجوز في قول ايحيفة رج الوكيل ^{لنكاح}
 من قبل المرأة اذا زوجها من ليس بكفو لها قال بعضهم يصح في قول ايحيفة رج خلافا
 لصاحبيه رج وقال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وان كان كفواً الا انه اعشى
 او مقعد او صبي او معتوه فهو جائز وكذا اذا كان خصيا او عينا ولو وكل رجلاً بان يزوجه
 امرأة فزوجه امرأة عمياء او سلاء او رتقاء او مجنونة او صغيرة تتجاسع او لا تتجاسع حرة او امه كفواً ^{لست}
 بكفو له مسلمة او كتابية جاز في قول ايحيفة رج ولو وكل رجلاً بان يزوجه امه فزوجه حرة
 لا يجوز وان زوجه مكاتبه او مدبرة او ام ولد جاز لانهم في النكاح كالامة ولو وكل
 رجلاً ليزوجه امرأة فزوجه امرأة حلف الزوج بطلاقها ان تزوجه او زوجه امرأة كان

الموكل الي منها وكانت في عدة للموكل صحيح النكاح الوكيل ولو تزوجه الوكيل امرأة
 وهي في نكاح الغير او في عدة الغير وهو يعلم بذلك او لم يعلم فدخل بها الموكل ولم
 يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل لان موجب الدخول
 في نكاح الفاسد لاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الوكيل
 وكذا لو تزوجه ام امرأته رجل ارسل رجلا لينخطب له امرأة بعينها فذهب الرسول
 وزوجه اياه جاز لانه امرأ بالخطبة وتتمام الخطبة بالعقد ولو وكل رجلا لينزوجه
 امرأة فنزوجه امرأة ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتي هذه وقال
 الوكيل بل زوجتك هذا الاخرى كان القول قول الزوج اذا صدقته المرأة في
 ذلك لانهما تضاد قاعلي النكاح فيثبت النكاح بتصادقهما وهذه المسئلة دليل
 على ان النكاح يثبت بالتصادق ولو وكل رجلا لينزوجه فلانة او فلانة فايتهما
 تزوجه جاز ولا يبطل التوكيل بهذه الجهالة وان تزوجه لجميعا في عقد لم يحجز واحد منهما كما لو وكل رجلا
 ان ينزوجه امرأة فنزوجه امرأتين في عقد ولو وكل رجلا لينزوجه امرأة ثم وكل
 اخر بمثل ذلك فنزوجه احدهما امرأة والاخر اخبرتها ان كانا على التعاقب جاز الاول
 وان وقعا معا بطلا اذا قال الرجل لغيره زوجني امرأة فاذا فعلت فامرها ببيدها
 فنزوجه الوكيل امرأة ولم يشترط لها ذلك كان الامر ببيدها ولو قال زوجني
 امرأة واشترط لها على اني اذا تزوجتها فامرها ببيدها فنزوجه امرأة لم يكن الامر
 ببيدها الا ان يشترط الوكيل لان الزوج ما شرط الامر لها بنفسه بل فوض ذلك
 الى الوكيل بخلاف الاول ولو وكلت المرأة رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على
 الزوج انه اذا تزوجهها يكون الامر ببيدها ثم تزوجهامنه جاز النكاح ولا يكون
 الامر ببيدها حين تزوجهها له كما رجلا ان تزوجه فلانة فاذا لها زوج فمات

عنها وطلقها وانقضت عدتها شر زوجها الوكيل اياه جاز. ولو وكل رجلا ان يزوج
 فلانة ثم تزوجها الموكل ثرا بانها لم يكن للوكيل ان يزوجها اياه. اذا وكلت المرأة رجلا
 ان يزوجها فزوجها على مهر صحيح او فاسد او وهبها من رجل بالشهود او تصدق بها
 على رجل فهو جائز. فان تزوجت المرأة قبل ان يزوجها الوكيل يخرج الوكيل من الوكالة
 امرأة لها زوج قالت لرجل ائت اختلع من زوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجت
 فلانا جاز ذلك عليها قالت اذا وكلت المرأة او الرجل رجلا ان يتزوج او بالتخلع او
 بالعق عليه مال ففعل احدهما لم يخرج. ولو وكل رجلين بطلاق او عتاق بغير مال ففعل احدهما
 جاز الوكيل بالنكاح كالرسول لا يملك قبض المهر للمرأة. وكذلك ولي الكبيرة الا الاب
 والجد فانهما يملكان قبض مهر الكبيرة اذا كانت بكر استحسانا. اذا وكل رجلا بان يزوج
 فلانة بالف درهم فزوجها اياه بالفين ان اجاز الزوج جاز وان رد بطل. وان لم يعلم الزوج
 بذلك حتى دخل بهما فالتخياري ان اجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح فيجب
 مهر المثل ان كان اقل من المسمى ولا يجب المسمى وان لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل انا اغرم الزيادة
 والزمكما النكاح لم يكن له ذلك امرأة وكلت رجلا بالتصوف في امورها فزوجها من نفسه
 لا يجوز لانها لو وكلته بالنكاح لا يملك التزوج من نفسه فهنا اولى رجل وكل رجلا ان
 يوجه امرأة نكاحا فاسدا فزوجها امرأة نكاحا جائزا لم يفسد النكاح الفاسد ليس بنكاح فلا
 شئ من احكام النكاح ولهذا اختلفوا لا يتزوج فتزوج نكاحا فاسدا لا يحث وهذا بخلاف
 البيع اذا وكله بالبيع الفاسد فباع ببيع جائزا في قول ابي حنيفة ربح لان الفاسد بيع
 يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيحث بالبيع الفاسد امرأة وكلت
 رجلا لينزوجها باربع مائة درهم فزوجها الوكيل فقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج ان
 الوكيل زوجها منه بدينا فصدقه الوكيل في ذلك فان كان الزوج مقر ان المرأة

لم تملكه بدينا وكانت المرأة بالخيار ان شاءت اجازت النكاح بدينا وليس لها غير
 ذلك وان شاءت ردت النكاح ولها عليه مهر مثلها بالغاما بالغام ما تقدم لان شر
 المرأة رضيت بالمسمى فاذا بطل النكاح وجب العقر بالدخول لا يزاد على ما رضيت. اما
 هنا المرأة رضيت بالمسمى في العقد فكان لها مهر المثل بالغاما بالغام وليس لها نفقة
 العدة لان العدة لم تجب بحكم النكاح وانما وجبت بالدخول عن شبهة فلا يجب فيها ^{النفقة}
 وان كان الزوج يدعى التوكيل بدينا وهو تنكر فكن لك كان القول قولها مع اليمين وهذا
 امر محتاط فيه ينبغي ان يشهد على امرها ويخبرها بعد العقد اذا خالف امرها وكذا الولي
 اذا كانت بالغة يفعل ما يفعل الموكل وكيل المرأة اذا زوجها والاب اذا زوج البالغة
 او الصغيرة. ^{هـ} ثم ان الوكيل والاب ابرأ الزوج عن كل المهر او عن بعض وشرط الضمان
 على نفسه لم يصح الهبة والابراء الا ان يجيز المرأة اذا كانت بالغة وشرط الضمان باطل
 لانه لو تكفل عن المرأة وقال اكرزني رضاند هـ وبستاند من ضامنم مرشوي را اينج زن
 ستاند فبطلان الكفالة ظاهر رجل قال لآخر ان اخذ فلان مال عليك من الدين فاننا ضامن
 بذلك او اود به الكفالة للمرأة فقال اكرزني فطلب كند من ضامنم او را كه از مال خود بدهم
 وهذا كفالة للمرأة وهي غائبة فلا يصح في قول ابي حنيفة ومحمد رح الا ان يقبلها حاضر المرأة
 في المجلس والحيلة لها ان كانت كبيرة ان يقول الوكيل او الولي ان المرأة امرتني بالهبة ^{براه} والا
 فان انكرت ذلك واخذت منك فخرج فاننا ضامن لك بذلك فيصح هذا الضمان. وان
 كانت المرأة صغيرة قالوا الحيلة في ان لا يكون الزوج مطالب بالاجماع ان يقول الاب وقت عقد
 النكاح بالفارسية رحت خویش فلانه را بتو بزني دادم بد و هزار درهم بد انك بانصد درهم
 تو بعد فانه يصح ذلك ويصير هذا الكلام للاستثناء كانه قال زوجت ابنتي بالف درهم
 الا خمسمائة فيصح ذلك عند الكل فكن لك الوكيل وحيلة اخرى ان يشتري اب

الصغيرة من زوجها بعد النكاح عرضا قليل القيمة بمقدار ما يريد ان يحيط عن مهر الصغيرة
من زوجها فيصير الاب مستوفيا ذلك من مهرها بمن العرض رجل قال لغير زوج ابنته هذا
رجلا يرجع الي علم ودين بمشورة فلان فزوجها رجلا بهذا الصفة من غير مشورة فلان
جار لان غرضه من المشورة ان يكون النكاح ممن كان بهذا الصفة فاذا حصل الغرض
لا حاجة الى المشورة

فصل في الكفأة

الكفأة معتبرة في النكاح خلافا لما لك رج وسفبان وجماعة من الصحابة رضوان الله
عليهم اجمعين وعن الكرخي رج انه اخذ بقولهم ثم الكفأة تتعلق بخمسة منها ^فالاخلا
فيها بيننا وهي النسب فقرشي بعضهم اكفاء لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي ليس
بهاشمي يكون كفوا للهاشمي وغير القرشي من العرب لا يكون كفوا للقرشي والعرب بعضهم
اكفاء لبعض الانصاري والمهاجري فيه سواء والموالي لا يكون كفوا للعرب ومنها الاسلام
قال نصرانية واليهودية لا يكون كفوا للمسلم حتى ان المسلم اذا وكل رجلا بالنكاح فزوج به يهودي
او نصرانيه لا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد رج لان عندهما الوكالة تنقيد بالكفاءة ومن
اسلم بنفسه وليس له اب في الاسلام لا يكون كفوا لمن له اب واحد في الاسلام ومن له
اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن كان له ابوان في الاسلام ومن له ابوان في
الاسلام يكون كفوا لمن كان له عشرة ابناء في الاسلام ومنها الحرية فالملوك كيف
كان لا يكون كفوا للحره وكذا المعتق لا يكون كفوا للحره الاصلية والمعتق ابوه لا يكون
كفوا للمرأة التي لها ابوان في الحرية ومن له ابوان في الحرية يكون كفوا لمن كان له ابناء في الحرية
وعن ابي يوسف رج من اسلم بنفسه والمعتق اذا حر من الفضا ئلها يقابل بسب الاخر يكون
كفوا ومنها الكفاءة في المال والثروة في ظاهر الرواية لا يعتبر ذلك فمن كان قادرا على

والنفقة يكون كفو الذات أموال عظيمة. ومن لا يقدر على المهر والنفقة لا يكون كفواً
 للفقيرة في ظاهر الرواية وعن الحسن عن أبي يوسف رج يكون كفواً. ولا يعتبر القدرة
 على المهر والنفقة وفي بعض الروايات يعتبر القدرة على النفقة دون المهر وعن بعض المنسقين
 رج إذا زوج الصغيرة أخوها من صبي ليس له طاقة للمهر وبوه غني وقبل النكاح أبوه جاز
 الصغير غني المهر مال الأب ولا يعد غني في النفقة لأن الأباء يتحملون المهور العالية ولا يتحملون
 الدرة. أما من ليس له أب عليه لا بد له من القدرة على المهر ثم اختلفوا في المهر قال بعضهم
 يعتبر القدرة على أداء كل المهر وقال بعضهم يعتبر القدرة على أداء نصف المهر وفي ديارنا
 يعتبر القدرة على أداء المجل واختلفوا في النفقة ايضاً مع اعتبارها عند لكل قال بعضهم
 الشرط أن يملك نفقة سنة. وقال بعضهم أن يملك نفقة شهر. وعن أبي يوسف رج إذا قل
 على إيفاء ما يجعل لها من المهر ويكسب كل يوم مقدار ما ينفق عليها يكون كفواً. وقال الشيخ
 الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ج إذا قدر على إيفاء ما يجعل لها من المهر ونفقة شهر كان كفواً
 والاحسن في المحترفين ما قاله أبو يوسف رج. إذا ملك الرجل الف درهم وعليه دين الف درهم
 تزوج امرأة بالف ومهر مثلها الف قالوا يجوز ذلك لأنه قادر على أن يقضه دين المهر بالف التي يزيد
 وما يتعلق به الكفاة عند البعض لديانة. وقال أبو يوسف رج الفاسق إذا كان معلناً يخرج
 سكراناً لا يكون كفواً للصالحه من بنات الصالحين. وأن كان يسر ذلك ولا يعلن يكون كفواً
 وعن محمد رج إذا كان الفاسق محترماً معظماً عند الناس كأعوان السلطان وغيرهم يكون كفواً
 لبنات الصالحين. وأن كان مستخفاً عند الناس لا يكون كفواً قال الشيخ الإمام شمس الأئمة
 لسرخي رج لم نقل عن أبي حنيفة رج في ظاهر الرواية في هذا شيء. والصحيح أن عند الفسق
 لا يسمع الكفاة وقال بعض مشايخ بلخ رج الفاسق لا يكون كفواً لبنت الصالح معلناً كان
 الفاسق أو لم يكن وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رج. ومنها المحرفة في ظاهر

الرواية عن أبي حنيفة ^{رح} لا يعتبر الحرفة ويكون البطار كفوًا للعطاء في قول محمد وإليه يوسف ^{رح}
 وأحدى الروايين عن أبي حنيفة ^{رح} صاحب الحرفة الدنيا كالبيطار والحجام والحائك والكنا^س
 وأد باغ لا يكون كفوًا للعطار والبزاز والصراف وهو الصحيح لأن الناس يستنكرون عنهم.
 وقيل هذا اختلاف عصر و زمان في زمن أبي حنيفة ^{رح} كانوا لا يعدون الدنيا في الحرفة ^{منقصة}
 وتبدل ذلك في زمانها. والجمال لا يعد في الكفاة واختلفوا في العقل قال بعضهم لا يعتبر
 وقال السبني الإمام الزاهد علي بن محمد البردوي ^{رح} الفقيه يكون كفوًا للعلوي لأن شرف
 الحسب فوق شرف النسب. الذمية إذا زوجت نفسها رجلا لم يكن لوليها حق الفسخ إلا أن
 يكون امرئًا ظاهرًا بان زوجت ابنة ملكهم أو خيرهم نفسها كناسا أو دباغاضهم أو نقصت عن^{مهرها}
 نقصانًا فاحشا كان لأوليائها أن يطالبوه بالتبليغ إلى تمام مهر المثل أو بالفسخ. إذا زوجت المرأة
 نفسها غير كفوًا كان للأولياء من العصبية حق الفسخ ولا يكون الفسخ لعدم الكفاة إلا عند
 القاضي لأنه مجتهد فيه وكل واحد من الخصمين يتمسك بنوع دليل ويقول عالم فلا ينقطع
 الخصومة إلا بفضل من له ولاية عليها كالفسخ بخيار البلوغ والرد بالعيب بعد القبض
 فلا يكون هذا الفسخ طلاقا فإن كان ذلك قبل الدخول والخلو يستطكل المهر ولا عدة
 عليها. وإن كان بعد الخلو الصحيحة كان عليه كل المهر ونفقة العدة. وإلى أن يفسخ القاضي
 العقد بينهما كان النكاح قائما في حق جميع الأحكام من ملك الطلاق والمظهار والإيلاء والتوا^{رث}
 إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفوًا كان للأولياء حق الفسخ ما لم تلد منه. ولا يبطل حق الولي
 بسكوته بعد ما علم وإن طال الزمان. وإن قبض مهرها وجهزها به بطل حقه. وإن لم يقبض
 ولكن خاصم زوجها في بقية المهر والنفقة بطل حقه استحسانا. إذا زوجت المرأة نفسها
 غير كفوًا ورضي به أحد الأولياء لم يكن لهذا الولي ولا لمن هو مثله أو رونه في الولاية حق
 الفسخ ويكون ذلك لمن فوته. وإن زوجها الولي غير كفوًا ودخل بها ثم باننت من زوجها

بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي ان يفسخ. وان كان الطلاق رجسا
 لم يكن له ان يفسخ. ولو زوجت نفسها غير كفؤ ودخل بها ثم فسخ القاضي العقد ^{بينهما}
 بخصومة الولي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير ولي ثم فرق القاضي بينهما قبل الدخول
 كان على الزوج كل المهر الثاني وعليها عدة مستقبله في قول ابي حنيفة واية يوسف رج وقال
 محمد وزفر رج لا مهر على الزوج وعليها بقية العدة الاولى عند محمد رج وقال زفر رج لا
 عليها. وهذه خمسة مسائل على هذا الخلاف. منها هذه المسئلة. ومنها اذا طلق الرجل
 امرأته المدخولة تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني عند ^{هما}
 عليه كل المهر. وعلى قول زفر ومحمد رج نصف المهر بالنكاح الثاني. ومنها اذا طلق امرأة بائنة
 بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت والعياذ بالله ثم اسلمت على قول ابي حنيفة واية ^{سفا}
 رج عليه كل المهر وعلى قول محمد وزفر رج لا يجب عليه المهر الثاني. ومنها المنكوحة اذا
 كانت امة فطلقها بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم اعتقت فاخارت
 نفسها قبل الدخول. ومنها اذا طلق امرأة بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم
 دفعت الفرقة بينهما باللعان او بخيار البلوغ عند ابي حنيفة واية يوسف رج الدخول في ^{النكاح}
 الاول يجعل دخولا في النكاح الثاني في حق تاكد المهر وجوب العدة. وعلى قول محمد وزفر رج
 الدخول في النكاح الاول لا يكون دخولا في النكاح الثاني لا في المهر ولا في العدة الا ان عند
 زفر رج يستقط عنها بقية تلك العدة. وعلى قول محمد رج لا يسقط. وكذلك لو كان
 النكاح الاول فاسدا ودخل بها وكان وطئها بشبهة ووجبت عليها العدة ثم تزوجها في
 العدة نكاحا جائزا ثم فارقه قبل الدخول. ولو كان النكاح الاول جائزا ودخل بها ودفعت
 الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم فرق بينهما قبل الدخول لا يجب المهر

البتة قول كان الجواب فيه عند الكل كما قال محمد وذفر روح في الفصول المتقدمة
 رجل تزوج امرأة وانتسب إلى قبيلة ثم ظهر أنه من غيرهم فإن كان ما ذكر شرهما ظهر
 هو كفؤ لهما بما ظهر بان تزوج عربية على أنه عربي فظهر أنه قرشي أو ذكر أنه عجمي فإذا
 هو عربي كان العقد لازما ولو كان ما ظهر خيرا بما ذكر وليس بكفؤ لهما بان تزوج
 قرشية على أنه عجمي فإذا هو عربي كان النكاح لازما في حقها ويكون للأولياء حق
 الاعتراض وأن كان ما ظهر شرهما ذكر وليس بكفؤ لهما بما ظهر بان تزوج عربية
 على أنه عربي فإذا هو عجمي كان لها حق الفسخ وأن رضيت كان للأولياء حق الفسخ
 وأن كان ما ظهر شرهما ذكر وهو كفؤ لهما بان تزوج عربية على أنه قرشي فإذا هو
 عربي كان لها حق الفسخ عند أصحابنا الثلاثة راجح خلافا للزوج. وكذا لو تزوج امرأة
 على أنه فلان بن فلان فإذا هو أخوه لأبيه أو عمه لأبيه كان لها حق الفسخ وإن كان
 كفؤ لهما رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر أنه لا يشرب المسكر فوجده
 شربا مدمنا فبلغت الصغيرة وقالت لأبويه قال الفقيه أبو جعفر إن لم يكن
 أب البنت يشرب المسكر وكان غالب أهل بيته الصلاح فالنكاح باطل لأن
 والد الصغيرة لم يرض لعدم الكفاة وإنما زوجها منه على ظن أنه كفؤ. وذكر
 في الأصل امرأة زوجت نفسها رجلا ولم تعلم أنه حر أو عبد ثم ظهر أنه عبد أذن له
 في النكاح لأخيارها ويكون الخيار للأولياء. وأن زوجها الأولياء برضاه أو لم يعلموا
 أنه حر أو عبد ثم علموا أنه كان عبد لأخيار أحداهم. وبمثله لو ذكر الزوج أنه حر
 فزوجها منه ثم ظهر أنه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على أن المرأة إذا
 زوجت نفسها رجلا ولم يشترط لها الكفاة وتعلم المرأة أنه كفؤ وليس بكفؤ

الكفاة تم علواً وأن شرط الكفاة أو أخبر لهم بالكفاة فزوجها ثم ظهر أنه غير كفؤ كان لهم
 الخيار والسكران إذا زوج ابنته الصغيرة وقصر في مهر مثلها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
 بن الفضل رح لو فعل الصاحب ذلك يجوز في قول أبي حنيفة رح ولا يجوز في قول صاحب^ج
 أما السكران فليس من أهل الرأي والمشورة فلا ينفذ عقد على الصغيرة بأقل من مهر
 مثلها. وأن زوجها الصاحب من غير كفؤ لا يجوز في قول صاحبه. وأختلفوا في قول أبي حنيفة
 والظاهر المجواز. وأن زوجها السكران من غير كفؤ لا يجوز عند الكل واختلفت الروايات
 عنهما في الأب والجدة إذا زوجا الصغيرة بأقل من مهر المثل في رواية عنهما العقد فاسد
 وفي رواية عنهما العقد موقوف على إجازة الصغيرة بعد البلوغ. وعن أبي يوسف رح
 أنه قال يفسد التسمية ويجوز العقد بمهر المثل امرأة زوجت نفسها غير كفؤ كان للولي
 أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ وإن لم يكن الولي ذارحم محرم منها كابن العم وصحوه. وقيل
 من لا يكون محرماً لا يكون له حق الاعتراض. والصحيح هو الأول غير الأب والجدة إذا زوج
 الصغيرة من رجل كان جده معنق قوم أو لم يكن مسلماً في الأصل وإنما صار مسلماً ^{للصغيرة}
 أباء أحرار مسلمون ثم أدركت الصغيرة فأجازت النكاح لم يجز لأن هذا النكاح لم يكن له
 مجيز حال وقوعه فلم يتوقف فلا يلحقه الإجازة. وكذا لو انعقدت الكفاة بسبب آخر
 فيسعد نكاح غير الأب والجدة امرأة زوجت نفسها غير كفؤ قالوا لها أن تمنع نفسها
 ولا تمكن من الوطي حتى يرضى الولي بهذا العقد لأن الظاهر من حال الولي أن لا يرضى فلو ^{طهرها}
 الزوج فعسى تجل فيتعد والفسخ ويلحقهم العار بنسبة من لا يكافئهم والله أعلم

فصل في الأولياء

الأصل في اعتبار الولي قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي وهو شرط جواز^{النكاح}
 في الصغار والمماليك والمجانين. والولاية تثبت بأشياء أهمها ملك المين لا يضر

نكاح المملوك الأباض المولى والمولى يملك اجبار عبد على النكاح عندنا واجبار الامه عند
 الكل والمملوك اذا كان بين رجلين لا يزوجه احدهما ثم بعد ملك اليمين العسوية لقوله
 عليه السلام النكاح الى العصبات واقرب العصبات الى الصغير والصغيرة الاب ثم الجد
 اب الاب وان علا. والابن من العصبه يزج الام المجنونة عندنا. وقال الشافعي يزج لا يزوجه
 الا ان يكون الابن من عشرينها. واختلف اصحابنا في الاب والابن اذا جمعا للمجنونة قال
 ابو حنيفة وابو يوسف رج الابن احق ينزوي بها. وقال محمد الاب احق لانه يملك التصرف
 في المال والنفس والابن لا يملك التصرف في مالها. وكذلك ابن الابن وان سفل. ثم الاخ
 لاب وام. ثم الاخ لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب وان سفلوا. ثم العم لاب وام ثم العم
 ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب
 وما ذكرنا كله ذهب اصحابنا رج. وقال الشافعي رج ليس لغير الاب والجد تزويج الصغيرة
 والصغير. وللمولى تزويج التيب الصغيرة عندنا خلافا للشافعي رج. وبعد العصبات من
 الاقارب الولاية عندنا للمولى العتقة لانه عمه. ثم عصبه مولى العتقة وعند عدم
 العصبه كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغير والصغيرة
 في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رج وقال محمد رج لا ولاية لذوى الارحام و قول ابي يوسف
 مضطرب والاقرب عند ابي حنيفة رج الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت ابن
 الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت لاب وام ثم اخن لاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العمات
 والاخوال والخالات واولادهم على هذا الترتيب فاذا اجتمع الجد الفاسد والاخت فعند
 ابي حنيفة رج الولاية للجد. وبعد هؤلاء مولى الموالاة عند ابي حنيفة رج خلافا
 لصاحبه وما دام له قريب فالقاضي ليس بولى في قول ابي حنيفة رج وعند صاحبيه مادام
 له عصبة فالقاضي ليس بولى ثم القاضي انما يملك نكاح من يحتاج الى الولاية اذا كان ذلك في

عهد ومشوره وان لم يكن ذلك في عهد ومشوره لم يكن وليا فان زوجها القاضي ولم
يأذن له السلطان بذلك ثم اذن له بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جازا استحسانا
كالعبد اذا تزوج بغير اذن المولى ثم اذن له المولى بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جازا
استحسانا. والوصي لا يملك انكاح الصغير والصغيرة او صم اليه الأب في ذلك اولم
يوص. وروي هشام عن ابي حنيفة رح وهو قول مالك ان او صم اليه الأب جاز له
تزوج الصغير والصغيرة. وقال ابن ابي ليلى وهو روي في الوجهين وان كان الصغير
والصغيرة في حجر رجل يعولهما كالمثقل ونحوه فانه لا يملك تزويجهما ولا ولاية
للصبي والمجنون ولا المملوك ولا الكافر على المسلم والفسق لا يمنع الولاية واذا ^{جتمع}
للصغير والصغيرة ولبيان كالاخوين والعين فايهما زوج جاز عندنا وان زوجها
على التعاقب جاز الاول دون الثاني وان زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فوا
معا ولا يعلم ايها اول ابطال العقد ان. وقال مالك رح لا ينفرد احد الوليين ^{بالنكاح}
كما لا ينفرد واحد من الوليين في العبد والامة المعتقة وان زوجها الابعد والاقر
حاضر يتوقف على اجازة الاقرب. وان كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح
الابعد عندنا. وقال الشافعي رح اذا غاب الاقرب ينتقل الولاية الى السلطان ^{والقاضي}
وقال زفر رح لا يزوجه احد حتى يحضر الاقرب او يزوجه وكيل الاقرب فاذا ^{زوجها}
الاقرب حيث هو اختلفوا في جواز نكاحه والمظ هو الجواز. وتكلموا في الغيبة ^{المنقطعة}
بعضهم قد رها بانقطاع الخبر والقوافل وبعضهم قد رها بمسيرة سنة وبعضهم قد
بمسيرة شهر. وقال اكثرهم ان كان في موضع لا ينتظر الكفو بمجيئ الخبر منه ^{فهي} منقطعة
واشارة الكتاب الى ان اذ نعد السفر يكفي لانقطاع وهو قول محمد بن مقاتل
الرازي رح وسفيان الثوري وابي عصمة وسعيد بن معاذ المروزي رح وعليه

سوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الإمام أبو علي النسيفي رح قال هو من بخار إلى نسف
غيبه منقطعة ما كان الأقرب حيث هو بل لا يوقف على اثره او كان مفقودا لا يعرف مكانه
او محتفيا في البلد لا يوقف عليه قال القاضي الإمام أبو الحسن علي السعدي رح يكون هو
بمنزلة الغائب غيبه منقطعة لانه لما تذر الوصول اليه ولا تنقاع برأيه كان بمنزلة الميت
ما كان زوجها الأبعد ثم ظهر انه كان محتفيا في المصر جاز نكاح الأبعد. وإذا نكح الرجل ابنة
امرأة بأكثر من مهر مثلها او زوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها او وضعها في غير كفؤ او زوج
ابنه الصغيرة او امرأة ليست بكفؤ له جاز في قول أبي حنيفة رح. وقال صاحباه رح لا يجوز
واجمعا على انه لا يجوز ذلك من غير الأب والجدة والأم القاضية. وإذا بلغ الصغير والصغيرة
وقد روجهما الأب والجدة لا خيار لهما. ولهما خيار البلوغ في نكاح غير الأب والجدة عند أبي حنيفة
ومحمد رح. وقال أبو يوسف رح لا خيار لهما وإذا بلغت وهي بكر فسكت ساعة بطل خيارها
فإن اختارت نفسها كما بلغت واشهدت على ذلك صح. فأما في الغلام والجارية التي هي
لا يبطل خيار البلوغ بسكوتها ولا يقتصر على المجلس وهي على خيارها ما لم تنص على الرضا
او تفعل ما يدل على الرضا نحو التمكين من الوطء وطلب النفقة. وإن أكلت من طعامه أو أخذ
كلمات فهي على خيارها وخيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه أحدها أن خيار العتق
يبطل بالقيام عن المجلس وخيار البلوغ في الغلام والثيب لا يبطل بالقيام عن المجلس. والثاني
أن الجهل بخيار البلوغ لا يعتبر عند راحي الأئمة إذا لم يعلم بخيار البلوغ فاما سكت لأجل
ذلك لا تعذر ويبطل خيارها والعتقة إذا قالت ذلك عدت ولا يبطل خيارها وإن كان ذلك بعد
زمان ومهما أن خيار العتقة يثبت للأمة دون الغلام وخيار البلوغ يثبت لهما جميعا ومهما أن في حيا
عتق لا يبطل بالسكوت وإن كانت بكر وخيار البلوغ يبطل بسكوت النكح ومهما أن في حيا العتق
كأنه فرق على القضاء بل ثبت بنفس الاختار وفي خيار النساء ولا يقع ألف ولا

وَيُبْطَلُ النِّكَاحُ مَا لَمْ يَفْسَخِ الْقَاضِي الْعَقْدَ بَيْنَهُمَا. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ يَسْقُطُ
كُلُّ الْمَهْرِ سِوَاهُ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ الرَّجُلِ أَوْ مِنْ قَبْلِ الْمَرْأَةِ وَبَعْدَ الدُّخُولِ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ ^{لِلصَّغِيرَةِ}
وَالصَّغِيرَةُ خِيَارُ الْبُلُوغِ فَإِنْ نَكَحَ الْقَاضِي فِي أَظْهَرِ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَج. وَإِذَا
زَوَّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ وَضَمَّنَ لَهَا الْمَهْرَ عَنْ زَوْجِهَا صَحَّ الضَّمَانُ فَإِذَا بَلَغَتْ وَاخْتَدَتِ ^{لِصَّغِيرَةٍ} الْأَبَ
لَمْ يَرْجِعْ الْأَبُ عَلَى الزَّوْجِ إِنْ كَانَ الضَّمَانُ بَغَيْرِ مَرَّةٍ وَيَرْجِعُ إِنْ كَانَ بَامْرَةٍ فَإِنْ كَانَ ضَمَانُ الْأَبِ فِي
مَرَضٍ مَوْتَهُ لَمْ يَصَحَّ. وَإِنْ زَوَّجَ الْأَبُ ابْنَهُ الصَّغِيرَ امْرَأَةً وَضَمَّنَ عِنْدَ الْمَهْرَانِ كَانَ فِي صَمَةِ الْأَبِ
وَإِنْ اخْتَدَتِ الْمَرْأَةُ الْمَهْرَ مِنَ الْأَبِ فِي الْقِيَاسِ يَرْجِعُ الْأَبُ عَلَى الصَّغِيرِ فِي مَالِهِ وَفِي الْأَسْتَحْسَانِ لَا يَرْجِعُ
وَلَوْ مَاتَ الْأَبُ وَاخْتَدَتِ الْمَرْأَةُ الْمَهْرَ مِنْ تَرْكِهِ فَلَسَا مَرُءُ الْوَرْتَةِ أَنْ يَرْجِعُوا فِي نَصِيبِ الصَّغِيرِ ذَلِكَ
عِنْدَنَا خِلَافًا لَزَوْجِ. وَلَوْ كَانَ الْابْنُ كَبِيرًا وَضَمَّنَ عِنْدَ الْأَبِ بَغَيْرِ مَرَّةٍ فِي صَمَتِهِ تَهْمَاتٌ وَاخْتَدَتِ ^{الضَّمَانُ}
مَنْ تَرَكَ لَمْ يَرْجِعْ وَرَثَتُهُ بِالْإِجْمَاعِ. وَلَوْ كَانَ الْأَبُ ضَمَّنَ الْمَهْرَ عَنْ وَلَدٍ الصَّغِيرِ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ لَا يَرْجِعُ
الضَّمَانُ. وَالْمُجَانِنُ كَالصَّبِيَّانِ فِي ذَلِكَ وَإِذَا ضَمَّنَ عَنْ ابْنِهِ الصَّغِيرِ وَادَى كَانَ مَتَطَوُّعًا إِلَّا إِذَا
اشْتَرَاهُ عِنْدَ لَرَاءٍ أَنَّهُ يُؤْدِي لِيَرْجِعَ لَا يَكُونُ مَتَطَوُّعًا. وَلَا يَزُوجُ الْبِكْرَ الْبَالِغَةَ أَبُوهَا عَلَى كَرِهٍ
مِنْهَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ وَفِي الثَّيْبِ لَا يَزُوجُ بِالْإِجْمَاعِ. وَإِنْ زَوَّجَ الْبِكْرَ الْبَالِغَةَ الْعَاقِلَةَ أَبُوهَا
وَهُوَ كَأَنَّهُ عَبْدٌ فَرَضِيَّةٌ لِللسانِ جَازٍ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَلِيٍّ يُوسِفُ رَج. وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَج. لَا يَجُوزُ
وَأَنَّهُ سَكَنَتْ لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ. وَإِذَا بَلَغَ الْابْنُ مَعْتَوْهَا أَوْ مَجْنُونًا يَبْقَى وَلَايَةُ الْأَبِ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ
وَنَفْسِهِ وَإِذَا بَلَغَ عَاقِلًا تَرَجَّنَ أَوْ صَارَ مَعْتَوْهَا هَلْ تَعُودُ وَلَايَةُ الْأَبِ فِي الْمَالِ وَالنَّفْسِ اخْتَلَفُوا فِيهِ
قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَلْخِيُّ رَج. لَا تَعُودُ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسِفَ رَج. وَيَكُونُ الْوَلَايَةُ لِلسُّلْطَانِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَج.
تَعُودُ وَلَايَةُ الْأَبِ فِي الْمَالِ وَالنَّفْسِ اسْتَحْسَانًا وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمِيدَنِيُّ رَج. عِنْدَ تَعُودِ وَلَايَةِ
الْأَبِ وَعَلَى قَوْلِهِ رَج. تَبَيَّنَتْ الْوَلَايَةُ لِلسُّلْطَانِ. وَأَمَّا إِذَا جُنَّ الْأَبُ أَوْ صَارَ مَعْتَوْهَا هَلْ يَكُونُ
لِلْابْنِ وَلَايَةُ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ وَنَفْسِهِ فَهُوَ عَلَى اخْتِلَافٍ الَّذِي ذَكَرْنَا فِي الْابْنِ إِذَا جُنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ

الى القاضية وقالت اني لديد ان اتزوج وليس لي ولي ولا يعرفني احد فللقاضية ان ياذن لها
 بالنكاح ويقول لها اذنت لك ان لم تكوني قرشية ولا عربية ولا مملوكة ولا ذات زوج ولا
 في عند الغير. وكذا لك او كان لها ولي فابي ان تزوجها كان للقاضية ان ياذن لها بالتزوج وان
 لم يكن لها ولي واددت الاحتياط يرفع الامر الى القاضية حتى يزوجه القاضية باذنها او ياذن لها
 بالنكاح. وان كرهت ان ترفع الامر الى القاضية فطالبت اباها بالتزوج فنعم الاب انه كان
 زوجها وهي صغيرة من رجل والرجل غائب فاقام الاب بينة على ذلك قالوا لا يلتفت الى
 بينته لانها قامت على غائب ليس عنه خصم حاضر. وللآب ان يزوجه فان ابى الاب ترفع
 الامر الى القاضية حتى يزوجه او تعقد بنفسها. قالوا وذلك اولى لها من ترك النكاح لان محمداً
 رجع الى قول ابي حنيفة رجع في النكاح بغير ولي غير الآب والجد اذا زوج الصغيرة قالوا الاحوط
 ان تزوجه امرأتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير تسمية لوجهين. أحدهما انه لو كان في التسمية
 نقصان فاحش ولم يصح النكاح الاول يصح النكاح الثاني بمهر المثل. والثاني ان الزوج لو حلف
 بطلاق امرأة بتزوجها بلفظة ان تزوجت امرأة او بلفظ كل امرأة اتزوجها فهي طالق فاذا تزو
 جها ينحل اليمين بالنكاح الاول ويقع عليها الطلاق فتحل بالنكاح الثاني وان كان الزوج هو الآب
 او الجد ينبغي ايضا ان يباشر النكاح على هذا الوجه مرتين عند ابي يوسف ومحمد رجع لما ذكرنا
 من الوجهين لان عندهما الآب والجد لا يملكان النكاح باقل من مهر المثل نقصانا فاحشا
 كما لا يملك غير الآب والجد عند الكل. وأما عند ابي حنيفة رجع يملكان النكاح باقل من مهر المثل
 فيباشر النكاح مرتين على هذا الوجه احتياطاً للوجه الثاني. وأما يباشر النكاح الثاني بغير تسمية
 لانه لو سمى المهر في النكاح الثاني وعند البعض ان الرجل اذا جدد النكاح في النكاحية يلزمها مهر
 ربما ترفع ذلك الى قاض يرى ذلك فيقضي بالمهرين. الولي اذا جاز جنونا مطبقا تزول ولايته
 وان كان يحسن ويقين لا ينفذ تصرفه في نفسه وماله في حالة جنونه وينفذ ذلك في حالة

حرمة النكاح على نوعين مؤبدة وغير مؤبدة فالمؤبدة تثبت بالنسب والرضاع والصهرية
أما المحرمات بالنسب ما نص الله تعالى في قوله حرمت عليكم أمهاتكم الآية الأم بالرشدة والز
حرام. وكذلك الجددة القربة والجدى من قبل الأب أو الأم. وكذلك البنت وأولاد البنت وإن
سفلت وبنات الابن كذلك. المخلوقة من ماء الزنا حرام عندنا. وكذلك الأخوات من أي جهة
كن وبنات الأخوات وإن سفلن. وكذلك بنات الأخ وإن سفلن. وكذلك العجات والمخالات
من الوجوه الثلاثة. وعمات الأصول وخالاتهم أم العمة حرام. وعممة العمة لأب وأم أو لأب كذلك
وأما عممة العمة لأم لا تحرم. وأما المحرمات بالرضاع فما يحرم من النسب يحرم بالرضاع وإنما با
الرضاع النسب في مسائل. منها تحرم على الرجل اخت ولده من النسب ولا تحرم اخت ولده
من الرضاع. ومنها أنه لا يحل للرجل أن يتزوج جدة ولده من النسب ويحل جدة ولده من الرضاع
ومنها لا يحل للرجل أن يتزوج بأم أخيه أو أم اخته من النسب ويحل من الرضاع وسند كر
مسائل الرضاع بعد هذا في باب على حدة. وأما المحرمات بالصهرية الصهرية تثبت بالعقد
النجائز وبالوطي حلالا كان أو عن شبهة أو ذنا. أما المحرمات بالعقد منكوحة الأب والجد من
قبل الأب أو الأم وإن علا. ومنكوحة الابن وابن الابن وابن البنت وإن سفل وأم المرأة و
جدتها القربة والجدى دخل بالمرأة أو لم يدخل. وبنت المرأة. وبنات أولادها وإن
ان كان دخل بالمرأة. وأما المحرمات بالوطي الحلال موطوءة الأب والجد وإن علا بملك اليمين
وموطوءة الابن وابن الأم وإن سفل وأم الموطوءة وجداتها وإن علت وبنت الموطوءة و
أولادها كذلك. وأما الموطوءة عن شبهة وهي التجارية المشتركة بينه وبين غيره إذا

وطئها أحدهما يحرم عليه أصولها وفروعها. ويحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه
والزنا في القبل بمنزلة الوطئ لحلال في ذلك عندنا. ووطئ الصغيرة التي لا تشتهى لا يوجب حرمة
المصاهرة في قول أبي حنيفة ومحمد رحم وطئها بملك اليمين أو بغير ملك. وقال أبو يوسف
يوجب حرمة المصاهرة. وتكلموا في المرأة التي تبلغ حد الشهوة قال بعضهم إذا بلغت تسع
سنين فقد بلغت حد الشهوة وابنة خمس سنين لم تبلغ. أما ابنة ست أو سبع أو
ثمان إن كانت عيلة ضخمة فقد بلغت حد الشهوة. وإن لم تكن فالعشرة. وعن
أبي يوسف رحم إن كانت ابنة خمس سنين وتشتهى مثلها فهي مشتهاة ولا توقت فيه
رواه عن أبي حنيفة رحم وفي رواية عن أبي حنيفة أن وطئها ولم يفيضها تثبت حرمة المصاهرة
وإن أفضاها لا تثبت. وعن أبي يوسف رحم في النوادر إذا وطئ جارية هي بنت خمس سنين
في الدبر وماتت ولا يذرى أنهما هل كانت تشتهى حرمت عليه أمها. وقال الفقيه أبو القاسم
رح مادون سبع سنين لا تكون مشتهاة وعليه الفتوى. الزوج المحلل إذا وطئ المرأة
فأفناها لا تحل للزوج الأول. وأما الحرمة بدواعي الوطئ إذا مسها أو قبلها بشهوة تثبت حرمة
المصاهرة وإن أنكر الشهوة كان القول قوله إلا أن يكون مع انتشار الألة والمباشرة عن
شهوة بمنزلة القبلة. وإن مسها وعلمها ثوب صفيق لا يصل حرارة المسوسة ولينها
اليدين لا يثبت الحرمة وإن كان الثوب رقيقا يصل إليه حرارة المسوسة ولينها تثبت
الحرمة كما لو مس متجردا. وكذا لو مس أسفل الخف إلا إذا كان منعلًا لا يجد لين القدم
ومس المرأة الرجل في الحرمة كمس الرجل المرأة ولو قتل الرجل أم امرأته يثبت الحرمة ما لم
يظهر أنه قبلها بغير شهوة وفي المس ما لم يعلم أنه كان عن الشهوة لا يثبت الحرمة لأن
تقبيل النساء غالبًا يكون عن شهوة. والمعانقة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير
ودليل الشهوة على قول أبي الحسن القمي رحمه انتشار الألة عند ذلك وإن لم يكن منقشرا

قبل ذلك. وأن كان منتشر قبل ذلك فعلازمة الشهوة زيادة الانتشار الشدة. وفي
 الشيخ والعين علامة الشهوة أن يتحرك قلبه بالاشتغال أن لم يكن متحركا قبل ذلك
 وأن كان متحركا قبل ذلك فحد الشهوة أن يزداد التحرك والاشتغال وقال عامة
 العلماء الشهوة أن يميل قلبه اليها ويشتهي أن يواقعها. والنظر إلى الفرج عن الشهوة
 يثبت حرمة المصاهرة عندنا وتكلموا في النظر إلى الموضع الذي يثبت الحرمة ^{بعضهم} قال
 هو النظر إلى منبت العانة وهو رواية عن محمد بن رح وقال بعضهم ^{بعضهم} هو النظر إلى الشق وقال
 هو النظر إلى داخل الفرج وهو رواية ابن رستم عن أبي يوسف رح وعليه الفتوى حتى قالوا
 لو نظر إلى فرجها وهي قائمة لا يثبت حرمة المصاهرة. وإنما يقع النظر في الداخل إذا كانت ^{عدة}
 متكئة. ولو نظر إلى دبرها لا يثبت الحرمة. ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم ^{المفعول} الفاعل
 به وابنته. وكذلك لو لاط امرأة لا يحرم عليها امرؤها وابنتها. ولو لمس امرأة بشهوة فامنع
 أو نظر إلى فرجها فامنع بثبت حرمة المصاهرة. ولو لمس شعرا امرأة عن شهوة ^{ثبت} فالوا ^{ثبت}
 حرمة المصاهرة. وذكر في الكيسانيات أنها تثبت. إذا فجر الرجل بأمرأة ثم تاب يكون محرما
 لابنتها لأنه حرم عليه نكاح ابنتها على التأييد. وهذا دليل على أن المحرمية تثبت
 بالطهر الحرام فيما تثبت به حرمة المصاهرة. ولو نظر إلى فرج امرأة عن شهوة ورأى
 رقيقا وزجاج يستبين فرجها يثبت حرمة المصاهرة ولو نظر في امرأة ورأى فيها فرج
 امرأة فنظر عن شهوة لا يحرم عليه امرؤها وابنتها لأنه لم يبر فرجها وإنما رأى عكسها ^ن
 ولو كانت المرأة على شط حوص أو على قنطرة فنظر الرجل في الماء فرأى الرجل فرجها
 فنظر عن شهوة لا يثبت الحرمة. ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها من
 الخارج فنظر عن شهوة يثبت الحرمة. إذا تزوج الرجل امرأة وخلاها وهو
 صائم عوم رمضان أو محرم ثم طلقها روى هشام عن محمد رح أنه يحل له أن يتزوج

بأبنتها ولو نظر إلى غير الفرج من الأعضاء عن شهوة أو نظر إلى فرج لا عن شهوة لا يثبت الحرمة
ولو أركب امرأة أو أنزلها أو بينهما ثوب صفيق لا يثبت الحرمة وكذا لو احتلم على امرأة لا يثبت
الحرمة وكذا لو جامع ميتة لا تثبت الحرمة ولا كانت المرأة مع ابنة مشتهاة لها في فراش فمدا الرجل
يده إلى امرأته ليجرها إلى فراشه ليجامعها فاصابت يد الرجل ابنة المرأة فقرصها بأصبعه على
ظن أنها امرأته إن وقعت يد على الابنة وهو يشتهي بها حرمت عليه امرأته وإن كان ^{يظن}
أنها امرأته لوجود المس عن شهوة. وإن اختلفا في الشهوة فالقول قول الزوج لأنه ينكر
الحرمة. وإذا نظر الرجل إلى فرج ابنته بغير شهوة فتميز أن يكون له جارية مثلاً فوقعت
منه شهوة ثم مع وقوع بصره قالوا إن كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته
وإن كانت الشهوة وقعت على التي تمنأها لا تحرم لأن نظري في هذه الصورة إلى فرج الابنة لم يكن
عن شهوة. امرأة لها زوج حدة يكون محرماً لها إن كان دخل بالجدة كانت الجدة من قبل الأب
أو من قبل الأم. وأما زوج بنتها وزوج بنت ولد ما يكون محرماً لها دخل بها أو لم يدخل ^{البنت} لأن
لا تحرم بنفس نكاح الأم فلا تحرم بنفس نكاح الجدة. أما الأم تحرم بنفس نكاح البنت عندنا
فتحرم بنفس نكاح بنت البنت وبنت الابن. ولأبأس للمرأة أن تسافر مع ابن زوجها لأنه
حرم ولكن لا يرفعها ولا يضعها مخافة أن يقع في قلبه شيء صغيرة فرغت في المنام فهربت إلى
فراش والدها عريانة وانتشرتها أبوها وهي ابنة ثمان سنة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
بن الفضل رح اختشأن تحرم والدتها على أبيها. وطى الصبي الذي يجمع مثله بمنزلة وطى
البالغ في ذلك. قالوا والصبي الذي يجمع مثله إن يجمع ويشتهي ويستحي النساء من ^{مثله}
وأما المحرمات لأعلى سبيل التأييد سبعة منها الزيادة على العدد المشرع والعدد المشرع
للاحرار هو الأربع من الحرائر والأماء وأما المملوك له أن يتزوج امرأتين لا غير عندنا
وإذا تزوج المحرم خمساً على التعاقب جاز نكاح الأربع الأولى ولا يجوز نكاح الخامسة. و

أن تزوج خمساً في عقد فسد الكل وكذا العبد إذا تزوج ثلث نسوة. ولو تزوج الحر في خمس
 ثم أسلموا أن تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الأربع الأول ويفرق بينه وبين الخامسة
 عند الكل وإن تزوجهن جملة فرق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وإليه يوسف رح
 وإن تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير وقال محمد وزفر والشافعي رح له أن
 يختار منهن أربعا كيف ما تزوج. والحر إذا تزوج عشر نسوة على التعاقب جاز نكاح ^{السبعة} ~~الثانية~~
 والعاشرة لأنه لما تزوج الخامسة كان ذلك دليلاً على فساد نكاح الأربع قبلها فلما تزوج
 إلى سبعة دل على فساد نكاح الأربع قبلها فيجوز نكاح التاسعة والعاشرة. ومنها الجمع بين
 الاختين نكاحاً حريتين كانتا أو امتين أن تزوجهما جملة بطلا وإن تزوجهما على التعاقب صح
 الأول وبطل الثاني. ومنها الجمع بين الاختين وطياً. إذا وطئ الرجل اخت امرأته بشبهة ^{تجب}
 للعد على الموطوءة وماله تنقض عدتها لا يحل له أن يوطأ المنكوحة. وأما شترى امتين ^{اختين}
 ليس له أن يوطأهما فإن وطئ واحدة منهما لا يحل له وطئ الأخرى حتى يحرم فرج الموطوءة على
 نفسه ببيع أو هبة أو صدقة أو كتابة أو عتق أو تزويج وإن وطئهما ليس له أن يوطأ واحدة
 منهما حتى يحرم فرج الأخرى كما قلنا. وإن باع واحدة منهما أو زوج أو هب ثم ردت البيعة
 بعيب أو رجع في الهبة أو طلق المنكوحة زوجهما وانقضت عدتهما لم يوطأ واحدة منهما حتى يحرم
 الأخرى على نفسه بما قلنا. ومنها الجمع بينهما وطياً حكماً كما إذا ملك اخت منكوحة لم يوطأ
 المملوكة. ولو ملك جارية ووطئها ثم تزوج اختها جاز النكاح عندنا ولا يوطأ وإن أسنهما
 حتى يحرم المملوكة على نفسه بما قلنا. ولو تزوج اختين معا وفسد نكاحهما ثم فارقهما له أن
 يتزوج واحدة منهما للحال. وأن تزوجهما في عقد وفسد نكاحهما ووطئهما كان عليهما
 العدة. وما دامتا في العدة لا يجوز نكاح أحدهما. فإذا انقضت عدة أحدهما جاز أن يتز
 الأخرى. ولو تزوج امرأة ثم نكح اختها جاز نكاح الأولى وبطل نكاح الثانية. فإن وطئ

الثانية لربطاً الأول حتى ينقض علة الثانية. ومنها إذا جمع بين الاختين في نكاح وعدة نكاح
 إذا تزوج امرأة واختها في عدةتها من طلاق بائن في نكاح صحيح أو في عدة من نكاح فاسد
 لا يصح عندنا. ولو قال زوج المعتدة أخبرني أن عدةها قد انقضت وذلك في مدة تنقضي
 في مثلها المدة كان له أن يتزوج باختها وأربع سواها عندنا خلافاً للزفر وخلافاً للشافعي رجح أن
 كان الطلاق رجعيًا. ومنها أن الجمع بين الاختين نكاحاً وعدة عتاق. صورتها إذا استعق أم ولد كان
 عليها الاعتداد بثلاث حيض ولا يحل له أن يتزوج باختها ولا بأربع سواها في عدةتها عند
 زفرج. وقال أبو يوسف ومحمد رجح يجوز كلاهما. وقال أبو حنيفة رجح لا يجوز نكاح الاخت و
 يجوز نكاح الأربع. ومنها أن الجمع بين ذوات رحم محرم لا يجوز له أن يتزوج امرأة على عمتها
 ولا على خالتها ولا على ابنة اختها ولا على أخته أخيها. ولو تزوجها معاً لا يصح نكاحهما قالوا
 كل امرأتين لو كانت أحدهما ذكراً والأخرى أنثى حرم النكاح بينهما لا يجوز أن يجمع بينهما
 في النكاح إلا في مسألة إذا جمع بين امرأة وبين أخته زوج كان لها قبل ذلك فانه يجوز ذلك
 ومنها أن الجمع بين الحرة والأمة في النكاح أن نكحها جملة صحيح نكاح الحرة وبطل نكاح الأمة
 وأن نكح الأمة ثم الحرة صحيح نكاحهما. ولو نكح الحرة ثم الأمة لا يصح نكاح الأمة ولو
 تزوج الأمة وحرة في عدته لا يجوز في قول أبي حنيفة رجح خلافاً لصاحبيه رجح ولو جمع
 بين خمس حرائر وأربع أماء في عقد صحيح نكاح الأماء. ولو تزوج حرة وأمة معاً والحرة
 في نكاح الغير وفي عدة الغير صحيح نكاح الأمة. ولو تزوج أمة بغير إذن مولاهاتم تزوج
 حرة بطل نكاح الأمة لا يعمل فيه إجازة المولى بعد ذلك ولا يجوز للعبد أن يتزوج
 أمة على حرة عندنا خلافاً للشافعي رجح. وطول الحرة عندنا لا يمنع نكاح الأمته من المحرمات
 الكافرة بكفر مخصوص لا تحل الوثنية للمسلم وتحل لكل كافراً المرتد ولا يجوز نكاح
 المرتدة لأحد والمجوسية لا تحل للمسلم وتحل لكل كافراً المرتد. ويجوز نكاح

الصائبة للمسلم عند ابي حنيفة ر. ويجوز للمسلم نكاح اليهودية والنصرانية. وإذا تزوج
 المسلم كتابية حربية في دار الحرب جاز ويكره. فإن خرج بها الى دار الاسلام بقي على النكاح
 والميئذ اذ اتروج مبيضة بث يهود وويل ثم اسلم جميعا وتركهما ما كانا يعتقدانه من التفاف
 في باطنهما وكان الزوج خلاهما ولم يخل بها ثم ان المرأة تزوجت بزوجه آخر بعد اسلامها
 قبل ان يقع الفرقة بينهما وبين زوجها الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر.
 ان كانا يظهران الاسلام ويعتقد ان الكفر كان نكاحهما جازا فلا يجوز نكاح المرأة مع
 الزوج الثاني وان كانا يظهران الكفر واحدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما وصح نكاح
 المرأة مع الثاني. ويجوز للحرنكاح الامة الكتابية عندنا خلافا للشافعية. ولا يجوز نكاح
 منكوحة الغير معتدة الغير عند الكل ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم انها منكوحة
 الغير فوطئها تجب العدة. وان كان يعلم انها منكوحة الغير فوطئها لا تجب
 العدة حتى لا يحرم على الزوج وطئها. والمهاجرة لا عدة عليها ولها ان تنزوي للحال
 في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحباه ر. عليها العدة ولا يجوز نكاحها قبل انقضاء العدة ولو
 هاجر الزوج كان له ان يتزوج باختها واربع سواها. وان كانت المهاجرة حاملا لا يتزوج
 في رواية محمد عن ابي حنيفة ر. يروي ابو يوسف عن ابي حنيفة ر. ان لها ان تتزوج لكن
 لا يطأها زوجها حتى تضع الحمل. ويجوز نكاح الحامل من الزنا ولا يقربها زوجها حتى تلد
 في قول ابي حنيفة ومحمد ر. وقال ابو يوسف ر. لا يجوز نكاحها. واذا رأى الرجل امرأة تزوي
 متزوجها جاز النكاح وللزوج ان يطأها من غير استبراء. وقال محمد ر. لا حب له ان يطأها
 من غير ان يستبرئها. واذا تزوج الذمي كافرة معتدة من كافر جاز في قول ابي حنيفة ر.
 ولو اسلما بقي على النكاح وان ترافعا الامر الى القاضي لا يبطل القاضي النكاح بينهما خلافا
 لابي يوسف ومحمد ر. ولو كانت الكتابية في عدة مسلم لا يجوز للمسلم ولا للذمي ان يتزو^{جها}

حيث تنقض علقتهما والذي إذا بان امرأته الذميمة فزوجها مسلم أو ذمي من ساعته ذكر
 بعض المشايخ رجع أنه يجوز له نكاحها ولا يباح له وطئها حتى يستبرأ بها بحيضة في قول
 أبي حنيفة رجع وفي قول صاحبيه نكاحها باطلا حتى تعتد بثلاث حيض، وروى أصحاب^{ما} الأ
 عن أبي حنيفة رجع أنه لأعداء عليها. وقال شمس الأئمة الشرح رجع اختلف المشايخ وجوب
 العدة على الذميمة في قول أبي حنيفة رجع قال بعضهم لأعداء عليها وقال بعضهم يجب العدة إلا
 أنها ضعيفة لا يمنع النكاح كالاستبراء بين المسلمين بخلاف ما إذا كانت الذميمة معتدة
 من مسلم لأن تلك العدة قوية فيمنع النكاح. رجل وطئ امرأة أبيه حرمت على أبيه وكان على
 الأب كل المهر إن دخل بها فإن قال الأب إن علمت أنها على حرام أو تعدت أفساد النكاح كان
 عابه الحد ولا يرجع الأب عليه بما غرم من المهر لأن وجوب الحد عليه يمنع وجوب الضمان
 وإن لم يعلم الأب بذلك وطئها عن شبهة لأحد عليه وتحرم على أبيه ويجب المهر على
 الأب إن دخل بها ولا يرجع على الأب لأنه لم يتعد الفساد. وإن قبل امرأة أبيه عن شهوة
 حرمت على أبيه ويجب المهر على الأب إن كان دخل بها. فإن قال الأب إن تعدت أفساد النكاح^ح
 رجع الأب عليه بما غرم من المهر وإن لم يتعد الفساد لا يرجع. ولا يحل للرجل أن يتزوج حرة
 طلقها ثلاثاً قبل إصالة الزوج الثانية لأما طلقها ثنتين وكما لا يجوز له نكاحها لا يحل له وطئها ^{اليمن} بملك

فصل في إقرار أحد الزوجين بالحرمة

فساد النكاح بسبب النسب وبطلان النكاح بملك اليمن. المطلقة الثالثة إذا أتت
 الزوج الأول وقالت تزوجت بزوج آخر ودخل به وطلقه وانقضت عدته إن كانت ثقة ووقع
 عد الأول أنها صادقة وكان ذلك بعد مدة تنقض فيها العدتان وذلك أربعة أشهر فصاعداً^{عد}
 حل للزوج الأول أن يتزوجها وإن كان بعد مدة لا ينقض فيها العدتان لا يحل وكذا لو أقرت
 المرأة بذلك وانكر الزوج الثاني حل نكاحها للأول. ولو أقر الزوج الثاني أنه منكره انكرت

المرأة دخول الثاني لا يحل للاول. وان كان الاول تزوجها بعد مدة ولم تقل المرأة شيئا ثم قالت
 تزوجتني وكنت في عدة الثاني اوقالت كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل لي. قالوا انك انت
 عالمة بشرائط الحل للاول لا يقبل قولها وللاول ان يمسكها وان كانت جاهلة قبل قولها
 وكذا الرجل اذا تزوج امرأة كانت مذكوجة الغير قد طلقها فقالت المرأة للثاني تزوجتني وانا
 معتدة عن الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان بين نكاح الثاني وطلاق
 زوجها الاول شهران لا يقبل قولها في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ويكون اقدمها على النكاح
 اقوارا منها بانقضاء العدة. وان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني اقل من شهرين كان القول
 قولها. ويفرق بينهما وبين الثاني. وهذا بخلاف ما اذا طلق الرجل امرأته ثلثا ثم تزوجها
 بعد مدة فقالت تزوجتني قبل ان اتزوج بزوج آخر كان القول قولها ولا يكون اقدمها على نكاح
 الاول اقوارا منها على انها تزوجت بزوج آخر لان انقضاء العدة لا يعرف الا بقولها فجعل اقدمها
 على النكاح بمنزلة اقوارها بانقضاء العدة. ولا كذلك النكاح لان الوقوف على نكاح الثاني ممكن فلم
 يجعل اقدمها اقوارا منها بوجود النكاح. فان كان الزوج الاول تزوجها بعد شهر وثلث ثم قال لها تزوج^{حك}
 قبل اصابة الزوج الثاني او تزوجتك قبل نكاح الثاني وقالت المرأة لا ابل كان بعد ذلك كان القول
 قول المرأة ويفسد النكاح باقرار الزوج ولها عليه نصف المسمى ان كان لم يدخل بها والكل ان
 كان دخل بها. اذا تزوج الرجل امرأة قد كان لها زوج طلقها فقال الزوج الثاني تزوجتك قبل
 انقضاء العدة وقالت المرأة قد كنت اسقطت بعد الطلاق سقطا استبان خلقه كان القول
 قول الزوج ويفرق بينهما. ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت اسقطت قبل نكاحك بعد
 طلاق الاول سقطا استبان خلقه وقال الزوج تزوجتك قبل انقضاء العدة كان القول
 قولها ويفرق بينهما ولها عليه المهران كان دخل بها ونصف المهران لم يدخل بها وفي الوجه
 الاول يفرق بينهما ولا مهر على الزوج ان لم يكن دخل بها امرأة تزوجت بزوج ودخل بها ثم قالت

لما كن رضيت بشكاح الأب وقد ردت نكاح الأب حين علمت وأقامت البينة على ذلك
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح يقبل بينتهما على رد النكاح. وقال القاضي إماماً
 أبو علي النسفي رح لا يقبل بينتهما لأن التمكن بمنزلة الإقرار على جواز النكاح فكانت مكنة
 ظاهر. رجل تزوج امرأة ثم اقروا فلا تفرق بينهما وطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت
 المرأة هو زوجي على حاله لم يطلقني لم يفرق بينهما فان حضر الغائب وانكر الطلاق يقضيه له بالمرأة
 ويفرق بينهما وبين الآخر فان اقرا الأول بالنكاح والطلاق وانقضاء العدة وكذبته المرأة
 في الطلاق فالطلاق واقع وعليها العدة كأنه طلقها للحال ويفرق بينهما وبين الآخر وان
 صدقته المرأة في ذلك كانت المرأة للآخر. وان أنكرت ما اقربه الأول من النكاح والطلاق
 كانت المرأة للآخر. ولو تزوج امرأة ثم قال كان لها زوج قبل طلقها وانقضت عدتها وقالت
 المرأة لم يطلقني وأنا امرأته وقال زوجها الأول طلقتك وانقضت عدتك كان القول
 قوله. اذا تزوج الرجل امرأة فقالت المرأة تزوجتني بغير شهود او في العدة او كنت أمة فتزوجتني
 بغير إذن المولى او تزوجتني حال ما كنت محبوسة وانكر الزوج ذلك وادعى النكاح الجائر
 كان القول قول الزوج. ولو ادعى الزوج فساد النكاح بشيء مما ذكرنا فانكرت المرأة وادعت
 الصحة فرق بينهما ولها عليه نصف المهر ان كان لم يدخل بها والكل ان دخل بها. رجل اقرا
 ان هذه المرأة أمة او اخته من الرضاع او بنته ثم اراد ان يتزوجها وقال ادعت واخطأت
 انسيت وصدقته المرأة فيما ادعى من النسيان والغلط كان له ان يتزوجها وان ثبت
 الرجل على اقراره وقال هو حق كما قلت لم يكن له ان يتزوجها. وان كان اقواله بذلك بعد
 ما تزوجها فرق بينهما ان ثبت على اقراره. وكذا لو اقترت المرأة بذلك وانكر الزوج ثم أكدت
 المرأة نفسها وقالت اخطأت او غلطت فتزوجها جاز النكاح. وان كان اقرارها بذلك
 بعد النكاح بقاء على النكاح. ولو تزوج امرأة ثم قال بعد ذلك هي اختي او ابنتي او امي

من الرضاع ثم قال اوهت ليس الامر كما قلت لا يفسد النكاح بينهما ولو ثبت على اقراره
 وقال هو حق كما قلت او شهد عليه شهود افرق بينهما فان حجب بعد ذلك لا ينفعه
 جحوده وكذا لو قال هذه ابنتي واختي ولها نسب معروف ثم قال اوهت صدق ولو قال
 لعبد او لامة هذا ابني او ابنتي يعتق ولا يشترط الثبات على اقراره وكذا لو قال لامرأته هي ابنتي
 من النسب ولها نسب معروف لا يفرق بينهما وان كان مثلها يولد لمثله وكذا لو قال
 هي امي وله ام معروفة ولو قال لها هي ابنتي وليس لها نسب معروف ومثلها يولد لمثله
 ثبت على اقراره فرق بينهما وان اقوت المرأة انها ابنته ثبت النسب ان كان مثلها يولد
 لمثله وان كان مثلها لا يولد لمثله لا يثبت النسب ولا يفرق بينهما وملك اليمين يمنع
 انعقاد نكاح المولى اذا تزوج الرجل امته او مكاتبته او مدبرته او ام ولد او امة يملك بعضها
 لم يكن ذلك نكاحا ولو تزوج امة الغير فمملكتها او ملك بعضها بطل النكاح والمأذون
 والمدبر اذا اشترى منكوحتهما لا يبطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منكوحته لا يفسد
 النكاح ولو اشترى المكاتب امة فتزوجها لا يصح ولو اشترى الحر امرأته بشرط الخيار
 لا يبطل نكاحه في قول ابي حنيفة ربح وكذا المرأة اذا زوجت نفسها من عبدها او المكاتب
 اذا تزوج مولاته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر وكذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح
 فان وطئها كان عليه العقر لان النكاح اذا لم يعتبر كان بمنزلة العدم ولو عتق المكاتب
 بعد ما تزوج مولاته لا ينقلب لنكاح جائزا ولو تزوج المكاتب ابنة المولى برضا المولى
 جاز فان مات المولى لا يبطل النكاح بعد ذلك ان عتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز
 ورد في الرق يبطل نكاح البنت ويسقط كل المهر ان كان قبل الدخول وان كان بعد
 الدخول فبقد رخصتها من رقية الزوج يسقط المهر ويسقط في حصة غيرها من الورثة
 ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا ينعقد واذا تزوج الرجل بجارية ولد

جاء عندنا فان ولدت منه اولاد اعتقوا على المولى لان الولد يتبع الام في الرق فاذا املت
المولى اخاه يعتق ولا تصير الجارية ام الولد للاب عندنا خلافا لفرج. وكذا لو ولدت منه
اولاد ابنكاح فاسدا وبالوطى عن شبهة. ولو ولدت منه بفجور تصير الجارية ام ولد له
ولو تزوج الابن بجارية ابيه باذن الاب جاز النكاح. فان ولدت منه ولد كان الولد حرا
لان المولى ملك ابن ابنه. ولا تصير الجارية ام الولد لابن لعدم الملك. ولو كان الابن وطئها
بغير نكاح او شبهة نكاح لا يثبت النسب منه. وان ادعى الولد فان صدقه الاب في انه
وطئها وان البتة منه عتق على الاب باقراره لانه لو ملك ابنه من الزنا يعتق عليه فكذا اذا
ملك ابن ابنه من الزنا فان قال الابن علمت انها لا تحل له كان عليه الحد وان قال ظننت
انها تحل لا يحد. صغير وصغير بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك حقيقته قانوا الاباس
بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك انسان. فان اخبر بذلك عدل ثقة يوجب بقوله
فلا يجوز النكاح بينهما. وان كان الخبر بعد النكاح وهما كبيران فالأخطان يفارقها
روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انديا امر بالمفارقة. حبسية ارضعها قوم كثير من
اهل قرية اقلهم واكثرهم ولا يدري من ارضعها اراد واحد من تلك القرية ان يتزوجها قال ابو
الصفار رح اذا لم يظم له علامة ولم يشهد له بذلك كان في سعة من نكاحها

فصل في مسائل النسب

رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا فدخل بها فجاءت بولد لسته اشهر ثبت النسب منه و
اختلفوا في اعتبار هذا الوقت انه يعتبر ستة اشهر من وقت النكاح او من وقت الدخول قال
ابو حنيفة وابو يوسف رح يعتبر من وقت النكاح. وقال محمد رح يعتبر ستة اشهر من وقت الد
خول وعليه الفتوى. وفي النكاح الصحيح اجمعوا على انه يعتبر المدة من وقت النكاح وقال بعضهم
لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من الخلوة. رجل زني بامرأة فحملت منه فلما

استبان حملها تزوجها الزاني ولم يوطأها حتى ولدت قالوا ان لم يكن في عدة الغير جاز النكاح عليها
التوبة. وقال الفقيه ابو الليث رح ان جاءت بولد لستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح جاز
النكاح ويثبت النسب. وان جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب
ولا يرث منه الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزنا. رجل اتهم بامارة ظهريها جمل فزوجها
ابوها منه والزوج ينكر ان يكون الجمل منه جاز النكاح في قول ابى حنيفة ومحمد رح لان عندهما يجوز
نكاح الحامل من الزنا لكن لا يحل للزوج وطئها حتى تصع حملها. رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط استبان
خلقه او بعض خلفه قالوا ان جاءت لاربعة اشهر جاز النكاح. وان جاءت لاربعة اشهر الا يوما
لا يجوز لان الحلق لا يستبين في اقل من اربعة وعشرين يوما فاذا سقط استبان خلقه كان
المسقط صحيحا. رح كان قيل لا يجوز النكاح وان ولدت ولدا تاما ان ولدت لستة اشهر من وقت
النكاح ذاك. النسب منه ويجوز نكاحه وان ولدت لاقل من ذلك لا يجوز نكاحه في النكاح يعتبر
المهمل. وما لأهله ولو كان النكاح في عشرين الشهر بعد لها عشرين يوما من هذا الشهر و
خمس اشهر من الأهل وعشرة ايام من الشهر السادس. وكذلك في عدة الأيسة. رجل غاب عن امرأته
وهي بكر او ثيب فتزوجت بترح آخر وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة رح الاولاد للاول
ويجوز للاول دفع الزكاة اليهم ويجوز شهادتهم له. ولا يجوز للزاني دفع الزكاة الى ولد من
الزنا وعن ابى حنيفة رح انه رجح عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول وانما هم للثاني وعليه
الفتوى. ولا يجوز للزوج دفع الزكاة الى ولد الملاعنة ولا يقبل شهادته له. وذكر هشام
رح في النوادر يجوز شهادة ولد الملاعنة للزوج. رجل تزوج امرأة فولدت ولدا خمسة
اشهر فقال الزوج الولد ولدي بسبب اوجب ان يكون الولد لي فقالت المرأة لا بل هو
من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها. وان جاءت بالولد لاكثر من
سنتين من وقت النكاح والمسئلة بحالها فان القول قول الزوج. وفي رواية الحسن

رج القول قول المرأة ايضاً بعد تزويج امة باذن مولاها ثم اشترى لها رجلاً فادعى المشتري
 انها ولد له ومثلها يولد لمثله فهما ولد له ويفسد النكاح بينهما وان انكر ذلك
 وعن محمد رج رجل اشترى امة فولدت منه ثم جاء رجل واقام بينة انها امرأته
 زوجها منه مولاها قال اجعلها امرأته واجعل الولد ولد الزوج لانه صاحب فراش و
 بعنف الولد على المولى لدعواه انه ولد رجل تزويج امرأة فجاءت بولد تام لاقل من ستة
 اشهر قال محمد رج النكاح فاسد في قولي وفي قول ابي يوسف رج محبوب تزويج امرأة
 فمكثت عند زمانا ثم جاءت بولد قال ابو يوسف رج الولد ولد ويحلها ذلك
 الزوج كان قبله طلقها ثلثا رجل تزويج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بابنتها فجاءت
 الام بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق فنفاه قال ابو يوسف رج بائنت منه
 امرأته وله ان يتزوج الأم بعد ذلك ولا يمنع عن ذلك زعمه ان نكاح البنت كان
 جائزا امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت فتزوجت بزويج وولدت ولدا ثم جاء الزوج
 الاول حيالاً ابوحنيفة رج يقول اول الولد الاول ثم رجع وقال الولد الثاني رجل طلق
 امرأته بائنا او رجعا فتزوجت في العدة ثم ولدت لسنتين من طلاق الاول ولستة
 اشهر او اكثر من نكاح الثاني قال ابو يوسف رج الولد الاول بخلاف ما تقدم لاننا لو جعلنا للثاني
 الحكم بانقضاء العدة عن الزوج الاول فلا يحكم بمنزلة أم ولد واعتقها مولاها او مات و
 لزمها العدة ثم تزوجت في العدة فجاءت بولد لسنتين من حين مات المولى واعتق ولسته
 اشهر منذ تزوجت فادعياء جميعا فان الولد للمولى في قولهم لمكان العدة التي كانت بخلاف
 ام ولد تزوجت بغير اذن المولى فولدت لسته اشهر فصاعد من وقت النكاح فادعاه المولى
 والزوج فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا فلو طلقها طلاقا رجعا فتزوجت رجلا
 في العدة ثم طلقها الزوج الثاني فجاءت بولد لسنتين وشهر من طلاق الاول ولسته

اشهر فصلا من طلاق الثاني فان الولد يكون الثاني لانا لو جعلناه الاول لحكمنا بالرحمة
امرأة طلقها زوجها ثلثا وهي أنسة فاخبرت بعد شهرين ان عدتها قد انقضت بالاشهر
ثلاثة بولد لاكثر من سنتين قال ابو يوسف رحمه ينقض عدتها بالولادة ولا يكون
الولد للزوج الا ان يدعي رجل تزوج امرأة طلقها من ساعتها فجاءت بولد على تمام ستة
اشهر من وقت النكاح كان الولد ولدنا خلافا للزوج وان جاءت بالولد لاكثر
من ستة اشهر لاقول من ذلك لا يكون للزوج. امرأة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم
قالت من الغد انما حامل كان القول قولها فان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست
بحامل ثم قالت انما حامل لا يقبل قولها الا ان تاتي بولد لاقول من ستة اشهر من موت زوجها
فيقبل قولها ويبطل اقرارها بانقضاء العدة. رجل خالع امرأته بمهرها ونفقة عدتها وكل
حق لها عليه فافترت المرأة وقت الخلع وقالت انما حائض غير حامل من زوجي ثم افترت في
الشهرين قبل ان تقر بانقضاء العدة وقالت انما حامل من زوجي وانكر الزوج الحمل لا يصح
دعواها. رجل له جارية غير محصنة متخرج وقد دخل ويعزل عنها المولى فجاءت بولدوا كبير
ظن المولى ان الولد ليس منه كان في سعة من نفقه. وان كانت محصنة لا يسعه نفقه
لانه ربما يعزل فيقع الماء في الفرج ثم يدخل فلا يعتمد على العزل. جارية هربت عن مولاه
يوما ثم وجدها ويطأها ويعزل عنها فظهر بها حمل وولدت بعد ستة اشهر من هرب
ومات الولد فان كانت الجارية هربت الى متهم بها كان المولى في سعة من بيع الجارية و
ان كانت الجارية عفيفة لم يظن منها فجور لا ينبغي له ان يبيعها بل ينبغي ان يقر ويشهد
انها ام ولد له حتى لا تباع بعد موته لان الغالب ان الولد يكون منه فيلزمه ذلك
ديانة ولا يعتمد على العزل. رجل تزوج امرأة من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى انه
منه يثبت النسب لانه اقرب نسب من ملكه وليس له نسب معلوم ولو كان

الزوج مجبواً بالريشيت النسب من المولى لأنه ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل
 المهر كان الدخول حكماً. رجل طلق امرأته طلاقاً رجعياً فولدت لاقلاً من سنتين
 يوم فنهأ ثم ولدت ولداً آخر بعد سنتين بيوم فهما أبناء ويثبت الرجعة لانهما توأمان
 خلفاً من ماء واحد. والولد الثاني من علوق بعد الطلاق فكان الأول كذلك والوطى
 بعد الطلاق رجعة. رجل طلق امرأته طلاقاً بائناً بعد الدخول فخرج منها رأس الولد
 قبل سنتين ثم خرج الباقي بعد سنتين فإن الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج أكثر
 الولد قبل سنتين. رجل تزوج صغيرة يجامع مثلها ولم تبلغ الحيض فدخل بها ثم
 طلقها تطليقة رجعية فقالت بعد شهر نا حامل ينظر إن جاءت بولد لاقلاً من سنتين
 من وقت الطلاق أو لا أكثر من سنتين من وقت الطلاق أو لاقل من ستة أشهر من حين
 قالت أنا حامل كان الولد للزوج

مادى في ذكر مسائل المهر

المهر لا يكون إلا من مال متقوم. فإن سيمى ما لا مجهول الجنس بان تزوج امرأة على دابة أو
 ثوب كان لها مهر المثل بالغاً بالغ لان التسمية لم تصح. وكذا لو تزوجها على دار ولم يبين موضع
 الدار ولو تزوج امرأة على عبد وثوب مروى صحت التسمية ولها الوسط من ذلك ولا
 يجب مهر المثل والزوج بالخيار ان شاء اعطاها الوسط من ذلك وان شاء اعطاها
 قيمة الوسط ولو تزوجها على كرحضة ولم يصف كان له الخيار ان شاء اعطى كرا وسطا أو
 ان شاء اعطاها قيمة الوسط. وروى الحسن عن ابي حنيفة زوج ان عليه الوسط بعينه
 ولو وصف الكرفقال وسطا او ديا كان عليه تسليم الكرف. ولو تزوج على ثوب موصوف
 خيراً للزوج في ظاهر الرواية ان شاء اعطاها ثوباً من ذلك النوع وان شاء اعطاها ^{القيمة}
 ولو تزوج امرأة على خمسة دراهم يكمل لها عشرة دراهم لايزاد عليها وان كان مهر مثلها

أكثر. ولو تزوج على نصيبه من هذا الدار قال أبو حنيفة ربح لها الخيار إن شاءت أخذت
 النصيب وإن شاءت مهر مثلها لا يرد على قيمة الدار إن كان مهر مثلها أكثر. وعلى قول
 صاحبه ربح لها النصيب من الدار إن كان النصيب يساوي عشرة دراهم. ولو تزوج
 امرأة على ثوب قيمة ثمانية فلها الثوب ودرهمان فإن لم يقبض الثوب حتى بلغت قيمته
 عشرة دراهم فلها الثوب ودرهمان يعتبر قيمة الثوب يوم العقد ولو تزوج امرأة على
 تبرقة وزنه عشرة ولا يساوي عشر مضروبة كان لها ذلك ولا تجب الزيادة وفي
 سرقة مثلها لا يقطع ما لم يبلغ قيمتها عشرة مضروبة يعتبر الوزن والقيمة جميعا احتيا لا
 للدر وقال أبو يوسف ربح يقطع في الدراهم الزينة والنهرجة إذا تزوج فيما بين
 الناس. وفي الزكاة تجب في مائتي درهم زئوف خمسة منها. ولو تزوج امرأة على ألف من
 دراهم البلد فكسدت قبل القبض فصار النقد غيرها قالوا إن كانت تلك الدراهم
 تزوج لو وجدت ثقلها تلك الدراهم لا غير وإن قلت قيمتها من الذهب. وإن انقطعت
 تلك الدراهم فلا توجد أو صارت لا تزوج فيما بين الناس كان على الزوج قيمة تلك الدراهم
 قبيل الكساد. ولو كانت ثمنًا فكسدت قبل القبض فسد البيع في قول أبي حنيفة ربح. و
 عن هذا اختاروا في زماننا تسمية الدراهم والدينارين في المهور رجل تزوج امرأة على قيمة
 هذا العبد أو على قيمة هذه الدار جاز النكاح بمهر مثلها لأنه سمع جنس المجهول. رجل
 تزوج امرأة على ألف الذي على فلان جاز النكاح ولها الخيار إن شاءت أخذت الزوج بألف
 وإن شاءت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يוכלها بقبض الدين من المديون. ولو
 تزوجها على أن أبرأ فلانا من الدين برئ فلان ولها مهر مثلها على الزوج. ولو
 تزوجها على ألف التي له على فلان السنة فرضيت بذلك فتزوجها على ذلك كان لها
 الخيار إن شاءت أخذت الزوج بالمال وإن شاءت أخذت المديون فإن اختارت

اخذ الزوج اخذته بالمال الاسنة. ولو تزوج امرأة على هذه العشرة الاثواب فاذا هي تسعة
 قال محمد بن حريش لها التسعة وتمام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة التسعة. وفي قياس
 قول يحيى بن حمران لها التسعة لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم. ولو كانت الثياب
 احد عشر قال محمد بن حريش يعطيها عشرة منها اي عشرة شاء وفي قياس قول ابي حنيفة ربح ان كان
 مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل اخسها يعزل الاخص ولها غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل
 العشرة الباقية اذا عزل الاجود يعزل الاجود ولها العشرة الباقية لا غير. وان كان مهر مثلها
 اكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الاجود واقل من قيمة الاثواب اذا عزل الاخص كان لها مهر
 المثل وهو بمنزلة ما لو تزوج امرأة على هذا العبد وعلى هذا العبد واحد هما وكس والاخر
 ارفع. والفتوى على قول ابي حنيفة ربح رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على ان له عشرة اكرار
 فاذا هي تسعة اكرار كان لها التسعة وكذا اخر مثل التسعة. ولو تزوج امرأة على قراح على انها
 عشرة اجربة فاذا هي خمسة اجربة لها الخيار ان شاءت اخذت القراح كما هي وان شاءت
 اخذت قيمة عشرة اجربة مثل هذا القراح. رجل قال لامرأة زوجيني نفسك على اربعة آلاف
 درهم على ان تدعي لوالدي الف والدية الفان قبلت جاز النكاح بالف درهم سواء كان
 مهر مثلها اقل او اكثر اذا كان الترك من قبل المرأة لشخص مسمى ويكون النكاح على الحاصل
 ولو تزوج امرأة على اربع مائة دينار على ان يعطيها بها اربع مائة من الخدم بلعيا نهما فهو جائز
 وكذا لو تزوجها على ان يعطي اربع مائة من الخدم كل خادم بمائة دينار وتزوجها على اربع مائة
 دينار على ان يعطيها هذا الجارية بعينها بمائة وهذه البيت بمائة على ان يحط عنه مائة
 وعلى ان مائة على ظهر ربح هذا الشرط وكذا لو تزوجها على اربع مائة دينار على ان يعطي بكل
 مائة خادما يجوز الشرط ولها اربع مائة من الخدم الاوسطا. وكذا لو تزوجها على مائة درهم على
 ان يسوق بذلك اليها عشرة من الامل الاوسطا فمضى استحقاقا والقصاص بخلاف

ذلك قال محمد بن ابي جريح النكاح ما لا يجيز في البيع، ولو تزوج امرأة على طلاق امرأته
 اخرى او على دم عم له عليها او على وليها او على ان يعدها القرآن او على ان يبيع بها كان لها
 مهر مثلها، ولو تزوجها على حجة كان لها قيمة حجة وسط، ولو تزوجها وهو حر على ان ينجدها
 سنة كان لها مهر مثلها في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح، وكذا لو تزوجها على ان يرعى
 غنمها سنة او يزرع ارضها سنة في رواية الاصل، ولو تزوجها على خدمته خرا سنة و
 رضى ذلك المحرم كان لها عين الخدمة، ولو قال الرجل زوجتك ابنة هذا على ان تزوجني
 ابنتك فلا تبارك النكاح ولكل واحد منهما مهر مثلها، وكذا لو تزوجها على ثوب يساري ^{خمس}
 درهما كان لها مهر المثل، ولو تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر ارعى هذا الدين من الخلق فاذا
 هو حر ارعى هذه الشاة فاذا هي خنزير او على هذه الشاة الذكية فاذا هي ميتة كان لها مهر ^{المثل}
 ولو قال تزوجتك على هذا الحر فاذا هو عبد او على هذا الخنزير فاذا هو شاة او على هذه الشاة
 الميتة فاذا هي ذكية او على هذا الحر فاذا هو خنر روى محمد بن ابي حنيفة ربح ان لها مهر المثل و
 روى ابو يوسف عن ابي حنيفة ربح ان لها المثل اليه وهو الصحيح، ولو جمع بين مال وغير مال
 فقال تزوجتك على هذا من العبدين فاذا احدهما حر او هذا من الدينين من الخلق فاذا احدهما
 خمر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ربح لها ما هو مال ان كانت تساوي عشرة دراهم، وان كان لا يساوي
 عشرة دراهم يكمل عشرة كانه سمي المال لا غير ولو اشار الى مالين فقال تزوجتك على هذا العبد
 او على هذا العبد واحد هما او كس والاخر ارفع قال ابو حنيفة ربح ان كان مهر المثل مثل الاوكس
 او اقل منه فلها الاوكس وان كان مهر المثل مثل الارفع او اكثر من الارفع فلها الارفع وان كان ^{اكثر}
 من الاوكس واقل من الارفع كان لها مهر المثل لا يزداد على الارفع ولا ينقص عن الاوكس، وان ^{طلقها}
 قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس على كل حال الا ان يكون نصف الاوكس اقل من ^{المتعة}
 فتح يكون لها المتعة وقال ابو يوسف ومحمد ربح لها الاوكس على كل حال ان كان يساوي عشرة

دراهم أو أكثر. وعلى هذا الخلاف إذا تزوجها على ألف درهم والفين فإن اعتقت المرأة
 أو كسبها قبل الطلاق فإن كان مهر مثلها مثل الأوكس أو ائيل منه جاز عتقها في الأوكس .
 وإن اعتقت الأرفع وكان مهر مثلها أكثر من قيمته جاز عتقها . وإن كان أقل منها لم يجوز ^{بمحو}
 عتقها في الأرفع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال . ويجوز في الأوكس وهو قول أبي حنيفة
 رحمه الله قال أبو يوسف رحمه الله إذا اعتقت أحدهما قبل الطلاق أو بعده بطل عتقها . وإن ^{اعتقها}
 الزوج جميعا جاز عتقه فيهما ويضمن قيمة إيهما شاء . وإن اعتقها المرأة جميعا قبل ^{الطلاق}
 أو بعده فإيهما صار لها عتق . ولو تزوج امرأة على خادمة تكا حافسا ودفع الخادمة
 إليها فاعتقها قبل الدخول فالعتق باطل وإن اعتقها بعد الدخول فالعتق جائز . ولو
 تزوج امرأة على ألف وعلى أن يطلق فلانة أو على ألف وعلى أن يعفو عن دم عمدها أو ^{على}
 ألف وعلى أن يعتق أخاها أو في بالشرط كان لها الألف لا غير . وأن لم يف يكمل مهر مثلها
 إن كان مهر مثلها أكثر من الألف ولو تزوجها على أحد هذين العبدتين إيهما شئت ^{فعتقه} ^{أنا}
 إليك فإنه يعطيها إيهما شاء . ولو كان هذا في الخلع تعطيها إيهما شاءت المرأة وهو قول
 أبي حنيفة رحمه الله . ولو تزوجها على ألف إن أقام بها على الفين إن أخرجهما من بلدها أو على ألف
 إن لم يكن له امرأة وعلى الفين إن كان له امرأة قال أبو حنيفة رحمه الله الشرط الأول حائزان وافق
 الشرط كان لها الألف لا غير وإن خالف كان لها مهر المثل لا يزداد على الفين ولا ينقص عن ألف
 ولو تزوجها على ألف حالة أو الفين إلى سنة إن كان مهر مثلها يبلغ الف درهم اختارت ما
 شاءت . ولو تزوجها على هذا الزق من السمن فاذا اشبع في فيه كان لها مثل ذلك الزق سمنا
 إن كان يساوي عشرة وأن تزوجها على ما في الزق من السمن فاذا اشبع في فيه كان لها مهر المتزوجة
 كذا لو كان في الزق شيء آخر من خلاف الجنس . ولو تزوج امرأة على جارية على أن له خد متها
 ما عاش أو ما في بطنها له كانت الجارية وخذ منها وما في بطنها للمرأة إن كان مهر مثلها

مثل قيمة الخادمة أو أكثر وإن كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم مكان لها مهر مثل المثل إلا أن
 يسلم الزوج الخادم إليها باختياره بغير خدمة. ولو تزوج امرأة على غنم بعينها على أن أصوات^ن فيها
 لم يكن له الصوف استحقاقا. ولو تزوج امرأة على الف على أن لا يرثها ولا ثبوته
 جاز النكاح بالف كان مهر مثلها أقل أو أكثر. ولو قال لامرأة اتزوجك على أن
 أهب لك الف درهم أو على أن أهب لك عبد يهذي هذا فتزوجها على ذلك قال أبو يوسف
 ربح أن دفع إليها ما سمي فهو مهرها. وإن آيا ن يدفع لا يجبر وكان عليه مهر مثلها ولا يراد على^{لف}
 ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة ربح. ولو تزوج امرأة على عبد فاذا هو مدبر أو مكاتب^ت
 أو أم ولد والمرأة تعلم بحال العبد أو لم تعلم كان لها قيمة العبد. رجل له على امرأة الف
 درهم من ثمن بيع فتزوجها على أن أخذ ذلك عنها سنة كان لها مهر المثل والتأخير باطل. رجل
 طلق امرأته طلاقا رجعيا ثم راجعها وقال لها زدت في مهرك لم يصرح لأنها مجهولة. ولو قال را^{صحتك}
 بمهر الف درهم إن قلت جازوا فلا لأن هذه زيادة في المهر فتوقف على قبولها. ولو تزوج
 امرأة بالف ثم جدد النكاح بالف درهم لختلفوا فيه قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زيادة ربح
 في كتاب النكاح أن على قول أبي حنيفة ومحمد لا يلزمه الألف الثانية ومهرها الف درهم
 وعلى قول أبي يوسف ربح يلزمه الألف الثانية. وبعضهم ذكروا الخلاف على عكس هذا إن على قول^{لها}
 يلزمه الألف الثانية. وعلى قول أبي يوسف ربح لا يلزمه. وذكر عصام الدين ربح أن عليها الفين
 ولريد كرفيه خلافا. وذكر شمس الأئمة الحلواني ربح في شرح الحيل إذا جدد النكاح في المنكحة
 روى عن أبي حنيفة ربح أنه يلزمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر إليه أشار شمس الأئمة^{شخص}
 في شرح النكاح قال مولانا رضي ويبيع إن لا يلزمه الألف الثانية لأنها ليست بزيادة لفظا ولو ثبت
 الزيادة إنما ثبت في ضمن النكاح فاذا المصحح النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه. ولهذا الوفاق
 شمس الأئمة. ربح المهر الثاني. الثاني. الثاني. الثاني. الثاني. الثاني. الثاني. الثاني. الثاني.

والمهر سواء. ولو أمكن أن يجعل العقد الثاني زيادة يجعل البيع الثاني زيادة ولا يجعل ^{فسخا}
لهذا لو كان النكاح الأول بالف والثاني بالف لا يجعل المال الثاني زيادة في المهر ^{هبت} امرأة و
مهرها من زوجها ثم إن الزوج اقرب من يدى الشهود إن لها عليه كذا وكذا من مهر تكلموا
في ذلك. قال الفقيه أبو الليث رحمه الله يصح إقراره إذا قبلت ويجعل على أنه زاد في مهرها
والزيادة في المهر بعد هبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لأن الزيادة في المهر لا يصح من غير
قبول المرأة. رجل قال لامرأته إن اقورت بمهرك فانت طالق ثم أراد أن يقرو وهو صحيح
فإن المرأة تباع شيئا من مالها بمقدار ما يريد أن يقربها من المهر بعد البراءة فيقر على ^{نفسه}
لها بثمن البيع فلا يحنث في يمينه. وإن كان الزوج مريضا لا حيلة له في ذلك. رجل قال لامرأة ^{ثبني} ابني
من مهرك حتى أهب لك فإمرأته وإبى الزوج أن يهب لها شيئا قال نصير رج لا يبرأ الزوج عن المهر
رجل تزوج امرأة بالف على أن كل ألف موجل إن كان أجل معلوما صح التأجيل وإن لم
يكن لا يصح إذا لم يصح التأجيل يؤمر الزوج بتجيل قد رما يتعارفه أهل البلد فيؤخذ
منه الباقى بعد الطلاق أو بعد الموت ولا يجبره القاضي على تسليم الباقى ولا يحبس. ولو أن
أخا واختا ورثا دارا من أبيهما فتزوج الأخ امرأة بسبت بعينه من تلك الدار ثم مات الأخ ولم
ترض الاخت بذلك قالوا يقسم الدارين ورثة الأخ والاخت فإن وقع ذلك البيت في ^{نصيب}
الأخ كان البيت للمرأة بمهرها. وإن وقع في نصيب الاخت فللمرأة قيمة البيت في تركة الزوج كما
لو تزوج امرأة بعبد فاستحق العبد من يد المرأة كان لها أن ترجع بقيمة العبد على الزوج. وإن كان
الأخ تزوج امرأة على مال ثم أعطاه بذلك المال بيتا بعينه من تلك الدار والمسئلة بحالها بطل ^{البيع}
ويبقى على الزوج المهر الذي تزوجها عاياه جماعة قالوا الرجل زوجناك فلانة بالف درهم على أن
مائة منها لك ورضيت المرأة جازا النكاح بتسعمائة ويكون هذا بمنزلة الاستثناء رجل تزوج
امرأة نكاحا فاسدا على خادمته بعينها فاعتقها قبل أن يدخل بها فاعتق ماطل وإن اعتقها بعد ما

دخل بها جاز العتق رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة الخ اجل
 معلوم فاعطاها قيمة الثياب كان لها ان لا تقبل القيمة ولو لم يكن لها اجل لم يكن لها ان تمتنع
 عن اخذ القيمة قال محمد بن واصل هذا ان كل ما جاز السلم فيه فلها ان لا تأخذ الا المسمى وما
 لم يجز فيه السلم كان للزوج ان يعطيها القيمة والسلم في الثياب جائز اذا كانت مؤجلة ولا يجوز في
 الاجل فله ان يعطيها القيمة الا في المكيل والموزون لها ان لا تأخذ القيمة وان لم تكن مؤجلة
 لان المكيل والموزون يصلح مهر او نكاح من غير ذكر الاجل اما الثوب الموصوف وان صلح مهر
 الا ان الثوب يتعين بالتعيين فكان بمنزلة العبد ومن تزوج امرأة على عبد بغير عينة كان
 له ان يعطي القيمة رجل حلف ان لا يتزوج امرأة باربعة دراهم فتزوج امرأة باربعة دراهم
 واكمل القاضي لها عشرة قال محمد بن واصل لا يثبت في عينة وكذا لو زادها الزوج بعد ذلك على مهرها
 رجل قال لامرأة تزوجتك على الف درهم فقالت ما زوجتك نفسي ثم قالت بعد ذلك زوجتك ^{نفسه}
 جاز وكذا لو سكت الزوج وافترقا ثم قالت المرأة صدقت قد زوجتك نفسي على الف كان جائزا
 رجل قال تزوجت هذه وهي امة له معروفة قال محمد بن واصل لا يكون ذلك اقرارا بالعتق والنكاح باطل
 رجل قال لامرأة اتزوجك على ناقة من ابلي هذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى مثلها وقال ابو يوسف
 رحمه الله تعالى يعطيها ناقة من ابله ما شاء رجل تزوج امرأة بالف على ان ينقدها ما ندر له والناقية
 الحسنة كان الف كذا السنة الا ان تفيم المرأة البينة انه تيسر له مهرها شيئا او كله فتأخذ
 رجل تزوج امرأة على بيت وخادم قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ثمانون دينارا لقيمة الخادم اربعون واربعون
 قيمة البيت وقال ابو يوسف ومحمد بن واصل لا يقدر بالاربعين ويعتبر فيه قيمة الغلاء والرخص
 والفتوى على قولهما اذا تزوج امرأة وبهرها شيئا وأشار الى شيء والمشار اليه ليس من جنس
 المسمى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان كانا حلالين فلها مثل الذي سمع وان كانا حرامين او كان المشار
 حراما كان لها مهر المثل اذا كان مشكلا وقت العقد لا يدري كماله او تزوج امرأة على هذا

من النخل فاذا هو طلاء فلهما مثل الدين من النخل. وان كان فيه خمر فلهما مهر المثل وان كان المسعى
 حراما والمشار اليه حلال اختلفت الروايات فيه عن ابي حنيفة رحمه الله. والصحيح ما روى
 ابو يوسف رحمه الله انه اذا اشار الى حلال كان لها المشار اليه. ولو قال تزوجتك على المشاة التي في هذا
 البيت فاذا في البيت خنزير وليس فيه شيء كان لها مشاة وسط وتبطل الاشارة. رجل تزوج ابنته
 فقال اشهدوا اني زوجت فلانة من فلان بالف درهم على ان علي من مالي الف درهم وعلى فلان
 برية به الزوج الف درهم فقال الزوج قبلت ذلك كان لها المهر كله على الزوج وهذا ضمان من الاب
 بالف درهم فاذا قبل الزوج ذلك صار كانه امره بالضمان عنه فاذا اخذت المرأة من ابائها او من
 ميراثه الف كان للاب او لورثته ان يرجعوا بذلك على الزوج. ولو قال اشهدوا اني زوجت ابنتي
 فلانة من فلان بالف درهم من مالي فقال الزوج قبلت جاز النكاح ولا ضمان على الاب. رجل تزوج
 امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم. ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها
 خمسة دراهم الا ان يكون متعتها اكثر فيكون لها ذلك امرأة قالت زوجتك نفسي على الف درهم
 الف منهما تركت لله وللرجم فقال الزوج قبلت فالمهر الف درهم. رجل تزوج ابنته من رجل على ان ابرأ
 الزوج الاب من دينه الذي له عليه. او زوجت الابنة نفسها على ان ابرأ الزوج اباها عن دينه
 وهو كذا فالبراءة جائزة ولها مهر مثلها. وكذا لو قالت على ان تبرأه وذلك مهري. رجل تزوج امرأة على
 عبدها ذكر في النوادر ان لها مهر مثلها وليس هذا بمنزلة ما لو تزوج امرأة على عبد الغير لان ثمة لولائها
 صاحب العبد كان للعبد مهرا وهننا عبد المرأة لا يصير مهرها. اذا تزوج الرجل امرأة بالف على
 ان ترد المرأة عليه الف اجاز النكاح ولها مهر مثلها. كما لو تزوجها على ان لا مهر لها. ولو تزوج امرأة على
 ان يهب الزوج لابنها الف درهم كان لها مهر المثل وهب لابنها الف او لم يهب. فان وهب كان
 لدان يرجع في الهبة ولو تزوج امرأة على ان يهب لابنها الف درهم فالف مهرها. فان طلقها
 قبل الدخول بها وقد دفع الف الى الاب رجع عليها بنصف الف وفي الواهبة. رجل تزوج

عبد امرأة بالف درهم ثمانية وتسعون درهم بعد ما دخل العبد بها فانها اخذت التسعة
بمهرها ويطل النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة الباقية على العبد وان عنق ولو كان على العبد
رجل آخر دين الف درهم فاجاز الغريم بيع العبد من المرأة كانت التسعة بين الغريم وبين
المرأة يصرف فيها الغريم بالف والمرأة بالالف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما ^{بقي}
من دينه اذا عنق رجل تزوج امرأة على حكمها جاز النكاح ولها ما حكمت بمقدار مهر المثل
او اقل وان حكمت باكثر من مهر مثلها لم يصح حكمها على الزوج ما لم يرض به ولو كان الحكم
للزوج فحكم بمقدار مهر المثل او اكثر جاز وان حكم باقل من مهر مثلها لم يصح حكمه الا بضا
المرأة وكان لها مهر مثلها وكذا لو شرط في النكاح حكم رجل اجنبي فحكم بمقدار مهر المثل
جاز حكمه وان حكم باكثر من ذلك لا يصح حكمه على الزوج وان حكم باقل من مهر المثل
لا يلزمها حكمه وكان لها مهر المثل رجل قال لامرأة تزوجتك على دراهم ولم يذكروا العدد
كان لها مهر مثلها ولا يشبه هذا الخلع اذا تزوج امرأة على اقل من الف ومهر مثلها الفان
كان لها الف درهم لان النقصان عن الف لم يصح لمكان الجمالة فصار كانه تز ^{جرها}
على الف وان كان مهر مثلها اقل من عشرة قال محمد ربح لها عشرة دراهم يجعل تزوج امرأة
بالف على ان لا ينفق عليها ومهر مثلها مائة كان لها الف والنفقة اذا تزوج بذات
رحم محرم منه نحو الام والبنت والاخت والعممة والخالة او تزوج بامرأة ابية وابنه
ودخل بها لاحد عليه في قول ابى حنيفة صح وعليه مهر مثلها بالغاما بلغ وقال ابو يوسف
محمد والشافعي رح ان علم انها ذات رحم محرم منه عليه الحد ولا مهر عليه وان لم يعلم
كان عليه المهر ولا حد عليه اذا تزوج امرأة على الف الى سنة كان لها الف بعد
سنة وله ان يدخل بها قبل السنة وقبل ان يعطى شيئا في قول ابى حنيفة ومحمد رح
وقال ابو يوسف رح اولا كما قال ابو حنيفة ومحمد رح ثم رجع وقال لها ان تمنع نفسها

حتى يوفيهما عشرة دراهم ثم رجع وقال لها ان تمنع نفسها حتى يوفيهما كل المهر اظن ان الخطر
 البضع وثبت على ذلك اذا تزوج امرأة وسمي لها شيئين احدهما مال والاخر ليس بمال
 لكن لها فيه منفعة كطلاق الضرة وان لا يخرجها من البلد ونحو ذلك ولم يف بالشرط
 كان لها مهر المثل ومهر المثل معتبر بنساء عشرين عاماً من قبل الأب كالأخوات لأب والعمات
 وعمات الأب من كانت مثلها في المال والجمال والسن والحسب والنسب والعصر في هذا البلد
 وقال ابن أبي ليلى رجع مهر المثل بغير نفوس من الخالات ونحوهن واذا وجب مهر المثل بحكم النكاح ثم
 طلقها قبل الدخول بها كان لها المتعة

فصل في المتعة

المتعة ثلاثة اثواب درع وخمار وملحفة على قدر حال الرجل فان كانت متعتها اكثر من نصف
 مهر مثلها كان لها المتعة لا يزداد على نصف مهر المثل عندنا وكذا لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر انظر
 فرض لها الزوج او القاضيه مهر انهم طلقها قبل الدخول بها كان لها المتعة في قول ابي حنيفة ومحمد
 وابي يوسف الآخر وقال ابو يوسف اولا والشايع رجع لها نصف المفروض ولو تزوج امرأة ولم يسم
 لها مهر او كفل رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما يجوز الكفالة بالمسيبي فان دخل بها الزوج يؤخذ
 الكفيل بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها وجب المتعة لا يؤخذ الكفيل بالمتعة ولو اخذت
 المرأة بالمسيبي او بمهر المثل رهنا جاز فان اخذت رهنا بالمسيبي وهلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول
 ان هلك الرهن قبل الطلاق بلزعهما ونصف المهر لانها تصير مستوفية مهرها بهلاك الرهن
 اذا كان بالرهن وفاء بالمهر وان هلك الرهن بعد ما طلقها قبل الدخول عندنا تصير مستوفية
 نصف المهر ويهلك النصف الباقية امانة كما لو وهب المرتهن الدين من الراهن ثم هلك
 الرهن عندنا يهلك امانته وعند زفر ربيع يهلك مضمونها بالدين هذا اذا كان رهنا
 بالمسيبي وان كان رهنا بمهر المثل وهلك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن

يسقط عنها قدر المتعة وأن هلك بعد الطلاق ان هلك قبل ان تحل في المرأة حبسا بالمتعة
قال ابو يوسف رج آخر اهلك امانة ولها المتعة على الزوج. وقال ابو يوسف رج اولاهو قول
محمد رحمه الله يهلك بالمتعة ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء. وأن احد شت حبسا
بالمتعة بعد الطلاق ثم هلك الرهن قال ابو يوسف رج آخر اهلك بمهر المثل فيلزم مهر ^{المثل} مهر
ينقص عنه المتعة وقال محمد وهو قول ابي يوسف رج الاول يهلك بالمتعة ولا يرجع احدهما على
صاحبه بشيء. اذا وقعت الفرقة بين الزوجين قبل الدخول بها بفعل من قبل المرأة كالردة وتقبل
ابن الزوج وخيار البلوغ من قبل الغلام او المرأة وخيار العتق اذا كانت المرأة امة او مكاتبة ^{زوجه} زوجه
مولاها باذنها وهي صغيرة او كبيرة ثم عقت واختارت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب شيء وكذا
لو كانت امة فقتلها مولاها قبل الدخول بها عمدا او خطأ يسقط كل المهر في قول ابي حنيفة رج و
قال صاحباه لا يسقط نكاحها كل المهر. ولو قتلت الامة نفسها عن ابي حنيفة رج فيه روايتان
والصحيح انه لا يسقط. ولو ابقت في قيا من قول ابي حنيفة رج وهو قول ابي يوسف رج لا صدق
لها ما لم تحضر. ولو قتلت الحرة نفسها لا يسقط شيء من المهر عندنا خلافا للشافعي رج والمجوسيه
اذا كان في نكاح مجوسى فاسلم الزوج وابت المرأة الاسلام يفرق بينهما ويسقط كل المهر
فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر

اذا زوجت المرأة ولها مهر معلوم كلنهما ان تحبس نفسها لاستيفاء المهر فان كان في موضع
يجل البعض ويتروك الباك في الذمة الى وقت الطلاق والموت كما هو عرف ديارنا كان لها
ان تحبس نفسها لاستيفاء المهر وهو الذي يقال بالفارسية دست پيمان وليس
لها ان تطالبه بكل المهر فان بينوا قد العجل يعجل ذلك وان لم يبينوا شيئا ينظر الى المرأة والى
المهر المذكور في العقد انه كم يكون المعجل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك
معجلا. ولا يقدر ذلك بالربع ولا بالخمس. وانما ينظر الى المتعارف لان الثابت عرفا

كالثابت بشرط. وان شرطوا في العقد تعجيل كل المهر يجعل الكل معجلاً ويترك العرف وان كان
 لبعض معجلاً واداه كان له ان يدخل بها لان الدخول بعد اداء المعجل مشروط عرفاً فيعتبر
 بما لو كان مشروطاً نصاً. وان كان كل المهر مؤجلاً وشرط الدخول قبل اداء شيء كان له ان يدخل
 بها كما قال ابو حنيفة ومحمد بن حنبل فان لم يدخل بها حتى حل الاجل وكان له ان يدخل بها
 قبل اعطاء المهر ولو تزوج امرأة بمهر معجل كان لها ان تخرج في حوائجها بغير اذن الزوج
 ما لم تقبض مهرها. وكذا لو كان البعض معجلاً كان لها ان تخرج قبل اداء المعجل وبعد اداء
 المعجل ليس لها ان تخرج الا باذن الزوج. صغيرة تزوجت فلهت الى زوجها قبل قبض
 الصداق كان لمن له حق امساكها قبل النكاح ان يردها الى منزله ويمنعها من الزوج حتى
 يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض لان منع النفس بالصداق حق للمرأة فلا يبطل ذلك
 بابطال الصغيرة وكذا الرجل اذا زوج ابنة اخيه وهي صغيرة وسلمها الى الزوج قبل قبض
 الصداق كان له ان يمنعها من الزوج لان العم لا يملك تسليمها الى الزوج قبل قبض
 الصداق فلم يصح تسليمه. اذا اراد الرجل ان ينقل المرأة من بلد الى بلد بغير اذنها ان
 كان ذلك قبل ايفاء المهر لا يملك. وله ذلك بعد ايفاء المهر في ظاهر الرواية. وقال ابو القاسم
 الصفار رحمه الله لا يملك نقلها من بلد الى بلد وان اوفاهام مهرها. وبه اخذ الفقيه ابو القاسم^{الث}
 رحمه الله لان الزمان قد فسد يخاف عليها من الضرر في الغربة ما لا يخاف عليها في عشتريها
 وله ان يخرجها من مصر الى القرية ومن القرية الى مصر ومن القرية الى القرية لان النقل
 الى ما دون السفر لا يعد غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل من محلة الى محلة. رجل زوج
 ابنته الصغيرة كان له ان يطالب الزوج بالمهر وليس له ان يطالبه بالنفقة اذا كانت
 لا تطبق الرجال ولا تحتل الجماع لان النفقة جزاء الاحتباس بحق الزوج والصغيرة التي
 هذه حالها لم تكن محبوسة بحق الزوج. اما المهر بدل البضع وقد ملك بضعها فطال^ب

بعد امرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ثم ادركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج
 فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه برئ بدفع المهر الى الام .
 وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم الزوج يرجع بذلك على الام لان الام
 اذا لم تكن وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها فكان الدفع اليها كالدفع
 الى اجني . وكذا الجواب فيما سوى الاب والجد اب الاب والقاضي لان غيره مؤلف لا يملك
 التصرف في مال الصغيرة ولا يملك قبض صداقها وان كان عاقداً بحكم الولاية والوكالة
 بجعل زوج ابنته وهي بكر او صغيرة وطلب مهرها من الزوج كان له ذلك اذا كان الزوج
 مقرباً بالنكاح والمهر ومقرباً به لم يدخل بها وكان للاب ان يخاصم الزوج في المهر والنفقة
 ولا يشترط احضار المرأة عندنا ولو وهب الزوج لها صبة او بيعت اليها هدية لم يكن قبض
 الاب قبضاً لها وكان للزوج ان يأخذ ذلك من الاب . وان كانت المرأة بالغه ثيباً او كانت
 بكر او كان الزوج جاحداً لم يكن للاب ان يخاصم الزوج الا بوكالتها . فان قال الزوج دخلت
 بها فليس لك ان تأخذ الصداق الا بوكالتها وانكر الوكالة وقال الاب لا بل هي بكر في منزلي
 ولا بينة للزوج وطلب من القاضي تخليف الاب على العلم بذلك عن ابي يوسف رح انه يحلف
 لان الاب لو اقرب ذلك صح اقراره على نفسه ويبطل خصومته فيحلف . وذكر الخصاص
 في ادب القاضي انه لا يحلف لانه لا يدعي على الاب شيئاً فلا يحلف الاب . كالزكي لم ببعض
 الدين اذا قال له الغريم ان المؤكل قد ابرأني عن الدين او قد اوفيته واراد ان يحلف المؤكل
 ليس له ذلك فان قال الزوج انه يأخذ الصداق ولا يسلم البنت فان تصادقا ان البنت
 صغيرة ولا تحتمل الجماع أمر الزوج بدفع الصداق الى الاب ولا يلتفت الى كلام الزوج . وان
 قال الاب هي كبيرة لا اعرف مكانها ولا اقدر على تسليمها ومع ذلك يريد اخذ الصداق
 من الزوج ليس له ذلك وان قال الاب هي كبيرة في منزلي انا اخذ صداقها واجهزها به

والزوج يطلب تسليم المرأة فان القاضى يأمر الزوج بدفع الصداق الى الأب لان العادة جرت بتجيل الصداق وتأخير تسليم المرأة والثابت عرفا كالثابت شرطا الا انه ياخذ من الأب كفيلا بالمهر حتى لو سلم البنت اليه برئ الكيل وان عجز عن تسليم البنت يتوسل الزوج الحق به باخذ المال من الكيل لان الأب اذا كان عاجزا عن تسليم البنت لا يكون له حق قبض الصداق اذا كانت كبيرة. وان كانت ^{في مصر} الخصومة بين الأب والزوج والزوج في مصر اخر كان عقد النكاح ثمة او كان عقد النكاح في مصر الذي اختصما ^{انتقلت} المرأة الى مصر اخر بان كانت الخصومة بينهما بالكوفة والمرأة بالبصرة فقال الأب انا اخذ الصداق ههنا واسلمها اليها بالبصرة فان القاضى يأمر الزوج حتى يدفع الصداق الى الأب ثم يذهب الى البصرة فيأخذها ثمه ولا يجب على الأب حمل المرأة الى زوجها رجل زوج بكر بالغة برضاها بمهر مسمى ثم اخذ بالمسمى ضيعة فاخبرت بذلك فردت اخذ الضيعة قالوا ان كان في موضع تعارفوا اخذ الضيعة بالمهر لم يصح ردها لانه لا كان متعارفا كان ذلك قبض المهر والأب يملك قبض صداق البكر وان لم يكن متعارفا لا يجوز اخذ الضيعة عليها لانه شري الضيعة بمالهها والأب لا يملك الشراء على البالغة وفي بلادنا اخذ الضيعة متعارف في الرساتيق لا في مصر واخذ السود مكان البيض او على العكس بمنزلة اخذ الضيعة لا يملك اذا الرين متعارفا وفي الاثر اخذ الدواب بالمسمى متعارف كاخذ الضيعة في الرساتيق. هذا اذا كانت بالغة فان كانت صغيرة فاخذ الأب بالمسمى ضيعة باضعاف قيمتها ان لم يكن ذلك متعارفا في ذلك الموضع لا يجوز فعل الأب عليها لانه لا يملك ^{الشراء} عليها باضعاف القيمة. وان كان ذلك متعارفا جاز ويكون ذلك بمنزلة قبض المسمى رجل قبض صداق ابنته ثم ادعى انه رد على الزوج وصداقه الزوج وكذبت ابنته قالوا ان كانت بكر لا يصدق الأب الابينة لانه يملك قبض صداق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك

الرد عليه. وإن كانت ثيبا كان القول قول الأب لأنه لا يملك قبض صدق الثيب. فإذا دفع
 الزوج إليه كان أمانة في يده. ولو دفع إذا ادعى رد الوديعة كان القول قوله. رجل تزوج ابنته
 الصغيرة فأدركت وقد دخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت إلى
 أبيك حال صغورك وصدقه الأب لا يصح إقرار الأب عليها لأنه لا يملك قبض الصداق
 في هذه الحالة فلا يملك الإقرار به. ولها أن تأخذ المهر من زوجها فلا يرجع الزوج بذلك على
 الأب لأن الزوج اقرب قبض الأب في وقت كان للأب ولاية القبض فلا يرجع عليه. كالوكيل
 بقبض الدين إذا اقرب قبض الدين وصدقه المديون وكذبه الطالب. ولو كان الأب
 حين قبض المهر من زوجها قال أخذ منك على أن أبرأك من ابنتي والمسئلة بحالها كان للمرأة
 أن تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك على الأب كالوكيل بقبض الدين إذا قال للمدين
 أخذ منك على أن أبرأك من فلان صاحب الدين ثم أنكر الطالب الوكالة وأخذ المال من
 المديون كان للمديون أن يرجع ذلك على الوكيل. امرأة سلمت نفسها إلى زوجها قبل
 استيفاء المهر ثم منعت نفسها لاستيفاء المهر كان لها ذلك في قول أبي حنيفة رج. وقال
 أبو يوسف ومحمد رج ليس لها أن تمنعه من الوطء. واشتبهت الروايات عنهما في ^{متناع} ^{الاستيفاء}
 عن المسافرة على قول أبي القاسم الصفار رج لها أن تمنع عن المسافرة وإن استوفت مهرها
 وقد ذكرنا. امرأة ماتت فقال الزوج وهبت مهرها مني في صحتها وقالت الورثة لأبل
 وهبت في مرضها الذي ماتت فيه قال بعض مشائخنا رج القول قول الزوج وذكر
 في وصايا النجاشي مع الصغير ما يدل على أن يكون القول قول الورثة لأنهم أنكروا سقوط
 الدين ولأن العبدية حادث في حال القرب الأوقات. امرأة طالت زوجها بمهرها
 فقال الزوج حرة أو خيتها ورجة قال أدبت إلى أبيها قالوا لا يكون متناقضا لأن الأداء
 إلى الأب وهو قبض للبنت بمنزلة الأداء إليها. امرأة اقترت أنها مدركة ^{وهبت}

مهرها من زوجها قالوا ينظر إلى قد ها فان كان قد ها قد المذكرات صح اقرارها حتى لو
 قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها. وان لم يكن قد ها قد المذكرات لا يصح
 اقرارها. قال مولا نارض ويذبح للقاضي ان يحتاج في ذلك ويسألها عن سننها ويقول لها
 بماذا عرفت ذلك. كما قالوا في غلام اقر بالبلوغ ان القاضي يألوه عن وجهه ويحتاج في ذلك
 رجل اشترى لامرأته متاعا ودفع اليها ابصر را هم حتى اشترت متاعا ثم اختلفا فقال الزوج
 هو من المهر وقالت المرأة هدية ذكر في الكتاب ان القول قول الزوج الا في الطعام الذي يوكل
 وفسر واذلك وقالوا ان كان تمرا او دقيفا او عسلا او شيئا يبق في القول فيه قول الزوج
 وان كان مثل اللحم والخبز والشيء الذي لا يبق لا يقبل فيه قول الزوج. وقال ابو القاسم
 الصفار رج كل متاع لا يجب على الزوج شراؤه لها كان القول فيه قول الزوج انه من المهر
 وما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والخمار ومتاع البيت لا يقبل فيه قول الزوج فقبل له
 الخف والملا قال ليس على الزوج ان يهبها امر الخرج. وقال الفقيه ابو الليث رج قول
 اب القاسم الصفار رج حسن وبه نقول. رجل بعث الى امرأته متاعا وبعث اب المرأة الى الزوج
 متاعا ايضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صدقا كان القول فيه قول الزوج مع يمينه. فان
 حلف ان كان المتاع قائما كان للمرأة ان ترد المتاع لانها لم ترض بكونه مهر او يرجع على الزوج بما
 من المهر وان كان المتاع هالكا ان كان شيئا مثل اردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثلها
 لا ترجع على الزوج بما بقى من المهر. واما الذي بعث اب المرأة ان كان هالكا لا يرجع على الزوج
 بشيء. وان كان قائما وكان الاب بعث ذلك من مال نفسه يسترد من الزوج لانه هبة
 لغير ذي رحم محرم فكان له ان يرجع. وان بعث الاب ذلك من مال الابنة البالغة برضا
 فلا رجوع فيه لانه هبة من المرأة واحد الزوجين اذا وهب من الآخر لا يرجع. رجل تزوج
 امرأة وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة لذلك عوضا وزفت اليه شيئا من هداياها وعوض

كنت بعثت ذلك عارية واراد ان يسترد وارادت المرأة استرداد العوض ايضا قالوا
 القول للزوج في متاعه لانه انكر التملك وللرأة ان تسترد ما بعث لانها تزعم انها بعثت
 عوضا للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضا فكان لكل واحد منهما ان
 يسترد متاعه. وقال ابو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت انها عوض فكذلك
 وان لم تصرح بذلك لكنها حسبت وفوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت
 نيةها. رجل خطب ابنة رجل فقال اب البنت بلى ان كنت تنقذ المهر الى ستة اشهر او
 الى سنة ازوجهامك ثم الرجل بعد ذلك بعث هدايا الى بيت الاب ولم يقدر على ان
 ينقذ المهر فلم يزوجه منه هل له ان يسترد ما بعث. قالوا ما بعث للمهر وهو قائم اوها^{لك}
 يسترد. وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم. فاما المال والمستهلك فلا شيء له في ذلك
 امرأة لها مائيل قالت لزوجهما انفق عليهم من مهري ففعل فقالت لا احسب من مهري
 لانك استخذمتهم قال ابو القاسم البلخي رح ما انفق عليهم بالمعروف يكون من المهر
 رجل زوج ابنته وسلمها الى زوجها بجهاز ثم قال كانت الجهاز عارية اختلفوا فيه قال
 بعضهم القول قول الاب لان التملك يستفاد من جهته فاذا انكر التملك كان القول
 قوله. وقال بعضهم لا يقبل قوله الابينة لان الجهاز غالبا يكون ملك المرأة فاذا انكر
 ذلك كان مكذبا ظاهرا. قال مولا تارضا وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان
 الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله انه عارية. وان كان الاب من جملة من لا يحجر
 البنات بمثل ذلك قبل قوله. فان اراد الاب ان يكون له ولاية الاسترداد يشهد عند
 بعث الجهاز انه عارية او يجعل للجهاز نسخة ويكتب في ذلك اقرار البنت انها عارية
 فييدها ويشهد على ذلك قالوا وتمام الاحتياط في ذلك ان يشتري الاب جميع ما في^{نسخته}
 من البنت بثمن معلوم ثم انها تبرئ الاب عن الثمن ان كانت بالغه لاحتمال ان

الابن كان اشترى لها بعض ذلك في صغرها فكان الاحوط ما قلنا رجل خطب امرأة وهي
 تسكن في بيت اختها وزوج اختها لا يرضى بنكاح هذا الرجل الا ان يدفع اليه دراهم
 فدفع الخطاب اليه دراهم وتزوجها كان له ان يسترد ما دفع اليه لانه رشوة امرأة
 في عدة الغير جاء اليها رجل فقال انا انفق عليك مادمت في العدة بشرط ان تزوجي
 نفسك مني اذا انقضت عدتك فرضيت وانفق عليها في العدة فانه يرجع عليها بما
 انفق لانه انفق عليها بشرط فاسد وان انفق عليها من غير شرط لكن علم انه انفق
 عليها ليتزوجها اختلفوا في ذلك قال بعضهم يرجع عليها بما انفق لانه اذا علم بذلك كان
 بمنزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه انفق على قصد التزوج لا على شرط التزوج
 قال مولانا رضي وي ينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة
 الشرط المستقرض اذا اهدى الى المقرض شيئا لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان
 حراما وكذا القاض لا يحجب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا
 لا يهدى اليه ويكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا امرأة ادعت بعد وفاة
 زوجها ان لها عليه الف درهم من المهر قبل قولها انه تمام مهر مثلها في قول ابي حنيفة فخرج لان
 عندك يحكم مهر المثل امرأة ماتت فاتخذت امها ما تبا وبعث الزوج الى ام المرأة بقرة ^{بعت} قد
 البقرة وانفقتهما في ايام الماتم ثم اراد الزوج ان يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفقا انه بعث
 اليها التذبح وتطعم من اجتمع عندها في الماتم ولم يذكر القيمة لا يرجع لانها استهلكا و
 انفقت باذنه من غير شرط الرجوع وان اتفقا انه بعث اليها وذكر القيمة يرجع عليها لانها
 اتفقا انه شرط عليها الرجوع لان القيمة لا يذكر في الهدايا وانما يذكر ليرجع فكان ذكر القيمة
 بمنزلة شرط الرجوع وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول ام المرأة مع يمينها لان
 حاصل الاختلاف راجع الى شرط الضمان لان ذكر القيمة بمنزلة اشتراط الضمان قال

مولنا وضربنا في ان يكون القول قول الزوج لان ام المرأة تدعي الاذن بالاستهلاك
 بغير عوض وهو ينكر ذلك فيكون القول قوله. كن دفع اليه درهم فانفقها فقال
 صاحب الدرهم اقضتكمها وقال القابض لا بل وهبتني كان القول قول صاحب الدرهم

فصل في تكرار المهر

المهر يتكرر بالعقد مرة وبالوطء اخرى مرة يتكرر بهما. اما الثالث رجل زني بامرأة
 فتزوجها وهو على بطنها كان عليه مهران مهر المثل بالنزاع لان اول الفعل كان
 حراما الا ان الفعل في حق قضاء الشهوة كفعل واحد فاذا صار حلالا في آخره لم يجب
 الحد باوله فصارا آخر الفعل شبهة في اوله والفعل الحرام لا ينج عن غرامة او
 عقوبة فاذا انتفت العقوبة بقيت الغرامة فيجب مهر المثل ويجب المسمى للعقد
 لان المسمى يأكد بالخلوة فباتما بالوطء اوله. واما الثاني رجل قال لامرأته كذا
 تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع
 عليها طلاقان فيلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول ابي حنيفة واية يوسف رح
 لانه لما تزوجها اوله وقع عليها طلاق واحد ولزمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول
 فاذا دخل بها وهذا دخول عن شبهة لان على قول الشافعي رح لا يقع الطلاق المعلق
 بالتزوج فيجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر
 هذا طلاق يعقب الرجعة في قول ابي حنيفة واية يوسف رح لان عندهما اذا تزوج
 المعتدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وان كانت
 العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر
 فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح
 الثالث لانها في عده عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر

الثالث قال مولانا رضي وهذه المسئلة نظير رواية فيما قلنا اذا جرد النكاح في المنكحة
 لا يلزمه مهر ^{الثاني} ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطى المنكحة ولو
 قال كلما تزوجتك فانت طلاق بامن فتزوجها ثلث مرات ودخل في كل مرة بانته منه
 بثلث وعليه خمس مهور ونصف في قياس قول ابي حنيفة واية يوسف رح نصف مهر
 بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه
 وطئها عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث لان النكاح الثالث صادفها وهي مبانة فاعتبر
 النكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه دخول عن شبهة فيجتمع عليه خمس
 مهور ونصف وعلى قول محمد رح يجب عليه اربع مهور ونصف مهر بالانكحة الثلاثة قبل
 الدخول وثلاث مهور بالوطي ثلثا عن شبهة وعلى هذا الخلاف اذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها
 باثنتي تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول و
 مهر كامل بالنكاح الثاني لان النكاح الثاني اتصل بها بالدخول في قول ابي حنيفة واية يوسف
 رح وعليه استقبال العدة عندهما وعلى هذا الخلاف لو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى بانت
 من زوجها قبل الدخول بفعل من قبلها كالردة ومطارعة ابن الزوج عندهما يجب عليه
 مهر كامل وعلى هذا الخلاف اذا كانت امه فاعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها
 قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني وعلى هذا الخلاف اذا تزوجت
 المرأة غير كفؤ ودخل بها فخرج الويل الامر الى القاضي وفرق بينهما فوجب المهر والعدة ثم تزوجها
 هذا الرجل بغير ويل وفرق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب لها مهر كامل ^{وباز} ^{مها}
 عدة مستقبلية في قول ابي حنيفة واية يوسف رح وعلى هذا ايضا رجل تزوج صغيرة زوجها ^{ليها}
 ودخل بها فبلغت او اختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها
 قبل الدخول بها عندهما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية وعلى هذا ايضا

رجل تزوج صعبه ودخل بها ثم طلقها تطليقه ماشية ثم تزوجها في العدة فبلغت واختارت
 نفسها وفرق بينهما ما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية وعليه هذا أيضاً رجل تزوج
 امرأة ودخل بها ثم انكح والعباد بالله ثم أسلمت فتزوجها في العدة ثم انكحت قبل الدخول
 بها. وعليه هذا أيضاً رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم عتقت واختارت نفسها ثم تزوجها
 في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها. وعليه هذا أيضاً رجل تزوج امرأة نكاحاً فاسداً ودخل
 بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحاً جائزاً ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه
 مهر كامل وعليها عدة مستقبلية في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رج. وأما ما يتكرر
 بالوطئ رجل تزوج امرأة نكاحاً فاسداً ووطئها مراراً ثم انفق بينهما قال محمد رج
 عليه مهر واحد. وإنما قال ذلك لأن الوطيات حصلت بشبهة واحدة وهي شبهة
 النكاح الفاسد. ومنها إذا اشترى جارية ووطئها مراراً ثم استحققت كان عليه مهر
 واحد لأن الوطيات كانت بناء على سبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر
 وإن استحق نصفها كان عليه نصف مهر المستحق. وفي الجارية بين رجلين
 إذا وطئ أحدهما مراراً كان عليه بكل وطئ نصف مهر. قال هشام رج لأنه حين وطئ
 كان يعلم أن نصفها ليس له. رجل وطئ جارية ابنه مراراً كان عليه مهر واحد
 لأن الكل كانت بشبهة واحدة وهي شبهة حق التملك. ولو وطئ الابن جارية
 أبيه مراراً وادعى الشبهة كان عليه بكل وطئ مهر لأن المهر وجب بسبب دعوى
 الشبهة لأنه لو لم يدع الشبهة كان عليه الحد فإذا تكرر دعوى الشبهة
 تكرر المهر بخلاف الأب لأن الأب لا يحتاج إلى دعوى الشبهة. وإذا وطئ الرجل
 جارية أمه مراراً وادعى الشبهة فهذا كما لو وطئ جارية أبيه مراراً وادعى الشبهة
 كان لكل وطئ مهر لأنه يحتاج إلى دعوى الشبهة. ولو وطئ الرجل مكاتبته مراراً

كان عليه مهر واحد لأن سبب الكل واحد وهو قيام ملك اليمين ولو وطئ مكاتبته
بينه وبين آخر مراراً كان عليه في النصف الذي له بالوطيات نصف مهر واحد وفي
النصف الآخر بكل وطئ نصف مهر وذلك كله للمكاتبته. رجل وطئ امرأة مراراً ثم ظهر
أنه كان حلف بطلاقها ووقع الطلاق كان عليه مهر واحد. كما لو اشترى جارية ووطئها
مراراً ثم استحققت كان عليه مهر واحد. غلام ابن أربع عشر سنة جامع امرأة وهي
ناثمة لا تدري أن كانت ثيباً ليس عليه حد ولا عقراً وإن كانت بكرًا واقتصرها
يلزمه مهر مثلها. وكذا لو كانت أمة أن كانت ثيباً لا شيء عليه. وإن كانت بكرًا و
اقتصرها عليه مهرها وكذا المجنون. رجل وقع على امرأة فلما خالطها طلقها وهو
على تلك الحال ثم اتمر جماعه بعد الطلاق ~~وقضى حاجته ثم حتى من مسحور~~

الروايتين عن أبي يوسف رج ليس عليه حد ولا مهر لأن الكل فعل واحد فإذا كان
أوله وأخوه حلالاً لا يجب عليه الحد ولا المهر إلا إذا خرج ثم دخل بعد الطلاق. أما
إذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى أنزل فلا مهر عليه. وعن أبي يوسف رج
وهو قول زفر رج يجب المهر وإن لم يخرج ثم يدخل بعد الطلاق. وعلى هذا الخلاف
لو كان الطلاق رجعيًا على قول محمد وأحد الروايتين عن أبي يوسف رج لا يصير
مراجعة. وفي رواية أخرى وهو قول زفر رج يصير مراجعة. وعلى هذا إذا قال لامة
بعد التقاء الختانين أنت حرة ثم اتمر جماعه لأعقر عليه في قول محمد رج إلا إذا خرج
بعد العتق ثم أدخل. أخوان تزوج أحدهما امرأة والأخرى ما فادخلت كل واحدة منهما
على غير زوجها فوطئها قال أبو يوسف رج بانت عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل
واحد منهما امرأته نصف مهرها وعليه للتي وطئها عقربها وليس لأحد هما أن يتزوج
امرأته بعد ذلك لأن امرأة كل واحد منهما صارت حراماً بوطئ الموطوءة والزواج الأم أن

يتزوج الابنة التي وطئها لانه لم يوطأ امها وليس لزواج البنت ان يتزوج الام لانها
 حرمت عليه بنكاح البنت. وكذا لو لم يكن بين الزوجين قرابة رجل وابنه تزوجا
 اختين فادخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبتها فوطئها كان على كل واحد منهما
 عقرب للتي وطئها لانه وطئ عن شبهة. وليس على كل واحد منهما مهر امرأته لانها بانت
 قبل الدخول بفعل من قبلها وهو مطاوعتها. رجل تزوج امرأة وابنه ابنتها فادخلت كل
 واحدة منهما على زوج الاخرى فوطئها كان على الواطئ الاول نصف مهر امرأته لانها بان^ت
 من زوجها قبل الدخول بفعل من قبل الزوج وعليه جميع مهر الموطوءة ولا شيء على
 الواطئ الاخر لامرأته لان امرأته بانت منه قبل الدخول بوطئ الاول بمطاوعتها. وان
 طلق حين اخلاويك او قال اذ خلوت بك فانت طالق فخلابها وجامعها كان عليه مهر
 ونصف مهر بالخلوة لان المهر انما يتأكد بالخلوة اذا وجد فيهما مدة يقدر على وطئها و
 لم يوجد هنا وان لم يدخل بها كان عليه نصف مهر

فصل في الخلوة

المهر يتأكد بثلاث بالوطئ وموت احد الزوجين وبالخلوة الصحيحة وبالخلوة الصحيحة
 ان يجتمع في مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطئ حيا او شرعا او طبعيا. اذا خلأ بامرأته
 ولحد هما عرض لا يقدر على الجماع او محرم بفرض او نفل او في صوم فرض او صلوة فرض
 لا تصح الخلوة. وفي صوم القضاء والنذور والكفارة روايتان. والاصح انه لا يمنع الخلوة
 وصوم التطوع لا يمنع الخلوة في ظاهر الرواية وقيل بانه يمنع بعد الزوال. وصلوة التطوع
 لا تمنع الخلوة والحيض والنفاس يمنع الخلوة لانه يمنع شرعا وطبعيا. ولو كان معها نائم
 او اعى لا يصح الخلوة. وقيل عند ابي يوسف ومحمد رح النائم لا يمنع الخلوة ولو كان

معها صغير لا يعقل او من غير عليه لا يمنع الخلوة. وعند آية يوسف رح المغفر عليه واجوب
 بمنع وان كان معها صغير يعقل بان امكنه ان يعبر ما يكون بينهما لا تصح الخلوة. ولو
 كان معها اصم او اخرس لا يصح الخلوة. ولو كان معها جارية اجدلها او امرأة له اخرى
 كان محمد رح يقول او لاجارية الرجل لا تمنع الخلوة لان له ان يجامعها بحضور جارية
 او امرأة له اخرى ثم رجع وقال جارية احدهما تمنع الخلوة وهو قول ابي حنيفة وايرسف
 رح. وعلى هذا يكره الوطى بحضور امرأة له اخرى. ولو كان معها كلب احدهما حلي عن
 الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح انه قال كلب المرأة يمنع لانه لا يتحمل ان يكون
 سيدته متفرشة وعسى يعقره بخلاف كلب الرجل. ولا تصح الخلوة في المسجد والحمام
 وقيل في الليل يصح الخلوة في المسجد كما في الحمام. ولا يصح الخلوة في الطريق المجادة فان
 حملها الى الرستاق الى فرسخ او فرسخين وعدل بها عن الطريق كان خالق الظاهر ولو
 دخلت على الرجل امرأته ولم يعرفها او دخل الرجل على امرأته فمكت ساعة تخرج ولم يعرفها
 اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث رح لا يكون خلوة ويصدق انه لم يعرفها. ولا يصح
 الخلوة في صحراء ليس بقربها احد اذا لم يأمن بمرور انسان. وكذا لو خلا على سطح ليس
 بجدران به ستر او كان السقف رقباقا او قصيرا بحيث لو قام انسان يقع بصره عليها لا تصح
 الخلوة اذا خاف اطلاع الغير عليها فان امتنع عن ذلك صحت الخلوة. ولو خلا بها في محمل
 عليها ما قبله مضروبة ليلا ونهارا ان امكنه الوطى صحت الخلوة ولو خلا بها في بيت غير
 مسقف او في كرم صحت الخلوة في الظاهر. وكذا لو خلا بها في مفازة صحت الخلوة كما في المحمل
 ولو نزل في طريق الحج في غير خيمة وخلا بها لا تصح الخلوة وفي السيوفات الثلاثة والاربعة
 واحد بعد واحد اذا خلا بامرأته في البيت القصوى ان كانت الابواب مفتوحة من اراد
 ان يدخل عليها يدخل من غير استئذان لا تصح الخلوة. وكذا لو خلا بها في بيت من

دار البيت باب مفتوح في الدار اذا اراد ان يدخل عليهما غيرهما من المحارم او الاقارب
 يدخل لا تصح الخلوة. ولو اجتمع مع امرأته في الخان على رواق والناس يعود في غسل الخان
 لو نظروا اليهما يقع بصرهم عليهما لا يصح الخلوة. مريض جئي بامرأته وادخلت عليه في
 بيته وهو لا يشعر بها فخرجت بعد الصبح فاخبر الزوج بذلك فقال لم اشعر بها ثم طلقها
 وادعت المرأة انه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم. وان علم الزوج وهو يفد
 على وطئها صحت الخلوة وكان عليه كل المهر خلوة عتيق صحيحة. وكذا خلوة المحبوب
 في قول ابي حنيفة ربح. والريق يمنع الخلوة لانه يمنع الجماع. وذكر في طلاق الاصل ان العدة
 تجب على الرقاء ولها نصف المهر ولا يصح خلوه الغلام الذي لا يجمع مثله. ولا الخلوة بصغيرة
 لا يجمع مثلهما. وفي كل موضع صحت الخلوة لو طلقها لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صحت
 الخلوة كان لها كل المهر وان اقوت المرأة انه لم يجمعها في ظاهر الرواية. الكافر اذا خلا
 بامرأته بعد ما اسلمت صحت الخلوة. ولو اسلم الكافر و امرأته مشتركة فخلوها لا تصح
 الخلوة. وفي كل موضع فسدت الخلوة مع القدرة على الجماع حقيقة فطلقها كان عليها
 العدة استحسانا. وان كان عاثر عن الجماع حقيقة لا تجب العدة. اذا قال ان تزوجت
 فلانة فخلوت بها فهي طالق فتزوجها وخلوها كان لها نصف المهر وقد ذكرناه الله ^{اعلم بالصواب}

فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت

اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند ابي حنيفة ومحمد ربح يحكم
 مهر المثل. فان شهد احدهما كان القول قوله مع اليمين على دعوى الآخر.
 فان قال الزوج المهر الف وقالت هي الفان ومهر مثلها الف او قل كان القول
 قوله مع اليمين بالله ما تزوجها بالف درهم فان نكل تثبت الزيادة وان حلف لا
 تثبت
 وايهما اقام البينة قضيه. وان اقاما جميعا بقية بينتهما وان كان مهر مثلها

العين أو أكثر كان القول قولها مع اليمين بالله ما تزوجت بالف فإن نكلت ثبت
 الالف وإن حلفت فلها الف فإن الف بالتسمية لأخيار الزوج فيها والالف بحكم مهر
 المثل له الخيار فيها إن شاء أدى من الدراهم وإن شاء أدى من الدنانير وإيهما
 أقام البينة يقضيه بينة وإن أقام جميعا يقضيه بينة الزوج. وإن كان مهر
 مثلها الفا وخسمائة تحالفان نكل الزوج لزومة الفان بطريق التسمية وإن
 نكلت هي يقضيه بالف وإن حلفا جميعا يقضيه بالف بطريق التسمية وخسمائة
 بحكم مهر المثل. ونجيز الزوج في الخمسمائة وإيهما أقام البينة قبلت بينته. وإن
 أقام البينة يقضيه بالف وخسمائة الف بطريق التسمية وخسمائة بطريق
 مهر المثل. وإن اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول عند ابى حنيفة ومحمد رجع
 يحكم بمتعة مثلها فإنها شهدت له كان القول قوله مع يمينه على دعوى الآخر
 فإن كانت المتعة بينهما تحالفا في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع الصغير
 القول قول الزوج مع يمينه وقال أبو يوسف رج القول قول الزوج في الوجه كلها إلا أن يأتى
 بشئ مستنكر ويختلف في المستنكر. قال الحسن بن زياد رج للمستنكر أن يكون مهر مثلها
 عشرة آلاف درهم والرجل يدعى النكاح بعشرة وقال سعد بن معاذ المروزي المستنكر
 أن يقول الرجل تزوجتها بنجر أو خنزير وقال بعضهم المستنكر أن يدعى الزوج النكاح بما
 لا يتزوج مثلها به عادة وعليه الاعتماد. وإن اختلفا في أصل التسمية أحدهما يدعى
 تسمية المهر والآخر ينكر كان القول قول المنكر ويقضيه لها بمهر المثل وهذا وما اختلف
 الزوجان قبل الطلاق في الوجه سواء وإن مات أحدهما واختلف الحي وورثة المبت
 فهذا وما اختلف الزوجان في حيوتها سواء وإن ماتا جميعا واختلفت ورثتهما في
 قدر المستحق قال أبو حنيفة رحمه الله القول قول ورثة الزوج قل أو أكثر وقال أبو يوسف

رج القول قول ورثة الروح الا ان يانوا بشيء مستنكر وقال محمد بن يحيى مهر المثل وان
وقع الاختلاف بين ووثهما في اصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضي
لها بشيء في قول ابي حنيفة رج. وقال لا رج يقضي مهر المثل وقالوا والفتوى على قولهما ولو تزوجها
على عبد بعينه ومالك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمة كان القول للزوج. و
كذا لو تزوجها على ثوب بعينه فهلك الثوب قبل التسليم واختلفا في قيمة الثوب
كان القول قول الزوج. وكذا لو تزوجها على ابريق فضة او ذهب فهلك قبل التسليم
واختلفا في وزنه كان القول قول الزوج في هذه المسائل وان تزوجها على ثوب بعينه
وقيمتها عشرة فتغير السعر الى ثمانية كان لها ثوب لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوم
العقد ثمانية وازداد السعر وصارت قيمته عشرة فلها ثوب ودرهم ولو كانت قيمة
الثوب مائة فانتقصت قيمته قبل التسليم وصارت خمسة خبرت المرأة ان شاءت
اخذت الثوب ناقصا وان شاءت اخذت قيمته يوم العقد. ولو قالت المرأة
تزوجني على عبد كذا هذا وقال الرجل تزوجتك على امية هذه وهي ام المرأة واقام^{البينة}
فالبينة بينة المرأة لان بينهما قامت على حق نفسها وبينة الزوج على حق الغير و
الامة على الزوج باقراره. ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم واقامت^{المراة}
بينة انه تزوجها بمائة دينار واقام اب المرأة وهو عبد الزوج بينة انه تزوجها على
رقبة فالبينة بينة الأب فان اقامت امها وهي امة الزوج مع ذلك بينة انه
تزوج ابنتها على رقبة فالبينة بينة الأب والام ونصفهما جميعا مهرها و^{سبعة}
الوالدان للزوج في نصف قيمتهما. ولو لم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة البينة
انه تزوجها بمائة دينار واقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم يقضي القاض
بينة المرأة بالنكاح بمائة دينار ثم ان اب المرأة وهو عبد الزوج اقام البينة

انه تزوج المرأة على رقبته فان القاضى يبطل القضاء الاول ويقضيه بان الاب هو المهر
ولو كان الزوج يدعى انه تزوجها على ايها وصدقه الاب في ذلك واقام البينة وادعى
للرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضى القاضى ببينة الاب والزوج وجعل
الاب صداقا واعتقه من ماله وجعل ولاءه لها ثم اقامت المرأة البينة انه كان تزوجها
بمائة دينار كانت البينة ببينة المرأة ويقضى القاضى لها على الزوج بمائة دينار ويجعل اباهما
حراما من مال الزوج وابطل الولاء الذي كان قضيه به للمرأة لان الاب كان حرا باقرار الزوج
قبل ان يقضى بعقه فانما قضى القاضى بالولاء دون العتق ولذلك بطل الولاء ببينة المرأة
بعد ذلك والله اعلم بالصواب

فصل في اختلاف الزوجين في مناع البيت

اختلف المشايخ في هذه المسئلة على تسعة اقوال قال ابو حنيفة ومحمد رحم اذا اختلف الزوجان
في مناع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الفرة
بفعل من الزوج او من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والغازل والصندوق وما
اشبهه فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء
والقلنسوة والمنطقة والفرس ونحو ذلك فهو للرجل الا ان تقيم المرأة البينة على
ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخادم والفراش والشاة والستور فهو للمدعي
الا ان تقيم المرأة البينة على ذلك وقال ابو يوسف رحم للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل
ولو مات الرجل وبقيت المرأة ووقع الاختلاف بين المرأة وارث الرجل فما يكون للرجل
عادة كان القول فيه قول الوارث والباقي للمرأة وان ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون
للنساء فالقول في ذلك قول وارث المرأة والباقي وهو المشكل للحنابلة وهو الرجل كما
ابو يوسف رحم الحكم بعد موت احدهما هو الحكم في حيوتيهما وان كان احدهما ميتا

مملوكا محجورا كان او ما ذونا او مكاتبيا كان المتاع كله للحرمتين هما ايها المالك. وقال صاحباه
 رح ان كان المملوك محجورا فكذلك وان كان ما ذونا او مكاتبيا فاجواب فيه كاجواب
 في الحرين. ولو كان احدهما مسلما والاخر كافرا فهذا وما لو كانا مسلمين سواء
 لو كان احدهما صغيرا والاخر كبيرا او كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات انهما سواء
 وذكر في البعض فقال لو كان الزوج بالغاً والمرأة غير بالغه الا انها بلغت مبلغ الجماع فهو
 وما لو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذه الوجوه بينهما اذا كان البيت الذي يسكنان
 فيه ملك الزوج او ملك المرأة. ولو كان غير الزوج في عيال احد بان كان الابن في عيال
 الاب او الابن في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشتبا الذي يعول في
 قولهم كذلك ذكر في الكيسانيات ونوادرا بن رستم. ولو كان للرجل اربع نسوة فوقع الاختلاف
 في المتاع بينه وبينهن فان كن في بيت واحد فما يصلح للنساء يكون بينهما. وان كانت
 كل واحدة في بيت على حدة فما كانت في بيت كل واحدة منهن يكون بينها وبين زوجها
 على الوجه الذي ذكرنا في الزوجين لا يشارك بعضهن بعضا في ذلك لانه لا يد لواحدة
 منهن على ما في بيت الاخرى فلا تستحق شيئا من ذلك الا ببينة. ولو ادعت المرأة بمتاع
 انها اشترته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة. ولو مات الزوج فقال وارثه للمرأة
 قد كان والدي طلقك ثلثا في الصحة واراد ان ياخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله الا
 بالبينة ويكون المتاع لها في قول ابى حنيفة رح لان عند المشكل للحي منهما فيكون القول
 قولها مع مبنها بالله ما تعلم انه طلقها فان نكلت او اقرت كان المشكل للوارث كما لو قد
 الخصومة بين الزوجين بعد الطلاق وان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة
 كان المشكل للوارث الزوج لانها صارت اجنبية ولم يبق لها يد. وان مات قبل انقضاء
 العدة كان المشكل للمرأة في قول ابى حنيفة رح لانها ترث فلم تكن اجنبية وكان بمنزلة ماله

مات الزوج قبل الطلاق. وأن اختلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه كل
 واحد يدعي أنه له كان القول في ذلك قول الزوج. وأن أقامت المرأة البيعة أو أقاما
 جميعا يقضي ببيعة المرأة لأنها خارجة معنى. ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة وقامت
 المرأة البيعة أن الدار لها وإن الرجل عيدها وأقام الرجل البيعة أن الدار له والمرأة تزوجها
 بالف درهم ودفع اليها ولعرقم بيعة أنه حر فأنما يقضي بالدار والرجل للمرأة ولا نکاح بينهما
 لأن المرأة أقامت البيعة على رق الرجل والرجل لم يقم البيعة على الحرية فيقضي بالرق. وإذا
 بالرق بطلت بيعة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وإن كان الرجل أقام البيعة أنه حر
 الأصل والمسئلة بحالها يقضي بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضي بالدار للمرأة لأننا نقضينا
 بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة خارجة فيقضي بالدار لها. كما لو اختلف الزوجان
 في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وإلى يوسف رج. وأن أقاما البيعة يقضي
 ببيعة المرأة. ولو اختلفا في متاع من متاع النساء أقاما البيعة يقضيه للزوج. ولو اختلفا
 في هذه المتاع وفي النكاح فأقامت المرأة البيعة أن المتاع لها وإن الرجل عيدها وأقام الرجل
 البيعة أن المتاع له وإن تزوج المرأة بالف ونقد هافاته يقضي بالرجل أنه عبد المرأة ويقضي
 لها بالمتاع أيضا كما قلنا في الدار وإن أقام الرجل البيعة أنه حر الأصل يقضيه له بالحرية وبالمرأة
 والمتاع أيضا لأنه في متاع النساء يحتاج إلى البيعة. وأن كان المتاع مشكلا يكون للرجل
 والنساء يقضيه بحريته ويقضيه له بالمرأة أيضا ويقضي بالمتاع للمرأة لأن بيعة المرأة في
 المشكل أولى لأنها خارجة. إذا غزلت المرأة قطن زوجها ثم اختلفا في الغزل قبل
 الفارقة أو بعد هافا المسئلة على وجوه. أما أن أذن لها بالغزل أو نهى عن الغزل ولم
 يأذن لها ولم ينهها أن أذن لها بالغزل أن قال اغزليه لي كان الغزل للزوج ولا أجر لها
 عليه لأنه لما أمر بالغزل ولم يذكرها اجرا كان ذلك استعانة منها. وإن ذكر لها اجرا

ان سمي لها اجرا معلوما كان لها ذلك لانه استاجرها العمل غير مستحق عليها
 باجر معلوم. وان ذكر اجرا مجهولا او شرط ان يكون الغزل او الكوياس لهما كان الغزل
 للزوج ولها اجر مثلها لانه استاجرها ببعض ما يخرج من العمل فيكون في معية
 قفيز الطحان. وهو كما لو دفع غزلا الى حائك ينسجه بالنصف. وان اختلفا
 في الاجر فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوج بغير اجر كان القول قول الزوج مع ميمنه
 لانه انكر الاجارة والاجر. ولو قال اغزلي لنفسك كان الغزل لها ولا شيء عليها
 لانه تباع عليها بالقطن. وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه لو قالت
 لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج لان الاذن يستفاد من جهته
 فيكون القول قوله مع اليمين. ولو قال لها اغزلي لي يكون الغزل لهما كان الغزل للزوج
 ولها اجر المثل وقد ذكرنا. ولو قال لها اغزليه ولم يزد عليه كان الغزل للزوج لان
 الظاهر من حاله انه يرصه بالغزل له. وان نهها عن الغزل فغزلت كان الغزل
 لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها لانها غزلته غصبا فتضمن مثل ذلك القطن
 كمن غصب حنطة فطحنها كان الدقيق للغاصب وعليه مثل تلك الحنطة. و
 ان اختلفا فقال صاحب القطن غزلت باذني وقالت غزلته بغير اذنك كان
 القول قول صاحب القطن لان المرأة تدعى بملك القطن وهو ينكر. وان حمل
 قطننا الى بيته ولم يقل شيئا فغزلته ان كان الزوج يبيع القطن كان الغزل
 لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر من حاله انه كان يشتري القطن
 لاجل البيع. وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج يدعي الاذن كان القول
 قوله لان الظاهر من حاله انه يحمل القطن الى بيته لتغزل المرأة فكان الاذن
 ثابتا دلالة. كما لو طبخت طعاما من اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون

للمزوج وبأن الزوج إذا كان يدعي الأذن والمرأة تدعي عليه نكاح القطن وهو منكروكذا
لو اختلما في الكرياس فقال الزوج للمرأة دفعت إليك يا ذني لينسجه وقالت دفعت
بغير ذلك كان القول قول الزوج إذا غزلت المرأة قطن زوجها بأذنه وكانا يبيعان من
ذلك الكرياس ويشتريان بالثمن امتعة تحتاجهما واتخذا ببعض الكرياس ثياب
البيت فجميع ما اتخذ من ذلك الكرياس وما اشترى من ثمنه الرجل لأن المرأة تعمل
للرجل فيكون ذلك للرجل الأشياء اشترى لها وسمي عند التراء أو علم عادة أنه اشترى
لها ودفع إليها فيكون لها رجل كان يدفع إليها ما تحتاج إليه وكان يدفع إليها حاجاتها
من الدراهم ويقول اشترى بها قطنًا وأغزلت فكانت تستري وتفضل ثم تبيع وتستري بها امتعة للبيت كما
والله أعلم
الامتعة للمرأة لأنها اشترت من غير وكيل الزوج أباها بالشرع فكانت مشتري لنفسها

فصل في دعوى النكاح

امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فمحمد فانه يستحلف بالله ما هي بزوجته إلا وإن هي
زوجة لي فهي طالق بائن أما الاستحلاف فلا على قول أبي يوسف ومحمد رج يستحلف
على النكاح والفتوى على قولهما وأجمعوا على أنه يستحلف على النكاح بعد الطلاق البائن
والموت لأجل المال وإنما يستحلف على هذا الوجه لأنها لو كانت صادقة لا يبطل النكاح
بجوده فإذا حلف تبقي معطلة وقال بعضهم يستحلف على النكاح فإذا حلف بقول القاض
فرفت بينكما رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين فانكرت المرأة وتزوجت غيره ومات
الشهود ليس للزوج أن يستحلف المرأة في قولهم لأن الاستحلاف شرع لرجاء النكول
ولو أقرت المرأة بنكاح الأول لأصبح أقرارها على الزوج الثاني فلا يستحلف لكن يحلف
الزوج الثاني فإن حلف انقطعت الخصومة وإن نكل الزوج الثاني صار مقرًا بنكاح الأول
فمح يستحلف المرأة فإن حلفت لا يثبت نكاح الأول وإن نكلت بفضيها للأول.

رجلان ادعىا نكاح امرأة ووجدت لهما فإيهما أقام البينة يقضيه فان أقام البينة
 وليست هي في يد أحد هما تبطل البينة لأن النكاح حالة الحيوة لا يحتمل الشركة
 وليس أحدهما أولي من الآخر. وإن أقام كل واحد منهما البينة أنها له وكانت المرأة
 في يد أحد هما يقضى بها لصاحب اليد. وكذا لو أقام البينة وادعى أحدهما الدخول
 وشهد شهوده بالنكاح والدخول يقضيه له. وإن أقام كل واحد منهما البينة على
 النكاح والدخول لا يقضى لأحدهما وإن ادعى النكاح ووقت أحدهما وشهد شهوده على النكاح والوقت
 فهو أولي وإن وقت أحدهما ولم يوقت الآخر إلا أن المرأة في يد الذي لم يوقت يقضى لذي اليد. وكذا لو
 وقت أحدهما ولم يوقت الآخر إلا الذي لم يوقت أقام البينة على النكاح والدخول كما
 هو أولي وإن وقت أحدهما سبق فالأسبق أولي على كل حال. وإن أقام البينة على النكاح ولم
 يوقت فافتوت هي لأحدهما يقضى للمقر له. وإن أقام البينة على النكاح والمرأة تقر لأحد هما
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقضى للمقر له لأن الأقرار قبل البينة يبطل بينة الآخر فلا يقضى
 بالأقرار بعد البينة. وقال بعضهم يقضى للمقر له لأن أقرار المرأة لأحدهما بمنزلة اليد
 ولو أقام البينة وهي في يد أحدهما يقضى لصاحب اليد. ولو كانت المرأة في يد أحدهما
 فشهد شهوده أنها امرأة أو شهدوا أنها منكوحته وحلاله وشهود الآخر شهدوا
 أنه تزوجها اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقبل بينة ضد اليد لأن بينة ضد اليد إنما تخرج على بينة
 الخارج إذا شهد وأعلى السبب أما إذا شهد وأعلى هذا الوجه كان هذا بمنزلة
 الشهادة على مطلق الملك فلا يقبل بينة ضد اليد. وقال بعضهم تقبل لأن شهادة
 الشهود أنها امرأة أو منكوحته وحلاله بمنزلة الشهادة على السبب لأن المرأة لا تصير
 منكوحته وحلاله إلا بسبب معين وهو النكاح والحكم إذا تعلق بسبب معين كان
 ذكر الحكم وذكر السبب سواء. بخلاف الملك لأن الملك يثبت بأسباب كثيرة وليس

بعضها بلو من البعض فلا يتعين السبب. رجل ادعى شكاح امرأة وهي تتحد فتشهد
الشهود انها امرأته وقضى القاضي بها ثرجاء آخر واقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت
الى الثاني لان القضاء صحيح ظاهر فلا يبطل ما لم ينظر من خطأه بيقين وذلك بان يوقت الثاني وقتا
يكون قبل الاول. ولو ان رجلين ادعيا نكاح امرأة وقد كان دخل بها احدهما وهي في
بيت الآخر. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح صاحب البيت اوله. ولو ادعى
زيد وعمرو نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمروا قال ابو يوسف رح
بقضى لزيد وعليه الفتوى ثم قال ابو يوسف رح فان سألتها القاضي وقال من زوجك فقالت
تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمروا فان القاضي يقضى بها للعمرو وقال استحسن ذلك في
جواب المنطق وكذا في البيع. وكذا لو قال رجل لاختين فاطمة وخديجة تزوجت
فاطمة بعد خديجة قال ابو يوسف رح يقضى بنكاح فاطمة. ولو قالت امرأة
تزوجت هذا الرجل امس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الاخر منذ سنة فمهي
للذي اقربت بنكاحه امس. ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي تتحد
قال ابو يوسف رح اسأل الشهود بانيهما بلأت اقضيه به. ولو قالت تزوجتهما
جميعا هذا امس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الامس. ولو ان رجلين
اقاما جميعا البينة على نكاح امرأة بعد موتها يقضى لهما بميراث زوجها واحد لان
حكم النكاح بعد الموت الميراث وهو يحتمل الشراكة. ولو مات احد المدعين
فاقرت المرأة ان نكاح الميت كان او لا صح تصديقها. رجل ادعى على امرأة انها امرأته
واقام البينة على ذلك وادعت المرأة انها امرأة هذا المخرج لآخر وذلك الرجل محمد
واقامت البينة على ذلك قال محمد رح يقبل ببينة الزوج المدعى لان الشهود لما
شهدوا وعليها بالنكاح فقد شهدوا على اقرارها انها امرأته واقارارها على نفسها

اصدق من بينتهما ألا ترى أن رجلا لو أقام البينة على رجل أنه اشترى منه
 ثوبه هذا وأقام صاحب الثوب البينة على رجل أخا أنه باعه منه وهو يحسن فإن
 البينة بينه المدعي على صاحب الثوب لما قلنا. ولو قالت المرأة حين أقامت البينة
 على الرجل أنها امرأته ادعها ذلك الرجل كانت البينة بينة المرأة. وذلك كما ^{أقام} المرأة
 البينة عليها رجلا أن بالنكاح ولم يوقفا فإيهما صدقته المرأة فهو زوجها امرأة كانت
 لرجل أنا امرأتك فقال مجيبا لها أنت طالق كان اقرارا بالنكاح وهي طالق ولو
 قالت لرجل أنا امرأتك فقال ما أنت لي بزوجة وأنت طالق فليس هذا باقرار
 عند أبي حنيفة رج. امرأة قالت لرجل زوجتك نفسي فقال لها أنت طالق يقع
 الطلاق وإن قال أنت طالق لا يقع شيء ولا يكون اقرارا بالنكاح. ولو ادعى على
 امرأه نكاحا وأقام البينة وأقامت اخت المرأة البينة أنها امرأته وإن أباه زوجها
 منه كانت البينة بينة الزوج صدقته المرأة المدعي عليها أم كذبت. ولو ادعى
 على امرأة نكاحا وأقام البينة وأقامت المرأة البينة أن اختها امرأة المدعي والرجل المدعي بذلك
 ويقول ما هي بزوجتي فإن القاضي يقضي بنكاح الشاهدة أنها امرأة المدعي ولا يقضي
 بنكاح الغائبة في قول أبي حنيفة رج. وكذا لو أقامت الشاهدة البينة على اقرار
 المدعي بنكاح الغائبة. وقال أبو يوسف ومحمد رج ينوقف القاضي لا يقضي بنكاح
 الشاهدة. فإن حضرت الغائبة وأقامت البينة على ما ادعت اختها يقضي
 بنكاحها إذا أقامت هي البينة ولا يقضي بنكاحها بذلك البينة التي أقامت الشا-
 هة ويفرق بين الزوج والشاهدة. فإن أنكرت الغائبة نكاحها يقضي بنكاح الشاهدة
 ولو أقر الرجل بنكاح الغائبة يسأله القاضي هل كان بينك وبين الغائبة فرقة
 فإن قال لا يبطل نكاح الحاضرة. ولو قال كنت طلقت الغائبة وأخبرتني بانقض

عدتها وكذبته الشاهدة في طلاق الغائبة يقضي بنكاح الشاهدة فان حضرت الغائبة
وصدقته في النكاح وكذبته في الطلاق يقع الطلاق عليها من حين اقرار الزوج بطلاقها
ولو ادعى نكاح امرأة واقام البينة وادعت المرأة انه تزوج بها واثبتها فهذا هو الوادع
نكاح الاخت سواء في قول ابى حنيفة رح. ولو اقامت الشاهدة البينة انه تزوج بها
دخل بها وقبلها او مسها عن شهوة او نظر الى فرجها عن شهوة فوق القاضي بين الشاهدة
وبين المدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة. رجل تزوج امرأة ثم اقران فلان كان زوجها
طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها فقالت المرأة هو زوجي على حاله لا يقبل قول المرأة
ولا يفرق بينها وبين الزوج. فان حضر الغائب وانكر الطلاق يقضي له بالمرأة. ويفرق
بين المرأة وزوجها الثاني. وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وانقضاء العدة كما قال الزوج
الثاني وكذبته المرأة في الطلاق يقع الطلاق عليها من الزوج الاول حين اقرار الزوج الاول
بالطلاق وعليها العدة من ذلك الوقت ويفرق بينها وبين الثاني. وان صدقته في جميع ما
قال كانت امرأة الثاني. ولو قال الزوج كان لها زوج قبل فطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها
وقالت المرأة لم يطلقني ذلك الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة فان حضر رجل
وادعى انه الزوج الذي اقربه الزوج الثاني وصدقته المرأة في ذلك وكذب الزوج الثاني كان
القول قول الزوج الثاني لانما اقرب بالنكاح المعلوم منهما والله اعلم

فصل في الشهادة على النكاح

يجوز الاعتقاد على الشهرة والتسامع لتحمل الشهادة في خمس مسائل اربع منها معرفة
النسب والنكاح والموت والقضاء وواحدة منها ذكرها الخصاص رح وهو الدخول من
الزوج. وذكر الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي ان الشهادة على اصل الوقف تجوز
بالشهرة والتسامع. ولا تجوز على شرائط الوقف. وكما يجوز الشهادة على النكاح بالتسامع

تجوز بالمهل يض بالشهرة والتسامع. ذكر الحاكم الشهيد ربح في المنتقى والاشهاد
على نوعين. عرف وهو ان يسمع من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب وشي
وهو ان يشهد عند رجلان عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من
غير استتهاد ويقع في قلبه ان الامر كذلك ولا يكتفي بشهادة الواحد عند
ابى حنيفة ربح. وعن ابي يوسف ربح اذا شهد واحد عدل بموت رجل وقال
انا عاينت موته حل له ان يشهد على موته والصحيح ان الموت بمنزلة النكاح و
غيره ولا يكتفي فيه بشهادة الواحد. ولو رأى رجلا وامرأة يسكنان في منزل و
ينبسط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج حل له ان يشهد على
نكاحهما. ولو قلنا عليه رجل من بلدة وانتسب له واقام عند دهرالم يسعه ان
يشهد على نسبه حتى يلقي من اهل تلك البلدة رجلين عدلين ممن يعرفه ^{يشهد} و
على نسبه. واذا تحمل الشهادة بالشهرة والتسامع فشهد عند القاضي و
ابهم جازت شهادته وان فسروا قال اشهد على النكاح او على النسب لاني
سمعت ذلك من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل شهادته كن
راى دارا وعينا في يد رجل يتصرف فيه تصرف الملاك ووقع في قلبه انه ملكه
حل له ان يشهد على انه ملكه فان شهد وفسر فقال اشهد سره لاني راينه في يده
يتصرف فيه تصرف الملاك لا يقبل شهادته كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني ربح ولم
يفصل بين الموت وغيره وفي بعض الروايات في الموت يقبل شهادته وان فسروا
واذا سمع الرجل نكاحا او موتا او نكاحا او موتا ووقع في قلبه انه حق ثم شهد عند عدلان
بخلاف ما وقع في قلبه او لا لم يسعه ان يشهد بما وقع في قلبه الا ان يستيقن
كذبهما. وان شهد عند عدل بخلاف ما وقع في قلبه او لا وسعه ان يشهد

بما وقع في قلبه أو لا إلا أن يقع في قلبه أن هذا الواحد صادق فيما يشهد به.
 أن عاين رجل نكاح امرأة أو بيع جارية أو قتل عمداً وأقر رجل على نفسه بمال ثم
 شهد عند الشاهد رجلان عدلان فلا تطلق امرأته ثلثاً بحضرة هما وإن
 مشى التجارية اعتق التجارية أو أقر بايع التجارية قبل البيعائه استحقها وإن امرأة
 واحدة أرضعت الزوجين في صغرهما في الحولين ثم إن المرأة أنكرت النكاح وأنكرت
 التجارية ملك المشتري لا يسمع للشاهد أن يشهد على نكاح المرأة ولا على بيع التجارية
 لأن الشاهد من لو شهد عند المرأة بالطلاق الثلث وعند التجارية بعثتها
 لا يجوز للمرأة ولا للتجارية أن تدعى به بجامعها. فكذا لا يحمل للشاهدين أن يشهدا
 على النكاح والبيع. وأن شهد عند الشاهد الذي عاين النكاح وبيع التجارية
 عدل واحد بالطلاق الثلث وعتق التجارية لا يحمل للشاهد أن يمتنع عن الشهادة
 على البيع والنكاح

فصل في العنين

نكاح العنين جائز فان علمت المرأة وقت النكاح أنه عنين لا يصل إليها النساء لا يكون
 لها حق الخصومة كما لو علم المشتري بالعيب وقت البيع. وأن لم يعلم وقت النكاح و
 علمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة. ولا يبطل حقها بترك الخصومة وإن طال
 الزمان ما لم ترض بذلك. وكذا لو كان الرجل يصل إلى غيرها من النساء والجوار
 ولا يصل إليها كان لها حق الخصومة. وإذا خصمه إلى القاضي فإن القاضي يسأل الزوج فإن
 قال قد وصلت إليها في هذا النكاح وأنكرت المرأة أن كانت ثيباً كان القول قولها وإن قالت أنا بكر
 فالقاضي يريها النساء والمرأة الواحدة تكفي والثنى للخط. فإن قلن هي ثيب كان القول قول
 الزوج. وإن قلن هو بكر كان القول قولها وعدم الوصول إليها وإن شهد البعض بالبكارة

والبعض بالثيابة يريها غيرهن فاذا ثبت علم الوصول اليها اجله القاضية سنة طلب الرجل
 التاجيل ولم يطلب ويشهد على التأجيل ويحتسب لذلك تاريخا. وكذلك لو اقر الزوج ^{بصل} ^{بصل}
 ايتها اجله سنة وتكلموا الله بوجله سنة قمرية اوشمس سنة قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاد ^{بصل} ^{بصل}
 رج هذا في الكتاب. وروى ابن سماعة عن محمد رج في النوادر انه يؤجله سنة شمسية بالأيام
 وهكذا قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي والناطفي رج جاء ان يوافقه العلاج في الايام
 التي يقع التفاوت فيها بين الشمسية والقمرية ولا يكون هذا التاجيل الا عند قاضي مصر او مدينة
 فان اجلته المرأة او اجله غير القاضية لا يعتبر ذلك التاجيل. ويحتسب على الرجل شهر رمضان وابام
 حيضها وان مرض احد هما مرضا شديدا لا استطاع معه الجماع عن ابني يوسف رج فيه روايتان
 به رواية يحتسب عليه مادون السنة وان كان يوما في رواية ما يزداد على نصف الشهر لا يحتسب
 عليه ويعوض له لذلك عوضا ومادون ذلك يحتسب وعن محمد رج لا يحتسب الشهر ومادونه
 احتسب وهو امح الاقاويل ولو هربت المرأة من زوجها لا يحتسب تلك الايام على الزوج وان ثاب الزوج ^{بصل} ^{بصل}
 يحتسب عليه ولو حبس الزوج فلم تاته المرأة لا يحتسب على الزوج وكذا لو حبسته المرأة بمهرها ولم
 تاته. وان اتته الى السحر. وثمة مكان يمكنه الخلوة والجماع يحتسب عليه وكذا لو حبس ^{بصل} ^{بصل}
 حتى وكان الزوج يصل اليها ويمكنه الخلوة والمبيت معها يحتسب تلك المدة والافلا وان كانت ^{بصل} ^{بصل}
 محرمة بحجة الاسلام لا يحتسب على الرجل حتى تفرغ وان احرمت بعد التأجيل لا يحتسب على
 الرجل ويعوض له عن تلك الايام. وان كان الزوج مظاهرا عنها ان قادرا على الاعتاق ^{بصل} ^{بصل}
 سنة وان كان عاجزا عن الاعتاق امهله القاضي شهرين للكفارة ثم يؤجل. وان ظاهر بعد
 التأجيل لا يلتفت اليه ويحتسب ذلك عليه. واذا مضت السنة فمات القاضي او عزل
 قبل ان تحير المرأة ورأه غير فقد منه الى القاضي الثاني واقامت المبينة بخلاف القاضي كان اجله
 في امرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضي الثاني يبني على الاول. وان مضت السنة من

وقت التاجيل ولم تخاضه رمانا لا يطل حقه وان طأوعته في المضاجعة في تلك الايام
فان خاصته الى القاضي ان كانت ثيبا كان القول قوله. وان اقر الزوج انه لم يصل اليها
او قالت انا بكر فنظر اليها النساء وقلن انها بكر خيرا القاضي فان اختارت زوجها او قامت عن
مجلسها قبل الاختيار او اقامها اعوان القاضي او قام القاضي عن مجلسه بطل حقه كما في
خيار المخيرة. فان اختارت الفرقة في مجلسها يامر القاضي بالتفريق ولا يقع الفرقة
باختيارها فان ايه الزوج ان يفرق يقول القاضي فرقت بينكما فيلزمه المهر وعليها
العدة. وان طلب من القاضي ان يؤجله سنة اخرى لا يجيبه القاضي. فان اجله
المرأة سنة اخرى كان لها ان ترجع عن الاجل وكما يؤجل العنين يؤجل الخصم سنة
وكذا الشيخ الكبير وان قال لا ارجوان اصل اليها والخلام الذي هو ابن اربع عشر سنة
اذا لم يصل الى امرأته وله امرأة اخرى يجامعها او يجامع الجارية كان للمرأة ان تخاضه
ويؤجل سنة. وكذا النخث اذا كان يبول من مبال الرجل يؤجل سنة. ولو وجدت
المرأة زوجها مريضا لا يقدر على الجماع لا يؤجل ما لم يصح وان طال المرض والمعتوه
اذا ازوجه وليه امرأة فلم يصل اليها احلها القاضي سنة بمحضرة الخصم عنه وتاجيل
العنين لا يكون الا عند قاضي مصر او مدينة فلا يعتبر تاجيل المرأة ولا تاجيل غيرها
رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها وفرق القاضي بينهما بعد مضى الاجل ثم تزوجها مرة اخرى
لا خيار لها. ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك وصار عنيها لم يكن لها
حق الخصومة. ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم وقعت القرعة بينهما ثم تزوجها ثم
عجز عن الوطء بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كما يؤجل العنين. ولو تزوج
امرأة ولم يصل اليها وفرق القاضي بينهما بسبب العنة ثم تزوج هذا الرجل امرأة
اخرى تعلم بحاله مع المرأة الاولى اختلفت الروايات فيه. والصحيح ان الثانية حق

الخصومة لان الانسان قد يعجز عن امرأة ولا يعجز عن غيرها ولو وجدت المرأة
 زوجها محبوبا خيرا القاضي في الحال ولا يؤجل لان الالة المقطوعة لا تثبت فلا
 يفيد التأجيل فان كان خلعها قلها كل المهر في قول ابي حنيفة رجوع عليها العدة
 اذا فارقها وان كان ذلك قبل الخلوة لها نصف المهر ولا عدة عليها وان قرئ
 القاضي بينهما بعد الخلوة ثم جاءت بالولد الى سنتين يثبت النسب منه ولا يبطل
 تفريق القاضي وفي فصل العنين اذا فرق وهو يدعي الوصول اليها فجاءت بولد
 لاقل من سنتين يثبت النسب ويبطل تفريق القاضي وكذا لو شهد شاهدان
 بعد تفريق القاضي على اقرار المرأة قبل التفريق انه وصل اليها يبطل تفريق القاضي
 ولو اقرت بعد التفريق انه كان وصل اليها لم تصدق على ابطال تفريق القاضي ولو
 وجدت المرأة زوجها محبوبا وهي رتقاء لا خيار لها ولو وجدت زوجها محبوبا فاقامت
 معه زمانا وهو ايضا جمعها كانت على خيارها ولو قالت للمرأة هو محبوب والزواج
 ينكران كان يعرف حقيقة حاله بالمس من غير نظر عيس وراء الثوب ولا يكشف
 عورته وان كان لا يعرف الا بالنظر اخر القاضي امينا لينظر الى عورته فيخبره بحاله
 لان النظر الى العورة مباح عند الضرورة رجل تزوج امرأة وكان ياتيها فيمادون
 الفرج حتى ينزل وتنزل المرأة ولا يصل اليها في فرجها واقامت معه كذا زمانا
 وهي بكر وثيب ثم خاصته الى القاضي اجله القاضي سنة ويفعل ما قلنا نزع الامة
 اذا كان محبوبا وعينا كان الخيار الى المولى في ذلك في قول ابي حنيفة وزفر رجوع فان رخص
 المولى لاحق للامة وان لم يرض كانت الخصومة اليه كما في الغزل وقال ابو يوسف
 رج الخيار الى الامة لا الى المولى كما قال هو في الغزل واختلفوا في قول محمد رجوع بعضهم قوله
 مع ابي يوسف كما في الغزل عند بعضهم ذكره وا قوله هو هنا مع ابي حنيفة رجوع واذا فرق

القاضي في الحب والعنة كأن طلاقاً بائناً

فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح

الخيارات أنواع منها ما يثبت في جميع التصرفات وهو خيار إجازة عقد الفصول وعند الشافعي رج خيار عقد الإجازة لا يتصور لأن عند عقد الفصول لا يتوقف فلا يتصور الإجازة ومنها ما يثبت في التصرفات التي تمحل الفسخ ولا يثبت فيما لا يحتمل الفسخ كالنكاح والطلاق والعتاق وهو خيار بشرط إذا شرط الجارية في النكاح عند ما يصح النكاح ويبطل الشرط وعند الشافعي رحمه الله بشرط الخيار يبطل النكاح. ومنها خيار الرؤية لا يثبت في النكاح لأنه لا في المهر. ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بسبب العيب عند ما لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بعيب ما وقال الشافعي له أن يرد المرأة بعيوب خسة بالجنون والجذام والبرص والقرن والرتق له أن يفسخ النكاح ويرد المرأة أن رد قبل الدخول يسقط كل المهر وإن كان بعد الدخول كان لها مهر المثل كما هو حكم الفسخ. وإن وجدت المرأة بزوجه اجنونا أو جذاماً أو برصاً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رج ليس لها حق الفقرة. وقال محمد رج لها حق الفقرة. وإن وجدت المرأة في مهرها عيباً لا ترد في اليسير وترد في الفاحش إلا أن يكون المهر مكيلاً أو مؤزناً وترد في اليسير ^{حشر} ^{والفاحش} وإن وجدت زوجها مجبواً أو عنيباً لم يكن لها حق الفسخ وكان لها حق المطالبة بالأمساك المعروف والتفريق بناء عليه ولهذا كانت الفقرة بسبب الحب والعنة طلاقاً. وأما الخيارات التي تتعلق بالنكاح أربعة خيار الخيرة وخيار العتق وخيار الفسخ ^{للعبد} الكفاة وخيار البلوغ. أما الأول إذا قل لأمرأته اختاري أو اختاري نفسك ينوي به الطلاق فقالت اختوت نفسي يقع تطليقة بائنة وهذا الخيار يختص بجانب المرأة ولا يبطل بسكوتها بكرة كانت أو ثيباً بل يمتد إلى آخر المجلس إلا إذا مدت أوقامت أو عرضت والفرقة بهذا الخيار لا يحتاج إلى قضاء القاضي. وأما خيار العتق للمنكوحة إذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فعقدت قبل الدخول أو بعده

كان لها حق الفسخ حر كان الزوج او عبدا عندنا. وكذا المكاتب الصغيرة او الكبيرة اذا
 زوجها المولى برضاها فعتقت بالاداء او اعتقها المولى كان لها خيار العتق عندنا. وهذا
 الخيار بمنزلة خيار الخيرة عندنا من حيث انه يختص بالمرأة. ووقوع الفرقة فيها لا يثبت^{قف}
 على القضاء ولا يبطل بالسكوت بل يمتد الى اخر المجلس الا اذا ابطلت الخيار بلسانها او
 دلاله. وانما يفارق هذا الخيار خيار الخيرة من وجه واحد وهو ان الفرقة في خيار العتق لا تكون
 طلاقا وفي خيار الخيرة يكون طلاقا. واما الخيار لعدم الكفاة انا زوجت المرأة نفسها غير كفؤ
 كان للاولياء من العصبه حق الفسخ. وهذا التفريق لا يتم الا بقضاء القاضي وقبل القضاء
 النكاح قائم بجميع احكامه من الطلاق والظهار والتوارث. وخيار الولي لا يبطل بسكوته
 ولا بالامتناع عن المطالبة بالتفريق وان طال الزمان ما لم تلد ويكون فسحا لاطلاقه لو
 كان قبل الخلوة الصحيحة يسقط كل المهر وبعد الخلوة لا يسقط وعليه نفقة العدة
 وان اجاز الولي بطل حقه. وكذا اذا اخذ مهرها وان زوجها الولي غير كفؤ ثم وقعت
 الفرقة بينهما ثم زوجت نفسها من هذا الزوج بغير ولي كان للولي ان يفرق بينهما
 ولو زوجها الولي غير كفؤ فطلقها الزوج طلاقا رجعا ثم راجعها لم يكن لهذا الولي
 ان يفرق بينهما ولو طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها بغير اذن ولي كان للولي ان يفرق
 بينهما. ورضاء الولي بالعقد الاول لا يكون رضا بالعقد الثاني. ولو زوجها احد
 الاولياء غير كفؤ لم يكن لهذا الولي ولا لمن دونه حق التفريق. واما خيار البلوغ غير
 الاب والجد اذا زوج الصغير والصغيرة كان لهما خيار البلوغ وان زوجها القاضي
 فمن ابيحيفة رح فيه روايتان قال الشيخ الامام شمس الائمة السخيري رح الظاهر
 ثبوت الخيار في نكاح القاضي. وكذا اذا زوج الصغير امها عن ابيحيفة رح في خيار
 البلوغ روايتان والظاهر ثبوته. اما المعتومة اذا زوجها اخوها او عمها ثم عقلت كان

لها الخيار كالصغيرة اذا بلغت. وان زوجها الأب أو الجد لا خيار لها. وان زوجها
 ابنها لأرواية فيه عن أبي حنيفة ر. قالوا ينبغي ان لا يكون لها الخيار كما للوزوج
 الأب وعن محمد ر. ان لها الخيار. والمولى اذا زوج امته الصغيرة فعنت
 ثم بلغت كان لها خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلفوا فيه ^{الصحيح}
 انه لا يكون لها خيار البلوغ لان المولى ملك الرقبة والكسب جميعا فكان ولايته
 فوق ولاية الأب والجد. ثم خيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه. منها ان
 خيار العتق يثبت للأنثى خاصة وخيار البلوغ يثبت للذكور والأنثى. ومنها
 ان خيار العتق اذا ثبت للبكر لا يبطل بسكوتها بل يمتد الى آخر المجلس و
 خيار البلوغ يبطل بسكوت البكر. وخيار البلوغ للثيب والغلام لا يبطل ^{بطل} إلا بالانكاح
 نصافان قال الغلام تقضت النكاح ونوى به الطلاق عن أبي حنيفة ر. ان يكون
 طلاقا وان نوى ثلثا فثلث. ومنها ان الفرقة بخيار العتق يثبت بقولها اخترت
 نفسي وفي خيار البلوغ لا يقع الفرقة ما لم يفرق القاضي بينهما. وعند تفريق
 القاضي يسقط كل المهر ان كان الفرقة قبل الدخول وان كانت بعد الدخول
 كان لها المهر المسمى وخيار البلوغ اذا ثبت للثيب لا يبطل إلا بالابطال نصا. ^{لتمكن} اوبا
 من الزوج او طلب المهر او طلب النفقة بخلاف سائر العتق والخيرة فان ذلك يبطل بالقيام
 عن المجلس ومنها ان في خيار العتق اذا علمت بالنكاح والعتق ولم تعلم بالخيار كان
 له الخيار اذا علمته وتعذر بالجهل وفي خيار البلوغ اذا علمت بالزوج والمهر وتعلم
 بالخيار لا تعذر بالجهل والفرقة بخيار البلوغ لا يكون طلاقا كالفرقة بخيار العتق
 وخيار عدم الكفاة فان بلغ الثيب في جوف الليل ولم تقدر على الاشارة قال محمد
 ر. كارات الدم تقول اخبرت نفسي ونقضت النكاح فاذا أصبحت تشهد و

تقول رايت الدم الساعة واخترت نفسي فقبل له ايسع لما اذ لك قال نعم لانها لو اخبرت
 انهارات الدم في الليل واخترت نفسها لا يقبل قولها ويبطل خيارها وروى عنه انها لو^{لت}
 عند اليهود او عند القاضي نقضت النكاح حين بلغت يقبل قولها فان وقتت فقالت
 بلغت امس واخترت نفسي لا يقبل قولها. ولو قالت لم اعلم بالنكاح الا الآن واخترت نفسي
 قبل قولها. ولو بلغت فقالت الحمد لله اخترت نفسي كانت على خيارها. ولو بلغت في
 مكان مقطوع عن الناس فبعثت لجارية لتات بشهود تشهد هم بطل خيارها الا ان يكون
 على الفور وينبغي ان تقول في فور البلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح فاداناس^{لك}
 لا يبطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمكين. واما اذا ثبت لها جارا بالبلوغ والشفعة فتقول
 طلبت الحقين ثم تفسر وتبدل في التفسير بالاختيار وقيل تطلب الشفعة وتبكي صراخا فلكو^ل
 البكاء هذه الصفة رد للنكاح مع طلب الشفعة على قول من يجعل الكاء بهذه الصفة ردا

باب الرضاع

النكاح

الرضاع في اثبات حرمة المناكحة بمنزلة النسب والصهرية كما ان الحرمة بالنسب اذا
 ثبت في الامهات والبنات يتعدى الى الجدات والنوافل فكذا اذا ثبت بالرضاع يتعدى
 الاصول للرضعة وفروعها واخوتها واخواتها. وهذه الحرمة كما تثبت في جانب الام تثبت في جانب
 الاب وهو الفحل الذي ينزل لبنها بوطيه. وقال الشافعي رح الحرمة لا تثبت في جانب
 الاب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن الفحل. فعندنا الفحل اب الرضيع وام الفحل
 جدته واخواته عماته واولاد الفحل اخوته لا يحل للرضيع ان يتزوج واحدة منهن ولا نكاح
 موطوءة الفحل ومنكوحته ولا للفحل نكاح موطوءة الرضيع ولا منكوحته. ولو كان للفحل
 امرأتان حلتا منه فارضعت كل واحدة منهما رضيعا كان الرضيعان اخوين لابي وان
 كما احدهما مبتلا لا يجوز النكاح بينهما ولو كان ابنتين لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لحل

كما لا يجوز الجمع بين الأختين من النسب. قليل الرضاع وكثيره سواء عندنا
وقال الشافعي رحمه لا يثبت الرضاع بما دون خمس رضعات في خمس اوقات يكتفي الصغير بكل ^{حدة}
منهن. قال اصحاب الظواهر لا بد من ثلث رضعات. وكما يحصل الرضاع
بالمص من الثدي يحصل بالصب والسعوط والدجور ولا يحصل بالاقطار في
الاذن والاحليل والجائفة والامة ولا بالحقنة في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه
يحصل بالاحتقان. ووقت الرضاع في قول ابي حنيفة رحمه مقدّر بثلاثين شهرا
اذا ارتضع في هذه المدة يثبت الحرمة فطم على راس الحولين او لم يطم ولو ارتضع
بعد حولين ونصف لا يثبت الحرمة فطم او لم يطم. وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي
رحمته مقدّر بحولين ان ارتضع في الحولين يثبت الحرمة فطم او لم يطم و
بعد الحولين لا يثبت فطم او لم يطم. وقال زفر رحمه مقدّر بثلاث سنين
واجمعا على ان مدة الرضاع في استحقاق اجرة الرضاع على الاب مقدّر بحولين
حتى ان المطلقة اذا طالبت به بعد الحولين اجرة الرضاع فاجب الاب ان يعطي لا يجبر
ويجبر في الحولين. وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه اذا فطم الصبي في الحولين
فتعوى والصبي واكتفى بالطعام فارضع لا يثبت حرمة الرضاع وفي ظاهر الرواية اذا
ارضع في مدة الرضاع يثبت به الحرمة على كل حال. اذا مص الرجل ثدي امرأته و
شرب لبنها لم تحرم عليه امرأته لما قلنا انه لا رضاع بعد الفصال. بكرم تزوج
قط نزل لها لبن فارضعت صبيا صارت اما للصبي وثبت جميع احكام الرضاع
بينهما حتى لو تزوجت البكر رجلا ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها كان لهذا
زوج ان يتزوج الصبية. وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان يتزوجها
لاهما صارت من الربائب التي دخل باحما. ويثبت الرضاع بلبن الميتة سواء

حلب اللبن قبل الموت او بعده ، وقال الشافعي رحمه لا يثبت الرضاع بلبس بحلب
 بعد الموت كما لا يثبت حرمة المصاهرة بوطي الميثة واذا اثنل لرجل لبن فارضع
 به صبيا لا يثبت به حرمة الرضاع . لا بأس للرجل ان يتزوج بمرضعة ولده واخت
 ولده من الرضاع لان نكاح اخت ولده من النسب جائز اذ الم تكن ولده موطوءته
 فان الجارية اذا كانت بين رجلين فجاءت بولد وان شَاء ولكل واحد من
 الشريكين ابنة من امرأة اخرى كان لكل واحد من المولين ان يتزوج ابنة
 شريكه وان كانت اخت ولده من النسب . ونظائرهما كثيرة اذ الرضاع الصبيان
 من لبن بهيمة لا يثبت به حرمة الرضاع بينهما . واذا جعل لبن المرأة في طعام فاطعم
 صبيين ان طبخ الطعام بان طبخ بلبنها ارز لا يثبت الحرمة بينهما في قولهم جميعا
 كان اللبن غالبا او مغلوبا . وان لم يطبخ الطعام باللبن ان كان الطعام غالبا لا يثبت
 الحرمة في قولهم . قيل هذا اذا كان لا يتقاطر منه اللبن عند رفع اللقمة وان كان
 يتقاطر يثبت الحرمة والا صح انه لا يثبت وان كان الطعام مغلوبا باللبن
 لا يثبت الحرمة عند ابي حنيفة رحمه وقال صاحبا يثبت الحرمة . كما لو خلط
 لبن الأدمي بلبن المشاة ولبن الأدمي غالب يثبت الحرمة . وكذا لو شردت خبزا
 في لبنها وتشرّب الخبز اللبن اولت سويا بلبنها ان كان يوجد منه طعم اللبن
 يثبت الحرمة . هذا اذا اكل الطعام لقمة واحدة حسا يثبت الحرمة في قولهم . وان
 خلط لبن المرأة بالماء وسقى صبيين ان كان اللبن غالبا يثبت الحرمة في قولهم وان كان
 اللبن مغلوبا لا يثبت وكذا لو جعل الدوا في لبن المرأة ان كان الدوا غالبا لا يثبت
 الحرمة عندنا . وان كان مغلوبا باللبن يثبت الحرمة ثم فسّر محمد رحمه فقال ان لم يغير
 الدوا اللبن يثبت الحرمة وان غير لا يثبت وقال ابو يوسف رحمه ان غير طعم اللبن

ولو أنه لا يكون رضاعاً وإن غير أحد همدون الآخر يكون رضاعاً. وقيل على قول أبي حنيفة
 رج إذا جعل اللبن في دواء أو خلط بالماء لا يثبت الحرمة على كل حال. ولو خلط لبن المرأة بلبن
 امرأة أخرى فأوجر صبياً قال أبو يوسف رج وهو رواية عن أبي حنيفة رج الرضاع من أكثرهما
 فلك استويا يكون منهما. وقال محمد رج يثبت الرضاع منهما على كل حال. امرأة لها لبن
 طلقها زوجها وتزوجت بزوجه آخر فحبلت من الثاني وأرضعت صبياً قال أبو حنيفة رج
 الرضاع من الأول ما لم تلد من الثاني فإذا ولدت كان الرضاع من الثاني وعن أبي يوسف
 روايتان في رواية أن عرف نزول اللبن من الحمل الثاني فالرضاع من الثاني وينقطع حكم الأول في رواية
 حبلت من الثاني ينقطع حكم الأول وقال محمد رج الرضاع منهما حتى تضع الحمل من الثاني إذا ولدت
 المرأة من زوجها ولداً فطلقها الزوج وتزوجت بأخر فأرضعت بلبن الأول ولداً وهي
 تحت الزوج الثاني فإن الرضاع يكون من الزوج الأول لأن نزول اللبن كان
 منه. رجل تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها لبن فأرضعت صبياً كان
 الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي أولاد هذا الرجل من غير هذه
 المرأة. رجل زني بأمرأة فولدت منه وأرضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز لهذا
 الزاني ولا لأحد من أبائهما وأولاده نكاح هذه الصبية. وذكر في الدعوى رجل قال
 لمملوك هذا ابني من الزنا ثم اشتراه مع أمه عتق المملوك ولا تصير الجارية أم
 ولده. رجل تزوج امرأة فولدت منه ولداً فأرضعت ولدها ثم يبيع لبنها ثم
 در لها لبن بعد ذلك فأرضعت صبياً كان لهذا الصبي أن يتزوج أولاد هذا
 الرجل من غير المرضعة. الرضاع الطاري على النكاح بمنزلة السابق. بياته إذا تزوج
 صبية فطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فأرضعت تلك الصبية حرمت الكبيرة على
 زوجها لأنها صارت من أمهات نسائه. وكذا لو تزوج رضيعاً فأرضعتها أمه وأخته

اما بنتا واما الباقيتان فانهما صارتا اختين في نكاح واحد. وان ارضعت ثنتين
 معاً ثم الثالثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة لانها صارت ابنة امرأة
 بعد ما ماتت امرأتها قبل الدخول. وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فارضعت الكبيرتان
 صغيرة ثم صغيرة بانت الكبيرتان والصغيرة الاولى اما الكبيرة الاولى فلانها بارضاع
 الاولى صارت ام امرأتها فبطل نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانهما اجتمعا في نكاح
 واحد. واما الكبيرة الثانية فلانها بارضاع الصغيرة الاولى صارت ام امرأة كانت
 له قبطل نكاحها والصغير الثانية امرأته لانها صارت ابنة امرأته التي بانت منه قبل
 الدخول وليس في نكاحه غيرهما فلا تحرم. رجل تزوج ام ولد من عبد صغير له فار^{ضعت}
 من لبن السيد حرمت المرضعة على مولاها وعلى زوجها الصغير. اما على اللول
 فلانها صارت منكوحة ابنه فتحرم على اللول وتحرم على الزوج الصغير لانها صارت
 موطوءة الاب ولانها امه. رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فار^{ضعتها}
 ام الموطوءة بانت الصبية لانها صارت اخت الموطوءة والموطوءة وعدت بمقبطل
 نكاح الصبية. رجل تزوج صبية ثم عمها لا يصح نكاح العمه. فان ارضعت ام
 العمه الصبية لا تحرم الصبية على زوجها لان نكاح العمه لم يصح فلا يصح جامعاً
 بين الاختين. رجل تزوج رضيعتين فجاءت امرأتان لهما لبن من رجل واحد
 فارضعت احدي المرأتين رضيعه وارضعت المرأة الاخرى الرضيعه الثانية
 بانت الرضيعتان عن زوجهما لانهما صارتا اختين تحت رجل واحد ففسد
 نكاحهما ولا ضمان علي المرضعتين وان تعدتا الفساد لان المفسد للنكاح
 الاختية والاختية حصلت بفعلها جملة فلم يكن الفساد حاصلًا بفعل احد^{هما}
 خاصة فلا يجب الضمان كرجل قال لامرأتين له في مرض موته ان دخلتما الدار فانتما

طالقان ثلثا قد خلتا بآبائهما ولا تحرمان عن الميراث لان وقوع الطلاق حصل
 بصنعهما جملة لا بفعل احدهما. ولو كانت الكبيرتان لهما لبن من زوج ^{ضعفتين}
 والمسئلة بحالها ذكر في بعض المواضع انه لا يجب الضمان على كبيرتين لا فساد
 النكاح لا يضاف لاحدهما خاصة وكان هذا الجواب وقع سهوا لان سبب
 فساد نكاح الصغيرتين هم هنا صيرورتهما ابنتين لزوجهما لا الاختية فكل كبيرة
 تفردت بافساد نكاح الصغيرة التي ارضعتها. رجل تزوج امرأة فشهدت امرأتها
 ارضعتها لا يثبت الحرمة بقولها وان كانت عدلة وان تنزه كان افضل وقال مالك
 رح يثبت الحرمة بشهادة امرأة واحدة لانها من باب الخانة فتثبت بقول الواحد
 كما لو اشترى لحما فاخبره عدل انه ذبيحة المجوس يحرم عليه. وانما نقول هذه لانها
 شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت الحرمة كما لو قامت على الطلاق و
 وان تشهد بذلك امرأتان او رجل عدل فذلك لك وكذا لو شهد اربع نسوة وقال
 الشافعي رح يفرق بينهما بشهادة الاربع وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح لا تثبت
 الحرمة بشهادتهن فذلك لك قبل النكاح. وان اراد الرجل ان يخطب امرأة فشهدت
 امرأة قبل النكاح انهما ارضعتها كان في سعة من تكذيبهما كما لو شهدت بعد النكاح
 ولو شهد رجلان عدل لانا ورجل وامرأتان بعد النكاح عندهما لا يسمعها المقام مع الزوج
 لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها. اذا
 اقر الرجل وامرأة انها اخته من الرضاع ولم يصري على اقراره كان له ان تزوجها وان اصر
 لا يحل له ان يتزوج ولو اقر بعد النكاح بذلك ولم يصري على اقراره لا يفرق بينهما
 وان اصر فرق بينهما. وكذا اذا اقرت المرأة قبل النكاح ولم تصر على اقرارها كان
 لها ان تزوج نفسها منه فان اقرت بذلك ولم تصر ولم تكذب نفسها حتى زوجت نفسها

منه جاز نكاحها لأن النكاح قبل الإصرار وقبل الرجوع عن الإقرار بمنزلة الرجوع عن اقترانها
وقد مررت بهذه الجملة في فصل المحرمات. فإن قالَت المرأة بعد النكاح كنت اقررت قبل
النكاح أنه اخي من الرضاع وقد قلت ان ما اقررت به حق حين اقررت بذلك فلم يصح النكاح
لا يفرق بينهما. وبمثله لو اقر الزوج بعد النكاح وقال كنت اقررت قبل النكاح انها اختي
من الرضاع وقلت أنه حق فإن القاضي يفرق بينهما لأن المرأة لو اقرت بعد النكاح ان الزوج
اخوها من الرضاع واصررت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فكذلك إذا سئلت
ذلك ما قبل النكاح. أما الزوج لو اقر بعد النكاح واصر على اقراره فرق بينهما فكذلك إذا سئلت
اقراره ما قبل النكاح

فصل في الحضنة

أحق الناس بحضنة الصغير طلق قيام النكاح او بعد الفراق الأم فإن ماتت الأم أو تزوجت فلم
الأم فإن ماتت أو تزوجت قام الأب. فإن ماتت أو تزوجت فالأخت لأب وأم فإن ماتت أو
تزوجت فالأخت لأم. فإن ماتت أو تزوجت فالبنة لأخت لأب وأم. فإن ماتت أو تزوجت فالبنة
الأخت لأم. لم تختلف الرواية في ترتيب هذه الجملة إنما اختلفت الرواية بعد هذا في الحالة
والأخت لأب. في رواية كتاب النكاح الأخت لأب وأول من الحالة. وفي رواية كتاب الطلاق
الحالة أول. وبنات الأخوات أول من بنات الأخوة وبنات الأخت لأب وأم وأول من
الحالات في قولهم واختلفت الرواية في بنت الأخت لأب مع الحالة. والصحيح ان الحالة
أول. وأول الحالات الحالة لأب وأم ثم الحالة لأم ثم الحالة لأب. وبنات الأخوة أول من
العمات. والنعمت في العمات على نحو ما قلنا في الحالات. ولا حق للامير والمولد في الحضنة
وأهل الذمة في الحضنة بمنزلة أهل الاسلام. ولا حق للمرتدة. وإنما يبطل حق الحضنة
لهؤلاء النسوة بالتزوج إذا تزوجن بأجنبي فإن تزوجن بذي رحم محرم من الصغيرة

كالجد إذا كان زوجها جد الصغيرة أو الأم لو تزوجت بعم الصغير لا يبطل حقها والنساء
 أحق بالحضانة مما ليستغن الصغرة فان استغنى بان كان ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس ^{وحده}
 وفي رواية ويستنجي وحده فالأب بالغلام ولولم الأم بالجارية حتى تحيض وعن محمد ربح حتى
 تبلغ حد الشهوة. ومن لا ولاد لها من النساء لا يبق لها حق الحضانة بعد الاستغناء في
 الغلام والجارية. وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة أو من يقدم
 الأقرب فالأقرب. وأحق لابن العم في حضانة الجارية فإذا اختلف الزوجان
 فادعى الزوج أن الأم تزوجت بزواج آخر وانكرت المرأة كان القول قولها. وإن أقرت
 أنها تزوجت بزواج آخر لكن ادعت أن ذلك الزوج طلقها وعاد حقها في الحضانة فإن ^{له}
 تعين الزوج كان القول قولها وإن عينت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق
 ولو اختلف الزوجان في سن الولد فقالت الأم هو ابن ست سنين وأنا أحق ^{به} بما سا
 وقال الوالد هو ابن سبع سنين وأنا أحق به فإن القاضي لا يحلف أحدهما لكن
 ينظر إلى الصبي إن رآه يستغنى عن الوالد بان كان ياكل وحده ويلبس وحده ويشرب وحده
 يدفعه إلى الأب والأب لا أن القاضي لم يعجز عن الوقوف على ما يبطل حق الأم وهو
 الاستغناء. وإذا أخلع الرجل امرأته وله منها ابنة إحدى عشر سنة فضمها الأم إلى
 نفسها وإنها تخرج من بيتها في كل وقت وتترك البنت ضائعة كان للأب أن
 يأخذ البنت لأن للأب ولاية أخذ الجارية إذا بلغت حد الشهوة والاعتماد
 على هذه الرواية لفساد الزمان. وإذا بلغت إحدى عشر سنة فقد بلغت
 حد الشهوة في قولهم صغيرة لها أب معسر وعمه موسرة أرادت العدة أن تربي
 الولد بمالهأ مجانا ولا تمنع الولد عن الأم والأم تأبى ذلك وتطالب الأب بالأجر
 ونفقة الولد اختلفوا فيه. والصحيح أن يقر للأم ما أن تمسك الولد بغير

اجروا ما انتدفع اليه العمة. واذا امتنعت الام عن امساك الولد وليس لها زوج اخلفوا
 فيه قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث رحمهما الله على امساك الولد وقال
 مشائخنا رحمهم الله لا تجبر امرأة حلفت بالفارسية فقالت اكرمن امشب اين بچه ردايم
 فجاءت امرأة اخرى وجعلت في المهد وامسكت الصبي الا ان الحالفة ارضعته
 قالوا حنثت في عينها لان امساك الرضيع يكون بالارضاع. خالة الصغيرة اذا ابت
 ان تمسك الصغيرة وتعاهد قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث رحمهم الله
 والصحيح انها لا تجبر لان الام لا تجبر في الصحيح فالحالة اولى. امرأة خرجت من
 منزلها وتركت صبيها في المهد فسقط المهد ومات الصبي لاشيئ عليها لانها
 لم تضع فلا تضمن كما لو خرجت من منزلها فجاء طراد وطمأ في البيت لاضمان عليها
 اد بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر وكان للاب ان يضمها الى نفسه وان كانت
 ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها. والغلام اذا عقل واجتمع رايه
 واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه
 فكان له ان يضمه وليس عليه نفقته الا ان يتطوع

باب النفقة

النفقة تتعلق باشياء منها الزوجية والاحتباس فتجب على الرجل نفقة امرأته
 المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها ولم يدخل كبيرة كانت المرأة او صغيرة
 بتجامع مثلها فان كانت لا تجماع لانفقة لها. والمنكوحه اذا كانت امة ان يواها
 المولى بيتا فلها النفقة والا فلا وكذا المدبرة وام الولد. والتبوية ان يخل بينهما
 وبين زوجها ولا يستخذمها المولى. وان يواها بيتا ثم بدله ان يستخذمها كان له
 ذلك. فان يواها بيتا وكانت تسير الى المولى في اوقات وتخدمه من غير استخذامه

لأيسقط نفقتها والمكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فيها كالحرة ولا يحتاج الى
 التبوية. والعبد اذا تزوج باذن مولاه كان عليه نفقة المرأة يباع في النفقة مرة بعد اخرى
 ولا نفقة للمريضة اذا لم تزف الى بيت زوجها. فان زفت قالوا لها النفقة. وعن ابي يوسف
 انه لا نفقة لها ان كانت لا تطيق الجماع. واذا زفت المرأة الى زوجها رجمه صحيحة فرضت في بيت الزوج
 مرضا لا يحتمل الجماع ان كان بنيتها كان لها النفقة لان المرأة لا تسلم عن المرض في عمرها. وان
 كان لم يدخل بها فرضت مرضا لا يحتمل الجماع لا نفقة لها. وان اعصى عليها اغواء كثير فهو
 بمنزلة المرض. وان بنى بها في منزلها ثم مرضت مرضا لا يحتمل الجماع وزهبت الى
 منزل الزوج وهي مرضية على حالها كان له الخيار ان شاء امسكها وعليه النفقة و
 ان شاء ردها الى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيرة. قالوا انما تجب النفقة على
 الزوج المرأة المريضة في بيته والصغيرة التي لا تجامع اذا كان يتمكن الزوج من
 الانتفاع بها مع ذلك المرض بوجه ما فان كان لا يتمكن لا نفقة لها ولو مرضت المرأة
 في بيت زوجها بعد الدخول وانتقلت الى دار ابيها قالوا ان كانت بحال يمكنها
 النقل الى منزل الزوج بحفة او نحوها فلم تنتقل لا نفقة لها. وان كان لا يمكن نقلها
 فلها النفقة. ويجب على الصغير نفقة امرأته الكبيرة. فان كانا صغيرين لا يطيقان
 الجماع لا نفقة لها. وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الاب
 نفقة امرأة ولد. ويستدين الاب عليه ثم يرجع بذلك على الابن اذا اليسر.
 والنفقة الواجبة الماكول والملبوس والسكنى اما الماكول فالدقيق والماء والخبز
 والملح والدهن. فان قالت لا اطبخ ولا اخبز قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والخبز
 وعلى الزوج ان يانيها بطعام مهين او ياتيها من بكفها عمل الطبخ والخبز. وقرئ بين
 المرأة وخادمها وخادم المرأة اذا امتنعت عن الطبخ والخبز لا تجب لها النفقة

على زوج المرأة لأن نفقة الخادم مقابل بالخدمة فإذا لم يخدم لا تجب. وأما نفقة المرأة
فمقابل بالاحتباس وقد احتبست بحق الزوج فكان لها النفقة على الزوج. وقال الفقيه
أبو الليث رح إذا صنعت المرأة عن الطبخ والخبز انما يجب على الزوج ان يأتيها بطعام
إذا كانت المرأة من بنات الأشراف لا تخدم بنفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الأشراف
ولكن بها علة لا تقدر على الطبخ والخبز أما إذا لم تكن كذلك لا يجب على الزوج ان يأتيها بطعام
مهيئ ولا تقدير في النفقة عندنا. وانما يجب عليه كفايتها بالمعروف وذلك يختلف باختلاف
الأوقات والأماكن. وكما يجب لها قدر الكفاية من الخبز فكذلك الأدم لأن الخبز لا يؤكل
عادة إلا مادوما. وقالوا في نأويل قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم ان أعلى ما يطعم الرجل
أهله الخبز واللحم. وأوسط ما يطعم الرجل أهله الخبز والزيت. وأدنى ما يطعم أهله الخبز واللبن
أما اللبن فلا بد منه خصوصا في ديار الحر وهذا كله في عرفهم. أما فقهاء نفقة المرأة
تختلف باختلاف الناس والأوقات. ولا يقدر النفقة بالدراهم وقال الشافعي يجر النفقة
مقدرة على الموسر مدان. وعلى وسط الحال مد ونصف وعلى المعسر مد واحد وهذا غير صحيح
لأن الواجب الكفاية والكفاية تختلف باختلاف الأشخاص والأوقات. وأما الملبوس
ذكر محمد رح في الكتاب وقد راى الكسوة بدرعين وخمارين وملحفة في كل سنة. واختلفوا في
تفسير الملحفة قال بعضهم هي الملاءة التي تلبسها المرأة عند الخروج وقال بعضهم هي غطاء
الليل يلبس في الليل. وذكر درعين وخمارين أراد به صيفيان وشتويان. فالصيف ما يكون
رقيقا يصلح في زمان الحر والشتوى ما يكون ثخيناً يصلح لدفع البرد. ولم يذكر السراويل في
الصف
ولا بد منه في الشتاء. وهذا في عرفهم. أما في ديارنا يجب السراويل وشتاب آخر كالجبة والفراس
الذي ينام عليه والحقاف وما يدفع به أذى الحر والبرد في الشتاء والصيف درع خروجة
خروجهما بريسم. ولم يذكر الخف والمكعب في النفقة لأن ذلك انما يحتاج اليه الخروج

وليس على الزوج تهمة أسباب خروج المرأة نثر النفقة انما تجب على قدر يسار الرجل وعشرته
وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة. وقال الخصاصي يعتبر حالهما. وتفسير ذلك ان الرجل
ان كان من الاشراف ان يأكل الخوارى والطير المشوى والباجات والمرأة فقيرة تأكل في
اهلها خبز الشعير يطعمها الزوج خبز البر وباجة لوباجتين. ولو كانا موسرين كان عليه
نفقة الموسرين لا اسراف فيه. ولو كانا معسرين كان عليه نفقة المعسرين لا تقتير فيه وان
كانت المرأة موسرة والزوج معسر يطعمها خبز البر وباجة يتكلف لذلك والناشرة لا نفقة
لها وهي التي خرجت عن منزل الزوج بغير اذنه بغير حق. فان كانت لم تسلم نفسها ومنعت
نفسها لاستيفاء المهر ان كان المهر موجلا او هبت مهرها ثم منعت نفسها كانت ناشرة
وان كانت سلمت نفسها ثم منعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشرة في قول ابي حنيفة ر. وقال
صاحباه ر. تكون ناشرة. ولو كان الزوج ساكنا معها في منزلها فمنعت زوجها عن الدخول
عليها كانت ناشرة الا اذا منعت ليحولها الي منزلها او يكثرى لها منزل لا فتح لا تكون ناشرة.
ولو كانت مقيمة في منزله ولم تمكنه من الوطء لا تكون ناشرة وان غصبها غاصب وهرب
بها كرها ثم عادت اليه لا يجب عليه نفقةهما لما مضى. وكذا اذا حبست ظلما او بحق ذكر
في الاصل والجامع الكبير انه لا يجب لها النفقة من غير تفصيل عن ابي حنيفة ر. وعن ابي يوسف
ان حبست بدين لا تقدر على ادائه تجب لها النفقة فان كانت تقدر على الاداء ولم تؤد
لانفقة لها. وهذا اذا كان الزوج لا يقدر الوصول اليها في الحبس وان وجد ثمة مكانا
بصل اليها قالوا يجب لها النفقة. وان خرجت الى الحج مع محرم لانفقة لها في قول محمد ح.
وقال ابو يوسف ر. لها نفقة الاقامة لانفقة السفر. وان حجت مع الزوج حجة الاسلام
او نفلا كان لها نفقة الحضر لانفقة السفر. وتفسير ذلك ان ينظر لو كانت في الحضر بكفيها
النفقة بدراهم وفي السفر لا يكفي الا ربع دينار او اكثر ينفق عليها في السفر بدراهم ولا يلزمه

الزيادة وإن حبس الزوج بدين فإن لم تمتنع المرأة من اتيانها كان لها النفقة وإن
 حبس في سجن السلطان ظلما اختلفوا فيه والصحيح انها تستحق النفقة
 والرتقاء تستحق النفقة رجل تزوج بامرأة واوفاهامهرها الا ان الزوج يسكن
 بفارض الغصب او في دار الغصب فامتنعت المرأة منه وخرجت من منزله كان
 لها النفقة لانها محقة وليسبت مباشرة رجل غاب عن امرأته وتزوجت
 امرأته بزواج آخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الاول وفرق القاضيين بينهما
 وبين الزوج الثاني كان عليها العدة ولا نفقة لها في عدتها الا على الاول ولا
 على الثاني. اما الثاني فلان نكاحه كان فاسدا والنكاح الفاسد لا يوجب النفقة
 لا قبل الفروقة ولا بعد ها في العدة. واما الزوج الاول فلانها صارت ناشرة
 رجل طلق امرأته ثلثا بعد الدخول فتزوجت بزواج آخر قبل انقضاء العدة
 ودخل بها الثاني ثم فرق القاضيين بينهما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الاول
 في قول ابي حنيفة رج. منكوحة الرجل اذا تزوجت بزواج ودخل بها الثاني فعلم
 القاضيه بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الاول فطلقها ثلثا وحيت عليها العدة
 عنهما ولا نفقة لهما على احد. اما على الثاني لان نكاحه كان فاسدا واما على
 الاول لانها صارت ناشرة على الزوج الاول والنكاح فسقطت نفقتها مادامت
 تعد من الثاني فاذا سقطت عنه النفقة في النكاح لا تجب عليه في العدة
 وكذا المرأة اذا ارتدت بعد الدخول والعياذ بالله وبانت من زوجها و
 حيت عليها العدة لا يكون لها النفقة. وكذا اذا طاعت ابن الزوج او قبلته
 او فعلت ذلك في العدة عن طلاق رجعي سقطت النفقة. ولو كانت العدة
 من طلاق بائن او ثلث لا تسقط ذكرنا الماكول والكسوة. اما السكينة

في بيت على حدة تأمن على متاعها ولا تستحيي عن عيها من معاشرة الزوج. فإن كان
 للرجل والدة أو اخت أو ولد عن غيرها في منزلها فقالت صيرة في منزل على حدة
 كان لها ذلك لأنها لا تأمن على متاعها وتستحيي عن المعاشرة إذا كان البيت
 واحداً. فإن كانت داراً فيها بيوت وأعطى لها بيتاً تغلق وتفتح لم يكن لها أن تطلب
 بيتاً آخر إذا لم يكن ثمه أحد من أحماء الزوج يؤذيها فإن لم يكن هناك أحد فشكت
 للقاضي أن الزوج يؤذيها ويضربها وسالت مسكناً بين قوم صالحين يعرفون
 أحسانه وإساءته أن علم القاضي أن الأمر كما قالت زجره القاضي عن ذلك ومنعه
 من التعدي. وإن لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي أن كان جيران الدار قوماً
 صالحين أقرها القاضي هناك وسأل عن جيرانها فإن أخبروا أن الأمر كما قالت المرأة
 زجره القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي. وإن ذكر الجيران أنه لا يؤذيها يتركها
 القاضي في تلك الدار وإن لم يكن في جيرانه من يشق به أمره القاضي أن يسكنها بين
 قوم صالحين وإذا أراد الزوج أن يمنع أباه أو أمها أو أحداً من أهلها عن الدخول
 عليها في منزله اختلفوا فيه قال بعضهم له أن يمنع عن الدخول ولا يمنعهم عن
 النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمرأة في الداخل ويمنع من النظر من لا يكون
 محرماً وبتمه الزوج. وقال بعضهم لا يمنع الأبوين من الدخول عليها للزيارة في
 كل جمعة وإنما يمنعهم عن السكونة عند ها وبها أخذ مشائخنا. وعليه
 الفتوى رهل يمنع غير الأبوين عن الزيارة قال بعضهم له أن يمنع وقال بعضهم
 لا يمنع المحرم عن الزيارة في كل شهر. وقال مشائخ بلخ رج في كل سنة وعليه
 الفتوى وكذا لو أرادت المرأة أن تتخرج لزيارة المحرم كالحالة والعمة والاخت
 فمؤيد هذه الأقاويل. وإن كان لها خادم يفرض عليه نفقة خادمها ولا تقرض

لا لغير من خادم واحد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله. وقال أبو يوسف رحمهما الله نفقة
 خادمين قالوا نعم نفقة الخادم إذا كانت المرأة من بنات الأشراف ولم ياتها الزوج
 بطعام مهين. وإن قال الزوج أنا الخدمك أو تتخدمك جارية من جواربي الصحيح أن
 الزوج لا يملك إخراج خادم المرأة عن بيته ونفقة الخادم أدنى الكفاية لا تبلغ نفقة المرأة
 ويفرض لخادمها قميص وازار كرباس وكساء كرخص ما يكون وخف لأنها تحتاج إلى الخروج
 لمصالحها الخارجية من الرسالة إلى الأبوين ونحو ذلك ولا يفرض لخادمها الخمار لأن
 شعرها ليس بعورة. دعي تزوج بمحارمه فطلبت النفقة فإن القاضي يقضي لها بالنفقة
 في قول أبي حنيفة رحمهما الله. وقال صاحباه رحمهما الله لا يقضي ويجب على المعسر نفقة خادم المرأة ولا
 تستحق المرأة نفقة الخادم على زوجها إذا لم يكن لها خادم في ظاهر الرواية موسرا كان الزوج
 أو معسرا امرأة طلبت من القاضي أن يفرض لها على زوجها النفقة إن كان الزوج صاحب
 مائة وطعم كثير لا يفرض لها النفقة. وإن لم يكن كذلك يفرض لها النفقة بالمعروف
 شهر اشهر. قال مشائخنا رحمهم الله ذلك يختلف باختلاف حال الزوج إن كان محترفا يفرض
 عليه النفقة يوما يوما إلا أنه عسر لا يقدر على تعجيل نفقة الشهر دفعة واحدة. وإن كان
 من التجار يفرض عليه شهر اشهر. وإن كان من الدهاقين يفرض سنة فسنة ينظر
 إلى ما كان يسر ويفرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة أشهر كسوة. وإذا فرض القاضي
 على الزوج لا تطالبه بنفقة ماضية من الزمان قبل الفرض لأن عندنا لا تصير النفقة ديناً
 إلا بالقضاء أو بالتراضي فإن كانت امرأة استدانت قبل الفرض وانفقت على نفسها
 لا ترجع بذلك على الزوج. وإن فرض لها القاضي أو صاحب تحت زوجها من السفقة على شيء
 معلوم كل شهر فلم ينفق عليها حتى انفقت من مال نفسها أو استدانت رجعت بذلك
 على الزوج أمرها القاضي بالاستدانة أو لم يأمر ولو صاحب تحت زوجها من النفقة على ما لا يكرها

كان لهما ان ترجع عن ذلك الصلح وتطلب الكفاية. وأن فرض لها القاضى الكسوة لستة
اشهر واعطاها فضاغت الكسوة او سرت لا يقضى لها بكسوة اخرى ما لم يمض ستة اشهر
وكذا لو لبست الكسوة لبسا غير معتاد فتحرقت قبل مضى المدة. ولو لبست لبسا معتادا
فتحرقت قبل الوقت قضى القاضى لها بكسوة اخرى وان مضت المدة والكسوة قائمة ان
لم تلبسها في تلك المدة يقضى لها بكسوة اخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعها ثوب
اخر قضى القاضى بكسوة اخرى. وان لم تلبس معها ثوبا اخر فمضت المدة والكسوة قائمة لا يقضى
بكسوة اخرى ما لم تتحرق تلك الكسوة. وكذا النفقة على هذه التفاصيل ان هلكت او
سرت او اكلت واسرفت ولم يتبق قبل مضى المدة لا يقضى بنفقة اخرى وان لم تسرف فلم
تبق يقضى بنفقة اخرى ويقضى القاضى بالكسوة والنفقة على قدر يسار الرجل وقدرته
فان قال الرجل انا معسر وعلي نفقة المعسرين كان القول قوله لان نقيم المرأة البينة و
في ثمن المبيع والقرض اذا ادعى المديون انه معسر لا يقبل قوله قالوا وكذا لك في المهر
والكفالة. وقال بعض الناس يحكم الرى فان اقامت المرأة البينة انه موسر قضى
عليه بنفقة الموسرين. وان اقامت البينة كانت البينة بينة المرأة. وان لم تكن لها بينة
وطلبت من القاضى ان يسئل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال. وان سأل كان
حسنا. وان اخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضى ذلك. وان اخبره عدل انهُ موسر
قضى القاضى بنفقة الموسرين وان لم ينلفظا بلفظ الشهادة ويشترط العدول والعدالة
في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظة الشهادة. وان قال اسمعنا انه موسر او بلغنا ذلك
لا يقبل القاضى ذلك. ولو قضى القاضى على الزوج بنفقة المعسرين ثم ايسر فخاصته الى
القاضى فرض القاضى عليه بنفقة الموسرين لان النفقة تجب ساعة فساعة. وهو نظير
ما لو شرع في صوم الكفارة ثم ايسر كان عليه التكفير بالمال. وكذا لو فرض القاضى عليه

النفقة بالدراهم وهي لا تكفيها فان القاضيه يزيف في النفقة. ولو قضى القاضيه عليه
 بالنفقة فعلا الطعام او رخص فان القاضيه يغير ذلك الحكم. ولو قالت المرأة انه يريد
 السفر فخذ لي كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة رح لا يجبره القاضيه على اعطاء الكفيل كما
 لا يجبر القاضيه على اعطاء الكفيل بالدين المؤجل اذا خاف الطالب ان يغيب المديون
 قبل حلول الاجل. وعن ابي يوسف رح انه يأخذ من الزوج كفيلا بالنفقة. وهكذا
 عن محمد رح في بعض الروايات ثم عند ابي يوسف ومحمد رح يأخذ منه كفيلا بنفقة
 شهر واحد وعن ابي يوسف رح في رواية ان القاضيه يسأل الزوج كم تغيب فان
 قال شهرا يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد وان قال اغيب شهرين يأخذ كفيلا
 بنفقة شهرين. وكذا السنة. واما في الدين المؤجل فالوا على قياس ما روى عن ابي
 يوسف رح في النفقة لو اخذ كفيلا كان حسنا. وذكر في المنتقى له ان يأخذ كفيلا
 بالدين المؤجل اذا اراد المطلب ان يسافر قبل حلول الاجل. وذكر شمس
 الأئمة المحلواي رح اذا بقى من الاجل شيء قليل فاراد الغريم ان يسافر ويسال
 الطالب من القاضيه ان يأخذ منه كفيلا او يمنعه من السفر فان القاضيه لا يجيبه الى
 ذلك ولا يأخذ منه كفيلا. قال وهذا في قولهم جميعا. ولم يستحسن ابو يوسف
 رح في الدين المؤجل فكان هذا نقضا عليه. وان كفل للمرأة رجل بنفقة كل شهر
 يمكن كفيلا الا بنفقة شهر واحد وهو بمنزلة مالو أجوداره كل شهر كانت
 الأجرة في شهر واحد حتى كان لصاحب الدار ان يخرج من الدار اذا جاء رأس
 الشهر الثاني وعند ابي يوسف رح اذا كفل بنفقة كل شهر كان على الأب استئجارا
 وكذا لو قال رجل لامرأته تزوجي فلانا على اني ضامن بنفقتك كل شهر فان على
 الأب. ولو قال الكفيل كفلت لك عن زوجك نفقة سنة كان كفيلا لانه نفقة

لسنة. وكذا الوقال كفلت لك بالنفقة ابدًا او ما عشت كان كفلاً بالنفقة
 مادامت في نكاحه. واذا كفل انسان بنفقة شهر او سنة وطلقها زوجها بانثا
 او رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة. رجل خاصته المرأة ^{قال} ان القاضية بالنفقة
 اب الزوج انا اعطيك النفقة فاعطاها مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن ناذ
 ان يسترد منها ما اعطاها من النفقة لان اعطاء الاب بمنزلة اعطاء الابن
 ولو عجل الابن النفقة ثم طلقها لم يكن له ان يسترد منها ما عجل اذا طلب المرأة
 من القاضية ان يفرض لها النفقة ففرض وهو معسر فان القاضية يامرها بالاستئانة
 ثم يرجع على الزوج اذا ايسر ولا يحبسها في النفقة اذا علم انه معسر وان لم يعلم
 القاضية انه معسر وسالت المرأة حبسه بالنفقة لا يحبسها القاضية في اول
 مرة لكن يامر بالانفاق ويخبره انه يحبسها ان لم ينفق فان عادت المرأة
 بعد ذلك مرتين او ثلاثا حبسه القاضية. وكذا في دين آخر غير النفقة فاذا
 حبسه القاضية شهرين او ثلثة يسال عنه وفي بعض المواضع ذكر اربعة
 اشهر والصحيح انه ليس بمقد ربل هو مفوض الى رأى القاضية ان
 كان في اكبر رأيه انه لو كان له مال يضر ويؤدي الدين يخله سبيله ولا يمنع
 الطالب عن ملازمته بل الطالب ان يدور معه اينما دار ولا يقعد في مكان
 ولا يمنع عن التصرف. وان كان غنيا لا يخرج حذره يؤدي الدين والنفقة
 الا برضاء الطالب فان كان له مال حاضر اخذ القاضية الدراهم والدنانير
 من ماله ويؤدي منها النفقة والدين لان صاحب الحق لو ظفر بحسن حقه
 كان له ان ياخذ. وكذا اذا ظفر بطعام في النفقة. وان كان الدين دراهم
 فوجبه فانير مد يونه في القياس ليس له ان ياخذ وفي الاستحسان

له ان ياخذ. ولا يبيع القاض عروضة في النفقة والدين في قول ابي حنيفة رج وقال
صاحباه وهو قول الشافعي رج للقاضي ان يبيع. واذا فرض القاضي النفقة للمرأة كل شهر
فمضت اشهر ولم يوف حتى مات احد الزوجين سقط النفقة. ولو كانت المرأة استدان^ت
بعد الفرض باخر القاض ثم مات احد الزوجين قبل القبض لا تسقط المستدانة .
لو فرض لها القاضي النفقة ولم يامرها بالاستدانة فاستدانت او صاغت زوجها
من النفقة كل شهر على شيء معلوم فاستدانت او مستدن كان لها ان ترجع على الزوج
بما فرض لها القاضي مادام اناحيين. واذا مات احد هما لم يكن لها ان ترجع في تركة الميت.
وكما تسقط المفروضة بموت احد الزوجين هل تسقط بالطلاق اختلفوا فيه. قال
بعضهم لا تسقط. وقال القاضي الامام ابو علي الخفيف رج وجدت رواية في السقوط
وذرا النفاي ان على قول محمد رج تسقط. ولا رواية فيه عن ابي يوسف رج. وذكر شمس
الائمة الحلواني رج زاد الخصاص لسقوط النفقة المفروضة سببا اخر فقال تسقط بموت
وموتها وتسقط اذا طلقها وابانها. ولو فرض القاضي للمطلقة نفقة العدة فلم يأخذ حتى
انقضت العدة هل تسقط كما تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط. وذكر شمس الائمة
الحلواني رج اذا فرض القاضي للمرأة نفقة العدة فلم تستوف حتى مات احد الزوجين تسقط
وكذا اذا انقضت عدتها قبل القبض. القاضي اذا فرض للمرأة النفقة فقال الزوج
استقرض كل شهر كذا وانفق على نفسي ففعلت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان
يقول وترجعى بذ لك علي امرأة جاءت الى القاضي وقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان
وان زوجي فلان بن فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي
ان يفرض لها النفقة فهذا على وجهين. اما ان كان الغائب مال حاضر في منزله
من جنس النفقة كالدراهم والدنانير والطعام والثياب الذي يكون من جنس

الكسوة والقاضي يعلم امرها منكوبة الغائب، فان القاضي ياخذها ان تنفق على نفسها
بالمعروف من ذلك المال من غير سرف ولا تقتير بعد ما يحلفها القاضي بالله ما
استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره ^{منها} وياخذ
كفيلا لانها لو ظفرت على مال الزوج بشئ من جنس النفقة كان لها ان تاخذ ذلك
سرا وجهرا وان كره الزوج فكان امر القاضي اعانة لها على استيفائها الحق ولم يكن قضاء
الا انه ياخذ منها كفيلا ويحلفها نظرا للغائب. وان كان القاضي لا يعلم نكاحها
وليس للغائب مال حاضر فاقامت المرأة البينة على النكاح لا يقبل القاضي ^{بينتها}
قال الحاكم الشهيد وهذا قول ابي يوسف الآخر وهو قول محمد رح. وقال شمس
الائمة السرخسي لا يقبل بينة المرأة عندنا بالاتفاق وانما تقبل عند زفر رح وقال
وفرق ابو يوسف رح بين ما اذا كان للغائب مال حاضر وبين ما اذا لم يكن ان
كان له مال حاضر يقبل القاضي بينتها وان لم يكن لا يقبل. وقال شمس لائمة
الحلواني رح قال مشايخنا رح كنا نظن ان بينة المرأة على الزوج لا تقبل عند اصحابنا
اذ لم يكن له مال حاضر وتقبل عند زفر رح. وانما عرفنا قول ابي يوسف رح
في هذه المسئلة كما هو قول زفر رح من الخصاف فقال تقبل بينة المرأة على قوله
ابي يوسف وزفر رح في فرض النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وليس في
قبول البينة على هذا الوجه ضرر بالغائب فان الغائب اذا حضر لواقرا بالنكاح
كان لها ان تاخذ النفقة المفروضة. وان انكر النكاح كان القول قوله وعليها عادة
البينة على النكاح. ويجوز ان تقبل البينة في حكم دون حكم كمالو وكل رجلا ينقل
عيا له او عبده الي بلد فاقامت المرأة لبينة على الطلاق والعبد على العتق تقبل
هذه البينة في قصر. والوكيل ولا تقبل في الطلاق والعتاق وعن ابي يوسف

رح ويرواية اذا لم يعلم للقاضي بالنكاح وليس للغائب مال حاضر فاقامت المرأة البيعة
 على النكاح يقول لها القاضي ان كنت صادقة فقد فرضت لك النفقة على الغائب و
 ان كنت كاذبة لم افرض فان كانت صادقة تستحق النفقة والا فلا والقضاء في زماننا
 يقبلون البيعة على النكاح لفرض النفقة لانه مجتهد فيه وللمناس حاجة وعلى قول
 من يقبل هذه البيعة لا يحتاج المرأة الى اقامة البيعة ان الغائب لم يخلف لها النفقة
 وكما لا يفرض القاضي على الغائب اذا لم يعلم بالنكاح في ظاهر الرواية لا ياعرها القاضي بالا
 وكان اوجيعة رح يقول ولا ياعرها بالاستدانة ثم يرجع وعلى هذا لو كان للغائب ودعة
 في يد رجل من جنس النفقة او دين على رجل فطلبت المرأة نفقتها من الودعة والدين
 ان كان المودع والمديون مقرا بالودعة والنكاح والدين ياعرها ماداء النفقة نظر للمرأة كما
 لو كان المال موضوعا في بيته بعد ما يحلفها بالله ما استوفيت النفقة وتأخذ منها
 كفيلا في قولهم وان شاء ضمها ومعنى هذا الضمان ان يقول لها لا اصدقك ولكن اقضك
 فان كنت صادقة لاشئ عليك وان كنت كاذبة استرد منك المال والودعة والدين
 الدين في البداية بالاتفاق عليها وبعد ما امر القاضي المودع والمديون اذا قال المودع دعت
 المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الابينة ولو كان على الغائب
 دين اخر غير النفقة فاحضر صاحب الدين عريما اخر للغائب او مودعا للغائب لا يامر
 القاضي المودع والمديون بقضاء الدين وان كان مقرا بالمال والدين ولو دفع المودع
 الودعة الى امرأة صاحب الودعة لاجل النفقة لو الى ولد او الى والديه ان دفع بامر القاض
 لاضمان عليه وان دفع بغير امر القاضي كان ضامنا كما لو قضى المودع بالودعة ديننا لاصا
 الودعة فانه يضمن ولو كان المودع او المديون جاحدا للمال والنكاح فاقامت المرأة
 البيعة على ما ادعت لم تقبل بينتها اما في المال فلا نهاتتبت ما لا للغائب وانها ليست

بخمس عنه. وأم إذا أقامت البينة على النكاح فلا نهات ثبت النكاح على الغائب وليس من
 الغائب خصم حاصر فلا تقبل البينة في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه رجح ولأن
 المرأة أسندت على زوجها الغائب يعني اشترت طعاما بالنسيئة لتقضي الثمن من مال الغائ^ب
 ان أسندت بغير امر القاضى لا يلزم زوجها في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه حتى
 لو حضر الغائب لا يكون لها ان ترجع على الغائب. وإن أسندت بامر القاضى رجعت بذلك
 على زوجها. والمفقود في جميع ما ذكرنا بمنزلة غائب آخر. ولا ساع على الغائب عروصه في النفقة
 وإذا بعث الرجل إلى امرأته ثوب فقال الزوج هو مهر اوقال هو من الكسوة وقالت المرأة هي
 صلبة. كان القول قول الزوج وكذا لو اعطاها دراهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية
 كان القول قول الزوج. وكذا لو كان على الرجل ديون مختلفة فادى شيئا وقال هو من
 دين كذا كان القول قوله لأنه هو المالك وكذلك الزوج الا ان تقيم المرأة البينة ان بعث
 اليها هدية. وإن أقامت جميعا البينة فالبينة بينة الزوج. وكذا لو أقامت كل واحد منهما
 البينة على اقرار الآخر كانت البينة بينة المالك. وكذا لو اختلف الزوجان بعد عرض
 النفقة في مقدار المفروض او فيما مضى من الرمان بعد فرض القاضى كان القول قول
 الزوج لأنه ينكر الزيادة والبينة بينة للمرأة لأنها تثبت الزيادة. رجل له عمامة واحدة
 لا يجبر عليه بيعها في النفقة لأنه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك
 في النفقة ولا يباع على الزوج الحاضر عرضه في الدين والنفقة في قول أبي حنيفة رجح لأن
 ذلك حجر وهو لا يرى الحجر. وقال صاحبه رجح يباع عرضه في الدين والنفقة وإذا
 استعجلت المرأة نفقة مدة ثم ماتت قبل مضى تلك المدة ليس للزوج ان يسترد
 شيئا من ذلك في قول أبي حنيفة وإليه يوسف رجح وقال محمد رجح يسلم لورثتها حصة

النفقة لأسقاط الواجب وقد بطلت النفقة بالموت فليست رد المعجل لغوات الفرض
 كما لو أعطى لامرأة نفقة ليتزوج بها فماتت كان له ان يسترد ذلك. ولو أعطى النفقة
 للتي طلقها ثلاثا في عدة الحلل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه .
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان اعطاها دراهم كان له ان يرجع الا
 ان يكون على وجه الصلة . وقال غير من المشائخ رح ان اعطى النفقة وشرط فقال
 انفق عليك على ان تزوجني فزوجت نفسها منه او لم تزوج كان له ان يرجع عليها
 وان لم يرد ذلك الا انه عرف دلالة انه ينفق لأجل ذلك قال بعضهم لا يرجع
 وقال الشيخ الامام الأجل الاستاذ ظهير الدين رح يرجع بذلك على كل
 حال لانه رشوة الا ان ينص على الصلة . امرأة لها زوج معسر وابن موسر يقر
 للابن اقضه ويحبر عليه فان ابي يفرض عليه النفقة . امرأة قالت
 لزوجه انت بري من نفقتي ابد اما كنت امرأتك ان لم يكن فرض القاضيه عليه
 النفقة كانت البراءة باطلة لانها ابرأته قبل الوجوب وان كان القاضيه فرض عليه
 النفقة لكل شهر كذا فقالت انت بري من نفقتي ابد اما كنت امرأتك صحت
 البراءة من نفقة شهر واحد لا غير ولو ابرأته بعد مضي شهر صحت البراءة عما
 مضى دون ما بقى كما لو اجر داره كل شهر بكذا وكل سنة بكذا فمضى بعض السنة
 او بعض الشهر صحت الاجارة من الشهر الاول ومن السنة الاولى وذكر في
 كتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شيء ان كانت
 العدة بالشهور صح الصلح وان كانت بالحيفض لا يصح ولو صالحته تحت المعتدة
 من سكنها على دراهم معلومة لا يصح في الوجهين لان السكنى حق الله تعالى
 فلا يصح اسقاط المرأة . رجل اتهم بامرأة فظهر بها قبل فزوجها ابوها منه و

ابي الزوج ان ينفق عليها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان
 اقر الزوج ان الحمل منه جاز النكاح في قولهم ويجبر على النفقة وان لم يقر ان
 الحمل منه يجوز النكاح في قول ابى حنيفة ومحمد رح ولا يجوز في قول ابي يوسف
 رح ولا يجبر على دفعها في قولهم اما على قول ابي يوسف رح فلفساد النكاح
 واما على قولهما لانه لا يحل له وطئها ما لم تصحح لها وهل يجب على الزوج
 ثمن ماء الاغتسال وماء الوضوء قال مشايخ بلخ رح يجب وقد ذكرنا هذا في كتاب
 الصلوة امرأة مات ولم ير له مالا قال ابو يوسف رح كفنها على الزوج وعليه
 الفسوى فالأصل عنده ان كل من تجب عليه نفقته في حياته تجب عليه كفنته
 بعد وفاته ومثل محمد رح استثنى الزوج من هذا الجملة ومن لا يجب عليه
 نفقته في حياته لا يجب عليه كفنته بعد وفاته في قولهم رجل قال لغيره استدن
 عيا مراية وافق عليها كل شهر كذا فقال المامور انفتت وصدقته المرأة لا يرجع
 المامور بذلك على الزوج الا ان يكون القاضيه فرض لها كل شهر عشرة دراهم
 فاذا اقرت المرأة ان المامور انفق عليها قبل قولها لانها اخذت بقضاء القاضي اما
 في الوجه الاول انما اخذت لتوجب على زوجها دينها فلا يقبل قولها وكذلك هذا
 في الولد الصغير رجل قال لغيره انفق على امرأتي او على عيالي فانفق المامور بالمرء
 قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح للمامور ان يرجع على الأمر بانفق
 العجز عن الأنفاق لا يوجب حق الفراق وقال الشافعي رح لها ان تطلب من القاضي
 ان يفرق بينهما ويكون ذلك فسحا وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن ايفاء المهر
 للمحل قبل الدخول فان فرق القاضي بينهما وهو شفيعي المذهب نفذ قضاؤه
 لانه قضيه في فصل محنته فيه ليس فيه نص ولا اجماع فينفذ قضاؤه عند الكل

وان كان القاضي حنفيا لا ينبغي ان يقضى بخلاف مذهب الا اذا كان مجتهدا
ورفع اجتهاده على ذلك وان قضى مخالفا للرأية من غير اجتهاد عن ابي حنيفة في نفاذ قضا^{ته}
روايتان وكذا في كل فصل مجتهد فيه وان لم يقض القاضي ولكنه اجمشفعوا بالقض
بينهما في هذه الحادثة ان لم يكن القاضي ماذونا بالاستخلاف او كان ماذونا الا ان
القاضي والامور اخذ في ذلك شيئا لا ينفذ قضاؤه عند الكل لان قضاء القاضي فيها ارشاه
باطل عند الكل وان لم يأخذ شيئا يفرق المامور بجاز تفريقه وان كان الزوج غائبا فرفعت
المرأة الامر الى القاضي واقامت المرأة البيت على ان زوجها الغائب عاجز عن النفقة و
طلبت من القاضي ان يفرق بينهما فان كان القاضي حنفيا فقد ذكرنا وان كان شفعوا
وفرق بينهما قال مشايخ سمرقند رح جاز تفريقه لانه قضى في فصلين التفريق بسبب
العجز عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه وعندنا القضاء
على الغائب لا يجوز لكن لو قضى ينفذ قضاؤه في اظهر الروايتين فجاز التفريق وقال
الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين زرح لا يصح هذا التفريق لان القضاء على
الغائب انما يجوز عند الشافعي رح وينفذ في احدي الروايتين عن ابي حنيفة رح اذا ثبت
الشهود به وهم هنا لم يثبت المشهود به عند القاضي وهو العجز لان المال مفقود
ورايه فسيصير الغائب غنيا ولا يعلم به الشاهد بلما بينهما من المسافة وكان
الشاهد مجازا في هذه الشهادة فاذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه رجل يسكن
في ارض المملكة يريد به ارض السلطان ويأخذ المال من السلطان فقالت المرأة
لا اقدر معك في ارض المملكة ولا اكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وانتم ذلك
يكون على زوجها ولو امتنعت المرأة عن السكنى معه تصير ناشرة وقد ذكرنا
قبل هذا ان الزوج اذا كان يسكن في ارض الغصب فامتنعت منه لا تصير ناشرة

ويكون لها النفقة على زوجها لأن الغصب حرام لا شبهة فيه بخلاف
أرض المملوك وماله

فصل في القسم

وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملك وهو البيت
عندها للصعبة والمواشاة لا فيما لا يملك وهو الحب والجماع لأن الحب
عمل القلب والجماع ينفي عنه الشك وكل ذلك لا يتعلق باختياره إليه
أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه قسمي فيما أملك ولا
تؤاخذني فيما لا أملك. حر وأعبد تحته امرأتان كان عليه أن يستوى
بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوما وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها
ثم الرأى في البداية إليه. الشيب والبكر والمراهقة والبالغة والعاقلة والمجنونة
والمسنة والكتابية في القسم سواء وكذا الزوج الصحيح والمرضى والمحبوب
والنخعي والعنين والبالغ والمراهق والمسلم والذمي. والجديدة والعقيقة في
القسم سواء عندنا كانت الجديدة بكرا أو ثيبا. إذا أقام عند الجديدة ثلاثة
أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك. وله أن يبدأ بالجديدة قال الشافعي
رجح أن كانت الجديدة بكرا يكون عند ما سبعة أيام ثم يسوى بينهما بعد
ذلك ويقيم عند كل واحد منهما يوما وليلة وإن كانت الجديدة ثيبا يقيم
عند ما ثلاثة أيام ولياليها ثم يسوى بينهما. ولو كانت تحت الرجل أمة أو مدبرة
أو مكاتبه أو أم ولد لما تزوج عليهما حرة فلحرة يومان والامة يوم. وإن أقام عند
الامة يوما ثم اعتقت لم يقيم عند الحرة الأخرى الا يوما. ولو أقام عند الحرة
يوما ثم اعتفت الامة تحول إلى المعتقة. ولا أقام عند إحدى امرأتيه زيادة

اذن الاخرى جاز وكان لها ان ترجع عن ذلك ولا يكون الاذن لانها ولو جعلت المرأة
 رجلا جعل على ان يريد لها في القسم يوما ففعل لم يجب ولها ان تسترد المالك وكذا
 لو حطت عنه شيئا من مهرها او زاد لها الزوج في المهر او جعل لها جعل على ان تجعل
 يومها الفلانة فهو باطل. ولو امره القاضي بالقسم والقسوية فجاء فرافعته الى القاضي
 اوجه القاضي عقوبة لا رثا به المخطور ويأمره بالعدل. ولو اقام عند احدى امرأتيه
 شهرا قبل الخصومة او بعد ما نذر خصمه الاخرى في ذلك امره القاضي بالشسوية ^{بينهما}
 في المستقبل وما مضى كان هدر اليس لها ان تطلب ان يقيم عند هامثل ذلك ولو
 كان عند امرأة طعنت في السن فاراد ان يستبدل بها شابة فطلبت القديمة
 ان تمسكها ويتزوج اخرى ويقيم عند الجديدة اياما وعند الاولى يوما فتزوج على هذا
 الشرط جاز فيه. نزل قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا الآية. واذا
 سافر مع احدى امرأتيه بغير اقراع جاز عندنا والاقراع افضل. وقال الشافعي لا يجوز
 الا بالاقراع فلو انه سافر مع احدى امرأتيه فلما قدم طلبت التي لم يسافر معها ان يقيم
 عند هامثل تلك المدف لم يكن لها ذلك. وقال الشافعي رج ان سافر بغير اقراع يكون ذلك
 محسوبا عليه في حق الاخرى فيقيم عند الاخرى مثل تلك المدف. ولو كان للرجل امرأة
 واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار او يشتغل بصحبة الاماء فطلب المرأة الى
 القاضي امره القاضي ان يبيت معها اياما ويفطر لها احيانا. وكان ابو حنيفة رج اولي يجعل لها
 يوما وليلة وللزوج ثلاثة ايام ولياليهما ثم رجع فقال يؤمر الزوج ان يراعيها فيونسها بصحبة
 اياما وحيانا من غير ان يكون في ذلك شيء موقت. وفي المنتقى اذا تزوج امرأة وله امهات اولاد
 وسراى فقال اكون عندهن واتيها اذا بدا الي لم يكن له ذلك ويقم كن عند ما في كل اربع
 يوما وليلة وكن في الثلث البوالة عند من شئت. ولو كان عند امرأتان وله امهات اولاد

وسرارى اقام عند كل واحدة منها يوما وليلة ويقوم في يومين وليتين عند من شاء
 من السرارى ولو كان عند اربع نسوة اقام عند كل واحدة منهن يوما وليلة ولم يكن عند
 السرارى الا وقفة شبه المار ويكره للرجال زبطاً امرأة وعندهما صبي يعقل او اعمى
 اوضرتها او امته او امتهما رجل له امرأة وامه قالت المرأة لا اسكن مع امتهك وطلبت بيتاً
 ليس لها ذلك والله اعلم

فصل في نفقة العدة

المعتدة عن الطلاق تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعياً او بائناً او ثلثاً
 حاملاً كانت او لم تكن وقال الشافعي رحمه الله لا تستحق النفقة وتستحق
 السكنى الا اذا كانت حاملاً فتكون لها النفقة وعندنا تستحق النفقة على كل
 حال والمبانة بالخلع والاياء واللعان وردة الزوج ومجامعة امها في النفقة
 سواء والاصل فيه ان الفقرة اذا وقعت من قبل الزوج بمباح او محظور ^{تستحق}
 النفقة والسكنى وكذا اذا اقر الزوج ان نكاح امرأته كان فاسداً وكذبته المرأة
 وقرق القاضيه بينهما بعد الدخول كان لها النفقة والسكنى واما اذا وقعت
 الفقرة من قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح كخيار البلوغ وخيار العتق وعدم
 الكفاية كان لها النفقة والسكنى وان وقعت بفعل محظور كالردة ومطالبة
 ابن الزوج ليس لها النفقة ولها السكنى وان اخلعت بمال ولم يذكروا نفقة
 العدة كان لها النفقة وان اخلعت على نفقة العدة سقطت النفقة وان
 اخلعت على نفقة العدة والسكنى تسقط نفقة العدة وكان لها السكنى وان
 اخلعت بشرط البرائة عن مؤنة السكنى بان قالت اكثري بيتاً واعتدت فسيه كان
 عليها ان تكثري بيتاً وتعدي فيه وان طلقت المرأة وهي في بيت كراهي كان الكا

على زوجها ما دامت في العدة. وأن أبرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح ^{براء} إلا
 المنكوسة إذا كانت أمة قد بواها المولى بيثا فطلقت ثم اعتقت واختارت نفسها
 كان لها النفقة فإن أخرجها المولى من بيته سقطت نفقتها فإن أعادها إلى
 بيته بعد ذلك عادت النفقة. وإن لم يكن المولى بواها بيثا حال قيام النكاح
 فهو كغير المطلق لا نفقة لها. وإذا طلق الرجل امرأته ووجبت ^{النفقة} فارتدت
 والعاد بالله سقطت نفقتها. فإن أسلمت عادت النفقة. وإن ارتدت و
 تحقت بدار الحرب ثم عادت مسلمة إلى دار الإسلام لم تعد النفقة والمنكوسة
 إذا ارتدت ثم أسلمت لا يكون لها النفقة. وإن طأعت المعتدة ابن زوجها بعد
 الطلاق لا يسقط النفقة. وإن طلقها وهي ناشرة فلها أن تعود إلى بيت زوجها
 وتأخذ النفقة فإن طألت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة إلى أن تصير
 أنثى وينقض عدتها بالأشهر. وإن أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان
 القول قولها مع اليمين ولو أقام الزوج البينة على إقرارها بانقضاء العدة
 سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت أنها حامل كان لها النفقة
 من وقت الطلاق إلى سنتين. فإن مضت سنتان ولم تلد وقالت كنت
 اظنني حامل ولم احض إلى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعد
 في ذلك لأن هذا مما يشبهه فكان لها النفقة إلى أن تنقض عدتها بالحيض
 أو تصير أنثى فتتنقض عدتها بالأشهر أم الولد إذا اعتقت ووجبت لها
 العدة ليس لها النفقة وإذا أخرج أحد الزوجين مسلما إلى دار الإسلام ثم
 خرج الآخر لا نفقة للمرأة. رجل كفل لأخته ثمة عن زوجها نفقة كل شهر أبداً
 طلقها زوجها كان للمرأة أن تطالب المكفلة بالنفقة لأن نفقة العدة بمنزلة ^{نفقة}

ليخرج رجل طلق امرأته ثلثا وكتّم فلم يحاضت حيضتين دخل بها فحبلت ثم اقربا الطلاق
كان عليها النفقة ما لم تضع حملها والله اعلم

فصل في حقوق الزوجية

للزوج ان يمنع المرأة من العزل وله ان يضربها على اربعة. منها ترك الزينة اذا اراد الزوج
الزينة. والثانية ترك الاجابة اذا اراد الجماع وهي طاهرة. والثالثة ترك الصلوة وفي بعض
الروايات عن مجتهد ليس له ان يضربها على ترك الصلوة. وترك الغسل عن الجنابة والحيض
بمنزلة ترك الصلوة. والرابعة الخروج عن منزله بغير اذنه بعد ايفاء المهر رجل له امرأة
لا تصلح له ان يطلقها وان لم يكن له مال يوفيهام مهرها. وحكي عن ابي حفص البخاري
انه قال ان لقى الله ومهرها في عنقه احب الي من ان يطلق امرأة لا تصلح. رجل يريد ان يطلق
امراته بغير نيب ان اوفاه المهر ونفقة العدة وسع له ذلك لانه تسريح بالحصان واذا
ارادت المرأة ان تخرج الى مجلس العلم بغير اذن الزوج لم يكن لها ذلك. فان وقعت لها نازلة
فسالت زوجها وهو عالم فاحبرها بذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه. وان كان الزوج
جاهلا وسأل عالما عن ذلك فذلك. وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها ان تخرج
بغير اذنه لان طلب العلم فيما يحتاج اليه فرض على كل مسلم ومسلمة فيقدم على حق الزوج
وان لم يقع لها نازلة واددت ان تخرج الى مجلس العلم لتعلم مسائل الصلوة والوضوء فان
كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكرها ذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه. فان كان الزوج
لا يحفظ المسائل فالاولى له ان ياذن لها بالخروج فان لم ياذن فلا شيء عليه. ولا يسع
لها ان تخرج بغير اذنه ما لم يقع لها نازلة. امرأة لها اب زمن ليس له من يقوم عليه
وزوجها يمنعها عن الخروج اليه وتعاهد كان لها ان تعصى زوجها وتطيع الوالد
مؤمنا كان الوالد او كافرا لان القيام بتعاهد الوالد فرض عليها فيقدم على حق

الزوج قالوا ليس للمرأة ان تخرج بغير اذن الزوج الا بأسباب معدودة
 منها اذا كانت في منزل يخاف السقوط عليها ومنها الخروج الى مجلس العلم
 اذا وقعت لها نازلة ولم يكن الزوج فقيها ومنها الخروج الى الحج المفروض ان
 وجدت محرما ويجوز للزوج ان ياذن لها بالخروج ولا يصير عاصيا بالاذن
 الخروج الى زيارة الوالدين وتعزيتهم ما عيادتاهما وزيارة المحارم المرأة اذا
 كانت قابلة فاستاذنت الزوج لدفع الولد وكذا اذا كانت تغسل الموتى والى
 مجلس العلم واذا كان عليه حق او لها حق على غيرها وليس لها ان تعطى شيئا
 من بيته بغير اذنه ولا تصوم بغير فرض وليس عليها ان تعمل ببدنها شيئا الزوجها
 قضاء من الخبز والطبخ وكس البيت وغير ذلك رجل له ام شابة تخرج الى
 الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لم يكن للابن ان يمنعها مما لم يثبت عندها
 تخرج للفساد فيرفع الامر الى القاضي فاذا امره القاضي بالبيع كان له ان يمنعها لانه
 قام مقام القاضي وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلح والمرأة تانيان تكون
 معه قال ليس لها ذلك. كرجل عليه دين لرجل وعلى ربه الدين حقوق
 الله تعالى من الزكاة والحج والعشر وهو لا يؤدي حقوق الشرع ليس للمدين ان
 يمنع عن قضاء الدين ويقول انه لا يؤدي حقوق الشرع فلا يؤدي حقه رجل
 فاسق يتخذ الضيافة للفساق كان للمرأة ان تخبز وتطبخ الا انها تنوى عند
 الطبخ والخبز انهما داما مشغولين بالاكل يمتنعون عن الشرب يمكن جلس
 عند الفساق ينوى انهم يمتنعون عن الفسق في تلك الساعة كان ذلك ويوجر
 عليه والله اعلم

فصل في المرأة التي لا تباري انها منكوحه او مطلقة

سَأَهْذَانُ شَهِيدٍ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ تَدْعِي الطَّلَاقَ وَتُنْكِرُ
 قَالَتْ لَا دُرِي قَبِلْتُ هَذِهِ الشَّهَادَةَ لِإِقَامَتِ عَلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَشْتَرِطُ فِيهَا
 الدَّعْوَى. فَإِنْ عَرَفَهُمَا الْقَاضِي بِالْعَدَالَةِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ زَوْجَهُمَا وَيَقْضِي لَهَا
 نَفَقَةَ الْعَدَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ لِأَنَّ الْمَبْتُوتَةَ تَسْتَحِقُّ نَفَقَةَ الْعَدَّةِ. وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُمَا الْقَاضِي
 بِالْعَدَالَةِ يَسْأَلُ عَنْ حَالِهِمَا وَيَمْنَعُ الزَّوْجَ مِنَ الْخُلُوةِ وَالِدُخُولِ عَلَيْهِمَا عَدْلًا كَانَ
 الزَّوْجُ أَوْ فَاسِقًا وَلَا يَخْرِجُهَا عَنْ مَنْزِلِهِ لِأَنَّهَا مَنْكُوحَةٌ أَوْ مَعْتَدَةٌ لَكِنْ يَجْعَلُ مَعَهَا
 امْرَأَةً عَدْلَةً تَقَعُ تَمْنَعُ الزَّوْجَ عَنِ الدُّخُولِ عَلَيْهَا فَإِنْ طَلَبَتِ النِّفْقَةَ فِي مَذَى الْمَسْأَلَةِ
 عَنِ الشُّهُودِ بَرَضَ لَهَا الْقَاضِي نَفَقَةَ الْعَدَّةِ أَدْعَتِ الطَّلَاقَ أَوْ لَمْ تَدْعَ لِأَنَّهَا لَوْلَمْ
 تَكُنْ مُطْلَقَةً تَصِيرُ مَمْنُوعَةً عَنِ الزَّوْجِ فَيَسْقُطُ النِّفْقَةُ. وَلَوْ كَانَتْ مُطْلَقَةً كَانَ
 لَهَا النِّفْقَةُ فَلَا يَسْقُطُ النِّفْقَةُ بِالشَّكِّ. فَإِنْ طَالَتِ الْمَسْأَلَةُ عَنِ الشُّهُودِ وَوَجَدَ
 مَتَاهَا مَا تَنْقِضِي بِهِ الْعَدَّةَ لَمْ يَعْطِهَا النِّفْقَةَ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَنْكُوحَةً
 فَهِيَ مَمْنُوعَةٌ عَنِ الزَّوْجِ. وَلَوْ كَانَتْ مُطْلَقَةً فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَتَيَقَّنَ بِسُقُوطِ
 النِّفْقَةِ فَإِنْ عَدَلَتْ الْبَيْنَةَ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَضِيهِ بِالطَّلَاقِ وَيَسْلُمُ لَهَا مَا أَخَذَتْ. وَإِنْ رَدَّتْ
 الْبَيْنَةَ خَلَى الْقَاضِي بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ زَوْجَهُمَا وَتَرَدَّ عَلَى الزَّوْجِ مَا أَخَذَتْ مِنَ النِّفْقَةِ لِأَنَّهُ
 ظَهَرَ أَنَّهَا أَخَذَتْ النِّفْقَةَ وَهِيَ نَاشِئَةٌ. وَكَذَا لَوْ قَصَرَ الْقَاضِي بِالطَّلَاقِ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الشُّهُودَ
 كَانُوا عَبِيدًا رَدَّتْ عَلَى الزَّوْجِ مَا أَخَذَتْ مِنَ النِّفْقَةِ. وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ فَطَلَبَتِ النِّفْقَةَ
 ففَرَضَ لَهَا الْقَاضِي فَأَخَذَتْ النِّفْقَةَ أَشْهُرًا ثُمَّ شَهِدَ الشُّهُودُ أَنَّهَا اخْتَهَتْ مِنَ الرِّضَاعِ ^{وَفَرَّقَ}
 الْقَاضِي بَيْنَهُمَا رَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهَا بِمَا أَخَذَتْ مِنَ النِّفْقَةِ لِأَنَّهُ ظَهَرَ أَنَّهَا أَخَذَتْ بِغَيْرِ
 حَقٍّ مَلَأَ إِذَا أَخَذَتْ بَعْدَ فَرْضِ الْقَاضِي فَإِنْ أَعْطَاهَا الزَّوْجُ سَمَحًا لَمْ يَرْجِعِ الزَّوْجُ عَلَيْهَا
 بَشَيْءٍ وَلَوْ شَهِدَ الشُّهُودُ عَلَى امْرَأَةٍ فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهَا حَرَّةٌ قَبِلْتُ الْبَيْنَةَ لَمَّا قُلْنَا فِي

الطلاق فان لم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم وبفرض النفقة في مدة المسألة
عن الشهود ويجبره على اعطاء النفقة ويضعها على يدي امرأة عدلة. وفي فصل الطلاق
ذكرنا انه لا يخرجها عن منزله لانها منكوحة او معدة فلا يجوز اخراجها وههنا ان
حرى جاز اخراجها عن منزله فيخرجها ويضعها على يدي امرأة عدلة ويكون اجر الامينة
في بيت المال لانها عاملة لله تعالى وامر المدعي عليه بالنفقة وان طالب المسألة عن
الشهود بخلاف فصل الطلاق فان ثمة اذا اورد المدعي ينقض به العد تسقط النفقة
وههنا ما لم يقض القاضي بالحرية لا تسقط. وانما يجبره القاضي على النفقة لان الأدعي
من اهل الخصومة فيجري الجبر في حقه بخلاف غير الأدعي من الحيوانات فان نفقة
الحيوان تجب على المالك ديانة ولا يجري فيها الجبر لاها ليست من اهل الخصومة
فان اعطى المدعي عليه النفقة ثم عدلت البينة ونقض مجريها رجع المدعي عليه
عليها بما اخذت من النفقة سواء ادعت انها اخذت الاصل او ادعت الاعتاق على المولى
اولم ندع الحرية لانه ظهر انها اخذت النفقة بغير حق. وكذا لو اكلت شيئا من ماله بغير
اذنه. وان ردت البينة ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ لانه انفق على
مملوكه ولا يرجع ايضا بما اخذ من ماله بغير اذنه لان المولى لا يستوجب على مملوكه ضمان المال
وكذا رجل في يد امة شكت عند القاضي انه لا ينفق عليها امره القاضي بان ينفق عليها
او يبيع. وان اجبر القاضي على النفقة فاعطاها النفقة ثم قامت البينة انها حرة الاصل ونقض
القاضي بالحرية رجع المولى عليها تلك النفقة وبما اخذت من ماله بغير اذنه ولا يرجع بما
اكلت باذنه. رجل ادعى امة في يد رجل انها له فانكر المدعي عليه فاقام المدعي بينة عليها
ادعى يضعها القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود ويأمر المدعي عليه بالانفاق
عليها لقيام الملك من حيث الظاهر فان اتفق عليها ثم ردت البينة بقيت الجارية للمدعي

عليه ولا شيء عاينها لأنه ظهر أنه انفق على مملوك نفسه فان عدلت البينة
 بقضيه القاضيه للمدعى لم يرجع المدعى عليه بما انفق لأنه ظهر أنها كانت مغصوبة
 كلت من مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب هذا قول أبي حنيفة
 ج وفي قول أبي يوسف ومحمد رحم الله أن يكون ذلك ديناً في رقبة الأمة تناع فيه أو
 بقديها الموء فان بيعت أو فداها المولى يرجع المولى على المدعى عليه بالأقل من
 قيمتها ومن النفقة التي لحقها. وأن كان المدعى عبداً ان كان صغيراً أو عريضاً
 لا يفدر على الكسب فهو بمنزلة الأمة يقوم المدعى عليه بالاتفاق كما في الأمة لكن
 لا يؤخذ العبد من المدعى عليه بل ترك في يده ويؤخذ منه كفيلاً بالمدعى به
 إلا ان يكون المدعى عليه مخوفاً يخاف أنه يغيبه فح يؤخذ منه. وأن كان العبد
 كبيراً يقدر على الكسب يترك العبد في يد المدعى عليه لما قلنا. ولا يجبر على النفقة
 بل يؤمر العبد بالاكْتِسَابِ والنفقة على نفسه من كسبه. والأمة اذا كانت تقدر
 على الكسب كالمنزلة والخياطة ونحوها فهي بمنزلة العبد. والرجل اذا أخذ عبداً
 أبغاه ورفع الأمر إلى القاضيه فان القاضيه يأمر الذي في يده ان ينفق عليه ويرجع على
 المولى بذلك ولا يؤمر العبد بالاكْتِسَابِ كيلاً يابق والله اعلم

فصل في نفقة الاولاد

نفقة الاولاد الصغار والانات المعسرات على الأب لا يشاركه في ذلك احد ولا تسقط
 بفقره. ولا يجب عليه نفقة الذكور الكبار إلا ان يكون الولد عاجزاً عن الكسب لقنانه
 أو مرض فيكون نفقته على والده. ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة
 عاجز لا من لا يحسن العمل لا يستاجر الناس. قال الشيخ الإمام شمس الدين
 الحلواني رحمه الله لا يقدر الرجل الصحيح على الكسب لحرفة أو لكونه من أهل السوء

فاذا كان هكذا كانت نفقته على والده وان كانت له قوف العمل قال وهكذا قالوا في طائب.
 العلم اذا كان لا يهتدى الى الكسب لا يسقط نفقته عن والده ويكون كالزمن والابن والولد
 الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في نكاح الاب والصغير يأخذ لبن غيره لا يحبر الام على
 الارضاع وان لم يأخذ الولد لبن غيرها قال شمس الائمة المحلوا في رج في ظاهر الرواية لا تحبر
 ايضاً عن اب بنخيفة واية يوسف رج تحبر قال شمس الائمة السرخسي رج يحبرهم كرويه
 خلافا وعليه الفتوى فان لم يكن للاب ولا للولد الصغير مال يجبر الام على الارضاع عند
 الكل وان استاجر الام على ارضاع الولد وهي في نكاحه لا تستحق الاجر في قولهم وان استا^{جرا}
 لارضاع ولد ليس منها كان لها الاجر وان كان طلق الام وانقضت عدتها فاستاجرها
 لارضاع الولد صح الاستيجار وهي اوله من الاجنبية وان كانت الام في العدة من طلاق^{ها}
 بائن او ثلث فاستاجرها لارضاع الولد فيه روايتان في رواية الاصل تستحق الاجر وفي
 رواية الاجارات لا تستحق وان ابنت الام ان ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الاب
 ان يستاجر امرأة ترضعه عند الام ولا ينزع الولد من الام فان قالت انا ارضعه عما ترضع الظن
 فهي اوله وان طلبت الزيادة ليس لها ذلك وبعد الفطام يفرض القاض نصفه الصغار
 على قدر طاقة الاب ويدفع الى الام حتى تنفق على الاولاد لانها تصالح الطعام لاكل الولد.
 فان لم تكن الام ثقة يدفع اليها لينفق على الولد امرأة طلقها زوجها ولها اولاد صغار
 فاقرت انها قبضت نفقتهم خمسة اشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت العشرين ونفقة
 متلهم في مثل تلك المدة مائة درهم ذكر في المنتقى ان هذا على نفقة متلهم ولا تصدق انها
 قبضت عشرين فان قالت بعد اقرارها قبض النفقة ضاعت النفقة فانها ترجع على
 ابيهم نفقة متلهم امرأة اختلعت من زوجها على ان ابرأته من نفقتها ونفقة ولدها
 رصعا كان ام لا وعلى نفقة ما في بطنها من الولد قال عليها ان ترد المهر الذي اخذت ولا نفقة

عليها الولد، يحبسب نفقة زوجها مادامت في المرأة امرأة أدعت بحجج رويها له لم ينفق
على ولدها الصغير قالوا ان كان القاضي يفرض عليه نفقة الولد يفرض الزوج على نفسه
فادعت المرأة ذلك بعد مضي مدة وانكر الزوج حلف والا فلا رجل معسر له ولد صغير
معسر له ولد صغير ان كان الرجل يقدر على الكسب يجب عليه ان يكسب وينفق
على ولده. وان كان لا يقدره على الكسب يفرض القاضي عليه النفقة وباعرا الام حتى
تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الاب اذا ايسر وكذا لو كان الاب يجد نفقة
الولد ويمتنع من الانفاق يفرض القاضي عليه النفقة ثم يرجع الام عليه بذلك وكذا
لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة فاستدانت الام و
انفقت باعرا القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب ويحبس الاب بنفقة الولد
وان كان لا يحبس بساثر ديونه. ولو فرض القاضي النفقة على الاب فلم تستدين الام
واكل الولد بمسألة الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسألة الناس ^{نصف}
الكفاية يسقط نصف النفقة عن الاب ويصح الاستدانة بالنصف الباقي. وكذا اذا
فرضت عليه نفقة المحارم فاكلوا من مسألة الناس لا يرجع على الذي
فرضت عليه الثقة بشئ الا المرأة اذا فرضت لها النفقة فاكلت من مال
نفسها او من مسألة الناس كان لها ان ترجع بالمفروض على زوجها. رجل غاب
ولم يترك الاولاده الصغار نفقة ولا هم مال تجبر الام على الانفاق ثم ترجع بذلك
على الاب صغير يبلغ حد الكسب ولم يبلغ مبلغ الرجال كان للاب ان يسلمه في
عمل او يواجره يعمل او خدمة وينفق عليه من ذلك وان كان الولد بنتا لا يملك
دفعها الى غير المحرم للخدمة لان الخلوة مع الاجنبي حرام فان فضل شيء من
كسب الولد عن نفقته يمسه الاب الى ان يبلغ الصغير فان كان الاب

سيد رايخاف منه على المال اخذ القاخه ذلك منه ويضعه على يدي عدل
 ليحفظه الى ان يبلغ الصغير وكذا في كل اموال الصغير فان كان للصغير
 ام بانت عن زوجها واحتاجت الى النفقة كان لها ان تأكل من كسب ولدها ^{صغيرا}
 كان الولد او كبيرا ونفقة البنت البالغة فظاهر الرواية تكون على الاب خاصة
 وكذا الغلام اذا بلغ اعى اوبه زمانة او علة لا يقدر على الكسب واحتاج الى النفقة
 كانت نفقته على الاب خاصة. وقال المحصاف رح نفقة البنت البالغة والغلام
 البالغ الزمن والعاجز عن الكسب تكون على الابوين على الاب الثلثان وعلى الام الثلث وفي
 ظاهر الرواية البنت اليالغة والغلام البالغ الزمن بمنزلة الصغير نفقته تكون على الآب
 خاصة وآب الأب عند عدم الأب في النفقة بمنزلة الأب رجل به زمانة او به علة
 لا يقدر على الحرفة وله ابنة كبيرة فقيرة لا يجبر على نفقتها ويجبر على نفقة الأولاد الصغار
 فان كان للصغير مال غائب يؤمر الأب ان ينفق عليه ثم يرجع في مال ولده فان انفق الآب
 بغير امر القاخه لا يرجع الا اذا نوى عند الاتفاق ان يرجع بذلك في مال الولد فح يرجع
 بذلك ديانة. وان اشهد عند الاتفاق انه ينفق ليرجع كان له ان يرجع. صغير له أب
 معسر وجد أب الأب وموسر والمصغر مال غائب يؤمر الجدة بالاتفاق عليه ويكون ذلك دينا
 له على الأب ثم يرجع الأب بذلك في مال الصغير. وان لم يكن للصغير مال كانت له ذلك دينا
 على الأب. وان كان الأب زمنا وليس للصغير مال يقضه بالنفقة على الجدة ولا يرجع الجدة
 بذلك على احد وكذا لو كان للصغير ام موسرة او جهة موسرة والأب معسر تؤمر بان تنفق
 على الصغير ويكون ذلك دينا على الأب ان لم يكن الأب زمنا فان كان زمنا
 لا شيء عليه ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم. وكذا المسلم على نفقة ولده
 الكافر الزمن ولا يجبر على نفقة ولده المملوك رجلا ان بينهما تجارية فجاءت

بولد فامعياً كانت نفقة الولد عليها

، فصل في نفقة الوالدين وذوي الأرحام

الابن الموسر يجبر على نفقة أبويه المعسرين ولا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكماً إن كان الوالد يقدر على العمل أن كان الوالد زمناً ولا يقدر على عمل وللابن عيال كان على الابن أن يضم الأب للعائلة وينفق على الكل. والموسر في هذا الباب من يملك ما لا فاضلاً عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقداراً يجب فيه الزكاة. فإن كان للفقير ابنان أحدهما فائق في الغنا والآخر يملك نصيباً كانت النفقة عليهما على السواء. وكذا لو كان أحد الابنين مسلماً والآخر ذمياً كانت النفقة عليهما على السواء الفقير لا يجبر على النفقة إلا أربعة الولد الصغير والبنات البالغات ابكاراً كن أو ثقباً والزوجة والمملوك وروعي هشام عن محمد بن رجل له اب مصر والابن محترف يكسب كل يوم درهما ينفق له ولعائلة أربعة دنانير كان عليه أن يصرف الفضل إليه. وكما يجب على الابن الموسر نفقة والده الفقير يجب عليه نفقة خادم الأب امرأة كانت الخادم أجنبية إذا كان الأب محتاجاً إلى من يخدمه. وليس على الأب نفقة امرأة الابن. ^{بن فقير} محترف وله اب فقير محترف لا يجبر الابن على نفقة الأب وقد ذكرنا أن كان الابن زمناً يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه وولد الصغير وابنته الكبيرة وعلى نفقة الأب أيضاً. وإن كان الابن زمناً يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه وولد الصغير ولا يجبر على نفقة ابنته الكبيرة كذا ذكره الناطق في ربح ولا على نفقة أبيه أو أمه وإن كان الأب زمناً والجدا اب الأب عند عدم الأب بمنزلة الأب. وأما الجدا من قبل الأم ذكر الناطق في أنه بمنزلة الأخ لا ينفق عليه وإن كان فقيراً

اذا كان صحيح البدن لازمانه به. وقال الخصاص رج المجد من قبل الأم إذا كان فقيراً يستحق
 عليه ان لم يكن زمناً وهو بمنزلة اب الأب فقير له اخ موسر وبنت بنت موسر كانت
 نفقة على بنت البنت لا على الاخ وكذا لو كانت نفقة على البنت خاصة. ولو كان له
 ابن وابنة كانت نفقة عليهم على السواء. وقال بعضهم يكون نفقة عليهم ما اثنان على
 قدر الميراث والفتوى على الاول امرأة لها زوج فقير واخ موسر قال ابو يوسف رج يجب
 الاخ على ان ينفق عليها ثم يرجع على الزوج معسرة لها مسكن تسكنه ولها اخ موسر قاله ^{الآباء}
 الاخ على نفقتها. وقال الخصاص رج يجب وقال شمس الأئمة الحلواني رج الصحيح قول الخصاص
 والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها او خادم يخدمه او دابة
 يركبها لا يجب نفقة على ذى الرحم المحرم. وفرق بين ذوى الارحام وبين الوالدين والمولودين
 قال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء وملاك الدار
 لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فضل بان كان يكفي ان يسكن في ناحية ويبع الناحية
 الاخرى. وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفيسة يمكنه ان يبيعها ويشتري بثمنها نفيسة
 وينفق الفضل على نفسه فح لا يجب له النفقة. ابنة معسرة لها مسكن ولها اب موسر يجب
 الاب على نفقتها الا ان يكون في المنزل فضل ولا يباع على الغائب ماله لاجل النفقة
 للابوين فانهما يبيعان عرض الابن الغائب في نفقة ما في قول اب خيفة رج وعندهما
 رج لا يجوز للابوين بيع العرض للغائب لاجل النفقة كما لا يجوز بيع العقار في قولهم وللراة
 اذا باعت مال زوجها الغائب لاجل النفقة لا يجوز في قولهم. الاب اذا انفق مال ولدا
 الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى ان الاب كان موسراً وقت الانفاق وانكر الاب يعتبر
 حاله وقت الخصومة فان كان الاب معسراً وقت الخصومة كان القول قوله والا فلا
 وان اقاما البينة على دعواهما كانت البينة بينة الامن لانها تثبت امر عارضاً حريان

وخلافاً لارأى الإسلام بآمان ولهما ولد مسلم لا يجب نفقة لهما على ولدهما وتجب
 على المسلم نفقة ابويه الذميين. وكذلك نفقة الولد المسلم على الأب الكافر
 وصغيراته ابوه وله أم وجد أب الأب كانت نفقته عليهما الثلثا الثلث على
 الأم والثلثان على الجد. صغير له حال موثر وابن عم موثر كانت نفقته على النخال لأنه
 محرم ونفقة المحارم تجب على ذى الرحم المحرم لا على كل من يرث. مصر له ابن صغير
 مصر او ابن كبير من مصر والرجل ثلث أخوة متفرقين أهل يسار كل نفقة
 الرجل على أخيه لأب وأم وأخيه لأم أسداً سأل اعتباراً بالميراث وأما نفقة ولد. يكون على العم لأب
 وأم خاصة اعتباراً بالميراث. والأصل فيه أن يجعل كل من كان محتاجاً في حكم
 النفقة كالعدم ويكون النفقة بعد علم من كان وارثاً بقدر الميراث. ولو كان
 الولد ابنة كانت نفقة الأب والبنت على الأخ لأب وأم خاصة. أما نفقة
 البنت لما قلنا أن يجعل الأب كالمعدوم كما جعلناه في الابن في المسئلة الأولى
 وأما نفقة الأب لأن وارث الأب هنا الأخ لأب وأم لأنه يرث مع البنت. لا
 يرث غير من الأخوة فلا يجعل الابنة كالمعدومة بل يعتبر الوارث
 مع وجود البنت والأخ لأم لا يرث مع البنت. بخلاف الابن لأن أحداً من
 الأخوة لا يرث مع الابن فمست الحاجة إلى أن يلحق الابن بالمعدوم وإذا جعلنا
 الابن معدوماً كان ميراث الابن بين الأخ لأب وأم والأخ لأم على ستة فيجب
 النفقة عليهما كذلك ولو كان مكان الأخوة أخوات متفرقات والولد ذكر فنفقة
 الأب على أخواته على خمسة لأن أحداً من الأخوات لا يرث مع الابن فيجعل الابن
 كالمعدوم. وإذا جعلنا الابن معدوماً كان ميراث الأب بينهن على خمسة ثلاثة
 خمسة للأخت لأب وأم وخمس للأخت لأب وخمس للأخت لأم بطريق الرقيق تجب

النفقة لذلك. ونفقة الابن تكون على الاخت لاب وام خاصة عند علمائنا
 رحمهم الله لان ميراث الولد عند عدم الوالد يكون للعبة لاب وام خاصة
 وكذلك النفقة والاصل في هذا انه اذا اجتمع لمن يجب له النفقة في قرابته مؤسراً
 ومع سر ينظر الى المعسر ان كان يحوز كل الميراث يجعل كالمعدوم ثم ينظر الى من يرث
 من يجب له النفقة فيجعل النفقة عليهم على قدر مواريتهم وان كان المعسر
 لا يحوز كل الميراث يقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث
 معه فيعتبر المعسر لظاهره لا يقدّر بما يجب على الموسر ثم يجب كل النفقة على الموسرين
 على اعتبار ذلك. بيان هذا الاصل صغيره اخت لاب وام واخت لام واخت
 لاب وام الا ان الام والاخت لاب وام موسرتين ومن سواهما معسرة كانت
 نفقة الصغير على الام والاخت لاب وام على اربعة ولا شيء على غيرهما. ولو جعل
 من لا يجب عليه النفقة كالمعدوم اصلاً كانت نفقة الصغير على الام والاخت لاب
 وام اخماساً ثلثه اخماس على الاخت لاب وام والخمسان على الام اعتباراً بالميراث .
 صغيره ام موسرة وله اخوان موسران اخ لاب وام واج يجب كانت نفقة الصغير على الام
 والاخ لاب وام اسد اسد السدس على الام وخمسة اسداس على الاخ لاب وام اعتباراً
 بالميراث رجل مات وترك ولداً صغيراً واباً كانت نفقة الصغير على الجد فان كانت
 للصغير ام موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والام اثلاثاً في ظاهر الرواية
 اعتباراً بالميراث. وفي رواية الحسن بن روح عن ابي حنيفة رح كانت نفقة الصغير على الجد
 كما لو كان مكان الجد اب فان كانت الام فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد ويجعل
 الام كالمعدومة. ولو كانت الام موسرة وللصغير اخ موسر لاب وام وجد موسر اب
 الاب قال ابو حنيفة رح وهو قول ابي بكر الصديق رح كانت نفقة الصغير على الجد امرأة

بعشرة لها ابن صغير وعشر ولها ثلث اخوات متفرقات كانت نفقة الصغير على الخالة
 لاب وام لان الام تحوز كل الميراث فتجعل كالعبد ومئة وعند عدم الام كانت نفقة
 الصغيرة على الخالة لاب وام خاصة اعتبارا بالميراث. واما نفقة الام على اخواتها
 على خمسة ثلثة اخماسها على الاخت لاب وام وخمس على الاخت لاب وخمس على الاخت
 لام. امرأة معسرة لها ولد موسر وابوان معسران كانت نفقتها على الولد دون الابوين
 لا يشارك الولد في نفقة الوالدين احداً كما لا يشارك الوالد في نفقة الولد احداً في
 ظاهر الرواية. وكذلك معسرة له ابن واب كانت نفقة المحتسرة على الابن دون الاب امرأة
 لها ابنان موسران فقضى عليهما بالنفقة فانه احدهما ان ينفق يقضى على الآخر ^{من النفقة} بجميع
 ثم يرجع هو على اخيه بنصف ذلك. امرأة معسرة لها ثلث بنات اخوة متفرقين او ثلث بنات
 اخوات متفرقات قال ابو يوسف رج كل النفقة يكون على التي من قبل الاب والام وقال
 محمد رج في بنت الاخوات خمس بالنفقة على بنت الاخت لام والنحو خمس على بنت الاخت لاب
 وثلثة اخماس على بنت الاخت لاب ولم وفي بنات الاخوة سدس النفقة على بنت
 الاح لام والباقي على بنت الاخ لاب وام ولا شيء على الاخرى والله اعلم

فصل في نفقة المملوك

عبد او مدبر تزوج امرأة باذن المولى كان عليه نفقة المرأة فان ولد له اولاد لا يجب
 عليه نفقة الاولاد حرة كانت المرأة او مملوكة. اما اذا كانت حرة فولد لها يكون
 حراً فلا يجب عليه نفقة الولد المحرر وان كانت مملوكة كان الولد مملوكاً للمولى الام
 فكانت نفقتهم على مولى الام وكذا المكاتب اذا تزوج امرأة لا يجب عليه نفقة الولد
 الا ان يكون له ولد ولد في مكانته من امته فيجب على المكاتب نفقة هذا الولد
 وكذا المكاتب اذا تزوج امته فولدت منه اولاداً ولم تلد حتى اشتراها فولدت

كانت نفقة الولد على المكاتب. ولو تزوج المكاتب مكاتبة ومكاتبتهم ما وجد
 ومولاهما واحد مولد لهما ولد في المكاتبة فان نفقة الولد تكون على الام لان
 المولود يكون تبعاً للام ويكون كالمملوك لهما فكانت نفقته عليها. وكذا المحر إذا
 تزوج امة او مكاتبة او ام ولد لم يدبره كان عليه نفقة المرأة الا ان في الامة والمدبرة
 وام الولد لا يجب على الزوج نفقة لهما ما لم يبوأها المولى بيتاً وفي المكاتبة يجب
 نفقة لهما على زوجها ولا يشترط التبوية ولا يجب على الزوج نفقة الاولاد انما يكون
 نفقة الولد على مولى الام اذا كانت امة او مدبرة او ام ولد. فان كان مولى الامة
 والمدبرة وام الولد فقيرا والزوج اب الاولاد غنيا هل يجب على الاب نفقة الاولاد
 فينولد الامة لا يجب على الزوج لان ولد الامة يكون مملوكا لمولى الامة فينفق
 عليه المولى ويبيعه كما لو عجز المولى عن الانفاق على الامة وان كان الولد من المدبرة
 او ام الولد ومولى الام فقير لا يمكن البيع ههنا فيومر الاب ان ينفق على الولد ثم
 يرجع على المولى. رجل تزوج امته من عبده وبواها بيتاً ولم يبوأها كانت نفقة الامة
 والعبد على مولاهما فان اية ان ينفق عليهما امر بالبيع رجل تزوج ابنته من عبده ^{فطلبت}
 النفقة تفرض لهما النفقة على زوجها. رجل تزوج امة ولم يبوأها المولى بيتاً حتى
 طلقها طلاقاً رجعياً كان لمولاهما ان يامر الزوج ليتخذ لهما بيتاً وينفق عليها في
 العدة. وان كان الطلاق بائناً ليس للمولى ان يتخلل بينهما وبين زوجها وهل له ان
 يطلب نفقة العدة قال الخصاص رح له ذلك وقال بعض العلماء ليس له ذلك
 وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التبوية
 فلا تستحق بعد الطلاق البائن. ولو كان الطلاق رجعياً ثم عتقت كان لها ان يطلب
 من زوجها ان يسويها بيتاً وينفق عليها حتى تنقضي عدتها وان كان الطلاق بائناً

ليس لها ان تأخذ بالسكنى لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق اذ لم
 يكن بواها بيتا فكذلك بعد الطلاق. وهذا يؤيد قول بعض العلماء في
 المسئلة الاولى. رجل وجد عبدا ابقا فاحذ ليرده على مولاه فانفق عليه
 ان انفق بغير امر القاضيه كان متطوعا لا يرجع عليه ^{ولو} كان رفع الامر الى القاضيه
 وسأل من القاضيه ان يامر به بالنفقة ينظر القاضيه في ذلك فان رأى الاتفاق اصلح
 امره بالاتفاق وان خاف ان ياكله النفقة يامر القاضيه بالبيع وامساك الثمن
 وكذا اذا وجد دابة ضالة في المصرو في غير المصرو ولو ان رجلا غصب عبدا
 كانت نفقته عليه الى ان يرده على المولى فان طلب من القاضيه ان يامر به بالنفقة
 او بالبيع لا يجيبه لان المغضوب مضمون على الغاصب الا ان يكون الغاصب
 مخوفا يخاف منه على العبد فيجوز اخذ القاضيه ويبيعه ويمسك الثمن ولو
 اودع رجل عبدا فغاب فجاء المودع الى القاضيه وطلب منه ان يامر به بالنفقة او
 بالبيع فان القاضيه يامر بان يوجر العبد وينفق عليه من اجره وان رأى ان يبيعه
 فعل رجل اوصى بعبده لاسنان وبخدمته لآخر كانت نفقته على صاحب الخدمة
 فان عرض في يد صاحب الخدمة ان كان مرضيا لا يمنعه عن الخدمة كان نفقته
 على صاحب الخدمة وان كان مرضيا يمنعه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقة
 وان تطاول المرض ورأى القاضيه ان يبيعه فباعه ويشترى بثمنه عبدا يقوم مقام
 الاول في الخدمة. وعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا يفعل به ما يفعل بالوديعة.
 عبد بين رجلين غاب احدهما وتركه عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضيه
 واقام البيئته على ذلك كان للقاضيه بالخيار ان شاء قبل هذا البيئته وان شاء لم
 يقبل وان قبل يامر بالنفقة ويكون الحكم فيه ما هو الحكم في الوديعة. عبد صغير

لوزمن او معتوه اعتقه مولا لا يجب على المعتق نفقة بحال ما والله اعلم وهو اعلم الخ
 تم الجلد الاول من فتاوى قاض خان

دخلة منبر	١٠٤٩
فن منبر	١٠٤٨
كتاب منبر	١٠٤٧

Intaun
QAZEE KHAN

On the Institutes of
Abu Huneefa.

Compiled with four Manuscripts and corrected for
the Press by Moulvie Mohummed Isorand, Mooftee,
of the Supreme Court, Moulvie Hafez Ahmed Tuleer
Superintendent of the Government Madressa, Moulvie
Mohummed Soliman of Hurat Moulvie of the Gen-
eral Committee of Public Instruction, Moulvie Sher-
lam Wissa attached to the Fudder Dewanne Adawlat
and Moulvie Jumeerooddeen Syzance

In 4 Four Volumes

Printed and Published by
Thomas Black
At the Asiatic Lithographic Press
Calcutta 1835

Vol 1st

Containing four chapters stating in plainness
the various manners comprising 516 pages

